تفسير القاضي البيضاوي

المسمّى

أنوار التنزيل وأسرار التأويل

يُطبع محققاً على أربع نسخ خطّية نفيسة، بعضها بخطّ الإمامين
التفتازاني والخيالي، ومنها نسخةٌ منقولةٌ عن نسخةٍ صحيحةٍ مقابلةٍ
مع الأصل بخطّ المصنّف، ومنها نسخةٌ مكتوبةٌ في حياة المؤلّف رحمه الله

ومعه

حاشية العلّامة السيوطي

المُسمّاة

نواهد الأبكار وشوارد الأفكار

تُطبع كاملةً أوّل مرّة محقّقةً على ثلاث نسخ خطّية
إحداها مكتوبةٌ في حياة المؤلّف، وعليها خطّه في مواضع كثيرة

حقّقه وعلّق عليه
ماهر أديب حبّوش

المجلّد السادس
(الأنعام ـ الأنفال)

دار اللباب
مكتبة الإرشاد

حُقُوقُ الطَّبعِ مَحفُوظَة

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م

مكتبة الإرشاد
للطباعة والنشر والتوزيع
إسطنبول

لصاحبها محمد محفوظ أزدمير

هاتف: 08504804773 - 02126381633
iskenderpaşa Mah. Feyzullah Efendi Sok. No 8 Dük: 1 Fatih/istanbul
www.irsad.com.tr info@irsad.com.tr fb.com /irsadkitabevi @irsadkitabevi
+90 (0) 5309109575

9 789933 935009

دار اللباب
للدراسات وتحقيق التراث
DAR-ALLOBAB
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları

بيروت - لبنان
009615813966
0096170112990

دمشق - سوريا
00963993151546
info@allobab.com
Www.allobab.com

اسطنبول - تركيا
00902125255551
00905454729850

İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)

تفسير القاضي البيضاوي

ومعه

حاشية العلامة السيوطي

(٦)

بسم الله الرحمن الرحيم

سُورَةُ الأَنعَامِ

سُورَةُ الأَنْعَامِ

مَكيَّةٌ غيرَ ستِّ آياتٍ أو ثلاثٍ مِن قولِه: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام: ١٥١][1].

وهي مئةٌ وخمسٌ وستونَ آيةً.

بسمِ اللَّهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) - ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ أخبرَ بأنَّه تعالى حَقيقٌ بالحمدِ، ونبَّه على أنَّه المستحِقُّ له على هذهِ النِّعَمِ الجسامِ حُمِدَ أو لَم يُحمَد؛ ليكونَ حجَّةً على الذينَ هُم بربِّهم يَعدِلونَ، وجمعَ ﴿السَّمَاوَاتِ﴾ دونَ ﴿الأرض﴾ وهي مثلُهنَّ لأنَّ طَبقاتِها مختلفةٌ بالذّاتِ مُتفاوِتَةُ الآثارِ والحركاتِ، وقدَّمَها لشَرفِها وعلوِّ مَكانِها وتقدُّمِ وُجودِها.

﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾: أنشأَهُما، والفرقُ بينَ (خَلَقَ) و(جعَلَ) الذي له مفعولٌ واحِدٌ: أن الخَلْقَ فيه معنى التَّقديرِ، والجَعْلَ فيه مَعنى التَّضمينِ، ولذلك عبَّرَ عَن إحداثِ النُّورِ والظُّلمَةِ بالجَعْلِ تَنبيهًا على أنَّهُما لا يقومانِ بأنفُسِهما كما زعمَت الثنويَّة.

---

(١) وكلاهما مروي عن ابن عباس، فاستثناء الثلاث رواه النحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤١٥) من طريق أبي عَمْرِو بن العلاء عن مجاهد عن ابن عباسٍ. واستثناء الست ذكره أبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (١/ ٤٣٣)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٢٥)، من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وهذا إسناد واه.

وجمعَ الظُّلماتِ لكثرَةِ أسبابِها والأجرامِ الحاملَةِ لها، أو لأنَّ المرادَ بالظُّلمَةِ الضَّلالُ وبالنُّورِ الهدى، والهُدَى واحِدٌ والضَّلالُ مُتعدِّدٌ، وتَقديمُها لتقدُّمِ الأعدامِ على الملَكاتِ.

ومَن زعمَ أنَّ الظلمَةَ عَرَضٌ يُضادُّ النُّورَ احتجَّ بهذه الآيَةِ، ولم يعلَم أن عدمَ المَلَكَةِ كالعمى ليس صرفَ العَدَمِ حتى لا يتعلَّقَ به الجعلُ.

﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ على مَعنى: أنَّ اللهَ حقيقٌ بالحمدِ على ما خلقَهُ نعمةً على العبادِ ثمَّ الذين كفروا بهِ يَعدلونَ فيكفرونَ نِعمَتَهُ، ويكونُ ﴿بِرَبِّهِمۡ﴾ تَنبيهًا على أنَّه خلقَ هذهِ الأشياءَ أسبابًا لتكوُّنِهم وتَعيُّشِهم فمِن حَقِّهِ أن يُحمدَ عليها ولا يُكفرَ.

أو على قولِه: ﴿خَلَقَ﴾ على مَعنى: أنَّه خَلقَ ما لا يقدرُ عليه أحدٌ سواهُ، ثمَّ هم يعدلونَ به ما لا يقدرُ على شيءٍ منه.

ومَعنى ﴿ثُمَّ﴾: استبعادُ عُدُولِهم بعدَ هذا البيانِ[1].

والباءُ على الأوَّلِ متعلِّقَةٌ بـ﴿كَفَرُواْ﴾ وصلَةُ ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ محذوفةٌ؛ أي[2]: يَعْدِلون عنه؛ ليقعَ الإنكارُ على نفسِ الفعلِ، وعلى الثَّاني مُتعلِّقَةٌ بـ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ والمعنى: أنَّ الكُفَّارَ يَعدِلونَ بربِّهم الأوثانَ؛ أي: يُسَوُّونَها به.

---

(١) في (خ): «الشأن» وفي الهامش في نسخة: «البيان».

(٢) في (خ): «والمعنى أن الكفار».

سُورَةُ الأَنعامِ

قوله: «والجَعْلَ فيه مَعنى التَّضمينِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: جَعلُ شَيءٍ في ضِمنِ شيءٍ بأن يَحصُلَ منه أو يَصيرَ إيَّاه أو يُنقلَ منه أو إليهِ، وبالجملَةِ فيه اعتبارُ شيئينِ وارتباطٌ بينهما[(١)(٢)].

قوله: «وجَمَعَ الظُّلماتِ لكَثرَةِ أَسبابِها والأَجرامِ الحامِلَةِ لها»؛ أي: بخلافِ النُّورِ، فإنَّه جِنسٌ واحِدٌ وهو النَّارُ.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فإن قيل: الأَجرامُ النَّيِّرَةُ كثيرةٌ كالكَواكبِ، وقد ذكَرَ في سُورَةِ البَقَرَةِ أنَّ النُّورَ ضَوءُ النَّارِ وضَوءُ كلِّ نَيِّرٍ، ولو سُلِّمَ فأفرادُ النُّورِ كثيرَةٌ قطعًا، فاتِّحادُ جنسِ مَنشأِ النُّورِ لا يَقتَضِي إفرادَ اللفظِ؟

قلنا: مَرجِعُ كلِّ نَيِّرٍ إلى النَّارِ على ما قال: إنَّ الكَواكِبَ أَجرامٌ نُورانِيَّةٌ نارِيَّةٌ، وإنَّ الشُّهُبَ مُنفَصِلَةٌ مِن نارِ الكَواكبِ، فيَصِحُّ أنَّ النُّورَ مِن جنسِ النَّارِ فقط، وأنَّه ضَوءُ النَّارِ وضَوءُ الكَواكِبِ وغيرِه، وإفرادُ اللَّفظِ للقَصدِ إلى هذا المَعنى، وهو غيرُ القَصدِ إلى الجِنسِ.

قوله: «عطفٌ على قولِه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: يعني أَنَّ الكُفرَ يَصِحُّ أن يُحمَلَ على مَعنى الشِّركِ تارَةً، وعلى كُفرانِ النِّعمَةِ أُخرى، وبحسبِ هذينِ المَعنيَينِ يدورُ مَعنى ﴿يَعْدِلُونَ﴾ وتَعلُّقُ الباءِ.

---

(١) في النسخ الخطية: «اعتبارُ الشَّيئينِ وارتباطٌ مِنهُما»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٥/ ب).

فإذا جُعِلَ بمَعنى الكُفران يجبُ أن يُعطَفَ على ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾؛ لأنَّ الحمدَ بإزاءِ النِّعمَةِ، ولا نعمةَ أعظَمُ مِن إخراجِ المُمكِناتِ إلى الوُجودِ، فـ﴿يَعْدِلُونَ﴾ على هذا مِن العُدولِ، والباءُ صِلَةُ ﴿كَفَرُوا﴾ على حذفِ المُضافِ؛ أي: كفروا بنِعمَةِ ربِّهم.

وإذا جُعِلَ بمَعنى الشِّركِ يجبُ أَنْ يُعطَفَ على ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ لأنَّ كُفرَهُم بتَسوِيَتِهم الأَصنامَ بخالقِ السَّماواتِ والأرضِ كما قالوا: ﴿إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، فـ﴿يَعْدِلُونَ﴾ على هذا بمعنى يُسوُّونَ؛ ليَستقيمَ مَعنى الشِّرك، والباءُ مُتعلِّقَةٌ بهِ.

وعلى الوَجهينِ قولُه: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ مُظهَرٌ أُقيمَ مَقامَ المُضمَرِ للعلِّيَّةِ[1]، وعلى الأوَّلِ مَعناه التَّربيَةُ، وعلى الثّاني المالكيَّةُ والقهرُ.

و﴿ٱلْحَمْدُ﴾ على الأوَّلِ: مَحمولٌ على الشُّكرِ اللِّسانِيِّ، وعلى الثَّاني: الثَّناءُ[2] على الجَميلِ[3].

قال صاحبُ «الانتصاف»: في العَطفِ على قولِه: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾ نظرٌ؛ لأنَّ العَطفَ على الصِّلَةِ يُوجِبُ الدُّخولَ في حُكمِها، ولو قلت: (الحمدُ لله الذي الذين كفَروا بربِّهم يَعدلونَ) لم يستَقِم.

ويحتمِلُ أن يُقالَ: وضعَ الظَّاهِرَ مَوضِعَ المُضمَرِ تَفخيمًا، ومَجازُه: الذي

(١) في النسخ الخطية: «للغَلَبة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) في النسخ الخطية: «للنداء»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١ ـ ١٢).

يعـدلُ بـه الذين كفـرُوا(١)، أو الـذي الذين كفـروا بربِّهم يَعدِلـونَ به، فسـاغَ وُقوعُها صِلَةً.

ونظيـرُه: ﴿لَمَآ ءَاتَيۡتُكُم مِّن كِتَٰبٖ وَحِكۡمَةٖ﴾ [آل عمران: ٨١] فيمَـن جَعَلَهـا مَوصولَـةً لا شَـرطيَّةً؛ لأنَّ الظَّاهـرَ وُضِـعَ فيـه موضعَ المُضمَـرِ، تقديره: ثـم جاءَكُم رَسـولٌ مُصدِّقٌ له(٢).

لكِن في آيةِ الأَنعامِ نَظرٌ؛ إذ يصيرُ تقديرُها: الحمدُ للهِ الذين كفروا برَبِّهم يَعدِلُونَ، ووقوعُه بعدَ الحَمدِ غيرُ مُناسبٍ، فالوَجهُ هوَ الأوَّلُ.

وكذا قالَ أبو حيَّان: هذا الوَجهُ الثَّاني لا يَجوزُ، ووَجَّهَه بمثلِ ما ذكرَ صاحبُ «الانتصاف» ثم قال: إلا أَنْ يُخرَّجَ على قولِهم: (أبو سعيدٍ الذي رَويتُ عَن الخُدريِّ)، فكأنَّه قيل: ثمَّ الذين كفروا به(٣) يعدلونَ، وهذا مِن النُّدورِ بحيثُ لا يُقاسُ عليه، ولا يُحمَلُ عليه كتابُ اللهِ(٤).

وكذا قالَ ابنُ هشامٍ: إنَّه ضَعيفٌ(٥).

وقال الحَلبيُّ بعدَ حِكايَتِه كلامَ أبي حيَّان: الزَّمخشَريُّ إنَّما يُريدُ العَطْفَ بـ(ثُمَّ) لتراخِي ما بينَ الرُّتبتينِ، ولا يريدُ التَّراخِيَ في الزَّمانِ كمَا قَد صَرَّحَ به هو، فكيفَ

---

(١) «يعدلون لم يستقم ويحتمل أن يقال وضع الظاهر موضع المضمر تفخيمًا ومجازه الذي يعدل به الذين كفروا» من (ز).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٤).

(٣) في (س): «بربهم».

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ١٦).

(٥) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٦٥٥).

يلزمُه ما ذكرَ مِن الخُلوِّ عن الرَّابطِ، وكيفَ يُتَخيَّلُ كونُها للمُهلَةِ(١) في الزَّمانِ(٢)؟

وقال الطِّيبيُّ بعد حكايتِه كلامَ «الانتصاف»: وليسَ بذاكَ؛ لأنَّه مِن بابِ عطفِ حصولِ مضمونِ الجُملتينِ، لقولِه: إنَّه خلقَ كذا ثمَّ هُم يَعدِلُون به.

يعني: حَصلَ مِن اللهِ تَعالى خَلقُ السَّماواتِ والأَرضِ وجعلُ الظُّلماتِ والنُّورِ للمُكلَّفِين ليعرفوه ويُوحِّدُوه ويَعبُدوه، فحصلَ مِنهُم عَكسُ ذلك حيثُ سَوَّوْا مَعَه غَيرَه، نحو قولِه تَعالى: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، فمَوقِعُه الفاءُ في الظَّاهرِ، فجِيءَ بـ(ثُمَّ) للاستبعادِ، ولأنَّه ليس مِن وَضعِ المُظهَرِ موضِعَ المُضمَرِ؛ لأنَّه ابتداءُ كَلامِ الكُفَّارِ، عَلى أنَّه لو قيل: ثمَّ الكافرونَ و(٣)المشركونَ، كانَ ظاهِرًا أيضًا.

فإن قلت: الحَمدُ هو الثَّناءُ(٤) على الجَميلِ مِن نعمَةٍ أو غيرِها فما مَعنَى هذا التَّرتيبِ؟

قلت: مَعناه بيانُ فَضلِه وكمالُ حِلمِه ورحمتِه، كأنَّه قيل: ما أحلَمَه وما أَرْحَمه؛ لِمَا يصدرُ مِنه(٥) تلك الفَضائلُ والأنعامُ، ويُقابَلُ بذلك الكفرِ والكُفرانِ، ولا يَصُبُّ عليهِم العذابَ صبًّا، كما في قوله: ﴿قُلْ أَنزَلَهُ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦](٦).

---

(١) في النسخ الخطية: «للمهملة»، والمثبت من «الدر المصون».

(٢) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٥٢٣).

(٣) في (ز): «أو».

(٤) في النسخ الخطية: «للنداء»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) في (س): «من».

(٦) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٣).

قوله: «ومَعنى ﴿ثم﴾: استبعادُ عُدولِهِم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إنَّما لَم يُحمَل (ثمَّ) على التَّراخِي مع استِقامَتِه؛ لكونِ الاستبعادِ أوفَقَ بالمَقامِ.

قال الطِّيبِيُّ: ذُيِّلَ كُلٌّ مِن الآيتينِ بكلمَةِ الاستبعادِ بحَسبِ ما يَقتَضِيه مِن المَعنى، أَمَّا هذه الآيةُ فلَمَّا تَضمَّنَت دلائلَ الآفاقِ مِن الأَجرامِ والأَعراضِ ذكرَ مِنها أعظمَها جرمًا في النَّظرِ وأَشملَها مُتناوِلًا للأعراضِ الظَّاهرَةِ والخَفِيَّةِ.

ولهذا فَسَّرَه الزَّجَّاجُ باللَّيلِ والنَّهارِ(١)، والقاضي بالضَّلالِ والهِدايَةِ.

والدَّليلُ على الاستيعابِ(٢) الجمعُ في أَحدِ المُكرَّرينَ، والإفرادُ في الآخرِ؛ لأنَّ في ذكرِ الأَرضِ والنُّورِ مُفرَدَينِ واقتِرانِهما بالجَمْعَينِ إشعارًا بإرادَةِ الجِنسِيَّةِ في الإفرادِ والاستغراقِ في الجَمعِ، وفي ذكرِ الخلقِ والجَعلِ إشارةً إلى استيعابِ الإنشاءَينِ.

ثمَّ إنَّ اللهَ تَعالى بعدَ هذا الكلامِ الجامعِ والبَيانِ الكاملِ نَعى على الكُفَّارِ بقولِه: ﴿ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ يعني: انظُروا إلى هَؤلاءِ الكُفَّارِ مع ظهورِ هذه الأَدلَّةِ كيفَ يتركونَ عبادةَ خالقِ الأَرضِ والسَّماواتِ ويَشتَغِلونَ بعبادَةِ الحجارَةِ والمَواتِ؟!

وأمَّا الآيةُ الثَّانيةُ فلَمَّا اشتَملَت على دَلائلِ الأَنفُسِ ذكرَ فيها المبدَأَ والمُنتَهى تَصرِيحًا، ولَوَّحَ إلى ما يَتوسَّطُهُما تَلوِيحًا، ذكرَ خَلقَهُم مِن طينٍ،

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٢٧).

(٢) في (ز): «الاستبعاد».

ونصَّ على الأَجلينِ، وعَبَّرَ بـ(ثُمَّ) دلالةً على أطوارِ ما في النَّشءِ[1] مِن النُّطفَةِ والعَلَقةِ والمُضغَةِ المُخلَّقةِ وغَيرِ المُخلَّقةِ، والنُّشوءِ صَبيًّا، ثمَّ الطُّفوليَّةِ والشَّبابِ والشَّيخوخَةِ إلى المَوتِ.

ونبَّهَ بذِكرِ الامتراءِ والعُدولِ مِن الغَيبَةِ في قَولِه[2]: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾ إلى الخِطابِ في قولِه: ﴿أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ على التَّنبيهِ مِن رَقدَةِ الغَفلَةِ والجَهالَةِ، وأنَّ دَلائِلَ الأَنفُسِ أَقرَبُ الدَّلائلِ وأَدَقُّ، وهي التي يضطَرُّ مَعَها النَّاظرُ إلى المعرفَةِ التَّامَّةِ.

وتَلخيصُ المعنى: أنَّ دَلائِلَ الآفاقِ مُوجِبَةٌ لإزالَةِ الشِّركِ وإثباتِ التَّوحيدِ، فناسبَ أَن يُستبعدَ مِنهُم الشِّركُ مَع وُجودِها، وأنَّ دَليلَ الأَنفُسِ مُقتَضٍ لِحُصولِ اليَقينِ فناسبَ أَنْ يُستَبعَدَ مِنهُم الامتِراءُ.

واعلَمْ أنَّ قُطبَ هذه السُّورَةِ الكَريمَةِ يَدورُ مَع إثباتِ الصَّانعِ ودَلائلِ التَّوحيدِ ومَا يتَّصِلُ بها.

ثمَّ انظُرْ كيفَ جعلَ احتِجاجَ الخَليلِ على قومِه ومآلَه إلى قولِه: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّى وَجَّهْتُ وَجْهِىَ لِلَّذِى فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًا﴾؟ وكيفَ أوقعَ أَمْرَ حَبيبِه صَلواتُ اللهِ عليه بقولِه: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ بعدَ ذكرِ مُعظَمِ الأَنبِياءِ واسطَةَ العِقدِ ولُجَّةَ بحرِ التَّوحيدِ؟

---

(١) في النسخ الخطية: «البين»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) في النسخ الخطية: «قَولِهم»، والمثبت من «فتوح الغيب».

ثـمَّ تفكَّـرْ فـي قولـه: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ كيـفَ جـاءَتْ خاتِمَـةً لهـا؟ فسُـبحانَ مَـن له تَحـتَ كُلِّ سُـورَةٍ مِـن كِتابـهِ الكَريـمِ ـ بـل كُلِّ آيَـةٍ ـ أَسـرارٌ تنفـدُ دونَ نفـادِ بَيانِهـا الأَبحُرُ[1]!

قوله: «والباءُ على الأَوَّلِ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿كَفَـرُواْ﴾» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا تخصيصٌ مِن غَيرِ مُخصِّصٍ، لتأتِّي التَّقديرين على كُلٍّ مِن الوَجهَينِ[2].

(٢) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ ۖ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾.

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن طِينٍ﴾؛ أي: ابتدأَ خَلقَكُم منه؛ فإنَّه المادَّةُ الأُولى، وإنَّ آدمَ الذي هو أصلُ البشرِ خُلِقَ منه. أو: خَلَقَ أباكُم فحُذِفَ المُضافُ.

﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا﴾: أجلَ المَوتِ ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾: أجلُ القيامَةِ.

وقيل: الأَوَّلُ ما بينَ الخلقِ والمَوتِ، والثَّاني: ما بين المَوتِ والبَعثِ، فإنَّ الأَجَلَ كما يُطلَقُ لآخرِ المدَّةِ يُطلَقُ لجُملَتِها.

وقيل: الأَوَّلُ النَّومُ والثَّاني الموتُ.

وقيل: الأَوَّلُ لِمَن مَضى والثَّاني لِمَن بَقِيَ ولِمَن يأتي.

﴿وَأَجَلٌ﴾ نكـرَةٌ خُصِّصـتْ بالصِّفَـةِ، ولذلـك استُغنِيَ عَـن تَقديـمِ الخبـرِ،

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٣ ـ ١٦).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٥/ ب).

والاستئنافُ به لتَعظيمِه، ولذلك نُكِّرَ ووُصِفَ بأنَّه ﴿مُسَمًّى﴾؛ أي: مُثْبَتٌ مُعيَّنٌ لا يقبَلُ التَّغيُّرَ، وأخبرَ عنهُ بأنَّه عندَ الله لا مدخلَ لغيرِهِ فيه بعِلمٍ ولا قدرَةٍ ولأنَّه المقصودُ بيانُه.

﴿ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ﴾ استبعادٌ لامترائِهم بعدَما ثبتَ[1] أنه خالِقُهم وخالِقُ أُصولِهم ومُحيِيهِم إلى آجالِهم؛ فإنَّ مَن قدرَ على خلقِ الموادِّ وجَمعِها وإيداعِ الحياةِ فيها وإبقائِها ما يشاءُ كانَ أقدرَ على جمعِ تلك الموادِّ وإحيائِها ثانيًا، فالآيَةُ الأولى دليلُ التَّوحيدِ، والثَّانيَةُ دليلُ البَعثِ.

والامتراءُ: الشَّكُّ، وأصلُه: المريُ، وهو استخراجُ اللبنِ مِن الضَّرعِ.

قوله: «﴿وَأَجَلٌ﴾ نكِرَةٌ خُصِّصَت بالصِّفَةِ، ولذلك استُغنِيَ عَن تَقديمِ الخَبرِ»:

قال أبو حيَّان: لا يتعيَّن هنا أن يكونَ المسوِّغُ الوَصفَ؛ لأنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ المُسوِّغُ التَّفصيلَ؛ فإنَّه مِن مُسوِّغاتِ الابتداءِ بالنَّكِرَةِ[2].

قال الحَلبِيُّ: لم يَقُل المُصنِّف: (إنَّه تَعيَّن)، حتى يُلزمَه به، وإنَّما ذكرَ الوَصفَ لأنَّه أَشهَرُ منه في المُسوِّغاتِ[3].

قوله: «والاستئنافُ لتَعظيمِه»:

قال ابنُ المُنيِّرِ: هذا لا يُوجِبُ التَّقديمَ، وقَد وردَ ﴿عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ والمرادُ تَعظيمُها[4].

---

(١) في (خ): «تبين».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢١).

(٣) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٥٢٧).

(٤) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٤).

وقال الطِّيبِيُّ: ما يَكونُ مُعظَّمًا مُفخَّمًا لا بُدَّ أَنْ يَكونَ مُهتَمًّا بشَأنِه، والاهتمامُ موجبٌ للتَّقديمِ(١).

زادَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وأمَّا تَقدِيمُ الظَّرفِ في ﴿وَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ فلإفادةِ الاختِصاصِ.

(٣) ـ ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ وَيَعۡلَمُ مَا تَكۡسِبُونَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ الضَّميرُ لـ﴿الله﴾، و﴿ٱللَّهُ﴾ خبرُه.

﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ متعلِّقٌ باسمِ اللهِ، والمعنى: هو المستحِقُّ للعبادَةِ فيهِما لا غير، كقولِه تَعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾ [الزخرف: ٨٤].

أو بقولِه: ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ والجملَةُ خبرٌ ثانٍ، أو هي الخبرُ و﴿ٱللَّهُ﴾ بدلٌ، ويكفي لِصِحَّةِ الظرفيَّةِ كونُ المعلومِ فيهما كقولِك: رمَيْتُ الصَّيدَ في الحرمِ: إذا كنتَ خارجَهُ والصَّيدُ فيه.

أو ظرفٌ مُستقِرٌّ وقعَ خبرًا بمعنى: أنَّه تعالى لكمالِ علمِه بما فيهما كأنَّه فيهما، و﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ بيانٌ وتقريرٌ له(٢)، وليسَ مُتعلَّقَ المصدرِ لأنَّ صِلَتَه لا تتقدَّمُ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٨).

(٢) قوله: «و﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ بيان وتقرير له»؛ أي: لقوله: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ على القول بأن ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ ظرفٌ، أما على القول بأنه متعلِّقٌ باسم الله فـ ﴿يَعۡلَمُ سِرَّكُمۡ وَجَهۡرَكُمۡ﴾ استئنافٌ؛ لأنه لمَّا قيل: هو المعبودُ فيهما، اتَّجهَ أن يقال: فما شأنُه مع عابديه حينئذٍ؟ فأجيب: بأنه يعلمُ سرَّهم وجهرَهم، ويعلمُ ما يكسبون، فيجازيهم على أعمالهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٦٩).

﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ من خيرٍ أو شرٍّ، فيثيبُ عليه ويعاقِبُ، ولعلَّه أريدَ بالسرِّ والجهرِ: ما يَخفَى وما يظهَرُ مِن أحوالِ الأنفُسِ، وبالمكتسَبِ: أعمالُ الجوارحِ.

قوله: «مُتعلِّقٌ باسمِ اللهِ»:

عبارةُ «الكشاف»: «بمعنى اسمِ الله»[(١)]، وهي أحسَنُ.

قال الطِّيبيُّ: قال الزَّجَّاجُ: لو قلت: (هو زَيدٌ في المَدينَةِ) لَم يَجُز إلا أن يكونَ في الكلامِ دَليلٌ عَلى أنَّ زيدًا يُدبِّرُ أمرَ المَدينَةِ[(٢)].

ونقلَ أَبو البَقاءِ عَن أَبي عَلِيٍّ أنَّه قال: لا يجوزُ أَنْ يَتعلَّقَ باسمِ اللهِ؛ لأنَّه صارَ بدُخولِ الأَلفِ واللَّامِ والتَّغييرِ[(٣)] الذي دخلَه كالعَلَم، ولهذا قالَ تَعالَى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥][(٤)].

قال الطِّيبيُّ: والزَّمَخشَرِيُّ اختارَ مَذهَبَ الزَّجَّاجِ وزادَ عليه في الاعتبارِ، فأوَّلَ التَّركيبَ على وُجوهٍ:

أحدُها: جعلُ اسمِ (اللهِ) مُشتَقًّا مِن أَلِهَ يَأْلَهُ؛ إذا عُبِدَ، فـ(الإلَه) فِعَالٌ بمعنى[(٥)] المفعولِ؛ أي: المَأْلُوهُ، وهو المعبودُ[(٦)]، ثمَّ تُصرِّفَ فيه فصارَ: اللهُ، وهو المرادُ مِن قَولِ «الكشَّاف»: «وهو المَعبودُ فيهِما».

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ١١).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٢٨)، وفيه: «في البيت والدار» بدل «في المدينة».

(٣) في النسخ الخطية: «والتعبير»، والمثبت من «التبيان».

(٤) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٤٨٠).

(٥) في (ز): «في معنى».

(٦) في النسخ الخطية: «المُبالغَة، المعبودُ»، والمثبت من «فتوح الغيب».

وثانيها: جعلُ مَعنى شُهرَتِه في الإلهيَّةِ عامِلًا في الظَّرفِ، كما تقول: (هو حاتِمٌ في طَيء) على تَضمينِ مَعنى الجُودِ الذي اشتهرَ بهِ، كأنَّك قلت: (هو جَوادٌ في طَيء) ومنه قولُه:

أَنَا أَبُو النَّجمِ وشِعْرِي شِعْرِي

أي: أنا ذلك المشهورُ في الفَصاحَةِ وشِعري هو المعروفُ بالبلاغَةِ، وهو الذي عَناهُ صاحِبُ «الكشَّاف» بقوله: «وهو المَعروفُ بالإلهيَّةِ».

قال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أَنْ يُقالَ: ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ حالٌ مؤكدَةٌ؛ [أي]: وهو الله مَعروفًا في السَّماواتِ والأرضِ، كقولك: (هو زيدٌ مَعروفًا في العالَمِ).

وقال المالكيُّ: لا يكونُ الحالُ المؤكَّدُ بها خبرَ جملَةٍ جُزآها مَعرفَتانِ جَامِدَتانِ إلا بلَفظٍ دالٍّ على مَعنى مُلازمٍ أو شَبيهٍ بالمُلازمِ في تَقدُّمِ العِلمِ به، والعامِلُ فيها: أُحقُّهُ أو أعرَفُه.

وثالثها: أن يكونَ رَدًّا على المشركينَ في إثباتِ غَيرِهِ.

وقالَ الزَّجَّاجُ: هو المنفردُ بالتَّدبيرِ في السَّماواتِ والأَرضِ[١]، خِلافًا للقائلِ المَخذولِ: إنَّ المُدبِّرَ فيهما غيرُه، وإليه الإشارَةُ بقولِ «الكشَّاف»: «المتوحِّدُ بالإلهيَّةِ فيهِما».

قال ابنُ الحاجبِ: وفائدَةُ قولِك: (أنا زيدٌ وهو زيدٌ) الإخبارُ عمَّا كانَ يَجوزُ

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٢٨).

أَنَّه مُتعدِّدٌ بأنَّه واحِدٌ في الوُجودِ[١]، فيجوزُ أَنْ يكونَا مُتَعدِّدَينِ، وإذا أخبرَ المخبرُ بأَحَدِهما عَن الآخرِ كانَ فائدَتُه أنَّهما في الوُجودِ ذاتٌ واحِدَةٌ[٢].

ورابعُها: أن يكونَ مَأخوذًا مِن قَولِه تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾، وهو المرادُ مِن قَولِ «الكشاف»: «وهو الذي يقالُ له: اللهُ فيها[٣] لا يُشرَكُ به في هذا الاسمِ»، وهو اختيارُ أبي عَلِيٍّ.

وخامِسُها: أَنْ لا يكونَ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ مُتعلِّقاً بالاسمِ، وذلك بأَن يكونَ خبرًا بعد خبرٍ، ومعناه: أنَّه عالِمٌ بما فيهِما، كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ أي: بالعلمِ والقُدرَةِ، انتهى[٤].

ولخَّصَه الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ فقال: لا خفاءَ ولا خلافَ في أنَّه لا يجوزُ تَعلُّقُه بلفظِ ﴿ٱللَّهُ﴾؛ لكونِه اسمًا لا صِفَةً، وكذا في قولِه: ﴿فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ لأنَّ (إلهاً) اسمٌ وإن كانَ بمَعنى المعبودِ كالكتابِ بمَعنى المَكتوبِ، بل هو مُتعلِّقٌ بالمَعنى الوَصفِيِّ الذي ضُمِّنَه اسمُ اللهِ، كمَا في قولِك: (هو حاتمٌ في طَيء حاتمٌ في تغلِبَ) على تَضمينِ مَعنى الجَوادِ.

والمعنى الذي يُعتبَرُ هنا يجوزُ أَن يكونَ هو المَأخوذَ مِن أَصلِ اشتِقاقِ الاسمِ؛

---

(١) تتمة العبارة كما «فتوح الغيب» و«الإيضاح»: «وهذا إنما يكون إذا كان المخاطب قد عرف مسميين في ذهنه، أو أحدهما في ذهنه، والآخر في الوجود».

(٢) انظر: «الإيضاح شرح المفصل» لابن الحاجب (١/ ٢٠١).

(٣) في النسخ الخطية: «المُبالغَة، المعبودُ»، والمثبت من «الكشاف» و«فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٩ ـ ٢١).

أَعني: المَعبوديَّة، أو ما اشتُهرَ بِهِ الاسمُ مِن الأُلوهِيَّةِ وصِفاتِ الكَمالِ، ودَلَّ عليهِ ﴿هو الله﴾ مثل:

أَنـا أَبُـو النَّجـمِ وشِـعْرِي شِـعْرِي

أي: هو المَعروفُ بذَلك في السَّماواتِ وفي الأَرضِ.

أو ما يَدُلُّ عليه التَّركيبُ الحَصرِيُّ من التَّوحُّدِ والتَّفرُّدِ بالأُلوهيَّةِ، أو ما تَقرَّرَ عندَ الكُلِّ مِن مَقوليةِ هذا الاسمِ عليهِ خاصَّةً، فهذه أربعَةُ أَوجُهٍ.

وأمَّا الخامِسُ فهو أن يكونَ ﴿فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ خبرًا آخرَ للمُبتدَأ، ومَعنى[1] كونِه فيها: أنَّه عالمٌ بما فيها على التَّشبيهِ والتَّمثيلِ، شُبِّهَت حالةُ عِلمِه بها بحالةِ كَونِه فيها؛ لأنَّ العالمَ إذا كانَ في مَكانٍ كانَ عالِمًا به وبما فيهِ بحيثُ لا يخفى عليه منهُ شَيءٌ، ويجوزُ أن يكونَ كِنايَةً فيمَن لَم يَشترِط جوازَ المَعنَى الأَصليِّ، ولا يَستقيمُ الكَلامُ بدونِ هذا المجازِ أو الكِنايَةِ، وكذا قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[2]، انتهى.

قلت: والمُصنِّفُ اقتَصرَ مِن الأَوجُهِ المَذكورَةِ عَلى الأَوَّلِ والخامسِ، وتركَ الثَّلاثَةَ لأنَّها قريبةُ المَعنى مِن الأَوَّلِ.

وقالَ في قولِه: ﴿يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾: إنه بيانٌ وتَقريرٌ لجُملةِ: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: إيضاحٌ لِمَعنى العلمِ المرادِ منها على الوَجهِ الأَخيرِ،

---

(١) في (ز): «إذ معنى».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٦/ أ).

وهـو الخامـسُ؛ لأنَّـه على الأولِ اسـتئنافٌ كمَـا في «الكشَّـاف»[١].

قال الطِّيبِيُّ: إنَّه لَمَّا قيل: هو المعبودُ فيها، اتَّجه لسَائلٍ أَن يَسأَلَ: فما شَأْنُه مَع عابِديهِ حينئذٍ؟

فأجيب: يعلَمُ سِرَّهُم وجهرَهُم ويعلم ما يَكسبون فيُجازِيهم على أَعمالِهم إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ.

وكذا على الوَجه الثَّاني والرَّابعِ[٢]، ويُقدَّرُ السُّؤال: بماذا عُرِفَ فيهما؟ وما وَصفُه فيهما؟ فقيل: وصفُه فيهما بالعلمِ الشَّاملِ للكُلِّيِّ والجُزئيِّ[٣].

وأما على الثَّالثِ فهو بيانٌ وتَقريرٌ، كالخامسِ.

قوله: «وليسَ مُتعلِّقَ المَصدَرِ؛ لأنَّ صِلتَه لا تَتقَدَّمُ»:

يريـدُ بالمَصـدَرِ (السِّـرَّ) و(الجَهْـرَ) الكائنَيْـنِ فـي السَّـماواتِ والأَرضِ؛ لهـذا المانـعِ النَّحْـوِيِّ.

وقد وَهَّى ابنُ هشامٍ في «المغني» هذا الكلامَ فقال: وقد أُجِيزَ في قَولِه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَفِى ٱلْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ تَعلُّقُه بـ﴿سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾ ورُدَّ بأنَّ فيه تَقديمَ مَعمولِ المَصدَرِ وتَنازُعَ عَامِلَينِ في مُتقدِّمٍ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٢).

(٢) في «فتوح الغيب»: «وعلى الثاني والثالث».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٢).

وليس بشَيءٍ؛ لأنَّ المَصدَرَ هنا ليسَ مُقدَّرًا بحرفٍ مَصدرِيٍّ وصِلَتِه، ولأنَّه قد جاءَ نحو ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] والظَّرفُ مُتعلِّقٌ بأَحدِ الوَصفَيْنِ قَطْعًا، فكذا هنا[١].

وقال الشَّيخُ بَدرُ الدِّينِ بن الدَّمامينيِّ مُتعقِّبًا على ابنِ هشامٍ: لا نُسلِّمُ ذلك، ولِمَ لا يجوزُ أَنْ يكونَ مُقدَّرًا بـ: ما يُسرُّون ومَا يَجهَرون[٢]؟

وقال شَيخُنا تِقيُّ الدينِ الشُّمُنِّيُّ: ليسَ (السِّرُّ) بمَصدَرٍ، ففي «الصحاح»: السِّرُّ الذي يُكتَمُ[٣]، وإذا لَمْ يَكُن مَصدَرًا لا يُقدَّرُ بحَرفٍ مَصدَرِيٍّ وصِلَتِه، وأما (الجَهرُ) فهُو مَصدرٌ إلا أنَّه أُريدَ به هنا ما يقابِلُ السِّرَّ، وهو الذي لا يُكتمُ، لا مَعناه المَصدرِيُّ، فلا يكونُ هُنا مُقدَّرًا بحرفٍ مَصدرِيٍّ[٤]، وحينئذٍ فقولُ الدَّمامينيِّ: (إنَّه يُقدَّرُ بما يُسرُّونَ) ليسَ بظاهرٍ؛ لأنَّ (يُسِرُّ) فعلُ الإسرارِ[٥] لا السِّرِّ[٦].

(٤ ـ ٥) ـ ﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤﴾ فَقَدْ كَذَّبُوا۟ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُا۟ مَا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾.

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٥٦٩).

(٢) انظر: «شرح مغني اللبيب» للدَّمامينيِّ (٢/ ٣٣٥).

(٣) انظر: «الصحاح» (مادة: سرر).

(٤) من قوله: «وأما الجهر...» إلى قوله: «بحرف مصدري»: ليس في (ز)، وجاء بدله: «ثم لا يخفى أن المراد هنا بصلة الحرف المصدري فعل ذلك المصدر المقدر».

(٥) في (س): «من الإسرار».

(٦) انظر: «حاشية الشمني على شرح مغني اللبيب» (٢/ ١٤٨).

﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ ﴿مِّنْ﴾ الأولى مزيدةٌ للاستغراقِ والثَّانيةُ للتَّبعيضِ؛ أي: ما يظهَرُ لهم دليلٌ قَطُّ من الأدلَّةِ أو معجزةٌ من المعجزاتِ أو آيةٌ من آياتِ القُرآنِ ﴿إِلَّا كَانُواْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾ تاركينَ للنَّظرِ فيه غيرَ مُلتَفِتينَ إليه.

﴿فَقَدْ كَذَّبُواْ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ يعني: القرآنَ، وهو كاللَّازمِ ممَّا قبلَهُ؛ كأنَّه قيل: إنَّهم لَمَّا كانوا مُعرضينَ عن الآياتِ كُلِّها كذَّبُوا به لَمَّا جاءَهُم، أو كالدَّليلِ عليه على مَعنى: أنَّهم لَمَّا أعرَضُوا عن القرآنِ وكذَّبُوا به وهو أعظَمُ الآياتِ، فكيفَ لا يُعرِضُونَ عَن غيرِه[1]؟ ولذلك رُتِّبَ عليه بالفَاءِ.

﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنۢبَٰٓؤُاْ مَا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾؛ أي: سيظْهَرُ لهم ما كانوا بهِ يَستَهزِئُونَ عندَ نزولِ العَذابِ بهم في الدُّنيا، أو في الآخرَةِ[2]، أو عندَ ظُهورِ الإسلامِ وارتفاعِ أَمرِه.

قوله: «﴿وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ﴾ (مِن) الأُولَى مَزيدَةٌ للاستغراقِ، والثَّانية للتَّبعيضِ»:

قال ابنُ الحاجبِ: إن كون الأولى للاستغراقِ يوجبُ كونَ الثانيةِ للتبيين وينافي كونها للتبعيض إذ الآية المستغرقة لا تكون بعضاً من الآيات عامًّا مستغرقًا......[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ في تَوجيهِ التَّبعيضِ: لأنَّ الآيَةَ الواحدةَ ـ وإن استغرقَتْ في حُكمِ النَّفيِ ـ فهيَ بعضٌ مِن جَميعِ الآياتِ، وحَملُها على التَّبيينِ كمَا زعمَ ابنُ

---

(١) في (ت): «غيرها».

(٢) في (أ): «أو الآخرة»، وفي (خ): «والآخرة».

(٣) بياض هنا في (س) و(ز) مكان قول ابن الحاجب، وقال في هامش (س): بياض في الأصل. وقول ابن الحاجب من النسخة (ن)، ولم أجده في «الإيضاح» ولا «الأمالي».

الحاجبِ إنَّما يَستَقيمُ لَو كانَت النَّكِرَةُ في النَّفي بمَعنى جميعِ الأَفرادِ.

وما قال[١]: إنَّها لو كانَت تَبعيضيَّةً لَمَا كانت الأُولى استِغراقيَّةً = ممنوعٌ لِصِحَّةِ قَولِنا: (ما يَأتيهِم بعضٌ مِن الآياتِ أيُّ بعضٍ كانَ)[٢].

قوله: «أي: ما يَظهَرُ لَهُم دليلٌ قَطُّ»:

قال أبو حيَّان: فيه استعمالُ (قط) مع المضارعِ، وليسَ بجيِّدٍ؛ لأنَّها ظرفٌ مُختَصٌّ بالماضِي[٣].

قوله: «أو عندَ ظُهورِ الإسلامِ»:

قال الطِّيبيُّ: فإن قلت: اتِّصالُ قولِه: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم﴾ بما قبلَه على أنَّ المرادَ بالأنباءِ عند نزولِ الآيةِ العذابُ = ظاهرٌ لمناسبَةِ الاعتبارِ بنزولِ العَذابِ على الأُمَمِ السَّالفَةِ بالتَّهديدِ والوَعيدِ، فما وَجهُ اتِّصالِه به إذا أُريدَ به ما قال: «عندَ ظهورِ الإسلام»؟

قلت: مَعناه: فسَوفَ يَأتيهِم أَنباءُ القُرآنِ ومَن نُزِّلَ عليهِ عندَ ظُهورِ تَباشيرِ الظَّفَرِ ونَصرِ اللهِ الإسلامَ وقهرِ أَعداءِ الدِّينِ وغَلَبَةِ أَوليائِه، أولم يروا كَم أَهلَكْنا مِن قبلِهم مِن المكذبينَ ونَصرنا الأنبياءَ وضعفَةَ المؤمنينَ على مَن هم أَشدُّ مِن هؤلاء[٤]؟

---

(١) أي: ابن الحاجب.

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٦/ ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٣ ـ ٢٤).

(٦) ـ ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ ﴾.

﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ ﴾؛ أي: مِن أهلِ زمانٍ، والقَرْنُ مُدَّةُ أغلَبِ أعمارِ النَّاسِ وهي سبعونَ سَنَةً، وقيل: ثمانونَ.

وقيل: القَرنُ أهلُ عصرٍ فيه نبيٌّ أو فائقٌ في العلمِ قَلَّت المدَّةُ أو كَثُرَت، واشتِقاقُهُ مِن قَرَنْتُ[١].

﴿مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: جَعَلنا لهم فيها مكانًا وقرَّرْناهم فيها، أو: أعطيناهم من القُوَى والآلاتِ ما تمكَّنوا بها من أنواعِ التَّصرُّفِ فيها.

﴿مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ﴾: ما لم نَجعَل لَكُم من السَّعَةِ وطولِ المقامِ يا أهلَ مكَّةَ، أو: ما لم نُعطِكُم من القوَّةِ والسَّعةِ في المالِ والاستظهارِ بالعُددِ والأسبابِ.

﴿وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم﴾؛ أي: المطرَ، أو السَّحابَ، أو المُظِلَّةَ فإنَّ مبدأَ المطرِ مِنها ﴿مِّدْرَارًا﴾: مغزارًا.

﴿وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ﴾ فعاشُوا في الخِصبِ والرِّيفِ[٢] بين الأنهارِ والثِّمارِ.

﴿فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾؛ أي: لم يُغنِ ذلك عَنهُم شيئًا ﴿وَأَنشَأْنَا﴾: وأَحدَثْنا ﴿مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ﴾ بدلًا مِنهم، والمعنى: أنَّه تَعالى كمَا قدرَ أن يُهلكَ مَن قبلَكُم كعادٍ وثَمودَ ويُنشِئَ مكانَهُم آخرينَ يَعْمُرُ بهم بلادَهُ يقدرُ أن يفعلَ ذلكَ بكم.

(١) قوله: «واشتقاقه من قرنت»؛ أي: من قَرَنتُ الرجلَ بزمانه، وعبارةُ غيره: من الاقتران، والمراد بالاشتقاق: الأخذ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٤٧١).

(٢) في (خ): «والرفق».

(٧) ـ ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾.

﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ مَكتوبًا في ورقٍ ﴿فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ﴾ فمَسُّوه، وتَخصيصُ اللَّمسِ لأنَّ التَّزويرَ لا يقعُ فيه، فلا يُمكِنُهم أن يقولوا: إنما سُكِّرَت أبصارنا، ولأنَّه يتقدَّمُه الإبصارُ حيثُ لا مانعَ وتَقييدُه بالأَيدي لدَفعِ التَّجوُّزِ فإنه قَد يُتجوَّزُ به للفحصِ كقوله: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا ٱلسَّمَآءَ﴾ [الجن: ٨].

﴿لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ تَعنُّتًا وعنادًا.

(٨) ـ ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾.

﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾: هَلَّا أُنزلَ معَهُ ملكٌ يكلِّمُنا أنَّه نَبيٌّ؛ كقولِه: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ٧].

﴿وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ جوابٌ لقَولِهم، وبيانٌ لِمَا هو المانِعُ ممَّا اقترحوهُ والخللِ فيه، والمعنى: أنَّ الملَكَ لو أُنزلَ بحيثُ عاينوهُ كما اقترَحوا لحقَّ إهلاكُهم؛ فإنَّ سُنَّةَ اللهِ قد جرَت بذلك فيمَن قبلَهُم.

﴿ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ﴾ بعدَ نُزولِه طرفَةَ عينٍ.

(٩) ـ ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾.

﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِم مَّا يَلْبِسُونَ﴾ جوابٌ ثانٍ إنْ جُعِلَ الهاءُ للمَطلوبِ، وإن جُعِلَ للرَّسولِ فهو جوابُ اقتراحٍ ثانٍ، فإنَّهم تارةً يقولون: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ﴾ وتارةً يقولونَ: ﴿لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً﴾ [فصلت: ١٤]،

والمعنى: ولَو جَعَلنا قرينًا لك مَلَكًا يعاينونه، أو الرَّسولَ مَلكًا، لمثَّلناهُ رَجُلًا كما مُثِّلَ جبريلُ في صُورَةِ دِحيَةَ، فإنَّ القوَّةَ البَشريَّةَ لا تَقْوى على رؤيَةِ الملكِ في صُورَتِه، وإنَّما رَآهُم كذلك الأفرادُ مِن الأنبياءِ بقوَّتِهم القُدسيَّةِ.

﴿وَلَلَبَسْنَا﴾ جوابُ محذوفٍ؛ أي: ولو جَعلناهُ رَجُلًا للَبسنا؛ أي: لخَلَّطْنا عليهم ما يخلطونَ على أنفسِهم فيقولونَ: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [المؤمنين: ٢٤].

وقرئ: (لَبَسْنا) بلامٍ[(١)]، و: (للَبَّسنَا) بالتَّشديدِ للمُبالغَةِ[(٢)].

قوله: «كما مُثِّلَ جبريلَ في صُورةِ دِحيَةَ»:

أخرج النَّسائيُّ بسندٍ صَحيحٍ، عن ابنِ عُمرَ قال: كانَ جبريلُ يَأتي النبيَّ ﷺ في صُورَةِ دِحيَةَ الكَلبيِّ[(٣)].

وأخرجَ الطَّبرانيُّ عَن أَنسٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «كانَ يَأتيني جِبريلُ[(٤)] على صورَةِ دِحيَةَ الكَلبِيِّ» وكان دِحيَةُ رَجُلًا جميلًا[(٥)].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٦)، عن ابن محيصن.

(٢) أي: (وللَبَّسنا عليهم ما يُلبِّسون). انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٦)، عن الزهري. وزاد ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ١٢) نسبتها لمعاذٍ القارئ وأبي رجاء.

(٣) رواه النسائي في «جزء فيه مجلسان من إملاء النسائي» (ص: ٨٠)، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٥٨٥٧)، وذكره ابن حجر في «الإصابة» (٢/ ٣٢٢) عن النسائي وصحح إسناده.

وروى البخاري (٤٩٨٠) ومسلم (٢٤٥١) أبي عثمان قال: أنبئت أن جبريل، أتى النبي ﷺ وعنده أم سلمة، فجعل يتحدث، فقال النبي ﷺ لأم سلمة: (من هذا؟) أو كما قال، قالت: هذا دحية، فلما قام، قالت: والله ما حسبته إلا إياه، حتى سمعت خطبة النبي ﷺ يخبر خبر جبريل، أو كما قال.

(٤) في (ز): «جبريل يأتيني».

(٥) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٧٥٨)، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٥٧): «فيه عفير بن معدان وهو ضعيف».

(١٠) ـ ﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنْهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾.

﴿ وَلَقَدِ ٱسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ ﴾ تسليةٌ لرسولِ اللهِ ﷺ على ما يرى من قومِه ﴿فَحَاقَ بِٱلَّذِينَ سَخِرُواْ مِنْهُم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾: فأحاطَ بهم الذي كانوا يَستهزِئونَ به حيثُ أُهلِكُوا لأجلِه، أو: فنزلَ بهم وبالُ استِهزائِهم.

قوله: «حيثُ أُهلِكُوا لأجلِه»:

قال الطِّيبيُّ: يَعني أنَّ قولَه: ﴿مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ مِن إطلاقِ السَّببِ على المُسبَّبِ؛ لأنَّ المُحيطَ بهم هو العذابُ لا المُستهزأُ به، ولَمَّا كانَ سببًا له وُضِعَ مَوضِعَه للمُبالغَةِ(١).

(١١) ـ ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾.

﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ ٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ ﴾ كيفَ أهلَكَهُم اللهُ بعذابِ الاستئصالِ كي تَعتبِرُوا، والفرقُ بينَه وبينَ قولِه: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ ﴾ [النمل: ٦٩]: أنَّ السَّيرَ ثمَّةَ لأجلِ النَّظرِ، ولا كذلكَ هاهنا، ولذلك قيل: مَعناهُ: إباحَةُ السَّيرِ للتِّجارَةِ وغيرِها وإيجابُ النَّظرِ في آثارِ الهالِكينَ.

قوله: «والفَرقُ بينَهُ وبينَ قوله: ﴿قُلْ سِيرُواْ ﴾..» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: يريدُ: الأَمرُ على الأوَّلِ واحدٌ مُقيَّدٌ، وعلى الثَّاني شيئانِ، والأَوَّلُ مُباحٌ، والثَّاني واجبٌ؛ لدلالةِ (ثُمَّ).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣٠).

قال صاحبُ «التَّقريب»: إنَّما لم يُحمَل على التَّراخِي، وعُدِلَ إلى المجازِ إذ واجبُ النَّظرِ في آثارِ الهالكينَ حقُّه أن لا يَتراخى عن السَّيرِ.

قال الطِّيبيُّ: ويمكنُ أَنْ يأمرَهُم بالسَّيرِ أَوَّلًا، وبالنَّظرِ ثانيًا على الوُجوبِ، ويكونُ الثَّاني أعلى رتبةً؛ لأنَّ الكَلامَ مع المُنكرينَ، كما تقول: (توضَّأ ثمَّ صلِّ).

والآيةُ مع الفاءِ مُتضمِّنَةٌ للتَّنبيهِ على الغفلَةِ والتَّوبيخِ على التَّغافلِ، ومع (ثمَّ) للتَّعبيرِ على التَّوانِي والتَّقاعدِ[1].

(١٢) - ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُل لِّلَّهِ ۚ كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۚ لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ خلقًا ومُلكًا، وهو سؤالُ تبكيتٍ.

﴿قُل لِّلَّهِ﴾ تقريرٌ لهم وتنبيهٌ على أنَّه المتعيِّنُ للجوابِ بالاتِّفاقِ بحيثُ لا يمكِنُهم أَن يذكرُوا غيرَه.

﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾: التزمَها تفضُّلًا وإحسانًا، والمرادُ بالرَّحمَةِ: ما يعمُّ الدَّارينِ، ومن ذلك: الهِدايةُ إلى معرفَتِه والعلمِ بتَوحيدِه بنصبِ الأدِلَّةِ وإنزالِ الكُتبِ والإمهالِ على الكُفرِ.

﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ استئنافٌ وقَسَمٌ للوَعيدِ على إشراكِهم وإغفالِهم النَّظرَ؛ أي: ليَجْمَعَنَّكُم في القبورِ مَبعوثينَ إلى يومِ القِيامَةِ فيُجازيكُم على شِركِكُم، أو: في يومِ القِيامَةِ، و﴿إِلَىٰ﴾ بمعنى (في).

وقيل: بدلٌ مِن ﴿ٱلرَّحْمَةَ﴾ بدلَ البَعضِ، فإنَّ مِن رَحمَتِه بعثَه إيَّاكم وإنعامَه عليكم.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣١).

﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾: في اليومِ، أو الجَمعِ.

﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بتَضييعِ رأسِ مالِهم وهو الفِطرَةُ الأصليَّةُ والعَقلُ السَّليمُ، وموضِعُ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ نصبٌ على الذَّمِّ، أو رفعٌ على الخبرِ؛ أي: وأنتمُ الذين، أو على الابتداءِ، والخبرُ: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ والفاءُ للدلالَةِ على أنَّ عدمَ إيمانِهم مسبَّبٌ عَن خُسرانِهم؛ فإنَّ إبطالَ العَقلِ باتِّباعِ الحَواسِّ والوَهمِ، والانهماكَ في التَّقليدِ وإغفالِ النَّظرِ، أدَّى بهم إلى الإصرارِ على الكُفرِ والامتناعِ عَن الإيمانِ.

قوله: «سؤالُ تَبكيتٍ»:

«الأساس»: ومِن المَجازِ: بكَّتَه بالحُجَّةِ؛ أي: غلبَه، وبَكَّتَه: ألزمَهُ ما عيَّ بالجَوابِ عنه[(١)].

قال الطِّيبيُّ: يعني إذا سُئِلُوا عَن قولِه: ﴿قُل لِّمَن مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ لا مَحيدَ لهم إلَّا أنْ يقولوا: الله، ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥][(٢)].

قوله: «تقريرٌ لهم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: إلجاءٌ إلى الإقرارِ بأَنَّ الكُلَّ للهِ؛ لأنَّ هذا مِن الظُّهورِ بحيثُ لا يقدرُ أَحدٌ[(٣)] ينكرُه.

وحكاه الطِّيبيُّ بـ(قيل) ثمَّ قال: والأولَى أن يكونَ مِن تَقريرِ الشَّيءِ إذا جُعلَ في مَكانِه.

---

(١) انظر: «أساس البلاغة» (مادة: بكت).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣٢).

(٣) في (س): «أحدهم».

قال الجَوْهريُّ: قرَّرتُ عندَه الخبرَ حتى استقرَّ(١)؛ أي: قرَّرَ(٢) الجوابَ لأَجلِهم فكانَ قولُه قولَهم؛ لأنَّه لا خِلافَ بينَه وبينَهُم، وهذا هو المرادُ مِن قَولِه: «إنَّه المُتعيِّنُ للجوابِ بالاتِّفاقِ»(٣).

قال الإمامُ: أمرَ اللهُ رسولَه بالسُّؤالِ أوَّلًا والجوابِ ثانيًا، وهذا إنَّما يحسنُ في الموضعِ الذي يكونُ الجوابُ فيه قد بلغَ مِن الظُّهورِ إلى حيثُ لا يَقدِرُ على إنكارِه مُنكِرٌ، ولا على دفعِه مُدافِعٌ(٤).

قوله: «أو رفعٌ على الخَبرِ؛ أي: وأنتُم الذين»:

قال الحَلبيُّ: إنَّما قَدَّرَ المبتدأ (أنتم) ليرتبِطَ مع قولِه: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ﴾ وقولِه: ﴿قَدْ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمْ﴾ مِن مُراعاةِ المَوصولِ(٥).

(١٣) ـ ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾.

﴿وَلَهُۥ﴾ عطفٌ على ﴿لِلَّهِ﴾، ﴿مَا سَكَنَ فِي ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ مِن السُّكنى، وتَعدِيَتُه بـ﴿فِي﴾ كما في قولِه: ﴿وَسَكَنتُمۡ فِي مَسَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ [إبراهيم: ٤٥] والمعنى: ما اشتمَلَا عليه.

أو مِن السُّكونِ؛ أي: ما سكنَ فيهما أو تحرَّكَ، فاكتفَى بأحدِ الضِّدَّينِ عَن الآخرِ.

﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لكلِّ مَسموعٍ ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ بكلِّ مَعلومٍ، فلا يخفى عليهِ شَيءٌ.

ويجوزُ أن يكونَ وَعيدًا للمُشركينَ على أقوالِهم وأفعالِهم.

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: قرر).

(٢) في (س): «قررهم».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣٢).

(٤) انظر: «التفسير الكبير» للرازي (١٢/ ٤٨٨ ـ ٤٨٩)، و«فتوح الغيب» (٦/ ٣٢)، وعنه نقل المصنف.

(٥) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٥٥٣).

قوله: «﴿وَلَهُۥ﴾ **عطفٌ على** ﴿لِّلَّهِ﴾»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يجوزُ أنه يريدُ أنَّه مِن عَطفِ المُفرَدِ على المفردِ؛ أعني: الخبرَ عَلى الخبرِ والمُبتدأَ على المُبتدأِ، كما تقولُ في ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ﴾: إنَّ ﴿لَهُ﴾ عطفٌ على ﴿لَهُ﴾ و﴿ٱلْحَمْدُ﴾ على ﴿ٱلْمُلْكُ﴾، وأن يريدَ أنَّ ﴿له مَاسَكَنَ﴾ عطفٌ على ﴿لِلَّهِ مَافِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ بعدَ حَذفِ المُبتدَأِ والخَبرِ بقَرينَةِ السُّؤالِ، والأَوَّلُ أظهَرُ.

والمقصودُ أَن يدخلَ هذا أيضًا تحتَ ﴿قُل﴾ ليكونَ احتِجاجًا ثانيًا على المشركينَ، أي: للهِ ما استقرَّ في الأَمكِنَةِ وله ما استقرَّ في الأَزمِنَةِ، ولذا جعلَ ﴿سَكَنَ﴾ مِن السُّكنَى دونَ السُّكونِ؛ إذ لا وجهَ للسُّكونِ عن[1] التَّحرُّكِ في مقامِ البَسطِ والتَّقريرِ وإظهارِ كمالِ المُلكِ والتَّصرفِ[2].

وقال صاحبُ «التَّقريبِ»: إنَّما أدرجَهُ تحتَ ﴿قُل﴾ ولم يَجعَلْهُ مُستأنفًا كما هو السَّابقُ إلى الفَهمِ ليكونَ احتِجاجًا ثانيًا عَن المُشركينَ وإيذانًا بأنَّ له ما استقرَّ في الأَمكِنَةِ وما استَقرَّ في الأَزمِنَةِ[3].

قوله: «**من السُّكنَى**»:

قال الطِّيبِيُّ: مَقصودُه مِن جعلِه مِن السُّكنَى دونَ السُّكونِ التَّعميمُ والشُّمولُ؛ إذ لو جُعلَ مِن السُّكونِ الذي يقابلُ الحركةَ لفاتَ الشُّمولُ[4].

---

(١) في (س): «على».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ أ).

(٣) نقل كلامه الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٣٦).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣٦).

قوله: «وتَعدِيَتُه بـ(في) كما في قولِه: ﴿ وَسَكَنتُمْ فِي مَسَٰكِنِ ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: سَكَنَ مِن السُّكنَى جاءَ مُتعدِيًّا بنفسِه وبـ(في)(١).

قال في «الأساس»: سَكَنوا الدَّارَ وسَكَنُوا فيها، وأسكَنتهم الدَّارَ وأسكنتهم(٢) فيها(٣).

قوله: «﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لكلِّ مَسموعٍ ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بكُلِّ مَعلومٍ»:

قال الطِّيبيُّ: المناسِبُ أن يكونَ مَردُودًا إلى المَعطوفِ والمعطوفِ عليه؛ أي: يعلَمُ كلَّ مَعلومٍ مِن الأَجناسِ المُختلفَةِ في السَّماواتِ والأرضِ، ويَسمعُ هواجسَ كلِّ ما يَسكنُ في اللَّيلِ والنَّهارِ مِن الحَيوانِ وغيره(٤).

(١٤) - ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ ۗ قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾.

﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ إنكارٌ لاتِّخاذِ غيرِ اللهِ وَلِيًّا لا لاتِّخاذِ الوَلِيِّ، فلذلك قُدِّمَ وأُوْلِيَ الهمزةَ، والمرادُ بالوليِّ: المعبودُ؛ لأنَّه ردٌّ لِمَن دعاهُ إلى الشِّركِ.

﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: مُبدِعِهما، وعن ابنِ عبَّاسٍ: ما عرفتُ مَعنى الفاطِرِ حتَّى أتاني أعرابيَّانِ يختَصِمانِ في بئرٍ، فقال أحدُهُما: أنا فَطَرْتُها؛ أي: ابتدَأْتُها.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣٦).

(٢) في (س): «وأسكَنهم الدَّارَ وأسكنَهُم».

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (١/ ٤٦٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣٧).

وجرُّه على الصِّفَةِ لـ﴿ٱللَّهِ﴾ فإنه بمَعنى الماضي، ولذلك قُرِئَ: (فَطَرَ)[١]، وقرئ بالرَّفعِ والنصبِ على المَدحِ[٢].

﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾: يَرزُقُ ولا يُرزَقُ، وتخصيصُ الطَّعامِ لشِدَّةِ الحاجَةِ إليهِ.

وقُرِئَ: (ولا يَطعَم) بفتحِ الياءِ[٣].

وبعكسِ الأوَّلِ[٤] على أنَّ الضَّميرَ لغيرِ اللهِ والمعنى: كيفَ أُشرِكُ بمَن هو فاطِرُ السَّماواتِ والأَرضِ ما هو نازِلٌ عن رُتبَةِ الحَيوانيَّةِ؟!

وببنائِهما للفاعلِ[٥] على أنَّ الثَّانيَ مِن أَطعَمَ بمعنى: استَطْعَمَ[٦]، أو على معنَى:

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٨)، و«البحر» (٩/ ٥٥)، عن الزهري. وزاد ابن خالويه نسبتها لنبيح.

(٢) بالرفع نسبت لابن أبي عبلة. انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٣)، و«البحر» (٩/ ٥٥)، ودون نسبة في «الكشاف» (٣/ ١٨). وبالنصب دون نسبة في «التبيان» للعكبري (ص: ٤٨٤)، و«البحر» (٩/ ٥٥). وكلاهما من الشواذ.

(٣) نسبت لسعيد بن جبير ومجاهد والأعمش وأبي حيوة وعمرو بن عبيد. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٥٦).

(٤) رويت عن يعقوب. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩)، و«البحر» (٩/ ٥٦). والمشهور عن يعقوب كقراءة الجماعة.

(٥) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ١٩)، عن الأشهب العقيلي، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٣) عن يمان العماني وابن أبي عبلة. ووهم أبو حيان في «البحر» (٨/ ٥٥) فنسبها أولاً كـ«المحرر» ثم عاد فكررها منسوبة للعقيلي كـ«الكشاف»، وقد نبه السمين في «الدر المصون» (٤/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨) على ما وقع فيه أبو حيان وأن فعله يوهم أنهما قراءتان.

(٦) فيكون المعنى: وهو يُطْعِمُ ولا يَسْتَطْعِم. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩).

أنه يُطعِمُ تارَةً ولا يُطعِمُ أُخرى؛ كقولِه: ﴿يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾ [البقرة: ٢٤٥].

﴿قُلْ إِنِّيٓ أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾ لأنَّ النَّبيَّ سابقُ أمَّتِه في الدِّينِ ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ وقيلَ لي: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ويجوزُ عطفُه على ﴿قُلْ﴾.

قوله: «فلذلك قُدِّمَ وأُوْلِيَ الهمزةَ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني قدَّمَ المفعولَ للاختصاصِ، وأَوْلَى حرفَ الاستفهامِ ليَدُلَّ على أنَّ الإنكارَ راجعٌ إلى نفسِ المَفعولِ لا إلى الفعلِ.

قوله: «وعن ابنِ عبَّاسٍ: ما عَرفتُ مَعنى (فاطر) حتَّى أَتاني أَعرابِيَّانِ يَختَصِمَانِ في بئرٍ، فقالَ أَحَدُهُما: أَنَا فَطَرتُها»:

أخرجَه أبو عبيدٍ في «فضائل القرآن» وابنُ جَرِيرٍ في «تفسيره»(١).

قوله: «وجرُّه على الصِّفَةِ لـ﴿ٱللَّهِ﴾»:

خرَّجَه أبو البقاءِ على البَدلِ(٢).

قال أبو حيَّان: وكأنَّه رأى أنَّ الفَصْلَ بينَ المُبدَلِ منه والبَدَلِ أسهَلُ مِن الفَصلِ بينَ المَنعوتِ والنَّعتِ؛ لأنَّه عَلى تكرارِ العَاملِ(٣).

---

(١) رواه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (ص: ٣٤٥)، ومن طريقه ابن الأنباري في «إيضاح الوقف والابتداء» (١/ ٧٢)، ورواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ١٧٥).

(٢) في (ز): «البدلية». وانظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٤٨٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٥٥).

قوله: «يَرزُقُ ولا يُرزَقُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يَعني: ليسَ المعنى على خُصوصِ الطعمِ بل مُطلقُ النَّفعِ تَعبيرًا على كلِّ الشَّيءِ بمُعظَمِه.

قوله: «على أنَّ الضَّميرَ لغيرِ اللهِ»؛ أي: في قوله: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ﴾ على البناءِ للمَفعولِ.

قال الطِّيبيُّ: وفيه إشكالٌ؛ لأنَّ الكلامَ مَع عبدَةِ الأَصنامِ، والأَصْنَامُ لا تُوصَفُ بأنَّها تُطعَمُ، وليسَ الكلامُ مع اليهودِ والنَّصارَى ليُقالَ: المَسيحُ وعُزَيرٌ يُطعَمُ ولا يُطعِم.

قال: والجوابُ أنَّ المَقصودَ[١] مِن قَولِه: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ﴾ إذا أُخِذَ يريدُ به أنَّه يُربِّي ولا يُرَبَّي[٢] كقولِه تعالى: ﴿لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [النحل: ٢٠][٣].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: صَحَّ ذلك بالنَّظرِ إلى إطلاقِ غيرِ اللهِ؛ فإنَّ منه مَن يُطعَمُ كالمسيحِ مِن مَعبوداتِ الكَفرَةِ فغُلِّبَ، أو وردَ على طريقتِهم[٤] في إطعامِ الأَصنامِ[٥].

قوله: «وقيل لي: لا تَكونَنَّ»:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: عطفًا على (أمرت) لظُهورِ أنَّه لا يَصِحُّ عطفُ (لا

(١) في (س): «أن الجواب والمقصود».

(٢) في «فتوح الغيب»: «إذا أخذ بزبدته على سبيل الكناية، إنها تربي ولا تربي».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٤٠).

(٤) في (ز): «أو رد على ظن بينهم».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ أ).

تكونن) على ﴿أَكُونَ﴾؛ إذ لا وجهَ للالتِفاتِ، ولا مَعنى لقولك: أُمِرتُ أَن لا تكونَنَ[1].

(١٥ ـ ١٦) ـ ﴿قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ۝١٥ مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُۥ ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ﴾.

﴿قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ مبالغَةٌ أُخرى في قطعِ أَطماعِهم، وتعريضٌ لهم بأَنَّهم عُصاةٌ مُستوجِبونَ للعذابِ، والشَّرطُ مُعترِضٌ بينَ الفِعلِ والمَفعولِ به، وجوابُه مَحذوفٌ دلَّ عليه الجملَةُ.

﴿مَّن يُصْرَفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ﴾؛ أي: يُصرَفِ العذابُ عنه، وقرأَ حمزَةُ والكِسائِيُّ ويعقوبُ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ ﴿يَصْرِف﴾[2] على أنَّ الضَّميرَ فيه للهِ، وقَد قُرِئَ بإظهارِه، والمفعولُ به محذوفٌ أو ﴿يومئذٍ﴾ بحذفِ المضافِ.

﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾ نجّاهُ وأنعمَ عليه ﴿وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْمُبِينُ﴾؛ أي: الصَّرفُ، أو الرُّحْمُ.

(١٧ ـ ١٨) ـ ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ۝١٧ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ﴾: ببليَّةٍ كمَرَضٍ وفَقرٍ ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ﴾: فلا قادرَ على كَشفِه ﴿إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ﴾: بنِعمَةٍ وصِحَّةٍ[3] وغِنًى ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾: فكانَ قادِرًا على حفظِه وإدامَتِه فلا يقدرُ غيرُه على دَفعِه؛ كقولِه: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ [يونس: ١٠٧].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ أ).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٤)، و«التيسير» (ص: ١٠١)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٣) في (خ) و(ت): «كصحة».

﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ تَصويرٌ لقَهرِه وعلوِّهِ بالغَلبَةِ والقُدرَةِ.

﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ﴾ في أمرِه وتَدبيرِه ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ بالعبادِ وخَفايَا أَحوالِهم.

قوله: «﴿فَقَدْ رَحِمَهُۥ﴾: نَجَّاه وأَنعَمَ عليه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لَمَّا اتَّحدَ ظاهرُ الشَّرطِ والجزاءِ احتيجَ إلى التَّأويلِ ليُفيدَ[1].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: لو بَقِيَت الرَّحمةُ على لفظِها لَمَا زادَ الجزاءُ على الشَّرطِ؛ لأنَّ صرفَ العَذابِ رحمةٌ، فاحتيجَ إلى التَّأويلِ[2].

قوله: «فكانَ قادرًا على حفظِه وإدامَتِه»[3]:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بيانٌ لوَجهِ ارتباطِ الجزاءِ بالشَّرطِ[4].

وقال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ جوابٌ للشَّرطِ مقابلٌ لقوله: ﴿فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ﴾، وكانَ مِن الظَّاهرِ أن يُقال: ﴿فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ﴾ كما في آيةِ يونسَ، لكن جيءَ به هُنا عامًّا ليشملَ ذلك وغيرَه، وليتَّصِلَ به قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[5].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ أ).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ١٠).

(٣) في (ز): «وأدائه».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٤٣).

قوله: «تَصويرٌ لقَهْرِه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّه استِعارةٌ تَخييليَّةٌ(١) فلا تلزَمُ الجهةُ(٢).

(١٩) ـ ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ قُل لَّآ أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً﴾ نـزلَ حيـنَ قالَـتْ قريشٌ: يـا محمَّـد! لقـد سـألْنَا عنـكَ اليَهـودَ والنَّصـارَى فزَعَمـوا أنْ ليسَ لـكَ عِندَهُم ذِكـرٌ ولا صِفَةٌ، فأرِنَا مَن يَشـهَدُ لكَ أنَّك رسـولُ اللهِ(٣).

و(الشَّيءُ) يقَعُ على كلِّ مَوجودٍ، وقد سبقَ القولُ فيه في سورَةِ البقَرَةِ.

﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾؛ أي: اللهُ أكبَرُ شهادَةً، ثم ابتدَأَ: ﴿شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾؛ أي: هو شَهيدٌ، ويجوزُ أن يكونَ ﴿ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ﴾ جوابًا؛ لأنَّه تعالى إذا كانَ الشَّهيدَ(٤) كان أكبرَ شيءٍ شَهادَةً.

﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ﴾؛ أي: بالقُـرآنِ، واكتَفَـى بذكرِ الإنـذارِ عَن ذكرِ البِشارَةِ.

﴿وَمَنۢ بَلَغَ﴾ عطفٌ على ضَميرِ المُخاطَبِينَ؛ أي: لأُنذِرَكُم به يا أهلَ مَكَّةَ وسائرَ مَن بلغَهُ مِن الأسوَدِ والأحمَرِ أو مِن الثَّقلَيْنِ.

---

(١) في «حاشية التفتازاني»: «تمثيلية».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ ب).

(٣) ذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢١٤) عن الكلبي.

(٤) في (خ): «هو الجواب لأنه تعالى إذا كان هو الشهيد».

أو: لأُنذِرَكُـم أيهـا الموجـودونَ ومَـن بلَغَـه إلـى يـومِ القيامَةِ، وهـو دليلٌ على أنَّ أحـكامَ القُـرآنِ تعـمُّ الموجوديـنَ وقـتَ نُزولِـه ومَن بعدَهُـم، وأنـه لا يؤاخَذُ بها مَن لَـم تَبلُغْه.

﴿أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ ٱللَّهِ ءَالِهَةً أُخْرَىٰ﴾ تقريرٌ لهم مع إنكارٍ واستِبعادٍ.

﴿قُل لَّآ أَشْهَدُ﴾ بما تشهدونَ.

﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾؛ أي: بَل أشهَدُ أنْ لا إلهَ إلا هو.

﴿وَإِنَّنِي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ يعني: الأَصنامَ.

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ﴾ هو الجوابَ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: المجموعُ، فعلى هذا هو مِن بابِ الأُسلوبِ الحَكيمِ؛ يعني: شهادتُه مَعلومَةٌ لا كلامَ فيها، وإنَّما الكلامُ في أنَّه شاهدٌ لي عليكم مُبيِّنٌ لدَعْوايَ بإنزالِ هذا الكتابِ الكريمِ، وإذا ثبتَ أنَّ اللهَ شاهِدٌ لي، يلزمُ «فـأكبرُ شيءٍ شهادةً شَهيدٌ له»(١).

وعبارة الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: كأنَّه قيل: مَعلومٌ أنَّ الله هو الأكبرُ شَهادةً، ولكنَّ الكلامَ الأَنسبَ بالمقامِ هو الإخبارُ بأنَّ اللهَ شَهيدٌ لي؛ لينتجَ مـع قَولِنا: (اللهُ أكبَرُ شَهادةً) أنَّ الأكبرَ شَهادةً شَهيدٌ لـي(٢).

---

(١) العبارة الأخيرة من «الكشاف» (٣/ ٢١). وانظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٤٦).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ ب).

وقال أبو حيَّان: هذا الوَجهُ أرجَحُ مِن الأَوَّلِ؛ لأنَّه لا إضمارَ فيه مع صِحَّةِ مَعناه، وفي الأوَّلِ إضمارٌ أوَّلاً وآخرًا[1].

(٢٠) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُۘ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ يَعۡرِفُونَهُۥ﴾: يعرفونَ رَسُولَ اللهِ بحِلْيَتِه المذكورَةِ في التَّوراةِ والإنجيلِ ﴿كَمَا يَعۡرِفُونَ أَبۡنَآءَهُمُ﴾ بحُلاهُم.

﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ مِن أهلِ الكتابِ والمُشركينَ ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ لتَضييعِهِم ما به يُكتَسَبُ الإيمانُ.

قوله: «﴿ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ مِن أَهلِ الكِتابِ والمُشركينَ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ليسَ إشارةً إلى ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾ خاصَّةً، ولذا كان مُبتدأً خبرُه: ﴿فَهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ لا نصبًا على الذَّمِّ أو رفعًا، كما في ما تَقدَّمَ[2].

(٢١) ـ ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ كقَولِهم: الملائِكَةُ بناتُ اللهِ، و: هؤلاءِ شُفعاؤُنا عندَ اللهِ ﴿أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ﴾ كأَنْ كذَّبوا القُرآنَ[3] والمعجزاتِ وسَمَّوْها سِحرًا، وإنَّما ذكرَ ﴿أَوۡ﴾ وهُم قد جمعوا بينَ الأمرينِ تنبيهاً على أن كلًّا منهما وحدَهُ بالغٌ غايَةَ الإفراطِ في الظُّلمِ على النَّفسِ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٦٩).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ ب).

(٣) في (خ): «بالقرآن».

﴿إِنَّهُۥ﴾ الضَّميرُ للشَّأنِ[١] ﴿لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ فضلًا ممَّن لا أحدَ أظلَمُ مِنه.

قوله: «وإنما ذكرَ ﴿أَوْ﴾ وهم قد جمعوا بينَ الأمرينِ تنبيهًا على أنَّ كلاًّ منهما وحدَه بالغٌ غايةَ الإفراطِ في الظُّلمِ على النَّفسِ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: في مَجيءِ ﴿أَوْ﴾ وأنَّهم قد جمَعوا بين الكذبِ والتَّكذيبِ إشارةٌ إلى أنَّ كلَّ واحدٍ مِنهُما بلغَ في الفَظاعَةِ بحيثُ لا يُمكِنُ الجَمعُ بَينَهُما؛ فإنَّ الثَّابتَ أحدُ الأَمرَينِ، وهُم في الجَمعِ بينَهُما كمَنْ جمعَ بينَ أَمْرَينِ مُتَناقِضَينِ[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: مَعْنَى جَمْعِهم بينَ الأَمْرَينِ أنَّهم ذَهَبوا إليهِما جميعًا، لكن وردَ في النَّظمِ كلمَةُ ﴿أَوْ﴾ لأنَّ المعنى: لا أظلَمَ ممَّنْ ذهبَ إلى أحدِ الأَمْرَينِ، فكيفَ[٣] بمَنْ جمعَ بينَهُما[٤]؟

(٢٢ ـ ٢٤) ـ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴿٢٣﴾ ٱنظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ۚ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾.

﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ مَنصوبٌ بمُضمَرٍ تَهويلًا للأمرِ ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾؛ أي: آلهتُكُم التي جعَلْتُموها شُركاءَ للهِ.

---

(١) في (خ): «ضمير الشأن».

(٢) لم أقف عليه في «فتوح الغيب».

(٣) في النسخ الخطية: «وكيف»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ ب).

وقرأ يعقوبُ: ﴿يَحشرُ﴾ و﴿يَقولُ﴾ بالياءِ[١].

﴿ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾؛ أي: تَزعمونَ أنَّهم[٢] شركاءُ، فحُذِفَ المفعولانِ.

والمرادُ مِن الاستفهامِ التَّوبيخُ، ولعلَّه يحالُ بينَهُم وبينَ آلهَتِهِم حينئِذٍ ليَفقِدُوهَا في السَّاعَةِ التي عَلَّقوا بها الرَّجاءَ فيها، ويحتمِلُ أن يُشاهِدُوهُم ولكنْ لَمَّا لَم يَنفعُوهم فكأنَّهم غُيَّبٌ عَنهُم.

﴿ثُمَّ لَمْ يَكُنْ فِتْنَتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾؛ أي: كفرُهُم، والمرادُ: عاقِبَتُه.

وقيل: مَعذِرَتُهم التي يَتوهَّمون أنْ يتخلَّصُوا بها، من فَتَنْتُ الذَّهبَ: إذا خلَّصْتُه.

وقيل: جوابُهُم، وإنما سمَّاهُ فِتنَةً لأنَّه كذبٌ، أو لأنَّهم قَصَدوا به الخلاصُ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحَفصُ عن عاصم: ﴿لَمْ تَكُن﴾ بالتاءِ و﴿فِتْنَتُهُمْ﴾ بالرَّفعِ على أنَّها الاسمُ، ونافعٌ وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ عنه[٣] بالتَّاءِ والنَّصبِ على أنَّ الاسمَ ﴿أَن قَالُوا﴾ والتَّأنيثُ للخبرِ كقَوْلِهم: (من كانَت أمَّكَ؟)[٤]، والباقونَ بالياءِ والنَّصبِ[٥].

---

(١) أي: ﴿يَحشُرهم جميعاً ثم يقولُ﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٧).

(٢) في (ت): «أي تزعمونهم».

(٣) أي: عن عاصم.

(٤) قوله: «من كانت أمّك»، الضمير في «كانت» عائد على لفظ «مَن» وهو مذكر، لكنه أنث بالنظر إلى «أمك».

(٥) وهذه الأخيرة هي التي صدَّر بها المؤلف، وهي قراءة حمزة والكسائي، ومجمل ما ذكره ثلاث قراءات سبعية، وهي التاء مع كل من الرفع والنصب، والياء مع النصب. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٤)، و«التيسير» (ص: ١٠١).

وثمة رابعة شاذة وهي الياء مع الرفع، وهي في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن عاصم من رواية المفضل، وعن الأعمش.

﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ يَكذِبونَ ويحلفونَ عليه ـ مع عِلْمِهم بأنَّه لا ينفعُ ـ مِن فرطِ الحيرَةِ والدَّهشَةِ؛ كما يقولون: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٧] وقد أَيقَنُوا بالخلودِ.

وقيل: معناهُ: ما كنَّا مُشركينَ عندَ أنفُسِنَا، وهو لا يوافِقُ قولَه: ﴿انظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنفُسِهِمْ﴾؛ أي: بنَفيِ الشِّركِ عنها. وحملُه على كَذِبِهم في الدُّنيا تعسُّفٌ يُخِلُّ بالنَّظمِ، ونظيرُ ذلك قولُه: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾ [المجادلة: ١٨].

وقرأ حمزَةُ والكسائيُّ: ﴿ربَّنا﴾[1] بالنَّصبِ على النِّداءِ أو المدحِ.

﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ من الشُّركاءِ.

قوله: «﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ منصوبٌ بمُضمَرٍ»:

زادَ في «الكشَّاف»: مُتأخِّرٍ تَقديرُه: ويوم نَحشُرُهم كانَ كيتَ وكيتَ، فتُرِكَ ليَبْقَى على الإبهامِ الذي هو داخلٌ في التَّخويفِ[2].

والذي ذكرَهُ ابنُ عَطِيَّةَ وأبو البقاءِ أنَّه بإضمارِ: اذكُر[3].

قوله: «وإنَّما سَمَّاه فتنةً لأنَّه كَذِبٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: يَعني: إنَّما سُمِّيَ الجوابُ فِتنَةً لأنَّ قولَهُم: ﴿مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كانَ كَذِبًا، والكذبُ سَببٌ لإيقاعِ الإنسانِ في الفتنَةِ وورطَةِ الهَلاكِ.

فعَلى هذا قولُهم: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كان مجرًى على ظاهرِه، و﴿ثُمَّ﴾

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٢).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٧٧)، و«التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٤٨٧).

للتَّراخِي في الرُّتبَةِ؛ يعني: أنَّ جوابَهُم هذا أعظَمُ في تَشويرِهِم[١] مِن تَوْبيخِنا إيَّاهُم بقولِنا: ﴿أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ﴾؟

وهذا هو الدَّاعِي إلى وَضعِ الفِتنَةِ مَوضِعَ الجَوابِ، وعلى الأَوَّلِ ـ وهو تَفسيرُ الفِتنَةِ بالكفرِ ـ قولهم: ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ كنايةٌ عَن التَّبرِّي عنهم وانتفاءِ التَّديُّنِ به، و﴿ثُمَّ﴾ مجرًى على ظاهرِه؛ لقولِه[٢]: «ثمَّ لم تَكُن عاقبةُ كُفرِهِم»[٣].

قوله: «والتَّأنيثُ للخَبرِ كقَولِهِم: (مَن كانَت أُمَّك؟)»:

قال صاحبُ «التقريب»: في الاستشهادِ به نظرٌ؛ لأنَّ (مَن) تُذكَّر وتُؤنَّثُ.

قال الطِّيبيُّ: وأجيبَ أنَّ (مَن) إنَّما يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ باعتبارِ مَدلولِه وإيهامِه وشُيوعِه كالمُشترَكِ، وأمَّا لَفظُه فليسَ إلا مُذكَّرًا[٤].

قوله: «وقيل: معناه: ما كُنَّا مُشركينَ عندَ أنفسِنا»:

قاله الجبائيُّ مُستَنِدًا إلى أنَّ أهلَ المَحشَرِ لا يجوزُ إقدامُهُم على الكذبِ؛ لأنَّهم يعرفونَ اللهَ تَعالى بالاضطرارِ، فيَلجَؤونَ إلى تركِ القَبيحِ[٥].

---

(١) في «فتوح الغيب»: «تصورهم». والتشوير: التخجيل، يقال: شوَّرت بفلان، وتشور فلان. انظر: «العين» (٦/ ٢٨١).

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٥٢ ـ ٥٣).

(٤) المصدر السابق (٥٣ ـ ٥٤).

(٥) نقل قوله الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٥٥)، ووقع في المطبوع منه: «قول أبي علي الجبائي والقاضي»، وهو غير سليم؛ فالطيبي يطلق القاضي على البيضاوي، وكلام البيضاوي هنا صريح في ردِّ هذا القول، ويغلب على الظنِّ أنَّ صواب العبارة: «قول أبي علي الجبائي القاضي».

والجمهورُ عَلى خلافِه، وأنَّ الكَذِبَ عليهِم في الآخِرَةِ جائزٌ بل واقِعٌ، واستَدلُّوا بآياتٍ كَثيرَةٍ.

وحَملُ(١) هذهِ الآيةِ على أنَّ المُرادَ: ما كُنَّا مُشركينَ في ظُنونِنا واعتقادُنا= مُخالفةٌ(٢) للظَّاهرِ(٣).

قوله: «وحَملُهُ على كَذبهم في الدُّنيا تَعسُّفٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: أخذٌ على غيرِ الطَّريقِ؛ لأنَّ الآيَةَ لا تَدُلُّ على هذا المعنى بوَجهٍ ولا تَنطَبِقُ عليه؛ لأنَّها في شأنِ حَشرِهم وأمرِهم في الآخرةِ لا في الدُّنيا، بَل تَنبُو عنه أشدَّ نُبُوٍّ؛ لأنَّ أوَّلَ الكَلامِ ﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ﴾ وآخرَه ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ﴾، وذلكَ في أمرِ القيامَةِ لا غَير(٤).

قوله: «يخلُّ بالنَّظمِ»:

قال الطِّيبيُّ: لمَا فيهِ مِن صَرفِ أوَّلِ الآيةِ إلى أحوالِ القِيامَةِ وآخرِه إلى أَحوالِ الدُّنيا(٥).

---

(١) في (س) و(ف): «وحملوا». وصواب العبارة كما في «فتوح الغيب»: «وأما حمل هذه الآية على أن المراد: ما كنا مشركين في ظنوننا واعتقادنا، فمخالفة للظاهر».

(٢) في (س): «مخالف».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٥٥)، وانظر: «التفسير الكبير» للرازي (١٢/ ٥٠٢).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٧/ ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٥٥).

(٢٥) ـ ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ حينَ تَتلو القُرآنَ، والمرادُ: أبو سُفيانَ والوليدُ والنَّضرُ وعُتبَةُ وشيبَةُ وأبو جَهلٍ وأضرابُهُم، اجتمَعُوا فسَمِعُوا رسولَ اللهِ يَقرَأُ، فقالوا للنَّضرِ: ما يقولُ؟ فقال: والذي جعَلَها بيتَه ما أَدرِي ما يقولُ إلا أَنَّه يُحرِّكُ لسانَهُ ويقولُ أساطيرَ الأوَّلينِ مثلَ ما حدَّثتُكُم(١).

﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً﴾: أغطيَةً، جمعُ كِنانٍ: وهو ما يَستُرُ الشَّيءَ.

﴿أَن يَفْقَهُوهُ﴾: كراهةَ أن يَفقَهُوه.

﴿وَفِيٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ يمنَعُ مِن استِماعِهِ، وقد مَرَّ تَحقيقُ ذلك في أوَّلِ سورة البقرَةِ.

﴿وَإِن يَرَوْا كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ لفرطِ عِنادِهِم واستحكامِ التَّقليدِ فيهم.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ﴾؛ أي: بَلَغَ تكذِيبُهُم الآياتِ إلى أَنَّهم جاؤوكَ يُجادِلُونَكَ، و﴿حَتَّىٰٓ﴾ هي التي تَقعُ بعدَها الجُمَلُ لا عمَلَ لها، والجُملَةُ: (إذا) وجوابُه، وهو ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾، فإنَّ جعْلَ أصدَقِ الحديثِ خُرافَاتِ الأوَّلينَ غايَةُ التَّكذيبِ، و﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ حالٌ لمَجيئِهِم.

ويجوزُ أن تكونَ الجارَّةَ، و﴿إِذَا جَآءُوكَ﴾ في موضعِ الجرِّ، و﴿يُجَٰدِلُونَكَ﴾ جوابٌ، و﴿يَقُولُ﴾ تَفسيرٌ له.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٥ ـ ٥٦)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٣٦)، عن الكلبي. وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢١٤) من رواية أبي صالح عن ابن عباس، فيكون من رواية الكلبي أيضاً لأنه الراوي عن أبي صالح في أمثال هذا.

والأساطيرُ: الأَباطيلُ، جمعُ أُسطورَةٍ أو إسطارَةٍ، أو أَسطارٍ جمعِ سَطَرٍ، وأصلُه: السَّطْرُ بمعنى الخَطِّ.

قوله: «خُرافات»:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: قيلَ: إنَّ أصلَ الخُرافَةِ: ما اخترفَ مِن الفواكِه مِن الشَّجرِ، ثمَّ جعلَ اسْمًا لما يتلهَّى بِهِ مِن الأَحاديثِ[1].

وفي «المستقصى»: أنَّه رجلٌ مِن خُزاعةَ استهوَتْهُ الجِنُّ فرجعَ إلى قومِه، وكانَ يُحدِّثُهم بالأَباطيلِ، فكانَت العَرَبُ إذا سَمِعَت ما لا أصلَ له قالَت: حَديثُ خُرافَة، ثمَّ كَثُرَ حَتَّى قيلَ للأَباطيلِ: خُرافَاتٌ[2].

قلت: رَوى البَزَّارُ عَن عائشةَ: أنَّ النَّبيَّ ﷺ حَدَّثَ ذاتَ ليلةٍ نِساءَه حديثًا فقالت امرأةٌ منهنَّ: هذا حديثُ خُرافَة، قال: أتَدرونَ ما خُرافَةُ؟ إنَّ خُرافَةَ كانَ رَجُلًا من عُذرَةَ أسرَتْهُ الجِنُّ فمكثَ فيهم دهرًا، ثمَّ رَدُّوهُ إلى الإنسِ، فكانَ يُحدِّثُ النَّاسَ بمَا رأى فيهِم مِن الأَعاجيبِ، فقالَ النَّاسُ: حديثُ خُرافَةَ[3].

وفي «الصحاح»: الخُرَافاتُ بتَخفيفِ الراءِ: الأَباطيلُ والأَكاذيبُ، جمعُ خُرافَة، وخُرَافَةُ اسمُ رَجُلٍ مِن عُذرَةَ استهوَتْهُ الجنُّ، فكانَ يُحدِّثُ بما رأى، فكذَّبوهُ وقالوا: حَديثُ خرافَةَ، ويُروَى عن النبيِّ ﷺ أنَّه قال: «وخُرافَةُ حَقٌّ»[4].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٢) انظر: «المستقصى» للزمخشري (١/ ٣٦١)، و«حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٣) رواه البزار كما في «كشف الأستار» (٢٤٧٥)، ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٢٤٤)، والترمذي في «الشمائل» (٢٥٣)، وأبو يعلى في «مسنده» (٤٤٤٢). ورجح الدارقطني إرساله. انظر: «علل الدارقطني» (٣٦٣٥).

(٤) هذا الحديث ذكره أهل اللغة والغريب في كتبهم، وكأنهم أخذوه من الحديث السابق بالمعنى، =

والرَّاءُ فيه خفيفةٌ، ولا تَدخلُهُ الأَلِفُ واللَّامُ لأنَّه مَعرِفَةٌ ـ علمٌ ـ إلا أَنْ يُرادَ به الخُرافاتُ الموضوعَةُ في حديثِ الليلِ(١).

قوله: «ويجوزُ أن تكونَ الجارَّةَ، و﴿إِذَا جَآءُوكَ﴾ في موضعِ الجرِّ»:

قال الشيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا مَبنيٌّ على أنَّ (إذا) عندَه ليسَ بلازمِ الظَّرفيَّةِ، بل يَجرِي عليه إعرابُ الأَسماءِ(٢).

وقالَ أبو حيَّان: ما جوَّزهُ في ﴿إِذَا﴾ بعدَ ﴿حَتَّىٰٓ﴾ مِن كَونِها مَجرورةً تبعَه عليهِ ابنُ مالكٍ في «التَّسهيل»، وهو خَطأٌ كما بينَّاه في «شرحه»(٣).

(٢٦) ـ ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ ۖ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ﴾؛ أي: يَنْهَوْنَ النَّاسَ عن القرآنِ، أو الرَّسولِ والإيمانِ به ﴿وَيَنْـَٔوْنَ عَنْهُ﴾ بأنفسِهم.

أو: ينهونَ عن التَّعرُّضِ لرسولِ اللهِ ﷺ ويَنْأَونَ عنه فلا يُؤمِنُونَ بِهِ كأبي طالبٍ.

﴿وَإِن يُهْلِكُونَ﴾: وما يُهلِكُون بذلك ﴿إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ أنَّ ضَررَهُ لا يَتعدَّاهُم إلى غيرِهِم.

= والله أعلم. انظر: «الحيوان» (٦/ ٤٢٤)، و«معجم ديوان الأدب» (١/ ٤٥٠)، و«النهاية في غريب الحديث» (مادة: خرف).

(١) انظر: «الصحاح» (مادة: خرف)، دون قوله: «الخُرَافاتُ بتَخفيفِ الراءِ: الأَباطيلُ والأَكاذيبُ، جمعُ خُرافَة».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٩١). وانظر: «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل» (٧/ ٣١٩ـ٣٢٤).

(٢٧) ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ جوابُه مَحذوفٌ؛ أي: لَو تَراهُم حينَ يُوقَفونَ على النَّارِ حتى يُعايِنوهَا، أو يطَّلِعونَ عليها، أو يَدخُلونَها، فيعرفونَ مِقدارَ عَذابِها= لرَأَيْت أمرًا شَنيعًا.

وقرئ: (وَقَفوا) على البناءِ للفاعلِ[1] مِن: وَقَفَ عليه وُقوفًا.

﴿فَقَالُوا۟ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ تَمنِّيًا للرُّجوعِ إلى الدُّنيا.

﴿ولا نُكَذِّبُ بآياتِ ربِّنا ونكونُ مِن المُؤمِنين﴾ استئنافُ كلامٍ مِنهُم على وجهِ الإِثباتِ كقَولِهِم: دَعني ولا أعودُ؛ أي: أنا لا أعودُ تركْتَني أو لم تَترُكني.

أو عَطفٌ على ﴿نُرَدُّ﴾، أو حالٌ من الضَّميرِ فيه، فيكونُ في حُكمِ المتمَنَّى، وقولُه: ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ﴾ راجعٌ إلى ما تضمَّنَه التمنِّي مِن الوعدِ.

ونصبَهُما حمزَةُ ويَعقوبُ وحفصٌ على الجوابِ بإضمارِ (أن) بعدَ الواوِ، وإجراءً لها[2] مُجرى الفاءِ، وقرَأَ ابنُ عامرٍ برفعِ الأوَّلِ على العَطفِ ونَصبِ الثَّاني على الجوابِ[3].

قوله: «استئنافُ كلامٍ مِنهُم على وجهِ الإثباتِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: دونَ التَّمنِّي، يريدُ: أنَّه ليسَ عَطْفًا على ﴿نُرَدُّ﴾ ليدخلَ

---

(١) ذكرها الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٩) عن ابن السميفع، وزاد أبو حيان في «البحر» (٩/ ٩٦) نسبتها لزيد بن علي.

(٢) في (خ): «وإجرائها».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

تحتَ التَّمنِّي، ويكونُ المَعنى: ليتَنَا لا نكذبُ، بل هوَ عطفٌ على التَّمنِّي عطفَ إخبارٍ عَلى إنشاء، وهو جائزٌ باعتبارِ المَقامِ(١).

وقال الطِّيبِيُّ: قال صاحبُ «المرشد»: التَّقديرُ: يا ليتَنا نردُّ ونحنُ لا نكذِّبُ ونحنُ مِن المؤمنينَ رُددنا أو لم نردَّ، فلا يَدخُلانِ في جملَةِ التَّمنِّي، ويَرتَفِعَانِ على أنَّه استئنافُ خَبرٍ(٢).

قوله: «كقولِهم: دَعني ولا أَعودُ»:

قال الطِّيبِيُّ: قال صاحبُ «الإقليد» وهو كالشَّرحِ لكلامِ ابنِ الحاجبِ: وإنَّما ذُكِرَ هذا الرَّفعُ لتعذُّرِ النَّصبِ والجَزمِ على العَطفِ.

أمَّا النَّصبُ فيفسدُ(٣) المعنى؛ إذ المعنى على هذا: ليَجتَمِعْ تركُكَ لي وتَركِي لِمَا تَنهاني عنه، وقد عُلِمَ أنَّ طلبَ هذا المتأدِّبِ لتركِ المُؤدِّبِ إيَّاه إنَّما هو في الحالِ بقرينَةِ ما عَراه مِن أَلمِه بتَأديبِ مُؤدِّبِه، وغرضُ المؤدِّبِ التَّركُ لِمَا نَهى عنه في المستقبَلِ، ولا يحصُلُ هذا الغرضُ بتركِ المُتأدِّبِ المَنهيَّ عنه في الحالِ، وإنَّما يَحصُلُ بالتَّركِ للعودِ في المُستَقبلِ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٠)، وانظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» لزكريا الأنصاري (ص: ٣٣)، وكتاب «المرشد» لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد العماني، المتوفى في حدود سنة (٤٠٠). انظر: «كشف الظنون» (٢/ ١٦٥٤).

(٣) في النسخ الخطية: «فيفيد»، والمثبت من «فتوح الغيب».

ولا يَستقيمُ الجَزمُ؛ لأنَّه إذا جُزِمَ عَطْفًا أدَّى إلى عطفِ المُعرَبِ على المبنيِّ، وهو مُمتَنِعٌ؛ إذ العطفُ لاشتراكِ الشَّيئينِ في الإعرابِ، ولا مَوضِعَ للأَوَّلِ حتى يُحملَ عليه.

وأما امتناعُ الجَزمِ في: (ولا أعود) فَلِمَا فيه من عَطفِ الجُملَةِ المَنهيَّةِ على الأَمْرِيَّةِ، فكأنَّه قال: دَعْني، ثمَّ شرعَ في الجُملَةِ الأُخرى ناهيًا لنفسِه عَن العَودِ؛ لأنَّه لا يَلزَمُ مِن المَنهيِّ تحقُّقُ الامتناعِ، والمَقصودُ نَفيُ وُقوعِ العَوْدِ في المُستقبَلِ، ولا يَحصُلُ هذا إلا بالخَبرِ[1].

قوله: «أو عطفٌ على ﴿نُرَدُّ﴾»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: والمَعنى على تَمنِّي مجموعِ الأَمرَيْنِ الرَّدِّ وعَدمِ التَّكذيبِ[2].

قوله: «على الجوابِ بإضمارِ (أن) بعدَ الواوِ»:

قال أبو حيَّان: ليس كذلك، فإنَّ نصبَ الفعلِ بعدَ الواوِ ليسَ على جِهَةِ الجَوابِ؛ لأنَّ الواوَ لا تَقعُ جوابَ الشَّرطِ، فلا يَنعَقِدُ ممَّا قَبلَها ولا مِمَّا بَعدَها شرطٌ وجوابٌ، وإنَّما هي واوُ الجمعِ تَعطِفُ ما بعدَها على المَصدرِ المُتوهَّمِ قبلَها، وهي واوُ العَطفِ، يتعيَّنُ مَع النَّصبِ أحدُ مَحامِلِها الثَّلاثةِ: وهي المعيَّةُ، ويميِّزُها[3] مِن الفَاءِ

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦١ ـ ٦٢).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٣) في (س): «وتمييزها».

تَقديرُ (مع) مَوضِعَها، كمَا أنَّ فاءَ الجَوابِ إذا كان بعدَها فِعلٌ مَنصوبٌ ميَّزها[١] تقديرُ شَرطٍ قَبلَها أو حالٍ مكانَها، وشُبهةُ مَن قالَ: (إنَّها جوابٌ) أنَّها تَنْصِبُ في المَواضعِ التي تنصبُ فيها الفاءُ، فتوهَّمَ أنَّها جَوابٌ[٢].

قال: ويوضحُ لك أنَّها لَيسَت بجوابٍ انفرادُ الفاءِ دُونَها بأنَّها إذا حُذِفَت انجزمَ الفعلُ بعدَها بما قبلَها؛ لِمَا تضمَّنه مِن مَعنى الشَّرطِ[٣].

وقال الحَلبِيُّ: سبقَ الزَّمخشَرِيَّ إلى هذهِ العبارَةِ أبو إسحاقَ الزَّجَّاجُ فقال: نصبٌ على الجوابِ بالواوِ في التَّمنِّي[٤].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أمَّا قِراءَةُ النَّصبِ فعلى تَقديرِ: ليتَ لنا رَدًّا وعدمَ تَكذيبٍ، فإنَّ إضمارَ (أن) بعدَ الواوِ كإضمارِها بعدَ الفَاءِ، وما ذُكِرَ مِن مَعنى الجَزائيَّةِ والسَّببيَّةِ؛ أي: إن رُدِدنا لم نُكذِّب، ففيه نَظرٌ[٥].

(٢٨ ـ ٢٩) ـ ﴿بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُۖ وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ وَإِنَّهُمۡ لَكَٰذِبُونَ ٢٨ وَقَالُوٓاْ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾.

﴿بَلۡ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخۡفُونَ مِن قَبۡلُ﴾ الإضرابُ عَن إرادَةِ الإيمانِ المفهومِ مِن التَّمنِّي، والمعنى: أنَّه ظهرَ لهم ما كانوا يُخفونَ مِن نِفاقِهِم أو قَبائِحِ أَعمَالِهم فتمَنَّوا ذلك ضَجرًا لا عَزْمًا على أنَّهم لو رُدُّوا لآمَنُوا.

---

(١) في (س): «يُميِّزُها».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٩٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٩٨).

(٤) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٥٨٩)، وانظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾؛ أي: إلى الدُّنيا بعدَ الوُقوفِ والظُّهورِ ﴿لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصِي ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ فيما وَعَدوا مِن أنفُسِهم.

﴿وَقَالُوا﴾ عطفٌ على ﴿لَعَادُوا﴾، أو على ﴿إنهم لَكَاذِبُونَ﴾، أو على ﴿نُهُوا﴾، أو استئنافٌ بذكرِ ما قالوهُ في الدُّنيا.

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ الضَّميرُ للحَياةِ ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾.

قوله: «أو على ﴿وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾»:

قال الطِّيبِيُّ: هو مِن عَطفِ الخاصِّ على العَامِّ[1].

(٣٠) ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ ۚ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا ۚ قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ مجازٌ عن الحبسِ للسُّؤالِ والتَوبيخِ.

وقيل: معناهُ: وُقِفُوا على قضاءِ ربِّهم أو جزائِه، أو: عُرِّفوهُ حقَّ التَّعريفِ.

﴿قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِالْحَقِّ﴾ كأنَّه جوابُ قائلٍ قال: ماذا قالَ ربُّهم حينئذٍ؟ والهمزَةُ للتَّقريعِ على التَّكذيبِ، والإشارَةِ إلى البعثِ وما يتبَعُهُ مِن الثَّوابِ والعقابِ.

﴿قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ إقرارٌ مؤكَّدٌ باليمينِ لانجلاءِ الأمرِ غايةَ الجلاءِ.

﴿قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾: بسببِ كُفرِكُم، أو ببدلِه.

قوله: «﴿وُقِفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ مجازٌ عَن الحبسِ للسُّؤالِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لاستحالةِ حَقيقَتِه[2].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٤).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

وقال الطِّيبيُّ: لا يجازُ أن يقال: وُقِفوا على اللهِ حقيقةً ولا كنايةً؛ لأنَّ الكناية لا تُنافي إرادةَ الحَقيقَةِ، فوجبَ الحَملُ على المَجازِ؛ أي: الاستعارةِ التَّمثيليَّةِ[1].

(٣١) ـ ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً قَالُوا۟ يَـٰحَسْرَتَنَا عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا فِيهَا وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ ۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾.

﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ إذ فاتَهم النَّعيمُ واستَوْجَبُوا العَذابَ المُقيم، ولقاءُ اللهِ: البعثُ وما يَتبَعُه.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ غايةٌ لـ﴿كَذَّبُوا۟﴾ لا لـ﴿خَسِرَ﴾ لأنَّ خُسرانَهم لا غايَةَ له.

﴿بَغْتَةً﴾: فجأةً، ونَصبُها على الحالِ، أو المصدَرِ فإنَّها نوعٌ مِن المَجيءِ.

﴿قَالُوا۟ يَـٰحَسْرَتَنَا﴾؛ أي: تَعالَيْ فهذا أوانُكِ ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطْنَا﴾: قصَّرْنا ﴿فِيهَا﴾: في الحياةِ الدُّنيا، أُضمِرَت وإن لم يَجْرِ ذِكرُها للعلمِ بها.

أو: في السَّاعة، يعني: في شأنِها والإيمانِ بها.

﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ تَمثيلٌ لاستِحقاقِهم آصارَ الآثامِ.

﴿أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾: بئسَ شَيئًا يَزِرُونه وِزْرُهم.

قوله: «غايةٌ لـ﴿كَذَّبُوا۟﴾ لا لـ﴿خَسِرُوٓا۟﴾؛ لأنَّ خُسرانَهم لا غايةَ له»:

قال الطِّيبيُّ: ويمكنُ أَنْ يُحملَ على مَعنى قولِه تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [ص: ٧٨]؛ أي: إنَّكَ مَذمومٌ[2] مدعُوٌّ عليك باللعنةِ إلى يومِ الدِّين، ثمَّ إذا جاءَ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٤ ـ ٦٥).

(٢) في (ز): «مرجوم».

ذلك اليَومُ لُعِنْتَ ما تَنسَى اللَّعنَ مَعه؛ أي: خَسِرَ المكذِّبونَ إلى قيامِ السَّاعةِ بأنواعٍ مِن المحنِ والبَلاءِ، فإذا قامَت السَّاعةُ يَقعونَ في ما يَنسَوْنَ مَعه هذا الخسرانَ، وذلك هو الخُسرانُ المُبينُ.

قال: وهذا أقرَبُ ممَّا قالَه المُصنِّفُ؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَىٰ ظُهُورِهِمْ﴾ مقارِنٌ بالتَّحسُّرِ المَذكورِ في الآية، وهو غيرُ مُناسِبٍ إلا بالحَسرِ[(١)(٢)].

قوله: «أُضمِرَت وإن لم يجرِ لها ذكرٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني في هذا المقالِ، وبالنِّسبةِ إلى هؤلاءِ القائِلينَ، وأمَّا قولُه: ﴿وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ فمَقالٌ آخرُ وقومٌ آخَرون[(٣)].

وقال الطِّيبِيُّ: فإن قلت: أَمَا سبقَ قبيلَ هذا ﴿وَقَالُوٓا۟ إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾، لم لا يَجوزُ أن يَعودَ إليها؟ ويكونُ قولُه: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ مِن وَضعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ؟

قلت: لا ارتيابَ أنَّ القائلينَ لقولِه: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾ هم النَّاهونَ عَن رسولِ اللهِ ﷺ مِن كُفَّار قُريشٍ، وأنَّ قولَه: ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ كالاعتراضِ والتَّوكيدِ لِمَا يَتضمَّنُ مَعنى الكلامِ السَّابقِ واللاحِقِ مِن التَّهديدِ والوَعيدِ؛ لاشتِمالِه على جميعِ مَن أنكرَ الحَشْرَ، وسوءِ مَغبَّتِهم، وإظهارِ حَسرَتِهم ونَدامَتِهم، ووَخامَةِ أَمرِ الحياةِ الدُّنيا.

---

(١) في النسخ الخطية و«فتوح الغيب»: «الحسر»، ولعله تحريف صوابه: «الحشر».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٦).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

وليس المقامُ مِن مَجازِ وَضعِ المُظهَرِ مَوضِعَ المُضمَرِ؛ لأنَّ الاعتراضَ مُستَقِلٌّ بنَفسِه، ولا تَعلُّقَ له بالسَّابقِ إلا مِن حَيثُ المَعنى(١).

قوله: «﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ﴾ تمثيلٌ لاستحقاقِ آصارِ الآثامِ»:

قلت: بل هوَ على حَقيقَتِه كما ورَدَت به الآثارُ.

أخرجَ ابنُ جريرٍ وابنُ أَبي حاتمٍ عَن السُّدِّيِّ في قولِه: ﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ﴾ قال: ليسَ مِن رجلٍ ظالمٍ يموتُ فيدخلُ قبرَه إلا جاءَه رَجلٌ قَبيحُ الوَجهِ أَسوَدُ اللَّونِ مُنتِنُ الرِّيحِ عليهِ ثِيابٌ دَنِسَةٌ، حتى يدخلَ معَه قَبرَه، فإذا رآه قال له: ما أقبَحَ وَجهَكَ! قال: كذلك كانَ عَمَلُك قَبيحًا، قال: ما أنتَنَ ريحَك! قال: كذلك كانَ عَمَلُك مُنتِنًا، قال: ما أدنسَ ثِيابَك! فيقول: إنَّ عَملَك كان دَنِسًا، قال: مَن أنت؟ قال: أنا عَمَلُك، قال: فيكونُ معَه في قبرِه، فإذا بُعثَ يومَ القيامَةِ قال له: إني كنتُ أَحمِلُك في الدُّنيا للَّذَّاتِ والشَّهواتِ فأنتَ اليومَ تَحمِلُني، فيركَبُ على ظهرِهِ فيَسوقُه حتى يُدخِلَه النَّارَ، فذلكَ قولُه: ﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡ﴾(٢).

وأخرجَ ابنُ جَريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عن عمرِو بنِ قيسٍ المُلائيِّ قال: إنَّ المؤمِنَ إذا خرجَ من قبرِه استقبلَه عَملُه في أحسَنِ صُورَةٍ وأطيَبِه ريحًا فيقولُ له: هل تَعرِفُني؟ فيقول: لا، إلا أن الله قَد طَيَّب ريحَكَ وحَسَّن صُورَتَك، فيقول: كذلك كنتُ في

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٧).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢١٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٨١).

الدُّنيَا، أنا عَمَلُك الصَّالحُ، طالَمَا رَكِبْتُكَ في الدُّنيا فاركَبْنِي أنتَ اليومَ، وتلا: ﴿يَوۡمَ نَحۡشُرُ ٱلۡمُتَّقِينَ إِلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ وَفۡدٗا﴾، وإنَّ الكافِرَ يَستَقبِلُه أقبَحُ شَيءٍ صورةً وأَنتَنُه ريحًا فيقول: هل تَعرِفُني؟ فيقول: لا، إلا أنَّ اللهَ قد قبَّحَ صُورتَكَ ونَتَّنَ رِيحَك، فيقول: كذلك كنتُ في الدُّنيا، أنا عَملُكَ السيِّءُ، طالَمَا رَكِبتَني في الدُّنيا وأَنا اليومَ أركَبُكَ، وتلا ﴿وَهُمۡ يَحۡمِلُونَ أَوۡزَارَهُمۡ عَلَىٰ ظُهُورِهِمۡۚ أَلَا سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾[1].

وأخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ مِن طَريقِ عَمرِو بنِ قَيسٍ عَن أَبي مَرزوقٍ مِثلَه[2].

(٣٢) ـ ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾.

﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ﴾؛ أي: ومَا أَعمالُها إلا لعبٌ ولَهوٌ يُلهِي الناسَ ويشغَلُهُم عما يُعقِبُ مَنفعةً دائمَةً ولذَّةً حَقيقيَّةً، وهو جوابٌ لقَولِهم: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾.

﴿وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ﴾ لِدَوامها وخُلوصِ مَنافِعِها ولذَّاتِها، وقولُه ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ تنبيهٌ على أنَّ ما ليسَ مِن أَعمالِ المُتَّقينَ لعبٌ ولَهوٌ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿ولدارُ الآخرَةِ﴾[3].

﴿أفلا يَعقِلونَ﴾ أيَّ الأمرَينِ خيرٌ؟ وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ بالتاءِ[4] على خطابِ المخاطَبينَ به، أو تغليبِ الحاضرينَ على الغائبينَ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢١٦).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٨١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٤) وقرأ بها أيضاً حفص بالتاء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٥٧).

قوله: «وقوله ﴿لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ تنبيهٌ على أنَّ ما ليس مِن أعمالِ المُتَّقين لعبٌ ولهوٌ»:

قال الطِّيبيُّ: وذلكَ أنَّ الظَّاهرَ أن يُقال: وما الحياةُ الدُّنيا إلا لعبٌ ولَهوٌ وما الدَّارُ الآخرةُ إلا جِدٌّ وحَقٌّ لا باطلٌ زائلٌ، فوضعَ مَوضِعَه ﴿خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ إطلاقًا لاسمِ المسبَّبِ على السَّببِ(١).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لأنَّه لَمَّا خصَّ خيريَّةَ أَعمالِ الآخرةِ بالمُتَّقينَ، وهيَ في مُقابلَةِ أعمالِ الدُّنيَا التي هي(٢) لعبٌ ولَهوٌ، فما ليسَ مِن أَعمالِ المُتَّقينَ ليسَ مِن أَعمالِ الآخرةِ، وما ليسَ مِن أَعمالِ الآخرةِ فهو مِن أَعمالِ الدُّنيا، وأَعمالُ الدُّنيا لعبٌ ولهوٌ، فما ليسَ مِن أَعمالِ المُتَّقينَ لعبٌ ولَهوٌ(٣).

(٣٣) ـ ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾.

﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ٱلَّذِى يَقُولُونَ﴾ معنى ﴿قَدْ﴾ زيادةُ الفعلِ وكَثرتُه كمَا في قولِه:

ولكنَّـهُ قَـد يُهلِـكُ المـالَ نَائِلُـه(٤)

والهاءُ في ﴿إِنَّه﴾ للشَّأنِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٨).

(٢) في النسخ الخطية: «أي»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ أ).

(٤) صدر بيت لزهير، وهو في «ديوانه» (ص: ٣١ ـ شرح الشنتمري).

وقُرِئ: ﴿لِيُحزِنُك﴾ من أَحزَنَ[١].

﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ في الحقيقةِ. وقرأ نافعٌ والكِسائيُّ: ﴿لا يُكْذِبُونَكَ﴾ مِن أكذَبَه: إذا وجدَهُ كاذِبًا، أو نسبَهُ إلى الكذبِ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾: ولكنَّهُم يجحدونَ آياتِ اللهِ ويكذِّبونَه[٢]، فوضعَ ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ موضِعَ الضَّميرَ للدَّلالَةِ على أنَّهم ظَلَموا بجُحودِهِم، أو جَحَدوا لتَمرُّنِهم على الظلمِ، والباءُ لتَضمينِ الجُحودِ مَعنى التَّكذيبِ.

رُوِي أنَّ أبا جهلٍ كانَ يقولُ: ما نُكذِّبُكَ وإنَّك عندَنا لصادِقٌ، وإنَّما نُكذِّبُ ما جِئتَنا به، فنزَلَت.

قوله: «معنى (قد) زيادةُ الفعلِ وكَثرتُه»:

قال أبو حيَّان: هذا قولٌ غيرُ مَشهورٍ للنُّحاةِ، وإن قالَ به بَعضُهم، وما استشهدوا به عليه فالتَّكثيرُ فيه لم يُفهَم مِن (قد)، وإنَّما فُهِمَ مِن سياقِ الكلامِ؛ لأنَّ الفَخرَ والمَدحَ إنَّما يَحصُلانِ بكثرَةِ وقوعِ المُفتخَرِ به والممدوحِ به.

وعلى تقديرِ أَنْ تكونَ (قد) للتَّكثيرِ في الفعلِ وزيادَتِه لا يُتصوَّرُ ذلك في قولِه: ﴿قَدْ نَعْلَمُ﴾؛ لأنَّ عِلمَه تعالى لا يمكنُ فيه الزِّيادَةُ والتَّكثيرُ[٣].

وقال الحَلبِيُّ: قد يجابُ عَن هذا بأنَّ التَّكثيرَ في مُتعلَّقاتِ العلمِ لا في العلمِ[٤].

---

(١) قرأ بها نافع، والباقون بفتح الياء وضم الزاي. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ٩٢).

(٢) في (خ): «ويكذبونها».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ١١٩ ـ ١٢٠).

(٤) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٦٠٢).

وكذا قال السَّفاقسيُّ: قد تصِحُّ الكثرةُ باعتبارِ المَعلوماتِ.

وقال الطِّيبِيُّ: يعني أنَّ لفظةَ (قد) للتَّقليلِ، [وقد تعني به ضدَّه للمجانسةِ بين الضِّدَّين، مثلُه (ربَّ) للتَّقليلِ] ثمَّ يُرادُ به في بعضِ المَواضعِ ضِدُّهُ، وهو الكثرَةُ كقولِه تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾.

والنُّكتَةُ هاهنا تصبيرُ رَسولِ اللهِ ﷺ مِن أَذَى قَومِه وتَكذيبِهم؛ يعني: مِن حَقِّكَ وأنتَ سَيِّدُ أولي العزمِ أن لا تكثِرَ الشَّكوى مِن أَذى قَومِك، وأن لا يعلمَ اللهُ مِن إظهارِكَ الشَّكوَى إلَّا قليلًا.

أو يكونُ تهكُّمًا بالمكذِّبينَ وتَوْبيخًا لهم كقَولِه: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴾[1].

قوله: «كمَا في قولِه:

ولكنَّــه قَــد يُهلِــكُ المــالَ نائِلُــهْ»

هـو لزهيـرِ بـن أبي سُـلمى مِن قصيـدَةٍ يمدَح فيهـا حُصَينَ بـنَ حذيفَةَ بـنِ بدرٍ الفـزارِيَّ، وأوَّلها:

صَحـا القلبُ عَن سَـلْمَى وأَقصَـرَ باطِلُه ... وعُـرِّيَ أفـراسُ الصِّـبَا ورَواحِلُهْ

قال ابنُ قتيبةَ في «طبقاتِ الشُّعراء»: مما يُستجادُ له قولُه:

وَذي نِعمَـةٍ تَمَّمـتَها وَشَـكَرتَـهـا ... وَخَصمٍ يَـكادُ يَغلِـبُ الحَـقَّ باطِلُـه

دفعـتَ بِمَعـروفٍ مِـنَ القَـولِ صائِـبٍ ... إِذا مـا أَضَـلَّ القائليـنَ مَفاصِلُـه

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٦٩)، وما بين معكوفتين منه.

وَذي خَطَلٍ في القَولِ يَحسِبُ أَنَّهُ مُصيبٌ فَما يُلمِم بِهِ فَهوَ قائِلُه
عَبَأتَ لَهُ حِلماً[١] وَأَكرَمتَ غَيرَهُ وَأَعرَضتَ عَنهُ وَهوَ بادٍ مَقاتِلُه
وَأَبيَضَ فَيّاضٍ يَداهُ غَمامَةٌ على مُقتفيهِ ما تغبُّ نوافِلُه
غَدوتُ عليه غدوَةً فوَجدْتُه قعوداً[٢] لَدَيهِ بِالصَّريمِ عَواذِلُه
يُفَدّينَهُ طَوراً وَطَوراً يَلُمنَهُ وَأَعيا فَما يَدرينَ أَينَ مَخاتِلُه[٣]
فأعرضْنَ عنه عَن كريمٍ مُرزَّأٍ جموعٍ على الأمرِ الذي هوَ فاعِلُه
أخي ثِقَةٍ ما تُهلِكُ الخَمرُ مالَه ولكنَّه قَد يُهلِكُ المالَ نائِلُه
تراهُ إذا ما جِئْتَهُ مُتَهلِّلَا كأنَّكَ تُعطيهِ الذي أنتَ سَائِلُه
ولَو لَمْ يَكُن في كَفِّهِ غيرُ نفسِه لجادَ بها فليتَّقِ اللهَ سائِلُه[٤]

قال الطِّيبيُّ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ جُودَه ذاتيٌّ ليس مما يَحدثُ بالسُّكرِ[٥].

---

(١) في النسخ الخطية: «حلمي»، والتصويب من «ديوان زهير» و«الشعر والشعراء».

(٢) في النسخ الخطية: «قعود».

(٣) في النسخ الخطية: «مخائله».

(٤) انظر: «الشعر والشعراء» (١/ ١٤٩ ـ ١٥٠)، مع اختلاف يسير في رواية الديوان.
والبيت الأخير ليس فيه. ووردت في «ديوان زهير» مع بيت آخر منفصلة عن القصيدة السابقة. انظر: «ديوان زهير» (ص: ٥٥) ونسب البيت الأخير لغيره.

(٥) في النسخ الخطية: «بالشكر»، وهو تحريف، وتصويبه من «فتوح الغيب»، فوفيه: «يقول: جوده ذاتي، لا يزيد بالسكر، ولا ينقص بالصحو». انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٧٠).

قوله: «ولكنَّهم يَجحَدُونَ بآياتِ الله ويُكذِّبونَها»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لَمَّا كان ظاهرُ الكَلامِ كالمُتناقضِ بناءً على أنَّ الجُحودَ بآياتِ اللهِ المنزلةِ لصِدقِ النَّبيِّ ﷺ تكذيبٌ له فيما يدَّعيهِ مِن النُّبوَّةِ والشَّرائعِ، أُجيبَ بأنَّ المرادَ: ليس قَصدُهُم تكذيبَكَ لأنَّكَ عِندَهُم موسومٌ بالصِّدقِ، وإنَّما يقصدونَ تَكذيبي والجُحودَ بآياتي[1].

قوله: «رُوِيَ أنَّ أبا جهلٍ كان يقولُ: ما نُكَذِّبُك...» الحديث.

أخرجَه التِّرمذِيُّ والحاكمُ وصحَّحه مِن حديث عليٍّ[2].

(٣٤) - ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟ حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليةٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ، وفيه دليلٌ على أنَّ قولَه: ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ ليس بنَفيِ تَكذيبِه مُطلقًا.

﴿فَصَبَرُوا۟ عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا۟ وَأُوذُوا۟﴾: على تَكذيبِهم وإيذائِهم، فتأسَّ بهم واصبِرْ.

﴿حَتَّىٰٓ أَتَىٰهُمْ نَصْرُنَا﴾ فيه إيماءٌ بوعدِ النَّصرِ للصَّابرين.

﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ﴾: لِمَواعيدِه، من قوله: ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الصافات: ١٧١] الآيات.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/أ).

(٢) رواه الترمذي (٣٠٦٤) مرفوعاً وموقوفاً، ورجح الموقوف، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٣٢٣٠) والضياء في «المختارة» (٧٤٨)، من طريق ناجية بن كعب عن علي رضي الله عنه. وصححه الحاكم على الشرط الشيخين، وتعقبه الذهبي فقال: ما خرجا لناجية شيئاً.

﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾؛ أي: مِن قصصِهِم وما كابَدُوا مِن قَوْمِهم.

قوله: «﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ تسليةٌ لرَسولِ اللهِ ﷺ، وفيه دليلٌ على أنَّ قوله: ﴿لَا يُكَذِّبُونَكَ﴾ ليسَ بنَفْيِ تكذيبِه مُطلَقًا»:

قال ابنُ المُنيِّرِ: لا يَدُلُّ؛ لأنَّه لا يَصِحُّ أيضًا مع نفيِ التَّكذيبِ؛ أي[1]: هؤلاء لم يُكذِّبوكَ فحقُّكَ أَنْ تَصبِرَ؛ لأنَّ مَن قبلَكَ كُذِّبوا وصَبَروا، فأنتَ أجدَرُ، ولكنَّه يقربُ من وجهٍ آخرَ، وقد وردَ مِثلُ هذه التَّسليَةِ صريحًا في مثلِ قَولِه: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ [فاطر: ٤][2].

قوله: «﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِيْ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ أي: مِن قَصَصِهِم»:

قال أبو حيَّان: هو تفسيرُ مَعنًى لا تفسيرُ إعرابٍ؛ لأنَّ (مِن) لا تكونُ فاعلَةً، والذي يظهَرُ لي أنَّ الفاعلَ ضميرٌ عائدٌ على ما دلَّ عليه المَعنى مِن الجُملَةِ السَّابقَةِ؛ أي: ولقد جاءَك هذا الخبرُ مِن تكذيبِ أَتباعِ الرُّسلِ للرُّسلِ والصَّبرِ والإيذاءِ إلى أَنْ نُصِرُوا[3].

وقال ابنُ عَطِيَّةَ: الصَّوابُ عِندي أن يُقدَّرَ: جلاءٌ أو بيانٌ[4].

وقال الرُّمَّاني: تَقديرُه: ولقد جاءَكَ نَبأٌ[5].

---

(١) في (س): «أن».

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ١٩).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ١٢٦ ـ ١٢٧).

(٤) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٨٧).

(٥) المصدر السابق.

(٣٥) ـ ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ﴾: عظُمَ وشَقَّ ﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ عنكَ وعَن الإيمانِ بما جئتَ به.

﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾: مَنفَذًا تنفُذُ فيه إلى جَوفِ الأَرضِ فتُطْلِعَ لهم آيةً، أو مَصعدًا تصعَدُ به إلى السَّماءِ فتُنزِّلَ مِنها آيةً، و﴿فِى ٱلْأَرْضِ﴾ صفةٌ لـ﴿نَفَقًا﴾، و﴿فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ صفةٌ لـ﴿سُلَّمًا﴾، ويجوزُ أن يكونا مُتعلِّقَينِ بـ﴿تَبْتَغِيَ﴾ أو حالينِ مِن المُستكِنِّ.

وجوابُ الشَّرطِ الثَّاني مَحذوفٌ تَقديرُهُ: فافعَلْ، والجُملَةُ جوابُ الأوَّلِ.

والمقصودُ: بيانُ حِرصِه البالغِ على إسلامِ قومِه، وأنَّه لو قَدَرَ أن يَأتِيَهم بآيَةٍ مِن تحتِ الأَرضِ أو من فوقِ السَّماءِ لأَتى بها رجاءَ إيمانِهم.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾؛ أي: ولَو شاءَ اللهُ جَمْعَهُم على الهُدى لوَفَّقَهُم على الإيمانِ حَتى يُؤمنوا، ولكِن لم تتعلَّقْ بِهِ مَشيئَتُه[1] فلا تَتهالَكْ عليهِ.

والمعتزلَةُ أوَّلوهُ بأنَّه لو شاءَ لجَمَعَهُم على الهدى بأَنْ يَأتِيَهُم بآيَةٍ مُلجِئَةٍ، ولكِن لم يفعَلْ لخروجِه عَن الحِكمَةِ.

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ بالحرصِ على ما لا يكونُ والجَزَعِ في مَواطِنِ الصَّبرِ، فإنَّ ذلكَ مِن دأبِ الجَهلَةِ.

قوله: «﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ﴾»:

(١) في (خ): «المشيئة».

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إنَّما أتى فيه بلفظِ ﴿كَانَ﴾ ليبقَى الشَّرطُ على المُضِيِّ ولا ينقلبَ مُستقبلًا؛ لأنَّ (كان) لقُوَّةِ دَلالتِه على المعنى لا تَقلِبُه كلمةُ (إن) إلى الاستقبالِ بخلافِ سائرِ الأَفعالِ[1].

(٣٦) ـ ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾.

﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ ٱلَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾: إنَّما يجيبُ الذين يَسمَعونَ بفهمٍ وتأمُّلٍ؛ كقولِه: ﴿أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ [ق: ٣٧] وهؤلاءِ كالموتى الذينَ لا يَسمَعونَ.

﴿وَٱلْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ﴾ فيُعلِّمُهم حينَ لا ينفَعُهم الإيمانُ ﴿ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ للجَزاءِ.

(٣٧) ـ ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾؛ أي: آيةٌ ممَّا اقترَحُوه، أو آيةٌ أُخرى سِوى ما أُنزلَ من الآياتِ المتكاثِرَةِ لعَدمِ اعتِدادِهم بها عِناداً.

﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ قَادِرٌ عَلَىٰٓ أَن يُنَزِّلَ ءَايَةً﴾ مما اقترَحوهُ، أو: آيةً تَضطرُّهم إلى الإيمانِ كنَتقِ الجبلِ، أو: آيةً إن جَحَدُوها هَلَكُوا.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ اللهَ قادِرٌ على إنزالِها، وأنَّ إنزالَها يستَجلِبُ عليهم البلاءَ، وأنَّ لهم فيما أُنزلَ مَندوحَةً عَن غيرِه.

وقرأ ابنُ كثيرٍ: ﴿يُنزِلَ﴾ بالتَّخفيفِ[2]، والمعنى واحِدٌ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ ب).

(٢) والباقون بالتشديد. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٥)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٣٨) ـ ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾.

﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ تَدِبُّ على وَجهِها ﴿وَلَا طَٰٓئِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ في الهواءِ، وصفَهُ به قطعًا لمجازِ السُّرعَةِ ونحوِها.

وقرئ: (ولا طائرٌ) بالرفعِ على المَحلِّ[1].

﴿إِلَّآ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ محفوظَةٌ أحوالُها، مُقدَّرَةٌ أرزاقُها وآجالُها.

والمقصودُ مِن ذلكَ: الدَّلالَةُ على كمالِ قُدرتِه وشمولِ عِلمِه وسَعَةِ تَدبيرِهِ؛ ليكونَ كالدَّليلِ على أَنَّه قادِرٌ على أن يُنزِّلَ آيَةً، وجمعَ الأُمَمَ للحَملِ على المَعنى.

﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ يعني: اللوحَ المَحفوظَ فإنَّه مُشتَمِلٌ على ما يجري في العالمِ مِن الجليلِ والدَّقيقِ[2]، لم يُهمَلْ فيهِ أَمرُ حَيوانٍ ولا جمادٍ.

أو: القرآنَ فإنَّه قد دوِّنَ فيهِ ما يُحتاجُ إليه من أمرِ الدِّينِ مُفصَّلًا أو مُجمَلًا.

و﴿مِن﴾ مزيدَةٌ و﴿شَيْءٍ﴾ في مَوضِعِ المَصدرِ لا المفعولِ بهِ، فإنَّ (فرَّطَ) لا يتعدَّى بنفسِه، وقد عُدِّيَ بـ﴿فِي﴾ إلى ﴿ٱلْكِتَٰبِ﴾.

وقرئ: (ما فرَطْنا) بالتَّخفيفِ[3].

---

(١) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩ ـ ١٠) عن الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٢٩٠)، و«الكشاف» (٣/ ٣٨)، عن ابن أبي عبلة.

(٢) في (ت): «من جليل ودقيق».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٣)، و«الكشاف» (٣/ ٣٨)، عن علقمة.

﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ يعني: الأُمَمَ كلَّها، فيُنصِفُ بعضَها مِن بعضٍ، كما رُوِيَ أنَّه يأخذُ للجمَّاء مِن القَرْناءِ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: حَشرُها: مَوتُها.

قوله: «وصفَه به قطعًا لمجازِ السُّرعَةِ»:

الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: للقومِ كَلامٌ في أنَّ هذا مِن قَبيلِ الصِّفَةِ أو التَّأكيدِ أو عَطفِ البَيانِ، والأَوَّلُ هُو الوَجهُ، وكذا في قَولِه: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾.

قوله: «رُوِيَ أنَّه يَأخُذُ للجَمَّاءِ مِن القَرْنَاءِ»:

أخرجَه البُخارِيُّ ومُسلِمٌ[1].

قوله: «وعَن ابنِ عبَّاسٍ: حشرُها: مَوتُها»:

أخرجه ابن جريرٍ وابن أبي حاتم[2].

(٣٩) - ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِى ٱلظُّلُمَٰتِ مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا صُمٌّ﴾ لا يسمعونَ مثلَ هذه الآياتِ الدَّالَّةِ على رُبوبيَّتِه وكمالِ عِلمِه وعِظَمِ قُدرَتِه سماعًا تتأثَّرُ به نُفوسُهم.

---

(١) رواه مسلم (٢٥٨٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «لَتُؤدُّنَّ الحقوقَ إلى أهلها يومَ القيامة، حتى يُقادَ للشاة الجَلْحاء من الشاة القَرْناء». ورواه البخاري في «الأدب المفرد» (١٨٣).

(٢) روه الطبري في «تفسيره» (٢٤/ ١٣٦)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٠/ ٣٤٠٣).

﴿وَبُكۡمٞ﴾ لا يَنطِقُونَ بالحقِّ.

﴿فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ خبرٌ ثالِثٌ[1]؛ أي: خابِطونَ في ظُلماتِ الكفرِ، أو في ظُلمَةِ الجَهلِ وظلمَةِ العِنادِ وظلمَةِ التَّقليدِ، ويجوزُ أن يكونَ حالًا مِن المُستكنِّ في الخَبرِ.

﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾: مَن يَشأ اللهُ إضلالَه يُضلِلْه، وهو دَليلٌ واضِحٌ لنا على المُعتزِلَةِ.

﴿وَمَن يَشَأۡ يَجۡعَلۡهُ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ بأَنْ يُرشِدَه إلى الهُدى ويَحمِلَه عليه.

(٤٠ ـ ٤١) ـ ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ﴿٤٠﴾ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ إِن شَآءَ وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ﴾.

﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ استِفهامُ تَعجيبٍ، والكافُ حرفُ خِطابٍ أكَّدَ بهِ الضَّميرَ للتَّأكيدِ لا محلَّ لهَ من الإعرابِ؛ لأنَّكَ تقولُ: (أرأيتَكَ زيدًا ما شأنُه) فلو جعلْتَ الكافَ مَفعولًا كما قالَه الكوفِيُّونَ لعَدَّيتَ الفِعلَ إلى ثلاثةِ مَفاعيلَ، ولَلَزِمَ في الآيةِ أن يُقالَ: أرأيتُمُوكُم، بل الفعلُ مُعلَّقٌ، أو المفعولُ مَحذوفٌ تَقديرُه: أرأيتكُم آلهتكُم تَنفَعُكُم إذ تَدعونَها.

﴿إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ كما أتى مَن قَبلَكُم.

﴿أَوۡ أَتَتۡكُمُ ٱلسَّاعَةُ﴾ وهولُها، ويدلُّ عليهِ ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾ وهو تَبكِيتٌ لهم.

﴿إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ أنَّ الأَصنامَ آلهةٌ، وجوابُه مَحذوفٌ؛ أي: فادعوهُ.

---

(١) قوله: «خبر ثالث» فيه تجوز؛ لأنه خبر ثان كما في «الدر المصون» (٤/ ٦١٣). ولم أجد أحداً من أصحاب الحواشي وغيرهم نبه عليه.

﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾: بل تَخصُّونَه بالدُّعاءِ كما حَكَى عنهم في مواضِعَ، وتَقديمُ المفعولِ لإفادَةِ التَّخصيصِ.

﴿فَيَكۡشِفُ مَا تَدۡعُونَ إِلَيۡهِ﴾؛ أي: ما تَدعونَه إلى كَشفِه ﴿إِن شَآءَ﴾ أَنْ يَتفضَّلَ عَليهِم، ولا يَشاءُ في الآخرَةِ.

﴿وَتَنسَوۡنَ مَا تُشۡرِكُونَ﴾ وتتركونَ آلِهتَكُم في ذلكَ الوقتِ لِمَا رُكِزَ في العُقولِ على أنَّه تعالى القادِرُ على كشفِ الضرِّ دونَ غيرِه، أو: وتَنسونَه[١] من شدَّةِ الأَمرِ وهَولِه.

قوله: «بَل الفِعلُ مُعلَّقٌ، أو المَفعولُ مَحذوفٌ»:

اختارَ أبو حَيَّان أنَّ المَسألةَ مِن بابِ التَّنازُعِ، وأن ﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ والشَّرطَ تنازعا في ﴿عَذَابُ ٱللَّهِ﴾، فأُعمِلَ الثَّاني ـ وهو ﴿أَتَىٰكُمۡ﴾ ـ فارتفَع ﴿عَذَابُ ٱللَّهِ﴾ به فاعلًا، ولو أُعمِلَ الأوَّلُ لنُصبَ مَفعولًا أوَّلَ، وأما المفعولُ الثَّاني لـ﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ فهو الجُملَةُ الاستفهاميَّةُ: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ﴾، والرَّابطُ لها بالمفعولِ الأوَّلِ مَحذوفٌ تَقديرُه: أغيرَ اللهِ تَدعونَ لكَشفِه، والمعنى: قُل أرأيتكُم عذابَ اللهِ إن أتاكُم والسَّاعةَ[٢] إن أَتتْكُم، أغيرَ الله تَدعونَه لكشفِه أو كَشفِ نَوازِلِها[٣]؟

تنبيهٌ: لم يَتعرَّض المُصنِّفُ لبيانِ جَوابِ الشَّرطِ، وهو ﴿إِنۡ أَتَىٰكُمۡ﴾، وقَد جَعَله الحوفيُّ: ﴿أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾، قُدِّمَ لدخولِ الهَمزةِ عليه[٤].

---

(١) في (ت): «تنسونه».

(٢) في (ز): «أو الساعة».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ١٥٤ ـ ١٥٥).

(٤) المصدر السابق (٩/ ١٥٥).

ورُدَّ بأنَّ تَقديمَ جوابِ الشَّرطِ عليه مَمنوعٌ عِندَ البَصرِيِّينَ.

وجَعلَهُ الزَّمخشَرِيُّ مَحذوفًا تقديرُه: فمَن تَدعون[1]؟

وقدَّرَه غيره: دَعَوْتُم اللهَ، ودلَّ عليه ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾.

وجَوَّزَ الزَّمخشَرِيُّ كونَه جُملة: ﴿أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾[2].

ورَدَّه أبو حيَّان بأنَّ جُملَةَ الاستفهامِ المُصدَّرَةَ بالهمزةِ لا يجوزُ أَنْ تقعَ جَوابًا للشَّرطِ قال: والذي عِندِي أنَّه مَحذوفٌ تَقديرُه: فأخبِرُوني عنه، دلَّ عليه ﴿أَرَءَيْتَكُمْ﴾؛ لأنَّه بمَعناه[3].

قوله: «وتتركونَ آلِهَتكم في ذلكَ الوَقتِ لِمَا رُكِزَ في العُقولِ على أنَّه القادرُ على كشفِ الضرِّ دونَ غَيرِه، أو: تنسونَه مِن شِدَّةِ الأَمرِ وهَولِه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ (تنسون) مَجازٌ عن التَّركِ، أو هو حَقيقَةٌ[4].

ونقلَ الإمامُ أنَّ بعضَ الزَّنادقَةِ أنكرَ الصَّانِعَ عند جعفرَ الصَّادقِ فقال له جَعفر: هَل ركبتَ البَحر؟ قال: نعم، قال: هل رأيتَ أَهوالَه؟ قال: نعم، هاجَت يومًا رياحٌ هائلَةٌ فكَسَّرت السُّفنَ وغَرِقَ المَلَّاحون فتعلَّقتُ ببَعضِ أَلواحِها ثمَّ ذهبَ عني اللَّوحُ فدُفِعتُ إلى تلاطُمِ الأمواجِ حتى وَصلتُ السَّاحلَ، قال جعفر: قد كانَ اعتِمادُكَ مِن قبلُ على السَّفينَةِ والمَلَّاحِ وعَلى اللَّوحِ، فلمَّا ذهبَت هَلْ أَسلَمْتَ نفسَك إلى

(١) في النسخ الخطية: «تدعوه»، والمثبت من «الكشاف» (٣/ ٤٠).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٤٠).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ١٥٦).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٨/ ب).

الهلاكِ أَمْ كُنتَ تَرجُو السَّلامَةَ بعدُ؟ قال: بل رَجَوتُ السَّلامةَ، قال: ممَّن؟ فسكتَ، فقال جعفر: إنَّ الصانِعَ هو الذي كنتَ تَرجوهُ ذلك الوقتَ وهو الذي أنجاكَ، فأَسلَمَ الرَّجلُ[1].

(٤٢ ـ ٤٣) ـ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَٰهُم بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ ﴿٤٢﴾ فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰٓ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ﴾؛ أي: قبلَكَ، و﴿مِّن﴾ زائدةٌ ﴿فَأَخَذْنَٰهُم﴾؛ أي: فكَفَروا وكَذَّبوا المرسلينَ فأَخذناهُم.

﴿بِٱلْبَأْسَآءِ﴾ بالشِّدَّةِ والفَقرِ ﴿وَٱلضَّرَّآءِ﴾ والضرِّ والآفاتِ، وهما صِيغَتا تأنيثٍ لا مُذكَّرَ لهما.

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾: يَتذلَّلونَ لنا ويَتوبونَ عَن ذنوبِهم.

﴿فَلَوْلَآ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَا تَضَرَّعُواْ﴾ معناهُ: نَفيُ تَضرُّعِهم في ذلكَ الوقتِ مع قيامِ مَا يدعوهُم.

﴿وَلَٰكِن قَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ استِدراكٌ على المَعنى، وبيانٌ للصَّارفِ لهم عن التَّضرُّعِ، وأنَّه لا مانعَ لهم إلا قَساوَةُ قُلوبِهم وإعجابُهم بأَعمالِهم التي زيَّنَها الشَّيطانُ لَهم.

---

(١) انظر: «التفسير الكبير» (٢/ ٣٣٣). وانظر القصة في «البصائر والذخائر» للتوحيدي (٦/ ٣٦)، و«ربيع الأبرار» للزمخشري (٢/ ٤٨).

(٤٤ ـ ٤٥) ـ ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟ بِمَآ أُوتُوٓا۟ أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ ﴿٤٤﴾ فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ۚ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾ مِن البأساءِ والضَّرَّاءِ ولم يتَّعِظوا به ﴿فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَٰبَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ مِن أنواعِ النِّعَمِ، مُراوحةً عليهم بين نوبَتَي الضَّرَّاءِ والسَّرَّاءِ، وامتحانًا لهم بالشدَّةِ والرَّخاءِ؛ إلزامًا للحُجَّةِ وإزاحةً للعِلَّةِ.

أو مكرًا بهم، لِمَا رُوِيَ أنَّه عليهِ السلام قال: «ومكرَ بالقومِ وربِّ الكعبةِ».

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿فتَّحْنَا﴾ بالتَّشديدِ في جميعِ القُرآنِ[1]، ووافقَهُ يَعقوبُ فيما عدا هذا والذي في الأَعرافِ.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فَرِحُوا۟﴾: أُعجِبُوا ﴿بِمَآ أُوتُوٓا۟﴾ مِن النِّعَمِ، ولم يرتدُّوا عن[2] البَطَرِ والاشتِغالِ بالنِّعمَةِ عَن المُنعِمِ والقيامِ بحقِّه ﴿أَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ﴾: مُتحسِّرونَ آيِسونَ.

﴿فَقُطِعَ دَابِرُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾: أي: آخرُهُم بحيثُ لم يبقَ مِنهُم أحدٌ، مِن دبَرَه دَبْرًا ودُبورًا: إذا تَبِعَه.

﴿وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ على إهلاكِهِم، فإنَّ هلاكَ الكُفَّارِ والعُصاةِ مِن حيثُ إنَّه تخليصٌ لأهلِ الأَرضِ مِن شؤمِ[3] عَقائدِهِم وأعمالِهِم نعمةٌ جليلةٌ يحقُّ أن يُحمَدَ عليها.

قولـه: «مُراوَحَة» بالـرَّاءِ والحـاءِ المُهمَلَـةِ، وهـي: العمـلُ بأحـدِ العَمَلَيـنِ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) في (أ) و(ت): «ولم يزيدوا على».

(٣) في (خ): «من شرهم وشؤم».

بمـرَّةٍ وبالآخـرِ أُخـرى، مِـن رَاوَحَ بيـنَ الرِّجلَيْـنِ: قـامَ علـى إحداهمـا مـرَّةً وعلـى الأُخـرى أخـرى.

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ قال: «مُكِرَ بالقومِ وربِّ الكَعبَةِ»»:

لم أَقِف عليهِ مَرفوعًا، إنَّما هو مِن قَولِ الحَسَن، أخرجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ عنه بزيادة: أُعطوا حاجتهم ثمَّ أُخِذُوا(١).

لكـن رَوَى أحمَـدُ والطَّبرانـيُّ والبَيهَقِـيُّ في «شـعب الإيمـان»، مِن حَديـثِ عُقبة بـنِ عامرٍ مرفوعًـا: «إذا رأيـتَ اللهَ يُعطِـي العبـدَ فـي الدُّنيا وهـو مُقيمٌ علـى معاصيه ما يحـبُّ فإنَّما هو اسـتدراجٌ»، ثمَّ تـلا رسـولُ اللهِ ﷺ ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ﴾... الآيةَ والتـي بعدَها(٢).

قوله: «نعمَةٌ جَليلةٌ يحقُّ أن يُحمَدَ عليها»:

قال الطِّيبِيُّ: هذا يُؤذِنُ أنَّ ﴿الحمد لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ كما قالَ الكَواشيُّ إخبارٌ بمَعنى الأَمرِ؛ أي: احمَدُوا اللهَ، وكذا كلُّ ما وردَ في القرآنِ مِن هذا(٣).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لأنَّ مثلَ هذا تعليمٌ للعِبادِ ومَقولٌ عَلى أَلسِنَتِهم(٤).

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٢٩١)، ورواه أيضاً ابن أبي الدنيا في «الزهد» (٤٣).

(٢) رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١٧٣١١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧/ ٣٣٠)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٢٢٠)، وحسن العراقي إسناده في «تخريج أحاديث الإحياء» (ص: ١٤٧٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٨٨).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/أ).

(٤٦) ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾.

﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ ٱللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَـٰرَكُمْ﴾: أصمَّكُم وأعماكُم ﴿وَخَتَمَ عَلَىٰ قُلُوبِكُم﴾ بأن يُغَطِّي عليها ما يزولُ به عَقلُكُم وفَهمُكُم.

﴿مَّنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ﴾؛ أي بـذاكَ، أو بمـا أُخـذَ وخُتِـمَ عليـه، أو بأخذِ هذهِ المذكوراتِ.

﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ فكرَّرَها تارةً مِن جهةِ المقدِّماتِ العَقليَّةِ، وتارةً مِن جهَةِ التَّرغيبِ والتَّرهيبِ، وتارةً بالتَّنبيهِ والتَّذكيرِ بأحوالِ المُتقدِّمين.

﴿ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾: يُعرِضُونَ عَنها، و﴿ثُمَّ﴾ لاستبعادِ الإعراضِ بعدَ تَصريفِ الآياتِ وظُهورِها.

قوله: «﴿يَأْتِيكُم بِهِ﴾ أي: بذاك»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ ضَميرَ ﴿بِهِ﴾ عائدٌ إلى السَّمعِ والأبصارِ والقُلوبِ بتأويلِ اسمِ الإشارةِ، وإفرادُ اسمِ الإشارةِ بتأويلِ المَذكورِ(١).

(٤٧) ـ ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾.

﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ بَغْتَةً﴾: مِن غيرِ مُقدِّمَةٍ ﴿أَوْ جَهْرَةً﴾ يتقدَّمُها أمارَةٌ تؤذِنُ بحلولِه، وقيل: ليلًا ونهارًا.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/أ).

وقُرِئَ: (بَغتة أو جَهرة)[١].

﴿هَلْ يُهْلَكُ﴾؛ أي: ما يُهلكُ به هلاكَ سَخطٍ وتَعذيبٍ ﴿إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ولذلكَ صحَّ الاستثناءُ المفرَّغُ منه.

وقُرِئَ: (يَهْلِكُ) بفتحِ الياءِ[٢].

قوله: «﴿بَغْتَةً﴾: مِن غيرِ مُقدِّمَةٍ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: ﴿جَهْرَةً﴾ لا تُقابِلُ ﴿بَغْتَةً﴾ مِن حيثُ اللَّفظُ؛ لأنَّ مقابِلَ[٣] (الجهرَةِ) (الخُفيَةُ)، لكن معنى بغتَةً: وقوعُ الأَمرِ مِن غيرِ شُعورٍ، فكأنَّها في مَعنى خُفيَة، فحَسُنَ لذلك أن يُقال: ﴿بَغْتَةً أَوْ جَهْرَةً﴾[٤].

قوله: «أي: ما يهلكُ به هلاكَ سخطٍ وتَعذيبٍ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قيَّد بذلك ليَستقيمَ الحَصرُ؛ إذ غيرُ الظَّالِمينَ أيضًا يهلكونَ، لكن لا تعذيبًا وسُخطًا، بل إثابَةً ورفعَ درجَةٍ[٥].

(٤٨ ـ ٤٩) ـ ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ ءَامَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٤٨﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلْعَذَابُ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾.

---

(١) دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٤٣).

(٢) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٢٩٣)، و«البحر» (٩/ ١٦٨)، عن ابن محيصن، و«الكشاف» (٣/ ٤٣) دون نسبة.

(٣) في (س): «مقابلة».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٩١).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/ أ).

﴿وَمَا نُرۡسِلُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ﴾ المؤمنينَ بالجنة ﴿وَمُنذِرِينَ﴾ الكافرين بالنار، ولم نرسلهم ليُقْتَرَحَ عليهم ويُتَلَهَّى بهم.

﴿فَمَنۡ ءَامَنَ وَأَصۡلَحَ﴾ ما يَجِبُ إصلاحُه على ما شُرِعَ لهم ﴿فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ مِن العذابِ ﴿وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾ بفَوْتِ[1] الثَّوابِ.

﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَمَسُّهُمُ ٱلۡعَذَابُ﴾ جعلَ العذابَ ماسًّا لهم كأنَّه الطَّالِبُ للوُصولِ إليهم، واستَغنى بتَعريفِه عَن التَّوصيفِ.

﴿بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾: بسببِ خُروجِهِم عَن التَّصديقِ والطَّاعةِ.

قوله: «ولم نرسلْهُم[2] ليُقترَحَ عليهِم ويُتلهَّى بهم»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: يُلعبُ بهم ويُسخرُ.

قال: وهو إشارَةٌ إلى اتِّصالِ هذه الآيةِ بقولِه: ﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ءَايَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [الأنعام: ٣٧][3].

قوله: «جعلَ العَذابَ ماسًّا لهم كأنَّه الطالِبُ للوُصولِ إليهم»:

قال الطِّيبيُّ: يجوزُ أن يُريدَ أنَّ الاستعارةَ واقعَةٌ في المسِّ، فتكونُ تبعِيَّةً، أو في العَذابِ، فتكونُ مَكنيَّةً، والظَّاهرُ الثَّاني[4].

---

(١) في (خ): «بفوات».

(٢) حرفت في (س) إلى: «و لم نر مِثلَهُم».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٩٢).

(٤) المصدر السابق.

وبذلك جزمَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ فقال: جعلَ العَذابَ مِن قبيلِ الأَحْياءِ استعارَةً بالكِنايَةِ[١].

(٥٠) ـ ﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌۖ إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّۚ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُۚ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾.

﴿ قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ ﴾: مَقدورَاتُه، أو خزائنُ رِزقِه ﴿وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ ﴾ ما لم يوحَ إليَّ ولم يُنصَب عليهِ دليلٌ، وهو مِن جملَةِ المَقولِ.

﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ إِنِّي مَلَكٌ ﴾؛ أي: مِن جنسِ المَلائِكَةِ، أو أقدِرُ على ما يقدرونَ عليه.

﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾ تبرَّأَ عَن دَعوى الألوهيَّةِ والملَكيَّةِ وادَّعى النُّبوَّةَ التي هي مِن كَمالاتِ البَشرِ رَدًّا لاستبعادِهِم دَعواهُ وجَزمِهم على فسادِ مُدَّعاه.

﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ﴾ مَثَلٌ للضَّالِّ والمُهتَدِي، والجاهلِ[٢] والعالِمِ، أو مُدَّعي المستحيلِ كالأُلوهيَّةِ والمَلَكيَّةِ ومُدَّعِي المستقيمِ كالنُّبُوَّةِ.

﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ ﴾ فتَهْتَدُوا، أو: فتُمَيِّزُوا بينَ[٣] الحقِّ والبَاطلِ، أو: فتَعْلَمُوا أنَّ اتِّباعَ الوَحيِ ممَّا لا مَحيصَ عنه.

قوله: «وهو مِن جُملَةِ المَقولِ»:

قال أبو حيَّان: الظَّاهرُ أنَّه مَعطوفٌ على ﴿لا أَقُولُ ﴾ لا معمولٌ له، فهو أُمرَ أن

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/ أ).

(٢) في (خ) و(ت): «أو الجاهل».

(٣) في (خ) و(ت) زيادة: «ادعاء».

يخبرَ عَن نفسِه بهذه الجُمَلِ الثَّلاثِ، فهي مَعمولةٌ للأمرِ الذي هو: ﴿قُل﴾[(١)].

وقال الحَلبِيُّ: في الإعرابِ الأَوَّلِ نظرٌ مِن حيثُ إنَّه يؤدِّي إلى أن يصيرَ التَّقديرُ: ولا أقولُ لَكُم لا أعلَمُ الغيبَ، وليسَ بصَحِيحٍ[(٢)].

قلت: كلَّا، بل التَّقديرُ: ولا أقولُ لَكُم أعلَمُ الغيبَ، فالقَولُ مُضمَرٌ بين ﴿لا﴾ و﴿أَعۡلَمُ﴾ لا بينَ الواوِ و﴿لا﴾.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا فائدةَ في الإخبارِ بأنِّي لا أعلَمُ الغيبَ، وإنَّما الفائدَةُ في الإخبارِ بأنِّي لا أقولُ ذلك؛ ليكونَ نَفْيًا لادِّعاءِ الأَمرينِ اللَّذينِ هُمَا خواصُّ الإلهيَّةِ ليكونَ المعنى: إنِّي لا أدَّعِي الإلهيَّةَ ولا المَلكيَّةَ، ويَكونُ تَكريرُ ﴿أَقُولُ﴾ في ﴿إِنِّي مَلَكٌ﴾ دونَ ﴿أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ إشارةً إلى هذا المَعنى.

و(لا) في ﴿لا أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ مزيدَةٌ مُذكِّرَةٌ للنَّفيِ، وفي ﴿لا أَقُولُ﴾ تحتمِلُ المُذكِّرَةَ والنَّافيَةَ[(٣)].

قوله: «تبرَّأ عَن دَعوى الإلهيَّة والمَلَكيَّة»:

قال الطِّيبيُّ: جعلَ مجموعَ قولِه: ﴿عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ و﴿لا أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ﴾ عبارةً عَن مَعنى الإلهيَّةِ؛ لأنَّ قِسمةَ الأَرزاقِ بينَ العِبادِ ومَعرفةَ علمِ الغَيبِ مَخصوصتانِ[(٤)] [به]، ولهذا كرَّرَ في الملكيَّةِ[(٥)] لفظ: ﴿وَلَآ أَقُولُ﴾.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ١٧١).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٦٣٨).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/ ب).

(٤) في (س): «مخصوصان».

(٥) في (ز): «الملائكة»، وفي «فتوح الغيب»: «التنزيل».

قال: وهذا يَهدِمُ قاعدةَ استدلالِ الزَّمخشريِّ في قولِه تَعالى: ﴿لَن يَسْتَنكِفَ ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾ على تَفضيلِ المَلَكِ على البَشَرِ؛ لأنَّ التَّرقِّيَ لا يَكونُ مِن الأَعلَى إلى الأَدنى يعني[1]: مِن الأُلوهيَّةِ إلى المَلَكيَّةِ[2].

قوله: «مثلٌ للضَّالِّ والمُهتَدِي»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ هذه الخاتمةَ كالتَّذييلِ الذي يقَعُ في آخرِ الكلامِ على سَبيلِ التَّمثيلِ، وقوله: ﴿أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ﴾ كالتَّتميمِ للتَّذييلِ والتَّنبيهِ على مَكانِ التَّذييلِ.

ثمَّ المُذيَّلُ إمَّا ما سبقَ مِن أوَّلِ هذه السُّورةِ وجميعِ ما جرى له مَع القَومِ مِن الدَّعوةِ إلى الحقِّ وإبائِهم إلا الباطلَ، وإمَّا ما سبقَ مِن قوله: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾، فالبَصيرُ مَن يَتَّبعُ ما يُوحَى إليه، والأَعْمَى مَن لا يرفَعُ به رأسًا.

أو مِن قولِه: ﴿لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ﴾ فالأَعْمَى مَن يَدَّعي هذا، والبَصيرُ مَن يَتَّبعُ الوَحيَ ويَدَّعي النُّبوَّةَ[3].

قوله: «أو مُدَّعي المستحيلِ كالأُلوهيَّةِ والملكيَّة»:

قال ابن المنيِّرِ: دعوى الملكيَّةِ من الممكناتِ لجوازِ أن يجعلَ اللهُ تعالى بشرًا[4] ملكًا، والملكَ بشرًا، ويدلُّ عليه قولُه: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ مَلَكًا لَّجَعَلْنَٰهُ رَجُلًا﴾، ولأنَّ

---

(١) في (س): «في معنى».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٩٣)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٩٥ ـ ٩٦).

(٤) في (ز): «البشر».

الجواهرَ متماثلةٌ والمعاني القائمةَ ببعضِها يجوزُ أن تقومَ بكلِّها[١].

قال العلمُ العراقيُّ: ومن البيِّنِ في ذلك قولُه تعالى: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ أطمعَ آدمَ في أن يصيرَ ملكًا، والنبيُّ لا يطمعُ في مستحيلٍ.

وحكى ذلك الطِّيبيُّ وأقرَّه[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فإن قيل: دَعوى المَلَكيَّةِ مِن المُمكِنَاتِ؛ أي: مِن دَعوَى الأُمورِ المُمكِنَةِ؛ لأنَّ الجَواهِرَ مُتماثِلَةٌ يجوزُ أَنْ يَقومَ بكُلِّها ما يقومُ ببَعضِها، ولهذا لَمَّا قيلَ لآدمَ: ﴿مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ أقدمَ على الأكلِ طَمَعًا في المَلَكيَّةِ مع أنَّ النَّبيَّ لا يَطمَعُ في المحالِ.

فالجواب: أنَّ المُقدِّماتِ على تَقديرِ تَمامِها إنَّما تفيدُ إمكانَ أن يَصيرَ البَشَرُ مَلَكًا، وأمَّا أن يكونَ مَلَكًا فلا؛ لتَمايُزِهما بالعَوارضِ المُتنافِيَةِ بلا خلافٍ، وهذا كمَا أنَّ كُلًّا مِن العَناصرِ يَجوزُ أن يصيرَ الآخرَ لا أن يكونَ، وعلى هذا يَنبَغِي أَن يُحمَلَ طمعُ آدمَ، لَوْ سُلِّمَ نُبُوَّتُه وكونُه نبيًّا عند الأَكلِ[٣].

(٥١) ـ ﴿وَأَنذِرْ بِهِ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

﴿وَأَنذِرْ بِهِ﴾ الضميرُ لِـ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾ ﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓا۟ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ هم

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٢٥).

(٢) نقله الطيبي عن «الإنصاف». انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٩٦).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/ أ).

المؤمنونَ المُفرِّطونَ في العملِ، أو المجوِّزُونَ للحَشرِ مُؤمنًا كانَ أو كافرًا، مُقِرًّا به أو مُتردِّدًا فيه، فإنَّ الإنذارَ ينجَعُ فيهم دونَ الفارغينَ الجازِمينَ باستِحالَتِه.

﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِۦ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ في مَوضِعِ الحالِ مِن ﴿يُحْشَرُوٓاْ﴾ فإنَّ المخوفَ هو الحشرُ على هذه الحالَةِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ لكَي يَتَّقُوا.

(٥٢) ـ ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ﴾ بعدَ ما أمرَهُ بإنذارِ غيرِ المتَّقينَ ليَتَّقوا أمرَهُ بإكرامِ المتَّقينَ وتَقريبِهِم وأن لا يَطرُدَهُم ترضيَةً لقُريشٍ.

رُوِيَ أنَّهم قالوا: لو طَرَدْتَ هؤلاءِ الأَعبُدَ ـ يعنون فقراءَ المسلمينَ كعمَّارٍ وصُهيبٍ وخبَّابٍ وسلمانَ ـ جَلَسنا إليكَ وحَادثْناكَ، فقال: «ما أنا بطاردِ المؤمنين» قالوا: فأقِمْهُم عنَّا إذا جئنا[1]، قال: «نعم».

ورُوِيَ أنَّ عُمَرَ قال له: لو فَعلتَ حتى ننظُرَ إلى ماذا يَصيرونَ، قالوا: (فاكتُبْ بذلك كتاباً)، فدَعَا بالصَّحيفَةِ وبعليٍّ ليكتُبَ فنزَلَت.

والمرادُ بذكرِ الغَداةِ والعَشِيِّ: الدَّوامُ، وقيل: صلاةُ الصُّبحِ والعَصرِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿بالغُدوَةِ﴾[2].

﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾ حالٌ مِن ﴿يَدْعُونَ﴾؛ أي: يَدعونَ ربَّهُم مُخلِصينَ فيه، قيَّدَ الدُّعاءَ بالإخلاصِ تنبيهًا على أنَّه مِلاكُ الأمرِ، ورتَّبَ النَّهيَ عليه إشعارًا بأنَّه يَقتَضِي إكرامَهُم ويُنافي إبعادَهُم.

---

(١) في (ت): «إذا جئناك»، وفي (أ): «إذ جئنا».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ﴾؛ أي: ليسَ عليكَ حسابُ إيمانِهِم، فلعلَّ إيمانَهُم عندَ اللهِ أعظَمُ مِن إيمانِ مَن تَطرُدُهُم بسُؤالِهم طمَعًا في إيمانِهِم لو آمنوا، وليسَ عليكَ اعتبارُ بواطِنِهم وإخلاصِهِم لمَّا اتَّسَمُوا بسيرةِ المُتَّقينَ، فإن كانَ لهم باطنٌ غيرُ مَرضيٍّ كما ذكرَهُ المُشركونَ وطَعنوا في دينِهِم فحِسابُهُم عليهِم لا يَتعَدَّاهُم إليكَ، كما أنَّ حِسابَكَ عليكَ لا يَتعدَّاك إليهِم.

وقيل: ما عليكَ مِن حسابِ رِزقِهِم؛ أي: مِن فَقرِهِم.

وقيل: الضَّميرُ للمُشرِكينَ، والمعنى: لا تؤاخَذُ بحِسابِهِم ولا هُم بحسابِكَ حتى يُهمَّكَ إيمانُهُم بحيثُ تَطردُ المؤمنينَ طمعًا فيه.

﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ فتُبعِدَهُم وهو جوابُ النَّفيِ ﴿فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ جوابُ النَّهيِ، ويجوزُ عَطفُهُ على ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ على وَجهِ التَّسبُّبِ، وفيه نظرٌ.

قوله: «هم المؤمنونَ المُفرِّطونَ في العَملِ أو المُجوِّزونَ للحَشرِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا خفاءَ في أَنَّ الإنذارَ بالقُرآنِ والوَحيِ لقَصدِ تَرتُّبِ التَّقوَى عليه إنَّما يَنجَعُ[1] ويؤثِّرُ فيمَن يكونُ له تَقصيرٌ ويُتوقَّعُ فيه اعتقادُ أَن يُحشرَ مِن غيرِ وَليٍّ ولا شفيعٍ، فلذا فَسَّرَ: ﴿الَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ بالمؤمنينَ المُفرِّطينَ في العملِ أو بالكَفرةِ الخائفينَ مِن الحشرِ، وجعلَ قولَه: ﴿لَيْسَ لَهُم مِّن دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ حالًا مِن الحَشرِ؛ إذ لا يُتصوَّرُ حصولُ الاتِّقاءِ للمُؤمنينَ المُتَّقينَ، ولا يُؤثِّرُ الإنذارُ

(١) في النسخ الخطية: «يتجمع»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

في الكفرةِ المُتمرِّدينَ ولا في الذينَ يَعتقِدونَ مُجرَّدَ الحشرِ مِن غَيرِ اعتقادِ أن لا وَلِيَّ سِوى اللهِ تعالى ولا شَفيعَ[١].

قوله: ينجعُ؛ أي: يُؤثِّرُ.

قوله: «رُوِي أنَّهم قالوا: لو طردتَ هؤلاءِ الأَعبُدَ...» الحديث.

أخرجَه هكذا ـ وفيه قولٌ ـ ابنُ جريرٍ وابنُ المنذرِ عَن عكرمةَ مُرسَلًا[٢].

وأخرجَه بنحوِه ابنُ أبي شيبةَ وأبو يَعلَى والبَيهقيُّ في «الدلائل»، مِن حديثِ خَبَّابٍ وليسَ فيه ذكرُ قولِ عُمَرَ[٣].

قوله: «والمرادُ بذكرِ الغَداةِ والعَشيِّ: الدَّوَامُ»:

قال الطِّيبيُّ: يقولونَ: (أنا عندَ فلانٍ صَباحًا ومَساءً)، ويريدونَ الدَّوامَ[٤].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٢٩/ ب).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٦٢)، وهو ضعيف لإرساله، كما أن في إسناده الحسين بن داود المصيصي المعروف بسنيد، وهو ضعيف. انظر: «تقريب التهذيب» ترجمة سنيد بن داود.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٢٥١٨)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٠٩)، ورواه بنحوه ابن ماجه (٤١٢٧)، والبزار في «مسنده» (٢١٣٠)، والطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، من حديث خباب رضي الله عنه. ورواه الطبري في «تفسيره» (١٥/ ٢٤٠) من حديث سلمان رضي الله عنه.

وروى مسلم (٨٢٦) عن سعد رضي الله عنه قال: ﴿وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ﴾ قال: «نزل في ستة، أنا وابن مسعود منهم، وكان المشركون قالوا له: أتدني هؤلاء؟».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٠٠).

قوله: «وإن كانَ لَهُم باطِنٌ غيرُ مَرضِيٍّ»:

قال أبو حيَّان: كيفَ يَفرِضُ هذا وقد أخبرَ اللهُ بإخلاصِهِم في قولِه: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُۥ﴾، وإخبارُهُ هو الصِّدقُ الذي لا شَكَّ فيه(١).

قوله: «ويجوزُ عطفُه على ﴿فَتَطْرُدَهُمْ﴾ على وَجهِ التَّسبُّبِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: دفعٌ لِمَا يُتوهَّمُ مِن أنَّه لو جُعِلَ عَطْفًا على جوابِ النَّفي لصَحَّ أَنْ يقعَ جَوابًا للنَّفيِ، وليس كذلك، إذ لا مَعنى لقولك: ما عليكَ مِن حِسابِهم(٢) فتكونَ مِن الظَّالمين(٣).

قوله: «وفيه نَظرٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: وَجهُ النَّظرِ هو أنَّ قوله: ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِم مِّن شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ حينئذٍ مُؤذِنٌ بأنَّ عدمَ الظُّلمِ لعَدمِ تَفويضِ أَمرِ الحِسابِ إليه، فيفهَمُ مِنهُ أن لَو كانَ حِسابُهُم عليه وطَرَدَهم كانَ ظالِمًا وليسَ كذلك؛ لأنَّ الظُّلمَ وَضعُ الشَّيءِ في غَيرِ مَوضِعِه.

قال: والجوابُ أنَّه أرادَ بذلك المبالغةَ في معنى الطَّردِ؛ يعني: لو قُدِّرَ تفويضُ الحسابِ إليك(٤) مثلًا ليصحَّ منك طردُهم لم يصحَّ أيضًا، فكيف والحسابُ ليس

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ١٧٨).

(٢) في (س) زيادة: «من شيء». وقوله: «لقولك» من (ن).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٠/ أ).

(٤) في (ز): «إليه».

إليـك، نظيـرُه فـي إرادةِ المبالغـةِ قـولُ عمـرَ: نعـمَ العبدُ صهيـبٌ لو لـم يخـفِ اللهَ لـم يعصِه[1].

(٥٣) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ ۗ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾: ومـثلَ ذلـك الفَتْنِ ـ وهـوَ اختلافُ أَحوالِ النَّاسِ فـي أُمـورِ الدُّنيا ـ ﴿فَتَنَّا﴾؛ أي: ابتلَيْنا بعضَهُم ببعضٍ فـي أَمرِ الدِّينِ فقدَّمْنا هؤلاءِ الضُّعفاءَ على أشرافِ قريشٍ بالسَّبقِ إلى الإيمانِ.

﴿لِّيَقُولُوٓا۟ أَهَٰٓؤُلَآءِ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنۢ بَيْنِنَآ﴾؛ أي: أهـؤلاءِ مَـن أنعـمَ اللهُ عليهـم بالهدايَـةِ والتَّوفيـقِ لِمَـا يُسـعِدُهم دونَنـا ونحـنُ الأَكابِرُ والرُّؤَسـاءُ وهم المسـاكينُ والضُّعفـاءُ؟! وهـو إنـكارٌ لأن[2] يُخـصَّ هـؤلاءِ مِـن بينِهـم بإصابـةِ الحقِّ والسَّـبقِ إلى الخيـرِ؛ كقَولِهِم: ﴿لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾، واللامُ للعاقبـةِ، أو التَّعليلِ على أن ﴿فَتَنَّا﴾ مُتضمِّنٌ معنى: خَذَلْنا.

﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِٱلشَّٰكِرِينَ﴾: بمَن يقعُ مِنه الإيمانُ والشُّكرُ فيوفِّقَه، وبمَن لا يقعُ منه فيَخْذلَه.

(٥٤) ـ ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ ۖ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ۖ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٠٤)، وقول عمر رضي الله عنه ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤/ ٢٨٤)، وقال: «أراد أن صهيبًا إنما يطيع الله تبارك وتعالى حبًا له، لا مخافة عقابه، يقول: فلو لم يكن عقاب يخافه ما عصى الله عز وجل أيضًا».

(٢) في (أ): «إنكارُ أن».

﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ﴾: هم الذين يَدعونَ ربَّهم، وَصَفَهم بالإيمانِ بالقرآنِ واتِّباعِ الحُجَجِ بعدما وَصَفَهم بالمواظبَةِ على العبادَةِ، وأمرَهُ بأن يبدأَ بالتَّسليمِ أو يبلِّغَ سلامَ اللهِ إليهم ويُبشِّرَهُم بسَعَةِ رحمَةِ اللهِ وفَضلِه بعدَ النَّهيِ عَن طردِهِم؛ إيذانًا بأنَّهم الجامعونَ لفَضيلتَيْ العِلمِ والعمَلِ، ومَن كانَ كذلك ينبغي أن يُقرَّبَ ولا يُطرَدَ ويُعَزَّ ولا يُذَلَّ، ويُبشَّرَ من اللهِ بالسَّلامةِ في الدُّنيا والرَّحمةِ في الآخرةِ.

وقيل: إنَّ قومًا جاؤوا إلى النبيِّ ﷺ فقالوا: إنَّا أَصبْنَا ذُنوبًا عِظامًا؟ فلَم يَرُدَّ عليهم شيئًا فانصَرَفُوا، فنزَلَت.

﴿إنَّه مَن عَمِلَ مِنْكُم سوءاً﴾ استئنافٌ بتَفسيرِ الرَّحمَةِ، وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وعاصمٌ ويَعقوبُ بالفتحِ على البَدلِ منها[1].

﴿بِجَهَٰلَةٖ﴾ في موضعِ الحالِ؛ أي: مَن عملِ ذنبًا جاهلًا بحقيقَةِ ما يَتْبعُه من المضارِّ والمفاسدِ، كعُمرَ فيما أشارَ إليه، أو مُلتبِسًا بفعلِ الجهالَةِ فإنَّ ارتكابَ ما يؤدِّي إلى الضَّررِ مِن أفعالِ أَهلِ السَّفهِ والجَهلِ.

﴿ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾ بعدَ العَملِ أو السُّوءِ ﴿وَأَصۡلَحَ﴾ بالتَّدارُكِ والعزمِ على أن لا يعودَ إليه.

﴿فَأَنَّهُۥ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾ فتحه مَن فتحَ الأوَّلَ غيرَ نافعٍ على إضمارِ مُبتدَأٍ أو خبرٍ؛ أي: فأمرُه أو فله غفرانُه[2].

قوله: «وقيل: إنَّ قَومًا جَاؤوا إلى النَّبيِّ ﷺ فقالوا: إنَّا أَصبنا ذُنوبًا عِظامًا؟ فلم يردَّ عليهم شيئًا، فنزلَت»:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) المرجع السابق.

أخرجه الفِريابِيُّ وعبدُ بنُ حُميدٍ وابنُ جريرٍ عَن ماهانَ مُرسَلًا[١].

قوله: «أي: مِن عَمِلَ ذَنْبًا جاهِلًا...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: فالجهالَةُ عَلى الأَوَّلِ حَقيقَةٌ وعَلى الثَّاني مَجازٌ[٢].

(٥٥) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومثلَ ذلكَ التَّفصيلِ الواضحِ ﴿نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾: آياتِ القُرآنِ في صِفةِ المُطيعينَ والمُجرمينَ، المُصرِّينَ مِنهم والأَوَّابينَ.

﴿وليَسْتَبِينَ سَبيلَ المُجْرِمينَ﴾ قرأ نافعٌ بالتَّاءِ ونصبِ السَّبيلِ على معنى: ولتَستَوْضِحَ يا محمَّدُ سَبيلَهُم فتُعامِلَ كُلًّا مِنهُم بما يحقُّ له فَصَّلْنا هذا التَّفصيلَ، وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ وحفصٌ عن عاصمٍ برَفعِه على مَعنى: ولتَبِينَ سَبيلُهُم.

والباقونَ بالياءِ والرَّفعِ على تذكيرِ السَّبيلِ فإنَّه يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ[٣].

ويجوزُ أن يُعطَفَ على علَّةٍ مقدَّرةٍ؛ أي: نفصِّلُ الآياتِ ليَظْهَرَ الحَقُّ وليَستبينَ.

(٥٦) ـ ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ﴾: صُرِفتُ وزُجِرتُ بما نُصِبَ لي من الأدلَّةِ وأُنزِلَ عليَّ مِن

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٢٧٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٠٠)، وانظر: «الدر المنثور» (٢/ ٢٧٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٠٧)، وفي العبارة قلب، فهي كما في «فتوح الغيب»: «فالجهالة على الأول مجاز، وعلى الثاني حقيقة».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٣)، و«النشر» (٢/ ٢٥٨).

الآياتِ في أمرِ التَّوحيدِ ﴿أَنْ أَعْبُدَ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ عن عبادةِ ما تعبدونَ مِن دونِ اللهِ، أو ما تَدْعونَها آلهةً؛ أي: تُسمُّونَها.

﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهْوَآءَكُمْ﴾ تأكيدٌ لقَطعِ أَطماعِهم، وإشارةٌ إلى الموجِبِ للنَّهيِ وعِلَّةِ الامتناعِ عن مُشايعَتِهم[1]، واستجهالٌ لهم، وبيانٌ لمبدَأ ضلالِهم وأنَّ ما هُم عليهِ هوًى وليسَ بهُدًى، وتنبيهٌ لِمَن تحرَّى الحقَّ على أن يتَّبعَ الحُجَّةَ ولا يُقلِّدَ.

﴿قَدْ ضَلَلْتُ إِذًا﴾؛ أي: إن اتَّبعتُ أهواءَكُم فقَد ضَللتُ ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُهْتَدِينَ﴾؛ أي: في شيءٍ مِن الهدى حتى أكونَ مِن عدادِهم، وفيه تَعريضٌ بأنَّهم كذلك.

قوله: «ومثلَ ذلك التَّفصيلِ الوَاضحِ»:

قال الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى ما سبقَ مِن أحوالِ الطَّوائفِ الثَّلاثِ مِن لَدُن قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾؛ لأنَّ هذه الطائفةَ هم المَطبوعُ على قُلوبِهم.

و﴿ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ أَن يُحْشَرُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ هي الطَّائفَةُ التي نَرى فيها أمارةَ القَبولِ لأنَّها هي المُنذَرَةُ التي يُرجَى إسلامُها؛ لقولِه: ﴿يَخَافُونَ﴾ وقوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

والتي في قَولِه: ﴿وَإِذَا جَآءَكَ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِنَا فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ هي الطَّائفةُ التي دخلَتْ في الإسلامِ، إلَّا أنَّها لا تحفَظُ حُدودَه، ومِن ثَمَّ خوطِبُوا بقولِه: ﴿أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ﴾.

فعَلى هذا قولُه: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ إذا قُدِّرَ المعلَّلُ: «فَصَّلنا ذلك التَّفصيلَ» بدَلالَةِ السَّابقِ عَطفُ جُملَةٍ على جُملَةٍ[2].

---

(١) في (خ) و(ت): «متابعتهم».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٠٧ ـ ١٠٨).

قوله: «﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾، أي: في شَيءٍ مِن الهُدَى»:

الطِّيبيُّ: قالوا في تَفسيرِ هذا: بهذا نظرٌ؛ لأنَّ هذا الأسلوبَ في الإثباتِ يُوجِبُ أن يكونَ المَدخولُ ليسَ مَن له حَظٌّ قليلٌ في ذلك الوَصفِ، بل له حُظوظٌ وافِرَةٌ، لا أنَّه غيرُ مَحظوظٍ فيه[1]، وفي السَّلبِ يوجبُ أن يكونَ المَدخولُ ممَّن له حَظٌّ ما فيه[2].

قال صاحبُ «الكشَّاف» في قولِه: ﴿إِنِّي لِعَمَلِكُم مِّنَ ٱلۡقَالِينَ﴾: قولك: (فلانٌ من العُلماءِ) أبلَغُ مِن قولِك: (فلانٌ عالِمٌ)؛ لأنَّك تشهَدُ له بكونِه معدودًا في زُمرَتِهم ومَعروفَةً مُساهمَتُه لهم في العِلمِ[3].

وأجيب: بأنَّ إفادةَ مَعنى الاستغراقِ في نَفيِ الهُدى ليسَتْ مِن هذا القَبيلِ، بل من قبيلِ كونِ قولِه: ﴿قَدۡ ضَلَلۡتُ إِذٗا وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُهۡتَدِينَ﴾ جوابًا وجزاءً لِمَا دلَّ عليه قوله: ﴿قُل لَّآ أَتَّبِعُ أَهۡوَآءَكُمۡ﴾ على سَبيلِ التَّعريضِ، كأنَّه قال: إن اتَّبعتُ أهواءَكُم قد ضللتُ إذن وكنتُ مِثلَكُم مُتوغِّلًا في الضَّلالِ مُنغَمِسًا فيه لا أكونُ مِن الهُدَى في شَيءٍ كما أَنتُم عليه[4].

---

(١) في النسخ الخطية: «منه»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١٠).

(٣) انظر: «الكشاف» (٦/ ٢٦٠).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١٠).

(٥٧ ـ ٥٨) ـ ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦ ۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ ۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَٰصِلِينَ ﴿٥٧﴾ قُل لَّوْ أَنَّ عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ لَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ﴾ تنبيهٌ على ما يَجِبُ اتِّباعُه بعدما بُيِّنَ ما لا يجوزُ اتِّباعُه، والبيِّنَةُ: الدَّلالةُ الواضحَةُ التي تفصِلُ الحقَّ من الباطلِ.

وقيل: المرادُ بها القرآنُ والوَحيُ، أو الحُجَجُ العَقليَّةُ، أو ما يَعمُّهما.

﴿مِّن رَّبِّي﴾: مِن مَعرفَتِه وأنه لا معبودَ سِواهُ، ويجوزُ أَنْ يكونَ صِفَةً لـ﴿بَيِّنَةٍ﴾.

﴿وَكَذَّبْتُم بِهِۦ﴾ الضَّميرُ لـ﴿رَّبِّي﴾؛ أي: كذَّبتُم به حيثُ أشرَكْتُم به غيرَه، أو للبيِّنَةِ باعتبارِ المَعنى.

﴿مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦٓ﴾ يعني: العذابَ الذي استَعجَلُوه بقولهم: ﴿فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الأنفال: ٣٢].

﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ في تَعجيلِ العَذابِ وتَأخيرِه ﴿يَقْضِ الحَقَّ﴾؛ أي: القضاءَ الحقَّ، أو يصنَعُ الحَقَّ ويدبِّرُه، مِن قولهم: قَضَى الدِّرعَ: إذا صنعَها، فيما يَقضي من تَعجيلٍ وتَأخيرٍ[(١)].

وأصلُ القَضاءِ: الفَصلُ بتَمامِ الأَمرِ، وأصلُ الحُكْمِ: المنعُ؛ فكأَنَّهُ مَنعُ الباطلِ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وعاصمٌ ﴿يَقُصُّ﴾[(٢)] من قصِّ الأثَرِ أو قصِّ الخبَرِ.

---

(١) قوله: «فيما يقضي..» متعلق بـ﴿يقضِ الحق﴾ على الاحتمالين. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٢٨). قلت: وعبارة الزمخشري: ﴿يقضِ الحق﴾؛ أي: القضاءَ الحقَّ في كلِّ ما يقضِي من التأخير والتعجيل في أقسامه. انظر: «الكشاف» (٣/ ٥١).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَـٰصِلِينَ﴾: القاضِينَ.

﴿قُل لَّوْ أَنَّ عِندِى﴾؛ أي: في قُدرَتي ومُكنَتِي ﴿مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦ﴾ مِن العِقابِ ﴿لَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾: لأَهْلَكْتُكُم عاجِلاً غضبًا لرَبِّي، وانقطعَ ما بيني وبينكُم.

﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ في معنَى الاستدراكِ؛ كأنَّه قال: ولكنَّ الأمرَ إلى اللهِ وهو أعلَمُ بمَن يَنبغي أن يُؤخَذَ وبمَن يَنبغي أن يُمهَلَ مِنهم.

قوله: «ويجوزُ أنْ يكونَ صِفَةً لـ﴿بَيِّنَةٍ﴾»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: على مَعنى: كائنةٍ مِن رَبِّي صادرَةٍ عنه.

قوله: «أو للبيِّنَةِ باعتبارِ المعنى»:

قال الزَّجَّاجُ: لأنَّ البيِّنَةَ والبَيانَ في مَعنى واحدٍ(١).

(٥٩) ـ ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَـٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾.

﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾: خَزائنُه، جمعُ مَفْتَحٍ ـ بفتحِ الميمِ ـ: وهو المَخزَنُ، أو ما يُتوصَّلُ به إلى المُغيَّباتِ، مُستعارٌ مِن المفاتحِ الذي هو جمعُ مِفْتَحٍ بالكَسرِ وهو المِفتاحُ، ويؤيِّدُه أنه قُرِئَ: (مفاتيحُ)(٢)، والمعنى: أنه المتوصِّلُ إلى المغيَّباتِ، المحيطُ علمُه بها.

﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾ فيعلَمُ أوقاتَها وما في تَعجيلِها وتأخيرِها من الحِكَمِ،

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٥٦).

(٢) نسبت لابن السميفع كما في: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٩٦)، و«البحر المحيط» (٩/ ١٩٩).

فيُظهِرُها على ما اقتَضتْهُ حِكمَتُه وتعلَّقَت به مَشيئَتُه، وفيه دليلٌ على أنَّه تَعالى يعلَمُ الأشياءَ قبلَ وُقوعِها.

﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ عطفٌ للإخبارِ عَن تعلُّقِ علمِه بالمشاهَداتِ على الإخبارِ عَن اختصاصِ العلمِ بالمغيَّباتِ به.

﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ مُبالغَةٌ في إحاطَةِ علمِه بالجُزئيَّاتِ.

﴿وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ مَعطوفاتٌ على ﴿وَرَقَةٍ﴾، وقوله: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ بدلٌ مِن الاستثناءِ الأوَّلِ بدلَ الكُلِّ على أنَّ الكِتابَ المُبينَ عِلْمُ اللهِ، أو بدلَ الاشتمالِ إن أُريدَ به اللوحُ.

وقُرِئَت بالرَّفعِ[1] للعَطفِ على محلِّ ﴿مِن وَرَقَةٍ﴾، أو للابتداءِ والخبرُ ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾.

قوله: «مُستعارٌ مِن المَفاتحِ»:

قال الطِّيبيُّ: يمكنُ أَنْ تكونَ الاستعارةُ مُصرِّحَةً تَحقيقيَّةً، استعيرَ العلمُ للمَفاتحِ، وجُعِلَت القَرينَةُ إضافتَها إلى الغيبِ، يعني: عندَه علومُ الغَيبِ.

وإنَّما ساغَت استعارَةُ المفاتحِ لعِلمِ اللهِ؛ لأنَّ المفاتِحَ هي التي يَتوصَّلُ بها مَن علمَ بها وبكيفيَّةِ فَتحِ المخازنِ المُستوثَقِ منها بالأغلاقِ إلى ما في المَخازنِ مِن المتاعِ، فعُلِمَ منه أنَّه تعالى أرادَ بهذه العبارةِ أنَّه هو المُتوصِّلُ إلى المُغيَّباتِ وَحدَه.

---

(١) أي: (ولا حبةٌ.. ولا رطبٌ ولا يابسٌ)، نسبت لابن أبي إسحاق والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ١٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢٠٣).

وأن تكونَ استعارةً تَمثيليَّةً بأن يُجعلَ الوَجهُ مُنتزَعًا مِن أُمورٍ مُتوهَّمةٍ، وهو ما يُتوَهَّم مِن تَمكُّنِ تَحصيلِ شَيءٍ مُستوثَقٍ مِنه يختَصُّ حُصولُه بمَن عندَه ما يَتوصَّلُ به، وأنَّه مُركَّبٌ مِن أُمورٍ مُتعدِّدَةٍ.

وإن شئتَ جعلتَ الاستعارةَ في الغيبِ على سَبيلِ المَكنِيَّةِ، والقَرينَةُ إضافَةُ المِفتاحِ إليه على التَّخييليَّةِ[1].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هي استعارةٌ بالكِنايَةِ تَشبيهًا للغَيبِ[2] بالأشياءِ المُستوثَقِ مِنها بالأقفالِ.

وإثباتُ المَفاتحِ تَخييليَّةٌ كأظفارِ المنيَّةِ[3].

وكذا على جعْلِها[4] جمعَ مَفْتَح ـ بفتحِ الميمِ ـ بمَعنى المَخزَنِ هي مَكنيَّةٌ أيضًا، جعلَ للغَيبِ مخازِنَ أَودعَها هو، وهي عندَهُ فلا يطَّلعُ على الغَيبِ غَيرُه، فهو أيضًا عبارةٌ عَن علمِه بالمُغيَّباتِ كما دلَّ قولُه: ﴿لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾، لا عن قُدرَتِه[5] على جميعِ المُمكِناتِ كما قالَ الإمامُ الرَّازي[6].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١٥).

(٢) في النسخ الخطية: «بالغيب»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٠/ ب).

(٤) في (س): «لو جعلها».

(٥) في النسخ الخطية: «على قُدرَتِه»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٠/ ب)، و«التفسير الكبير» (١٣/ ١٢).

قوله: «والمعنى: أنَّه المُتوصِّلُ إلى المُغيَّباتِ»:

قال ابنُ المُنيِّرِ: لا يجوزُ إطلاقُ التَّوصُّلِ على الله تعالى؛ لِمَا يوهِمُ مِن تَجدُّدِ الوُصولِ[١].

وقال الطِّيبِيُّ: لا بأسَ إن أريدَ الاستمرارُ الدَّائمُ[٢].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وما قيلَ: (إنَّ إطلاقَ التَّوصُّلِ[٣] على اللهِ ولَو بطَريقِ التَّجوُّزِ بعيدٌ؛ لِمَا يُنبِئ مِن تَجدُّدِ الوُصولِ) ليسَ ببَعيدٍ[٤].

قلت: هذه العبارَةُ تُعطي مُساعدةَ ابنِ المُنيِّرِ، ولا أشُكُّ في منعِ ذلكَ؛ لعدمِ الوُرودِ، والألفاظُ المُطلقَةُ عليه سُبحانَهُ تَوقيفيَّةٌ.

قوله: «﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾ بدلٌ مِن الاستثناءِ الأوَّلِ»:

قال أبو البقاءِ: ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾: إلا هوَ في كتابٍ، ولا يجوزُ أن يكونَ استثناءً يعملُ فيه ﴿يَعْلَمُهَآ﴾؛ لأنَّ المعنى يَصير: وما تَسقطُ مِن ورقَةٍ إلا يعلَمُها إلا في كتابٍ، فينقَلِبُ مَعناه إلى الإثباتِ؛ أي: لا يعلَمُها إلا في كتابٍ، وإذا لم يَكُن إلا في كتابٍ وَجبَ أن يَعلَمَها في كتابٍ[٥].

فإذَنْ يَكونُ الاستثناءُ [الثاني] بدلًا مِن الأوَّلِ؛ أي: وما تَسقطُ مِن وَرقَةٍ ولا حبَّةٍ

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٣١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١١٦).

(٣) في (ز): «المتوصل».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٠/ ب).

(٥) في «التبيان»: «الكتاب».

ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا هي في كتابٍ وما يَعلَمُها إلا هُو[١].

الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هو صفةٌ للمَذكوراتِ، كما أنَّ ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ صفةٌ لـ﴿وَرَقَةٍ﴾.

وأمَّا ما يُقالُ: إنَّه تأكيدٌ للاستثناءِ الأَوَّلِ، أو: بدلٌ منه، وأنه ليسَ استثناءً مِن ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ للزومِ كونِه نفيًا من الإثباتِ؛ لكونِ ﴿إِلَّا يَعۡلَمُهَا﴾ إثباتًا من النَّفيِ، مِمَّا[٢] لا يَنبغي أن يُصغِيَ إليه المُحصِّلُ[٣].

(٦٠) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ فِيهِ لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗىۖ ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِي يَتَوَفَّىٰكُم بِٱلَّيۡلِ﴾: يُنيمُكُم فيه ويُراقِبُكُم، استُعِيرَ التَّوفِّي مِن المَوتِ للنَّومِ لِمَا بينَهُما من المشارَكَةِ في زوالِ الإحساسِ والتَّمييزِ، فإنَّ أصلَهُ: قبضُ الشَّيءِ بتَمامِه.

﴿وَيَعۡلَمُ مَا جَرَحۡتُم بِٱلنَّهَارِ﴾: كسَبْتُم فيه، خصَّ الليلَ بالنَّومِ والنَّهارَ بالكَسبِ جريًا على المعتادِ.

﴿ثُمَّ يَبۡعَثُكُمۡ﴾: يُوقِظُكُم، أطلقَ البعثَ تَرشيحًا للتَّوفِّي ﴿فِيهِ﴾: في النَّهارِ ﴿لِيُقۡضَىٰٓ أَجَلٞ مُّسَمّٗى﴾: ليبلغَ المتيقِّظُ آخرَ أجلِه المسمَّى له في الدُّنيا.

﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ﴾ بالموتِ ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ بالمجازاةِ عليهِ.

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٥٠٢)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) في النسخ الخطية: «فممن»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٠/ ب).

وقيل: الآيةُ خطابٌ للكفَرَةِ، والمعنى: أنَّكُم مُلقَوْنَ كالجِيَفِ باللَّيلِ وكاسبونَ للآثامِ بالنَّهارِ، وأنَّه تَعالى مُطَّلِعٌ على أعمالِكُم يبعَثُكُم من القبورِ في شأنِ ذلك الذي قَطَعْتُم به أعمارَكُم من النَّومِ بالليلِ وكسبِ الآثامِ بالنَّهارِ ليُقضى الأجَلُ الذي سمَّاهُ وضربَهُ لبَعثِ المَوْتى وجزائِهم على أعمَالِهم، ثمَّ إليهِ مَرجِعُكُم بالحسابِ، ثمَّ يُنبِّئُكم بما كُنتُم تَعمَلُون بالجزاءِ.

(٦١ ـ ٦٢) ـ ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ﴿٦١﴾ ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً﴾: ملائكَةً تحفَظُ أعمالَكُم وهُم الكِرامُ الكاتِبونَ، والحِكمَةُ فيه: أنَّ المُكلَّفَ إذا عَلِمَ أنَّ أعمالَهُ تُكتَبُ عليه وتُعرَضُ على رُؤوسِ الأَشهادِ كان أزجَرَ عَنِ المَعاصِي، وأنَّ العبدَ إذا وَثِقَ بلُطفِ سَيِّدِه واعتمدَ على عَفوِهِ وسَترِه لم يحتَشِم منه احتشامَه من خدمِه المُطَّلِعين عليه[1].

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا﴾ ملكُ الموتِ وأعوانُه.

وقرأ حمزة: ﴿توفَّاه﴾ بألفٍ مُمالَةٍ[2].

﴿وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ﴾ بالتَّواني والتَّأخيرِ.

وقُرِئَ بالتَّخفيفِ[3]، والمعنى: لا يُجاوِزونَ ما حُدَّ لهم بزيادَةٍ أو نُقصانٍ.

---

(١) في (ت): «المتطلعين عليه».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

(٣) نسبت للأعرج. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٣)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢١٠).

﴿ثُمَّ رُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ﴾: إلى حُكمِهِ وجَزائِه ﴿مَوۡلَىٰهُمُ﴾: الذي يتولَّى أمرَهُم ﴿ٱلۡحَقِّۚ﴾: العَدلِ الذي لا يحكُمُ إلا بالحقِّ، وقرئ بالنَّصبِ على المدحِ[1].

﴿أَلَا لَهُ ٱلۡحُكۡمُ﴾ يومئذٍ لا حُكمَ لغيرِه فيه ﴿وَهُوَ أَسۡرَعُ ٱلۡحَٰسِبِينَ﴾ يحاسِبُ الخَلائِقَ في مِقدارِ حَلبِ شاةٍ لا يَشغَلُه حسابٌ عَن حسابٍ.

(٦٣ ـ ٦٤) ـ ﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا مِنۡ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ ﴿٦٣﴾ قُلِ ٱللَّهُ يُنَجِّيكُم مِّنۡهَا وَمِن كُلِّ كَرۡبٖ ثُمَّ أَنتُمۡ تُشۡرِكُونَ﴾.

﴿قُلۡ مَن يُنَجِّيكُم مِّن ظُلُمَٰتِ ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ﴾: مِن شَدائِدِهما، استُعِيرَت الظُّلمَةُ للشِّدَّةِ لمُشارَكَتِهما في الهَوْلِ وإبطالِ الإبصارِ، فقيل لليومِ الشَّديدِ: يومٌ مُظلِمٌ، و: يومٌ ذو كواكِبَ[2]، أو مِن الخسفِ في البرِّ والغَرَقِ في البحرِ.

وقرأ يَعقوبُ: ﴿يُنْجِيكُم﴾ بالتَّخفيفِ[3]، والمَعنى واحِدٌ.

﴿تَدۡعُونَهُۥ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةٗ﴾ مُعلِنينَ ومُسرِّينَ، أو إعلانًا وإسرارًا.

وقُرِئَ: ﴿وخِفْيَةً﴾ بالكسرِ[4].

﴿لَئِنْ أَنْجَيْتَنا مِن هذِهِ لنكونَنَّ مِن الشَّاكِرِين﴾ على إرادَةِ القَوْلِ؛ أي: تَقولونَ ﴿لئن أَنْجَيْتَنا﴾ وقرأ الكُوفِيُّونَ: ﴿لَّئِنۡ أَنجَىٰنَا﴾[5] ليوافِقَ قولَه: ﴿تَدۡعُونَهُۥ﴾، و﴿هَٰذِهِۦ﴾ إشارةٌ إلى الظُّلمَةِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٧) عن الحسن وقتادة، و«البحر المحيط» (٩/ ٢١٢) عن الحسن والأعمش.

(٢) أي: اشتدت ظلمته حتى عاد كالليل. انظر: «الكشاف» (٣/ ٥٦).

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩).

(٤) بالكسر قراءة أبي بكر، والباقون بالضم. انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣). والكوفيون: حمزة والكسائي وعاصم.

﴿قُلِ اللَّهُ يُنجِيكُم مِّنْهَا﴾ شدَّده الكوفيُّونَ وخفَّفه الباقونَ[1] ﴿وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾: غَمٍّ سِواها.

﴿ثُمَّ أَنتُمْ تُشْرِكُونَ﴾: تَعودونَ إلى الشِّركِ ولا توفونَ بالعهدِ، وإنَّما وَضعَ ﴿تُشْرِكُونَ﴾ موضِعَ: لا تَشكرونَ؛ تنبيهًا على أنَّ مَن أشرَكَ في عبادَةِ اللهِ فكأنَّهُ لم يَعبُدْهُ رأسًا.

(٦٥) - ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ ۗ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾.

﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾ كما فَعَلَ بقومِ نُوحٍ ولُوطٍ وأصحابِ الفيلِ.

﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾ كما أغرقَ فِرعَوْنَ وخسفَ بقَارون.

وقيل: ﴿مِّن فَوْقِكُمْ﴾: أكابرُكُم وحُكَّامُكُم، و﴿مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾: سَفِلَتُكم وعَبيدُكُم.

﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ﴾: يَخلِطَكُم ﴿شِيَعًا﴾: فِرقًا مُتحزِّبينَ على أهواءٍ شَتَّى، فيُنْشِبَ القتالُ بينكُم؛ قال:

وكتيبةٍ لبَّسْتُها بكتيبةٍ حتَّى إذا الْتبسَتْ نَفَضْتُ لها يَدِي[2]

﴿وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ يقاتِلُ بعضُكُم بعضًا.

﴿انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ بالوَعدِ والوَعيدِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٣). وقرأ بها أيضاً هشام.

(٢) البيت لحبان بن الحكم السلمي الملقب بالفرار، وهو صحابي شهد فتح مكة وحنيناً. انظر: «الحيوان» للجاحظ (٥/ ١٠٣)، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة (١/ ٢٥٥)، و«العقد» لابن عبد ربه (١/ ١٢٥)، و«الحماسة» بشرح المرزوقي (١/ ١٤١).

قوله:

«وكَـتِـيـبـةٍ لَـبَّـسـتُها بكَـتـيـبَـةٍ حتَّى إذا التبسَتْ نَفَضتُ لها يَدِي»

قال الطِّيبيُّ: ألحقَ الهاءَ بالكتيبةِ لأنَّه جعلَهُ اسمًا للجيشِ، وهو مِن (تكتَّبَت الخَيلُ) إذا تَجمَّعت، يقول: رُبَّ جيشٍ[1] خَلَطتُهَا بجيشٍ، فلما اختَلَطَت نفضتُ يَدِي وتَركتُهُم وشَأنَهُم.

وفي البيتِ كنايات:

إحداها: أنَّه مِهياجٌ للحُروبِ.

وثانيها: قوله: «نَفضتُ لَها يَدِي»؛ فإنَّه يَدُلُّ على أنه خَلَّاهُم والفِتنَةَ.

وثالثُها: أنه فتَّانٌ جَبانٌ[2].

(٦٦) ـ ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ وَهُوَ ٱلۡحَقُّۚ قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾.

﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوۡمُكَ﴾؛ أي: بالعَذابِ، أو: بالقرآنِ.

﴿وَهُوَ ٱلۡحَقُّ﴾: الواقِعُ لا محالةَ، أو: الصِّدقُ.

﴿قُل لَّسۡتُ عَلَيۡكُم بِوَكِيلٖ﴾: بحَفيظٍ وُكِلَ إليَّ أمرُكُم فأمنعَكُم من التَّكذيبِ أو أجازيَكُم، إنَّما أنا مُنذِرٌ واللهُ الحفيظُ.

(٦٧) ـ ﴿لِّكُلِّ نَبَإٖ مُّسۡتَقَرّٞۚ وَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾.

---

(١) كذا، ولعل الوجه: وربَّ كتيبة جيش.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٢٤).

﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ﴾: خبرٍ، يريدُ: إمَّا العذابَ، أو الإيعادَ به.

﴿مُّسْتَقَرٌّ﴾: وقتُ استقرارٍ ووُقوعٍ.

﴿وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ عند وُقوعِه في الدُّنيا والآخرةِ[1].

(٦٨) - ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا﴾ بالتَّكذيبِ والاستهزاءِ بها والطَّعنِ فيها ﴿فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾: فلا تُجالِسْهُم وقُمْ عَنْهُم ﴿حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ﴾ ذكَّر[2] الضَّميرَ على معنى الآياتِ لأنَّها القُرآنُ.

﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ بأن يشغلَكَ بوسوسَةٍ حتى تَنسى النَّهيَ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿يُنَسِّيَنَّكَ﴾ بالتَّشديدِ[3].

﴿فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ﴾: بعدَ أَنْ تذكُرَه ﴿مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ أي: مَعهم، فوَضعَ الظَّاهِرَ موضِعَ المضمَرِ دلالةً على أنَّهم ظلموا بوَضعِ التَّكذيبِ والاستهزاءِ موضِعَ التَّصديقِ والاستِعظامِ.

(٦٩) - ﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

﴿وَمَا عَلَى ٱلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾: وما يلزمُ المتقين الذين يُجالِسُونَهم ﴿مِنْ حِسَابِهِم مِّن شَيْءٍ﴾: شيءٌ ممَّا يُحاسَبُون عليه من قبائحِ أعمالِهم وأقوالِهم.

---

(١) في (خ) و(ت): «في الدنيا أو في الآخرة».

(٢) في (خ) و(ت): «أعاد».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٣).

﴿وَلَٰكِن ذِكْرَىٰ﴾: ولكن عليهم أَنْ يُذكِّرُوهم ذكرَى، ويَمنَعُوهم عن الخَوْضِ وغيرِه من القبائحِ ويُظهِرُوا كراهَتَها(١)، وهو يحتمِلُ النَّصبَ على المصدَرِ، والرَّفعَ على: ولكن عليهم ذكرى، ولا يجوزُ عطفُه على محلِّ ﴿مِن شَيْءٍ﴾ لأنَّ ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾ يأباهُ، ولا عَلَى ﴿شَيْءٍ﴾ لذلك ولأنَّ (مِن) لا تزادُ بعدَ الإثباتِ.

﴿لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾: يَجتَنبُونَ ذلكَ حياءً، أو كراهَةً لمَساءَتِهم.

ويحتملُ أَنْ يكونَ الضَّميرُ لـ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، والمعنى: لعلَّهُم يَثبُتونَ على تَقواهم ولا تَنثَلِمُ بمُجالسَتِهم.

رُوِيَ أنَّ المُسلمينَ قالوا: لَئِن كنَّا نَقومُ كلَّمَا استَهزَؤُوا بالقُرآنِ لم نَستَطِع أَن نَجلِسَ في المَسجِدِ [الحرام] ونطوفَ، فنَزَلَت(٢).

قوله: «ولا يجوزُ عطفُه على مَحلِّ ﴿مِن شَيْءٍ﴾ لأنَّ ﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾ يأباهُ»:

قال أبو البقاءِ: (مِن) في ﴿مِن شَيْءٍ﴾ زائدةٌ، و﴿مِنْ حِسَابِهِم﴾ حالٌ تَقديرُه: شَيءٌ مِن حِسابِهم(٣).

يعني: شيءٌ كائِنٌ مِن حسابِهم، فإذا عُطِفَ ﴿ذكرى﴾ على محلِّ ﴿مِن شَيْءٍ﴾ رجعَ المَعنى: ما يُلزِمُ(٤) المُتَّقينَ الذِّكرَ الذي مِن حسابِهم؛ لأنَّ ﴿مِن

(١) في (خ): «كراهيتها».

(٢) أورده الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٠٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما، والطبرسي في «مجمع البيان» (٧/ ٩٤) عن أبي جعفر محمد بن علي رحمه الله. ودون نسبة في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٠٤)، و«الكشاف» (٣/ ٦١). وما بين معكوفتين من المصادر.

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ٥٠٦).

(٤) في النسخ الخطية: «ليرجعَ المَعنى إلى ما يُلزِمُ»، والمثبت من «فتوح الغيب».

شَيْءٍ﴾ مُقيَّدٌ بقيدِ ﴿مِّنْ حِسَابِهِم﴾، فإذا عُطِفَ عليه لا بُدَّ مِن تَقييدِه به[1].

قال الطِّيبيُّ: واعترضَ صاحِبُ «التقريب» وقال: لا يلزَمُ مِن وَصفِ المَعطوفِ عليه بشيءٍ وَصفُ المَعطوفِ.

وأجيب: أنَّ ذلك في عَطفِ الجُملَةِ على الجُملَةِ، وأمَّا في عطفِ مُفردَاتِ الجُمَلِ فمُلتزمٌ[2].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ في توجيهِ قولِه: «يأباه»: لأنَّه حالٌ من ﴿شَيْءٍ﴾ قُدِّمَ عليه فصارَ قيدًا للعاملِ، فإذا عُطِفَ ﴿ذِكْرَىٰ﴾ على ﴿شَيْءٍ﴾ عطفَ المُفرَدِ على المفردِ كانَ جهَةُ القيدِ مُعتبرَةً، ويَؤولُ المعنى إلى: أن عليكَ مِن حِسابِهم ذِكرى، و﴿ذِكْرَىٰ﴾ ليسَ مِن حِسابِهم.

فإن قيل: لا يلزَمُ مِن وَصفِ المَعطوفِ عليه بشيء وَصفُ المَعطوفِ به؟

قلنا: نحنُ لا نَدَّعي ذلك، بل إنَّه إذا عطفَ مفردٌ على مُفردٍ لا سِيَّما بحرفِ الاستدراكِ، فالقُيودُ المُعتبرَةُ في المعطوفِ عليه السَّابقةُ في الذكرِ عليه مُعتبرَةٌ في المعطوفِ أَلبتَّةَ بحُكمِ الاستعمالِ، تقول: (ما جاءَني يومَ الجُمعَةِ ـ أو: (في الدَّارِ) أو: (راكبًا) أو: (مِن هذا القومِ) ـ رجلٌ، ولكن امرأةٌ)، يلزم أن يكونَ مَجيءُ المرأةِ في يومِ الجُمعَةِ وفي الدَّارِ وبصفَةِ الرُّكوبِ، وتَكونَ هي[3] من ذلك القَومِ أَلبَتَّةَ، لا يجوز الاستعمالُ بخِلافِه، ولا يُفهَمُ مِن الكلامِ سِواهُ، بخِلافِ مثل: (ما جاءَني رجلٌ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٢٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) من قوله: «القوم رجل ولكن امرأة» إلى هنا من (ز).

مِن العربِ ولَكن امرأةٌ) فإنَّه لا يَبعدُ كونُ المَرأةِ مِن غيرِ العَربِ[١]، انتهى.

وقال أبو حيَّان: كأنَّه[٢] تخيَّلَ أنَّه يلزَمُ في العطفِ القَيدُ الذي في المَعطوفِ عليه وهوَ ﴿مِّنْ حِسَابِهِم﴾، لأنَّه قيدٌ في ﴿شَيْءٍ﴾، فيصيرُ التَّقديرُ: ولكن ذِكرى مِن حِسابِهم[٣]، وليس المَعنى عليه.

وهذا الذي تخيَّلَه ليسَ بشَيءٍ؛ لأنَّه لا يَلزَمُ في العَطفِ بـ(لكن) ما ذكَرَ، تقول: (ما عندَنا رَجلُ سوءٍ ولكن رَجلُ صِدقٍ)، و(ما عندنا رَجلٌ مِن تَميمٍ ولكن رَجُلٌ من قُريشٍ)، و(ما قامَ مِن رَجُلٍ عالمٍ ولكن رَجلٌ جاهلٌ).

فعلى هذا الذي قَرَّرناه يجوزُ أن يكونَ مِن عَطفِ الجُمَلِ كما تقدَّمَ، ويجوزُ أن يكونَ مِن عَطفِ المُفرداتِ والعَطفُ إنَّما هو الواوُ ودَخَلت (لكن) للاستدراكِ[٤].

وقال الحَلبيُّ: هذه الأمثلَةُ التي ذكرَها لا تَرُدُّ على الزَّمخشريِّ؛ لأنَّ أهلَ اللِّسانِ والأُصوليِّينَ يَقولونَ: إنَّ العَطفَ ظاهرٌ في التَّشريكِ، فإن كانَ في المعطوفِ عليه قيدٌ فالظَّاهرُ تَقييدُ المَعطوفِ بذلك القَيدِ، إلا أَنْ تَجيءَ قَرينَةٌ صَارفَةٌ فيُحالُ الأَمرُ عليها.

فإذا قلت: (ضَربتُ زيدًا يومَ الجمعَةِ وعَمرًا)، فالظَّاهرُ اشتراكُ عمرٍو مع زيدٍ في الضَّربِ مُقيَّدًا بيومِ الجمعَةِ، فإن قلت: (وعمرًا يومَ السَّبتِ) لم يُشارِكْهُ في قيده[٥].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣١/ أ).

(٢) أي: الزمخشري.

(٣) «لأنه قيد في شيء فيصير التقدير ولكن ذكرى من حسابهم» من (ز).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤).

(٥) في (س): «قيد».

والآيَةُ الكَريمَةُ من قبيلِ النَّوعِ الأوَّلِ؛ أي: لم يؤتَ معَ العطفِ بقَرينَةٍ تُخرِجُه، فالظَّاهرُ مُشاركتُه للأوَّلِ في قيدِه، وحينئذٍ يلزَمُ ما ذكرَه الزَّمخشريُّ.

وأمـا الأمثلَـةُ التـي أوردَها أبـو حيَّـان فالمَعطـوفُ مُقيَّدٌ بغيـرِ القَيدِ الـذي قُيِّدَ به الأوَّلُ.

قال: وقولُه: «على مَحلِّ ﴿مِّن شَىۡءٍ﴾»، ولم يَقُل: على لفظِه؛ لفائدَةٍ حَسنَةٍ تَعسُرُ مَعرِفَتُها، وهي أنَّ (لكن) حرفُ إيجابٍ، فَلو عُطِفَ ما بعدَها على المَجرورِ لَفْظًا لزِمَ زِيادَةُ (من) في الواجبِ، والأكثرُ يمنعونَه.

ويدلُّ على اعتبارِ الإيجابِ في (لكن) أنَّهم إذا عَطَفوا بها بعدَ خبرِ (ما) الحِجازيَّةِ أبطَلُوا النَّصبَ؛ لأنَّها لا تَعمَلُ في المُنتقضِ النَّفي، و(بل) كـ(لكن) في ذلك[1].

وقال السَّفاقُسيُّ: المنعُ صَحيحٌ، وهو أنَّه لا يلزمُ في المعطوفِ مِن التَّقييدِ ما في المَعطوفِ عليه، وتَقييدُه بـ(لكن) فيه نظرٌ، بل ولا في غيرِها، والمثالُ أيضًا فيه نظرٌ، فتدَبَّره.

(٧٠) ـ ﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَعِبٗا وَلَهۡوٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ وَذَكِّرۡ بِهِۦٓ أَن تُبۡسَلَ نَفۡسُۢ بِمَا كَسَبَتۡ لَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيّٞ وَلَا شَفِيعٞ وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ أُبۡسِلُواْ بِمَا كَسَبُواْۖ لَهُمۡ شَرَابٞ مِّنۡ حَمِيمٖ وَعَذَابٌ أَلِيمُۢ بِمَا كَانُواْ يَكۡفُرُونَ﴾.

﴿وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَعِبٗا وَلَهۡوٗا﴾؛ أي: بَنَوا أمرَ دينِهم عـلى التَّشهِّي، وتَدَيَّنُوا بما لا يعودُ عليهم بنَفعٍ عاجِلًا وآجِلًا؛ كعبادَةِ الصَّنمِ[2]، وتَحريمِ البَحائِرِ

---

(١) انظر: «الدر المصون» (٤/ ٦٧٧ ـ ٦٧٨).

(٢) في (خ): «الأصنام».

والسَّوائبِ. أو: اتَّخذُوا دينَهُم الذي كُلِّفُوه لعبًا ولهوًا حيثُ سَخِرُوا بِهِ أو: جَعلُوا عيدَهُم الذي جُعِلَ مِيقاتَ عبادَتِهم زمانَ لَعبٍ ولَهوٍ. والمعنى: أَعرِضْ عَنهُم ولا تُبالِ بأَفعالِهم وأَقوالِهم.

ويجوزُ أَنْ يكونَ تَهديدًا لهم كقولِه: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾ [المدثر: ١١].

ومَن جعلَهُ مَنسوخًا بآيَةِ السَّيفِ حملَهُ على الأَمرِ بالكَفِّ عنهم وتركِ التَّعرُّضِ لهم.

﴿وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا﴾ حتى أَنكرُوا البعثَ.

﴿وَذَكِّرْ بِهِ﴾؛ أي: بالقرآنِ ﴿أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ﴾: مخافَةَ أَنْ تُسلَمَ إلى الهلاكِ وتُرهَنَ بسوءِ عملِها، وأَصلُ الإبسالِ والبَسْلِ: المنعُ ومنه: أَسَدٌ باسِلٌ؛ لأنَّ فريستَهُ لا تفلِتُ منه، والباسلُ: الشُّجاعُ؛ لامتناعِهِ مِن قرنِه، وهذا بسلٌ عليكَ؛ أي: حرامٌ.

﴿لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ﴾ يدفَعُ عنها العَذابَ.

﴿وَإِنْ تَعْدِلْ كُلَّ عَدْلٍ﴾: وإن تُفْدَ كلَّ فِداءٍ، والعَدلُ: الفِديَةُ؛ لأنَّها تُعادِلُ المفديَّ، وهاهنا: الفِداءُ، و﴿كُلَّ﴾ نصبٌ على المصدَرِ.

﴿لَا يُؤْخَذْ مِنْهَا﴾ الفِعلُ مُسنَدٌ إلى ﴿مِنْهَا﴾ لا إلى ضَميرِه، بخلافِ قولِه: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فإنه المَفْدِيُّ بِهِ.

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أُبْسِلُوا بِمَا كَسَبُوا﴾؛ أي: سُلِّمُوا إلى العذابِ بسببِ أعمالِهم القَبيحَةِ وعقائدِهم الزَّائغَةِ.

﴿لَهُمْ شَرَابٌ مِنْ حَمِيمٍ وَعَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ تأكيدٌ وتَفصيلٌ لذلك، والمعنى: هم بينَ ماءٍ مَغليٍّ يَتجرْجَرُ في بُطونِهم ونارٍ تَشتَعِلُ بأبدانِهم[1].

---

(١) في (ت) زيادة: «بسبب كفرهم».

قوله: «وهذا بَسْلٌ عليكَ؛ أي: حرامٌ»:

الرَّاغب: البَسلُ: ضَمُّ الشَّيءِ ومَنعُه، ولتَضمُّنِه مَعنى الضمِّ استعيرَ لتَقطُّبِ[1] الوَجهِ، فقيل: هو باسلُ ومُتبَسِّلُ الوَجهِ، ولتَضمُّنِه مَعنى المنعِ قيلَ للمُحرَّمِ والمُرتَهنِ: بَسْلٌ، والفرقُ بينَ الحرامِ والبَسْلِ: أنَّ الحرامَ عامٌّ للممنوعِ[2] منه حُكمًا وقهرًا، والبَسْلُ هو المَمنوعُ منه قهرًا[3].

قوله: «و﴿كُلَّ﴾ نصبٌ على المَصدَرِ»:

قال ابنَ المُنيِّرِ: لتَعدِّي الفعلِ إليه بغيرِ واسطَةٍ، ولو كانَ مفعولًا به لقيلَ: بكلِّ عدلٍ[4].

قوله: «﴿لَا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾ الفعلُ مُسنَدٌ إلى ﴿مِنْهَآ﴾ لا إلى ضَميرِه»:

زادَ في «الكشَّاف»: لأنَّه مَصدرٌ، وهو ليسَ بمأخوذٍ[5].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: نعم، يمكنُ أَنْ يرادَ بضَميرِه الفِديَةُ على ما هو طَريقُ الاستخدامِ، فيَصِحُّ الاستنادُ إليه، كمَا في قولِه تَعالى: ﴿وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾، لكنَّه تَكلُّفٌ لا حاجةَ إليه مع صحَّةِ الإسنادِ إلى الجارِّ والمَجرورِ، كما في قولك: (أسيرُ مِن البَلدِ) و(آخذُ مِن المالِ)[6].

---

(١) في «المفردات»: «لتقطيب».

(٢) في «المفردات»: «عام فيما كان ممنوعاً».

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ١٢٣).

(٤) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٣٦).

(٥) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦٣).

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣١/ ب).

وقال أبو حيَّان: هو مستندٌ إلى ضَميرِ المَعدولِ به المفهومِ مِن السِّياقِ[١].

قوله: «بخلافِ قولِه: ﴿وَلَا يُؤْخَذْ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ فإنَّه المَفدِيُّ به»:

قال الطِّيبيُّ: فإن قيل: كيفَ صَحَّ إسنادُه في هذه الآيةِ على تَأويلِ المفدِيُّ به ولم يَصِحَّ في ﴿كُلَّ عَدْلٍ لَّا يُؤْخَذْ مِنْهَآ﴾؟

أجيب: بأنَّه فيها لم يقَع مَفعولًا مُطلَقًا ابتداءً بخلافِه في الأُخرى[٢].

(٧١) ـ ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

﴿قُلْ أَنَدْعُواْ﴾: أنعبدُ ﴿مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا﴾: ما لا يقدرُ على نَفعِنا وضَرِّنا ﴿وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا﴾: ونرجعُ إلى الشركِ ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ فأنقَذَنا منهُ ورزَقَنا الإسلامَ.

﴿كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾: كالذي ذهبَتْ بهِ مَرَدَةُ الجنِّ في[٣] المهامِهِ، استِفعالٌ مِن هَوَى يَهْوِي هوًى إذا ذهبَ.

وقرأ حمزَةُ: ﴿استهواه﴾ بألفٍ مُمالَةٍ، ومحلُّ الكافِ النَّصبُ على الحالِ مِن فاعلِ ﴿نرد﴾ أي: مُشبهينَ الذي استهوَتْهُ أو على المصدَرِ؛ أي: رَدًّا مثلَ رَدِّ الذي استَهْوَتْهُ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٢٨).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٣٤).

(٣) في (أ) و(خ): «إلى»، والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ).

﴿فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ﴾ مُتحيرًا ضالًّا عن الطَّريقِ.

﴿لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ﴾ لهذا المُستهْوَى رِفقَةٌ ﴿يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى﴾؛ أي: يَهدونَه[1] الطَّريقَ المُستقيمَ، أو إلى الطَّريقِ المُستقيمِ، وسمَّاهُ هدًى تَسميةً للمَفعولِ بالمَصدَرِ.

﴿ٱئْتِنَا﴾ يقولونَ له: ﴿ٱئْتِنَا﴾.

﴿قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾ الذي هو الإسلامُ ﴿هُوَ ٱلْهُدَىٰ﴾ وحدَهُ، وما عداه ضَلالٌ.

﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ مِن جملةِ المقولِ، عطفٌ على ﴿إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ﴾، واللامُ لتَعليلِ الأمرِ؛ أي: أُمرنَا بذلكَ لنسلِمَ، وقيلَ: هي بمعنى الباءِ، وقيلَ: هيَ زائدَةٌ.

قوله: «ومحلُّ الكافِ النَّصبُ على الحالِ...» إلى آخرِه.

قال صاحبُ «الفرائد»: حاصلُ هذا الكلامِ: نردُّ في حالِ إشباهِنا، كقولك: (جاء زيدٌ راكبًا)؛ أي: في حالِ ركوبِه، والردُّ ليسَ في حالِ الإشباهِ كما أنَّ المجيءَ في حالِ الرُّكوبِ[2].

قال الطِّيبيُّ: الحالُ مُؤكِّدَةٌ لقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾، فلا يلزَمُ ذلك.

قال: والتَّشبيهُ ـ على أن يكونَ حالًا ـ من التَّمثيليِّ[3]؛ شَبَّه حالَ مَن خلصَ مِن

(١) في (ت): «إلى أن يهدوه».

(٢) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ١٣٦).

(٣) في النسخ الخطية: «التمثيل»، والمثبت من «فتوح الغيب».

الشَّركِ ثمَّ نكصَ على عقبِه بحالِ مَن ذهبَ به الغيلانُ في الـمَهمهِ[١] بعدَ ما كانَ في الجادَّةِ المُستقيمَةِ.

وعلى أن يكونَ مَصدرًا يكونُ من المركَّبِ العَقليِّ[٢].

قوله: «واللامُ لتَعليلِ الأَمرِ»:

تابعَ في ذلك صاحبَ «الكشَّاف»[٣].

وقال ابنُ المُنيِّرِ: هذا منه بناءً على أنَّ الأمرَ تلزَمُه الإرادَةُ، وأمَّا أهلُ السنَّةِ فيَرونَ في هذهِ اللامِ وفي قولِه: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ﴾[٤] إن كان تَعليلًا: أنَّهم بإزاحَةِ العِلَلِ عومِلُوا مُعاملَةَ مَن أُريدَ مِنهم ذلك وإن لَم تَكُن الطَّاعَةُ مُرادةً[٥].

قوله: «أي: أُمِرنا بذلك لنُسلِمَ، وقيل: هي بمعنى الباءِ، وقيل: زائدَةٌ»:

قال الزَّجَّاجُ: تقولُ: أَمَرتُك أن تَفعلَ، وأَمَرتُك بأَنْ تَفعلَ، وأَمَرتُكَ لِتفعَلَ، فعَلى الأوَّلِ الباءُ مَحذوفَةٌ وهي للإلصاقِ؛ أي: وقعَ الأمرُ بهذا الفعلِ، وعلى الثَّالثِ اللامُ للتَّعليلِ، فقد أخبرَ بالعِلَّةِ التي بها وقعَ الأَمرُ[٦].

---

(١) والمهمه والمهمهة: المفازة البعيدة، والبلد المقفر. انظر: «القاموس المحيط» (مادة: مهه).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٣٧).

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٦٥).

(٤) في «الانتصاف»: «إلا ليعبدون».

(٥) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٣٧)، وقد اختصر المصنف كلامه.

(٦) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٢٦٢)، وفيه: «بالعلة التي لها» بدل «بالعلة التي بها».

(٧٢) ـ ﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّقُوهُ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾.

﴿وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَوٰةَ وَاتَّقُوهُ﴾ عطفٌ على ﴿لِنُسْلِمَ﴾؛ أي: للإسلامِ ولإقامةِ الصَّلاةِ، أو على مَوقعِه كأنَّه قيل: وأُمِرْنا أن نُسلِمَ وأَنْ أَقيمُوا.

رُوِيَ أنَّ عبدَ الرَّحمنِ بنَ أبي بكرٍ دعا أباه إلى عبادةِ الأوثانِ فنزَلَت[1]، وعلى

(١) ذكره مقاتل في «تفسيره» (١/ ٥٦٨)، والفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٣٩)، وابن قتيبة في «غريب القرآن» (ص: ١٥٥)، والثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١١٤)، ومكي في «الهداية» (٣/ ٢٠٦٥)، ولم يذكر له هؤلاء راوياً ولا سنداً.

وذكره السمرقندي في «تفسيره» (١/ ٤٥٩)، والماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ١٣٢) من طريق أبي صالح عن ابن عباس، وأمثال هذه الرواية معروفة من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وذكره الواحدي في «البسيط» (٨/ ٢٢٤ ـ ٢٢٥) من طريق عطاء عن ابن عباس، وذكره أيضا عن الكلبي.

قلت: فتلخص من كل هذه الروايات: أن هذا الخبر إما من رواية مقاتل، أو من رواية الكلبي، أو من رواية ابن عباس من طريق عطاء أو الكلبي، وكل هذا ساقط لا يحتج به، فمقاتل والكلبي متروكان، وطريق عطاء عن ابن عباس التي دأب الواحدي على ذكرها هي نسخة موضوعة كما تقدم بيانه عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّجِبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٧].

وهذا القول مردود لا يصح عن ابن عباس ولا عن غيره، فإن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنه قد أسلم وكان من أجلاء الصحابة، وإنما ينزل مثل هذا فيمن مات على كفره كأبي لهب والوليد بن المغيرة.

وقال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٠٧) متعقبا لهذا الخبر: وهذا ضعيف؛ لأن في الصحيح أن عائشة رضي الله عنها لما سمعت قول قائل: إن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَالِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَا﴾ [الأحقاف: ١٧] نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر، قالت: كذبوا والله، ما نزل فينا من القرآن شيء إلا براءتي. قلت: رواه البخاري (٤٨٢٧). =

هذا كانَ أمرُ الرَّسولِ(١) بهذا القَوْلِ إجابَةً عَن الصِّدِّيقِ؛ تَعظيماً لشأنِهِ وإظهارًا للاتِّحادِ الذي كانَ بينَهُما.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ﴾ يومَ القِيامَةِ.

قوله: «أو على مَوقعِه كأنَّه قيل: وأُمِرنَا أَنْ نُسلِمَ وأَنْ أَقيمُوا»:

هذا بناءً على أنَّ اللامَ في ﴿لِنُسۡلِمَ﴾ زائدَةٌ.

وقال الطِّيبِيُّ: قولُه: على مَوقعِ(٢) ﴿لِنُسۡلِمَ﴾؛ أي: لو وقعَ موقِعَه (أن نُسلِمَ) بحذفِ الجارِّ لصحَّ العَطفُ، فعُطِفَ عليه بذلك الاعتبارِ، كما في قولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠](٣).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قيل: المرادُ أنَّه كثيرًا ما يقَعُ في هذا الموقعِ (أن نُسلِمَ)، فعطفَ عليه ﴿وَأَنۡ أَقِيمُواْ﴾ بهذا الاعتبارِ عَلى طريقةِ ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾، وبهذا يُشعِرُ قولُه: «كأنَّه قيل: أُمِرنا أَنْ نُسلِمَ وأَن أَقيمُوا».

لكِن لا يخفى أنَّ (أن) في (أَنْ نُسلِمَ) مَصدريَّةٌ ناصِبَةٌ للمُضارِعِ، وفي (أَنْ أَقيمُوا) مُفسِّرَةٌ.

= وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» في آية الأحقاف: ومن زعم أنها نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما فقوله ضعيف؛ لأن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه، وكان من خيار أهل زمانه.

(١) في (ت): «أمر رسول الله».

(٢) في (س): «موضع».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٣٨).

وقيل: لا حاجةَ إلى هذا الاعتبارِ، بل المرادُ أنَّه عطفٌ على مَجموعِ اللَّامِ وما بعدَها، انتهى(١).

وقال الإمامُ: كان مِن الظَّاهرِ أن يقال: أُمِرنا لنُسلِمَ ولأَنْ نُقِيمَ، وإنَّما عُدِلَ إلى قولِه: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ ... وَأَنْ أَقِيمُوا﴾ ليؤذنَ بأنَّ الكافِرَ ما دام كافرًا كالغائبِ الأَجنَبِيِّ، فخُوطبَ بما يُخاطَبُ به الغُيَّبُ، وإذا أسلمَ ودخلَ في زُمرَةِ المُؤمنينَ صارَ كالقَريبِ الحاضرِ، فخُوطِبَ بما يُخاطَبُ به الحاضِرونَ(٢).

(٧٣) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِٱلْحَقِّ﴾: قائمًا بالحقِّ والحِكمَةِ.

﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ جملَةٌ اسميَّةٌ قُدِّمَ فيها الخبرُ؛ أي: قولُهُ الحَقُّ يومَ يقولُ؛ كقولِكَ: القتالُ يومَ الجُمعَةِ، والمعنى: أنه الخالِقُ للسَّمواتِ والأَرضينَ قولُه الحَقُّ نافذٌ في الكائناتِ.

وقيل: (يومَ) مَنصوبٌ بالعطفِ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ أو على الهاءِ في ﴿وَٱتَّقُوهُ﴾، أو بمَحذوفٍ دلَّ عليهِ ﴿بِٱلْحَقِّ﴾، و﴿قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ﴾ مبتدأٌ وخبرٌ، أو فاعلُ (يكونُ) على مَعنى: وحينَ يقولُ لقولِه الحَقِّ ـ أي: لقضائِه ـ كُن فيكونُ، والمرادُ به: حينَ يُكوِّنُ الأشياءَ ويُحدِثُها، أو حينَ تقومُ القيامَةُ فيكونُ التَّكوينُ حشرَ الأَمواتِ وإحياءَها.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣١/أ).

(٢) انظر: «التفسير الكبير» (١/ ٢٧).

﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ كقولِـه: ﴿لِّمَنِ ٱلْمُلْكُ ٱلْيَوْمَ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ﴾ [الرعـد: ١٦].

﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾؛ أي: هـو عالِـمُ الغَيـبِ ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ كالفَذلَكَـةِ للآيَةِ.

(٧٤ ـ ٧٥) ـ ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٧٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ﴾ هو عطفُ بيانٍ لـ(أبيه)، وفي كتبِ التَّواريخِ أنَّ اسمَهُ: تارَحُ، وقيل: هما عَلَمانِ له كإسرائيلَ ويَعقوبَ، وقيل: العَلَمُ تارَحُ، و(آزَرُ) وَصفٌ معناهُ: الشَّيخُ أو المعوجُّ، ولعلَّ منعَ صرفِه لأنَّه أعجَمِيٌّ حُمِلَ على مُوازِنِه[1]، أو نَعتٌ مُشتَقٌّ مِن الأَزْرِ أو الوِزْرِ[2]، والأقربُ أنَّهُ عَلَمٌ أعجميٌّ على فاعَل كعابَر وشالَخ.

وقيل: اسمُ صَنمٍ يعبدُهُ فلُقِّبَ به لِلُزومِ عبادَتِه، أو أُطلِقَ عليه بحذفِ المُضافِ[3].

وقيل: المرادُ به الصَّنمُ، ونصبُهُ بفعلٍ مُضمَرٍ يفسِّرُه ما بعدَه؛ أي: أتعبُدُ آزرَ؟ ثم قال: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ تفسيرًا وتَقريرًا، ويدلُّ عليهِ أَنْ قُرِئَ: (أأَزْراً تَتَّخِذُ أصناماً) بفتحِ همزةِ (أَزْرٍ) وكسرِها[4]، وهو اسمُ صنمٍ.

---

(١) قوله: «على موازنه»؛ أي: وهو (أَفعَل) كآدم، فمُنِع صرفُه للعجمة وللتعريف. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٩).

(٢) قوله: «أو نعت مشتق»؛ أي: فهو عربيٌّ، ومُنِع صرفُه للتعريف ووزن الفعل، والأَزْرُ: القوة والظهر، ومنه: ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾ [طه: ٣١]؛ أي: ظهري، والوِزْرُ: الإثمُ والثِّقلُ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٩).

(٣) قوله: «أو أطلق عليه بحذف المضاف» تقديرُه: عابدُ آزرَ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٠٩).

(٤) نسبت بفتح الهمزة التي بعد همزة الاستفهام لابن عباس، وبكسرها لأبي إسماعيل الشامي. انظر: =

وقرأ يعقوبُ بالضمِّ على النداءِ[1]، وهو يدلُّ على أنه عَلَمٌ.

﴿إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوۡمَكَ فِي ضَلَٰلٖ﴾ عن الحقِّ ﴿مُّبِينٖ﴾ ظاهرِ الضَّلالَةِ.

﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ﴾: ومثلَ هذا التَّبصيرِ نُبصِّرُه، وهو حكايةُ حالٍ ماضيَةٍ.

وقُرِئَ: (تُرِي) بالتَّاءِ ورفعِ الملكوتِ[2]، ومَعناهُ: تبصِّرُه دلائلَ الرُّبوبيَّةِ.

﴿مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾: رُبوبيَّتَها ومُلكَها، وقيل: عجائبَها وبدائِعَها، والملكوتُ أعظَمُ الملكِ والتَّاءُ فيه للمُبالغَةِ.

﴿وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ﴾؛ أي: ليستدلَّ وليكونَ، أو فعَلْنا ذلك ليَكونَ.

قوله: «ومثلَ هذا التَّبصيرِ نبصِّرُه»:

قال أبو حيَّان: مُقتضاه أنَّه مِن (رَأى) بمَعنى (عرفَ)، ويحتاجُ كونُ (رأى) بمَعنى (عَرَفَ)، [ثم تعدَّى بالهمزة إلى مفعولين إلى نقلِ ذلك عن العربِ، والذي نقلَ النحويُّون أنَّ (رأى) إذا كانت بصريةً] تتعدَّى لِمَفعولٍ، وبمَعنى (علِمَ) إلى مَفعولَيْنِ[3].

= «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٧٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٣)، و«الكشاف» (٣/ ٦٧)، و«البحر» (٩/ ٢٤٨)، و«روح المعاني» (٨/ ٢٥١). قال الزمخشري: وقرئ: (أإزراً تتخذ أصناماً آلهةً) بفتح الهمزة وكسرِها بعد همزة الاستفهام، وزَايٍ ساكنةٍ وراءٍ منصوبة منوَّنة، وهو اسم صنم ومعناه: أتعبد إزراً؟ على الإنكار، ثم قال: (تتخذ أصناماً آلهة) تثبيتاً لذلك وتقريراً، وهو داخل في حكم الإنكار، لأنه كالبيان له.

(١) هي قراءة يعقوب من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٥٩).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٧٠)، و«البحر المحيط» (٩/ ٢٥٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٥١)، وما بين معكوفتين منه.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قد تقرَّرَ أنَّ اسمَ الإشارةِ في هذا المَقامِ إشارةٌ إلى هذه الإراءَةِ(١)، لا لشيءٍ آخرَ يشبهُ هذه، وأوردَ بدلَ الإراءَةِ(٢) (التَّبصيرَ(٣)) تصحيحًا لتذكيرِ اسمِ الإشارَةِ وتَنبيهًا على أنَّه من رؤيَةِ البَصرِ لكن استُعيرَت للمَعرِفَةِ ونظرِ البصيرَةِ؛ لأنَّ المَلكوتَ بمَعنى الرُّبوبيَّةِ والإلهيَّةِ ليس ممَّا يُبصَرُ حِسًّا(٤).

(٧٦ ـ ٧٧) ـ ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾.

﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ تَفصيلٌ وبيانٌ لذلك(٥).

وقيل: عطفٌ على ﴿قَالَ إِبْرَٰهِيمُ﴾، و﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ﴾ اعتراضٌ؛ فإنَّ أباهُ وقومَهُ كانوا يَعبدونَ الأَصنامَ والكواكِبَ، فأرادَ أن يُنبِّهَهُم على ضَلالَتِهم(٦) ويُرشِدَهُم إلى الحقِّ من طريقِ النَّظرِ والاستِدلالِ.

و﴿جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ﴾: سَترَهُ بظَلامِه، والكوكَبُ كانَ الزُّهَرةَ أو المُشتَرِيَ، وقولُه:

---

(١) في (ز): «الإرادة»، وفي (س): «الإراة»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) في (ز): «الإرادة»، والمثبت من (س) و«حاشية التفتازاني».

(٣) في «حاشية التفتازاني»: «التعريف والتبصير».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣١/ أ).

(٥) قوله: «تفصيل أو بيان لذلك»؛ أي: لقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ إلى آخره. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١٠).

(٦) في (خ): «ضلالهم».

﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ على سبيلِ الوَضعِ[1]، فإن المستدِلَّ على فَسادِ قولٍ يَحكيهِ على ما يقولُه الخَصمُ ثمَّ يكرُّ عليهِ بالإفسادِ، أو على وَجهِ النَّظرِ والاستدلالِ، وإنَّما قالَهُ زمانَ مُراهَقَتِه أو أوَّلَ أوانِ بُلوغِه.

﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾؛ أي: غابَ ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ فَضْلًا عن عِبادَتِهم، فإنَّ الانتقالَ والاحتجابَ بالأَستارِ يَقتَضِي الإمكانَ والحُدوثَ ويُنافي الأُلوهيَّةَ.

﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا﴾: مُبتَدِئاً في الطُّلوعِ ﴿قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ﴾ استعجَزَ نفسَهُ واستعانَ بربِّهِ في دَركِ الحقِّ، فإنَّه لا يَهتدي إليه إلا بتَوفيقِه؛ إرشاداً لقومِه وتنبيهاً لهم على أنَّ القمرَ أَيضًا لتغيُّرِ حالِه لا يَصلُحُ للأُلوهيَّةِ، فإنَّ مَن اتَّخذَه إلهاً فهو ضالٌّ.

قوله: «فأرادَ أن يُنبِّهَهُم على ضَلالِهم...» إلى آخرِه.

هذا القولُ أظهرُ؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي﴾ يدلُّ على أنَّه كان عارِفًا بأنَّ له رَبًّا يستحِقُّ العبادةُ ومنه الهِدايَةُ، وأنَّ قومَهُ على الضَّلالِ، ويُشعِرُ بأنَّ محاجَّتَه كانَت مع مُنكرٍ مُبالغٍ في الإنكارِ حيثُ احتيجَ إلى القسمِ؛ فإنَّ اللامَ في ﴿لَئِن﴾ مُوطِّئَةٌ وفي ﴿لَأَكُونَنَّ﴾ جوابُ قسمٍ.

وقولُه: ﴿يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ صريحٌ في أنَّ الكلامَ مع القَومِ، وحملُه على حصولِ اليَقينِ مِن الدَّليلِ خلافُ الظَّاهرِ، قاله الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ[2].

---

(١) قوله: «على سبيل الوضع»؛ أي: الموافقةِ للخصمِ والتنزُّلِ معَه ليقطعَه بالحجَّةِ، كما نبَّه به عليه بقوله: «فإن المستدل على فساد قول يحكيه...». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١١).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣١/ ب).

وقال الطِّيبيُّ: ما أحسنَ التَّأليفَ[١]! فإنَّ قولَه لأَبيه وإنكارَه عليهِ بقولِه: ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً إِنِّيٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ إنَّما ينتظِمُ انتظامًا مع قولِه: ﴿يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾ إذا كانَ الاستدلالُ لأجلِ القَومِ؛ لأنَّ صرفَ الخِطابِ منه إلى القَومِ يَستَدعِي أن لا يكونَ قَدْ أشركَ باللهِ طرفةَ عَينٍ[٢].

وقال الشَّيخُ تقيُّ الدِّينِ السُّبكيُّ: تكلَّمَ النَّاسُ في تَفسيرِ هذه الآيةِ كثيرًا، وفهمتُ مِنها: أنَّ ذلك تَعليمٌ مِن اللهِ تَعالى لإبراهيمَ الحُجَّةَ على قومِه، فأراه مَلكوتَ السَّماواتِ والأَرضِ، وعلَّمَه كيفَ يحاجُّ[٣] قومَه ويقولُ لهم[٤] إذا حاجَّهم في مقامٍ بعدَ مَقامٍ على سبيلِ التَّنزُّلِ إلى أن يقطَعَهم بالحُجَّةِ، وما يَحتاجُ مع هذا إلى أن نقولَ: ألفُ الاستفهامِ مَحذوفةٌ، ويؤخَذُ منه أنَّ القولَ على سبيلِ التَّنزُّلِ ليسَ اعترافًا وتَسليمًا مُطلَقًا.

قال: وهذا الذي فَهِمتُه أَرجو أنَّه أقربُ مِن كلِّ ما قيلَ فيها، انتهى[٥].

(٧٨ ـ ٧٩) ـ ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكْبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ ﴿٧٨﴾ إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ حَنِيفًاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾ ذُكِّرَ اسمُ الإشارةِ لتَذكيرِ الخبرِ، وصيانَةً للربِّ عن شُبهَةِ التَّأنيثِ.

---

(١) في «فتوح الغيب»: «أما حسنُ التأليف».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٤٥).

(٣) في «طبقات الشافعية»: «يحاجج قومه».

(٤) في (س): «ويُقوِّلُهم»، والمثبت من (ز) و«طبقات الشافعية».

(٥) انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (١٠/ ٢٦٨).

﴿هَٰذَآ أَكۡبَرُ﴾ كبَّره استدلالًا أو إظهاراً[1] لشبهَةِ الخَصم.

﴿فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ﴾ مِن الأجرامِ المُحدَثَةِ المُحتاجَةِ إلى محدِثٍ يُحدِثُها ومُخصِّصٍ يُخصِّصُها بما تختَصُّ به، ثمَّ لَمَّا تبرَّأَ عنها توجَّهَ إلى مُوجِدِها ومُبدِعِها الذي دلَّتْ هذه الممكناتُ عليهِ فقال: ﴿إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾.

وإنَّما احتجَّ بالأُفولِ دونَ البُزوغِ ـ مع أنَّه أيضًا انتقالٌ ـ لتَعدُّدِ دلالَتِه، ولأنَّهُ رأى الكَوْكَبَ الذي يعبدونَهُ في وَسطِ السَّماءِ حينَ حاوَلَ الاستدلالَ.

قوله: «ذُكِّرَ اسمُ الإشارةِ لتَذكيرِ الخَبرِ»:

قال أبو حيَّان: يمكنُ أَنْ يُقال: إنَّ أكثرَ لغَةِ الأَعاجمِ لا يُفرِّقونَ في الضَّمائرِ ولا في الإشارةِ بين المُذكَّرِ والمُؤنَّثِ، ولا علامةَ عِندَهُم للتَّأنيثِ، بل المذكَّرُ والمُؤنَّثُ سواءٌ عِندَهُم، فأشارَ في الآيةِ إلى المُؤنَّثِ بما يُشارُ به إلى المُذكَّرِ حينَ حكى كلامَ إبراهيمَ، وحينَ أخبرَ تَعالى عنها بقولِه: ﴿بَازِغَةٗ﴾ و﴿أَفَلَتۡ﴾ أنَّثَ على مُقتَضى العربيَّةِ؛ إذ ليسَ ذلكَ بحِكايةٍ[2].

(٨٠ ـ ٨١) ـ ﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۚ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝٨٠ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾.

﴿وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥ﴾ وخاصمُوهُ في التَّوحيدِ.

---

(١) في (خ): «وإظهاراً».

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

﴿قَالَ أَتُحَـٰٓجُّوٓنِّى فِى ٱللَّهِ﴾: في وَحدانيَّتِه. وقرأ نافِعٌ وابنُ عامرٍ بتَخفيفِ النُّونِ[1].

﴿وَقَدْ هَدَىٰنِ﴾ إلى توحيدِه[2] ﴿وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ﴾؛ أي: لا أخافُ مَعبوداتِكُم في وقتٍ لأنَّها لا تضرُّ بنَفسِها ولا تنفَعُ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّى شَيْـًٔا﴾ أن يُصيبني بمكروهٍ مِن جِهَتِها، ولعلَّهُ جوابٌ لتَخويفِهِم إيَّاهُ مِن آلِهَتِهِم، وتهديدٌ لهم بعَذابِ اللهِ.

﴿وَسِعَ رَبِّى كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ كأنَّهُ عِلَّةُ الاستثناءِ؛ أي: أحاطَ به علماً فلا يبعدُ أن يكونَ في علمِه أن يَحيقَ به مَكروهٌ مِن جِهَتِها.

﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ فتميِّزُوا بين الصَّحيحِ والفاسدِ والقادرِ والعاجزِ.

﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ﴾ ولا يتعلَّقُ به ضرٌّ[3] ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُم بِٱللَّهِ﴾ وهو حقيقٌ بأن يُخافَ منه كلَّ الخوفِ؛ لأنَّهُ إشراكٌ للمَصنوعِ بالصَّانعِ، وتَسويَةٌ بينَ المَقدورِ العاجزِ والقادِرِ الضَّارِّ النَّافعِ.

﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ عَلَيْكُمْ سُلْطَـٰنًا﴾: ما لم يُنزِّلْ بإشراكِه كتابًا، أو لم يَنصِبْ عليهِ دَليلًا.

﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾؛ أي: الموحِّدُونَ أو المشركونَ، وإنَّما لَم يَقُلْ: (أيُّنا أَنَا أم أنتم) احترازًا مِن تَزكِيَةِ نَفسِه.

﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما يحقُّ أن يُخافَ منه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦١)، و«التيسير» (ص: ١٠٤).

(٢) في (خ): «إلى التوحيد».

(٣) في (خ): «ضرر».

(٨٢) ـ ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾.

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ استئنافٌ منه أو مِن اللهِ بالجَوابِ عمَّا استفْهَمَ عنه، والمرادُ بالظُّلمِ هاهنا: الشِّرْكُ؛ لِمَا رُوِيَ أنَّ الآيةَ لَمَّا نزلَت شقَّ ذلكَ على الصَّحابَةِ وقالوا: أيُّنا لَمْ يَظلِمْ نَفسَهُ؟! فقالَ عليهِ السَّلامُ: «ليسَ ما تَظنُّونَ، إنَّما هو ما قالَ لُقمانُ لابنِه: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]».

ولبسُ الإيمانِ به أن يصدِّقَ بوجودِ الصَّانعِ الحكيمِ ويخلطَ بهذا التَّصديقِ الإشراكَ به.

وقيل: المعصيَةَ[١].

قوله: «رُوِيَ أنَّ الآيَةَ لَمَّا نزلَت شقَّ ذلك علَى الصَّحابَةِ..» الحديث.

أخرجَهُ البُخارِيُّ ومُسلِمٌ والتِّرمِذيُّ مِن حَديثِ ابنِ مَسعودٍ[٢].

قوله: «ولبسُ الإيمانِ بِهِ...» إلى آخرِه.

جوابٌ عَن قولِ «الكشَّاف»: أبى[٣] تفسيرَ الظُّلمِ بالكُفرِ لفظُ اللبسِ[٤].

(٨٣) ـ ﴿وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ﴾.

﴿وَتِلۡكَ﴾ إشارَةٌ إلى ما احتجَّ به إبراهيمُ عليه السَّلامُ على قومِه مِن قولِه: ﴿فَلَمَّا جَنَّ﴾ إلى قولِه: ﴿وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ أو مِن قولِه: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ إليه.

---

(١) قوله: «وقيل: المعصية» مقابلٌ لقوله: «والمراد بالظلم هاهنا الشركُ». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥١٣).

(٢) رواه البخاري (٣٣٦٠)، ومسلم (١٢٤)، والترمذي (٦٠٦٧).

(٣) في (ز): «أن»، وفي (س): «أي»، والمثبت من «الكشاف».

(٤) انظر: «الكشَّاف» (٣/ ٧٢).

﴿حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾: أرشَدْناهُ إليها وعلَّمْناهُ[1] إيَّاها.

﴿عَلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿حُجَّتُنَآ﴾ إن جُعِلَ خبرَ (تلك)، وبمَحذوفٍ إن جُعِلَ بدَلَه؛ أي: آتينَا إبراهيمَ حُجَّةً على قومِه.

﴿نَرْفَعُ دَرَجاتٍ مَن نَشاءُ﴾ في العِلمِ والحكمَةِ. وقرأ الكوفيُّونَ ويعقوبُ بالتَّنوينِ[2].

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ في رَفعِه وخَفضِه ﴿عَلِيمٌ﴾ بحالِ مَن يرفَعُه واستِعدادِه له.

قوله: «وقرأ الكُوفِيُّونَ ويَعقوبُ بالتَّنوينِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فـ﴿مَن نَّشَآءُ﴾ مفعولُ ﴿نَرْفَعُ﴾، و﴿دَرَجَٰتٍ﴾ نصبٌ على المصدرِ أو الظَّرفِ أو التَّمييزِ إن جوَّزنا تقديمَه[3].

(٨٤ ـ ٨٥) ـ ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾.

﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا﴾؛ أي: كُلًّا مِنهُما ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ﴾: من قبلِ إبراهيمَ، عدَّ هُداهُ نعمَةً على إبراهيمَ مِن حيثُ[4] إنه أبوهُ، وشَرَفُ الوالدِ يتعدَّى إلى الوَلدِ.

---

(١) في (ت): «أو علمناه».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦١)، و«التيسير» (ص: ١٠٤)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٢/ أ).

(٤) في (ت): «من جهة».

﴿وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ﴾ الضَّميرُ لإبراهيمَ إذ الكلامُ فيه، وقيل: لنُوحٍ لأنَّهُ أقرَبُ، ولأنَّ يونُسَ ولوطًا ليسَا مِن ذريَّةِ إبراهيمَ، فلو كان لإبراهيمَ اختصَّ البيانُ بالمَعدودِينَ في تلكَ الآيَةِ والتي بعدَها، والمذكورونَ في الآيةِ الثَّالثَةِ عطفٌ على (نوحًا).

﴿دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ وَأَيُّوبَ﴾: أيوبُ بن أَمُوص من أسباطِ عِيْصِ بنِ إسحاقَ.

﴿وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَـٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾؛ أي: نَجزِي المُحسنينَ جزاءً مثلَ ما جَزينا إبراهيمَ برفعِ درجاتِه وكثرَةِ أولادِه والنبوَّةِ فيهِم.

﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ﴾ هو ابنُ مريمَ، وفي ذكرِهِ دليلٌ على أنَّ الذُّرِّيَّةَ تتناوَلُ أولادَ البنتِ.

﴿وَإِلْيَاسَ﴾ قيل: هو إدريسُ جدُّ نوحٍ، فيكونُ البيانُ مَخصوصًا بمَن في الآيةِ الأُولى.

وقيل: هو مِن أسباطِ هارونَ أَخِي مُوسى.

﴿كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾: الكاملينَ في الصَّلاحِ، وهو الإتيانُ بما يَنبَغِي والتَّحرُّزُ عمَّا لا يَنبَغِي.

قوله: «الضَّميرُ لإبراهيمَ إذ الكَلامُ فيه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هو المَقصودُ بالذِّكرِ دلالةً على أنَّه لَمَّا قَرَّر حُجَّةَ التَّوحيدِ وذبَّ عَنها أكرَمَه اللهُ تعالى في الدَّارينِ برَفعِ الدَّرجاتِ، وجَعلِ مَشاهيرِ الأَنبياءِ مِن ذُرِّيَّتِه كرامَةً باقيَةً إلى يَومِ القِيامَةِ مع كونِ بَعضِ آبائِه أَنبياءَ كنُوحٍ وإدريسَ وشِيثَ[1].

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٢/أ).

قوله: «وقيل: لنوحٍ؛ لأنَّه أقربُ، ولأنَّ يُونسَ ولُوطًا ليسا مِن ذُرِّيَّةِ[١] إبراهيمَ»:

قال الطِّيبيُّ: يجابُ بأنَّ صاحبَ «جامع الأصول» ذكرَ أنَّ يونسَ مِن ذريَّةِ إبراهيمَ وأنَّه كانَ من الأسباطِ في زمنِ شَعياءَ، ولَمَّا كانَ لوطٌ ابن أخيهِ وآمنَ به وهاجرَ معه أمكنَ أن يُجعلَ مِن الذُّرِّيَّةِ على سَبيلِ التَّغليبِ[٢].

(٨٦ ـ ٨٧) ـ ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًاۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ٨٦ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ﴾ هو اليسعُ بنِ أخطوب، وقرأَ حمزَةُ والكسائيُّ: ﴿واللَّيْسَع﴾[٣]، وعلى القراءتَيْنِ: عَلَمٌ أعجميٌّ أُدخلَ عليه اللامُ كمَا أُدخلَ على اليَزيدِ في قولِه:

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكًا شديدًا بأعباءِ الخِلافَةِ كاهِلُه

﴿وَيُونُسَ﴾ هو يونسُ بن مَتَّى.

---

(١) في (ز): «من أهل».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٥٣)، وانظر: «جامع الأصول» (١٢/ ١١٥)، وليس فيه أنه من ذرية إبراهيم.

والقول أن يونس ولوطاً ليسا من ذرية إبراهيم عليهم الصلاة والسلام هو قول الطبري في «تفسيره» (٩/ ٣٨٢)، والواحدي في «تفسيره» (٨/ ٢٥٨)، قال ابن كثير في «تفسيره» (٣/ ٢٦٧) عند تفسير هذه الآية: «وعود الضمير إلى نوح، لأنه أقرب المذكورين ظاهر لا إشكال فيه، وهو اختيار ابن جرير، وعوده إلى إبراهيم، لأنه الذي سيق الكلام من أجله حسن، لكن يشكل عليه لوط، فإنه ليس من ذرية إبراهيم، بل هو ابن أخيه ماران بن آزر، اللهم إلا أن يقال: إنه دخل في الذرية تغليباً».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٤).

﴿وَلُوطًا﴾ هو هارانُ ابن أخي إبراهيمَ.

﴿وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ بالنبوَّةِ، وفيه دليلُ فَضلِهِم على مَن عَداهُم مِن الخَلقِ.

﴿وَمِنْ آبَائِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَإِخْوَانِهِمْ﴾ عطفٌ على ﴿كُلًّا﴾ و﴿نوحًا﴾؛ أي: فَضَّلنا كُلًّا مِنهم أو هَدَيْنا هؤلاءِ وبعضَ آبائِهم وذُرِّيَّاتِهم وإخوانِهم، فإنَّ مِنهُم مَن لَم يَكُن نبيًّا ولا مَهدِيًّا.

﴿وَاجْتَبَيْنَاهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿فَضَّلْنَا﴾ أو ﴿هَدَيْنَا﴾.

﴿وَهَدَيْنَاهُمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ تكريرٌ لبَيانِ ما هُدُوا إليه.

قوله:

«رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُباركًا ... شَديدًا بأَعباءِ[1] الخِلافَةِ كاهِلُه»

هو لابنِ مَيَّادة، واسمُه الرَّمَّاحُ بن أبردَ، مِن قصيدةٍ يمدَحُ بها الوَليدَ بنَ يزيدَ بنِ عبدِ الملكِ بنِ مَروانَ، وقبلَ هذا البيتِ:

همَمْتُ بقَولٍ صادِقٍ أَنْ أَقولَهُ ... وإنِّي على رغمِ العُداةِ لقَائِلُه

وبعدَه:

أضاءَ سِراجُ المُلكِ فوقَ جَبينِه ... غداةَ تَناجى بالنَّجاحِ قَوابِلُه[2]

وأوَّلُ القَصيدَةِ:

ألا تَسأَلُ الرَّبعَ الذي ليسَ ناطقًا ... وإنِّي علَى أَنْ لا يُبينُ لَسائلُه

(١) في «ديوان ابن ميادة»: «شديداً بأحناء».

(٢) في (ز): «قوائله».

كـم العـامُ مِنـه أو مَتـى عَــهدُ أَهـلِــه وهل يَرجِعَنْ لَهـوُ الشَّـبابِ وعاطِلُه[(١)]

الأعباء: جمعُ عِبْءٍ بكسرِ المُهملَةِ وسُكونِ المُوحَّدةِ ثمَّ همزة الثِّقْلِ، والكاهِلُ: ما بينَ الكَتِفَينِ، وهو مَرفوعٌ بـ(شديدِ).

وفي البيتِ شواهدُ:

أحدُها: زِيادَةُ الأَلفِ واللَّامِ في العَلَمِ، وهو (اليَزيد)، وقال ابن جريرٍ: نكتَةُ إدخالِها في (اليَزيدِ) الإتباعُ للوَليد[(٢)].

الثَّاني: دُخولُ (أل) للَمحِ الصِّفَةِ في العَلَمِ المَنقولِ مِن الوَصفِ، وهو (الوَلِيد).

الثَّالث: صَرفُ مَا لا يَنصَرِفُ إذا دَخَلَتْه (أل) ولو كانَت زائدَةً كما في (اليزيدِ).

الرَّابع: نصبُ (رأيت) بمعنى (عَلِمْت) مَفعولَيْنِ، وثانيهما (مباركًا)، فإن كانَتْ بَصَرِيَّةً فهوَ حالٌ.

الخامسُ: تَعدُّدُ الخبرِ؛ لأنَّ جُزئي بابِ (علم) أصلُهُما المبتدأُ والخَبرُ، وهو هنا في (شديد).

السَّادسُ: إعمالُ (فَعيلٍ) لاعتمادِه على ذي خبرٍ.

السَّابعُ: الفَصلُ بين (فَعيلٍ) ومَعمولِه بالجارِّ والمَجرورِ.

الثَّامنُ: الاستعارةُ بتنزيلِ المَعقولِ مَنزلَةِ المَحسوسِ، ويَصِحُّ أن يكونَ استعارةً بالكِنايَةِ، شَبَّه أُمورَ الخلافَةِ الشَّاقَّةِ بالجسمِ الذي يثقلُ حملَهُ، وإضافتُها إلى الخلافَةِ تَرشيحٌ، وذكرُ الكاهلِ تَخييلٌ.

---

(١) انظر: «ديوان ابن ميادة» (ص: ١٩٢ ـ ١٩٣).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٩/ ٣٨٤).

(٨٨ ـ ٨٩) ـ ﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿٨٨﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ۚ فَإِن يَكْفُرْ بِهَا هَٰٓؤُلَآءِ فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾.

﴿ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ﴾ إشارةٌ إلى ما دَانوا به ﴿يَهْدِي بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ دليلٌ على أنَّه مُتفضِّلٌ عليهم بالهِدايَةِ.

﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟﴾؛ أي: ولَو أَشركَ هؤلاءِ الأَنبياءُ مع فَضلِهم وعُلُوِّ شَأنِهم ﴿لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ لكانوا كغَيْرِهم في حبوطِ أعمَالِهم بسُقوطِ ثَوابِها.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ يريدُ به الجنسَ ﴿وَٱلْحُكْمَ﴾: الحكمَةَ، أو فصلَ الأمرِ على ما يقتضيهِ الحَقُّ، ﴿وَٱلنُّبُوَّةَ﴾: والرِّسالَةَ.

﴿فَإِن يَكْفُرْ بِهَا﴾؛ أي: بهذهِ الثلاثَةِ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ يعني: قُريشًا ﴿فَقَدْ وَكَّلْنَا بِهَا﴾؛ أي: بمراعاتِها ﴿قَوْمًا لَّيْسُوا۟ بِهَا بِكَٰفِرِينَ﴾ وهُم الأنبياءُ المذكورون ومُتابِعُوهُم.

وقيل: هُم الأَنصارُ، أو أصحابُ النَّبيِّ، أو كلُّ مَن آمَنَ بهِ، أو الفُرْسُ، وقيل: الملائِكَةُ.

(٩٠) ـ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ۖ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ۗ قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ﴾.

﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾ يريدُ: الأنبياءَ المُتقدِّمَ ذِكرُهُم ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ فاختصَّ طريقتَهُم بالاقتداءِ، والمرادُ بـ(هداهُم): ما توافَقُوا عليه من التَّوحيدِ وأُصولِ الدينِ، دونَ الفُروعِ المختلَفِ فيها فإنَّها لَيسَتْ هُدًى مُضافًا إلى الكلِّ، ولا يمكِنُ التَّأسِّي بهم جميعًا، فليسَ فيهِ دَليلٌ على أنَّه عليهِ السَّلامُ مُتعبَّدٌ بشرعِ مَن قبلَهُ.

والهاءُ في ﴿ٱقْتَدِهْ﴾ للوَقفِ، ومَن أثبتَها في الدَّرجِ ساكنَةً كابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عَمْرٍو وعاصمٍ أَجرَى الوصلَ مُجْرَى الوَقفِ، وأشبعَهَا ابنُ عامرٍ على أنَّها كنايةُ المَصدَرِ[١].

﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ﴾؛ أي: على التَّبليغِ أو القرآنِ ﴿أَجْرًا﴾ جُعلًا من جِهَتِكُم؛ كما لم يسأَلْ مَن قَبلِي مِن النَّبِيِّينَ، وهذا مِن جملَةِ ما أُمرَ بالاقتداءِ بهم فيه.

﴿إِنْ هُوَ﴾؛ أي: التَّبليغُ، أو القرآنُ، أو الغرضُ ﴿إِلَّا ذِكْرَىٰ لِلْعَٰلَمِينَ﴾ إلا تذكيراً وعِظَةً لهم.

قوله: «فاختصَّ طَريقَهُم بالاقتِداءِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: اجعَلْه مُنفَرِدًا بذلك؛ بمَعنى: اجعَلْ الاقتداءَ مَقصورًا عليه.

فإن قيلَ: الواجبُ في الاعتِقاداتِ[٢] وأصولِ الدِّينِ هو اتِّباعُ الدَّليلِ مِن العَقلِ والسَّمعِ، فلا يَجوزُ سِيَّما للنَّبيِّ أن يُقلِّدَ غيرَه، فما مَعنى أمرِهِ بالاقتِداءِ؟

قلنا: مَعناه: الأَخذُ به، لكِن لا مِن حَيثُ إنَّه طريقَهُم، بل مِن حَيثُ إنَّه طريقُ العَقلِ والشَّرعِ، ففيه تعظيمٌ لهم وتنبيهٌ على أنَّ طريقتَهم هي الحقُّ الموافقُ لدليلِ العقلِ والسَّمعِ[٣].

---

(١) قرأ ابن ذكوان بكسر الهاء وصلتها، وهشام بكسرها من غير صلة، وحمزة والكسائي يحذفان الهاء في الوصل خاصة، والباقون يثبتونها ساكنة في الحالين. انظر: «التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) في «حاشية التفتازاني»: «الاعتقاديات».

(٣) من قوله: «ففيه تعظيم لهم» إلى هنا من (ز). انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٢/ ب).

قوله: «على أنَّها كنايةُ المَصدَرِ»:

قال الفارسيُّ: أي: اقتدِ[1] اقتداءً[2].

(٩١) - ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍۗ قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًاۖ وَعُلِّمْتُم مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْۖ قُلِ ٱللَّهُۖ ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾.

﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ﴾: وما عَرَفوهُ حقَّ مَعرِفَتِه في الرَّحمَةِ والإنعامِ على العبادِ ﴿إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾: حينَ أَنكَرُوا الوحيَ وبعثةَ الرُّسلِ، وذلك مِن عظائمِ رَحمَتِه وجلائلِ نِعمَتِه، أو في السخطِ على الكُفَّارِ وشدَّةِ البَطشِ بهم حينَ جَسَروا على هذه المقالَةِ.

والقائلونَ هم اليهودُ؛ قالوا ذلك مبالغَةً في إنكارِ إنزالِ القُرآنِ بدَليلِ نَقضِ كلامِهِم وإلزامِهِم بقولِه.

﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِي جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾ وقراءةُ الجُمهورِ: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ بالتَّاءِ، وإنَّما قرأَ بالياءِ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو[3] حملًا على ﴿قَالُواْ﴾ ﴿وَمَا قَدَرُواْ﴾، وتضمَّنَ ذلك توبيخَهُم على سوءِ جَهلِهِم للتَّوراةِ، وذمَّهُم على

---

(١) في (ز): «اقتداء».

(٢) انظر: «الحجة» لأبي علي الفارسي (٢/ ٣٧٥)، وعبارته: «يجوز أن تكون الهاء كناية عن المصدر، ولا تكون التي تلحق للوقف. ولكن لما ذكر الفعل دلّ على مصدره». وقال في توجيه قراءة ابن عامر (٣/ ٣٥٢): «وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، ووجهها: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

تَجزِئَتِها بإبداءِ بعضٍ انتخَبُوهُ وكَتبوهُ في ورقاتٍ مُتفرِّقَةٍ(١) وإخفاءِ بعضٍ لا يَشتهونَه.

رويَ أنَّ مالكَ بنَ الصَّيفِ قالَهُ لَمَّا أغضبَهُ الرَّسولُ بقولِه: «أنشدكَ بالذي أنزلَ التَّوراةَ على مُوسى هل تجِدُ فيها أنَّ الله يبغضُ الحبرَ السَّمينَ؟ فأنتَ الحبرُ السَّمينُ».

وقيل: هُم المشركونَ، وإلزامُهُم بإنزالِ التَّوراةِ لأنَّه كانَ مِن المَشهوراتِ الذَّائعَةِ عندَهُم، ولذلك كانوا يَقولونَ: ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٧].

﴿وَعُلِّمْتُم﴾ على لسانِ مُحمَّدٍ ﴿مَّا لَمْ تَعْلَمُوٓاْ أَنتُمْ وَلَآ ءَابَآؤُكُمْ﴾ زيادةً على ما في التَّوراةِ، وبيانًا لِمَا التبَسَ عليكُم وعلى آبائِكُم الذينَ كانوا أعلَمَ منكُم، ونظيرُه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [النمل: ٧٦].

وقيل: الخطابُ لِمَن آمنَ مِن قُريشٍ.

﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾؛ أي: أنزلَـهُ اللهُ، أو: اللهُ أنزلَـهُ، أمـرَهُ بـأن يُجيـبَ عنهُـم إشـعاراً بـأنَّ الجـوابَ مُتعيِّـنٌ لا يمكـنُ غيـرُهُ، وتنبيهًـا على أنَّهـم بُهِتُـوا بحيثُ لا يَقـدِرُونَ على الجوابِ.

﴿ثُمَّ ذَرْهُمْ فِى خَوْضِهِمْ﴾: في أباطيلِهم، فلا عليك بعدَ التَّبليغِ وإلزامِ الحُجَّةِ.

﴿يَلْعَبُونَ﴾ حالٌ مِن (هم) الأوَّلِ، والظَّرفُ صِلَةُ ﴿ذَرْهُمْ﴾ أو ﴿يَلْعَبُونَ﴾، أو حالٌ من المفعولِ(٢) أو فاعلِ ﴿يَلْعَبُونَ﴾.

أو مِن (هم) الثاني، والظَّرفُ مُتَّصِلٌ بالأوَّلِ.

---

(١) في (أ) و(خ): «مفرقة».

(٢) قولـه: «مـن المفعـول» يعنـي: مفعـولَ ﴿ذَرْهُمْ﴾ وهـو (هُـمْ) الأولُ. انظـر: «حاشـية الأنصـاري» (٢/ ٥١٩).

قوله: «وما عَرفوهُ حقَّ مَعرِفتِه...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: يعني: أنَّ قولَه: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ يحتمِلُ أَنْ يَكونَ صِفَةَ لُطفٍ وصِفَةَ قَهرٍ(١).

قوله: «وإنَّما قرأَ بالياءِ...» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فيكونُ على هذه القراءَةِ التِفاتًا حيثُ جُعِلُوا غُيَّبًا لارتكابِهم شناعةَ ذلك الفعلِ(٢).

قوله: «رُوِيَ أنَّ مالكَ بنَ الصَّيفِ...» الحديث.

أخرجَه ابنُ جريرٍ عَن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ(٣).

(٩٢) ـ ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ۚ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۖ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾.

﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾: كثيرُ الفائدَةِ والنَّفعِ ﴿مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ يعني: التَّوراةَ أو الكتبَ التي قبلَهُ.

﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليه ﴿مُبَارَكٌ﴾؛ أي: للبركاتِ ولتُنذِرَ، أو عِلَّةٌ لمحذوفٍ؛ أي: ولتُنذِرَ أهلَ أمِّ القُرى أنزلناهُ.

وإنَّما سُمِّيَت مكَّةُ بذلك لأنَّها قبلَةُ أهلِ القُرَى ومَحجُّهُم ومُجتمَعُهُم وأعظَمُ القُرَى شَأنًا، وقيل: لأنَّ الأرضَ دُحِيَت مِن تَحتِها، أو لأنَّها مكانُ أوَّلِ بيتٍ وُضِعَ للنَّاسِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٥٧).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٢/ ب).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٣٩٣ ـ ٣٩٤) عن سعيد بن جبير دون قوله: «فأنت الحبرُ السمين».

وقرأ أبو بكرٍ عَن عاصمٍ بالياءِ[1]؛ أي: ليُنذِرَ الكتابُ.

﴿وَمَنْ حَوْلَهَا﴾: أهلَ الشَّرقِ والغَربِ.

﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ فإنَّ مَن صدَّقَ بالآخرَةِ خافَ العاقبَةَ، ولا يزالُ الخَوْفُ يحملُهُ على النَّظرِ والتَّدبُّرِ حتى يُؤمِنَ بالنَّبيِّ والكِتابِ، والضَّميرُ يَحتَمِلُهُما ويحافِظُ على الطَّاعَةِ، وتَخصيصُ الصَّلاةِ لأنَّها عمادُ الدِّينِ وعَلَمُ الإيمانِ.

(٩٣) - ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓا۟ أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ ۖ ٱلْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾.

﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فزعمَ أنَّه بعثَهُ نبيًّا كمُسيلمَةَ والأَسودِ العَنسيِّ، أو اختلقَ عليه أحكامًا كعَمرِو بنِ لُحَيٍّ ومُتابعِيه.

﴿أَوْ قَالَ أُوحِىَ إِلَىَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَىْءٌ﴾ كعبدِ اللهِ بنِ سعدِ بن أَبي سرحٍ، كانَ يَكتُبُ لرسولِ اللهِ ﷺ، فلمَّا نزلَتْ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾ فلمَّا بلغَ قولَهُ: ﴿ثُمَّ أَنشَأْنَٰهُ خَلْقًا ءَاخَرَ﴾ قال عبدُ الله: تبارَكَ اللهُ أحسَنُ الخالقينَ! تَعجُّبًا مِن تفصيلِ خلقِ الإنسانِ، فقال عليهِ السَّلامُ: «اكتبها فكذلك نزلت» فشكَّ عبدُ اللهِ وقال: لَئِن كانَ محمَّدٌ صادقًا لقد أوحيَ إليَّ كما أوحيَ إليهِ، ولئن كانَ كاذبًا لقد قلتُ كمَا قالَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠). وتحرف لفظ «بكر» في مطبوع «التيسير» إلى: «عمرو».

﴿وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ﴾ كالذين قالوا: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَـٰذَآ﴾ [الأنفال: ٣١].

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّـٰلِمُونَ﴾ حُذِفَ مَفعولُه لدلالَةِ الظرفِ عليه؛ أي: ولَوْ تَرى الظَّالِمينَ ﴿فِى غَمَرَٰتِ ٱلْمَوْتِ﴾: شدائدِه؛ مِن غَمَرَهُ الماءُ: إذا غَشِيَه.

﴿وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ بَاسِطُوٓاْ أَيْدِيهِمْ﴾ بقبضِ أرواحِهم كالمُتقاضِي المُلِظِّ، أو بالعذابِ.

﴿أَخْرِجُوٓاْ أَنفُسَكُمُ﴾؛ أي: يقولونَ لهم: أخرِجُوها إلينا مِن أجسادِكُم؛ تغليظًا وتعنيفًا عليهِم، أو: أَخرِجُوها مِن العذابِ وخَلِّصُوها مِن أيدينَا.

﴿ٱلْيَوْمَ﴾ يريدُ به وقتَ الإماتَةِ، أو الوقتَ الممتدَّ مِن الإماتَةِ إلى ما لا نهاية.

﴿تُجْزَوْنَ عَذَابَ ٱلْهُونِ﴾؛ أي: الهوان(١)، يريدُ: العذابَ المتضمِّنَ لشدَّةٍ وإهانَةٍ، فإضافَتُه إلى ﴿ٱلْهُونِ﴾ لعَراقَتِه وتمكُّنِه فيهِ(٢).

﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ كادِّعاءِ الوَلدِ والشَّريكِ له، ودَعوى النبوَّةِ والوَحيِ كاذبًا ﴿وَكُنتُمْ عَنْ ءَايَـٰتِهِۦ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ فلا تتأمَّلونَ فيها ولا تُؤمِنونَ.

قوله: «﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليهِ ﴿مُبَارَكٌ﴾؛ أي: للبَركاتِ ولتُنذِرَ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا أرى حاجَةً إلى هذا التَّكلُّفِ؛ لجوازِ أَن يكونَ عطفًا

---

(١) قوله: «أي: الهوان» يريد أن الهون بمعنى الهوان؛ أي: الذل ضد العز. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٩٧).

(٢) قوله: «العراقته»؛ أي: لتمحضه «وتمكنه فيه»؛ أي: الهوان، لا يشوبه كونه طهرة للذنوب. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ١٩٧).

على صَريحِ الوَصفِ؛ أي: كتابٌ مُبارَكٌ وكائِنٌ للإنذارِ، ومثلُ هذا ـ أعني: عطفَ الظَّرفِ على المفردِ ـ في بابِ الخَبرِ والصِّفَةِ كثيرٌ»[1].

قوله: «كعبدِ اللهِ بن سعدِ بنِ أبي سَرحٍ كانَ يكتبُ..» الحديث.

أخرجَه ابنُ جريرٍ عَن السُّدِّيِّ بدونِ قِصَّة ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ﴾ الآية[2].

قال الحافظُ فتحُ الدِّينِ بن سيدِ النَّاسِ في «سيرته»: تشفَّعَ ابنُ أبي سَرحٍ بعُثمانَ فقَبِلَه عليهِ السَّلامُ بعدَ تَلَوُّمٍ، وحَسُنَ بعدَ ذلك إسلامُه حتى لم يُنقَم عليهِ في شيءٍ، وماتَ ساجِدًا[3].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٢/ ب).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٠٥)، وذكره بنحو ما ذكره البيضاوي: الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٤٤)، وأبو الليث السمرقندي في «تفسيره» (٢/ ٤٧٦)، والثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٤٨)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢٠)، والرازي في «تفسيره» (٢٣/ ٢٦٦)، بألفاظ متقاربة.
وقد رد بعض العلماء هذه القصة، فقال أبو الليث عقبها: وقد قيل: إن الحكاية غير صحيحة؛ لأن ارتداد عبد الله بن أبي سرح كان بالمدينة، وهذه الآية مكية.
ونحوه قول ابن كمال باشا في «تفسيره» عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾: وهذه الرِّواية غيرُ صحيحة؛ لأنَّ السُّورةَ مكيَّةٌ، وارتداده كان بالمدينة على ما اعترف به الرَّاوي.
وقد نقل الآلوسي رحمه الله التوفيق بين كون السورة مكية والقصةِ وقعت في المدينة فقال في «روح المعاني» (١٨/ ٣٨): وطعن بعضهم في صحة هذه الرواية بأن السورة مكية وارتداده بالمدينة كما تقتضيه الرواية، وأجيب: بأنه يمكن الجمع بأن تكون الآية نازلة بمكة واستكتبها ﷺ إياه بالمدينة فكان ما كان، أو يلتزم كون الآية مدنية لهذا الخبر، وقوله: إن السورة مكية، باعتبار الأكثر.
قلت: وأصل القصة عند أبي داود (٤٣٥٨)، والنسائي (٤٠٦٩)، ولفظه: عن ابن عباس قال: كان عبد الله بن سعد بن أبي سرح يكتب لرسول الله ﷺ، فأزله الشيطان، فلحق بالكفار، فأمر به رسول الله ﷺ أن يقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان بن عفان، فأجاره رسول الله ﷺ.

(٣) انظر: «عيون الأثر» (٢/ ٣٨٣).

قوله: «كالمُتقاضي المُلِظِّ»؛ أي: الملازمِ لغريمِه لا يُفارِقُه.

قال ابنُ المُنيِّرِ: جَعلَه مِن مجاز[١] التَّشبيهِ، والأَوْلَى حملُه على الحَقيقَةِ[٢].

قلت: وبها وردَ الأَثَرُ.

(٩٤) ـ ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَٰدَىٰ كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُاْ لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنكُم مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا﴾ للحِسابِ والجَزاءِ ﴿فُرَٰدَىٰ﴾ مُنفَرِدينَ عَنِ الأَموالِ والأولادِ وسائرِ مَا آثَرْتُموهُ مِن الدُّنيا، أو: عن الأَعوانِ والأَوثانِ التي زَعَمتُم أَنَّها شُفعَاؤُكُم، وهو جمعُ (فَرْدٍ)، والأَلِفُ للتَّأنيثِ ككُسالَى.

وقُرِئَ: (فِرادًا) كرِخالٍ[٣]، و: (فُرادَ) كثُلاثَ[٤]، و: (فَرْدَى) كسَكْرَى[٥].

﴿كَمَا خَلَقْنَٰكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ بدلٌ منه، أي: على الهيئَةِ التي وُلِدتُم عليها في الانفرادِ، أو حالٌ ثانيةٌ إن جُوِّزَ التَّعدُّدُ فيها، أو حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿فُرَٰدَىٰ﴾؛ أي: مُشْبِهين ابتداءَ خلقِكُم عُراةً حُفَاةً غُرْلًا بُهماً، أو صِفَةُ مَصدَرِ ﴿جِئْتُمُونَا﴾؛ أي: مجيئاً كخَلقِنا لَكُم.

---

(١) في (س): «باب».

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٤٦).

(٣) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٢) عن أبي حيوة، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤) عن عيسى بن عمر.

(٤) حكاها أبو معاذ النحوي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤) عن خارجة عن نافع وأبي عمرو والأعرج.

﴿وَتَرَكْتُم مَّا خَوَّلْنَٰكُمْ﴾: ما تَفضَّلْنَا به عَليكُم في الدُّنيا فشُغِلتُم به عَن الآخرَةِ ﴿وَرَآءَ ظُهُورِكُمْ﴾ ما قدَّمْتُمُوهُ مِنه شيئًا ولم تَحمِلُوا[1] نقيرًا.

﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَٰٓؤُا۟﴾؛ أي: شُركاءُ اللهِ في رُبوبيَّتِكُم واستحقاقِ عِبادَتِكُم.

﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾؛ أي: تقطَّعَ وَصلُكُم وتشتَّتَ جَمعُكُم، والبَيْنُ مِن الأَضدادِ يُستعمَلُ للفَصلِ والوَصلِ، وقيل: هو الظَّرفُ أُسنِدَ إليه الفعلُ على الاتِّساعِ، والمعنى: وَقعَ التَّقطُّعُ بينكُم.

ويَشهَدُ لهُ قراءَةُ نافعٍ والكِسائيِّ وحفصٍ عن عاصمٍ بالنَّصبِ[2] على إضمارِ الفاعلِ لدلالَةِ ما قبلَهُ عليه، أو أقيمَ مقامَ مَوصوفِهِ[3]، وأصلُه: (لقد تقطَّعَ ما بينكُم)، وقَد قُرِئَ بهِ[4].

﴿وَضَلَّ عَنكُم﴾: بطلَ وضاعَ ﴿مَّا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ أنَّها شُفعاؤُكُم، أو أنْ لا بعثَ ولا جزاءَ.

قوله: «والمَعنى: وقعَ التَّقطُّعُ بينكم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ الفعلَ المَبنيَّ للفاعلِ على اللازمِ أُسندَ إلى

---

(١) في (ت): «تحتملوا».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٣) قوله: «أو أقيم»؛ أي: ﴿بَيْنَكُمْ﴾ «مقام موصوفه»؛ والمعنى: لقد تقطَّعَ وصلُ بينكم، كما أشار إليه بقوله: «وأصله لقد تقطع ما بينكم»؛ إذ المعنى: وصل بينكم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٢).

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٤٥)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ٨٣)، عن ابن مسعود.

ضَميرِ مَصدَرِه؛ بمعنى: وقعَ التَّقطُّعُ، كما أنَّ المَبنيَّ للمَفعولِ يُسنَدُ إليه مثل: جُمِعَ بينكم؛ أي: جُمعَ الجَمعُ بمعنى: أُوقِعَ الجمعُ.

واعتُرِضَ بأنَّه واقِعٌ في الكَلامِ مثل: ﴿حيل بَيۡنَهُمۡ﴾ بخلافِ هذا، فالأَوْلَى أنَّه أُسنِدَ إلى ضَميرِ الأَمرِ لتَقرُّرِه في النُّفوسِ؛ أي: تقطَّعَ الأَمرُ بينكُم.

وقَريبٌ مِن هذا ما يقالُ: إنَّ ﴿بَيۡنَكُمۡ﴾ صفةٌ أُقيمَت مقامَ المَوصوفِ الذي هو المُسنَدُ إليه؛ أي: أَمرٌ[1] بَينِكُم.

كما يُحملُ عليهِ قراءَةُ مَن قَرَأَ (تقطَّعَ ما بينكُم)[2] على أنَّ (ما) مَوصولَةٌ أو مَوصوفَةٌ.

وأمَّا على قراءَةِ رفعِ (بينُكم) فإن جُعلَ بمَعنى الوَصلِ ولا يكونُ مِن الظُّروفِ فظاهرٌ، وكذا إن جُعِلَ ظرفًا غيرَ لازمِ الظَّرفيَّةِ.

وقال أبو حيَّان: ما ذكرَه الزَّمخشريُّ مِن أنَّه أُسنِدَ إلى ضميرِ المَصدَرِ ليسَ بجَيِّدٍ؛ لأنَّ شرطَ الإسنادِ مَفقودٌ فيه، وهو تَغايُرُ الحُكمِ والمَحكومِ عليه، ولذلك لا يَجوزُ: (قامَ ولا جلسَ) وأنت تريدُ: قامَ هو؛ أي: القيامَ[3].

وقال السَّفاقسيُّ: هذا لا يَرِدُ؛ لأنَّ الزَّمخشريَّ تجوَّزَ بـ﴿تَقَطَّعَ﴾ وجعلَه عِبارةً عَن (وقعَ)، والتَّغايرُ حاصِلٌ بهذا الاعتبارِ؛ لأنَّ (وَقَعَ) أعمُّ مِن التَّقطُّعِ،

---

(١) في (ز): «أمركم».

(٢) وهو ابن مسعود، كما تقدم.

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٩٧).

ولـو سـلِّمَ فالتَّقطُّـعُ مَعـروفٌ بـلامِ الجنسِ وتقطـع مُنكَّـرٌ، فكيـفَ يُقـالُ: اتَّحـدَ الحكـمُ والمَحكـومُ عليـه؟

ثُمَّ قال أبو حيَّان: وقيل: يقدَّرُ ضميرُ الاتِّصالِ الدَّالُّ عليه قولُه: ﴿شُرَكَٰٓؤُاْ﴾؛ أي: لقد تقطَّعَ الاتِّصالُ بينكُم[١].

قال: والذي يَظهَرُ أنَّ المَسألَةَ مِن بابِ التَّنازُعِ، تنازَعَ[٢] في ﴿مَّا كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ ﴿تَّقَطَّعَ﴾ و﴿ضَلَّ﴾، فأُعمِلَ الثَّاني وهو ﴿ضَلَّ﴾، وأُضمِرَ في ﴿تَّقَطَّعَ﴾ ضميرُ ﴿ما﴾ فالمَعنى: لقد تَقطَّعَ بينكُم ما كُنتُم تَزعُمون وضَلَّ عَنكُم، قال: وهذا إعرابٌ سَهلٌ لم يَتنبَّه له أَحدٌ[٣].

(٩٥) - ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ بالنَّباتِ والشَّجرِ.

وقيل: المرادُ به الشّقاقُ الذي في الحنطَةِ والنَّواةِ.

﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ﴾ يريدُ به: ما يَنمُو مِن الحَيوانِ والنَّباتِ؛ ليُطابِقَ ما قبلَهُ.

﴿مِنَ ٱلۡمَيِّتِ﴾: ممَّا لا يَنْمُو كالنُّطَفِ والحَبِّ.

﴿وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّ﴾: ومخرجُ ذلكَ مِن الحيوانِ والنَّباتِ، ذَكَرَهُ بلفظِ الاسمِ حملًا على ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ﴾ فإنَّ قولَه: ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ﴾ واقعٌ موقعَ البيانِ له.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٩٧).

(٢) في «البحر المحيط»: «من باب الإعمال تسلط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٢٩٨).

﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: ذلِكُم المحيي المُميتُ هو الذي يحقُّ له العبادَةُ ﴿فأنى تؤفكون﴾: تُصرَفُونَ عنهُ إلى غيرِه.

قوله: «ذكرَه بلَفظِ الاسمِ حَمْلًا على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾؛ فإنَّ قولَه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ﴾ واقعٌ مَوقِعَ البيَانِ له»:

قال ابنُ المُنيِّرِ: تكرَّرَ في القُرآنِ ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ فيبعدُ قَطْعُها عَن نَظائِرِها.

والوَجهُ: أنَّ قياسَ الآيةِ أَنْ تكونَ الصِّفاتُ باسمِ الفاعلِ؛ لقولِه: ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾ ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾ ﴿وجاعل الليل﴾، وإنَّما عدلَ إلى صِيغَةِ المُضارِعِ في ﴿يُخْرِجُ﴾ للدلالَةِ عَلى تَصويرِ[1] ذلك وتَمثيلِهِ واستِحضارِه، وإخراجُ الحَيِّ مِن المَيِّتِ أَوْلَى في الوُجودِ وأعظَمُ في القُدرَةِ، فإنَّ العِنايَةَ به أتمُّ، ولذلك جاءَ مُقدَّمًا في مَواضِعِه، وحَسُنَ عَطفُ الاسمِ على المُضارعِ لأنَّه في مَعناه[2].

وقالَ ابنُ هِشامٍ في «المغني»: لم يَجعَلْهُ مَعطُوفًا على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾؛ لأنَّ عطفَ الاسمِ على الاسمِ أَوْلَى، ولكن مَجيءَ قولِه تَعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ بالفعلِ فيهِما يَدُلُّ على خِلافِ ذلك[3].

وقال الطِّيبيُّ: فإن قلت: لِمَ لم يُعطَف على الفعلِ كما ذهبَ إليه الإمامُ[4]،

---

(١) في (ز): «تصور».

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٤٧).

(٣) انظر: «مغني اللبيب» (ص:٧٧٣).

(٤) انظر: «التفسير الكبير» (١٣/ ٧٤).

ويكونُ الغَرَضُ إرادةَ الاستمرارِ في الأزمِنَةِ المُختَلِفَةِ كما سبقَ في قولِه: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥]؛ ليكونَ إخراجُ الحيِّ مِن المَيِّتِ أَوْلى في القصدِ مِن عَكسِه، ولأنَّ المُناسبةَ في الصَّنعَةِ البَديعيَّةِ تَقتَضِي هذا؛ لأنَّه مِن بابِ العَكسِ والتَّبديلِ[1] كقولِه: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾ [الحج: ٦١]، ولوُرودِ سائرِ ما يُشبِهُ الآيةَ عَلَى هذا المنوالِ؟

قلتُ[2]: يمنَعُه وُرودُ الجُملَةِ الثَّانيَةِ مَفصولةً عَن الأُولى على سَبيلِ البَيانِ، ولو عطفَ الثَّالثَةَ على الثَّانيةِ كانت بَيانيَّةً مثلَها، لكنَّها غيرُ صالِحَةٍ له؛ لأنَّ ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ ليسَ مُتضمِّنًا لإخراجِ المَيِّتِ مِن الحيِّ.

فإن قلت: فقَدِّره مُبينًا مناسبًا لها عَلى تقديرِ ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾.

قلت: يَفوتُ إذَنْ غَرضُ التَّعميمِ الذي تُعطيه الآيَةُ مِن إرادَةِ: تخرجُ الحَيوانَ والنَّامِيَ مِن النُّطَفِ والبَيضِ والحَبِّ والنَّوَى.

فـإذَنْ هـذا المَعنى إنَّمـا يَحصُلُ إذا قُـدِّرَ: و﴿مُخْرِجُ﴾ معطوفًـا على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾، ثـمَّ يَسـرِي مَعنـى العُمومِ إلـى قَرينَتِهـا، فيصـحُّ أَنْ يُقالَ: مُخـرِجُ الحَيِّ مِـن الميِّـتِ؛ أي: الحيوانِ والنَّامـي مِن النُّطَـفِ والبَيْضِ والحَبِّ والنَّـوَى، ومُخرِجُ هـذه الأشـياءِ المَيتَـةِ مـن الحَيـوانِ والنَّامـي، ولـو قُـدِّرَ مَعطوفًـا علـى ﴿تُخْرِجُ﴾ اختـصَّ بالحَبِّ والنَّـوَى[3].

---

(١) في (س): «والتذييل» والمثبت من (ز) و«فتوح الغيب».

(٢) في (ز): «قلنا».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٧٠).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قد شاعَ[١] في الكلامِ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ وحَسُنَ التَّقابلُ كما في ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ﴾.

وجازَ عَطفُ اسمِ الفاعلِ على الفعلِ المضارعِ؛ لأنَّه في مَعناه؛ إذ سَوْقُ الآيةِ على كونِ الصِّفاتِ بلَفظِ اسمِ الفَاعلِ، وإنَّما عُدِلَ في إخراجِ الحَيِّ مِن المَيِّتِ إلى المُضارعِ استِحضارًا له؛ لكَونِه أوَّلَ في الوُجودِ وأعظَمَ في القُدرَةِ.

لكن لا يَخْفَى أنَّ قولَه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ في مَوقعِ البَيانِ لـ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾ ولذا تُرِكَ العَطفُ، و﴿مخرج ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ لا يَصلحُ بيانًا، فلا يَحسُنُ عَطفُه عليه، فلذا جعَلَه عَطْفًا على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ﴾.

(٩٦) ـ ﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ذَٰلِكَ تَقْدِيرُ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ﴾.

﴿فَالِقُ ٱلْإِصْبَاحِ﴾: شاقُّ عمودِ الصُّبحِ عَن ظُلمَةِ الليلِ أو عَن بياضِ النَّهارِ، أو شاقُّ ظلمَةِ الإصباحِ[٢] وهو الغَبَشُ الذي يليهِ.

والإصباحُ في الأَصلِ: مصدَرُ أَصبَحَ: إذا دَخَلَ في الصَّباحِ يُسَمَّى بهِ الصُّبحُ.

وقرئَ بفتحِ الهمزةِ على الجمعِ[٣]، وقُرِئَ (فالقَ) بالنَّصبِ على المَدحِ[٤].

---

(١) في (ز): «ساغ».

(٢) في (أ) و(خ): «الصباح».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٤)، و«الكشاف» (٣/ ٨٤)، عن الحسن، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٥) نسبتها لعيسى وأبي رجاء.

(٤) أي: (فالقَ الإصباحِ وجَاعِلَ الليلِ). انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٤٤) عن الحسن =

﴿وجَاعِلُ الليلِ سكنًا﴾ يسكنُ إليه التَّعِبُ بالنَّهارِ لاستراحَتِه فيه؛ مِن سَكَنَ إليه: إذا اطمأنَّ إليهِ استئناسًا به، أو: يَسكُنُ فيه الخَلقُ، مِن قولِه: ﴿لِتَسۡكُنُواْ فِيهِ﴾ [يونس: ٦٧]، ونصبُه بفعلٍ دلَّ عليهِ ﴿جاعلُ﴾، فإنَّه في معنى الماضي، ويدلُّ عليه قراءَةُ الكُوفيِّين: ﴿وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ﴾[١] حملًا على مَعنى المعطوفِ عليهِ؛ فإنَّ ﴿فَالِقُ﴾ بمعنى: فَلَقَ، ولذلكَ قُرِئَ به[٢].

أو به على أنَّ المرادَ منه[٣] جَعْلٌ مستمِرٌّ في الأزمِنَةِ المُختَلِفَةِ، وعلى هذا يجوزُ أن يكونَ:

﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ﴾ عطفاً على محلِ الليلِ، ويشهدُ له قراءتهما بالجرِ، والأحسنُ نصبُهما بـ(جَعَل) مقدَّرٍ، وقرئا بالرفع[٤] على الابتداء والخبرُ محذوفٌ؛ أي: مجعولان.

= في رواية عباد، و«الكشاف» (٣/ ٨٥) دون نسبة.

(١) انظر: «السبعة» (١/ ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

قال الكرماني في «غرائب التفسير» (١/ ٣٧٥): مَن أضاف نصب (سكنًا) بفعل مضمر دل عليه (جاعل)؛ أي: جعله سكنًا، وكذلك قوله: ﴿وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ حُسۡبَانٗا﴾؛ أي: جعلهما، ولا ينتصب باسم الفاعل عند البصريين؛ لأنه بمعنى الماضي، وأجاز ذلك الكوفيون.

(٢) أي: (فَلَقَ الإصباحَ وجَعَلَ الليلَ). انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٢٣)، و«الكشاف» (٣/ ٨٥)، عن النخعي، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٦) نسبتها لأبي حيوة ويحيى بن وثاب.

(٣) في (خ): «المراد به».

(٤) نسب الجر في (الشمس والقمر) ليزيد بن قطيب وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٣٩)، و«المحرر الوجيز». (٢/ ٣٢٦). والرفع لابن محيصن من رواية الزعفراني. انظر: «الكامل في القراءات» للهذلي (ص: ٥٤٤).

﴿حُسْبَانًا﴾؛ أي: على أدوارٍ مُختلِفَةٍ تُحسبُ بها الأوقاتُ ويكونانِ عَلَمَي الحُسبانِ، وهو مصدَرُ (حَسَبَ) بالفتحِ كما أنَّ الحِسبَانَ بالكسرِ مَصدَرُ (حَسِبَ).

وقيل: جمعُ حِسابٍ كشِهابٍ وشُهبَان.

﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى جَعلِهِما حسبانًا؛ أي: ذلكَ التَّسييرُ بالحسابِ المعلومِ ﴿تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ﴾ الذي قَهرَهُما وسَيَّرَهُما على الوَجهِ المَخصوصِ ﴿الْعَلِيمِ﴾ بتَدبيرِهِما والأنفعِ مِن التَّداويرِ الممكِنَةِ لَهُما.

(٩٧) ـ ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ النُّجُومَ﴾: خلَقَها لَكُم ﴿لِتَهْتَدُوا بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾: في ظلماتِ اللَّيلِ في البرِّ والبَحرِ، وإضافَتُها إليهما للمُلابسَةِ، أو: في مُشتَبِهاتِ الطرقِ، وسمَّاها ظُلُماتٍ على الاستِعارَةِ، وهو إفرادٌ لبعضِ مَنافِعِها بالذِّكرِ بعدَما أجملَهَا بقولِه ﴿لَكُمُ﴾.

﴿قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ﴾: بيَّنَّاها فَصلًا فَصلًا ﴿لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ فإنَّهم المُنتفِعُونَ به.

قوله: «أو به على أنَّ المُرادَ منه جَعلٌ مُستَمِرٌّ في الأزمنَةِ المُختَلِفَة» إلى آخرِه.

قالَ أبو حيَّان: هذا ليسَ بصَحيحٍ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ إذا كانَ لا يَتقيَّدُ بزمانٍ خاصٍّ ـ وإنَّما هوَ للاستمرارِ ـ لا يَجوزُ إعمالُه، ولا لِمَجرورِه محلٌّ، وقَد نَصُّوا على ذلك[١].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٠٨).

وقال ابنُ هِشامٍ في «المغني»: قد نَصَّ ـ يعني: الزمخشريَّ ـ في ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ على أنَّه إذا حُمِلَ على الزَّمنِ المُستمرِّ كانَ بمَنزِلَتِه إذا حُمِلَ عَلى الماضي، وكانَت إِضافَتُه مَحضَةً[1].

وكذا قال الحَلبيُّ[2].

وقال صاحبُ «التقريب»: ما قالَه هنا بخلافِ ما ذكرَهُ في ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بين كلامَيْهِ تَدافُعٌ.

قال: وذكرَ في وجهِ التَّوفيقِ: أنَّ الاستمرارَ لَمَّا تناولَ الماضيَ والحالَ والاستقبالَ فبالنَّظرِ إلى حالِ الماضِي تُجعلُ الإضافةُ حقيقيَّةً كمَا في ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ وإلى الآخرينَ غيرَ حقيقيَّةٍ كمَا في ﴿جاعل ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا ﴾؛ لئلَّا يلزمَ مُخالفَةُ الظَّاهرِ بقَطعِ ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ عَن الوَصفيَّةِ إلى البَدليَّةِ، ويُجعلَ ﴿سَكَنٗا ﴾ منصوبًا بفعلٍ مَحذوفٍ، فليتأمَّل؛ فإنَّ هذا هو المَنشَأُ.

وكذا قال الطِّيبيُّ: إذا كانَ بمَعنى الاستمرارِ يَكونُ مَعناه مَوجودًا في جَميعِ الأَزمنَةِ مِن الماضي والمُستقبَلِ والحالِ كالعَالمِ والقادرِ، فيكونُ في إضافَتِه اعتباران:

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٦١٩).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٦٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٧٤).

أحدُهُما: أنَّها مَحضَةٌ[١] باعتبارِ مَعنى المُضِيِّ فيه، وبهذا الاعتبارِ يقَعُ صفةً للمَعرِفَةِ.

والأُخرى: غيرُ محضَةٍ باعتبارِ مَعنى الاستِقبالِ، وبهذا الاعتبارِ يعمَلُ في ما أُضيفَ إليه، ونحوهُ قولُه تَعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾ [الإسراء: ١١٠]؛ فإنَّ ﴿أَيًّا﴾ مِن جهَةِ كونِها مُتضمِّنَةً لِمَعنى الشَّرطِ عامِلٌ في ﴿تَدْعُواْ﴾، ومِن جهَةِ كَونِها اسمًا مُتعلِّقٌ بـ﴿تَدْعُواْ﴾ مَعمولٌ له[٢].

ثم قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وما يقالُ: إنَّه لِمَا بَعُدَ بمَعنى المُضيِّ عَن شبهِ الفعلِ فبمَعنى الاستمرارِ أبعَدُ[٣] = ليسَ بشيءٍ؛ لأنَّ شبهَهُ[٤] الخاصَّ إنَّما هوَ بالمُضارِعِ وباعتبارِه يعملُ، ولهذا يشترطُ مَعنى الحالِ أو الاستقبالِ الذي هو حَقيقَةُ المُضارِعِ عندَ الجُمهورِ، والمُضارِعِ قَد يَجيءُ بمَعنى الاستمرارِ كَثيرًا، فاسمُ الفاعلِ بالاستمرارِ لا يَبعدُ عَن شبهِ الفعلِ بخلافِ مَعنى المُضيِّ.

وأما أنَّ اللامَ المَوصولَةَ تَدخلُ عَلى الذي بمَعنى المُضِيِّ دون الذي بمَعنى الاستمرارِ؛ فلأنَّ المُعتبَرَ في الكَونِ صِلَةً هو محضُ الحُدوثِ الذي هو أصلُ الفعلِ، حتَّى يَقولونَ: إنَّه فعلٌ في صورةِ الاسمِ كما أنَّ اللامَ اسمٌ في صُورَةِ الحرفِ مُحافظةً على كونِ ما دَخلَتْهُ اللامُ التي في صورَةِ حرفِ التَّعريفِ اسمًا

(١) في (س): «مختصة».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٧٦).

(٣) في (س): «بعد».

(٤) في (ز): «لأنه شبه».

صُـورةً، والاسـتمرارُ يبعـد[١] عَـن مَعنـى الحُـدوثِ للفعلِ، فيَكـونُ محـضَ مُفرَدٍ، فـلا يقَعُ صلـةً بخـلافِ المُضِيِّ[٢].

(٩٨) ـ ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْـَٔايَـٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾.

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ هـو آدمُ ﴿فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ﴾؛ أي: فلَكُـم اسـتقرارٌ[٣] فـي الأَصلابِ أو فوقَ الأَرضِ، واسـتيداعٌ في الأرحـامِ أو تحتَ الأرضِ.

أو: موضِعُ استقرارٍ واستيدَاعٍ[٤].

وقرَأَ ابنُ كثيرٍ والبَصْريَّانِ بكسرِ القافِ على أنَّه اسمُ فاعلٍ[٥]، والمُستودَعُ اسمُ مَفعولٍ؛ أي: فمِنكُم قارٌّ ومِنكُم مُستودَعٌ؛ لأنَّ الاستقرارَ مِنَّا دونَ الاستيدَاعِ[٦].

---

(١) في (س): «يتعدى».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٣/ ب).

(٣) في (أ) و(خ): «الاستقرار».

(٤) قوله: «أو موضع استقرار واستيداع» أشار به إلى أن (مستقراً) و(مستودعاً) اسما مكانين، وبما قبلَه إلى أنهما مصدران. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٥).

(٥) ولم يختلفوا في (مستودَع) أنه بفتح الدال. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦٠).

(٦) قوله: «لأن الاستقرار منا دون الاستيداع» لأن الاستقرارَ في الأصلاب أو فوق الأرض لا صُنعَ للعبد فيه، بخلاف الاستيداع في الأرحام، أو تحت الأرض، وضميرُ «منَّا» لله. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٢٥).

﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْآيَٰتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ﴾ ذكرَ مع ذكرِ النُّجومِ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ لأنَّ أمرَها ظاهِرٌ، ومع ذكرِ تَخليقِ بني آدمَ ﴿يَفْقَهُونَ﴾ لأنَّ إنشاءَهُم مِن نَفسٍ واحدَةٍ وتَصريفَهُم بينَ أحوالٍ مُختلفَةٍ دقيقٌ غامِضٌ يحتاجُ إلى استعمالِ فِطنَةٍ وتَدقيقِ نَظرٍ.

قوله: «ذكرَ مع ذكرِ النُّجومِ ﴿يَعْلَمُونَ﴾...» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يَعني: أنَّ الفقهَ هو الفَهمُ والحَذاقَةُ وتَدقيقُ النَّظرِ، فكانَ أَلْيَقَ بالاستدلالِ بالأَنفُسِ؛ لِمَا فيه مِن الدِّقَّةِ والخَفاءِ، بخِلافِ الاستدلالِ بالآفاقِ؛ ففيهِ الظُّهورُ والجَلاءُ.

وقالَ ابنُ المُنيِّرِ: لا يتحقَّقُ الفَرقُ، وإنَّما أُريدَ أن يكونَ لكُلِّ آيةٍ فاصلَةٌ مُستقِلَّةٌ بالمقصودِ بُعْدًا عَن التَّكرارِ وتَفنُّنًا في البَلاغةِ(١).

(٩٩) - ﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ٱنظُرُوٓا۟ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾: مِن السَّحابِ، أو: مِن جانبِ السَّماءِ.

﴿فَأَخْرَجْنَا﴾ على تَلوينِ الخِطابِ ﴿بِهِۦ﴾: بالماءِ ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾: نَبتَ كلِّ صنفٍ من النَّباتِ، والمعنى: إظهارُ القُدرَةِ في إنباتِ الأنواعِ المفتنَّةِ(٢) بماءٍ واحدٍ كما في قولِه: ﴿يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ﴾ [الرعد: ٤].

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٥٠).

(٢) في هامش (أ): «ظ: المفنَّنة».

﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ﴾: من النَّباتِ أو الماءِ[١] ﴿خَضِرًا﴾: شيئًا أخضرَ، يقال: اخضرَّ وخَضِرَ كاعوَرَّ وعَوِرَ، وهو الخارجُ من الحبَّةِ المُتشعِّبُ.

﴿نُّخْرِجُ مِنْهُ﴾: من الخَضِرِ ﴿حَبًّا مُّتَرَاكِبًا﴾ وهو السُّنبلُ ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ﴾؛ أي: وأَخْرَجنا مِن النَّخلِ نخلًا مِن طَلعِها قنوانٌ، أو مِن النَّخلِ شيءٌ مِن طَلعِها قنوانٌ.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مِن النَّخلِ﴾ خبر ﴿قِنْوَانٌ﴾ و﴿مِن طَلْعِهَا﴾ بدلٌ مِنْه، والمعنى: وحاصلةٌ مِن طلعِ النَّخلِ قِنوانٌ، وهو الأعذاقُ: جمعُ قِنْوٍ؛ كصِنوانٍ: جمعُ صِنْوٍ.

وقُرِئَ بضمِّ القافِ كذِئْبٍ وذُؤبان[٢]، وبفَتحِها[٣] على أنَّه اسمُ جمعٍ؛ إذ ليسَ (فَعْلان) مِن أَبنيَةِ الجمعِ.

﴿دَانِيَةٌ﴾: قريبَةٌ من المتناوَلِ، أو: مُلتفَّةٌ قريبٌ بعضُها مِن بَعضٍ، وإنَّما اقتصرَ على ذكرِها عن مُقابِلِها لدلالتها عليه وزيادَةِ النِّعمَةِ فيها.

﴿وَجَنَّٰتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾ عطفٌ على ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ﴾.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[٤] على الابتداءِ؛ أي: ولَكُم ـ أو: ثَمَّ[٥] ـ جناتٌ، أو: ومِن الكَرْمِ جَنَّاتٌ، ولا يجوزُ عطفُه على ﴿قِنْوَانٌ﴾ إذ العنبُ لا يخرُجُ مِن النَّخلِ.

---

(١) في (ت): «أو من الماء».

(٢) نسبت للسلمي عن علي، وعبد الوهاب عن أبي عمرو، والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥).

(٣) وهي قراءة الأعرج. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٣).

(٤) وهي قراءة الأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣١٥).

(٥) في (خ): «ثمة».

﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ﴾ أيضًا عطفٌ على ﴿نَبَاتَ﴾، أو نصبٌ على الاختصاصِ لعزَّةِ هذينِ الصِّنفَيْنِ عِندَهُم.

﴿مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾ حالٌ مِن (الرُّمَّانِ)، أو مِن الجَميعِ؛ أي: بعضُ ذلكَ مُتشابِهٌ وبعضُه غيرُ مُتشابِهٍ في الهيئَةِ واللونِ والقَدْرِ والطَّعمِ.

﴿انظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ﴾؛ أي: ثمرِ كلِّ واحدٍ مِن ذلك، وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بضمِّ الثاءِ والميمِ[(١)]، وهو جمعُ ثَمرَةٍ كخَشبَةٍ وخُشُبٍ، أو ثمارٍ ككِتَابٍ وكُتُبٍ.

﴿إِذَا أَثْمَرَ﴾: إذا أخرجَ ثمرَه كيفَ يُثمِرُ ضَئيلًا لا يكادُ يُنتفَعُ به.

﴿وَيَنْعِهِ﴾: وإلى حالِ نُضجِه كيفَ يعودُ، أو: إلى نَضيجِه كيفَ يعودُ ضَخيمًا ذا نفعٍ ولذَّةٍ، وهو في الأصلِ مَصدَرُ (يَنَعَت الثَّمرَةُ): إذا أدركتْ، وقيل: جمعُ يانِعٍ كتَاجِرٍ وتَجْرٍ.

وقُرِئَ بالضَّمِّ[(٢)] وهو لغَةٌ فيهِ، و: (يانِعِه)[(٣)].

﴿إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: لآياتٍ على وجودِ القادرِ الحَكيمِ وتَوحيدِه، فإنَّ حُدوثَ الأَجناسِ المُختلفةِ والأنواعِ المفتنَّةِ مِن أَصلٍ واحِدٍ، ونَقْلَها مِن حالٍ إلى حالٍ، لا يكونُ إلا بإحداثِ قادرٍ يعلَمُ تَفاصيلَها، ويرجِّحُ ما تَقتَضِي حِكمَتُه مما يمكِنُ مِن أحوالِها، ولا يَعوقُه عَن فعلِه نِدٌّ يُعارِضُه أو ضِدٌّ يُعانِدُه، ولذلك عقَّبَه بتَوبيخِ مَن أشركَ بِهِ والردِّ عليهِ فقال:

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) أي: (ويُنعه) بضم الياء. نسبت لمجاهد وابن أبي إسحاق وقتادة والضحاك وابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٢٨)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٠).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ٩٠)، عن ابن محيصن.

(١٠٠) ـ ﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾.

﴿ وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾؛ أي: الملائكَةَ بأَنْ عَبدُوهُم وقالوا: الملائكةُ بناتُ اللهِ، وسمَّاهُم جِنًّا لاجتِنانِهم تحقيراً لشَأْنِهم.

أو: الشَّياطِينَ؛ لأنَّهم أطاعُوهُم كما يُطاعُ اللهُ، أو عَبَدوا الأوثانَ بتَسويلِهم وتَحريضِهم، أو قالوا: اللهُ خالِقُ الخيرِ وكلِّ نافعٍ، والشَّيطانُ خالِقُ الشَّرِّ وكُلِّ ضارٍّ؛ كما هوَ رأيُ الثنويَّةِ[١].

ومَفعولا (جَعَل): ﴿لِلَّهِ شُرَكَآءَ ﴾، و﴿ٱلْجِنَّ﴾ بدلٌ مِن ﴿شُرَكَآءَ ﴾، أو ﴿شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ و﴿لِلَّهِ ﴾ متعلِّقٌ بـ﴿شُرَكَآءَ ﴾ أو حالٌ منه.

وقُرِئَ: (الجنُّ) بالرَّفعِ[٢]؛ كأنَّه قيل: مَن هم؟ فقيل: الجنُّ، وبالجرِّ[٣] على الإضافَةِ للتَّبيينِ.

﴿وَخَلَقَهُمْ﴾ حالٌ بتَقديرِ (قد)، والمعنى: وقَد عَلِمُوا أنَّ اللهَ خالِقُهُم دونَ الجنِّ، وليسَ مَن يخلُقُ كمَن لا يَخلقُ.

وقُرِئَ: (وخَلْقَهُم)[٤] عطفاً على ﴿ٱلْجِنَّ ﴾؛ أي: وما يخلقونَهُ من الأصنامِ، أو على ﴿شُرَكَآءَ ﴾ أي: وجَعَلوا له اختلاقَهُم للإفكِ حيثُ نَسبوهُ إليه.

---

(١) وهم القائلون بيزدان وأهرمن، حيث قالوا: إن الله ـ تعالى ـ وإبليس أخوان، فالله ـ تعالى ـ خلق الناس والدواب والأنعام وكلَّ خيرٍ، ويعبرون عن الله بيزدان، وإبليس خالق السباع والحيات والعقارب وكل شر، ويعبرون عن إبليس بأهرمن. انظر: «جامع البيان» للإيجي (١/ ٥٦٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن أبي حيوة.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن أبي البرهسم.

(٤) وهي قراءة يحيى بن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٤).

﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ﴾: افتعَلوا وافترَوْا له، وقرأ نافعٌ بتشديدِ الرَّاء للتكثير[1].

وقرئ: (وحَرَّفوا)[2]؛ أي: وزوَّرُوا.

﴿بَنِينَ وَبَنَٰتِۭ﴾ فقالَت اليهودُ: ﴿عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقالت النَّصارى: ﴿ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] وقالَت العربُ: الملائِكَةُ بناتُ اللهِ.

﴿بِغَيۡرِ عِلۡمٖ﴾: مِن غيرِ أَنْ يعلَمُوا حقيقةَ ما قالُوا ويَرَوْا عليهِ دليلًا، وهو في مَوضِعِ الحالِ مِن الواوِ، أو المصدَرِ؛ أي خَرْقًا بغيرِ علمٍ.

﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ وهو أنَّ له شَريكًا أو ولدًا.

قوله: «﴿وَجَنَّٰتٖ مِّنۡ أَعۡنَابٖ﴾ عطفٌ عَلى: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: الأظهَرُ أن يكونَ عَطْفًا على ﴿حَبّٗا﴾؛ لأنَّ قولَه: ﴿نَبَاتَ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ مُفصَّلٌ يشتمِلُ على كلِّ صنفٍ مِن أَصنافِ النَّامي، والنَّامي: الحَبُّ والنَّوَى وشِبهُهُما[3].

وقالَ الشَّيخُ سَعْدُ الدِّينِ: الأقربُ لَفظًا ومَعنًى أن يُجعَلَ عَطفًا على ﴿خَضِرٗا﴾ و﴿وَٱلزَّيۡتُونَ وَٱلرُّمَّانَ﴾ على ﴿حَبّٗا﴾[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٤)، و«الكشاف» (٣/ ٩٢)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٢٧)، عن ابن عباس وابن عمر. وتحرفت في مطبوع «الشواذ» إلى: (وخرقوا).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ١٨٣).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ أ).

قوله: «ولا يجوزُ عَطفُه على ﴿قِنْوَانٌ﴾؛ إذ العنبُ لا يَخرجُ مِن النَّخلِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يُجابُ بأنَّها لَمَّا كانَت مَعروشةً تحتَ أَشجارِ النَّخلِ جازَ وَصفُها بكونِها مُخرَّجَةً مِن النَّخيلِ مَجَازًا؛ لكونِها مُدركةً مِن خِلالِها كما يدركُ القِنوانُ، وذكرَ الطِّيبِيُّ نحوه(١).

قوله: «حالٌ مِن (الرُّمَّانِ)، أو مِن الجَميعِ»:

وقال أبو حيَّان: لا يجوز أَنْ يكونَ حَالًا مِنهُما وإن أجازَه بَعضُهُم؛ لأنَّه لَوْ كانَ حالًا منهما كانَ التَّركيبُ: مُشتَبِهَينِ وغيرَ مُتَشابِهَين(٢).

قوله: «كيف يُثمِرُ ضئيلًا لا يكادُ يُنتفَعُ به»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يُشيرُ إلى أنَّ التَّقييدَ بقولِه: ﴿إِذَآ أَثۡمَرَ﴾ للإشعارِ بأنَّه حِينئذٍ ضعيفٌ غيرُ مُنتفَعٍ به فيقابلُ حالَ اليَنعِ، ويدلُّ كمالُ التَّفاوُتِ على كمالِ القُدرَةِ(٣).

قوله: «أو قالوا: اللهُ خالقُ الخَيرِ وكلِّ نافعٍ، والشَّيطانُ خالِقُ الشَّرِّ وكلِّ ضارٍّ؛ كمَا هو رأيُ الثنويَّةِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فإن قيلَ: أليسَ هذا قولَ المُعتزلَةِ بعينِه؟

قلنا: لا، فإنَّ المُرادَ بكُلِّ ضارٍّ ما يَعُمُّ الأَعيانَ الضارَّةَ كالحيَّاتِ والأَفاعي، والمُعتزِلَةُ لا يقولونَ بذلك.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٣/ ب).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣١٨).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ أ).

قوله: «والجنُّ بَدلٌ مِن ﴿شُرَكَآءَ﴾»:

قال أبو حيَّان: هذا لا يجوزُ؛ لأنه لو أُحِلَّ محلَّه وقيل: وجَعَلوا للهِ الجِنَّ لَم يَنتَظِم[١].

وتعقَّبَه الحَلبِيُّ والسَّفاقسيُّ بأنَّ ذلك لا يَلزَمُ في كلِّ بدلٍ، كما ردَّ بِهِ على الزمخشريِّ في قولِه تَعالى: ﴿إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِي بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧][٢].

ثم قال[٣] أبو حيَّان: وأحسَنُ إعرابٍ فيه ما قالَهُ أستاذُنا أبو جَعفر بنُ الزُّبيرِ أنَّه نصبٌ بإضمارِ فعلِ جوابِ سُؤالٍ مُقدَّرٍ، كأنَّه قيل: مَن جَعَلوا؟ فقيل: الجنَّ؛ أي: جَعَلُوا الجِنَّ، ويؤيِّدُه قراءَةُ (الجنُّ) بالرَّفعِ[٤] على تَقديرِ: هم الجنُّ جوابًا لِمَن قال: مَن الذِي جَعلُوهُ؟[٥].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قيل: الأَوْلَى أن يَنتَصِبَ بمَحذوفٍ جَوابًا عن سؤالٍ، وذلك لأنَّه لَوْ كانَ بَدَلًا لكانَ التَّقديرُ: وجعلوا للهِ الجنَّ، وليسَ له كبيرُ معنى، اللهمَّ أن يقال: إنَّ المُبدلَ ليسَ في حُكمِ التَّنحِيَةِ بالكُلِّيَّةِ[٦].

قوله: «وبالجرِّ على الإضافَةِ للتَّبيينِ»:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٢٣).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٨٤).

(٣) في (س): «وقال».

(٤) نسبت لأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» لابن خالويه (ص: ٣٩).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٢٤).

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ أ).

قال أبو حيَّان: لا يَتَّضِحُ مَعنى هذه القراءَةِ؛ إذ التَّقديرُ: وجَعَلوا شُركاءَ الجنِّ لله[١].

وقال الحَلبيُّ: معناها واضِحٌ بما فسَّرَه الزَّمخشَرِيُّ في قوله: (والمعنى: أَشْرَكُوهُم في عِبادَتِهم[٢]؛ لأنَّهم أطاعُوهُم كما يُطاعُ اللهُ)[٣]، ولذلك سمَّاها إضافةَ تبيينٍ؛ أي: أنه بيَّنَ الشُّركاءَ كأنَّه قيلَ: الشُّركاءَ المُطيعينَ للجنِّ[٤].

(١٠١) ـ ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾.

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ مِن إضافَةِ الصِّفَةِ المُشبَّهَةِ إلى فاعلِها أو إلى الظَّرفِ، كقولهم: (ثَبْتُ الغَدَرِ)[٥]؛ أي: ثابتٌ فيه، بمعنى: أنه عَديمُ النَّظيرِ فيهما.

وقيل: معناهُ: المُبدِعُ، وقد سبقَ الكَلامُ فيه، ورفعُهُ على الخبرِ والمبتدَأُ مَحذوفٌ، أو على الابتداءِ[٦] وخبرُه: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٞ﴾؛ أي: مِن أينَ ـ أو: كيفَ ـ يكونُ له وَلدٌ ﴿وَلَمۡ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞ﴾ يكونُ مِنها الوَلدُ؟..................................

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٢٥).

(٢) في «الكشاف»: «عبادته».

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩١).

(٤) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٨٦).

(٥) رجلٌ ثَبْتُ الغَدَرِ محرَّكةً: يَثْبُتُ في القتال والجَدَل وفي جميع ما يأخُذُ فيه. والغَدَرُ: كلُّ موضعٍ صعبٍ لا تَكادُ الدابَّةُ تَنفُذُ فيه. انظر: «القاموس» (مادة: غدر).

(٦) في (ت): «على المبتدأ».

وقُرِئَ بالياءِ[1] للفَصلِ، أو لأنَّ الاسمَ ضَميرُ اللهِ أو ضَميرُ الشَّأنِ.

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ لا تَخفى عليهِ خافِيَةٌ، وإنَّما لم يَقُل به لتَطرُّقِ التَّخصيصِ إلى الأوَّلِ.

وفي الآيةِ استِدلالٌ على نَفيِ الوَلدِ مِن وُجوهٍ:

الأوَّلُ: أنَّ مِن مُبدَعاتِه السَّماواتُ والأرضُ[2]، وهي مع أنَّها من جنسِ ما يوصَفُ بالولادةِ مُبرأَةٌ عنها لاستمرارِها وطولِ مُدَّتِها، فهوَ أَوْلَى بأَنْ يَتعالى عَنها.

والثاني: أنَّ المعقولَ مِن الوَلدِ ما يتولَّدُ مِن ذَكرٍ وأُنثى مُتجانِسَيْنِ واللهُ تَعالَى مُنزَّهٌ عَن المجانسَةِ.

والثالثُ: أنَّ الولدَ كفءُ الوالدِ، ولا كفءَ له لوَجهينِ:

الأوَّلُ: أنَّ كلَّ ما عداهُ مَخلوقُه فلا يكافِئُه.

والثَّاني: أنه لذاتِه عالِمٌ بكلِّ المَعلوماتِ ولا كذلكَ غيرُهُ بالإجماعِ.

قوله: «أو إلى الظَّرفِ، كقَولِهم: (ثَبْتُ الغَدَرِ)، بمَعنى: عديمِ النَّظيرِ فيهِما»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ الإضافةَ حَقيقيَّةٌ بمَعنى (في) على ما يراهُ البعضُ في (ثَبْتُ الغَدَرِ).

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن النخعي، وزاد في «المحتسب» (١/ ٢٢٤) نسبتها ليحيى.

(٢) في (خ): «والأرضون».

ثمَّ بيَّنَ وجهَ الظرفيَّةِ على وَجهٍ لا يخلُّ بالتَّنزُّهِ عَن المَكانِ والجهَةِ، وحاصِلُه تَوفِيَةُ مَعنى البداعَةِ والتَّنزُّهِ وانتفاءِ المثلِ والنَّظيرِ، وهو لا يوجبُ كونه نفسَه في السَّماواتِ.

قوله: «**وفي الآية استِدلالٌ على نَفيِ الوَلَدِ مِن وُجوهٍ**»:

ذكرَها ثَلاثةً.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الظَّاهرُ أنَّ العِلمَ بكُلِّ شَيءٍ وجهٌ مُستقِلٌّ فتكونُ الوُجوهُ أربعَةً إلا أنَّه أدرَجَه وجعَلَه معَ ﴿خلق كُلَّ شَيْءٍ﴾ وجهًا واحدًا؛ لأنَّ المعنى إنَّما يَتحقَّقُ بالإيجادِ الاختيارِيِّ، وذلك بالعلمِ، ولأنَّه رُبَّما يُناقشُ في لزومِ كونِ الوَلدِ كالوَالِدِ في العِلمِ بكلِّ شَيءٍ.

وقال الإمامُ بعدَما طوَّلَ في تقريرِ الوُجوه: ولو أنَّ الأولين والآخرين اجتَمعوا على أن يَذكُروا في هذهِ المَسألَةِ كَلامًا يُساويهِ أو يُدانيهِ في القوَّةِ والكَمالِ لعَجَزوا عنهُ(١).

(١٠٢ ـ ١٠٣) ـ ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ فَٱعْبُدُوهُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ﴿١٠٢﴾ لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارَةٌ إلى الموصوفِ بما سبقَ مِن الصِّفاتِ وهو مُبتدأٌ.

﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ أخبارٌ مترادِفَةٌ، ويجوزُ أن يكونَ البَعضُ بدلًا أو صِفَةً، والبعضُ خبراً.

---

(١) انظر: «التفسير الكبير» (١٣/ ٩٤).

﴿فَٱعۡبُدُوهُ﴾ حكمٌ مُسبَّبٌ عن مَضمونِها، فإنَّ مَن استَجْمَعَ هذه الصِّفاتِ استحقَّ العبادَةَ.

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾؛ أي: وهو مع تلكَ الصِّفاتِ مُتولِّي أُمورِكُم فكِلُوها إليهِ وتوسَّلُوا بعبادَتِه إلى إنجاحِ مآرِبِكُم، ورَقيبٌ على أَعمالِكُم فيُجازِيكُم عليها.

﴿لَّا تُدۡرِكُهُ﴾: لا تحيطُ به ﴿ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾: جمعُ بصرٍ، وهي حاسَّةُ النَّظَرِ، وقد يقالُ للعَيْنِ مِن حيثُ إنَّها مَحلُّهَا.

واستدَلَّ به المُعتزِلَةُ على امتناعِ الرُّؤيَةِ، وهو ضَعيفٌ لأنَّه ليسَ الإدراكُ مُطلَقَ الرؤيَةِ، ولا النَّفيُ في الآيةِ عامًّا في الأوقاتِ فلعلَّهُ مَخصوصٌ ببعضِ الحالاتِ، ولا في الأَشخاصِ فإنَّهُ في قوَّةِ قَولِنا: (لا كلُّ بصرٍ يُدرِكُهُ) مع أنَّ النَّفيَ لا يوجِبُ الامتناعَ.

﴿وَهُوَ يُدۡرِكُ ٱلۡأَبۡصَٰرَ﴾: يحيطُ علمُه بها ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ﴾ فيدركُ ما لا تُدرِكُه الأبصارُ كالأبصارِ[١].

ويجوزُ أن يكونَ مِن بابِ اللفِّ؛ أي: لا تدرِكُه الأبصارُ لأنَّهُ اللطيفُ وهو يدرِكُ الأبصارَ لأنَّه الخبيرُ فيكونُ اللطيفُ مُستعارًا مِن مقابلِ الكثيفِ لِمَا لا يُدرَكُ بالحاسَّةِ ولا يَنطَبِعُ فيهَا.

---

(١) المراد بالأبصار هنا: النور الذي يُدرَك به المبصَرات، فإنه لا يدركه مدرك بخلاف جرم العين فإنه يُرى، أو يقال: المراد أنّ كل عين لا ترى نفسها، ووقع في نسخة بدل «كالأبصار»: «بالإبصار» على صيغة المصدر. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ١٠٩).

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ البَعضُ بَدلًا أو صِفَةً»:

لم يَجُز ذلك في الكُلِّ؛ لأنَّ ﴿ٱللَّهُ﴾ عَلَمٌ لا يَجوزُ أن يقعَ صفَةً لاسمِ الإشارةِ، نبَّهَ عليه الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ[١].

(١٠٤ ـ ١٠٥) ـ ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾ وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ وَلِنُبَيِّنَهُۥ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ البصائِرُ: جمعُ بَصيرَةٍ، وهي للنَّفسِ كالبَصرِ للبَدَنِ، سُمِّيَت بها الدلالَةُ لأنَّها تجلِّي لها الحقَّ وتُبصِّرُها.

﴿فَمَنْ أَبْصَرَ﴾؛ أي: أبصرَ الحقَّ وآمنَ بهِ ﴿فَلِنَفْسِهِۦ﴾ أبصرَ؛ لأنَّ نفعَهُ لها.

﴿وَمَنْ عَمِىَ﴾ عن الحَقِّ وضلَّ ﴿فَعَلَيْهَا﴾ وبالُه.

﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾ وإنَّما أنا مُنذِرٌ واللهُ هو الحفيظُ عليكُمْ يحفَظُ أعمالَكُم ويُجازِيكُم عليها، وهذا كلامٌ وردَ على لسانِ الرَّسولِ[٢] عليهِ السَّلام.

﴿وَكَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ﴾: ومثلَ ذلكَ التَّصريفِ نصرِّفُ، وهو إجراءُ المعنى الدَّائرِ في المَعاني المُتعاقِبَةِ، مِن الصَّرفِ وهو نقلُ الشَّيءِ مِن حالٍ إلى حَالٍ.

﴿وَلِيَقُولُوا۟ دَرَسْتَ﴾ أي: وليقولوا دَرَسْتَ صَرَّفْنا، واللامُ لامُ العاقبَةِ، والدَّرْسُ: القراءَةُ والتَّعلُّمُ.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو: ﴿دارَسْتَ﴾؛ أي: دارستَ أهلَ الكتابِ وذاكرتَهُم.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ ب).

(٢) في (خ): «لسان رسول الله».

وابن عامرٍ ويعقوبُ: ﴿دَرَسَتْ﴾ مِن الدُّروسِ[١]؛ أي: قَدُمَتْ هذه الآياتُ وعَفَتْ؛ كقَولِهم: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الأنعام: ٢٥].

وقرئ: (دَرُسَت) بضمِّ الرَّاءِ[٢] مُبالغَةً في ﴿دَرَسَتْ﴾.

و: (دُرِسَتْ) على البناءِ للمَفعولِ[٣] بمَعنى: قُرِئَت، أو عُفِيت.

و: (دارَسَتْ)[٤] بمعنى: دَرَسَتْ، أو دارَسَتِ اليهودُ محمَّدًا، وجازَ إضمارُهُم بلا ذكرٍ لشُهرَتِهم بالدراسة.

و: (دَرَسْنَ)[٥]؛ أي: عَفَوْنَ.

و: (دَرَسَ)[٦]؛ أي: درسَ مُحمَّدٌ ﷺ.

و: (دارِسَاتٌ)[٧]؛ أي: قَديماتٌ، أو ذاتُ درسٍ كقولِه: ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٢١].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٥)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣١)، و«زاد المسير» (٢/ ٦٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٥). وعزاها ابن الجوزي لأبيٍّ رضي الله عنه.

(٣) نسبت للحسن كما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، ولابن عباس رضي الله عنهما بخلاف عنه وقتادة كما في «المحتسب» (١/ ٢٢٥).

(٤) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥).

(٥) نسبت لابن مسعود رضي الله عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٢٥).

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن ابن مسعود، و«المحتسب» (١/ ٢٢٥) عنه وعن أبيٍّ رضي الله عنهما.

(٧) انظر: «الكشاف» (٣/ ٩٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٣٦). وقد أورد أبو حيان ثلاث عشرة قراءة لهذه الكلمة منها ما ذكر هنا ومنها ما لم يذكر.

﴿وَلِنُبَيِّنَهُۥ﴾ واللامُ على أَصلِه؛ لأنَّ التَّبيينَ مَقصودُ التَّصريفِ[(١)]، والضَّميرُ للآياتِ باعتبارِ المَعنى، أو للقُرآنِ وإن لم يُذكَر لكَونِه مَعلومًا، أو للمَصدَرِ.

﴿لِقَوۡمٖ يَعۡلَمُونَ﴾ فإنَّهم المُنتفعونَ بِه.

قوله: «وهي للنَّفسِ كالبَصرِ للبَدنِ»:

قال الطِّيبيُّ: فيه بيانٌ لربطِ هذه الآيةِ بما قَبْلَها، يعني: كما نفى إدراكَ البصرِ عَن المُكلَّفينَ أثبَتَ لهم البصيرةَ ومَنَّ عَلَيهم بها[(٢)].

قوله: «﴿فَلِنَفۡسِهِۦ﴾ أبصَرَ»:

قال أبو حيَّان: الأَوْلَى تَقديرُ المَصدَرِ؛ أي: فالإبصارُ لنَفسِهِ والعَمَى فعَلَيْها، وذلك لوَجهَيْنِ:

أَحدُهُما: أنَّ المَحذوفَ يكونُ مُفرَدًا لا جُملَةً، ويكونُ الجَارُّ والمَجرورُ عمدةً لا فضلَةً، وفي تَقديرِه هو[(٣)] المحذوفُ جملَةٌ والجارُّ والمجرورُ فضلَةٌ.

والثاني - وهو أقوى -: أنَّه لو كان المُقدَّرُ فعلًا لم تدخُل الفَاءُ، سواءٌ

---

(١) قوله: «اللام على أصله...»؛ أي: من أنه حقيقةٌ، يوضحه قول «الكشاف»: فإن قلت: أيُّ فرقٍ بين اللامين في ﴿وَلِيَقُولُواْ﴾ ﴿وَلِنُبَيِّنَهُۥ﴾؟ قلت: الفرقُ أن الأُولى مجازٌ، والثانية حقيقةٌ؛ لأن الآيات صُرِّفَت للتبيين، ولم تُصرَّف ليقولوا: درَسْتَ، لكن لمَّا حصل هذا القولُ بتصريف الآيات كما حصل التبيينُ، شُبِّهَ به فسِيقَ مَساقَه وقيل: (ليقولوا) كما قيل: (لنبيِّنَه). انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٣٢). وانظر: «الكشاف» (٣/ ٩٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٠٢).

(٣) أي: الزمخشري.

كانَت (مَن) شرطًا أَمْ مَوصولَةً؛ لامتِناعِها في الماضي[١].

وقال الحَلبيُّ: الذي قدَّرَه المُصنِّفُ سبقَه إليه الكلبيُّ، وقوله: إنَّ الفاءَ لا تدخلُ فيما ذكرَ قد يُنازَعُ فيه[٢].

وقال السَّفاقسيُّ: أمَّا التَّرجيحانِ الأَوَّلانِ فمُعارَضانِ بأنَّ تَقديرَ الفعلِ يَترجَّحُ لتَقدُّمِ فعلٍ مَلفوظٍ به وكانَ أقوَى في الدلالَةِ، وبأنَّ تَقديرَهُ فيه تَقديمُ المَعمولِ المُؤذِنِ بالاختِصاصِ، وأمَّا الثَّالثُ فلا يَلزَمُه؛ لأنَّه لم يُقدِّرِ الفعلَ مُواليًا لفاءِ الجَوابِ، بل قَدَّرَ مَعمولَ الفعلِ الماضي مُقدَّمًا، ولا بُدَّ فيه من الفَاءِ، لو قلت: (مَن أكرَمَ زَيْدًا فلنَفسِهِ أكرمَهُ) لم يَكُن بدٌّ مِن الفاءِ.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قـدَّرَ الفعلَ مُتأخِّرًا لكونِ المَعنى على الاختِصاصِ واللفظِ على الفاء، تقول: (مَن جاءَ فللإكرامِ جاءَ) ولا تقول: (فجاءَ للإكرامِ) إلا بتَأويلٍ[٣].

قوله: «﴿فَعَلَيْهَا﴾ وَبالُه»:

قلت: كذا قَدَّرَه المصنِّفُ هنا خلافَ ما قدَّرَه الزَّمخشريُّ حيثُ قال: «فعَلى نفسِه عَمِيَ»، ولا أدري أغايرَ بين المَوضِعَينِ؛ فلا هو قَدَّرَ الفعلَ فيهِما كالزَّمخشَرِيِّ، ولا المُبتدَأَ فيهِما كأبي حيَّان، وكأنَّه أشارَ إلى جَوازِ الأَمرَينِ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٣٣).

(٢) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٩٣ ـ ٩٤).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ ب).

قوله: «واللهُ هو الحَفيظُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ تَقديمَ الضَّميرِ وإيلاءَه حَرفَ النَّفيِ للحصرِ[(١)] وإن كانَ الخبرُ صفَةً لا فِعلًا؛ أي: الحفيظُ غَيرِي ـ وهو اللهُ ـ لا أَنا[(٢)].

قوله: «وهذا كلامٌ وردَ على لِسانِ الرَّسولِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: كأنه قيل: قل ذلك[(٣)].

قوله: «و(دُرِسَت) على البناءِ للمَفعولِ بمعنى: قُرِئَت، أو عُفِيَت»:

قال أبو حيَّان: أمَّا قُرِئَت فظاهرٌ؛ لأنَّ (دَرَسَ) بمَعنى (كرَّرَ القراءةَ) مُتعَدٍّ، وأمَّا بمَعنى (بَلِيَ) و(انمحَى) فلا أحفَظُه مُتعدِّيًا، ولا وَجدناهُ فيما وَقفنا على شعرِه مِن العربِ إلا لازِمًا[(٤)].

وقال السَّفاقسيُّ: بل حُفظَ أَيْضًا مُتعدِّيًا، قال الزُّبَيدِيُّ: درسَ الشَّيءُ يَدرُسُ دُرُوسًا: عفَا ودَرَسَتْهُ الرِّيحُ[(٥)].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: جاءَ (دَرَسَ) لازِمًا ومُتعدِّيًا بالمَعنَيينِ[(٦)].

---

(١) في النسخ الخطية: «المحصر»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ ب).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٣٦).

(٥) انظر: «مختصر العين» للزُّبيدي (٢/ ٣٧٧).

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ ب).

(١٠٦ ـ ١٠٧) ـ ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكُوا وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾.

﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ بالتَّديُّنِ به ﴿لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراضٌ أُكِّدَ به إيجابُ الاتِّباعِ، أو حالٌ مؤكدةٌ.

﴿مِن رَّبِّكَ﴾ بمعنى: مُنفرداً في الأُلوهيَّةِ.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾: ولا تحتفِلْ بأقوالِهم، ولا تَلتَفِت إلى آرائِهم، ومَن جعلَهُ منسوخًا بآيةِ السَّيفِ، حمل الإعراضَ على ما يعمُّ الكفَّ عنهُم.

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ توحيدَهُم وعدمَ إشراكِهِم ﴿مَا أَشْرَكُوا﴾ وهو دليلٌ على أنَّه تعالى لا يريدُ إيمانَ الكافرِ، وأنَّ مُرادَه واجِبُ الوُقوعِ.

﴿وَمَا جَعَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾: رقيبًا ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِوَكِيلٍ﴾ تقومُ بأمورِهِم[1].

(١٠٨) ـ ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾؛ أي: ولا تذكُرُوا آلهتَهُم التي يَعبدُونَها بما فيهَا مِن القبائحِ ﴿فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا﴾: تجاوُزًا عن الحقِّ إلى الباطلِ ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: على جَهالَةٍ باللهِ وبما يَجِبُ أن يذكرَ به.

وقرأ يعقوبُ: ﴿عُدُوًّا﴾[2] يقالُ: عدا فلانٌ عَدْوًا وعُدُوًّا وعَداءً وعُدْوانًا.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ كانَ يَطْعَنُ في آلهتِهِم فقالُوا: لَتَنْتَهِيَنَّ عَن سبِّ آلِهَتِنا أو لَنهجُوَنَّ إلهَكَ، فنزَلَت[3].

---

(١) في (أ) و(خ): «بأمرهم»، والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ).

(٢) وهي قراءة يعقوب. انظر: «المبسوط في القراءات العشر» (ص: ٢٠٠)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، وذكره الثعلبي في «تفسيره» =

وقيل: كانَ المسلمونَ يَسبُّونَها فنُهُوا لئَلَّا يكونَ سَبُّهُم سَببًا لسَبِّ اللهِ[1].

وفيهِ دليلٌ على أنَّ الطَّاعةَ إذا أدَّت إلى مَعصيَةٍ راجِحَةٍ وجبَ تَركُها، فإنَّ ما يُؤدِّي إلى الشَّرِّ شَرٌّ.

﴿كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾ مِن الخيرِ والشَّرِّ بإحداثِ ما يُمكِّنُهم منهُ ويحمِلُهُم عليهِ تَوفيقًا وتَخذيلًا، ويجوزُ تَخصيصُ (العَملِ) بالشرِّ و(كلّ أمَّةٍ) بالكفرةِ لأنَّ الكلامَ فيهِم، والمشبَّهُ به تَزيينُ سبِّ اللهِ لهم.

﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِم مَّرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ بالمحاسبَةِ والمجازاةِ عليه.

(١٠٩) - ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾ مصدَرٌ في مَوقِعِ[2] الحالِ، والدَّاعي لهم إلى هذا القَسمِ والتَّأكيدِ فيه التَّحكُّمُ على الرَّسولِ في طلبِ الآياتِ واستحقارُ ما رَأَوْا منها.

﴿لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ﴾ مِن مُقترَحاتِهم ﴿لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ﴾ هو قادِرٌ عليها يُظهِرُ منها ما يشاءُ، وليسَ شيءٌ منها بقُدرَتي وإرادَتي.

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾: وما يُدرِيكُم؟ استفهامُ إنكارٍ ﴿أَنَّهَا﴾؛ أي: الآيَةُ المقترَحَةُ ﴿إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: لا تَدرونَ أنَّهُم لا يُؤمِنونَ، أنكرَ السَّببَ مُبالغَةً في نَفْيِ المسبَّبِ، وفيه تَنبيهٌ على أنَّه تَعالى إنَّما لم يُنزِلْها لعِلْمِه بأنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤمِنُونَ بها، وقيل: ﴿لَا﴾ مزيدَةٌ.

= (١٢/ ١٧٣).

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٠) عن قتادة، وذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٧٤).

(٢) في (خ): «في موضع».

وقيل: (أنَّ) بمعنى: لعلَّ؛ إذ قُرِئَ: (لعلَّها)[(١)].

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو، وأبو بكرٍ عن عاصمٍ، ويعقوبُ: ﴿إِنَّها﴾ بالكسر[(٢)]، كأنَّه قال: وما يُشعِرُكُم ما يكونُ مِنهم، ثمَّ أخبرَهُم بما علِمَ مِنهم.

والخطابُ للمُؤمِنينَ فإنَّهُم يتمنَّوْنَ مَجيءَ الآيةِ طمَعًا في إيمانِهم فنزلَتْ[(٣)].

وقيلَ: للمُشركينَ[(٤)]؛ إذ قرأَ ابنُ عامرٍ وحمزَةُ: ﴿لا تُؤمِنُون﴾ بالتاء[(٥)].

وقُرِئَ: (وما يُشعِرُهُم أنها إذا جاءَتْهُم)[(٦)] فيكونُ إنكارًا لهم على حَلِفِهِم؛ أي: ومَا يُشعِرُهُم أنَّ قُلوبَهُم حينئذٍ لم تكُن مَطبوعَةً كما كانَتْ عند نُزولِ القُرآنِ وغيرِه مِن الآياتِ فيُؤمِنونَ بها.

قوله: «﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ اعتراضٌ أُكِّدَ به إيجابُ الاتِّباعِ»:

قال الطِّيبيُّ: لما في كلمَةِ التَّوحيدِ مِن التَّمسُّكِ بحبلِ اللهِ والاعتصامِ به والتَّبرِّي

---

(١) أي: (لعلَّها إذا جاءتهم لا يؤمنون) وهي قراءة أبيٍّ رضي الله عنه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ١٠١)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥)، «التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ٢٦١).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٤٨٧). ولم يذكرا فيها خبراً مرويًّا عن السلف.

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٨٦) عن مجاهد.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٠١)، دون نسبة. وفي «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٠) عن عبد الله: (وما يشعركم إذا جاءتهم أنهم لا يؤمنون). وفي نسخة منه: (يشعرهم).

والإعراضِ عمَّا سِواهُ، ولأنَّ المُوحَى ليسَ إلَّا التَّوحيدَ، قالَ تَعالى: ﴿يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَـٰهُكُمۡ إِلَـٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [الكهف: ١٠][1].

قوله: «أو حالٌ مُؤكِّدَةٌ»:

قال صاحبُ «التَّقريب»: فيه نظرٌ؛ إذ شَرطُ المُؤكِّدَةِ تقدُّمُ جملةٍ اسميَّةٍ.

وقال الطِّيبِيُّ: هذا كحَذفِ العاملِ كما تقدَّم مراراً.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: على تجويزِها بعدَ الجملَةِ الفِعليَّةِ كما سبقَ في ﴿قَآئِمَۢا بِٱلۡقِسۡطِ﴾ [آل عمران: ١٨][2].

قوله: «وما يُدريكُم...» إلى آخرِه.

قال ابن المُنيِّرِ: إذا قيلَ لك: (أَكرِمْ زيدًا يكافِئْكَ) قلتَ في إنكاره: (وما يُدريكَ أنَّني إذا أكرمتُه يُكافِئُني؟).

فإن قيل: (لا تلزَم زيدًا فإنه لا يُكافِئُك) قلتَ في إنكارِه: (وما يدريكَ أنَّه لا يُكافِئُني؟) تريد: وأنا أعلَمُ منهُ المكافأةَ.

فكانَ مُقتَضى حُسنِ ظنِّ المُؤمنينَ بهؤلاءِ العابدينَ أَنْ يُقالَ لهم: وما يُدريكُم أنَّها إذا جاءَت يُؤمِنُونَ؟ وإثباتُ (لا) يعكسُ المعنى إلى أنَّ المعلومَ لك الثبوتُ، وأنتَ تُنكِرُ على مَن نَفى، فلهذا حملَها بَعضُ العُلماءِ على زيادَةِ (لا)، وبَعضُهم على مَعنى (لعل).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٠٦).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٤/ ب).

والزَّمخشَرِيُّ أبقاها على وَجهِها بطَريقٍ فوَضَّحه بمِثالِنا المَذكورِ، فإذا قيل لك: (أكرِم زَيدًا ويكافِئك)، فلكَ فيه حالتان:

حالةٌ تنكِرُ عليهِ ادِّعاءَه العِلمَ لِمَا تَعلَمُ خِلافَه.

وحالةٌ تعذرُهُ في عدمِ العِلمِ بأنَّه لا يُكافِئ.

وإنكارُ الأَولِ بحَذفِ (لا)، وإنكارُ الثَّاني يجوزُ مَعه ثبوتُ (لا) بمعنى: ومِن أينَ تَعلَمُ أنتَ ما علمتُه أنا مِن أنَّه لا يُكافِئ؟

فالآيَةُ أُقِيمَ فيها عذرُ المُؤمنينَ في عَدمِ عِلمِهِم بالغَيبِ الذي عَلِمَه اللهُ، وهو عَدمُ إيمانِ هَؤلاءِ، واستقامَ دخولُ (لا)[1].

قوله: «أنكرَ السَّببَ مُبالغَةً في نَفيِ المُسبَّبِ»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: أنكرَ الدِّرايةَ بهذا العلمِ، وأريدَ إنكارُ إظهارِ الحرصِ على إيمانِهم؛ أي: أنتُم لا تدرونَ هذه المسألَةَ فلذلكَ تطمَعُونَ في إيمانِهِم[2].

(١١٠) - ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُواْ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: وما يُشعِرُكُم أنَّا حينَئِذٍ نُقلِّبُ أفئِدَتَهم عن الحقِّ فلا يَفقَهُونَه[3] وأبصارَهُم فلا يُبصِرُونَه فلا يُؤمِنونَ بها.

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٥٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢١١).

(٣) في (خ): «يفهمونه».

﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِۦٓ﴾؛ أي: بما أُنزلَ مِن الآياتِ ﴿أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾: ونَدَعُهم مُتحيِّرينَ لا نَهديهِم هدايةَ المُؤمنينَ.

وقُرِئَ (ويُقلِّبُ.. ويَذَرُهُم) على الغيبةِ[1]، و: (تُقلَّبُ) على البناءِ للمَفعولِ والإسنادِ إلى الأفئدَةِ[2].

قوله: «﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ﴾ عطفٌ على: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾»:

قال أبو حيَّان: الظَّاهرُ أنَّها استئنافُ إخبارٍ[3].

وقال الحَلبيُّ: الظاهِرُ ما قالَهُ المُصنِّفُ، ويُساعِدُه ما جاءَ في التَّفسيرِ عَن ابنِ عبَّاسٍ ومجاهِدٍ وابنِ زيدٍ[4].

(١١١) ـ ﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوٓا۟ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّنَا نَزَّلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَكَلَّمَهُمُ ٱلْمَوْتَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَىْءٍ قُبُلًا﴾ كما اقترحوا فقالُوا: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [الفرقان: ٢١] فأْتُوا بآياتِنا، ﴿أَوْ تَأْتِىَ بِٱللَّهِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ قَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٩٢].

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٣٤)، و«البحر المحيط» (٩/ ٣٥٥)، عن النخعي، و«الكشاف» (٣/ ١٠٢) دون نسبة. وقراءة: (ويقلب) ذكرها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥) عن الكسائي عن بعضهم.

(٢) أي: «وتُقَلَّبُ أفئدتُهم وأبصارهم». انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٠٢)، عن الأعمش.

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٥٠).

(٤) انظر: «الدر المصون» (٥/ ١١٠)، وما ذكر من التفسير عن ابن عباس ومجاهد وابن زيد، رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٤٩٠)، ولفظه عن ابن عباس: «لما جحد المشركون ما أنزل الله لم تثبت قلوبهم على شيء، وردت عن كل أمر».

و﴿قُبُلًا﴾: جمعُ قَبِيلٍ بمعنى كَفِيلٍ؛ أي: كُفَلاءَ بما بَشَّروا به وأَنذَرُوا.

أو: جمعُ قَبيلٍ الذي هو جمعُ قَبيلَةٍ بمعنى: جَماعاتٍ، أو مَصدرٌ بمعنى: مُقابلَةً كـ﴿قِبَلًا﴾، وهو قراءَةُ نافعٍ وابنِ عامرٍ[1]، وهو على الوُجوهِ حالٌ من ﴿كُلَّ﴾ وإنَّما جازَ ذلك لعُمومِه.

﴿وَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُوٓاْ﴾ لَمَّا سبقَ عليهم القَضاءُ بالكُفرِ ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ استثناءٌ مِن أعمِّ الأَحوالِ؛ أي: لا يُؤمِنُونَ في حالٍ إلا حالَ مَشيئَةِ اللهِ إيمانَهم، وقيل: مُنقَطِعٌ، وهو حُجَّةٌ واضحَةٌ على المعتزِلَةِ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ أَنَّهم لَوْ أُتُوا بكُلِّ آيَةٍ لم يُؤمِنُوا، فيُقسِمُونَ باللهِ جَهْدَ أيمانِهم على ما لا يَشعُرونَ، ولذلك أُسندَ الجهلُ إلى أَكثرِهم مع أنَّ مُطلَقَ الجَهلِ يَعمُّهُم.

أو: لكنَّ أكثَرَ المُسلمينَ يَجهَلُونَ أنَّهم لا يُؤمِنُونَ فيتمنَّوْنَ نزولَ الآيةِ طَمَعًا في إيمانِهم.

(١١٢ ـ ١١٣) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ ٱلْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴿١١٢﴾ وَلِتَصْغَىٰٓ إِلَيْهِ أَفْـِٔدَةُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾؛ أي: كما جَعَلْنا لكَ عَدُوًّا جَعَلْنا لكلِّ نبيٍّ سبقَكَ عدُوًّا، وهو دليلٌ على أنَّ عداوةَ الكفرَةِ للأنبياءِ بفعلِ اللهِ وخلقِه.

﴿شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ﴾: مَرَدَةَ الفَريقَينِ، وهو بدلٌ مِن ﴿عَدُوًّا﴾، أو أوَّلُ مَفعولَيْ ﴿جَعَلْنَا﴾ و﴿عَدُوًّا﴾ مفعولُه الثَّاني، و﴿لِكُلِّ﴾ متعلِّقٌ به أو حالٌ منه.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٥ ـ ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

﴿يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾: يُوسوِسُ شياطينُ الجنِّ إلى شَياطينِ الإنسِ، أو بعضُ الجنِّ إلى بعضٍ، أو بعضُ[1] الإنسِ إلى بَعضٍ.

﴿زُخْرُفَ الْقَوْلِ﴾: الأباطيلَ المموَّهَةَ؛ مِن زخرَفَهُ: إذا زَيَّنَه.

﴿غُرُورًا﴾ مَفعولٌ له، أو مَصدَرٌ في موقعِ[2] الحالِ.

﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ﴾ إيمانَهم ﴿مَا فَعَلُوهُ﴾؛ أي: ما فَعَلُوا ذلك، يعني: معاداةَ الأنبياءِ وإيحاءَ الزَّخارفِ، ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للإيحاءِ أو الزُّخرفِ أو الغرورِ، وهو أيضًا دليلٌ على المعتزلَةِ.

﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾: وكُفرَهُم.

﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ عطفٌ على ﴿غُرُورًا﴾ إن جُعلَ علَّةً، أو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ أي: وليكونَ ذلك جعَلْنا لكلِّ نَبيٍّ عَدُوًّا، والمعتزلَةُ لَمَّا اضطُرُّوا فيه قالوا: اللامُ لامُ العاقِبَةِ، أو لامُ القَسَمِ كُسِرَت لَمَّا لَمْ يؤكِّدِ الفعلُ بالنُّونِ، أو لامُ الأمرِ وضَعفُه أظهَرُ.

والصَّغوُ: الميلُ، والضَّميرُ لِمَا لهُ الضَّميرُ في ﴿فَعَلُوهُ﴾.

﴿وَلِيَرْضَوْهُ﴾ لأنفُسِهِم ﴿وَلِيَقْتَرِفُوا﴾: وليكتَسِبوا ﴿مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ﴾ من الآثامِ.

قوله: «أو لامُ الأمرِ وضعفُه...» حيث لم يُحذَف آخرُ الفعلِ المُعتلِّ.

(١١٤) ـ ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ۚ وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾.

﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا﴾ على إرادةِ القولِ؛ أي: قُل لهم يا محمَّد: أفغيرَ اللهِ

---

(١) في (خ): «وبعض».

(٢) في (خ): «موضع».

أطلبُ مَن يَحكمُ بيني وبينكُم ويَفصِلُ المحقَّ مِنَّا من المبطِلِ، و(غيرَ) مَفعولُ ﴿أَبۡتَغِي﴾، و﴿حَكَمٗا﴾ حالٌ منه، ويحتمِلُ عكسَه. و﴿حَكَمٗا﴾ أبلَغُ مِن (حاكِمٍ) ولذلك لا يُوصَفُ به غيرُ العادلِ.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ﴾: القرآنَ المُعجِزَ ﴿مُفَصَّلٗا﴾: مُبيَّنًا فيه الحقُّ والباطِلُ بحيثُ يَنفِي التَّخليطَ والالتباسَ[1]، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ القُرآنَ بإعجازِه وتقريرِه مُغْنٍ عن سائرِ الآياتِ.

﴿والذينَ آتيناهُمُ الكتابَ يَعْلَمون أنه مُنْزَلٌ مِن ربِّكَ بالحقِّ﴾ تأييدٌ لدلالةِ الإعجازِ على أنَّ القُرآنَ حَقٌّ منزلٌ مِن عندِ اللهِ، يعلَمُ أهلُ الكتابِ به لتَصديقِه ما عِندَهُم مع أنَّهُ عليهِ السَّلامُ لم يُمارِسْ كُتبَهُم ولم يُخالِطْ عُلماءَهُم، وإنما وصفَ جميعَهُم بالعلمِ لأنَّ أكثرَهُم يَعلمونَ، ومَن لم يَعْلَم فهو مُتمَكِّنٌ منهُ بأدنى تأمُّلٍ.

وقيل: المرادُ مُؤمنو أهلِ الكتابِ.

وقرأ ابنُ عامرٍ وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿مُنَزَّلٌ﴾ بالتَّشديدِ[2].

﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُمۡتَرِينَ﴾ في أنَّهم يَعلَمُونَ ذلك، أو في أنَّه مُنَزَّلٌ بجحودِ أكثَرِهم وكُفرِهم به، فيكونُ مِن بابِ التَّهييجِ كقوله: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾[3] [القصص: ٨٧].

أو خطابُ الرَّسولِ لخطابِ الأمَّةِ.

---

(١) في (خ): «والإلباس».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) في جميع النسخ الخطية: (ولا تكن من المشركين) والصواب المثبت.

وقيل: الخطابُ لكلِّ واحدٍ على معنى: أنَّ الأدلَّةَ لَمَّا تعاضَدَتْ على صِحَّتِه فلا ينبغي لأَحدٍ أن يَمْتَرِيَ فيه.

قوله: «أو خطابُ الرَّسولِ لخِطابِ الأُمَّةِ»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾ مِن بابِ تَلوينِ الخطاب، فيجوزُ أن يُرادَ بِه رَسولُ اللهِ ﷺ خاصَّةً مريدًا للثَّباتِ على اليَقينِ والتَّجنُّبِ عن الامتراءِ تَهييجًا وإلهابًا، ولأُمَّتِه عامَّةً بالطَّريقِ الأولى.

وأن يرادَ به جَميعُ النَّاسِ ابتداءً.

وأن يُرادَ به جميعُ النَّاسِ لكن على سَبيلِ التَّبعيَّةِ تعظيمًا للمُخاطَبِ؛ لأنَّ الرَّسولَ ﷺ رئيسُ أمَّتِه وعليهِ تَدورُ رَحَى الأُمَّةِ، كقولِه تَعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١][(١)].

(١١٥) - ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿وتَمَّتْ كَلِماتُ رَبِّكَ﴾: بلَغَتِ الغايَةَ أخبارُه وأَحكامُه ومَواعيدُه ﴿صِدْقًا﴾ في الأَخبارِ والمَواعيدِ ﴿وَعَدْلًا﴾ في الأقضيَةِ والأَحكامِ، ونَصبُهُما يحتَمِلُ التَّمييزَ والحالَ والمفعولَ له.

﴿لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ﴾: لا أحدَ يُبدِّلُ شيئًا مِنها بمَا هو أَصدَقُ أو أعدَلُ، أو: لا أحدَ يقدِرُ أن يُحرِّفَها شائعًا ذائعًا كما فُعِلَ بالتَّوراةِ على أنَّ المرادَ بها القرآنُ فيكونُ ضَمانًا لها مِن اللهِ بالحفظِ كقولِه: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [يوسف: ١٢]، أو: لا نبيَّ ولا كتابَ بعدَها ينسَخُها ويبدِّلُ أحكامَها.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٢١ - ٢٢٢).

وقرأ الكوفيُّونَ ويَعقوبُ: ﴿كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾[1]؛ أي: ما تكلَّمَ به، أو القُرآن.

﴿وَهُوَ السَّمِيعُ﴾ لِمَا يَقولونَ ﴿الْعَلِيمُ﴾ بما يضمرونَ فلا يُهمِلُهُم.

قوله: «ونَصبُهُما يَحتَمِلُ التَّميزَ والحالَ»:

قال الطِّيبيُّ: إمَّا من ﴿رَبِّكَ﴾، أو مِن (الكَلمَةِ) على الإسنادِ المَجازِيِّ[2].

قوله: «لا أحدَ يبدِّلُ شيئًا منها بما هو أصدَقُ»؛ أي: إخباراً، «**أو أعدل**»؛ أي: أمرًا ونهيًا[3] ووعدًا ووعيدًا، قاله الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ[4].

قال: والباءُ في قولِه: «بما» ليسَتْ في مَوقِعِها؛ لأنَّ مَعنى بدَّلَه بخوفِه أمنًا: أزالَ خوفَهُ إلى الأَمنِ[5].

(١١٦) ـ ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾.

﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: أكثرَ الناسِ، يريدُ الكُفَّارَ، أو الجُهَّالَ، أو تُبَّاعَ الهوى، وقيل: الأرضُ أرضُ مكَّةَ.

﴿يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عن الطَّريقِ الموصِلِ إليه، فإنَّ الضَّالَّ في غالبِ الأَمرِ لا يأمُرُ إلا بما فيه ضَلالٌ.

---

(١) وقرأ الباقون بالجمع. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ١٣٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٢٣).

(٣) في (س): «ونفيًا».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٥/ أ).

(٥) المصدر السابق.

﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ وهو ظنُّهُم أنَّ آباءَهُم كانُوا على الحقِّ، أو جَهالاتُهم وآراؤُهُم الفاسدَةُ فإنَّ الظنَّ يطلَقُ على ما يقابِلُ العِلمَ.

﴿وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾: يَكْذِبونُ على اللهِ فيما يَنسبونَ إليه؛ كاتِّخاذِ الوَلَدِ، وجعلِ عبادَةِ الأوثانِ وُصلَةً إليه، وتحليلِ الميتَةِ، وتَحريمِ البَحائرِ، أو يقدِّرونَ أنَّهم على شيءٍ.

وحقيقتُه: ما يقالُ عن ظنٍّ وتخمينٍ(١).

(١١٧) ـ ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾.

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾؛ أي: أعلَمُ بالفَريقَيْنِ، و﴿مَن﴾ موصولَةٌ أو مَوصوفَةٌ في محلِّ النَّصبِ بفعلٍ دلَّ عليه ﴿أَعْلَمُ﴾ لا به، فإنَّ ﴿أفعل﴾ لا ينصبُ الظاهرَ في مثلِ ذلك، أو استفهاميَّةٌ مرفوعَةٌ بالابتداءِ والخبرُ ﴿يَضِلُّ﴾، والجملَةُ معلَّقٌ عنها الفعلُ المقدَّرُ.

وقُرِئَ: (مَن يُضِلُّ)(٢)؛ أي: يُضِلُّه اللهُ، فتكونُ (مَن) منصوبةً بالفِعلِ المقدَّرِ، أو مَجرورَةً بإضافَةِ ﴿أَعْلَمُ﴾ إليه؛ أي: أعلَمُ المُضلِّينَ، مِن قولِه: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ﴾ أو مِن أَضْلَلْتُه: إذا وَجدتُه ضالًّا، والتَّفضيلُ في العلمِ بكثرتِه، وإحاطَتِه بالوُجوهِ التي يمكنُ تعلُّقُ العلمِ بها، ولزومِه، وكونِه بالذَّاتِ لا بالغَيرِ.

---

(١) في (أ): «وجهل».

(٢) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٢٨).

(١١٨ ـ ١١٩) ـ ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ (١١٨) وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ۗ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾.

﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ مُسبَّبٌ عَن إنكارِ اتِّباعِ المضلِّينَ الذينَ يُحرِّمُونَ الحلالَ ويُحلِّلُونَ الحرامَ، والمعنى: كُلُوا ممَّا ذُكِرَ اسمُ اللهِ على ذَبحِهِ لا ممَّا ذُكِرَ عليهِ اسمُ غيرِهِ أو ماتَ حتفَ أنفِهِ.

﴿إِن كُنتُم بِآيَاتِهِ مُؤْمِنِينَ﴾ فإنَّ الإيمانَ بها يَقتَضِي استباحَةَ ما أحلَّهُ اللهُ واجتنابَ ما حرَّمَه.

﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾: وأيُّ غرضٍ في أَنْ تتحرَّجُوا عَن أَكلِه، وما يمنَعُكُم عنه؟

﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ ممَّا لم يحرَّمْ بقولِه: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [المائدة: ٣].

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ: ﴿فُصِّلَ﴾ على البناءِ للمَفعولِ، ونافعٌ ويَعقوبُ وحفصٌ ﴿حَرَّمَ﴾ على البناءِ للفَاعلِ[١].

﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ممَّا حرَّمَ عليكم فإنه أيضاً حلالٌ حالَ الضَّرورَةِ.

﴿وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ﴾ بتَحليلِ الحرامِ وتَحريمِ الحَلالِ.

قرأهُ الكوفيونَ بضمِّ الياءِ والباقونَ بالفتحِ.

﴿بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾: بتَشهِّيهِم من غيرِ تعلُّقٍ بدَليلٍ يفيدُ العلمَ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ﴾: المتجاوِزِينَ الحقَّ إلى الباطلِ والحلالَ إلى الحرامِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٦ ـ ٢٦٧)، و«التيسير» (ص: ١٠٦)، و«النشر» (٢/ ٢٦٢).

قوله: «﴿إِلَّا مَا ٱضۡطُرِرۡتُمۡ إِلَيۡهِ﴾...» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ظاهرُ تَقديرِه: أنَّ ﴿مَا﴾ موصولةٌ، فلا يَستَقيمُ سِوَى أن يُجعلَ الاستثناءُ مُنقطِعًا، ولك أن تجعلَهُ استثناءً مِن ضَميرِ ﴿حَرَّمَ﴾ و﴿مَا﴾ مَصدريَّةٌ في مَعنى المُدَّةِ؛ أي: للأَشياءِ التي حُرِّمَت عليكُم إلَّا وقتَ[1] الاضطِرارِ إليها[2].

(١٢٠) ـ ﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَبَاطِنَهُۥٓۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡسِبُونَ ٱلۡإِثۡمَ سَيُجۡزَوۡنَ بِمَا كَانُواْ يَقۡتَرِفُونَ﴾.

﴿وَذَرُواْ ظَٰهِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾: ما يُعلَنُ وما يُسَرُّ، أو: ما بالجوارِحِ وما بالقلبِ.

وقيل: الزِّنَى في الحوانيتِ واتِّخاذَ الأَخدانِ.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡسِبُونَ ٱلۡإِثۡمَ سَيُجۡزَوۡنَ بِمَا كَانُواْ يَقۡتَرِفُونَ﴾: يَكتَسِبُون.

قوله: (وقيل: الزِّنى في الحَوانيتِ واتِّخاذَ الأَخدانِ»:

قال الطِّيبيُّ: فعَلى هذا قولُه: ﴿وَذَرُواْ﴾ معطوفٌ على قولِه: ﴿فَكُلُواْ﴾ وداخلٌ في حكمِ التَّسبُّبِ على إنكارِ [اتِّباعِ] المُضلينَ في تَحليلِ[3] ما حرَّمَه الله وتَحريمِ ما أحلَّ الله[4] مِن أكلِ الميتَةِ ومِن الزِّنَى.

لكن الذي يَقتضيهِ النَّظمُ أن تكونَ مُعترِضَةً بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه،

---

(١) في (س): «في وقت».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٥/ ب).

(٣) في (ز): «المضلين وتحليل».

(٤) في (ز): «ما أحله».

وهو قولُه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾ ﴿فَكُلُوا﴾، ومَعناه: ما قال أوَّلًا: «ما يُعلنُ وما يسرُّ، أو: ما بالجَوارحِ وما بالقلبِ» توكيدًا للإنكارِ في قَولِه: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩][(١)].

(١٢١) ـ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ لِيُجَادِلُوكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ظاهرٌ في تحريمِ مَتروكِ التَّسميةِ عَمدًا أو نِسيانًا، وإليه ذهبَ داودُ، وعن أحمدَ مثلُه، وقال مالكٌ والشَّافعيُّ بخلافِه؛ لقولِه عليهِ السَّلامُ: «ذبيحَةُ المسلمِ حلالٌ وإن لم يَذكُر اسمَ اللهِ عليه»، وفرَّقَ أبو حنيفَةَ بينَ العَمدِ والنِّسيانِ، وأوَّلُوه[(٢)] بالميتَةِ، أو بما ذُكِرَ غيرُ اسمِ اللهِ عليهِ لقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ فإن الفِسقَ: ما أُهِلَّ لغيرِ اللهِ بهِ، والضَّميرُ لِـ﴿ما﴾ ويجوزُ أن يكونَ للأكلِ الذي دلَّ عليهِ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾.

﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ﴾: لَيُوسوِسُونَ ﴿إِلَى أَوْلِيَائِهِمْ﴾ من الكُفَّارِ ﴿لِيُجَادِلُوكُمْ﴾ بقولِهم: تأكلونَ ما[(٣)] قَتَلْتُم أنتُم وجَوارِحُكُم وتَدعُونَ ما قتَلَهُ اللهُ؟! وهو يؤيِّدُ التَّأويلَ بالميتَةِ.

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ﴾ في استِحلالِ ما حُرِّمَ ﴿إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ فإنَّ مَن تركَ طاعَةَ اللهِ إلى طاعَةِ غيرِه واتَّبعَهُ في دينِه فقَدْ أشرَكَ، وإنَّما حَسُنَ حَذْفُ الفاءِ فيه لأنَّ الشَّرطَ بلفظِ الماضي.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).

(٢) في (خ): «وأوله».

(٣) في (خ): «مما».

قوله: «(وقال مالكٌ والشَّافعيُّ بخلافِه)»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ذكرَ صاحِبُ «الانتصاف» ـ وهو مالكيٌّ ـ أنَّ مالكًا يوافِقُ أبا حنيفةَ[1].

قوله: «لقولِه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «ذبيحَةُ المُسلِمِ حلالٌ وإن لَم يذكُرِ اسمَ اللهِ عليه»»:

أخرجَه عبدُ بنُ حُميدٍ عَن راشِدِ بنِ سعدٍ مُرسَلًا[2].

---

(١) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٦١)، وفيه: «مذهب مالك وأبي حنيفة واه في أن متروك التسمية عمداً لا يؤكل. سواء كان تهاوناً أو غير تهاون، ولأشهب قول شاذ بجواز غير المتهاون في ترك تسميته...».
وفي «المدونة» (١/ ٥٣٤): «قلت: أرأيت إن نسي التسمية عند الإرسال أيأكل؟ قال: قال مالك: يسم الله إذا أكل.
قلت: أرأيت إن ترك التسمية عمداً؟ قال: هذا بمنزلة الذبيحة إذا نسي التسمية فهو كمن نسي التسمية على الذبيحة، وإذا ترك التسمية عامداً عند الإرسال فهو كمن ترك التسمية عامداً عند الذبيحة لا يأكله».
وفي «الرسالة» للقيرواني (ص: ٨٠): «ومن نسي التسمية في ذبح أضحية أو غيرها فإنها تؤكل، وإن تعمد ترك التسمية لم تؤكل».
وفي «الذخيرة» للقرافي (٤/ ١٣٤): «قال أبو الطاهر: إن ترك التسمية ناسياً لا يضره ذلك قولاً واحداً أو، متهاوناً لم تؤكل على اختلاف، أو عامداً فقولان». وانظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٦/ أ).

(٢) رواه الحارث بن أبي أسامة كما في «بغية الباحث» (١/ ٤٧٨) عن راشد بن سعد. قال البوصيري في «إتحاف الخيرة» (٥/ ٢٨١): هذا إسناد مرسل ضعيف.
وعزاه ابن حزم في «المحلى» (٦/ ٨٨) إلى سعيد بن منصور، وقال: «هذا مرسل، والأحوص بن حكيم ليس بشيء، وراشد بن سعد ضعيف».
وروى أبو داود في «المراسيل» (٣٧٨) نحوه عن الصلت مولى سويد. قال ابن القطان في «بيان =

قوله: «وأوَّله بالميتةِ، أو بما ذكرَ غيرُ اسمِ[(١)] اللهِ عليه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: التَّأويلُ بذلك إنَّما يتمُّ على مَذهبِ الشَّافعيِّ حيثُ لم يُفرِّقْ بينَ العمدِ والنِّسيانِ[(٢)].

وأمَّا على مَذهَبِ أبي حَنيفَةِ[(٣)]، فالنَّاسِي ليسَ بتَارِكٍ؛ لأنَّ تَسمِيَةَ اللهِ في قَلبِ كلِّ مُؤمِنٍ، على ما رُوِيَ أنه عليهِ السَّلامُ سُئِلَ عَن مَتروكِ التَّسمِيَةِ[(٤)] ناسيًا فقال: «كُلوه؛ فإنَّ تسميةَ اللهِ تَعالى في قلبِ كلِّ مُؤمِنٍ»[(٥)].

= الوهم والإيهام» (٣/ ٥٧٩): «وعلته مع الإرسال، هي أن الصلت السدوسي لا تُعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا، ولا روى عنه إلا ثور بن يزيد». وانظر: «نصب الراية» للزيلعي (٤/ ١٨٣).

(١) في (ز): «ذكر اسم غير».

(٢) انظر: «التهذيب في فقه الإمام الشافعي» (٨/ ٧)، وفيه: «ويستحب أن يسمي الله عز وجل على الذبيحة؛ لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسۡمُ ٱللَّهِ عَلَیۡهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]، فلو ترك التسمية عامداً أو ناسياً: تحل؛ روي ذلك عن ابن عباس؛ وهو قول مالك».

(٣) انظر: «شرح مختصر الطحاوي» (٧/ ٢٢٥)، و«التجريد» للقدوري (١٢/ ٦٢٩٠).

(٤) «في قلب كل مؤمن» إلى هنا من (ز).

(٥) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفًا بلفظ: «المسلم فيه اسم الله وإن لم يذكر التسمية»، و(١٨٨٩٠) مرفوعًا بلفظ: «المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسمي حين يذبح فليذكر اسم الله وليأكله»، قال البيهقي: «كذا رواه مرفوعًا، ورواه غيره عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن عين، وهو عكرمة عن ابن عباس موقوفًا».

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤/ ٣٣٨): «ورواه البيهقي من حديث ابن عباس موصولًا، وفي إسناده ضعف، وأعله ابن الجوزي بمعقل بن عبيد الله، فزعم أنه مجهول، فأخطأ؛ بل هو ثقة من رجال مسلم، لكن قال البيهقي: «الأصح وقفه على ابن عباس، وقد صححه ابن السكن».

ورواه الدارقطني في «سننه» (٤/ ٢٩٥)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٨٨٩٤) مرفوعًا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: «اسم الله على كل مسلم»، وقال الدارقطني: «مروان بن =

ولم يُلحِق به العامِدَ؛ إمَّا لامتناعِ تَخصيصِ الكتابِ بالقِياسِ، وإن كانَ مَنصوصَ العلَّةِ، وإمَّا لأنَّه لَمَّا تركَ التَّسميَةَ عَمْدًا فكأنَّه نَفَى ما في قَلبِه.

واعتُرِضَ بأَنَّ تَخصيصَ العامِّ الذي خصَّ منه البعضُ جائزٌ بالقياسِ المَنصوصِ العِلَّةِ وفاقًا.

وبأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ التَّاركَ عَمْدًا بمنزلةِ النَّافي[1] لِمَا في قلبِه، بل رُبَّما يكونُ ذلك لوُثوقِه بذلك وعدمِ افتقارِهِ إلى الذِّكرِ.

فذَهَبوا إلى أنَّ النَّاسِيَ خارجٌ بقولِه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾؛ إذ الضَّميرُ عائدٌ إلى عدمِ ذكرِ التَّسمِيَةِ لكونِه أقربَ المَذكوراتِ، ومَعلومٌ أنَّ التَّركَ نِسيانًا ليس بفِسقٍ لعَدمِ التَّكليفِ والمُؤاخذةِ فتعيَّنَ العَمدُ، وقد عرفتَ ما فيه.

وللشَّافعيَّةِ وُجوهٌ:

الأول: أنَّ التَّسمِيَةَ على ذُكْرِ المُؤمنِ وفي قلبِه ما دامَ مُؤمِنًا، فلا يُتحقَّقُ منه عَدمُ الذِّكرِ، فلا يُحرَّمُ مِن ذبيحَتِه إلَّا ما أُهِلَّ به لغيرِ اللهِ.

الثَّاني: أنَّ قولَه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾ على وَجهِ التَّحقيقِ والتَّأكيدِ لا يصحُّ في حقِّ أكلِ ما لم يُذكَر اسمُ الله عليه عَمْدًا كانَ أو سهوًا؛ إذ لا فِسقَ بفعلِ ما هو في محلِّ الاجتهادِ.

= سالم ضعيف»، وقال البيهقي: «عامة حديث مروان بن سالم مما لا يتابعه الثقات عليه. قال الشيخ: مروان بن سالم الجزري ضعيف، ضعفه أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد».

(١) في النسخ الخطية: «الناسي»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

الثالث[١]: أنَّ قولَه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِسۡقٌ﴾ في مَوقِعِ الحَالِ؛ إذ لا يحسُنُ عَطفُ الإخبارِ على الإنشاءِ، وقد بيَّن الفسقَ بقولِه: ﴿أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾، فيكونُ النَّهيُ عَن الأكلِ مُقيَّدًا بكونِ ما لم يُذكَر اسمُ اللهِ عليه وقد أهلَّ به لغَيرِ الله[٢]، فيحلُّ ما ليس كذلك؛ إمَّا بطريقِ مَفهومِ المُخالفَةِ، وإمَّا بحكمِ الأصلِ، وإمَّا بالعُموماتِ الواردَةِ في حِلِّ الأطعمَةِ.

واعتُرِضَ بأنَّ التَّأكيدَ بـ﴿إِنَّ﴾ واللامِ ينفي كونَ الجُملَةِ حاليَّةً؛ لأنَّه إنَّما يَحسُنُ فيما قُصدَ الإعلامُ بتَحقُّقِه ألبتَّةَ، والردُّ على مُنكِرٍ تَحقيقًا أو تقديرًا على ما بُيِّنَ في علمِ المَعاني، والحالُ الواقعُ من الأمرِ والنَّهيِ مبناهُ على التَّقديرِ، كأنَّه قيلَ: لا تأكُلُوا منه إن كان فِسقًا، فلا يَحسُنُ (وإنه لفِسقٌ)، بل (هو فسقٌ).

والجوابُ: أنَّه لَمَّا كانَ المرادُ بالفِسقِ هاهنا الإهلالُ به لغَيرِ اللهِ كانَ التَّأكيدُ مناسبًا، كأنَّه قيل: لا تأكُلُوا منه إذا كانَ هذا النَّوعُ[٣] من الفسقِ الذي الحُكمُ به مُتحَقِّقٌ والمشركونَ يُنكرونَ، انتهى[٤].

قوله: «والضَّميرُ لـ﴿ما﴾»:

---

(١) في (س): «والثالث».

(٢) في (ز): «لغير الله به».

(٣) ضبط «النوع» في «حاشية التفتازاني» بالفتح على أنه بدل من خبر (كان)، والظاهر أنه بدل من اسم (كان)، وخبرها (من الفسق).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٥/ ب).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: إلى ما لم يُذكَر؛ إمَّا بحذفِ المُضافِ؛ أي: إنَّ أكلَه، وإمَّا بجعلِ ما لم يُذكَر نفسَ الفِسقِ على طَريقَةِ (رَجلٌ عَدْلٌ).

ولم يجعَلِ الضَّميرَ للمَصدرِ المَأخوذِ مِن مَضمونِ ﴿لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾؛ أي: تَركُ ذكرِ اسمِ اللهِ عَليهِ فِسقٌ؛ لأنَّ كونَ ذلك فِسْقًا سِيَّمَا على وَجهِ التَّحقيقِ والتَّأكيدِ ممَّا لم يذهَب إليهِ أَحدٌ، ولا يُلائِمُ قولَه تعَالى: ﴿أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾، مع أنَّ القُرآنَ يُفسِّرُ بعضُهُ بعضًا سِيَّما في حُكمٍ واحِدٍ، ولأنَّ ما لم يُذكَر اسمُ اللهِ عليه يتناوَلُ الميتَةَ معَ القَطعِ بأنَّ تركَ التَّسمِيَةِ عليْها ليسَ بفِسقٍ(١).

قوله: «فإنَّ مَن تركَ طاعةَ اللهِ إلى طاعةِ غَيرِه واتَّبعَه في دِينِه فقَد أشركَ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: صارَ مُشرِكًا باللهِ جاعِلًا له شَريكًا في استحقاقِ الطَّاعةِ وشَرعيَّةِ الدِّينِ والمِلَّةِ ونحوِ ذلك ممَّا هو مِن خَواصِّ الإلهيَّةِ؛ للاتِّفاقِ على أنَّه لا حاكمَ في أمرِ الدِّينِ سِواهُ(٢).

(١٢٢) ـ ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ﴾ مثَّلَ بهِ مَن هداهُ اللهُ تَعالى وأنقذَهُ مِن الضَّلالِ وجعلَ له نورَ الحُجَجِ والآياتِ يتأمَّلُ بها في الأشياءِ فيميزُ بينَ الحقِّ والباطلِ والمُحِقِّ والمُبطِلِ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٥/ ب).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٦/ أ).

وقرأ نافعٌ ويَعقوبُ: ﴿مَيِّتًا﴾ على الأَصلِ[1].

﴿كَمَن مَّثَلُهُۥ﴾: صِفتُه، وهو مُبتدأٌ خبرُه: ﴿فِى ٱلظُّلُمَٰتِ﴾، وقولُه: ﴿لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ حالٌ من المستكنِّ في الظَّرفِ لا من الهاءِ في ﴿مَّثَلُهُۥ﴾؛ للفَصلِ، وهو مَثَلٌ لِمَن بقيَ على الضَّلالَةِ لا يُفارِقُها بحالٍ.

﴿كَذَٰلِكَ﴾: كما زُيِّنَ للمؤمنِ إيمانُه ﴿زُيِّنَ لِلْكَٰفِرِينَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

والآيَةُ نَزلَتْ في حمزةَ وأَبي جهلٍ[2].

وقيل: في عُمَرَ ـ أو عمَّارٍ ـ وأَبي جهلٍ[3].

قوله: «مَثَّلَ بهِ مَن هَداهُ وأَنقذَهُ[4] مِن الضَّلالِ..» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: في الآيَةِ استعارتانِ تَمثيلِيَّتانِ وتَشبيهٌ تَمثيلِيٌّ:

أمَّا الاستعارَةُ الأُولى: فشَأنُها[5] ما قال: «مَثَّلَ بهِ مَن هَداه...» إلى آخره.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٤).

(٢) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٠٠)، والواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٢٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) في عمر وأبي جهل رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٣٣) عن الضحاك، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٨١) عن زيد بن أسلم.

وفي عمار وأبي جهل رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٣٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٨١)، عن عكرمة.

(٤) في (س): «وأبعده».

(٥) في (ز): «فلشأنها».

والثانية: مَثَلُ مَن بَقِيَ على الضَّلالَةِ بالخَابطِ في الظُّلماتِ[١] لا يَنفكُّ مِنها.

والاستعارَةُ الأُولَى بجُملَتِها مُشبَّهَةٌ والثَّانيَةُ مُشبَّهٌ به[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الظَّاهرُ أنَّ ﴿من كَانَ مَيتًا﴾ و﴿من مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ﴾ مِن قَبيلِ الاستعارَةِ التَّمثيليَّةِ؛ إذ لا ذكرَ للمُشبَّهِ صَريحًا، ولا دلالةَ بحيثُ يُنافِي الاستعارةَ، وهذا كمَا تَقولُ في الاستعارَةِ الإفْرادِيَّةِ: (أيكونُ الأَسَدُ كالثَّعلَبِ؟)؛ أي: الشُّجاعُ كالمُحتالِ.

(١٢٣) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا ۖ وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾؛ أي: كما جعَلْنَا في مَكَّةَ أكابرَ مُجرِمِيها ليمكُرُوا فيها جعَلْنا في كلِّ قَريَةٍ أكابرَ مُجرِمِيها ليمكُرُوا فيهَا، و﴿جَعَلْنَا﴾ بمَعنى: صيَّرْنا، ومَفعولاه: ﴿أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ على تَقديمِ المَفعولِ الثَّانِي، أو ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ﴾ و﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدلٌ، ويجوزُ أن يكونَ مُضافًا إليه إن فُسِّرَ الجعلُ بالتَّمكين، وأفعَلُ التَّفضيلِ إذا أضيفَ جازَ فيهِ الإفرادُ والمُطابقَةُ، ولذلكَ قُرِئَ: (أكبرَ مُجرِمِيها)[٣].

وتخصيصُ الأَكابرِ لأنَّهُم أَقْوَى على استتباعِ النَّاسِ والمَكرِ بهم.

﴿وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنفُسِهِمْ﴾ لأنَّ وَبالَهُ يحيقُ بهم ﴿وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ذلكَ.

---

(١) في (ز): «الظلماء».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٣٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٨٥) عن ابن مسلم.

قوله: «أي: كما جعَلْنا في مَكَّةَ أكابِرَ مُجرِمِيها»:

قال الطِّيبِيُّ: مُشعِرٌ بأنَّ قولَه: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا﴾ الآيةَ مُتَّصلَةٌ بقولِه: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾؛ لأنَّ الضَّميرَ المرفوعَ للمُسلمينَ والمَنصوبَ للمُشرِكِينَ، وهُم الذينَ قيلَ لَهُم: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ﴾ [الأنعام: ١١٦](١).

قوله: «ومَفعُولاه ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ على تَقديمِ المَفعولِ الثَّاني، أو ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ﴾ و﴿مُجْرِمِيهَا﴾ بدلٌ»:

قال أبو حيَّان: هذان التَّخريجانِ خَطأٌ وذهولٌ عَن قاعدَةٍ نَحويَّةٍ، وهو أَنَّ (أفعل) التَّفضيلِ يَلزَمُ إفرادُه إذا كانَ بـ(مِن) ظاهرَةٍ أو مُقدَّرةٍ أو مُضافًا إلى نكِرَةٍ، و﴿أَكَابِرَ﴾ هنا جمعٌ، وهُو غيرُ مُضافٍ على هذينِ التَّخريجَيْنِ.

قال: وقد تنبَّهَ لذلك الكَرْمانِيُّ(٢) فقال: أضافَ ﴿أَكَابِرَ﴾ إلى ﴿مُجْرِمِيهَا﴾ لأنَّ (أفعَلَ) لا يُجمَعُ إلا مع (أل) أو الإضافَةِ(٣).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الذي يَقتضيهِ النَّظرُ الصَّائبُ والتَّأمُّلُ الصَّادِقُ أنَّ ﴿فِي كُلِّ قَرْيَةٍ﴾ لغوٌ و﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ مَفعولٌ أوَّلُ و﴿لِيَمْكُرُوا﴾ هو الثَّاني(٤).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٣٥).

(٢) انظر: «لباب التفاسير» لتاج القراء الكرماني (٣/ ٣٠٧).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٣٨٤)، وانظر كلام الكرماني في «لباب التفاسير» عند تفسير هذه الآية.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٦/ أ).

(١٢٤) ـ ﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ عِندَ ٱللَّهِ وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴾.

﴿ وَإِذَا جَآءَتْهُمْ ءَايَةٌ قَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ ﴾ يعني: كُفَّارَ قريشٍ، لِمَا رُوِيَ: أنَّ أبا جَهلٍ قال: زاحَمْنا بَني عبدِ منافٍ حتى إذا صِرنا كفرَسَيْ رهانٍ قالوا: مِنَّا نَبِيٌّ يُوحَى إليهِ! واللهُ لا نَرضَى به إلا أَنْ يأتيَنا وَحيٌ كمَا يأتيهِ، فنَزَلَت[١].

﴿اللهُ أعلَمُ حيثُ يَجْعَلُ رِسَالاتِه﴾ استئنافٌ للرَّدِّ عليهم بأنَّ النبوَّةَ ليسَتْ بالنَّسبِ والمالِ، وإنَّما هيَ بفَضائِلَ نفسانيَّةٍ يخصُّ اللهُ بها مَن يشاءُ مِن عِبادِه، فيَجتبي لِرسالَته مَن عَلِمَ أنَّه يَصلُحُ لها، وهو أَعلَمُ بالمكانِ الذي فيه يَضَعُها.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وحَفصٌ عَن عاصمٍ: ﴿رِسَالَتَهُۥ ﴾[٢].

﴿سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ صَغَارٌ﴾: ذلٌّ وحَقارَةٌ بعدَ كِبْرِهم ﴿عِندَ ٱللَّهِ﴾ يومَ القِيامَةِ، وقيل: تَقديرُه: مِن عندِ اللهِ.

﴿وَعَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا كَانُواْ يَمْكُرُونَ ﴾: بسببِ مَكرِهم، أو جَزاءً على مَكرِهم.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٠١ ـ ٢٠٢)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ١٨٥)، عن مقاتل، وهو في «تفسير مقاتل» (١/ ٥٨٧). ورواه ابن إسحاق عن الزهري كما في «سيرة ابن هشام» (١/ ٣١٦) دون ذكر النزول، ونحوه في «المعجم الكبير» للطبراني (٢٤/ ٣٤٧) عن عروة في قصة رؤيا عاتكة رضي الله عنها دون ذكر النزول أيضاً.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٤٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

قوله[١]: «**كفرَسَي رهانٍ**»؛ أي: سابقينَ إلى غايةٍ.

قوله: «استئنافٌ للرَّدِّ عَليهِم»:

قال الطِّيبيُّ: أي: جوابٌ عَن سُؤالٍ مَورده قوله: ﴿لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ رُسُلُ ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ يعني: لَمَّا قالوا ذلك سُئِل: فما كان جوابَ الباري سبحانه لهم؟ قيل: أُجيبوا بأنَّ النبوَّةَ فضلٌ مِن اللهِ يختصُّ بها[٢] مَن يَشاءُ[٣].

قوله: «وهو أعلَمُ بالمكانِ الذي يَضعُها فيه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يُشعِرُ بأنَّ تعلُّقَ ﴿حَيْثُ﴾ بـ﴿أَعْلَمُ﴾ تعلُّقُ المفعولِ به، وفيه إعمالُ (أفعل) التَّفضيل في المفعولِ به وإخراجُ (حيث) عَن الظَّرفيَّةِ[٤].

(١٢٥) - ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِى ٱلسَّمَآءِ ۚ كَذَٰلِكَ يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ﴾: يُعرِّفه طريقَ الحقِّ ويُوفِّقَهُ للإيمانِ ﴿يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ فيتَّسِعُ لهُ ويفسحُ فيه مجالَه، وهو كنايةٌ عَن جعلِ النَّفسِ قابلَةً للحَقِّ، مُهيَّأةً لحُلولِه فيها، مُصفَّاةً عمَّا يمنَعُه ويُنافيهِ.

---

(١) في النسخ الخطية: «كقوله»، والصواب المثبت.

(٢) في (ز): «به».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٣٧).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٦/ أ).

وإليه أشارَ عليهِ السَّلامُ حينَ سُئِلَ عنه فقال: «نورٌ يَقذِفُه اللهُ في قَلبِ المُؤمنِ فيُشرَحُ له أو يَنفَسِحُ» فقالوا: هل لذلكَ أمارَةٌ يعرف بها؟ فقال: «نَعم: الإنابَةُ إلى دارِ الخُلودِ، والتَّجافِي عن دارِ الغُرورِ، واستِعدادٌ للمَوتِ قبلَ حُلولِه[1]».

﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ بحيثُ يَنبُو عَن قَبولِ الحَقِّ فلا يَدخُلُه الإيمانُ.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ﴿ضَيْقًا﴾ بالتخفيف، ونافعٌ وأبو بكرٍ عن عاصمٍ ﴿حَرِجًا﴾ بالكسرِ؛ أي: شديدَ الضِّيقِ، والباقونَ بالفَتحِ وصفًا بالمصدَرِ[2].

﴿كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ شبَّهَه مُبالغَةً في ضيقِ صَدرِه بمَن يُزاوِلُ ما لا يَقدِرُ عليه؛ فإنَّ صُعودَ السَّماءِ مثَلٌ فيمَا يَبعدُ عَن الاستِطاعَةِ[3]، ونَبَّهَ به[4] على أنَّ الإيمانَ يَمتَنِعُ عنهُ كمَا يمتَنِعُ عنهُ الصُّعودُ.

---

(١) في (ت): «نزوله».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) وقد فسر العلماء المعاصرون هذه الآية بالاعتماد على ما توصل إليه العلم من أنّ الضغط الجوي يخف كلما ارتفع الإنسان في الجو حتى يتلاشى، وأن الإنسان كلما صعد في السماء ضاق صدره وشعر بصعوبة في التنفس حتى يصل لدرجة الاختناق. ففي هذا النصّ معجزة من أبلغ المعجزات القرآنية، إذ لم يوجد زمن الرسول ﷺ مَن يعرف هذا أو يخبر عنه.
وهذا وإن كانت الآية تحتمله لكن كلام المفسرين القدامى في تفسيرهم للآية صحيح أيضاً، أما ما ذهب إليه البعض من نسبة العجز عن تفسيرها لمن تقدم من المفسرين، وأنهم لم يهتدوا لسرها حتى جاء العلم الحديث فكشف معنى الآية، فهو كلام في غير مكانه، فإنهم ـ كما المصنف هنا ـ فسروا الآية واستقام المعنى، وهو المراد، ومَن زاد فلأن القرآن كتاب معجز لا تنتهي عجائبه على مر الزمان كما جاء في وصفه.

(٤) في (أ) و(خ): «وتنبيه».

وقيل: معناهُ: كأنَّما يتصاعَدُ إلى السَّماءِ نُبُوًّا عن الحقِّ وتباعُدًا في الهربِ منهُ.

وأَصلُ ﴿يَصَّعَدُ﴾: يَتصعَّد، وقد قُرِئَ به[١].

وقرأَ ابنُ كثيرٍ: ﴿يَصْعَد﴾، وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿يصَّاعَد﴾ بمعنى: يتَصَاعَد[٢].

﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي: كما يضيقُ صَدرُهُ ويبعدُ قلبُهُ عَن الحقِّ ﴿يَجْعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾: يجعَلُ العَذابَ أو الخذلانَ عَلَيهم، فوَضعَ الظَّاهِرَ مَوضِعَ المُضمَرِ للتَّعليلِ.

قوله: «وإليه أشارَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ حين سُئِلَ عنه فقال: «نورٌ يقذفُه الله...» الحديث.

أخرجَه الفِريابيُّ وعبدُ بنُ حُمَيدٍ وابنُ جريرٍ مِن حديثِ أبي جعفرٍ مُرسلًا[٣].

وأخرجَه الحاكمُ والبَيهقيُّ في «شعب الإيمان» مَوصولًا مِن حَديثِ ابنِ مَسعودٍ نحوَه[٤].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١١٢)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) والباقون: ﴿يَصَّعَدُ﴾ بتشديد الصَّاد والعين. انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٨-٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٦-١٠٧).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٩/ ٥٤١) عن أبي جعفر مرسلًا.

(٤) رواه الحاكم في «المستدرك» (٧٨٦٣)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٠٦٨)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٤٣١٥)، والثعلبي في «تفسيره» (٢٣/ ٣٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً. قال الذهبي: «عدي بن الفضل ساقط».

ورواه عبد الرزاق في «التفسير» (٨٥٢)، وسعيد بن منصور في «سننه» (٩١٨ - تفسير)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٢٦) عن عبد الله بن المسور عن النبي ﷺ مرسلاً.

وذكر له الدارقطني في (علله) (٥/ ١٨٩) طرقاً ثم قال: وكلها وهم، والصواب عن عمرو بن مرة، عن أبي جعفر عبد الله بن المسور مرسلاً عن النبي ﷺ، وعبد الله بن المسور هذا متروك.

(١٢٦ ـ ١٢٧) ـ ﴿وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ۗ قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ ۝١٢٦ لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ عِندَ رَبِّهِمْ ۖ وَهُوَ وَلِيُّهُم بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَهَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى البيانِ الذي جاءَ به القرآنُ، أو إلى الإسلامِ، أو إلى ما سبقَ من التَّوفيقِ والخذلان.

﴿صِرَٰطُ رَبِّكَ﴾: الطَّريقُ الذي ارتضاهُ، أو: عادَتُه وطريقُه الذي اقتضَتْه حِكمَتُه.

﴿مُسْتَقِيمًا﴾: لا عِوَجَ فيه، أو: عادلًا مُطَّردًا، وهو حالٌ مؤكِّدةٌ كقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]، أو مقيِّدةٌ والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ.

﴿قَدْ فَصَّلْنَا ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾ فيعلمونَ أنَّ القادرَ هو اللهُ، وأنَّ كلَّ ما يحدثُ مِن خيرٍ أو شرٍّ فهو بقضائِه وخَلْقِه، وأنَّه عالمٌ بأحوالِ العبادِ حَكيمٌ عادلٌ فيما يفعلُ بهم.

﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾: دارُ اللهِ، أضافَ الجنَّةَ إلى نفسِه تعظيمًا لها، أو: دارُ السَّلامةِ من المكارهِ، أو: دارٌ تحيَّتُهم فيها سَلامٌ.

﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾: في ضَمانِه، أو: ذخيرةً لهم عندَه لا يَعلَمُ كُنْهَها غيرُه.

﴿وَهُوَ وَلِيُّهُم﴾: مُواليهِم أو ناصِرُهم[١] ﴿بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾: بسببِ أعمالِهم. أو: مُتولِّيهِم بجزائِها فيتولَّى إيصالَه إليهِم.

قوله: «وهو وليهم..» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ الوَلِيَّ إذا كان بمَعنى المُحِبِّ والنَّاصرِ فالوَجهُ أن تكونَ الباءُ سَببيَّةً؛ أي: يحبُّهُم ويَنصُرُهم بسببِ أَعمالِهم، فإذا كانَ بمَعنى مُتولِّي الأمورِ فالباءُ للمُلابسَةِ، والمعنى: يَتولَّاهُم مُلتَبِسًا بجزائِهم؛ أي: يعدُّ لهم الثَّواب[٢].

---

(١) في (ت): «وناصرهم».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٤٤).

(١٢٨) ـ ﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ ۖ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا ۚ قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ خَٰلِدِينَ فِيهَآ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿ويَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا﴾ نصبٌ بإضمارِ (اذكُرْ) أو (نقولُ)، والضَّميرُ لِمَن يُحشَرُ مِن الثَّقَلينِ. وقرأ حَفصٌ عَن عاصمٍ، ورَوْحٌ عن يعقوبَ بالياءِ[1].

﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ﴾ يعني: الشَّياطينَ ﴿قَدِ ٱسْتَكْثَرْتُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾؛ أي: مِن إغوائِهم وإضلالِهم، أو: مِنهم بأَنْ جَعلتُموهُم أتباعَكُم فحُشروا مَعكم، كقولِهم: استكثرَ الأَميرُ مِن الجُنودِ.

﴿وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ ٱلْإِنسِ﴾: الذينَ أطاعوهُم: ﴿رَبَّنَا ٱسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ﴾؛ أي: انتفعَ الإنسُ بالجنِّ بأنْ دَلُّوهم على الشَّهواتِ وما يُتوصَّلُ به إليها، والجنُّ بالإنسِ بأن أطاعُوهم وحصَّلُوا مُرادَهُم.

وقيل: استمتاعُ الإنسِ بهم: أنَّهم كانوا يَعوذونَ بهم في المفاوزِ وعندَ المخاوفِ، واستمتاعُهُم بالإنسِ: اعترافُهُم بأنَّهم يَقدِرونَ على إجارَتِهم.

﴿وَبَلَغْنَآ أَجَلَنَا ٱلَّذِىٓ أَجَّلْتَ لَنَا﴾؛ أي: البعثَ، وهو اعترافٌ بما فعلوا مِن طاعةِ الشَّيطانِ واتِّباعِ الهوى وتكذيبِ البَعثِ وتَحسُّرِهم على حالِهم.

﴿قَالَ ٱلنَّارُ مَثْوَىٰكُمْ﴾: مَنزِلُكُم، أو: ذاتُ مَثواكُم[2] ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾ حالٌ، والعامِلُ

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٧)، و«النشر» (٢/ ٢٦٢).

(٢) قوله: «منزلكم أو ذات مثواكم» الأول على أن المثوى اسم مكان بمعنى مكان الإقامة، والثاني على أنه مصدر ميمي، فلذلك قدر المضاف لأنه لا يصح حمل الإقامة على النار، فيصير المعنى: ذات إقامتكم. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٤٣).

فيها ﴿مَثْوَىٰكُمْ﴾ إن جُعِلَ مَصدرًا، ومعنى الإضافةِ إن جُعِلَ مَكانًا[١].

﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ إلَّا الأوقاتُ التي يُنقَلُونَ فيها مِن النَّارِ إلى الزَّمهريرِ.

وقيل: إلَّا ما شاءَ قبلَ الدُّخولِ؛ كأنَّه قيل: النَّارُ مَثواكُم أبدًا إلَّا ما أَمهَلَكُم.

﴿إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ﴾ في أفعالِه ﴿عَلِيمٌ﴾ بأعمالِ الثَّقَلينِ وأَحوالِهِم.

(١٢٩) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًا﴾: نَكِلُ بعضَهُم إلى بعضٍ، أو: نجعَلُ بعضَهُم يتولَّى بعضًا فيُغويهِم، أو أولياءَ بعضٍ وقرناءَهُم[٢] في العذابِ كما كانوا في الدُّنيا.

﴿بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ مِن الكفرِ والمعاصِي.

(١٣٠) ـ ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾.

﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ﴾ الرُّسلُ مِن الإنسِ خاصَّةً، لكنْ لَمَّا جُمِعوا مع الجنِّ في الخطابِ صحَّ ذلك، ونظيرُه: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، والمرجانُ يخرجُ مِن المِلْحِ دونَ العَذْبِ.

وتعلَّق بظاهرِه قومٌ وقالوا: بُعِثَ إلى كلٍّ من الثَّقلينِ رسلٌ مِن جنسِهِم.

---

(١) لأن اسم المكان لا يعمل عمل الفعل، فجعل ناصب الحال معنى الإضافة. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٤٣).

(٢) في (أ) و(خ): «أو قرناءهم». وعبارة «الكشاف» (٣/ ١١٥): أو نجعلُ بعضَهم أولياءَ بعض يومَ القيامة وقُرناءَهم كما كانوا في الدنيا.

وقيل: الرُّسلُ مِن الجنِّ رسلُ الرُّسلِ إليهم لقولِه: ﴿وَلَّوْاْ إِلَىٰ قَوْمِهِم مُّنذِرِينَ﴾ [الأحقاف: ٢٩].

﴿يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ يعني: يومَ القيامةِ.

﴿قَالُواْ﴾ جوابًا: ﴿شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا﴾ بالجُرمِ والعِصيانِ، وهو اعترافٌ مِنهُم بالكفرِ واستيجابِ العَذابِ.

﴿وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾ ذمٌّ لهم على سوءِ نظرِهِم وخطأِ رَأيِهِم، فإنَّهم اغترُّوا بالحياةِ الدُّنيويَّةِ واللذاتِ المُخْدَجةِ، وأعرضُوا عَن الآخرةِ بالكليَّةِ، حتَّى كانَ عاقبةُ أمرِهم أن اضطرُّوا إلى الشَّهادةِ على أنفُسِهم بالكفرِ والاستسلامِ للعذابِ المخلَّدِ؛ تحذيرًا للسَّامعينَ مِن مثلِ حالِهم.

(١٣١) ـ ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى إرسالِ الرُّسلِ، وهو خبرُ مُبتدأٍ مَحذوفٍ؛ أي: الأمرُ ذلك ﴿أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ﴾ تعليلٌ للحكمِ، و﴿أَن﴾ مصدريَّةٌ أو مُخفَّفةٌ مِن الثَّقيلةِ؛ أي: الأمرُ ذلك لانتفاءِ كونِ ربِّك، أو لأنَّ الشَّأنَ: لم يَكُن ربُّكَ مُهلِكَ القُرى بسببِ ظلمٍ فَعَلوه، أو مُلتَبِسينَ بظلمٍ، أو ظالمًا وهم غافِلون لم ينبَّهوا برسولٍ، أو بدلٌ مِن ﴿ذَٰلِكَ﴾.

(١٣٢) ـ ﴿وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَلِكُلٍّ﴾ مِن المكلَّفينَ ﴿دَرَجَٰتٌ﴾: مراتبُ ﴿مِّمَّا عَمِلُواْ﴾: مِن أَعمالِهم، أو مِن جزائِها، أو من أجلِها ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ فيَخفَى عليه عملٌ، أو قَدْرُ ما يُستحقُّ به مِن ثوابٍ أو عِقابٍ.

وقرأ ابنُ عامرٍ بالتَّاءِ[1] على تغليبِ الخطابِ على الغيبةِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

قوله: «﴿وَلِكُلٍّ﴾ مِن المُكلَّفينَ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: المُطيعين والعاصِين[١].

قوله: «﴿دَرَجَٰتٌ﴾: مراتبُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: على ما[٢] يَعمُّ الدَّرجاتِ والدَّركاتِ تغليبًا، أو نظرًا إلى أَصلِ الوَضعِ[٣].

(١٣٣ ـ ١٣٤) ـ ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ ذُو ٱلرَّحْمَةِ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ ﴿١٣٣﴾ إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَءَاتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾.

﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ﴾ عن العبادِ والعِبادةِ ﴿ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾: يَترحَّمُ عليهِم بالتَّكليفِ تكميلًا لهم، ويُمْهِلُهم على المعاصي، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ ما سبقَ ذكرُه مِن الإرسالُ ليسَ لنَفعِه بَلْ لتَرحُّمِه على العبادِ، وتأسيسٌ لِمَا بعدَه وهو قولُه:

﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾؛ أي: ما به إليكُم حاجةٌ إنْ يشَأْ يُذهِبْكُم أيُّها العُصاةُ ﴿وَيَسْتَخْلِفْ مِنۢ بَعْدِكُم مَّا يَشَآءُ﴾ مِن الخَلقِ ﴿كَمَآ أَنشَأَكُم مِّن ذُرِّيَّةِ قَوْمٍ ءَاخَرِينَ﴾؛ أي: قرنًا بعدَ قرنٍ، لكنَّه أبقاكُم ترحُّمًا عليكُم.

﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ﴾ مِن البَعثِ وأحوالِه ﴿لَءَاتٍ﴾: لكائنٌ لا مَحالةَ ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ طالبَكُم به.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٥٠).

(٢) في (س): «ما».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٦/ ب).

قوله: «﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَنِيُّ﴾..» إلى آخرِه.

قال الإمامُ: اعلَمْ أنَّه تعالى لَمَّا بيَّنَ ثوابَ أَصحابِ الطَّاعاتِ وعِقابَ أَصحابِ المعاصي وذكرَ أنَّ لكُلِّ قومٍ درجةً مَخصوصَةً ومَرتبَةً مُعيَّنَةً، بيَّنَ أنَّ تخصيصَ المطيعينَ بالثَّوابِ والمُذنبين بالعِقابِ ليس أنَّه يحتاجُ إلى طاعَةِ المُطيعينَ أو يَنتقِصُ لِمَعصيَةِ المُذنبينَ، فإنَّه تَعالى غنيٌّ بذاتِه عَن جَميعِ العالمين، ومع كونِه غَنِيًّا فإنَّ رَحمتَه عامَّةٌ شامِلَةٌ، ولا سبيلَ إلى مَرتبةِ المُكلَّفينَ وإيصالهم إلى دَرجاتِ الأَبرارِ المُقرَّبينَ إلا بعدَ التَّرغيبِ في الطَّاعاتِ والتَّرهيبِ عَن المَحظوراتِ(١).

قال الطِّيبِيُّ: وإلى هذا المعنى أشارَ المُصنِّفُ بقولِه: «يترحمُ عليهِم بالتَّكليفِ...» إلى آخرِه(٢).

قوله: «وفيه تنبيهٌ على ما سبقَ..» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: يَعني: أنَّه تَعالى إنَّما ذكرَ الرَّحمةَ وقرَنَ به الغِنى لأَمرين:

أحدهما: ليُشيرَ إلى أنَّ ذلك الإرسالَ المَذكورَ لَمْ يَكُن إلا لِمَحضِ رحمَةِ العِبادِ؛ لأنَّه غَنِيٌّ مُطلَقًا.

وثانيهما: أن يكونَ تَخلُّصًا إلى خطابِ العُصاةِ مِن أُمَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ بقوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ لأجلِ ذلك الاقترانِ، يعني: أنَّه تَعالى مع كونِه ذا الرَّحمَةِ بإرسالِ المرسلِ كذلك غَنِيٌّ عن العالَمِين وعَنكُم خاصَّةً أَيُّها العُصاةُ إن يَشأ يُذهِبكُم ويأتِ بآخرينَ، ولذلك عقَّبَه بقولِه: ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾(٣).

---

(١) انظر: «التفسير الكبير» (١٣/ ١٥٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٥٢).

(٣) المصدر السابق.

(١٣٥) ـ ﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾.

﴿قُلْ يَٰقَوْمِ ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ﴾: على غايةِ تَمكُّنِكُم واستِطاعَتِكُم، يقال: مَكُنَ مكانةً: إذا تمكَّنَ أبلغَ التَّمكُّنِ.

أو: على ناحِيَتكم وجِهَتِكم التي أنتُم عليها، مِن قولِهم: مكانٌ ومكانَةٌ؛ كمَقامٍ ومقامةٌ.

وقرأَ أبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿مَكاناتِكُم﴾ بالجمعِ في كلِّ القرآنِ[1].

وهو أمرُ تهديدٍ، والمعنى: اثبتُوا على كفرِكُم وعداوَتِكُم ﴿إِنِّي عَامِلٌ﴾ ما كنتُ عليه مِن المُصابرةِ والثَّباتِ على الإسلامِ، والتَّهديدُ بصيغَةِ الأمرِ مبالغةٌ في التَّوعيدِ[2] كأنَّ المهدِّدَ يريدُ تَعذيبَه مجمِعًا عليه، فيحملُه بالأمرِ على ما يُفضي به إليهِ، وتسجيلٌ بأنَّ المهدَّدَ لا يتأتَّى منه إلا الشرُّ كالمأمورِ به الذي لا يقدرُ أن يَتفَصَّى عنه.

﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ إنْ جُعلَ ﴿مَن﴾ استفهاميَّةً بمعنى: (أيُّنا تكونُ له العاقبةُ الحُسنى التي خلقَ اللهُ لها هذه الدَّارَ) فمَحلُّها الرَّفعُ وفعلُ العلمِ معلَّقٌ عنه.

وإن جُعِلَت خبريَّةً فالنَّصبُ بـ﴿تَعْلَمُونَ﴾؛ أي: فسوفَ تَعرفونَ الذي تكونُ له العاقبةُ، وفيه مع الإنذارِ إنصافٌ في المقالِ، وحسنُ الأدبِ، وتنبيهٌ على وثوقِ المنذِرِ بأنَّه مُحقٌّ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٦٩)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) في (ت): «الوعيد».

وقرأ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿يكونُ﴾ بالياءِ(١)؛ لأنَّ تأنيثَ العاقبةِ غيرُ حَقيقيٍّ.

﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ وضعَ (الظَّالمينَ) مَوضِعَ الكافرينَ لأنَّه أعمُّ وأكثرُ فائدةً.

قوله: «عَلى غايةِ تَمكُّنِكُم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بأن تكونَ المكانَةُ على حقيقةِ مَعناها المَصدريِّ، «أو: على ناحيَتِكم وجِهَتِكم» بأن يكونَ مجازًا عن التي بمَعنى المكانِ(٢).

قوله: «كالمأمورِ به»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ الأمرَ للتَّهديدِ مِن قَبيلِ الاستعارةِ تَشبيهًا لذلك المَعنى بالمعنى المأمورِ به الواجبِ الذي لا بُدَّ أَنْ يكونَ(٣).

قوله: «العاقبةُ الحُسنى التي خلقَ اللهُ لها هذه الدَّارَ»، هذه عبارة «الكشاف»(٤).

قال الطِّيبيُّ: وتفسيرُه ما ذكرَهُ في القصصِ أنَّ اللهَ وضعَ الدُّنيا مجازًا إلى الآخرَةِ، وأرادَ بعبادِهِ أن لا يعملوا فيها إلا الخَيْرَ ليتَلَقَّوا خاتمَةَ الخيرِ، ومَن عَمِلَ خلافَ ما وضعَه اللهُ فقَدْ حرَّفَ، فإذن عاقبَتُها الأصليَّةُ هي الخيرُ، وأمَّا عاقبَةُ الشرِّ فلا اعتدادَ بها؛ لأنَّها مِن نَتائجِ تحريفِ الفُجَّار.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٦/ ب).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «الكشاف» (٣/ ١١٩).

قال الطِّيبِيُّ: فهذا بناءً على مذهبِه، والحقُّ أنَّ ﴿عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾[١] كنايةٌ عن خاتمةِ الخيرِ، فكأنَّه قيل: مَن تكونُ له عاقبةُ الخيرِ سواءٌ كان الظَّفرُ في الدُّنيَا أو الجنَّةُ في العُقبى[٢].

قوله: «وفيه مع الإنذارِ إنصافٌ في المقالِ[٣]»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: حيثُ ذكرَ العملينِ بطَريقٍ واحِدٍ، حيثُ قال: ﴿ٱعْمَلُواْ عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ﴾؛ أي: على مَكانَتِي، وحسنُ الأدب حيثُ لم يُخاشِن[٤] في الكلامِ ولم يصرِّح بالعذابِ، ومع هذا ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وعيدٌ شَديدٌ، ويدلُّ على أنَّ المنذرَ واثِقٌ بأنَّ العاقبةَ الحسنةَ له لا لهم؛ يعني: أنِّي عالمٌ بذلك اليومَ وأنتم غدًا سَتعلَمُونه[٥].

(١٣٦) ـ ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾.

﴿وَجَعَلُواْ﴾؛ أي: مُشركو العربِ ﴿لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ﴾: خلقَ ﴿مِنَ ٱلْحَرْثِ وَٱلْأَنْعَٰمِ نَصِيبًا فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَٰذَا لِشُرَكَآئِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَآئِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى ٱللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَىٰ شُرَكَآئِهِمْ﴾

---

(١) في النسخ الخطية: «عبارة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٥٤).

(٣) في (س): «ومع فيه الإنذارُ اتصافٌ في المثالِ»، وفي (ز): «ومع فيه الإنذارُ إنصافٌ في المثالِ»، والصواب المثبت. وهو كذلك في (ن).

(٤) في (س): «حيث يخاشن» وهو كذلك في (ن).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٦/ ب).

رُوِيَ أَنَّهم كانوا يُعيِّنونَ شيئًا مِن حرثٍ ونتاجٍ للهِ ويَصْرِفونَه إلى الضِّيفانِ والمساكينِ، وشيئًا منهما لآلهَتِهم وينفقونَه على سَدَنتِها ويذبحونَ عندها، ثمَّ إن رَأَوا ما عيَّنوا للهِ أزكى بدَّلوه بما لآلهتِهم، وإنْ رأَوا ما لآلهَتِهم أزكى تركوهُ لها حُبًّا لآلهتِهم(١).

وفي قوله: ﴿مِمَّا ذَرَأَ﴾ تنبيهٌ على فَرْطِ جَهالتِهم، فإنَّهم أشرَكُوا الخالقَ في خلقِه جمادًا لا يقدرُ عَلى شيءٍ، ثمَّ رجَّحوهُ عليه بأن جَعلوا الزَّاكي له.

وفي قولِه: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ تَنبيهٌ على أنَّ ذلك ممَّا اختَرَعُوه لم يأمُرْهُم اللهُ به.

وقرأ الكِسائيُّ بالضَّمِّ في المَوضعينِ(٢)، وهو لغةٌ فيه، وقد جاءَ فيه الكسرُ أيضًا كالودِّ(٣).

﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ حكمَهُم هذا.

(١٣٧) ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾ ومِثْلَ ذلك التَّزيينِ في قسمَةِ القرباتِ ﴿زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ﴾ بالوأدِ ونحرِهم لآلهتِهم ﴿شُرَكَاؤُهُمْ﴾ مِن الجنِّ أو مِن السَّدنَةِ، وهو فاعلُ ﴿زَيَّنَ﴾.

---

(١) رواه بنحوه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٩٠ ـ ١٣٩١) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٦).

(٣) انظر: «المحرر الوجيز» لابن عطية (٢/ ٣٤٨)، وعزاها للكسائي أيضاً، وعقب ذلك بقوله: ولا أحفظ أحداً قرأ به. وقد نفى بعض العلماء القراءة بالجر؛ فقال الفراء في «معاني القرآن» (١/ ٣٥٦): لم يقرأ بكسر الزاي أحد نعلمه.

وقال أبو حيان في «البحر المحيط» (٩/ ٤١٩): والكسر لغة لبعض قيس وتميم، ولم يُقرأ به.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿زُيِّنَ﴾ على البناءِ للمَفعولِ الذي هو القتلُ، ونصبِ الأولادِ، وجرِّ الشُّركاءِ بإضافةِ القَتلِ إليه مَفصولًا بينَهُما بمَفعولِه(١)، وهو ضَعيفٌ في العربيَّةِ مَعدودٌ مِن ضروراتِ الشِّعرِ(٢) كقولِه:

فَزَجَجْتُها بِمَزَجَّةٍ(٣) زَجَّ القَلُوصَ أبي مَزَادَهْ

وقرئَ بالبناءِ للمَفعولِ وجرِّ (أولادِهم) ورفعِ (شركاؤهم) بإضمارِ فعلٍ دلَّ عليهِ (زُيِّن)(٤).

﴿لِيُرْدُوهُمْ﴾: ليهلِكُوهم بالإغواءِ ﴿وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾: وليُخلِّطوا عليهِم ما كانوا عليه مِن دينِ إسماعيلَ، أو ما وجبَ عليهِم أن يَتديَّنوا به، واللامُ للتَّعليلِ إن كانَ التَّزيينُ مِن الشَّياطينِ وللعاقبةُ إن كانَ مِن السَّدنةِ.

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ﴾: ما فعلَ المُشركونَ ما زُيِّنَ لهم، أو الشركاءُ التَّزيينَ، أو الفريقانِ جميعَ ذلك.

﴿فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ افتراءهم، أو: ما يفترونَه مِن الإفكِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٢) القول بأن الفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ضرورة مردودٌ؛ لأنه مختلفٌ فيه بين النَّحويين، فبعضهم أجازها وهو الصحيح على ما ذكره أبو حيَّان، ووقوعه في قراءة متواترة دلَّ على الصِّحة؛ لأنَّ العربيَّة تثبت بالقرآن، وفَهمُ العكس مِن عكس الفهم. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٢٣)، و«تفسير ابن كمال باشا» عند هذه الآية.

(٣) في (أ) و(خ): «فزججتها متمكناً» والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ) وهي رواية المصادر.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن علي رضي الله عنه، و«المحتسب» (١/ ٢٢٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي.

قوله: «ومثلَ ذلك التَّزيينِ»:

قال الطِّيبيُّ: يَعني: المشارَ إليه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ ما يُعلَمُ مِن قَولِه: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ﴾ الآية[١].

قوله: «وقرَأ ابنُ عامرٍ ﴿زُيِّنَ﴾ على البناءِ للمَفعولِ الذي هو القتلُ، ونصبِ الأَولادِ وجرِّ الشُّركاءِ بإضافةِ القتلِ إليه مَفصولًا بينَهُما بمَفعولِه، وهو ضعيفٌ في العربيَّةِ مَعدودٌ مِن ضَروراتِ الشِّعرِ»:

تَبعَ في ذلك الزَّمخشريَّ[٢]، وقد أطبقَ النَّاسُ على الإنكارِ عليه في ذلك.

قال ابنُ المُنَيِّر: نبرأُ إلى اللهِ تعالى ونبرِّئُ حملةَ كِتابه وحفظَةَ كَلامِه عمَّا رَماهُم به فقد رَكِبَ عَمياءَ، وتخيَّلَ القِراءةَ اجتهادًا واختيارًا لا نقلًا وإسنادًا، وزعمَ أنَّ مُستندَه ما وجدَه مَكتوبًا في بعضِ المصاحفِ: (شركايهم) بالياءِ، وجعلَ قراءَتَه سَمِجةً، ونحنُ نعلَمُ أنَّ هذه القراءةَ قرأَها النَّبيُّ ﷺ على جِبريلَ كما أنزَلَها عليه، وبَلَغت إلينا بالتَّواتُرِ عنه، فالوجوهُ السَّبعةُ مُتواتِرَةٌ على أفصَحِ مَن نَطقَ بالضَّادِ جُملَةً وتَفصيلًا.

فلا مُبالاةَ بقَولِ الزَّمخشرِيِّ وأَمثالِه، ولولا[٣] عذرُ أنَّ المنكِرَ ليسَ مِن أهلِ عِلْمَي القِراءةِ والأُصولِ لخيفَ عليه الخروجُ مِن ربقَةِ الإسلامِ بذلك، ثمَّ مَع ذلك هو في عهدَةٍ خَطِرَةٍ وزَلَّةٍ مُنكرَةٍ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٥٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٢٢).

(٣) في (س): «ولو».

والذي ظنَّ أنَّ تَفاصيلَ الوجوهِ السَّبعَةِ فيها ما ليسَ متواترًا غالِطٌ، ولكنَّه أقلُّ غلطًا مِن هذا؛ فإنَّ هذا جعلَها موكولةً إلى الآراءِ، ولم يَقُل بذلك أحدٌ مِن المُسلِمِين ظنًّا منه اطِّرادَ الأَقيِسَةِ النَّحويَّةِ التي يُجزَمُ بردِّ مَن خَالفَها.

ثمَّ يُبحثُ معه؛ فإنَّ إضافةَ المصدَرِ إلى مَعمولِه مُقدَّرٌ بالفعلِ، وبهذا عملَ، وهو وإن كانَت إضافَتُهُ مَحضَةً مُشبهٌ ما إضافَتُه غيرُ مَحضَةٍ، حتى قال بعضُ النُّحاةِ: هي غيرُ محضَةٍ، فالحاصلُ أنَّ اتِّصالَه بالمضافِ إليه ليس كاتِّصالِ غيرِه، وجاءَ الفصلُ في غَيرِه بالظَّرفِ، فتميَّزَ المَصدَرُ على غيرِه بجوازِه في غيرِ الظَّرفِ، ويؤيِّدُه أيضًا أنَّ المَصدرَ يُضافُ تارةً إلى الفاعلِ وتارةً إلى المفعولِ.

وقد التزمَ بَعضُهُم اختصاصَ جَوازِ الفَصلِ بالمَفعولِ بينَه وبينَ الفاعلِ لوُقوعِه في غيرِ مَرتبَتِه كما جازَ تَقديمُ المُضمَرِ على الظَّاهرِ في غيرِ رُتبَتِه، وأنشدَ أبو عبيدة:

وحَلَقِ المَاذِيِّ والقَوانِسِ   فدَاسَهُم دوسَ الحَصادَ الدَّائسِ[(١)]

وأنشد:

يَفرُكْنَ حَبَّ السُّنْبُلِ الكُنافِجِ   بالقَاعِ فَرْكَ القُطُنَ المُحالِجِ[(٢)]

---

(١) ذكر الرجز عن أبي عبيدة: الجرجاني في «الوساطة بين المتنبي وخصومه» (٤٦٥)، وابن عصفور في «ضرائر الشعر» (ص ١٩٧) وابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٩٨٧).
وهو من الرجز المسدس لعمرو بن كلثوم. انظر: «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (٢/ ٣٥١)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٣/ ١٣٦٨).

(٢) البيت لجندل بن المثنى الطهوي في «تهذيب اللغة» (٥/ ٢٠٢)، و«المحكم والمحيط الأعظم» =

ففصلَ بين الفاعلِ والمفعولِ.

ويُقوِّي عدمَ توغُّلِه في الإضافَةِ جَوازُ العَطفِ على موضعِ مَخفوضِه نَصبًا وجَرًّا، فهذه شواهدُ مِن العَربيَّةِ، يجمعُ شملَها هذه القراءَةُ، وليسَ القصدُ تَصحيحُ القِراءَةِ بالعَربيَّةِ، بَل تَصحيحُ العَربيَّةِ[1] بالقِراءَةِ[2].

قال الكَوَاشي: كلامُ الزَّمخشَرِيِّ يُشعِرُ أنَّ ابنَ عامرٍ قد ارتكبَ مَحظورًا، وأنَّ قِراءَتَه قد بلغَتْ مِن الرَّداءَةِ مَبلَغًا لم يَبلُغْهُ شَيءٌ مِن جائزِ كَلامِ العَربِ وأشعارِهِم، وأنَّه غيرُ ثِقَةٍ؛ لأنَّه يأخذُ القراءَةَ مِن المصحَفِ لا من المَشايخِ، ومع ذلك أسندَها إلى النَّبيِّ ﷺ، وهو جاهلٌ بالعربيَّةِ.

وليسَ الطَّعنُ في ابنِ عامرٍ طعنًا فيه، وإنما هو طعنٌ في عُلَماءِ الأَمصارِ حيثُ جَعَلوه أحدَ القُرَّاءِ السَّبعَةِ المَرضيَّةِ، وفي الفقهاءِ حيثُ لم يُنكِرُوا عليهم إجماعَهُم على قراءَتِه، وأنَّهم يَقرَؤونَها في مَحارِيبِهِم، والله أكرَمُ مِن أَن يجمَعَهُم على الخطأِ[3].

وقال أبو حيَّان: اعْجَبْ لعَجَميٍّ ضَعيفٍ في النَّحوِ يَردُّ على عَربيٍّ صَريحٍ

= (٧/ ١٥٩)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» (٢/ ٣٥١) و«شرح الكافية الشافية» لابن مالك (٢/ ٩٨٦).

وفي بعض المصادر:

يفرك حب السنبل الحنابج   بالقاع فرك القطن بالمحالج

(١) «يجمع شملها هذه القراءة وليس القصد تصحيح القراءة بالعربية بل تصحيح العربية» من (ز).

(٢) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٦٩ ـ ٧٠).

(٣) نقل كلامه الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٢٦٠).

مَحضٍ قراءةً مُتواتِرَةً موجودٌ نَظيرُها في كلامِ العربِ في غيرِ ما بيتٍ، واعجَبْ لسوءِ ظنِّ هذا الرَّجلِ بالقرَّاءِ الأئمَّةِ الذين تخيَّرتهم هذه الأُمَّةُ لنَقلِ كتابِ اللهِ شرقًا وغربًا وقد اعتمدَ المُسلِمُونَ على نَقلِهِم لضَبطِهِم ومَعرِفَتِهم ودِيانَتِهِم[1].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا عذرٌ أشَدُّ مِن الجُرمِ حيثُ طعنَ في إسنادِ القُرَّاءِ السَّبعةِ ورِوايتهم، وزعمَ أَنَّهُم إنَّما يَقرؤونَ من عندِ أَنفُسِهم، وهذه عادَتُه يطعَنُ في تَواتُرِ القراءاتِ السَّبعِ، وينسبُ[2] الخطأَ تارةً إليهم كمَا في هذا الموضِعِ، وتارةً إلى الرّواةِ[3] عَنهُم، وكلاهُما خَطأٌ؛ لأنَّ القِراءاتِ مُتواتِرَةٌ، وكذا الرِّواياتُ عنهم، وهي ما يُستَشهَدُ بها [لا] لها، فإذ قد[4] وَقعَ الفَصلُ فيها بغيرِ الظَّرفِ يَنبَغِي أن يُحكمَ بالجَوازِ، كما قالُوا في قولِه:

تَمُرُّ علـى ما تَستَمِرُّ وقد شَفَت غَلائِلَ ـ عبدُ القَيسِ مِنها ـ صُدورِهَا[5]

فـ(عبدُ القيسِ) فاعِلُ (شَفَت) وقعَ فصلًا بين المُضافِ، وهو (غَلائلَ)، والمضافُ إليه، وهو (صُدورِها).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٢٥).

(٢) في (ز): «ويثبت».

(٣) في (س): «الرواية».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٧/ أ).

(٥) البيت بلا نسبة في «شرح كتاب سيبويه» (١/ ٢٤٢) للسيرافي، وذكره ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٧٤) و«شرح الكافية الشافية» (٢/ ٩٩١) عنه، وقال ابن الأنباري في «الإنصاف» (٢/ ٣٥٥): «لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به». وانظر الكلام عليه في «خزانة الأدب» للبغدادي (٤/ ٤١٣ ـ ٤١٥).

وقولِه:

تَنفـي يَداهـا الحَصـى فـي كُلِّ هاجِرَةٍ   نَـفْيَ الدَّراهِـمَ تَنقـادُ الصَّياريـفِ[1]

فـ(الدَّراهمَ) بالنَّصبِ فَصلٌ بين (نَفْيَ) و(تَنقادُ).

أو تحمَـلُ علـى حذفِ المُضـافِ إليه مِـن الأَوَّلِ وإضمارِ المُضـافِ مِن الثَّاني علـى مـا ذهـبَ إليـه صاحِـبُ «المفتـاح»[2]؛ لأنَّ تَخطِئَـةَ الثِّقـاتِ والفُصحَـاءِ أبعَدُ مِـن ذلك.

أو يُعتـذَرُ لِمثلِـه بمـا ذكـرَ صاحـبُ «الانتصـاف» مِـن أنَّ إضافَـةَ المصـدَرِ إلى مَعمولِـه وإن كانَـتْ مَحضَةً لكنَّها تُشـبِهُ غيرَ المَحضَـةِ، واتِّصالُه بالمضـافِ إليه ليسَ كاتِّصـالِ غَيـرِه، وقـد جـازَ في الغيـرِ الفَصـلُ بالظَّـرفِ، فيتميَّزُ هـو عَن الغيـرِ بجَوازِ الفَصـلِ بغيرِ الظَّـرفِ[3].

وقالَ الطِّيبيُّ: ذهبَ هنا إلى أنَّ[4] مِثلَ هذا التَّركيبِ مُمتَنِعٌ، وخَطَّأَ إمامَ أئمَّةِ المُسلمينَ، وضَعَّفَه في قولِه: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، فبينَ كَلامَيْهِ تَخالفٌ[5].

---

(١) البيت للفرزدق. انظر: «الكتاب» (١/ ٢٨)، و«الكامل» (١/ ٢٠٢)، وفيه: «الدراهيم»، وقال: «وزاد الياء للحاجة، وهذا جمعٌ يجيء كثيراً، وذلك أنه موضع تلزمه الكسرة، فتشبع فتصير ياءً، يقال في خاتم: خواتيم».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ١٣٠).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٧/ أ)، وقد تقدَّم كلام ابن المنير.

(٤) من قوله: «وقد جاز في الغير الفصل» إلى هنا من (ز).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٦٠).

وقال مَكِّيٌّ: لم أرَ أحدًا يحمِلُ قراءَتَه إلا على الصِّحَّةِ والسَّلامَةِ، وقراءَتُه أصلٌ يُستدَلُّ بهِ لا لَه[١].

وقال الإمام: وكثيرًا أَرَى النَّحويِّينَ مُتحيِّرِينَ في تَقريرِ الأَلفاظِ الوَارِدَةِ في القرآنِ، فإذا استشهدَ في تقريرِه ببيتٍ مَجهولٍ فَرِحوا به، وأنا شَديدُ التَّعجُّبِ مِنهُم لأنَّهم إذا جعلوا ورودَ ذلكَ البيتِ المجهولِ على وَفقِه دليلًا على صحَّتِه فلأن[٢] يجعَلُوا ورودَ القُرآنَ به دليلًا على صحَّتِه كانَ أَوْلى[٣].

وقال السَّكَّاكيُّ: لا يجوزُ الفَصلُ بيـن المُضافِ والمُضافِ إليـه بغيرِ الظَّرفِ، ونحو قـولِه:

بيـن ذِراعِـي وجَبهَةِ الأَسـدِ[٤]

محمولٌ على حذفِ المُضافِ إليه مِن الأَوَّلِ.

---

(١) نقلـه الطيبـي عنـه فـي «فتـوح الغيـب» (٦/ ٢٦٠)، ولكنه قـال عن قـراءة ابن عامـر هـذه: «ومن قرأ هـذه القـراءة ونصـب (الأولاد) وخفـض (الشـركاء) فهـي قراءة بعيـدة، وقـد رويت عن ابـن عامر، ومجازهـا علـى التفرقـة بين المضـاف والمضـاف إليه بالمفعـول، وذلك إنمـا يجوز عنـد النحويين فـي الشـعر، وأكثـر مـا يأتي في الظـروف، وروي عـن ابن عامر أنـه قرأ بضـم الزاي من (زيـن) ورفع (قتـل) وخفض (الأولاد) و(الشـركاء)، وفيه أيضًا بعد». انظر: «مشـكل إعراب القـرآن» (١/ ٢٧٢)، وانظر: «الهدايـة» (٣/ ٢١٩٦).

(٢) في (س): «فلا».

(٣) انظر: «التفسير الكبير» (٩/ ٤٠١).

(٤) عجز بيت للفرزدق، وصدره:

يـا مَـن رأى عارضًـا أُسَرُّ بـه

انظر: «الكتاب» (١/ ١٨٠)، و«المقتضب» (٤/ ٢٢٨).

ونحوُ قراءَةِ مَن قرأَ: ﴿قتل أولادَهم شركائِهم﴾[١]، و(مخلفَ وعدَه رسلِه)[٢] لإسنادِها إلى الثِّقاتِ، وكثيرةٌ نظائِرُها من الأَشعارِ، ومَن أرادَها فعليه بـ«خصائص ابنِ جنِّي»= مَحمولَةٌ عندِي على حَذفِ المُضافِ إليه من الأَوَّلِ، وإضمارِ المُضافِ[٣] في الثَّاني على قراءةِ مَن قرأَ: (واللهُ يريدُ الآخرةِ) بالجرِّ[٤]؛ أي: عرضَ الآخرَةِ، وما ذكرتُ وإن كانَ فيه نوعُ بُعدٍ فتَخطِئَةُ الثِّقاتِ والفُصَحاءِ أَبعَدُ[٥].

وقال ابنُ مالكٍ في «كافيَته»:

وظرفٌ أو شَبيهُهُ قَدْ يَفصِلُ ... جُزْأَي إِضافَةٍ وقَدْ يُستَعمَلُ

فَصلانِ في اضطِرارِ بعضِ الشُّعَرَا ... وفي اختِيارٍ قَد أَضافُوا المَصدرَا

لفاعلٍ من بعدِ مَفعولٍ حَجَزْ ... كَقَولِ بَعضِ القَائِلينَ للرَّجَزْ

يَفرُكُ حبَّ السُّنبلِ الكُنَافِجِ ... بالقَاعِ فَرْكَ القُطُنَ المُحَالِجِ

وعُمدَتِي قِراءَةُ ابنِ عامِرِ ... وكَمْ لها مِن عاضِدٍ ونَاصِرِ

وقال في «الشرح»: إضافَةُ المصدَرِ إلى الفاعلِ مَفصولًا بينَهُما بمفعولِ المصدَرِ جائزَةٌ في الاختيارِ؛ إذ لا محذورَ فيهَا مَع أنَّ الفاعِلَ كجُزءٍ مِن عامِلِه، فلا يَضُرُّ فصلُه؛ لأنَّ رُتبَتَهُ مُنبِّهَةٌ عليه، والمفعولُ بخِلافِ ذلك.

---

(١) هي قراءة ابن عامر كما تقدم.

(٢) ذكرها الزجاج دون نسبة في «معاني القرآن» (٣/ ١٦٨)، وقال: «شاذَّة رديئة، لا يجوز أن يفرق بين المضَافَ والمضاف إليه».

(٣) في (ز): «المضاف إليه».

(٤) هي قراءة ابن جماز. انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٨١).

(٥) انظر: «مفتاح العلوم» (ص: ١٢٩ ـ ١٣٠).

فعُلِمَ بهذا أنَّ قراءةَ ابنِ عامرٍ غيرُ مُنافِيَةٍ لِقِياسِ العَربيَّةِ، على أنَّها لَوْ كانَت مُنافِيَةً له لوجبَ قَبُولُها لصِحَّةِ نَقلِها، كما قُبِلَت أشياءُ تُنافي القِياسَ بالنَّقلِ وإن لم تُساوِ صِحَّتُها صِحَّةَ القِراءَةِ المَذكورَةِ ولا قارَبَتْها، كقَوْلِهم: «استَحْوَذَ»، وقياسُه: استَحَاذَ، وكقولهم: «بنَاتُ أَلْبَبِهِ»[1]، وقياسُه: أَلَبِّه، وكقولِهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»، وقياسُه: خَرِبٌ، وكقولِهم: «لَدُنْ غُدوَةً» بالنَّصبِ، وقياسُه الجرُّ، وأمثالُ ذلك كثيرَةٌ[2].

قوله:

«فزَجَجْتُها مُتَمَكِّنًا زَجَّ القَلُوصَ أَبي مَزَادَهْ[3]»

(١) قال السيرافي: من الناس من يقول: (أَلْبُبِه) يجعله جمع لُبٍّ، كذا حكاه الفراء، وأصحابُنا حكوا: (بنات أَلْبَبِهِ) بمعنى أعقلِه. و(بناتُ أَلْبُب) على قول الكوفيين: اسم لعروق متصلة بالقلب تكون منها الرقة، وقد وردت في رجز استشهد به سيبويه، وهو:

قد عَلِمَت ذاك بنَاتُ أَلْبَبِهْ

وهذا الرجز من الشواهد الخمسين التي لا يُعرَف قائلها. انظر: «الكتاب» (٤/ ٤٣٠)، و«شرح الكتاب» للسيرافي (٣/ ٤٦٠)، و«الصحاح» (مادة: لبب)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٧/ ٣٤٥).

(٢) انظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٩٧٩).

(٣) البيت بلا نسبة في «الكتاب» (١/ ١٧٦)، و«معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٥٨)، و«معاني القرآن» للزجاج (٣/ ١٦٩)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٠٦)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٧٦). قال الطبري: «وقد روي عن بعض أهل الحجاز بيت من الشعر يؤيد قراءة من قرأ بما ذكرت من قراءة أهل الشام، رأيت رواة الشعر وأهل العلم بالعربية من أهل العراق ينكرونه». وذكر البغدادي في «خزانة الأدب» (٤/ ٤١٥) عن ابن خلف: هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين.

قال الطِّيبِيُّ: أوردَهُ في «المفصَّل» بلفظِ:

فـزَجَـجْـتُـهـا بِـمَزَجَّـةٍ[1]

الزَّجُّ: الطَّعنُ، والمِزَجَّةُ بكسرِ الميمِ: الرُّمحُ القَصيرُ كالمِزرَاقِ، والقَلُوص: الشَّابَّةُ مِن النُّوقِ، وأبو مَزادَة: كنيَةُ رَجُلٍ.

ونقل صاحبُ «الإقليد» عَن الزَّمخشرِيِّ: أنَّ وجهَهُ أن يجرَّ (القَلُوصَ) على الإضافَةِ ويُقدَّرَ مُضافٌ إلى[2] (أبي مزادة) محذوفًا بدلٌ عَن القلوصِ، تقديره: زَجَّ القَلُوصِ قَلوصِ أَبِي مزادَة[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ضميرُ (زَجَجْتُها) للكَتيبَةِ.

وقال ابنُ يَعيش في «شرح المفصَّل»: هذا البيتُ أنشدَهُ الأخفَشُ، ولا يُثبِتُه أهلُ الرِّوايَةِ[4].

قال الثَّمانينيُّ: أنشدَهُ الكوفِيُّونَ، ولا يعرِفُهُ البَصريُّون.

(١٣٨) ـ ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ ۚ سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾.

---

(١) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ١٣٣)، وكذا أورده الزجاج في «معاني القرآن» (٣/ ١٦٩)، وابن جني في «الخصائص» (٢/ ٤٠٨).

(٢) في النسخ الخطية: «أي»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٦٢).

(٤) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٩٠).

﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ﴾ إشارةٌ إلى ما جُعلَ لآلهتِهِم[1] ﴿أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾: حرامٌ، فِعْلٌ بمعنى مَفعولٍ كالذِّبحِ يستوي فيه الواحدُ والكثيرُ والذَّكرُ والأُنثى.

وقُرِئَ: (حُجْرٌ) بالضمِّ[2]، و: (حِرْجٌ) [3]؛ أي: مُضيَّقٌ.

﴿لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ﴾ يعنونَ: خدمَ الأَوثانِ، والرِّجالَ دونَ النِّساءِ.

﴿بِزَعْمِهِمْ﴾ مِن غيرِ حُجَّةٍ.

﴿وَأَنْعَٰمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا﴾ يعني: البَحائرَ والسَّوائبَ والحَواميَ.

﴿وَأَنْعَٰمٌ لَّا يَذْكُرُونَ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾ في الذَّبحِ، وإنَّما يذكرونَ اسمَ الأصنامِ عليها.

وقيل: لا يحجُّونَ على ظهورِها.

﴿ٱفْتِرَآءً عَلَيْهِ﴾ نصبٌ على المصدرِ؛ لأنَّ ما قالوه تقوُّلٌ على الله، والجارُّ مُتعلِّقٌ بـ(قالوا)، أو بمَحذوفٍ هو صفةٌ له.

أو على الحالِ أو المفعولِ له، والجارُّ متعلِّقٌ به أو بالمَحذوفِ.

﴿سَيَجْزِيهِم بِمَا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾: بسببِه، أو: بدَلَه.

---

(١) في (ت): «جعل للآلهة».

(٢) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ١٢٥) عن الحسن وقتادة.

(٣) بكسر الحاء وتقديم الراء على الجيم. ونسبت لابن عباس وابن مسعود وأبيّ وابن الزبير وعمرو بن دينار وعكرمة والأعمش. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣١)، و«تفسير الطبري» (٩/ ٥٧٩)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٢٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠)، و«البحر» (٩/ ٤٢٨).

قوله: «﴿افْتِرَاءً عَلَيْهِ﴾ نصبٌ على المصدَرِ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: الحالُ أَوْلى الوُجوه، لِمُلاءمتِه قولَه[1]: ﴿بِزَعْمِهِمْ﴾؛ لأنَّه حالٌ مِن فاعلِ ﴿قالوا﴾؛ أي: قالوا زاعِمينَ مُفتَرِينَ[2].

(١٣٩) - ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ﴾ يعنون: أجنَّةَ البَحائرِ والسَّوائبِ.

﴿خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا﴾ حلالٌ للذُّكورِ خاصَّةً دونَ الإناثِ إن ولدَ حيًّا؛ لقولِه: ﴿وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ﴾ فالذُّكورُ والإناثُ فيه سواءٌ.

وتأنيثُ الخالصةِ للمَعنى، فإنَّ ﴿مَا﴾ في مَعنى الأجنَّةِ، ولذلك وافقَ عاصمٌ في روايةِ أبي بكرٍ ابنَ عامرٍ في ﴿تَكُنْ﴾ بالتَّاء، وخالفَه هو وابنُ كثيرٍ في ﴿مَّيْتَةً﴾ بنصبٍ كغيرِهم[3].

---

(١) سُطرت في النسخ الخطية بمداد أحمر، وكأنها عبارة للشرح، وإنما هي من تتمة كلام الطيبي.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٦٥).

(٣) قرأ ابن عامر: ﴿وإن تكن﴾ بالتاء ﴿ميتةٌ﴾ بالرفع، وابن كثير: ﴿يكن﴾ بالياء و﴿ميتةٌ﴾ بالرفع، وأبو بكر عن عاصم: ﴿تكن﴾ بالتاء كابن عامر ﴿ميتةً﴾ بالنصب، وباقي السبعة: ﴿يكن﴾ بالياء ﴿ميتةً﴾ بالنصب. انظر: «السبعة في القراءات» (ص: ٢٧٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٧)، و«النشر» (٢/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦).

أو التَّـاء فيـه للمُبالغـةِ كما في راويةِ الشّـعرِ، أو هـو مصدرٌ كالعافيـةِ وقعَ موقعَ الخالصِ.

وقرئَ بالنَّصبِ[1] على أنَّه مصدرٌ مؤكِّدٌ، والخبرُ ﴿لِّذُكُورِنَا﴾، أو حـالٌ مِـن الضَّميرِ الذي في الظَّرفِ لا مِن الذي في ﴿لِّذُكُورِنَا﴾، ولا مِن الذُّكورِ لأنَّها لا تتقدَّمُ على العاملِ المعنويِّ وعلى صاحبِه المجرورِ.

وقُرئَ: (خالص) بالرَّفعِ والنَّصبِ[2]، و: (خالِصُه) بالرفعِ والإضافةِ إلى الضَّميرِ[3]، على أنَّه بدلٌ مِن ﴿مَا﴾ أو مبتدأٌ ثانٍ، والمرادُ به: ما كانَ حَيًّا.

والتذكيرُ في ﴿فِيهِ﴾ لأنَّ المرادَ بالميتةِ ما يعمُّ الذَّكرَ والأنثى، فغُلِّبَ الذَّكرُ.

﴿سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ﴾؛ أي: جـزاءَ وصفِهِـم الكـذبَ علـى اللهِ فـي التَّحريـمِ والتَّحليـلِ، مِـن قولِـه: ﴿وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ٦٢] ﴿إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾.

---

(١) أي: (خالصةً). نسبت للزهري في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، ولابن عباس والأعرج وقتادة في «المحتسب» (١/ ٢٣٢). وزاد في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٠) نسبتها لسفيان بن حسين، وفي «البحر» (٩/ ٤٣٠) لابن جبير.

(٢) بالرفع عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) إلى ابن عباس رضي الله عنهما، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٣٢) إلى ابن مسعود وابن عباس والأعمش بخلاف. وبالنصب عزاها ابن خالويه وابن جني لسعيد بن جبير.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦) عن ابن عباس، وزاد في «المحتسب» (١/ ٢٣٢) نسبتها للزهري والأعمش وأبي طالوت، وفي «البحر» (٩/ ٤٣٠) لأبي رزين وعكرمة وأبي حيوة وابن يعمر.

(١٤٠) ـ ﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ ۚ قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾.

﴿قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓا۟ أَوْلَٰدَهُمْ سَفَهًۢا﴾ يريدُ بهم العربَ الذين كانوا يَقتلونَ بناتِهم مخافةَ السَّبيِ والفَقرِ. وقرأَ ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ: ﴿قتَّلوا﴾ بالتَّشديدِ[1] بمعنى التَّكثيرِ.

﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ لخفَّةِ عَقلِهم، وجَهلِهم بأنَّ اللهَ رازقُ أولادِهم لا هُم، ويجوزُ نَصبُه على الحالِ والمصدرِ[2].

﴿وَحَرَّمُوا۟ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ﴾ مِن البَحائرِ ونَحوِها ﴿ٱفْتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِ﴾ يحتمِلُ الوجوهَ المذكورةَ في مثلِه ﴿قَدْ ضَلُّوا۟ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ إلى الحقِّ والصَّوابِ.

قوله: «لخِفَّةِ عَقلِهم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يشيرُ إلى أنَّ ﴿سَفَهًۢا﴾ مفعولٌ لَه، لكن عطف «وجهلِهم» عليه إنما هو بيانُ المَعنَى، وإلَّا فقولُه ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ في مَوضعِ الحَالِ[3].

وقال الطِّيبيُّ: قولُه: «لخفَّةِ عَقلِهم» تفسيرٌ لقولِه: ﴿سَفَهًۢا﴾، وهو مَفعولٌ له، وقولُه: «وجَهلِهم[4]» عَطفٌ على «خِفَّة» وتَفسيرٌ لقولِه: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[5].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ٩٣).

(٢) في (ت): «أو المصدر».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٧/ أ).

(٤) في (ز): «وهو جهلهم».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٦٧).

قوله: «ويجوزُ نَصبُهُ على الحالِ والمصدَرِ»(١):

زادَ أبو البَقاءِ: لفعلٍ مَحذوفٍ(٢).

(١٤١) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ مَّعْرُوشَٰتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ ۚ كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُوا۟ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ۖ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ جَنَّٰتٍ﴾ مِن الكُرومِ ﴿مَّعْرُوشَٰتٍ﴾: مَرفوعاتٍ على ما يَحمِلُها، ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾: مُلْقَياتٍ على وجهِ الأرضِ.

وقيل: المعروشاتُ: ما غرسَهُ النَّاسُ فعرشوهُ ﴿وَغَيْرَ مَعْرُوشَٰتٍ﴾: ما نبتَ في البراري والجِبالِ.

﴿وَٱلنَّخْلَ وَٱلزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُۥ﴾: ثمرُهُ الذي يؤكَلُ في الهيئةِ والكيفيَّةِ، والضَّميرُ للزَّرعِ والباقي مَقيسٌ عليه، أو للنَّخلِ والزَّرعُ داخلٌ في حكمِه لكونِه مَعطوفًا عليه، أو للجميعِ على تقديرِ: أُكُلُ ذلك، أو كلِّ واحدٍ مِنهما، و﴿مُخْتَلِفًا﴾ حالٌ مقدَّرَةٌ لأنَّه لم يَكُن كذلك عندَ الإنشاءِ.

﴿وَٱلزَّيْتُونَ وَٱلرُّمَّانَ مُتَشَٰبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَٰبِهٍ﴾: يتشابَه بعضُ أفرادِهما في اللونِ والطَّعمِ ولا يتشابَه بعضُها.

﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾: مِن ثمرِ كلِّ واحدٍ مِن ذلك ﴿إِذَآ أَثْمَرَ﴾ وإن لم يُدرِك ولم يَيْنَعْ بعدُ.

---

(١) في (ز): «أو المصدر».

(٢) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١/ ٥٤٣)، وعبارته: «﴿سَفَهًا﴾: مفعول له، أو على المصدر لفعل محذوف دل عليه الكلام».

وقيل: فائدَتُه: رخصةُ المالكِ في الأكلِ منه قبلَ أداءِ حقِّ اللهِ.

﴿وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ﴾ يريدُ به: ما كانَ يُتصدَّقُ به يومَ الحصادِ، لا الزَّكاةَ المقدَّرةَ؛ لأنَّها[1] فُرِضَت بالمدينةِ والآيةُ مكِّيَّةٌ.

وقيل: الزَّكاةُ، والآيةُ مدنيَّةٌ، والأمرُ بإيتائِها يومَ الحصادِ ليُهتمَّ به حينئذٍ حتَّى لا يؤخَّرَ عَن وقتِ الأداءِ، وليُعلمَ أنَّ الوجوبَ بالإدراكِ لا بالتَّنقيةِ.

وقرأ ابنُ كَثيرٍ ونافعٌ وحمزةُ والكِسائيُّ ﴿حِصادِهِ﴾ بكسرِ الحاءِ[2]، وهو لغَةٌ فيه.

﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ في التَّصدُّقِ، كقوله: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩].

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾: لا يَرتَضِي فِعلَهُم.

قوله: «أو للنَّخلِ والزَّرعُ داخلٌ في حُكمِه لكونِه مَعطوفًا عليه»:

قال الطِّيبيُّ: لأنَّ الأصلَ أَنْ يُطلَقَ الأُكُلُ على الثَّمرةِ والجنَّاتِ بالحقيقةِ، فغلبَ فيه الزَّرعُ[3].

وقال أبو حيَّان: ليسَ هذا بجيِّدٍ؛ لأنَّ العَطفَ بالواوِ لا يُجوِّزُ إفرادَ ضَميرِه[4].

قال: فالظَّاهرُ عَوْدُه إلى أقربِ مَذكورٍ وهو الزَّرعُ، ويكونُ قد حُذِفَت حالُ

(١) في (ت): «فإنها».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ١٠٧).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٦٩).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٤١).

النَّخلِ؛ لدلالةِ هذه الحالِ عليها، التَّقدير: النَّخلُ مُختَلِفًا أكلُهُ والزَّرعُ مُختَلِفًا أكلُهُ(١).

قوله: «ولا تُسرِفُوا في التَّصدُّقِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بقَرينَةِ القُرْبِ، ولو علَّقه بالأكلِ والصَّدَقَةِ بقرينَةِ الإطلاقِ لكان أقربَ.

وأمَّا إذا أُريدَ بالحقِّ الزَّكاةُ المَفروضَةُ فهي مُقدَّرةٌ لا تحتمِلُ الإسرافُ(٢).

وقال الطِّيبيُّ: علَّقَ ﴿وَلَا تُسْرِفُوٓا۟﴾ بالقريبِ(٣)، وهو ﴿وآتوا حَقَّهُۥ﴾ على طريقَةِ التَّنازُعِ، فيقدِّرُ مثلُه لقوله: ﴿كُلُوا۟ مِن ثَمَرِهِۦٓ﴾(٤).

(١٤٢) - ﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَـٰنِ ۚ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

﴿وَمِنَ ٱلْأَنْعَـٰمِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ عطفٌ على ﴿جَنَّـٰتٍ﴾؛ أي: وأنشأَ مِن الأنعامِ ما يَحمِلُ الأثقالَ وما يُفرَشُ للذَّبحِ، أو ما يُفرَشُ المنسوجُ مِن شَعرِه وصُوفِه ووَبَرِه.

وقيل: الكبارُ الصَّالحةُ للحملِ، والصِّغارُ الدَّانيَةُ مِن الأرضِ مثلَ الفَرشِ المفروشِ عليها.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٤٢).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٧/ ب).

(٣) في (س): «بالقربِ».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٧٠).

﴿كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾: كُلُوا ما أحلَّ لَكُم منه ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ في التَّحليلِ والتَّحريمِ مِن عندِ أَنفُسِكُم ﴿إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾: ظاهِرُ العَداوَةِ.

قوله: «﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾ عطفٌ على ﴿جَنَّاتٍ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: والجِهَةُ الجامِعَةُ إباحَةُ الانتفاعِ بالنَّوعَيْنِ في عُرفِ الشَّرعِ، وذلك أنَّه تَعالى لَمَّا حكى عَن المُشركينَ تحريمَ أجنَّةِ البَحائرِ والسَّوائبِ، وسَجَّلَ عليهم بالخُسرانِ بسببِ تَحريمِهِم ما رَزَقَهم اللهُ افتراءً على اللهِ، نصَّ على ما خلقَ للمُكلَّفينَ وأباحَ لهم أكلَهُ وحملَ الأثقالِ عليه.

وقدَّمَ أوَّلًا ذكرَ الجنَّاتِ المُختَلِفَةِ والزُّروعِ المُتفاوِتَةِ، وأمَرَهُم بالأَكلِ مِنْها وأَداءِ حُقوقِ اللهِ مِنها.

ثمَّ ثَنَّى بذكرِ الأَنعامِ المُختَلِفَةِ.

ثمَّ عمَّ الخطابَ في إباحَةِ أكلِ سائرِ ما رَزَقَهم اللهُ، ونهى عَن اتِّباعِ خُطواتِ الشَّيطانِ مِن تَحريمِ ما أحلَّه الله(١).

(١٤٣) ـ ﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾.

﴿ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ﴾ بدلٌ مِن ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾، أو مفعولُ ﴿كُلُوا﴾ ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا﴾ معترِضٌ بينهما، أو فعلٍ دلَّ عليه(٢)، أو حالٌ من (ما) بمَعنى: مختلفةً أو متعدِّدةً.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٧٠ ـ ٢٧١).

(٢) قوله: «أو فعلٍ» بالجر عطفاً على ﴿كُلُوا﴾ «دل عليه»؛ أي: دلَّ عليه ﴿كُلُوا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٦).

والزَّوجُ: ما معه آخرُ مِن جنسِه يُزاوجُه، وقد يقالُ لِمَجموعِهِما، والمرادُ الأولُ.

﴿مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾: زوجينِ اثنينِ: الكبشُ والنَّعجةُ، وهو بدلٌ مِن ﴿ثَمَٰنِيَةَ﴾.

وقُرِئَ: (اثنان) على الابتداءِ(١).

والضَّأنُ: اسمُ جنسٍ كالإبلِ، وجمعُه: ضِئِينٌ، أو جمعُ ضائِنٍ كتَاجرٍ وتَجْرٍ.

وقُرِئَ بفَتحِ الهمزةِ(٢)، وهو لغَةٌ فيه.

﴿وَمِنَ ٱلۡمَعۡزِ ٱثۡنَيۡنِ﴾: التَّيسُ والعنزُ. وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وأبو عَمرٍو وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ بالفتحِ(٣)، وهو جمعُ ماعِزٍ كصاحِبٍ وصَحْبٍ، أو حَارِسٍ وحَرَسٍ.

وقُرِئَ: (المِعْزَى)(٤).

﴿قُلۡ ءَآلذَّكَرَيۡنِ﴾: ذكرِ الضَّأنِ وذكرِ المعزِ ﴿حَرَّمَ أَمِ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾: أَمْ أُنثيَيهِمَا، ونَصبُ (الذَّكرينِ) و(الأُنثيينِ) بـ﴿حَرَّمَ﴾.

﴿أَمَّا ٱشۡتَمَلَتۡ عَلَيۡهِ أَرۡحَامُ ٱلۡأُنثَيَيۡنِ﴾: أو ما حَمَلَت إناثُ الجِنسَيْنِ ذكرًا كانَ أو أُنثى.

---

(١) نسبت لأبان بن عثمان. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦ ـ ٤٧)، و«البحر المحيط» (٩/ ٤٥١).

(٢) نسبت لعيسى بن عمر وطلحة بن مصرف والحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، و«المحتسب» (١/ ٢٣٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٣٥٤)، و«البحر» (٩/ ٤٥١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧١)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«النشر» (٢/ ٢٦٦).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١٣١)، و«البحر» (٩/ ٤٥١)، عن أبيٍّ رضي الله عنه.

﴿نَبِّـُٔونِي بِعِلْمٍ﴾: بأمرٍ مَعلومٍ يدلُّ على أنَّ اللهَ تعالى حَرَّمَ شيئًا مِن ذلك ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في دَعوى التَّحريمِ عليه.

قوله: «وهو بَدَلٌ مِن ﴿ثَمَٰنِيَةَ﴾»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الظَّاهرُ أنَّ ﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ﴾ بدلٌ مِن ﴿ٱلْأَنْعَٰمِ﴾، و﴿ٱثْنَيْنِ﴾ مِن ﴿حَمُولَةً وَفَرْشًا﴾، أو من ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزْوَٰجٍ﴾ إن جوَّزنا للبَدَلِ بدلًا[1].

(١٤٤) ـ ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ۖ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا ۚ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ ٱثْنَيْنِ ۗ قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾ كما سبقَ.

والمعنى: إنكارُ أنَّ اللهَ حرَّمَ مِن الأجناسِ الأربعةِ ذكرًا أو أُنثَى أو ما تحملُ إناثُها ردًّا عليهِم، فإنَّهُم كانوا يُحرِّمُونَ ذكورَ الأنعامِ تارةً وإناثَها تارةً[2]، وأولادَها كيف كانَتْ تارةً زاعمينَ أنَّ اللهَ حرَّمَها.

﴿أَمْ كُنتُمْ﴾: بَلْ أكُنتُم ﴿شُهَدَآءَ﴾: حاضرينَ مُشاهِدينَ ﴿إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾: حينَ وَصَّاكُم بهذا التَّحريمِ؛ إذ أَنْتُم لا تُؤمنونَ بنَبيٍّ فلا طريقَ لكم إلى مَعرفةِ أمثالِ ذلك إلا المشاهدةُ والسَّماعُ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٧/ ب).

(٢) في (خ): «وإناثها أخرى».

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ فنسبَ إليه تحريمَ ما لم يُحرِّم، والمرادُ: كُبَراؤُهُم المقرِّرونَ لذلكَ، أو عمرُو بنُ لُحَيٍّ المؤسِّسُ له ﴿لِيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

قوله: «والمعنى إنكارُ أنَّ اللهَ حرَّمَ الأجناسَ الأربعةَ..» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ المقصودَ إنكارُ فعلِ التَّحريمِ، لكنَّه أُورِدَ في صورَةِ إنكارِ المفعولِ ليُطابِقَ ما كانوا يَدَّعونَه من التَّفصيلِ في المفعولِ وللتَّرديدِ فيه، فيكونُ الإنكارُ بطَريقٍ بُرهانيٍّ مِن جِهَةِ أنَّه لا بُدَّ للفِعلِ مِن مُتعلِّقٍ، فإذا نفى جميعَ متعلِّقاتِه[(١)] على التَّفصيلِ لزمَ نَفيُهُ[(٢)].

وفي «حاشيةِ الطِّيبِيِّ»: قالَ صاحبُ «المفتاحِ»: قُل في إنكارِ نفسِ الضَّربِ: «أَزَيْدًا ضربتُ أَمْ عَمْرًا؟!» فإنَّك إذا أنكرتَ مَن يُردَّدُ الضَّربُ بينَهُما تولَّدَ منه إنكارُ الضَّربِ على وَجهٍ بُرهانيٍّ، ومنه قولُه تَعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ﴾[(٣)].

وقولُه[(٤)]: «على وَجهٍ بُرهانيٍّ» يعني به: أنَّ الضَّربَ يَستلزِمُ محلًّا، فإذا نفيتَ المَحلَّ نُفِيَ اللازِمُ، وانتفاءُ اللازمِ مُستلزِمٌ لانتفاءِ المَلزومِ[(٥)].

---

(١) في (س): «تعلقاته».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٧/ ب).

(٣) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣١٦).

(٤) أي: السكاكي، والمعلق عليه الطيبي.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٧٢).

(١٤٥) ـ ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ أَوۡ فِسۡقًا أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦۚ فَمَنِ ٱضۡطُرَّ غَيۡرَ بَاغٖ وَلَا عَادٖ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾.

﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ﴾؛ أي: في القرآنِ، أو فيما أُوحِيَ إليَّ مُطلقًا، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ التَّحريمَ إنَّما يُعلَمُ بالوحيِ لا بالهوى.

﴿مُحَرَّمًا﴾: طعامًا مُحرَّمًا ﴿عَلَىٰ طَاعِمٖ يَطۡعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً﴾: إلَّا أَنْ يكونَ الطَّعامُ ميتةً.

وقراءةُ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ: ﴿تكونَ﴾ بالتَّاءِ لتَأنيثِ الخبرِ، وقراءةُ ابنُ عامرٍ بالياءِ ورَفعِ ﴿مَيْتَةٌ﴾ على أنَّ (كانَ) هي التَّامةُ[1]، وقوله:

﴿أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا﴾ عطفٌ على (أنْ) مع ما في حيِّزِه؛ أي: إلا وجودَ ميتةٍ أو دمًا مَسفوحًا؛ أي: مصبوبًا كالدمِ في العروقِ، لا كالكبدِ والطحالِ.

﴿أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ﴾: فإنَّ الخنزيرَ ـ أو لحمَه ـ قَذَرٌ لتعوُّدِه أكلَ النَّجاسةِ، أو خبيثٌ يُخْبِثُ.

﴿أَوۡ فِسۡقًا﴾ عطفٌ على ﴿لَحۡمَ خِنزِيرٖ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ للتَّعليلِ ﴿أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾ صفةٌ له موضحةٌ، وإنَّما سُمِّيَ ما ذبحَ على اسمِ الصَّنمِ فِسقًا لتوغُّلِه في الفسقِ.

ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِسۡقًا﴾ مفعولًا له مِن ﴿أُهِلَّ﴾، وهو عطفٌ على ﴿يَكُونَ﴾ والمستكنُّ فيه راجعٌ إلى ما رجعَ إليه المستكنُّ في ﴿يَكُونَ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

﴿فَمَنِ اضْطُرَّ﴾: فمَن دَعَتْه الضَّرورةُ إلى تناولِ شَيءٍ مِن ذلك ﴿غَيْرَ بَاغٍ﴾ على مضطرٍّ مثلِه ﴿وَلَا عَادٍ﴾ قَدْرَ الضَّرورةِ ﴿فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لا يؤاخذُه.

والآيةُ محكمةٌ لأنَّها تدلُّ على أنَّه لم يَجِد فيما أوحيَ إلى تلكَ الغايةِ[١] محرَّمًا غيرَ هذه، وذلك لا يُنافي ورودَ التَّحريمِ في شيءٍ آخَرَ[٢]، فلا يَصِحُّ الاستدلالُ بها على نسخِ الكتابِ بخبرِ الواحدِ، ولا على حلِّ الأشياءِ غيرِها إلَّا مع الاستصحابِ[٣].

قوله: «ويجوزُ أن يكونَ ﴿فِسْقًا﴾ مَفعولًا مِن ﴿أُهِلَّ﴾، وهو عطفٌ عَلى ﴿يَكُونَ﴾، والمُستكِنُّ فيه راجعٌ إلى ما رجعَ إليه المُستكِنُّ في ﴿يَكُونَ﴾»:

قال أبو حيَّان: هذا إعرابٌ مُتكلَّفٌ جدًّا، وتركيبٌ على هذا الإعرابِ خارجٌ عَن الفصاحةِ، وغيرُ جائزٍ على قراءةِ مَن قرأَ ﴿إلا أن يكونَ ميتةٌ﴾ بالرَّفعِ[٤]، فيبقى الضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ ليسَ له ما يعودُ عليه، ولا يجوزُ أنْ يُتكلَّفَ مَحذوفٌ حتى يعودَ

---

(١) قوله: «إلى تلك الغاية»؛ أي: إلى نزول الآية. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٢٨٧).

(٢) قوله: «وذلك لا يُنافي ورودَ التَّحريمِ في شيءٍ آخَرَ»؛ أي: بعد تلك الغاية. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٢٨٧).

(٣) قوله: «ولا على حل إلا مع الاستصحاب»؛ أي: ولا يصحُّ الاستدلالُ بها على حلِّ شيءٍ بدون استصحابِ الأصلِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٥٨).

وقال ابن التمجيد: قوله: «إلا مع الاستصحاب» الاستصحاب: بقاء الشيء على ما كان عليه، أي: غير ما ورد عليه النهي من الأشياء ولو بخبر الواحد. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٢٨٧).

(٤) هي قراءة ابن عامر كما تقدم.

الضَّميرُ عليه فيكونُ التَّقديرُ: أو شيءٌ أُهِلَّ لغيرِ اللهِ به؛ لأنَّ مِثلَ هذا لا يجوزُ إلا في ضَرورةِ الشِّعرِ[١].

قال الحَلبِيُّ: يَعني بذلك أنَّه لا يُحذَفُ المَوصوفُ والصِّفَةُ جُملةٌ إلا إذا كانَ في الكلامِ (مِن) التَّبعيضيَّةُ، كقولهم: «مِنَّا ظَعَنَ ومِنَّا أَقامَ»؛ أي: مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ ومِنَّا فَرِيقٌ أَقَامَ، فإن لم يَكُن فيهِ (مِن) كانَ ضَرورَةً كقولِه:

تَرمـي بكَفَّـيْ كانَ مِـن أَرْمَـى البَشَـر[٢]

أي: بكَفَّيْ رَجُلٍ.

وهذا رأيُ بَعضِهِم، وأمَّا غيرُه فيقول: متى دَلَّ دليلٌ على المَوصوفِ حُذِفَ مُطلَقًا، فقد يجوزُ أن يرى الزَّمخشرِيُّ هذا الرَّأيَ[٣].

وقال السَّفاقسيُّ: مَنْعُه مِن حيثُ رفعُ (الميتة) فيه نظرٌ؛ لأنَّه يَعودُ على ما يعودُ عليه ضميرُ ﴿كَانَ﴾ بتَقديرِ النَّصبِ، ورَفعُها لا يمنَعُ مِن ذلك.

وقال الطِّيبِيُّ: الإعرابُ الأَوَّلُ أَوْلَى ليَحصُلَ في الكلامِ التَّرقِّي، وليُؤذِنَ بأنَّ ما أُهِلَّ لغيرِ اللهِ به أقذَرُ وأخبَثُ مِن لَحمِ الخنزيرِ[٤].

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٦/ ٤٥٩).

(٢) الرجز بلا نسبة في «المقتضب» (٢/ ١٣٩)، و«مجالس ثعلب» (ص: ٨٨)، و«الأصول في النحو» (٢/ ١٧٨)، و«حلية المحاضرة» (ص: ٨٨)، و«الخصائص» (٢/ ٣٦٩).

(٣) انظر: «الدر المصون» (٥/ ١٩٩).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٧٧).

(١٤٦) - ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍۖ وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ أَوِ ٱلْحَوَايَآ أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْۖ وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾.

﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾: كلَّ ما له إصبعٌ كالإبلِ والسِّباعِ والطُّيورِ.

وقيل: كلَّ ذي مخلبٍ وحافرٍ وسُمِّيَ الحافرُ ظُفرًا مجازًا، ولعلَّ المسبَّبَ عن الظُّلمِ تَعميمُ التَّحريمِ.

﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ وَٱلْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾: الثُّرُوبُ وشُحومُ الكُلَى، والإضافةُ لزِيادةِ الرَّبطِ ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَآ﴾: إلَّا ما علقَتْ بظُهورِهِما ﴿أَوِ ٱلْحَوَايَآ﴾: أو ما اشتمَلَ على الأمعاءِ، جمعُ حاويةٍ أو حاوِيَاء كقاصِعَاء وقَواصِع، أو حَوِيَّة كسَفِينَة وسَفَائِن.

وقيل: هو عطفٌ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ و﴿أَوْ﴾ بمعنى الواوِ.

﴿أَوْ مَا ٱخْتَلَطَ بِعَظْمٍ﴾ هو[1] الأَلْيةُ لاتِّصالِها بالعُصْعُصِ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ التحريمُ أو الجزاءُ ﴿جَزَيْنَٰهُم بِبَغْيِهِمْ﴾: بسببِ ظُلمِهِم ﴿وَإِنَّا لَصَٰدِقُونَ﴾ في الإخبارِ، أو الوعدِ والوعيدِ.

قوله: «الثُّرُوبُ»:

قال الجوهريُّ: الثُّرُوبُ: شَحمٌ قد يُغَشِّي الكَرِشَ والأَمْعاءَ رَقيقٌ[2].

---

(١) في (خ) زيادة: «شحم»، وفي (ت): «وهو شحم».

(٢) انظر: «الصحاح» (مادة: ثرب).

قوله: «والإضافةُ لزيادةِ الرَّبطِ»:

قال الطِّيبيُّ: المرادُ إضافةُ (الشُّحومِ) إلى الضَّميرِ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أن يقال: ومِن البَقرِ والغنمِ حرَّمنا عليهم الشُّحُومَ، فأُضيفَ لزِيادةِ الرَّبطِ[1].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ إضافَةَ (شُحُوم) إلى ضَمِيرِ البَقَرِ والغَنَمِ لزِيادَةِ الرَّبطِ، وإلا فأَصلُ الرَّبطِ حاصِلٌ بدُونِها مثل: ومِن البَقر والغَنَم حَرَّمنا عَليهم الشُّحوم؛ لأنَّ (مِن) تتعلَّقُ بهذا الفعلِ، وأمَّا فيمَن يجعلُ ﴿وَمِنَ ٱلْبَقَرِ﴾ عطفًا على ﴿كُلَّ ذِى ظُفُرٍ﴾، و﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَآ﴾ تبيينًا للمُحرَّمِ مِنهُما، فالإضافةُ للرَّبطِ المُحتاجِ[2] إليه[3].

قوله: «وقيل: هو عطفٌ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ و﴿أَوْ﴾ بمَعنى الواوِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: على الأوَّلِ كان عطفًا على المُستثنى؛ يعني: حرَّمْنا جميعَ شُحومِهِما إلا هذهِ الثَّلاثةَ، فكان المناسبُ هو الواوُ دونَ (أو)؛ لأنَّ المُخرَجَ مِن حُكمِ التَّحريمِ ثَلاثَتُها لا أحدُها فقط.

وأُجيب بأنَّ الاستثناءَ مِن الإثباتِ نَفيٌ، و(أو) في النَّفيِ يُفيدُ العُمومَ لكَوْنِه بمَنزلَةِ النَّكِرَةِ في سياقِ النَّفيِ، فيَصيرُ المعنى: لم يُحرِّم واحدًا من الثَّلاثَةِ لا على التَّعيينِ، وذلك يَنفي المجموعَ ضرورةً، وهو مَعنى إباحَةِ الكُلِّ.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الاستثناءَ إنَّما يفيدُ نفيَ الحُكمِ مِن المُستَثنى بمنزلَةِ قَولِك:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٧٩).

(٢) في النسخ الخطية: «للمحتاج»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ أ).

«انتَفى التَّحريمُ عَن هذا وذاك»، والعمومُ إنَّما يُوجِبُه نَفي الحُكمِ على هذا وذاك بمنزلَةِ قَولِك: «انتَفى تَحريمُ هذا أو ذاك».

والحاصِلُ أنَّ النَّكِرَةَ إذا تعلَّقَت بالمَنفيِّ عَمَّت ضرورةَ أنَّ نفيَ إيجابِ المُبهَمِ لا يَتحقَّقُ إلا بنَفيِ الكُلِّ، وأمَّا إذا تَعلَّقَت بالنَّفيِ كقَوْلِنا: «الأُمِّيُّ مَن لا يُحسِنُ مِن الفاتحَةِ حَرْفًا»، فلا يفيدُ سوى تَعلُّقِ النَّفيِ بفردٍ مُبهَمٍ، وهذا ما يقالُ: إنَّ (أو) في النَّفيِ قد تكونُ لنَفيِ أَحدِ الأَمْرَينِ فتَعُمُّ، وقد تكونُ لأَحدِ المَعنيَينِ فلا تَعُمُّ.

فالوَجهُ أن يُقال: كلمَةُ (أو) في العَطفِ على المُستثنى أيضًا مِن قَبيلِ: «جالسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرينَ»، كما ذكرَهُ في العَطفِ على المُستَثنى مِنه؛ يعني: أنَّها لإفادَةِ التَّساوِي في الكُلِّ، فيحرمُ الكلُّ، وتَحقيقُه: أنَّ مَرجِعَ التَّحريمِ إلى النَّهيِ كأنَّه قيل: «لا تأكُل أَحَدَ الثَّلاثَةِ» وهو مَعنى العُمومِ.

وهذا ما نُقِلَ عن صاحبِ «الكشاف» أنَّ الجُملَةَ لَمَّا دَخلَت في حُكمِ التَّحريمِ، فوَجهُ العَطفِ بحرفِ التَّخييرِ أنَّها بَليغَةٌ في هذا المَعنى؛ لأنَّك إذا قُلت: «لا تُطِع زيدًا وعَمْرًا» كان له أن يُطيعَ زيدًا على حِدَته، وأما إذا قلت: «لا تُطِع زيدًا أو عَمرًا أو خالدًا»، فالمَعنى أنَّ هؤلاءِ كلَّهم أهلٌ أَنْ لا يُطاعَ، فلا تُطِع واحِدًا مِنهُم، ولا الجَماعةَ.

وبهذا يتبيَّنُ فَسادُ ما يُتوهَّمُ مِن أنَّه يريدُ أنَّ على تَقديرِ العَطفِ على المُستَثنى مِنه يكونُ المَعنى: حَرَّمْنا عليهم شُحومَهُما أو حَرَّمْنا عليهم الحَوَايا أو حَرَّمْنا عليهم ما اختلَطَ بعَظمٍ فيَجوزُ لهم تركُ أكلِ أيِّها كانَ وأكلُ الآخَرين.

والظَّاهرُ أنَّ مثلَ هذا وإن كانَ جائزًا فليسَ مِن الشَّرعِ أن يُحرِّمَ واحِدٌ مُبهَمٌ مِن أُمورٍ مُعيَّنَةٍ، وإنما ذلك في الواجبِ فقط(١)، انتهى.

وقال الزَّجَّاجُ: يجوزُ أن تكونَ ﴿ٱلْحَوَايَآ﴾ نسقًا على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ لا على المُستَثْنى، المعنى: حَرَّمْنا عليهم شُحومَهُما أو الحوايا أو ما اختلطَ بعَظمٍ إلَّا ما حَمَلَت الظُّهورُ فإنَّه غيرُ محرمٍ، ودخلَت ﴿أَوِ﴾ على طريقِ الإباحَةِ كما قال: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾؛ أي: هؤلاءِ أَهلٌ أن يُعصى فاعصِ هذا أو اعصِ هذا.

و﴿أَو﴾ بَليغَةٌ في هذا المعنى؛ لأنَّك إذا قلتَ: «لا تُطِع زَيدًا وعَمرًا» فجائزٌ أَنْ تكونَ نهيتَ عَن طاعَتِهما معًا، فإن أُطيعَ زيدٌ على حِدَتِه لم يَكُن مَعصيةً، فإذا قلت: «لا تُطِع زَيدًا أو عمرًا أو خالدًا» فالمعنى أنَّ(٢) هؤلاء كلُّهم أهلٌ أن لا يُطاعَ فلا تُطِع واحدًا منهم ولا تُطِع الجماعةَ، ومثله: «جالسِ الحَسَنَ أو ابنَ سيرينَ أو الشَّعبيَّ»، فليسَ المعنى الأمرُ بمُجالسَةِ واحدٍ مِنهُم، بل المعنى: كلُّهُم أهلٌ أن يُجالسَ فإن(٣) جالستَ واحِدًا منهم فأنتَ مُصيبٌ وإن جالستَ الجماعةَ فأنتَ مُصيبٌ(٤).

وقال ابنُ الحاجبِ: ﴿أَوْ﴾ في قولِه تَعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ بمعناها، وهو أحدُ الأمرينِ، وإنَّما جاءَ التَّعميمُ مِن النَّهيِ الذي فيه مَعنى النَّفيِ؛ لأنَّ المَعنى

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ أ).

(٢) في (س): «أو» بدل «فالمعنى أنَّ».

(٣) في (س): «فإذا».

(٤) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٠٢).

قبلَ وُجودِ النَّهيِ فيهِما: تطيعُ[1] آثِمًا أو كَفورًا[2]؛ أي: واحِدًا منهما، فإذا جاءَ النَّهيُ ورَدَ على ما كان ثابتًا في المعنى، فيَصيرُ المَعنى: ولا تُطِع واحدًا مِنهُما، فيجيءُ العمومُ فيهِما مِن جهَةِ النَّهيِ الدَّاخلِ بخلافِ الإثباتِ فإنَّه قَدْ يفعَلُ أَحدَهُما دونَ الآخر، وهو معنًى دقيقٌ[3].

قال الطِّيبيُّ: وحاصلُ ذلك أَنَّك إذا عطفتَ ﴿أَوِ ٱلۡحَوَايَآ أَوۡ مَا ٱخۡتَلَطَ بِعَظۡمٍ﴾ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾ دخلَت الثَّلاثَةُ تحت حُكمِ النَّفيِ، فيحرمُ الكلُّ سِوَى ما استُثْني منه، وإذا عُطِفَت على المُستَثْنَى لم يحرم سِوَى الشُّحومِ، و(أو) على الأوَّلِ للإباحةِ، وعلى الثَّانِي للتَّنويعِ[4].

وقال أبو البَقاء: (أو) هنا لتَفصيلِ مَذاهِبِهم لاختلافِ أماكنِها كقَولِه تَعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ﴾، فلَمَّا لم يُفصِّل في قولِه: ﴿وَقَالُواْ﴾ جاءَ بـ(أو) للتَّفصيلِ؛ إذ كانت موضوعةً لأَحدِ الشَّيئينِ[5].

وقال أبو حيَّان: الأحسَنُ في هذهِ الآيةِ إذا قلنا: إنَّ ذلك مَعطوفٌ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾= أن تكونَ (أو) فيه للتَّفصيلِ، فُصِّلَ بها ما حُرِّمَ عليهم من البقرِ والغَنمِ[6].

---

(١) في «الإيضاح»: «تطع».

(٢) من قوله: «بمعناها وهو أحد الأمرين» إلى هنا من (ز).

(٣) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢/ ٢١٢).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٨١).

(٥) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/ ١٠٥ و٥٤٦).

(٦) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٦٥).

وقالَ ابنُ عطيَّة مُتعقِّبًا القول بأنَّه عطفٌ على ﴿شُحُومَهُمَآ﴾: وعلى هذا تَدخلُ الحوايَا في التَّحريمِ، وهذا قولٌ لا يَعضُدُه اللفظُ ولا المعنى، بَلْ يَدفعَانِه[1].

ولَمْ يُبيِّن وجهَ ذلك[2].

قوله: «﴿ذَٰلِكَ﴾ التَّحريمُ أو الجزاءُ»:

قال أبو حيَّان: ظاهرُ هذا أنَّ ﴿ذَٰلِكَ﴾ مُنتَصِبٌ انتصابَ المصدرِ.

وقد ذكرَ ابنُ مالكٍ أنَّ اسمَ الإشارةِ لا يَنتَصِبُ مشارًا به إلى المصدَرِ إلا ويُتبَعُ بالمصدرِ نحو: «قمتُ هذا القِيامَ» و«قَعدتُ ذلك القُعودَ»، ولا يجوزُ: «قمتُ هذا» ولا «قَعدتُ ذاك»، فعلى هذا لا يَصِحُّ انتصابُ ذلك على أنه إشارةٌ إلى المَصدَرِ[3].

وقال الحَلبيُّ: ما قالَه ابنُ مالكٍ غيرُ صَحيحٍ؛ لوُرودِ اسمِ الإشارةِ مُشارًا به إلى المَصدَرِ غيرُ مَتبوعٍ به، قال الشاعرُ:

يا عَمرُو إنَّك قَد[4] مَللتَ صَحَابتي ... وصَحابَتَيْكَ إِخالُ ذاكَ قَليلُ[5]

---

(١) انظر: «تفسير ابن عطية» (٢/ ٦٧٩).

(٢) هذه الجملة تتمة كلام أبي حيان بعد نقله لكلام ابن عطية. انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٦٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٦٦).

(٤) في (س): «إنك لو مللت».

(٥) البيت بلا نسبة في «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٥٥٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٨٤١)، وقال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (٧/ ٣٥٤): لم أقف على تتمته وقائله.

قال النحويون: (ذاك) إشارةٌ إلى مَصدرِ (إخال) المُؤكدِ له، وقد أنشدَهُ هو على ذلك(١).

(١٤٧) ـ ﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾.

﴿فَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل رَّبُّكُمْ ذُو رَحْمَةٍ وَاسِعَةٍ﴾ يُمهِلُكُم على التَّكذيبِ فلا تغترُّوا بِإمهالِه فإنَّه لا يُهمِلُ ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ حينَ ينزلُ.

أو: ذو رَحمَةٍ واسِعَةٍ على المُطيعينَ وذو بأسٍ شَديدٍ على المجرمينَ، فأقامَ مقامَه: ﴿وَلَا يُرَدُّ بَأْسُهُ﴾ لتَضمُّنِه التَّنبيهَ على إنزالِ البأسِ عليهِم معَ الدلالَةِ على أنَّه لازبٌ بهم لا يمكنُ ردُّهُ عنهُم.

(١٤٨) ـ ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾.

﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ إخبارٌ عَن مُستقبلٍ، ووقوعُ مُخْبَرِهِ يدلُّ على إعجازِه:

﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾؛ أي: لو شاءَ اللهُ خلافَ ذلك مشيئةَ ارتضاءٍ كقولِه: ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٩] لَمَا فعَلْنا نحنُ ولا آباؤنا، أرادوا بذلك أنَّهم على الحقِّ المَشروعِ المَرضيِّ(٢) عندَ اللهِ، لا الاعتذارَ عن ارتكابِ هذه القبائحِ بإرادةِ اللهِ إيَّاها مِنهُم حتى ينهضَ ذمُّهُم به دليلًا للمُعتزِلَةِ، ويؤيِّدُ ذلك قولُه:

---

(١) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩)، وانظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٥٥٩).

(٢) في (خ): «المرتضى».

﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾؛ أي: مثلَ هذا التَّكذيبِ لك في أنَّ اللهَ منعَ مِن الشركِ ولم يُحرِّم ما حرَّموه كذَّبَ الذين مِن قبلِهم الرُّسُلَ، وعُطِفَ ﴿ءَابَآؤُنَا﴾ على الضميرِ في ﴿أَشۡرَكۡنَا﴾ من غيرِ تأكيدٍ للفصلِ بـ(لا).

﴿حَتَّىٰ ذَاقُواْ بَأۡسَنَا﴾ الذي أنزَلْنا عليهِم بتكذيبِهِم ﴿قُلۡ هَلۡ عِندَكُم مِّنۡ عِلۡمٖ﴾: مِن أَمْرٍ مَعلومٍ يَصِحُّ الاحتجاجُ به على ما زَعَمْتُم ﴿فَتُخۡرِجُوهُ لَنَآ﴾: فتُظهِرُوه لنا ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾ ما تَتَّبعونَ في ذلك إلا الظنَّ ﴿وَإِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَخۡرُصُونَ﴾: تَكْذِبونَ على اللهِ.

وفيه دليلٌ على المنعِ مِن اتِّباعِ الظنِّ سيَّما في الأُصولِ، ولعل ذلك حيثُ يُعارِضُه قاطِعٌ؛ إذ الآية فيه.

قوله: «أي: لو شاءَ خلافَ ذلكَ مشيئةَ ارتَضاءٍ...» إلى آخره.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الكفرةُ يَحتجُّونَ بذلكَ على حَقيقةِ الإشراكِ وتحريمِ الحلالِ وسائرِ ما يرتكبونَ مِن القَبائحِ وكونِها ليست بمعصيةٍ؛ لكونِها موافِقةً للمَشيئةِ التي تُساوِي مَعنى الأمرِ على ما هوَ مذهبُ القَدَرِيَّةِ مِن عَدَمِ التَّفرِقةِ بين المأمورِ والمرادِ، وأنَّ كلَّ ما هوَ مرادُ اللهِ فهوَ ليسَ بمعصيةٍ منهيٍّ عنها.

وأهلُ السُّنَّةِ وإن اعتقدُوا أنَّ الكلَّ بمَشيئةِ اللهِ، لكنَّهم يعتقدونَ أنَّ الشِّركَ وجميعَ القَبائحِ معصيةٌ ومخالفةٌ للأمرِ، يَلحَقُها العَذابُ بحكمِ الوَعيدِ، ويَعفو عَن البَعضِ بحُكْمِ الوَعْدِ، فهُم في ذلكَ يُصدِّقُونَ اللهَ فيما دَلَّ عليهِ العَقْلُ والشَّرعُ من امتناعِ أَنْ يَكونَ أكثرُ ما يجري في ملكِهِ على خِلافِ ما يَشاءُ، والكَفَرةُ يكذبونَهُ في لُحوقِ الوَعيدِ على بَعضِ ما هو بمَشيئةِ اللهِ، ويَزعُمونَ أنَّ الكفرَ والمعاصيَ

إذا كانَتْ بإرادةِ اللهِ لم يَكُن عليها عذابٌ ألبتَّةَ، ولم تكُن مُخالفةً للأمرِ، بل ربَّما كانَت مَرضِيَّةً عندهُ[(١)].

قال: وحاصلُ الكلامِ في هذا المقامِ ما قالَ الإمامُ، وهو أنَّ في كلامِ المشركينَ مقدِّمتين:

إحداهما: أنَّ الكفرَ بمشيئةِ اللهِ.

والثانية: أنَّهُ يلزمُ منهُ اندفاعُ دعوى[(٢)] النبي ﷺ.

وما وردَ من الذمِّ والتوبيخِ إنما هو على الثانيةِ؛ إذ الله تعالى يفعلُ ما يشاءُ ويحكمُ ما يريدُ، فلهُ أن يشاءَ من الكافرِ الكفرَ ويأمرَهُ بالإيمانِ ويعذبَهُ على الكفرِ، ويبعثَ الأنبياءَ[(٣)] دعاةً إلى دارِ السلامِ[(٤)] وإن كانَ لا يهدي إلا من يشاءُ، انتهى[(٥)].

وقالَ إمامُ الحرمينِ في «الإرشاد»: إنَّهم إنَّما استَوْجَبُوا التَّوبيخَ لأنَّهم كانوا يَهزَؤُونَ بالدِّينِ ويبغونَ ردَّ دعوةِ الأنبياءِ، وكان قَد قرعَ مسامِعَهم من شَرائعِ الرُّسلِ تفويضُ الأمورِ إلى اللهِ تعالى، فلمَّا طُولِبُوا بالإسلامِ والتزامِ الأحكامِ تعلَّلُوا بما احتجُّوا به على النَّبيِّينَ، وقالوا: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾، ولم يَكُن غرضُهم ذكرَ ما ينطوي عليه عَقدُهم، والدليلُ عليهِ: ﴿قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ إِن تَتَّبِعُونَ

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ أ).

(٢) في (ز): «دعوة».

(٣) في (ز): «الأتقياء».

(٤) في (س): «إلى الإسلام»، والمثبت من (ز) و«حاشية التفتازاني».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ ب).

﴿إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ﴾، فكيفَ لا يكونُ الأمرُ كذلكَ والإيمانُ بصفاتِ اللهِ فرعُ الإيمانِ باللهِ والمقرَّعونَ بالآيةِ كفرةٌ(١)؟!

(١٤٩ ـ ١٥٠) ـ ﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴿١٤٩﴾ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِنَا وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾.

﴿قُلْ فَلِلَّهِ ٱلْحُجَّةُ ٱلْبَٰلِغَةُ﴾: البيِّنةُ الواضحةُ التي بلَغَتْ غايةَ المتانةِ والقُوَّةِ على الإثباتِ، أو بلغَ بها صاحبُها صِحَّةَ دَعواهُ، وهي مِن الحَجِّ بمَعنى القصدِ كأنَّها تَقْصِدُ إثباتَ الحكمِ وتَطْلُبُه.

﴿فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ بالتَّوفيقِ لها والحملِ عليها، ولكن شاءَ هِدايةَ قومٍ وضَلالَ آخرينَ.

﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾: أَحضِرُوهُم، وهو اسمُ فعلٍ لا يَتصرَّفُ عندَ أهلِ الحِجازِ، وفِعلٌ يؤنَّثُ ويُجمَعُ عندَ بني تَميمٍ، وأصلُه عندَ البَصريِّين: (ها لُمَّ)، مِن (لَمَّ): إذا قَصَدَ، حذفَت الألفُ لتقديرِ السُّكونِ في اللامِ فإنَّه الأصلُ، وعندَ الكُوفِيِّينَ: (هل أُمَّ)، فحُذِفَت الهمزةُ بإلقاءِ حركتِها على اللامِ، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ (هل) لا تدخلُ الأمرَ.

ويكونُ مُتعدِّيًا كما في الآيةِ، ولازمًا كقولِه: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨].

﴿ٱلَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا﴾ يعني: قُدوَتَهم فيه، استحضَرَهُم ليُلْزِمَهُم الحُجَّةَ ويُظهرُ بانقطاعِهم ضَلالَتَهُم، وأنَّه لا مُتمسَّكَ لهم كمَن يقلِّدُهُم، ولذلك قيَّدَ الشُّهداءَ بالإضافةِ ووصفَهُم بما يَقتَضِي العهدَ بهِم.

---

(١) ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٢٨٦). وانظر: «لمع الأدلة» للجويني (ص: ١١٣، ١١٤).

﴿فَإِن شَهِدُواْ فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ﴾ فلا تُصدِّقْهُم فيه، وبيِّنْ لهم فسادَه؛ فإنَّ تسليمَهُم موافقةٌ لهم في الشَّهادةِ الباطلَةِ.

﴿وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ مِن وَضعِ المُظهَرِ[1] مَوضِعَ المُضمَرِ؛ للدَّلالةِ على أَنَّ مُكذِّبَ الآياتِ مُتَّبعُ الهوى لا غير، وأنَّ مُتَّبعَ الحُجَّةِ لا يكونُ إلَّا مُصدِّقًا بها.

﴿وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ﴾ كعبدَةِ الأَوثانِ ﴿وَهُم بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾: يجعلونَ له عديلًا.

قوله: «وفعلٌ يُؤنَّثُ ويُجمعُ عندَ بني تميمٍ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: سكتَ عن التَّثنيةِ مع أنهم يقولونَ: هلمَّا؛ لأنهُ أرادَ بالجمعِ ما يعمُّ المثنَّى[2].

قوله: «فإنَّ تَسليمَهُ موافقةٌ لهم في الشَّهادةِ»:

قال الطِّيبيُّ: تَلخيصُهُ أنَّ قولَهُ: ﴿فَلَا تَشۡهَدۡ مَعَهُمۡۚ﴾ أبلغُ في النَّهيِ مِن قَولِه: «فلا تصدِّقهم»، فهو مِن بابِ الكِنايةِ، ويجوزُ أن يكونَ من بابِ المشاكلَةِ[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ربَّما يُشعِرُ بأنْ ﴿لا تَشۡهَدۡ﴾ مستعارٌ بمعنى: (لا تسلِّم) استعارةً تبعيَّةً، وقيلَ: مجازٌ من بابِ ذكرِ اللَّازمِ وإرادةِ الملزومِ؛ لأنَّ الشَّهادةَ من لوازمِ التَّسليمِ، وقيلَ: كنايةٌ، وقيل: مشاكلةٌ[4].

---

(١) في (خ): «الظاهر».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ ب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٨٨).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ ب).

(١٥١) ـ ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ أمرٌ مِن التَّعالي، وأصلُه: أَنْ يقولَه مَن كانَ في علوٍ لِمَن كانَ في سفلٍ، فاتُّسِعَ فيه بالتَّعميمِ.

﴿أَتْلُ﴾: أقرأُ ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ﴾ منصوبٌ بـ﴿أَتْلُ﴾، و﴿مَا﴾ تَحتمِلُ الخبريةَ والمصدريةَ، ويجوزُ أن تكونَ استفهاميَّةً منصوبةً بـ﴿حَرَّمَ﴾ والجملةُ مفعولَ ﴿أَتْلُ﴾؛ لأنه بمعنى: أتلُ أيَّ شيءٍ حرَّمَ ربُّكُم؟

﴿عَلَيْكُمْ﴾ متعلِّقةٌ بـ﴿حَرَّمَ﴾ أو ﴿أَتْلُ﴾.

﴿أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ﴾: أي لا تُشرِكُوا؛ ليَصِحَّ عطفُ الأمرِ عليه، ولا يمنعُه تَعليقُ الفعلِ المفسَّرِ بـ﴿مَا حَرَّمَ﴾[١] فإنَّ التَّحريمَ باعتبارِ الأوامرِ يرجعُ إلى أضدادِها.

ومَن جعلَ (أن) ناصبةً فمحلُّها النَّصبُ بـ﴿عَلَيْكُمْ﴾ على أنَّه للإغراءِ، أو بالبدلِ مِن ﴿مَا﴾، أو مِن عائدِه المحذوفِ على أنَّ (لا) زائدةٌ. أو الجرُّ[٢] بتقديرِ اللامِ، أو الرفعُ على تقديرِ: المَتلوُّ أنْ لا تُشرِكُوا، أو: المحرَّمُ أن تُشرِكُوا.

---

(١) قوله: «ولا يمنعه»؛ أي: عطفَ الأمرِ عليه «تعليقُ الفعل» وهو ﴿أَتْلُ﴾ «المفسَّر» بـ (أنْ) «بـ ﴿مَا حَرَّمَ﴾» متعلِّقٌ بـ«تعليقُ»، لا بـ«المفسَّر». انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٦٣).

وقال ابن التمجيد: قوله: «إلا مع الاستصحاب» الاستصحاب: بقاء الشيء على ما كان عليه، أي: غير ما ورد عليه النهي من الأشياء ولو بخبر الواحد. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٢٨٧).

(٢) قوله: «الجرُّ» بالرفع عطفاً على «النصبُ» في قوله: «ومحلُّها النصب».

﴿شَيْـًٔا﴾ يحتمِلُ المصدرَ والمفعولَ.

﴿وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَـٰنًا﴾؛ أي: وأحسِنُوا بهم إحسانًا، وضعَه موضِعَ النَّهيِ عَن الإساءةِ إليهما للمُبالغَةِ، وللدلالةِ على أنَّ تركَ الإساءةِ في شأنِهما غيرُ كافٍ بخلافِ غيرِهما.

﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ﴾: مِن أجلِ فقرٍ ومِن خَشيَتِه، كقوله: ﴿خَشْيَةَ إِمْلَـٰقٍ﴾ [الإسراء: ٣١].

﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ منعٌ لمُوجبيةِ ما كانوا يفعلونَ لأجلِه واحتجاجٌ عليه.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾: كبائرَ الذُّنوبِ، أو: الزِّنَى ﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾ بدلٌ منه، وهو مثلُ قولِه: ﴿ظَـٰهِرَ ٱلْإِثْمِ وَبَاطِنَهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٢٠].

﴿وَلَا تَقْتُلُوا۟ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ كالقودِ وقتلِ المرتدِّ ورجمِ المحصَنِ.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى ما ذكرَ مفصَّلًا ﴿وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾: بحفظِه ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: تَرْشُدونَ، فإنَّ كمالَ العقلِ هو الرُّشدُ.

قوله: «والجملةُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: ﴿حَرَّمَ﴾ مع مفعولِه المقدَّمِ[1].

قوله: «مفعولَ ﴿أَتْلُ﴾»:

زادَ غيرُهُ: على وجهِ التعليقِ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ ب).

وردَّهُ أبو حيَّان بأنَّ ﴿أَتْلُ﴾ ليسَ من أفعالِ القلوبِ فلا يُعلَّقُ[١].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: من حيثُ تضمُّنُه معنى القولِ كأنَّه قيل: أتلُ أيَّ شيءٍ حرَّمَ[٢].

قوله: «أي لا تُشرِكوا...» إلى آخرِهِ.

يعني: أنَّ (أنْ) مفسِّرةٌ لا مصدريةٌ، فلذا عبَّرَ بـ(أي).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: نظمُ الكلامِ لا يخلو عن إشكالٍ؛ لأنَّ (أنْ) إمَّا أن تُجعلَ مَصدريةً أو مُفسِّرَةً.

فإن جُعِلَت مَصدريَّةً كانت في موقعِ البيانِ للمحرَّمِ[٣] بدلًا من ﴿مَا﴾ أو مِن العائدِ المحذوفِ، وظاهرٌ أنَّ المحرَّمَ هو الإشراكُ لا نفيُهُ، وأنَّ الأوامرَ الواردةَ بعدَ ذلكَ معطوفةٌ على ﴿تُشْرِكُوا﴾، وفيهِ ارتكابُ عطفِ الطلبيِّ على الخبريِّ، وجعلُ المعاني الواجبةِ المأمورِ بها محرَّمةً، فاحتيجَ إلى تكلُّفاتٍ مثلِ جعلِ (لا) مزيدةً، وعطفِ الأوامرِ على المحرَّماتِ باعتبارِ حُرمةِ أضدادِها، وتضمينِ الخبرِ معنى الطَّلبِ.

وأمَّا جعلُ (لا) ناهيةً واقعةً موقعَ الصِّلةِ لـ(أنْ) المصدريةِ... فلا سبيلَ إليه هنا؛ لأنَّ زيادةَ لا الناهيةِ ممَّا لم يقل بِهِ أحدٌ، ولم يَرد في كلامٍ.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٧٥).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ ب).

(٣) في النسخ الخطية: «المجرَّدِ»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

وإن جُعلت (أنْ) مُفسِّرةً على أنَّ (لا) ناهيةٌ، والنَّواهي بيانٌ لتلاوةِ المحرَّماتِ توجَّهَ إشكالان:

أحدهما: عطفُ ﴿أن هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، مع أنَّهُ لا معنى لعطفِهِ على (أنْ) المفسِّرةِ مع الفعلِ.

وثانيهما: عطفُ الأوامرِ المذكورةِ على النَّواهي؛ فإنَّها لا تصلحُ بيانًا لتلاوةِ المحرماتِ بل الواجباتِ.

والمصنِّفُ اختارَ كونَ (أنْ) مُفسِّرةً لأنَّ انعطافَ الأوامرِ على المذكوراتِ قرينةٌ ظاهرةٌ على أنها نَواهٍ، ولا سبيلَ حينئذٍ إلى جعلِ[1] (أنْ) مصدريَّةً موصولةً بالنَّهيِ لِمَا عرفتَ.

فأجابَ عن الإشكالِ الأوَّلِ بأن قولَهُ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ ليسَ عطفًا على ﴿أَلَّا تُشْرِكُوا﴾، بل هوَ تعليلٌ للاتِّباعِ متعلِّقٌ بـ(اتَّبعوهُ) على حذفِ اللَّامِ، وجازَ عَوْدُ ضميرِ (اتَّبِعوهُ) إلى الصِّراطِ لتقدُّمِهِ في اللَّفظِ[2].

فـإن قيلَ: فعَلـى هذا يكـونُ (اتَّبِعوهُ) عطفًا علـى ﴿لا تُشْرِكُوا﴾ ويصيـرُ التَّقديرُ: فاتَّبعـوا صراطي لأنَّهُ مسـتقيمٌ، وفيـهِ جمعٌ بينَ حرفـي عطفٍ؛ أعني: الـواوَ والفاءَ، وليـسَ بمسـتقيمٍ وإن جعلنا الواوَ اسـتئنافيةً اعتراضيةً.

قلنا: ورودُ الواوِ مع الفاءِ عندَ تقديمِ المعمولِ فصلًا بينهما شائعٌ في الكلامِ،

---

(١) في النسخ الخطية: «أن جعل»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) في (ز): «الصراط لتعدية اللفظ».

مثل ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾، ﴿وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدۡعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدٗا﴾، فإن أَبَيْتَ الجمعَ[1] ألبتَّةَ ومَنَعتَ زيادةَ الفاءِ، فاجعَل المعمولَ مُتعلِّقًا بمَحذوفٍ والمذكورَ بالفاءِ عطفًا عليهِ مثل: عَظِّم فكبِّر، و: ادعوا الله فلا تدعوا مع الله، و: آثِرُوه واتَّبِعُوه.

وعن الإشكالِ الثاني بأنَّ عطفَ الأوامرِ على النَّواهي الواقعةِ بعدَ (أَنْ) المُفسِّرَةِ لتِلاوةِ المُحرَّماتِ معَ القطعِ بأنَّ المأمورَ بهِ لا يكونُ مُحرَّمًا، دلَّ على أنَّ التَّحريمَ راجعٌ إلى أضدادِها بمعنى أنَّ الأوامرَ كأنَّها ذُكِرَت وقُصِدَ لوازِمُها التي هيَ النَّهيُ عن الأضدادِ، حتَّى كأنَّه قيلَ: أتلو ما حرَّم اللهُ أن لا تُسيؤوا إلى الوالدينِ ولا تبخَسوا الكيلَ والميزانَ ولا تَترُكوا العدلَ ولا تَنكُثوا العهدَ، ومثلُ هذا وإِنْ لم يَجُز بحسبِ الأصلِ، لكن ربَّما يجوزُ بطريقِ العَطْفِ.

وأمَّا انتصابُ ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ﴾ بـ﴿عَلَيۡكُمۡ﴾ يعني: الزَمُوا تركَ الشِّركِ، فيأباهُ عطفُ الأوامرِ إلَّا أن تُجعَلَ (لا) ناهيةً، و(أن) المصدريَّةُ موصولةً بالنَّواهي والأوامرِ[2]، انتهى.

وقال أبو حيَّان: لا يتعيَّنُ أن تكونَ جميعُ الأوامرِ معطوفةً على جميعِ ما دخلَ عليهِ (لا)؛ لأنَّا بيَّنَّا جوازَ عطفِ ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا﴾ على ﴿تَعَالَوۡاْ﴾، وما بعدَه مَعطوفٌ عليه، ولا يكونُ قولُه: ﴿وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا﴾ معطوفًا على ﴿أَلَّا تُشۡرِكُواْ﴾[3].

---

(١) في النسخ الخطية: «الجميع»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٨/ ب ـ ٢٣٩/ أ).

(٣) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٧٨).

قال: وقولُه[١]: «إنَّ التَّحريمَ راجعٌ إلى أضدادِ الأوامرِ» بعيدٌ جدًّا وإلغازٌ في المعاني، ولا ضرورةَ تَدعو إلى ذلك[٢].

قال: وأمَّا ما عُطِفَ عليهِ هذهِ الأوامرُ، فتحتملُ وجهينِ:

أحدهما: أنَّها معطوفةٌ لا على المناهي قبلَها فيلزمُ انسحابُ التَّحريمِ عليها حيثُ كانت في حيِّزِ (أَنْ) التَّفسيريَّةِ، بل هيَ معطوفةٌ على قولِهِ تعالى: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ﴾، أمَرَهُم أوَّلًا بأمرٍ ترتَّبَ عليهِ ذكرُ مَناهٍ، ثمَّ أمَرَهم ثانيًا بأوامرَ، وهذا معنًى واضِحٌ.

والثَّاني: أَنْ تكونَ الأوامرُ مَعطوفةً على المَناهي وداخلةً تحتَ (أن) التَّفسيريَّةِ، ويصحُّ ذلكَ على تقديرِ مَحذوفٍ تكونُ (أن) مُفسِّرَةً له وللمَنطوقِ قبلَهُ الذي دلَّ على حذفِهِ، والتقديرُ: وما أمرَكم بهِ، فحذفَ (وما أمركم بهِ) لدلالةِ ﴿مَا حَرَّمَ﴾ عليهِ؛ لأنَّ مَعنى ﴿مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾: ما نهاكم ربُّكم عنهُ، فالمعنى: قُل تَعالَوْا أَتْلُ ما نَهاكُم رَبُّكُم عنهُ وما أمرَكم بهِ.

وإذا كانَ التَّقديرُ هكذا، صَحَّ أن تكونَ تفسيريَّةً لفعلِ النَّهيِ الدَّالِّ عليهِ التحريمُ وفعلِ الأمرِ المحذوفِ، ألا ترى أنهُ يجوزُ أن تقولَ[٣]: «أمرتُكَ أن لا تكرِمَ جاهلًا وأكرِمْ عالِمًا»، إذ يجوزُ[٤] عطفُ الأمرِ على النَّهيِ، والنَّهيِ على الأمرِ؛ كقولِ امرئِ القيسِ:

---

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٤١).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٧٦).

(٣) في (س): «أن يكون».

(٤) في (س): «أو يجوز»، وفي (ز): «أو نحو»، والمثبت من «البحر المحيط».

يقولـونَ لا تهلـكِ أسًـى وتجمَّـلِ(١)

وهذا لا نعلمُ فيهِ خلافًا، بخلافِ الجُمَلِ المتباينةِ بالخبرِ والاستفهامِ والإنشاءِ، فإنَّ في جوازِ العطفِ فيها خلافًا(٢).

قوله: «من أجلِ فقرٍ وخشيتهُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا يُخالفُ ما اشتهرَ من أنَّ هذا الخطابَ للفقراءِ من الذينَ لهم إملاقٌ بالفعلِ، ولذا قُدِّمَ رِزقُهم فقيل: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾، والخِطابُ في ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ﴾ للأغنياءِ، ولذا قُدِّمَ رزقُ أولادِهم فقيل: ﴿نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾(٣).

(١٥٢) ـ ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ ۖ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۖ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾؛ أي: بالفعلةِ التي هيَ أحسَنُ ما يُفعَلُ

(١) عجز بيت لامرئ القيس، وصدره:

وقوفـا بهـا صحبـي عـلي مطيهـم

انظر: «ديوان امرئ القيس» (ص: ٢٤).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧).

(٣) من قوله: «نرزقكم وإياهم والخطاب في» إلى هنا من (ز). وانظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٩/ أ).

بمالِه كحفظِه وتثميرِه ﴿حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥ﴾: حتَّى يصيرَ بالغًا، وهو جمعُ شِدَّةٍ كنِعْمَةٍ وأَنْعُمٍ، أو شِدٍّ كصِرٍّ وأَصُرٍّ، وقيل: مفردٌ كآنُكٍ[1].

﴿وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ وَٱلۡمِيزَانَ بِٱلۡقِسۡطِ﴾: بالعدلِ والسَّوِيَّةِ.

﴿لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَا﴾: إلا ما يَسَعُها ولا يَعْسُرُ عليها، وذكرُه عقيبَ الأمرِ معناه: أنَّ إيفاءَ[2] الحقِّ عَسِرٌ عليكم، فعَلَيكُم بما في وُسعِكُم وما وراءَه[3] معفوٌّ عنكُم.

﴿وَإِذَا قُلۡتُمۡ﴾ في حكومةٍ ونحوِها ﴿فَٱعۡدِلُواْ﴾ فيها ﴿وَلَوۡ كَانَ ذَا قُرۡبَىٰ﴾: ولو كانَ المقولُ له أو عليه مِن ذَوِي قرابَتِكُم.

﴿وَبِعَهۡدِ ٱللَّهِ أَوۡفُواْ﴾ يعني: ما عَهِدَ إليكُم مِن ملازمَةِ العدلِ وتأديةِ أحكامِ الشَّرعِ.

﴿ذَلِكُمْ وصَّاكُمْ به لَعَلَّكُمْ تَذَّكَّرُون﴾: تتَّعِظُونَ به.

وقرأ حمزةُ وحفصٌ والكسائيُّ: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ بتخفيفِ الذالِ حيثُ وقعَ إذا كان بالتاء، والباقونَ بتشديدِها[4].

قوله: «﴿إِلَّا وُسۡعَهَا﴾ أي: ما يسعُها»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ الوُسعَ فُعْلٌ بمعنى: فاعل؛ أي: أمرٌ يسعُ النَّفسَ ولا تعجزُ النفسُ عنه[5].

---

(١) هو الرصاص الأسود.

(٢) في (أ): «الإيفاء».

(٣) في (أ): «وراءكم».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٢)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٩/أ).

(١٥٣) ـ ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ الإشارةُ فيه إلى ما ذكرَ في السُّورَةِ؛ فإنَّها بأَسرِها في إثباتِ التَّوحيدِ والنُّبوَّةِ وبيانِ الشَّريعةِ.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿وإنَّ﴾ بالكسرِ على الاستئنافِ، وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ بالفتحِ والتَّخفيفِ، والباقونَ به مُشدَدَّةً[١] بتقديرِ اللامِ على أنَّه عِلَّةٌ لقولِه: ﴿فَٱتَّبِعُوهُ﴾.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿صِرَٰطِى﴾ بفتح الياءِ[٢].

وقُرِئَ: (وهذا صِرَاطِي)[٣]، (وهذا صِراطُ رَبِّكُم)، (وهذا صِراطُ رَبِّكَ)[٤].

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ﴾: الأديانَ المُختَلِفَة، أو الطُّرقَ التَّابعةَ للهَوى، فإنَّ مُقتضى الحجَّةِ واحدٌ، ومُقتضَى الهوى مُتعدِّدٌ لاختلافِ الطَّبائعِ والعاداتِ.

﴿فَتَفَرَّقَ بِكُمْ﴾: فتفرِّقَكُم وتُزيلَكُم ﴿عَن سَبِيلِهِۦ﴾ الذي هو اتِّباعُ الوَحيِ واقتِفاءُ البُرهانِ.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الاتباعُ ﴿وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ الضَّلالَ والتَّفرُّقَ عَن الحقِّ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«النشر» (٢/ ٢٦٦).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٣)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٣) نسبها الفارسي في «الحجة» (٣/ ٤٣٩) لأبيٍّ رضي الله عنه، وابنُ عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٦٤) لابنِ مسعود رضي الله عنه، والزمخشريُّ في «الكشاف» (٣/ ١٤٢) للأعمش.

(٤) ذكرهما الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٤٢)، الأولى عن ابن مسعود رضي الله عنه، والثانية عن أبيٍّ رضي الله عنه.

(١٥٤) ـ ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ عطفٌ على ﴿وَصَّىٰكُم﴾، و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخِي في الإخبارِ، أو للتَّفاوُتِ في الرُّتبَةِ؛ كأنَّه قيل: ذلِكُم وَصَّاكُم به قديمًا وحديثًا، ثمَّ أعظمُ مِن ذلك أنَّا آتينا موسى الكِتابَ.

﴿تَمَامًا﴾ للكرامَةِ والنِّعمَةِ ﴿عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾: على مَن أحسنَ القيامَ به، ويؤيِّدُه أَنْ قُرِئ: (على الذين أَحْسَنوا)[1].

أو: على الذي أحسنَ تَبليغَهُ، وهو مُوسى عليه السَّلام.

أو: تمامًا على ما أحسنَه؛ أي: أجادَه مِن العلمِ والشَّرائعِ؛ أي: زيادةً على علمِه إتمامًا له.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[2] على أنَّه خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: على الدِّين الذي هو أحسَنُ، أو: على الوجه الذي هو أحسنُ ما يكونُ عليه الكتبُ.

﴿وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾: وبيانًا مُفصَّلًا لكلِّ ما يُحتاجُ اليه في الدِّينِ، وهو عطفٌ على ﴿تَمَامًا﴾ ونصبُهُما يحتمِلُ العِلَّةَ والحالَ والمصدرَ.

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم﴾: لعلَّ بني إسرائيلَ ﴿بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: بلقائِه للجَزاءِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«الكشاف» (٣/ ١٤٤)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٣٤)، و«الكشاف» (٣/ ١٤٤)، عن يحيى بن يعمر، وضعف ابن جني هذه القراءة.

قوله: «عطفٌ على ﴿وَصَّىٰكُم﴾»:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: يعني: جملةَ ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾؛ لظُهورِ أنَّهُ ليسَ عطفًا على الفِعليَّةِ الواقعةِ خبرَ ﴿ذَٰلِكُمْ﴾[1].

قوله: «و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخي في الإخبارِ، أو للتَّفاوُتِ في الرُّتبَةِ»:

قال الطِّيبيُّ: يمكنُ الجَمْعُ بينَهُما؛ إذ لا منافاةَ بينَ الاعتبارينِ، وذلكَ أنَّ قولَه: ﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾، ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ﴾ مِن جُملةِ ما وصَّاهُ اللهُ بهِ قديمًا وحديثًا، ويكونُ قولُهُ: ﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ﴾ مُشارًا بهِ إلى جَميعِ ما ذكرَ من أوَّلِ هذهِ السُّورةِ لا سيَّما هذهِ المنهيَّاتِ المختتَمةِ بقولِه: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ فالعَطفُ على طريقةِ: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾؛ لشَرفِهما على سائرِ ما وصَّاهُ اللهُ وأنزلَ فيهِ كتابًا، فحصلَ التَّراخي بحسبِ الزَّمانِ وبحسبِ المرتبةِ[2] أيضًا[3].

قوله: «﴿تَمَامًا﴾ للكرامةِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يشيرُ إلى أنَّ ﴿تَمَامًا﴾ في موقعِ المفعولِ لهُ، وجازَ حذفُ اللَّامِ لكونهِ في معنى (إتمامًا)، فيكونُ فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ، و(للكرامةِ) في موقعِ المفعولِ بهِ لـ﴿تَمَامًا﴾[4].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٩/ ب).

(٢) في «فتوح الغيب»: «الرتبة».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٩/ ب).

قوله: «على من أحسنَ القيامَ بهِ..» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ إمَّا للجنسِ أو للعهدِ، والمعهودُ إمَّـا موسـى ففاعـلُ ﴿أَحْسَنَ﴾ ضميرٌ يعـودُ إلـى ﴿ٱلَّذِىٓ﴾ ومفعولُهُ محـذوفٌ، وإمَّا العِلـمُ والشَّـرائعُ التـي أحسـنَها موسـى وأجـادَ معرفتَهـا ففاعـلُ ﴿أَحْسَنَ﴾ ضميـرُ (موسـى) ومفعولُهُ محذوفٌ هو العائدُ إلى الموصـولِ، و﴿تَمَامًا﴾ على هذا حالٌ مِن ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾.

وأمَّا على قراءةِ (أحسنُ) بالرفعِ[1] خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، فـ﴿ٱلَّذِىٓ﴾ وصفٌ للدِّينِ أو للوجهِ الذي تكونُ عليهِ الكتبُ[2]، و﴿تَمَامًا﴾ على الوَجهَيْنِ حالٌ من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾، و﴿عَلَى ٱلَّذِىٓ﴾:

في الوجهِ الأولِ مُتعلِّقٌ بهِ وهو على معناهُ المصدريِّ.

وفي الثاني: مُستقرٌّ[3] حالٌ بعد حالٍ، و﴿تَمَامًا﴾ بمعنى (تامًّا)؛ أي: حالَ كونِ الكتابِ تامًّا كاملًا كائنًا على أحسنِ ما يكونُ، والأحسنيَّةُ يجبُ أن تُعتبرَ بالنسبةِ إلى غيرِ دينِ الإسلامِ وإلى غيرِ ما عليهِ القرآنُ[4].

وقـال الطِّيبـيُّ: قولُـهُ[5]:...

(١) هي قراءة يحيى بن يعمر، كما تقدَّم.

(٢) في (ز): «الذي عليه الكتب».

(٣) أي: متعلق بحال محذوف تقديره: مستقر.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٩/ ب).

(٥) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٤٤).

«أو: تمامًا على ما أحسنهُ» عطفٌ على قولِهِ: «تمامًا للكرامةِ»، فعلى الوجهِ الأوَّلِ ﴿تَمَامًا﴾ مفعولٌ لهُ.

قال الزَّجَّاجُ: وكذلكَ[1] ﴿تَفْصِيلًا﴾؛ أي: آتيناهُ الكتابَ للتمامِ وللتَّفصيلِ[2].

وعلى الثاني: حالٌ من ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾.

ثمَّ التَّعريفُ في ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾ إمَّا للجنسِ أو للعهدِ:

فعلى الجنسِ يوافقُ معناهُ قولَه تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «على مَن أحسنَ القيامَ به» يريدُ: جنسَ المحسنينَ.

وعلى العهدِ: ﴿أَحْسَنَ﴾ إمَّا بمعنى الإحسانِ في الطَّاعةِ والامتثالِ لجميعِ ما أُمرَ بهِ؛ لقولِه تعالى: ﴿وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

أو بمَعنى الجودةِ في العملِ والإتقانِ فيهِ.

وفي هذا الوجهِ مِن المبالغةِ ما ليسَ في الأوَّلِ؛ لأنَّ الإحسانَ على الأولِ نفسُ الطَّاعةِ، وفي هذا زيادةٌ عليها[3].

(١٥٥ ـ ١٥٦) ـ ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٥٥ أَن تَقُولُوٓا۟ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ﴾.

---

(١) في (ز): «وكذا».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٠٦).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٩٨).

﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ﴾ يعني: القرآنَ ﴿أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾: كثيرُ النَّفعِ ﴿فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بواسطةِ اتِّباعِه، وهو العملُ بما فيه.

﴿أَن تَقُولُوٓاْ﴾: كراهةَ أَنْ تَقولوا، علَّةٌ لـ﴿أَنزَلْنَٰهُ﴾: ﴿إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلْكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا﴾: اليهودِ والنَّصارى، ولعلَّ الاختصاصَ في ﴿إِنَّمَآ﴾ لأنَّ الباقيَ المشهورَ حينئذٍ مِن الكتبِ السَّماويَّةِ لم يَكُن غيرَ كتبِهم.

﴿وَإِن كُنَّا﴾: (إنْ) هي المخفَّفةُ، ولذلك دخلَت اللامُ الفارقةُ في خبرِ (كان)؛ أي: وإنَّهُ كنَّا ﴿عَن دِرَاسَتِهِمْ﴾: قراءَتِهم ﴿لَغَٰفِلِينَ﴾ لا نَدري ما هيَ، أو لا نعرِفُ مِثْلَها.

قوله: «كراهةَ أن تقولوا»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا خفاءَ أنَّ نفسَ هذا القولِ لا يصلحُ مفعولًا لهُ لـ﴿أَنزَلْنَا﴾ بل عدمُهُ، فحملهُ الكوفيُّونَ على حذفِ (لا)؛ أي: لئلَّا تقولوا، والبصريونَ على حذفِ المضافِ؛ أي: كراهةَ أن تقولوا[1].

قوله: «أي: وإنَّهُ كنَّا»:

قال أبو حيَّان: ما ذهبَ إليهِ مِن أنَّ أصلَهُ: (وإنَّه كنَّا) يلزمُ منهُ أن (أنْ) المخفَّفةَ من الثَّقيلةِ بِهِ عاملةٌ في مضمَرٍ محذوفٍ حالةَ التخفيفِ، والذي نصَّ عليهِ الناسُ: أنَّها مهملةٌ لا تعملُ في ظاهرٍ ولا مُضمَرٍ لا مُثبتٍ ولا محذوفٍ[2].

وقال السَّفاقسيُّ: لم يُصرِّح المصنِّفُ بأنها عاملةٌ حالَ التخفيفِ، بل لَمَّا قدَّرها

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٣٩/ ب).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٤٩٣).

بالثقيلةِ أتى بالضَّميرِ معها لأجلِ أنَّ المثقلةَ لا تكونُ إلا عاملةً، فتُوهِّمَ منهُ أنهُ ذهبَ إلى إعمالِ الخفيفةِ، وليس كذلك.

(١٥٧) ـ ﴿أَوْ تَقُولُواْ لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يَصْدِفُونَ﴾.

﴿أَوْ تَقُولُواْ﴾ عَطفٌ على الأوَّلِ ﴿لَوْ أَنَّآ أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِتَٰبُ لَكُنَّآ أَهْدَىٰ مِنْهُمْ﴾ لحدَّةِ أذهانِنا وثَقابَةِ أفهامِنا، ولذلك تَلقَّفْنا فنونًا مِن العلمِ كالقصصِ والأشعارِ والخُطَبِ على أنَّا أُمِّيُّونَ.

﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: حُجَّةٌ واضِحةٌ تَعرِفُونَها ﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ لِمَن تأمَّلَ فيه وعَمِلَ به.

﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ بعدَ أَنْ عرفَ صِحَّتَها أو تمكَّنَ مِن مَعرِفَتِها ﴿وَصَدَفَ﴾: أعرضَ، أو: صَدَّ ﴿عَنْهَا﴾ فضلَّ وأَضلَّ ﴿سَنَجْزِى ٱلَّذِينَ يَصْدِفُونَ عَنْ ءَايَٰتِنَا سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾: شِدَّتَه ﴿بِمَا كَانُواْ يَصْدِفُونَ﴾: بإعراضِهم أو صَدِّهم.

(١٥٨) ـ ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ يَوْمَ يَأْتِى بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا لَمْ تَكُنْ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِىٓ إِيمَٰنِهَا خَيْرًا قُلِ ٱنتَظِرُوٓاْ إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾.

﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾؛ أي: ما يَنتظِرُونَ، يعني: أهلَ مكَّةَ، وهُم ما كانوا منتظِرِينَ لذلك، ولكنْ لَمَّا كان يلحقُهم لحوقَ المنتظِرِ شُبِّهُوا بالمُنتظِرِينَ.

﴿إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾: ملائكةُ الموتِ أو العذابِ. وقرأ حَمزةُ والكِسائيُّ بالياءِ[1].

﴿أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾؛ أي: أمرُهُ بالعَذابِ، أو: كلُّ آياتِه، يعني: آياتِ القيامَةِ والهلاكِ الكُلِّيِّ؛ لقولِه: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ يعني: أشراطَ السَّاعةِ.

وعَن حُذيفَةَ والبَراءِ بنِ عازبٍ: كُنَّا نَتذاكَرُ السَّاعةَ إذ أشرفَ علينا رَسولُ اللهِ ﷺ فقال: «ما تَذاكَرونَ؟» قلنا: نَتذاكَرُ السَّاعةَ، قال: «إنَّها لا تَقومُ حتَّى تَروا قَبْلَها عشرَ آياتٍ: الدُّخانَ، ودابَّةَ الأَرضِ، وخَسْفًا بالمشرقِ، وخَسْفًا بالمغربِ، وخسفاً بجزيرةِ العَرَبِ، والدَّجَّالَ، وطُلوعَ الشَّمسِ مِن مَغرِبِها، ويأجوجَ ومَأجوجَ، ونُزولَ عِيسَى، ونارًا تَخرجُ مِن عَدَن».

﴿يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا﴾ كالمُحْتَضَرِ؛ إذ[2] صارَ الأمرُ عيانًا والإيمانُ برهانيٌّ.

وقُرِئَ: (تنفع) بالتَّاءِ[3]؛ لإضافةِ الإيمانِ إلى ضميرِ المؤنَّثِ.

﴿لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ﴾ صفةُ ﴿نَفۡسًا﴾، ﴿أَوۡ كَسَبَتۡ فِيٓ إِيمَٰنِهَا خَيۡرًا﴾ عطفٌ على ﴿ءَامَنَتۡ﴾.

والمعنى: أنهُ لا ينفعُ الإيمانُ حينئذٍ نفسًا غيرَ مقدِّمةٍ إيمانَها، أو مقدِّمةً إيمانَها غيرَ كاسبةٍ في إيمانها خيرًا، وهو دليلٌ لِمَن لم يَعتبرِ الإيمانَ المجرَّدَ عن العملِ، وللمُعتبِرِ تخصيصُ هذا الحكمِ بذلكَ اليومِ وحملُ التَّرديدِ على اشتراطِ النفعِ بأحدِ الأمرينِ، على معنى: لا ينفعُ نفسًا خلَتْ عَنْهما إيمانُها.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) في (خ): «إذا».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧) عن ابن سيرين وابن عمر.

والعطفُ على ﴿لَمْ تَكُنْ﴾ بمعنى: لا ينفعُ نفسًا إيمانُها الذي أحدَثَتْهُ حينئذٍ وإن كسبَتْ فيه[1] خيرًا.

﴿قُلِ انتَظِرُوا إِنَّا مُنتَظِرُونَ﴾ وعيدٌ لهم؛ أي: انتظروا إتيانَ أحدِ الثَّلاثةِ فإنَّا منتظرونَ لهُ، وحينئذٍ لنا الفوزُ وعليكم الويلُ.

قوله: «وثَقَابةِ أفهامِنا» بمثلثةٍ ثم قافٍ ثمَّ باءٍ موحدةٍ، والمِثقَبُ بكسرِ الميمِ: العالمُ الفَطِنُ.

قال الطِّيبيُّ: ويُروَى بالفاءِ بدلَ الموحدَةِ، يقال: «غلامٌ ثَقِفٌ لَقِفٌ»؛ أي: ذو فطنةٍ وذكاءٍ[2].

قوله: «أو: كلُّ آياتِهِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فسَّرَ إتيانَ الرَّبِّ بهذا لتُقابِلَ إتيانَ بعضِ الآياتِ، ولو حُمِلَ على حقيقتِهِ لابتنى الكلامُ على اعتقادِ الكفرةِ[3].

قوله: «وعن حذيفةَ والبراءِ بن عازبٍ: كنَّا نتذاكرُ السَّاعةَ...» الحديث.

قال الشَّيخُ وليُّ الدِّينِ: إنَّما هو مَعروفٌ من حديثِ حذيفةَ بن أسيدٍ، رواهُ مسلمٌ في «صحيحِهِ»[4].

---

(١) في (خ): «في إيمانها»، وليست في (أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٩٩ ـ ٣٠٠).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٠/ أ)، وفيه اختصار وبعض تصرف، وعبارة التفتازاني: «ولو حملَه على حقيقتهِ لابتناءِ الكلامِ على اعتقادِ الكفرةِ، كما في قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ لم يبعد».

(٤) رواه مسلم (٢٩٠١) من حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه. وحديث البراء قال =

وجزيرةُ العربِ: قال أبو عُبَيدٍ: هو اسمُ صِقْعٍ من الأرضِ، وهوَ ما بينَ جرفِ[1] أبي موسى الأشعريِّ إلى أَقصى اليمنِ في الطُّولِ وما بينَ رملِ تبرينَ إلى منقطعِ السَّماوةِ في العرضِ[2].

قال الأزهريُّ: سُمِّيَت جَزيرةً لأن بحرَ فارسَ وبحرَ السُّودانِ أحاطَ بجانبَيها، وأحاطَ بالجانبِ الشَّماليِّ دجلةُ والفراتُ[3].

قوله: «وقرئَ: (تنفعُ) بالتَّاءِ؛ لإضافةِ الإيمانِ إلى ضميرِ المؤنَّثِ»:

زاد في «الكشَّافِ»: الذي هو بعضُهُ، كقولكَ: «ذهبَتْ بعضُ أصابعِهِ»[4].

قال أبو حيَّان: هذا غلطٌ؛ لأنَّ الإيمانَ ليسَ بعضًا للنَّفسِ، ويحتملُ أن يكونَ أُنِّثَ على معنى الإيمانِ، وهو المعرفةُ والعقيدةُ، فيكونُ مثل: «جاءَتهُ كتابي فاحتقرَها» على معنى الصَّحيفةِ[5].

وقال الحَلبيُّ: يشهَدُ لِمَا قالهُ المصنِّفُ قولُ النَّحاسِ: في هذا شيءٌ دقيقٌ ذكرهُ سيبويهِ، وذلكَ أنَّ الإيمانَ والنَّفسَ كلٌّ منهما مشتملٌ على الآخرِ، فأَنَّثَ الإيمانَ إذ هو منَ النَّفسِ وبها، فالمرادُ البَعضيَّةُ المَجازيَّةُ[6].

= في «الكافي الشاف» (ص: ٦٣): لم أجده.

(١) «غريب الحديث»: «حفر».

(٢) انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣/ ٤٤١).

(٣) انظر: «تهذيب اللغة» (١٠/ ٣١٩).

(٤) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٤٣).

(٥) انظر: «البحر المحيط» (٩/ ٥٠٠).

(٦) انظر: «الدر المصون» (٥/ ٢٣٣). وانظر: «الكتاب» (١/ ٥١ ـ ٥٢)، و«معاني القرآن» للنحاس (٢/ ٤١).

قوله: «وهو دليلٌ لِمَن لم يَعتبرِ الإيمانَ المجرَّدَ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أجيبَ عن التمسُّكِ بالآيةِ بأنَّها من بابِ اللَّفِّ التقديريِّ، أي: لا ينفعُ نفسًا إيمانُها ولا كسبُها في الإيمانِ لم تَكُن آمنت من قبلُ أو كسبت فيهِ، فتُوافقُ الآياتِ والأحاديثَ الشَّاهدةَ بأنَّ مجرَّدَ الإيمانِ ينفعُ(١).

وقريبٌ منهُ ما قالهُ ابنُ الحاجبِ أنَّ المعنى: لا يَنفعُ نفسًا إيمانُها ولا كسبُها وهو العملُ الصَّالحُ لم تكن آمنَت من قبلُ ولم تعملِ العملَ الصَّالحَ قبلُ، فاختُصِرَ للعلمِ بهِ(٢).

وقال صاحبُ «الانتصاف»: هذا الفنُّ مِن الكلامِ في البلاغةِ يلقَّبُ باللَّفِّ، وأصلُه: يومَ يأتي بعضُ آياتِ ربكَ لا ينفعُ نفسًا لم تكن مؤمنةً من قبلُ إيمانُها بعدُ، ولا نفسًا لم تكسَب في إيمانِها خيرًا قبلُ ما تكسِبهُ منَ الخيرِ بعدُ، فلفَّ الكلامينِ فجعَلَهُما كلامًا واحدًا إيجازًا وبلاغةً.

قال: فظهرَ بذلكَ أنَّها لا تخالفُ مذهبَ الحقِّ، ولا ينفعُ بعدَ ظهورِ الآياتِ اكتسابُ الخيرِ وإن نفعَ الإيمانُ المتقدِّمُ في السَّلامةِ من الخلودِ، فهيَ بالرَّدِّ على مذهبِ الاعتزالِ أَوْلى من أن تَدُلَّ له(٣).

وقال ابنُ هشامٍ: بهذا التقديرِ تَندَفِعُ هذهِ الشُّبهةُ، وقد ذكرَ هذا التأويلَ ابنُ عطيةَ وابنُ الحاجبِ(٤).

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٠/أ).

(٢) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ٢٥٧).

(٣) انظر: «الانتصاف» (٢/ ٨٢).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» (ص: ٨٢٠)، وانظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٣٦٦).

قال الطِّيبيُّ: وعندَ هذا البيانِ أمرَ اللهُ حبيبَهُ ﷺ أوَّلًا بأن يقولَ لهم: «انتظروا ذلكَ الموعودَ إنَّا منتظرونَ» إقناطًا لهُ عَن إيمانهم.

ثمَّ ثنَّى بما يُنبئُ عنِ الإعراضِ عنهم بقولِهِ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾.

وثلَّثَ بالإقبالِ على مَن ينجعُ فيهِ الإنذارُ والوعظُ بقوله: ﴿مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾.

وربَّعَ بما يُسلِّيهِ عن خاصَّةِ نفسهِ ﷺ بقولهِ: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾.

وخمَّسَ بخامسةٍ شريفةٍ مُطابقةٍ لما بُدئَت بهِ السُّورةُ من المقاصدِ، وهيَ قوله: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٦٢) لَا شَرِيكَ لَهُ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ فإنَّ فاتحةَ السُّورةِ ابتُدِئت بذكرِ بدءِ النَّشأةِ الأولى لبيانِ إثباتِ التَّوحيدِ ونفيِ الشِّركِ، والخاتمةَ بذكرِ النشأةِ الأخرى والأمرِ بالإخلاصِ ونفيِ الشِّركِ، فسبحانهُ ما أعظمَ شأنهُ! وما أعجبَ بيانَه[1] وأعزَّ سلطانَهُ[2]!

(١٥٩) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ﴾: بدَّدُوهُ، فآمَنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ، أو: افترَقوا فيهِ.
وقالَ عليهِ السَّلامُ: «افترقتِ اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ

---

(١) في «فتوح الغيب»: «أعجز بيانه».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٢٠٣).

إلا واحدةً، وافترقتِ النَّصارى على اثنتينِ وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ إلا واحدةً، وستفترقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً كلُّها في الهاويةِ إلا واحدةً».

وقرأَ حمزةُ والكسائيُّ: ﴿فارَقُوا﴾[1]؛ أي: بايَنوا.

﴿وَكَانُواْ شِيَعًا﴾: فرقًا تُشَيِّعُ كلُّ فرقةٍ إمامًا ﴿لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾؛ أي: من السُّؤالِ عنهم وعن تفرُّقِهم، أو عن عقابِهم، أو: أنتَ بريءٌ منهم.

وقيل: هو نهيٌ عن التَّعرُّضِ لهم، وهو مَنسوخٌ بآيةِ السَّيفِ.

﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يتولَّى جزاءَهم ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾ بالعقابِ.

قوله: «قال عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ: «افترقت اليهودُ...» الحديث.

أخرجهُ أبو داودَ والترمذيُّ وصحَّحَهُ وابنُ ماجه وابنُ حِبَّانَ والحاكمُ وصحَّحَهُ من حديثِ أبي هريرةَ[2].

(١٦٠) ـ ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾.

﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾؛ أي: عشرُ حسناتٍ أمثالِها فضلًا من اللهِ.

وقرأَ يعقوبُ: ﴿عشرٌ﴾ بالتنوينِ، ﴿أمثالُها﴾ بالرَّفعِ على الوصفِ[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

(٢) رواه بنحوه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٢٤٧)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤١)، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حسن صحيح». وانظر: «الكافي الشاف» (ص: ٦٣).

(٣) انظر: «النشر» (٢/ ٢٦٦).

وهذا[1] أقلُّ ما وعدَ من الأضعافِ، وقد جاءَ الوعدُ بسبعينَ، وسبعِ مئةٍ، وبغيرِ حسابٍ، ولذلكَ قيلَ: المرادُ بالعشرةِ[2] الكثرةُ دونَ العددِ.

﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجۡزَىٰٓ إِلَّا مِثۡلَهَا﴾ قضيةٌ للعدلِ ﴿وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ﴾ بنقصِ الثَّوابِ وزيادةِ العقابِ.

(١٦١) - ﴿قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ دِينٗا قِيَمٗا مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۚ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾.

﴿قُلۡ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ﴾ بالوحيِ والإرشادِ إلى ما نَصَبَ من الحُجَجِ ﴿دِينٗا﴾ بدلٌ من محلِّ ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٖ﴾؛ إذ المعنى: وهداني صراطًا، كقوله: ﴿وَيَهۡدِيَكُمۡ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [الفتح: ٢٠] أو مفعولُ فعلٍ مضمَرٍ دلَّ عليهِ الملفوظُ.

﴿قَيِّمًا﴾: (فَيْعِل) من قامَ؛ كسيِّد من سادَ، وهو أبلغُ من المستقيم باعتبارِ الزِّنَةِ، والمُستقيمُ باعتبارِ الصِّيغةِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ: ﴿قِيَمًا﴾[3] على أنهُ مصدرٌ نُعِتَ بهِ، وكانَ قياسُهُ: قِوَماً؛ كعِوَضٍ، فأُعِلَّ لإعلالِ فعلهِ كالقِيَامِ.

﴿مِّلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿دِينٗا﴾، ﴿حَنِيفٗا﴾ حالٌ مِن ﴿إِبۡرَٰهِيمَ﴾، ﴿وَمَا كَانَ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ عطفٌ عليهِ.

---

(١) في (ت): «هذا».

(٢) في (خ) و(ت): «بالعشر».

(٣) بكسر القاف وفتح الياء مخففة، والباقون بفتح القاف وكسر الياء مشددة. انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

قوله: «﴿مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ»:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: لِمَا في الإضافةِ مِن زيادةِ التَّوضيحِ(١).

وقال الطِّيبيُّ: يُريدُ أنَّ الدِّينَ القيِّمَ هو مِلَّةُ إبراهيمَ بعينِه(٢).

قال الرَّاغبُ: الملَّةُ كالدِّينِ، وهو اسمٌ لِمَا شرعَ اللهُ تعالى على لِسَانِ الأنبياءِ صلواتُ اللهِ عليهم ليتوصَّلوا بِهِ إلى جوارِ اللهِ تعالى، والفَرْقُ بينَهُما أنَّ الملَّةَ لا تُضافُ إلَّا إلى النَّبيِّ الذي تَستَنِدُ إليهِ، ولا تكادُ توجدُ مضافةً إلى اللهِ ولا إلى آحادِ أمَّةِ النَّبيِّ، ولا تُستعمَلُ إلا في جملةِ الشَّرائعِ، وأصلُها مِن «أَمْلَلْتُ الكِتابَ»(٣).

(١٦٢ ـ ١٦٣) ـ ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾.

﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى﴾: عبادَتي كلَّها، أو قُرباني، أو حجِّي ﴿وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى﴾: وما أنا عليهِ في حياتي وأموتُ عليهِ من الإيمانِ والطَّاعةِ، أو طاعاتِ الحياةِ والخيراتِ المضافةَ إلى المماتِ كالوصيَّةِ والتَّدبيرِ، أو الحياةَ والمماتَ أنفسَهما.

وقرأَ نافعٌ: ﴿ومحيايْ﴾ بإسكانِ الياءِ(٤) إجراءً للوصلِ مُجرى الوقفِ.

﴿لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُۥ﴾: خالصةً لهُ لا أشركُ فيها غيرًا ﴿وَبِذَٰلِكَ﴾ القولِ أو الإخلاصِ ﴿أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾ لأنَّ إسلامَ كلِّ نبيٍّ متقدِّمٌ على إسلامِ أمَّتِه.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٠/أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣١٠).

(٣) انظر: «المفردات في غريب القرآن» (ص: ٧٧٣).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٧٤)، و«التيسير» (ص: ١٠٨).

قوله: «وما أنا عليهِ في حياتي...» إلى آخرهِ.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ المَحْيَا والمَمَاتَ مَجازانِ عمَّا يقارِنُهما ويكونُ معهما من الإيمانِ والعملِ الصَّالحِ لأنَّه[1] المناسبُ للحُكمِ عليهِ؛ لكونهِ خالصًا[2] لوجهِ اللهِ كالصَّلاةِ وسائرِ العِباداتِ[3].

(١٦٤) ـ ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾.

﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾ فأُشرِكَهُ في عبادتهِ، وهو جوابٌ عن دُعائِهم لهُ إلى عبادةِ آلهتِهم ﴿وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ﴾ حالٌ في موقعِ العلَّةِ للإنكارِ والدليلِ لهُ؛ أي: كلُّ ما سواهُ مربوبٌ مِثْلي لا يَصْلُحُ للرُّبوبيةِ.

﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ فلا ينفعُني في ابتغاءِ ربٍّ غيرهِ ما أنتم عليهِ من ذلك.

﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ جوابٌ عَن قولهم: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢].

﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ﴾ يومَ القيامةِ ﴿فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ بتبيُّنِ الرُّشدِ من الغيِّ، وتميُّزِ المحقِّ من المُبطلِ.

قوله: «وهو جوابٌ عن دُعائِهم»:

قال الطِّيبيُّ: لأنَّ كلَّ تقديمٍ إمَّا للاهتمامِ أو جوابِ إنكارٍ، وكذا ما فيهِ أداةُ

---

(١) تحرفت في (س) إلى: «إلا به».

(٢) في «حاشية التفتازاني»: «بكونه خالصة».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٠/ أ).

الحصرِ، ولهذا قال(١): ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾ جوابٌ عن قولِهم: ﴿ٱتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾(٢).

(١٦٥) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ﴾: يَخْلُفُ بعضُكم بعضًا، أو: خلفاءَ اللهِ في أرضِهِ تتصرَّفونَ فيها، على أنَّ الخطابَ عامٌّ، أو: خلفاءَ الأممِ السَّالفةِ، على أنَّ الخطابَ للمؤمنينَ.

﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ﴾ في الشَّرفِ والغِنى ﴿لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ من الجاهِ والمالِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ لأنَّ ما هوَ آتٍ قريبٌ، أو لأنَّهُ يَسْرُعُ إذا أرادَهُ.

﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وصفَ العقابَ ولم يُضِفْهُ إلى نفسِهِ، ووصفَ ذاتَهُ بالمغفرةِ وضمَّ إليهِ الوصفَ بالرَّحمةِ، وأتى ببناءِ المبالغةِ واللَّامِ المؤكِّدةِ تنبيهًا على أنهُ تعالى غفورٌ بالذَّاتِ معاقِبٌ بالعَرَضِ، كثيرُ الرَّحمةِ مُبالِغٌ فيها، قليلُ العقوبةِ مُسامحٌ فيها.

عن رسولِ اللهِ ﷺ: «أُنزِلَت عليَّ سورةُ الأنعامِ جملةً واحدةً يشيِّعُها سبعونَ ألفَ ملكٍ لهم زجلٌ بالتَّسبيحِ والتَّحميدِ، فمَن قرأَ الأنعامَ صلَّى عليهِ واستغفرَ لهُ أولئكَ السَّبعونَ ألفَ ملكٍ بعددِ كلِّ آيةٍ من سورةِ الأنعامِ يومًا وليلةً».

---

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٥١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣١١).

قوله: «لأنَّ ما هو آتٍ قريبٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: الموعودُ سريعُ الوصولِ؛ فإنَّ سُرعةَ العقابِ تَستَدعي سرعةَ إنجازِ الوعدِ[1].

قوله: «"أنزلت عليَّ سورةُ الأنعامِ جملةً واحدةً يُشيِّعُها سبعونَ ألفَ ملكٍ لهم زجلٌ بالتسبيحِ والتحميدِ"»:

أخرجَ هذا القدرَ الطَّبرانيُّ في «المعجمِ الصغيرِ» وأبو نعيمٍ في «الحليةِ» وابنُ مردويهِ في «تفسيره» من حديثِ ابنِ عمرَ[2].

قوله: «فمَن قرأَ سُورةَ الأنعامِ صلَّى عليهِ واستغفرَ لهُ أولئكَ السَّبعونَ ألفَ ملكٍ بعددِ كلِّ آيةٍ من سورةِ الأنعامِ يومًا وليلةً»:

هذا القدرُ أوردَهُ الثعلبيُّ عن أبيِّ بنِ كعبٍ[3]، وهو موضوعٌ كما تقدَّمَ.

* * *

(١) انظر: «فتوح الغيب» (٦/ ٣١٢)، وفيه: «الوعيد» بدل «الوعد».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٢٢٠)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٤٤)، وابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٣/ ٢٤٣)، عن ابن عمر. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٠): رواه الطبراني في (الصغير) وفيه يوسف بن عطية الصفار، وهو ضعيف.

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ١٥)، من حديث أبيٍّ رضي الله عنه وهو موضوع كما ذكر المصنف هنا، وهو قطعة من الحديث الموضوع الذي روي عن أبي بن كعب في فضائل القرآن سورة سورة، وقد تقدم الكلام عليه.

وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٣): فيه أبو عصمة وهو متهم بالكذب.

سُورَةُ الأَعْرَافِ

سورة الأعراف

مَكِّيَّةٌ إلا ثمانِ آياتٍ مِن قوله: ﴿وَسْئَلْهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا﴾[1].

مُحكَمٌ كلُّها، وقيل: إلَّا[2] قولَه: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾.

وآيُها مئتانِ وخمسٌ[3].

---

(١) هذا قول مقاتل في «تفسيره» (٢/ ٢٧ ـ ٢٨). وقد اختلفت الروايات عن الأئمة في هذه السورة، فقد روي عن ابن عباس وابن الزبير أنها مكية كلها دون استثناء، رواه عن ابن عباس: ابن الضريس في «فضائل القرآن» (ص: ٢٣)، والنحاس في «الناسخ والمنسوخ» (ص: ٤٤٥). وعن عبد الله بن الزبير رواه ابن مردويه كما في «الدر المنثور» (٣/ ٤١٢).

وفي «البيان في عد آي القرآن» للداني (ص: ١٥٥): عن قتادة: مكية إلَّا قوله تعالى: ﴿وَسْئَلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾ الآيةَ فإنها نزلت بالمدينة.

وقال ابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ١٠٠): روى العوفي وابن أبي طلحة وأبو صالح عن ابن عباس أن سورة الأعراف من المكيِّ، وهذا قول الحسن ومجاهد وعكرمة وعطاء وجابر بن زيد وقتادة. وروي عن ابن عباس وقتادة أنها مكية إلا خمس آيات أولُها قوله تعالى: ﴿وَسْئَلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾.

(٢) في (ت): «إلى».

(٣) مئتان وخمس آيات في البَصْريّ والشامي، وست في المدني والمكي والكوفي. انظر: «البيان في عد آي القرآن» (ص: ١٥٥).

بسم الله الرَّحمنِ الرَّحيم

(١ ـ ٢) ـ ﴿الٓمٓصٓ ۝١ كِتَٰبٌ أُنزِلَ إِلَيۡكَ فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ لِتُنذِرَ بِهِۦ وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾.

﴿الٓمٓصٓ﴾ سبقَ الكلامُ في مثلِه.

﴿كِتَٰبٌ﴾ خبرُ مَحذوفٍ؛ أي: هو كتابٌ، أو خبرُ ﴿الٓمٓصٓ﴾ والمرادُ به السُّورةُ أو القرآنُ.

﴿أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ صِفَتُه.

﴿فَلَا يَكُن فِي صَدۡرِكَ حَرَجٞ مِّنۡهُ﴾؛ أي: شكٌّ؛ فإنَّ الشَّاكَّ حَرِجُ الصَّدرِ، أو: ضِيقُ قلبٍ من تبليغِه مخافةَ أن تُكذَّبَ فيه، أو تُقصِّرَ في القيامِ بحقِّه.

وتوجيهُ النَّهيِ إليه للمُبالغَةِ كقولِهم: (لا أَرَيَنَّكَ هاهنا)، والفاءُ تحتمِلُ العطفَ والجوابَ، كأنَّه قيل: إذا أنزلَ إليك لتُنذِرَ به فلا يَحْرَجْ صدرُك منه.

﴿لِتُنذِرَ بِهِۦ﴾ مُتعلِّقٌ بـ﴿أُنزِلَ﴾، أو بـ﴿لا يَكُنْ﴾ لأنَّه إذا أَيْقَنَ أنَّه مِن عندِ اللهِ جَسَرَ على الإنذارِ، وكذا إذا لم يَخَفْهُم أو عَلِمَ أنَّه موفقٌ للقيامِ بتَبليغِه.

﴿وَذِكۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ يحتمِلُ النَّصبَ بإضمارِ فِعْلِها؛ أي: لتُنذِرَ وتُذكِّرَ ذِكرى، فإنَّها بمَعنى التَّذكيرِ، والجرَّ عطفًا على محلِّ (تنذر)، والرَّفعَ عطفًا على ﴿كِتَٰبٌ﴾ أو خبرًا لمحذوفٍ.

سورةُ الأَعرافِ

قوله: «فإنَّ الشَّاكَّ حَرِجُ الصَّدرِ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: أُطلقَ الحَرَجُ وأُريدَ الذي هو لازِمُه الشَّكُّ، فيكونُ كنايَةً[١].

قوله: «وتوجيهُ النَّهيِ للمُبالغَةِ»:

قال العَلَمُ العِراقِيُّ: لأنَّ الحَرَجَ مَنهِيٌّ والمُرادُ النَّهيُّ عنه.

قوله: «كقَوْلِهِم: (لا أرينَّكَ هاهنا)»:

قال الطِّيبيُّ: أي: هو مِن الكنايَةِ، ظاهرُه يَقتَضِي أنَّ المُتكلِّمَ يَنْهى نَفسَه عَن أَنْ يرى المُخاطبَ هنا، والمرادُ نَهيُ المُخاطَبِ؛ أي: لا تَكُن هاهنا حتى لا أراكَ فيه، فإنَّ كَينونَتَك هاهنا مُستلزِمةٌ لرُؤيَتي إيَّاك، المعنى: أنَّ الحرجَ لو كان مما يُنهى لنَهيناهُ عنكَ فانتَهِ عنه بتَركِ التَّعرُّضِ له[٢].

قوله: «والفاءُ تَحتَمِلُ العَطفَ والجَوابَ»:

قال الطِّيبيُّ: وأقولُ: إنَّ الفاءَ آذَنَت بترتُّبِ[٣] النَّهيِ على كونِ الكِتابِ مُنزلًا، وتقريرُه على الشَّكِّ أنَّ يُقال: إذا تيقَّنْتَ أَنَّ الكِتابَ مُنزلٌ مِن عندِ الله فلا يَنبَغي أن تَشُكَّ فيه؛ لأنَّ اليَقينَ والشَّكَّ لا يَجتَمِعان، فالنَّهيُ من بابِ التَّهييجِ والإلهابِ ليُداوِمَ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣١٣ـ٣١٤).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٣١٧).

(٣) في «فتوح الغيب»: «بترتيب».

على اليقينِ ويَزيدَ فيه، كقولِه تعالى[١]: ﴿فَإِن كُنتَ فِي شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ﴾.

وعلى نَفيِ الضِّيقِ والحَرَجِ أَن يُقال: ﴿الٓمٓصٓ﴾، إما واردٌ على قرعِ العصا لِمَن تَحدَّى بالقُرآنِ وبغرابَةِ نَظمِه، أو هو تَقدِمَةٌ لدَلائل الإعجازِ.

والمعنى: ﴿الٓمٓصٓ﴾ هو كِتابٌ مُنزلٌ مِن عندِ اللهِ بالغٌ حدَّ الإعجازِ، فكُنْ مُنشَرِحَ الصَّدرِ فَسيحَ البالِ قَوِيَّ الجأشِ، ولا تُبالِ بهم وأَنذِرهُم به، فإنَّ الغَلَبَةَ لك عليهم والسُّلطانَ، وهُم مَقهُورون، فالنَّهي من بابِ التَّشجيعِ، هذا هو الوَجهُ مَعنًى ونَظمًا، انتهى[٢].

قوله: «متعلِّقٌ بـ﴿أُنزِلَ﴾، أو بـ﴿لا يَكُنْ﴾»:

قال أبو حيَّان: في تَعليقِ المَجرورِ والظَّرفِ بـ(كان) الناقِصَةِ خِلافٌ مبناه على أنَّها هل تدلُّ على حدثٍ أم لا؟ فمَن قال: (نَعَم) جوَّزَه، ومَن قالَ: (لا) مَنعه[٣].

وقال الحَلَبِيُّ: الصَّحيحُ دَلالَتُها على الحَدَثِ.

قال: ثمَّ إنَّه ليسَ في عبارَةِ الزَّمخشَرِيِّ ما يدلُّ على أنه مُتعلِّقٌ بـ(لا يكن)،

---

(١) من قوله: «فالنهي من باب التهييج والإلهاب» إلى هنا من (ز).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣١٥).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٢).

فإنَّه قـالَ: بالنَّهيِ[١]؛ فقد يريـدُ[٢] بما تَضمَّنَه مِـن المَعنى[٣].

قوله: «يحتمِلُ النَّصبَ بإضمارِ فعلِها»:

قال الطِّيبيُّ: رُوِيَ عَن صاحبِ «الكشَّاف» أنَّه قال: لَمْ أَزْعُمهُ مَعطوفًا على محلِّ ﴿لِتُنذِرَ﴾؛ لأنَّ المفعولَ له يَجِبُ أن يكون فاعِلُه وفاعلُ الفعلِ المعلِّلِ واحدًا حتى يجوزَ حَذفُ اللامِ منه[٤].

قوله: «والرَّفعَ عطفًا على ﴿كِتَٰبٌ﴾ أَوْ خبرَ مَحذوفٍ»:

قال الزَّجَّاجُ: التَّقديرُ: هو ذكرى[٥].

قال الطِّيبيُّ: فإن قلت: ما الفرقُ بينَه إذا كانَ عطفًا على ﴿كِتَٰبٌ﴾ وبينه إذا كانَ خبرَ مُبتدَأٍ محذوفٍ؟

قلت: المَعنى على الأوَّلِ هو جامعٌ بين كونِه كتابًا وكونِه ذِكرَى للمُؤمنينَ لتُنذِرَ به، وعلى الثاني عطفُ جُملَةٍ على جملةٍ؛ أي: هو كتابٌ مُنزلٌ مِن عندِ الله لإنذارِ الكافرينَ، وهو ذكرى للمُؤمِنينَ وبشارةٌ لهم، فيكونُ كلٌّ مِن الوَصفَينِ مُستَقلًّا بنفسِه[٦]، والتَّركيبانِ مُستَبِدَّينِ برأسِهما[٧].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٥٦).

(٢) في النسخ الخطية: «يزيد»، وهو تحريف، والتصويب من «الدر المصون».

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٢٤٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣١٦).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣١٦).

(٦) في «فتوح الغيب»: «مستقلين بنفسهما».

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣١٦-٣١٧).

(٣) ـ ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾.

﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ ﴾ يعُمُّ القُرآنَ والسُّنَّةَ؛ لقولِه: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ ٣ إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ ﴾ [النجم: ٣ ـ ٤].

﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ يُضِلُّونَكُم مِن الجنِّ والإنسِ.

وقيل: الضَّميرُ في ﴿مِن دُونِهِۦٓ﴾ لِـ﴿مَآ أُنزِلَ ﴾؛ أي: ولا تتَّبِعُوا من دونِ دينِ اللهِ دينَ أولياءَ.

وقرئَ: (ولا تبتَغُوا)[١].

﴿قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾؛ أي: تَذكُّرًا قليلًا ـ أو: زمانًا قليلًا ـ تذكَّرونَ، حيثُ تتركونَ دينَ اللهِ وتتَّبعونَ غيرَه.

و﴿مَا﴾ مَزيدةٌ لتأكيدِ القِلَّةِ، وإن جُعِلَت مَصدريَّةً لم ينتصِب ﴿قَلِيلٗا ﴾ بـ﴿تَذَكَّرُونَ ﴾.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ وحفصٌ عَن عاصمٍ: ﴿تَذَكَّرُونَ ﴾ بحذفِ التَّاءِ، وابنُ عامرٍ: ﴿يتذكَّرونَ﴾[٢] على أنَّ الخطابَ بعدُ مع النَّبيِّ عليه السَّلامُ.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٣/ ٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٥٧)، عن مالك بن دينار، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٢) عن مجاهد.

(٢) بياء تحتية ومثناة فوقية وذال مخففة وهي قراءة ابن عامر في المشهور عنه، وقرأ باقي السبعة بتاء فوقية وذال وكاف مشددتين.
وقول المؤلف: «﴿تَذَكَّرُونَ ﴾ بحذف التاء» المراد به تخفيفُ الذال بحذف تاء الافتعال المدغمة فيها، وإن أراد حذف التاء من: (تتذكرون) بتاءين فوقيتين، فهي قراءة ذكرها ابن مجاهد عن ابن عامر، لكنها شاذة كما صرح الآلوسي، وأوردها ابن خالويه في الشواذ. انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد (ص: ٢٧٨)، و«التيسير» (ص: ١٠٨)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٧)، و«حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٨٩)، و«روح المعاني» (٩/ ١٤).

قوله: «وإن جُعِلَت مصدريَّة لم يَنتَصِب ﴿قَلِيلًا﴾ بـ﴿تَذَكَّرُونَ﴾»:

قال أبو البَقاءِ: لا يجوزُ أن تكونَ ﴿مَّا﴾ مصدريَّةً لأن ﴿قَلِيلًا﴾ لا يبقى لهُ ناصبٌ(١).

(٤ ـ ٥) ـ ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ۝٤ فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾.

﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ وكثيرًا مِن القُرى ﴿أَهْلَكْنَٰهَا﴾: أرَدْنا إهلاكَ أهلِها، أو أهلكناها بالخذلانِ ﴿فَجَآءَهَا﴾: فجاءَ أهلَها ﴿بَأْسُنَا﴾: عذابُنا ﴿بَيَٰتًا﴾: بائتينَ كقومِ لوطٍ، مَصدرٌ وقعَ موقِعَ الحالِ ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ عطفٌ عليه؛ أي: قائلينَ نصفَ النَّهارِ كقومِ شُعيبٍ، وإنَّما حُذِفَت واوُ الحالِ استثقالًا لاجتماعِ حَرْفَي عطفٍ؛ فإنَّها واوُ عطفٍ استُعيرَتْ للوَصلِ، لا اكتفاءً بالضَّميرِ، فإنَّه غيرُ فَصيحٍ، وفي التَّعبيرينِ مُبالغةٌ في غفلَتِهم وأمنِهم عَنِ العَذابِ، ولذلك خصَّ الوقتينِ، ولأنَّهُما وقتُ دَعَةٍ واستراحَةٍ فيكونُ مَجيءُ العذابِ فيه أفظَعَ.

﴿فَمَا كَانَ دَعْوَىٰهُمْ﴾؛ أي: دعاؤُهم واستغاثَتُهم، أو: ما كانوا يَدْعونَه مِن دينِهم ﴿إِذْ جَآءَهُم بَأْسُنَآ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ إِنَّا كُنَّا ظَٰلِمِينَ﴾ إلَّا اعترافَهم بظُلْمِهم فيما كانُوا عليه وبُطلانِه تحسُّرًا عليه.

قوله: «وإنَّما حُذِفَت واوُ الحالِ استثقالًا لاجتماعِ حَرْفَي العَطفِ؛ فإنَّها واوُ عطفٍ استُعيرَت للوَصلِ»:

قال أبو حيَّان: هذا التَّعليلُ ليس بصَحيحٍ؛ لأنَّ واوَ الحالِ ليسَت حرفَ عطفٍ

---

(١) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٩٠).

فيلزَمُ مِن ذكرِها اجتماعُ حرفي عطفٍ؛ لأنها لو كانَت للعَطفِ للزِمَ أن يكونَ ما قبلَ الواوِ حالًا حتى تَعطِفَ حالًا على حالٍ.

فمَجيئُها فيما لا يُمكِنُ أنْ يكونَ حالًا دليلٌ على أَنَّها ليسَت واوَ عَطفٍ، ولا لُحِظَ فيها معنى واوِ عَطفٍ، تقول: (جاءَنِي زيدٌ والشَّمس طالعة)، فـ(جاءَ زيدٌ) ليس بحالٍ فتعطفَ عليه جملةً حاليَّةً، وإنما هذه الواوُ مغايِرَةٌ لواوِ العَطفِ بكُلِّ حالٍ، وهي قسمٌ مِن أقسامِ الواوِ، كما تأتي للقَسَمِ وليسَتْ فيه للعَطفِ[1].

وقال السَّفاقسيُّ: تعقُّبُه عليه ليسَ بطائِلٍ؛ لأنَّ الزَّمخشريَّ إنَّما قال: «إنَّها واوُ العطفِ في الأصلِ ثمَّ استُعيرَتْ للحَالِ»[2]؛ لِمَا فيها مِن الرَّبطِ، فقد صَرَّحَ بخُروجِها عَن أَصلِهِ، فكيفَ يلزَمُه وقوعُ حالٍ قَبْلَها، وقوله[3]: «استِثْقالًا؛ لاجتماعِ حَرْفَي العَطفِ» يَعني: في واوِ الحالِ اعتبارًا بأصلِها.

وقال الحَلَبيُّ: لم يَدَّعِ الزَّمخشَرِيُّ في واوِ الحالِ أَنَّها عاطِفَةٌ بل ادَّعى أنَّ أَصْلَها العَطفُ، ويدلُّ على ذلكَ قولُه: «استُعيرَت للوَصلِ»، فلو كانَت عاطفَةً على حالِها لَمَا قال: «استُعيرَت»، فدلَّ قولُه ذلك على أَنَّها خرجَتْ عَن العطفِ واستُعمِلَت لِمَعنًى آخرَ، لكنَّها أُعطِيَت حُكمَ أَصلِها في امتناعِ مُجامَعَتِها لعاطفٍ آخرَ، وأمَّا تَسمِيَتُها حرفَ عَطفٍ فباعتِبارِ أَصلِها.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٧).

(٢) قال الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٥٩): واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل.

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٥٠).

ونَظيرُ ذلك أيضًا: واوُ (مع)، فإنَّهم نَصُّوا على أنَّ أَصلَها واوُ العَطفِ، ثمَّ استُعمِلَت في المَعيَّةِ، فكذلك واوُ الحَالِ.

قال: وقَد سَبَقَه في تَسمِيَةِ هذه الواوِ حرفَ عطفٍ الفَرَّاءُ وابنُ الأَنبارِيِّ.

قال الفَرَّاءُ: (وهم قائِلونَ) فيه واوٌ مُضمرَةٌ، المعنى: أهلكناها فجاءَها بَأسُنا بَياتًا أو وهم قائلونَ، فاستثقلُوا نَسَقًا على إثرِ نَسَقٍ، ولو قيلَ لكانَ صوابًا[1].

وقال أبو بكر بنُ الأنباريِّ: أُضمِرَت واوُ الحَالِ لوُضوحِ مَعناها، ومِن أَجلِ أنَّ (أو) حرفُ عطفٍ والواوَ كذلك، فاستثقلوا جمعًا بين حرفَيْنِ مِن حُروفِ العَطفِ، فحَذَفوا الثَّاني[2].

قال الحَلَبِيُّ: فهذا تَصريحٌ مِن هذين الإمامينِ بمَا ذكرَهُ الزَّمخشَرِيُّ.

قال: وإنما ذكرتُ نَصَّهُما لأُعلِمَ اطِّلاعَه على أقوالِ النَّاسِ، وأنه لا يأتي بغَيرِ مُصطلَحِ أهلِ العلمِ كما يرميهِ به غيرَ مَرَّةٍ[3].

وقال الطِّيبِيُّ: قوله: «واوُ عطفٍ استُعيرَت للوَصلِ» صَريحٌ في أنَّ واوَ الحالِ غيرُ العَاطِفَةِ الصِّرفَةِ، وتحقيقُ ذلك ما قال صاحبُ «المفتاح»: وحقُّ النَّوعينِ ـ أي: الحالُ بالإطلاقِ والحالُ المُؤكِّدَةُ ـ أن لا تَدخُلَها الواوُ نظرًا إلى إعرابِهما[4] الذي ليس بتبَعٍ؛ لأنَّ هذه الواو وإن كنَّا نُسمِّيها واوَ الحالِ أَصلُها العَطفُ.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٧٢).

(٢) نقله عنه الواحدي. انظر: «التفسير البسيط» للواحدي (٩/ ١٧).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٢٥١ ـ ٢٥٢).

(٤) في (س) و(ف): «إعرابها».

وقال أيضًا: الأَصلُ في الجُملَةِ إذا وقعَتْ مَوقِعَ الحالِ أَن لا يَدخُلَها الواوُ، ولكنَّ النَّظرَ لها مِن حيثُ كَونُها جملَةً مُقيَّدةً مُستقِلَّةً بفائدةٍ غيرَ مُتَّحدَةٍ بالأُولى وغيرَ مُنقطِعةٍ عنها لجِهَةٍ جامِعَةٍ بينَهُما يَبسُطُ العذرَ في أن يَدخُلَها واوٌ للجَمع[1] بينَها وبينَ الأولى مثله في نحوِ: (قامَ زيدٌ وقَعدَ)[2].

قوله: «لا اكتفاءَ بالضَّميرِ، فإنَّه غيرُ فَصيحٍ»:

قال أبو حيَّان: تَبِعَ في ذلك الفرَّاءَ، وليس بشاذٍّ، بل هُو كثيرٌ وقوعُهُ في القُرآنِ وفي كلامِ العَربِ نثرِها ونَظمِها، وهو أكثَرُ مِن رَملِ يَبْرِين[3] ومَهَا[4] فِلَسْطين .

قال: وقد رجَع الزمخشريُّ عَن هذا المذهبِ[5] إلى مَذهَبِ الجَماعَةِ[6].

---

(١) في (ز): «الجمع».

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٧٣)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٢٤_٣٢٥).

(٣) يَبْرِيْن: قيل: هو مكان بأعلى بلاد سعد، وهو رمل لا تدرك أطرافه عن يمين مطلع الشمس من حجر اليمامة، وقيل: هو من أصقاع البحرين، وهناك الرمل الموصوف بالكثرة، بينه وبين الفلج ثلاث مراحل، وبينه وبين الأحساء وهجر مرحلتان، وهو فيما بينهما وبين مطلع سهيل. انظر: «مراصد الاطلاع» لابن عبد الحق (٣/ ١٤٧٢)، وذكره جرير في شعره حيث فقال:

إنا أتيناك نرجو منك نافلة ... من رمل يبرين إن الخير مطلوب

انظر: «ديوان جرير» (ص: ٣٥٠).

(٤) جاء في «تفسير القرطبي» (١٢/ ٣٥٢): «تيهاء»، وهو الأشبه.

(٥) من قوله: «وهو أكثر من رمل بيرين» إلى هنا من (ز).

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٧_١٨).

قوله: «وقتُ دَعَةٍ»:

قـال الجوهـري: الدَّعَةُ: الخفـضُ، والهاءُ عِوَضٌ مِـن الواو، يقـال: وَدُعَ الرَّجلُ بالضـمِّ فهو وَدِيعٌ؛ أي: سـاكِنٌ[1].

(٦ ـ ٧) ـ ﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ ﴾.

﴿ فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ ﴾ عَن قبولِ الرِّسالةِ وإجابتِهم الرُّسلَ ﴿وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ عمَّا أُجيبُوا به، والمرادُ مِن هذا السُّؤالِ: تَوبيخُ الكفَرَةِ وتقريعُهُم، والمنفيُّ في قولِه: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ [القصص: ٧٨] سؤالُ الاستعلامِ[2]؛ أو الأوَّلُ في موقفِ الحسابِ، وهذا عندَ حُصولِهم على العُقوبَةِ.

﴿ فَلَنَقُصَّنَّ عَلَيْهِم ﴾: على الرُّسُـلِ حين يقولونَ: ﴿لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩]، أو علـى الرُّسُـلِ والمرسَـلِ إليهِـم ما كانـوا عليـه، ﴿بِعِلْمٍ﴾: عالِمِينَ بظَواهِرِهـم وبواطنِهـم، أو: بمَعلومِنا مِنْهُم.

﴿وَمَا كُنَّا غَآئِبِينَ﴾ عَنْهُم فيَخفى علينا شَيءٌ من أحوالِهم.

(٨ ـ ٩) ـ ﴿وَٱلْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ ٱلْحَقُّ ۚ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٨ وَمَنْ خَفَّتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظْلِمُونَ ﴾.

﴿وَٱلْوَزْنُ﴾؛ أي: القَضاءُ، أو وزنُ الأعمالِ، وهو مقابلَتُها بالجزاءِ، والجُمهورُ على أنَّ صحائفَ الأعمالِ توزَنُ بميزانٍ لهُ لسانٌ وكِفَّتانِ ينظرُ إليه الخلائقُ؛ إظهارًا

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (ودع).

(٢) في (خ): «سؤال الاستفهام».

للمَعْدَلَةِ وقطعًا للمَعذِرَةِ، كما[١] يسألُهم عَن أَعمالِهم فتعترفُ بها ألسنَتُهم وتشهدُ بها جوارِحُهُم.

ويؤيِّدُه ما رُوِيَ: أنَّ الرَّجلَ يُؤتَى به إلى الميزانِ فيُنشَرُ عليه تسعةٌ وتِسعونَ سِجِلًّا كلُّ سِجِلٍّ مدَّ البصرِ، فيُخْرَجُ له بطاقةٌ فيها كلمتا الشَّهادةِ، فتوضعُ السجلاتُ في كفةٍ والبطاقةُ في كفَّةٍ، فطاشَت السِّجلاتُ وثَقُلتِ البِطاقَةُ.

وقيل: توزَنُ الأشخاصُ؛ لِمَا رُوِيَ عنه عليه السَّلام: «إنَّه ليأتي العظيمُ السَّمينُ يومَ القيامةِ لا يَزِن عندَ اللهِ جناحَ بَعوضَةٍ».

﴿يَوۡمَئِذٍ﴾ خبرُ المُبتدَأِ الذي هو (الوَزنُ) ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ صِفتُه، أو خبرُ مَحذوفٍ، ومعناه: العدلُ السَّوِيُّ.

﴿فَمَن ثَقُلَتۡ مَوَٰزِينُهُۥ﴾: حسناتُه، أو ما يوزَنُ به حسناتُه، وجمعُه باعتبارِ اختلافِ الموزوناتِ وتعدُّدِ الوَزنِ، فهو جمعُ مَوزونٍ أو مِيزانٍ.

﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ﴾: الفائزون بالنجاة والثواب.

﴿وَمَنۡ خَفَّتۡ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُم﴾ بتَضييعِ الفِطرَةِ السَّليمَةِ التي فُطِرَتْ عليها، واقترافِ ما عرَّضَها للعذابِ.

﴿بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَظۡلِمُونَ﴾ فيكذِّبونَ بدلَ التَّصديقِ.

قوله: «رُوِيَ أنَّ الرَّجُلَ يُؤتى به إلى الميزانِ فيُنشَرُ عليه تسعةٌ وتِسعونَ سجلًا...» الحديث.

(١) في (ت): «وكما».

أخرجَـه التِّرمـذيُّ وابـنُ ماجَـه وابـنُ حِبَّـان والحاكِمُ مِـن حديثِ عبـدِ الله بن عَمـرو بـنِ العاص بنحـوِه[١].

قـال الطِّيبـيُّ: البِطاقـةُ: رقعَـةٌ صَغيـرةٌ، وهي مـا يُجعلُ فـي طيِّ الثَّـوبِ يُكتبُ فيهـا ثَمنُه[٢].

وقـال القُرطبـيُّ فـي «التذكـرة»: قولُـه فـي الحَديـثِ: «فيخرجُ لـه بطاقَـةً فيها: أشـهدُ أَنْ لا إلـهَ إلا اللهُ....» ليسَـت هـذه شـهادَةَ التَّوحيـدِ؛ لأنَّ مِن شَـأنِ المِيـزانِ أَن يُوضَـعَ فـي كفَّتِـه شـيءٌ والأُخرَى ضِـدُّه، فتُوضَعُ الحسـناتُ فـي كفَّةٍ والسَّـيِّئاتُ في كفَّـةٍ، فهـذا غيـرُ مُسـتحيلٍ أنَّ العبـدَ يَأتـي بهمـا جَميعًـا، ويَسـتَحيلُ أن يأتـيَ بالكُفرِ والإيمـانِ جميعًـا عبدٌ واحِـدٌ حتَّى يوضَـعَ الإيمانُ في كفَّـةٍ والكفرُ في كفَّـةٍ، فلذلك اسـتحالَ أن تُوضَـعَ شـهادةُ التَّوحيـدِ في الميـزانِ، وأمَّـا بعدَما آمـنَ العَبدُ فـإنَّ النُّطقَ

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٣٩)، وابن ماجه (٤٣٠٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٢٢٥)، والحاكم في «المستدرك» (١٩٣٧)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص»، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. ورواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٢١٣)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ اللهَ سيخلِّصُ رجلاً من أُمتي على رؤوس الخلائق يومَ القيامة فيَنْشُرُ عليه تسعةً وتسعين سِجِلًا كلُّ سِجِلٍّ مِثْلَ مَدِّ البصر، ثُم يقول: أَتُنْكِرُ مِن هذا شيئًا؟ أَظَلمكَ كَتَبَتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أَفَلَك عذرٌ؟ قال: لا يا رب، فيقولُ: بَلَى، إنَّ لكَ عندنا حَسَنةً وإنَّه لا ظُلْمَ عليكَ اليومَ، فتُخْرَجُ بطاقةٌ فيها: أشهدُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ وأنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه، فيقولُ: احْضُرْ وَزْنَكَ. فيقولُ: يا ربِّ ما هذه البطاقةُ مع هذه السِّجِلَّاتِ؟ فيقولُ: إنَّك لا تُظْلَمُ، قال: فتُوضَعُ السجلَّاتُ في كِفَّةٍ والبطاقةُ في كِفَّةٍ، فطاشتِ السجلَّاتُ وثَقُلتِ البطاقةُ فلا يَثْقُلُ مع اسمِ الله شيءٌ».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣١).

فيـه بـ(لا إله إلا الله) حسـنةٌ، فتوضَعُ في الميزانِ مع سـائرِ الحسـناتِ، قالـه الترمذيُّ الحَكيمُ[١].

قال القرطبيُّ: ويدلُّ على هذا قولُه في الحديثِ فيقول: «بلى، إنَّ لك عِندَنا حَسنةً»، ولم يَقُل: (إنَّ لك عندَنا إيمانًا) وقد سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ عَن قولِ: لا إله إلا اللهَ، أمِن الحسناتِ هي؟ فقال: «مِن أعظَمِ الحَسَناتِ»[٢].

قال: ويجوزُ أن تكونَ هذه الكلمَةُ هي آخرَ كلامِه من[٣] الدُّنيَا[٤].

قوله: «رُويَ أنَّه عليه الصَّلاة والسَّلام قال: «إنَّه ليَأتي العظيمُ السَّمينُ يومَ القِيامَةِ لا يَزِنُ عندَ اللهِ جَناحَ بَعوضَةٍ»»:

أخرَجه البُخارُي ومُسلمٌ مِن حديثِ أبي هريرَةَ[٥].

قوله: «يكذِّبونَ بدلَ التَّصديقِ»:

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ قولَه ﴿يَظۡلِمُونَ﴾ ضُمِّنَ مَعنى التَّكذيبِ، فعُدِّيَ بالباءِ[٦].

---

(١) بمعناه في «نوادر الأصول» (١/ ٣٧٧ ـ ٣٨٠).

(٢) رواه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٠١) بلفظ: «هي أحسن الحسنات»، و(٢٠٢) عن أبي ذر بلفظ: «من أفضل الحسنات».

(٣) في (س): «في».

(٤) انظر: «التذكرة» للقرطبي (ص: ٧٢٨ ـ ٧٢٩).

(٥) رواه البخاري (٤٧٢٩)، ومسلم (٢٧٨٥).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٢).

(١٠ ـ ١١) ـ ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ۝١٠ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾.

﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾؛ أي: مَكَّنَّاكُم مِن سُكناهَا وزرعِها والتَّصرُّفِ فيها ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ﴾: أسبابًا تَعيشون بها، جمعُ مَعيشَةٍ.

وعن نافعٍ أنَّه هَمَزه تَشبيهًا بما الياءُ فيهِ زائدَةٌ كصَحائِفَ[1].

﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ فيمَا صنعتُ إلَيْكم.

﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾؛ أي: خلَقْنا أباكم آدمَ حيناً طيناً[2] غيرَ مصوَّرٍ ثم صوَّرْناه، نزَّلَ خلقَهُ وتَصويرَهُ مَنزِلَةَ خلقِ الكلِّ وتصويرِه.

أو: ابتدَأْنا خلقَكُم ثمَّ تَصويرَكُم بأَنْ خَلَقْنا آدمَ ثمَّ صَوَّرْناه.

﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ وقيل: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ لتأخيرِ الإخبارِ ﴿فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ ٱلسَّٰجِدِينَ﴾: ممَّن سَجَد لآدمَ.

قوله: «وقيل: ﴿ثُمَّ قُلْنَا﴾ لتأخيرِ الإخبارِ»:

قال الطِّيبِيُّ: يمكنُ أن تُحمَلَ ﴿ثُمَّ﴾ على التَّراخِي في الرُّتبَةِ؛ لأنَّ مقامَ الامتنانِ يَقتَضي أن يقالَ: إنَّ كونَ أَبيهِم مَسجودًا للملائكةِ أرفَعُ درجةً مِن خَلقهِم

(١) هي رواية خارجة عن نافع كما في «السبعة» لابن مجاهد (ص: ٢٧٨)، و«النشر» (١/ ١٦).

(٢) «حينا» ليست في (ت)، و«طينا» ليست في (أ)، والمثبت من (خ).

وتَصويرِهِـم، وفيـه تلويـحٌ إلـى شـرفِ العلـمِ وتنبيـهٌ للمُخاطبيـنَ علـى تحصيـلِ ما فـازَ بـه أبوهُـم مِـن تلـك الفَضيلَةِ، ومـن ثمَّ عقَّـبَ في البقـرةِ الأمرَ بالسُّـجودِ مسـألةَ التَّحدِّي بالعلـمِ(١).

(١٢ ـ ١٣) ـ ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾ قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾.

﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أي: أَنْ تسـجُدَ، و(لا) صِلَـةٌ مِثلُها فـي ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩] مُؤكِّـدَةٌ مَعنـى الفعـلِ الذي دخلَـتْ عليـه، ومُنبِّهَةٌ علـى أنَّ الموبَّخَ عليه تَركُ السُّـجودِ.

وقيل: الممنوعُ مِن الشَّيءِ مُضطَرٌّ إلى خلافِه، فكأنَّه قيل: ما اضطرَّكَ إلى أَنْ لا تَسجُدَ.

﴿إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ دليلٌ على أنَّ مُطلقَ الأمرِ للوجوبِ والفَوْرِ.

﴿قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾ جوابٌ مِن حيثُ المعنى استأنفَ بِهِ استبعادًا لأَنْ يكونَ مِثلُه مأمورًا بالسجود لمثلِه(٢)، كأنَّه قال: المانعُ أنِّي خيرٌ مِنه، ولا يَحسُنُ للفاضِلِ أَنْ يَسجُدَ للمَفضولِ، فكيفَ يَحسُنُ أَنْ يُؤمَرَ به؟! فهو الذي سَنَّ التَّكبُّرَ وقالَ بالحُسْنِ والقُبحِ العَقْليَّيْنِ أوَّلًا.

﴿خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ تعليلٌ لفضلِه عليه، وقد غَلِطَ في ذلك بأَنْ رَأى الفضلَ كُلَّهُ باعتبارِ العُنصُرِ، وغَفَلَ عمَّا يكونُ باعتبارِ الفاعلِ كما أشارَ إليه تعالى بقولِه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]؛ أي: بغيرِ واسِطةٍ وباعتبارِ الصُّورَةِ؛ كما

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٥).

(٢) في (خ): «مأموراً بمثله»، وفي (أ): «مأموراً لمثله».

نبَّهَ عليه بقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُواْ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾ [الحجر: ٢٩]، وباعتبارِ الغايَةِ وهو مِلاكُهُ[١]، ولذلك أمرَ الملائكة بسُجودِهِ لمَّا بيَّنَ لَهُم أنَّه أعلَمُ مِنْهُم وأنَّ له خَواصَّ ليسَتْ لغَيْرِه.

والآيةُ دليلُ الكونِ والفسادِ[٢]، وأنَّ الشَّياطينَ كائنَةٌ، ولعلَّ إضافَةَ خلقِ الإنسانِ إلى الطِّينِ والشَّيطانِ إلى النَّارِ باعتبارِ الجُزءِ الغَالبِ.

﴿قَالَ فَٱهْبِطْ مِنْهَا﴾ مِن السَّماءِ، أو الجنَّةِ ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ﴾: فما يصِحُّ ﴿أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ وتعصيَ، فإنَّها مكانُ الخاشعِ المطيعِ، وفيه تَنبيهٌ على أنَّ التكبُّرَ لا يليقُ بأهلِ الجنَّةِ، وأنَّه تعالى إنَّما طردَه وأهبطَهُ لتكبُّرِه لا لِمُجرَّدِ عِصيانِه.

﴿فَٱخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾: ممَّنْ أهانَهُ اللهُ لكِبْرِه، قال عليهِ السَّلامُ: «مَن تَواضعَ للهِ رفعَهُ اللهُ، ومَن تَكبَّرَ وضعَهُ اللهُ».

(١٤ ـ ١٥) ـ ﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ﴾.

﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾: أمهِلْني إلى يومِ القِيامَةِ فلا تُمِتْني، أو: لا تُعَجِّلْ عُقوبَتي.

﴿قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ﴾ يَقتَضِي الإجابَةَ إلى ما سألَهُ ظاهرًا، لكنَّه مَحمولٌ على ما جاءَ مُقيَّدًا بقولِه: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ﴾ وهو النَّفخَةُ الأُولَى، أو وقتٌ يعلَمُ اللهُ انقضاءَ[٣] أجلِه فيه، وفي إسعافِه إليه ابتلاءُ العِبادِ وتَعريضُهُم للثَّوابِ بمُخالَفَتِه.

---

(١) قوله: «وهو ملاكه»؛ أي: ما يكون من الفضل باعتبار الغاية ـ كاختصاص آدم وتمييزه بشرف العلم ـ هو الذي يقوم به الفضل ويبنى عليه. وملاك الأمر وقوامه: ما يقوم به الأمر. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ١٩٦).

(٢) قوله: «دليل الكون والفساد»؛ أي: الوجودِ والعدمِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٩).

(٣) في (خ) و(ت): «انتهاء».

(١٦ ـ ١٧) ـ ﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾.

﴿قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾؛ أي: بعدَ أَنْ أَمْهَلْتَنِي لأجتهِدَنَّ في إغوائِهم بأَيِّ طَريقٍ يُمكِنُني بسببِ إغوائِكَ إيَّايَ بواسِطَتِهم؛ تَسميَةً، أو حَمْلًا على الغيِّ، أو تكليفًا بما غويتُ لأجلِه[1].

والباءُ مُتعلِّقَةٌ بفعلِ القَسَمِ المَحذوفِ لا بـ(أقعدن) فإنَّ اللامَ تصدُّ عنهُ، وقيل: الباءُ للقَسمِ.

﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ﴾ ترصُّدًا بهم كما يقعدُ القُطَّاعُ للسَّابلَةِ ﴿صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾: طريقَ الإسلامِ، ونصبُه على الظَّرفِ كقولِه:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وقيل: تَقديرُهُ: على صِراطِكَ، كقولك[2]: (ضُرِبَ زَيدٌ الظَّهرَ والبَطْنَ).

﴿ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ﴾؛ أي: مِن جَميعِ الجهاتِ الأربَعِ، مَثَّلَ قَصْدَه إيَّاهُم بالتَّسويلِ والإضلالِ مِن أيِّ وجهٍ يمكنُه بإتيانِ العَدوِّ مِن الجهاتِ الأربَعِ، ولذلك لم يَقُل: مِن فَوقِهم ومِن تحتِ أَرجُلِهم.

---

(١) قوله: «تسمية...» إلى آخره، بيانٌ لعموم الطرق المذكورة بقوله: «بأي طريق يمكنني»، والمعنى: لأجتهدنَّ في إغوائهم بأنْ أُغويَهم بحيثُ يُسمَّوا غاوِينَ لارتكابهم الغيَّ، أو: بأنْ أحمِلَهم على الغيِّ؛ أي: أزيِّنه لهم، أو: بأن أكلِّفَهم ـ أي: أُلزِمَهم ـ بفعلِ ما غَوِيتُ لأجلِه، وهو المعصيةُ.

انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٧٩).

(٢) في (ت): «كقولهم».

وقيل: لم يَقُل: مِن فوقِهِم؛ لأنَّ الرَّحمةَ تنزلُ منه، ولم يَقُل: مِن تحتِهِم؛ لأنَّ الإتيانَ منه يُوحشُ.

وعن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: مِن قِبَلِ الآخرةِ ﴿وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ مِن قِبَلِ الدُّنيا ﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾ مِن جهةِ حَسَناتِهِم وسَيِّئاتِهِم.

ويحتمِلُ أَنْ يُقال: ﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: مِن حيثُ يعلمونَ ويَقْدِرونَ التَّحرُّزَ عنه، ﴿وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾: مِن حيثُ لا يَعلَمُونَ ولا يَقْدِرونَ، ﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾: مِن جهةٍ يَتيسَّرُ لهم أَنْ يعلَمُوا ويتحرَّزُوا ولكن لم يَفعَلُوا لعدمِ تَيقُّظِهِم واحتياطِهِم.

وإنَّما عُدِّيَ الفعلُ إلى الأوَّلَينِ بحرفِ الابتداءِ؛ لأنَّه مِنهُما متوجِّهٌ إليهِم، وإلى الأخيرينِ بحرفِ المُجاوَزَةِ فإنَّ الآتيَ مِنهُما كالمُنحَرِفِ عنهُم المارِّ على عُرضِهِم[1]، ونظيرُه قولُهم: جلستُ عَن يمينِه.

﴿وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ﴾: مُطيعينَ، وإنَّما قالَه ظنًّا؛ لقولِه: ﴿وَلَقَدۡ صَدَّقَ عَلَيۡهِمۡ إِبۡلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾ [سبأ: ٢٠] لمَّا رأى فيهم مبدأَ الشرِّ مُتعدِّدًا ومبدأَ الخيرِ واحدًا، وقيل: سمعَهُ مِن الملائكةِ.

قوله: «و(لا) صِلَةٌ مثلُها في ﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ﴾ مؤكِّدةٌ معنى الفعلِ»:

قال الطِّيبيُّ: قال صاحبِ «المفتاح»: وللتَّعليقِ[2] بينَ الصَّارفِ عَن فعلِ الشَّيءِ وبينَ الدَّاعي إلى تركِه يحتمَلُ عندي أن يكون ﴿مَنَعَكَ﴾ في الآيةِ مُرادًا

---

(١) قوله: «المار على عرضهم»؛ أي: غير ملاصق لهم فيتجاوز عنهم. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٣٥٢). والعُرض: الجانب. انظر: «القاموس» (مادة: عرض).

(٢) في (س): «والتعليق».

بـه: مـا دعـاكَ إلـى أن لا تَسـجُدَ، وأن تكـونَ (لا) غيرَ صلَـةٍ قرينةٌ للمَجـازِ[١].

وقال الرَّاغبُ: المنعُ يقال في ضدِّ العَطِيَّة، وقد يقالُ في الحمايَةِ، وقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾؛ أي: ما حملكَ[٢].

قوله: «جوابٌ مِن حيثُ المَعنى»:

قالَ الطِّيبيُّ: لأنَّ الجوابَ الحَقيقيَّ: مَنعني كذا وكذا، وقوله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ جوابُ: أيكما خيرٌ؟ والمعنى: مَنعني من السُّجود فَضلِي عليه[٣].

قال: فالجوابُ مِن الأُسلوبِ الأحمقِ[٤]، كقولِ نمرود: ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُ﴾[٥].

قولـه: «قـال عليـه الصـلاةُ والسَّـلامُ: «مـن تواضـعَ للهِ رفعَـه اللهُ ومَـن تكبَّـرَ وَضعَهُ الله»»:

أخرجَه البَيهقيُّ في «شعب الإيمان» مِن حَديثِ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ[٦].

قوله:

---

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٦٧)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٦).

(٢) انظر: «المفردات في غريب القرآن» للراغب الأصفهاني (ص: ٧٧٩)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٦).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٢٣)، وعنه نقل الطيبي.

(٤) هو نقيض الأسلوب الحكيم، كما قال الطيبي في «فتوح الغيب» (١٠/ ٢٢٩).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٣٧).

(٦) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٧٩٠) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مطولًا. وروى مسلم (٢٥٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «وما تواضع أحد لله إلا رفعه الله».

«كما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلبُ»

أوَّلُه:

لَـدْنٍ بهـزِّ الكَـفِّ يعسـلُ مَتنُه فيـهِ..........................

يصـفُ الرُّمـحَ، لـدنٌ؛ أي: لَيِّـنٌ[١]، وعَسَـلَ الرُّمـحُ: اهتَـزَّ واضطـرَبَ[٢]، والذِّئـبُ: أسـرعَ، وضميـرُ (فيـه) للكـفِّ أو للهـزِّ[٣]، والبيـتُ مِـن قَصيدَةٍ لسـاعدَةَ بـنِ جُؤَيـةَ، وأوَّلُهـا:

هَجَـرَتْ غَضـوبُ وَحُـبَّ مَـن يَتجنَّبُ وعَـدَتْ عَـوَادٍ دونَ وَلْيِكَ تَشـعَبُ

شَـابَ الـغُـرَابُ ولا فُـؤَادُكَ تَـارِكٌ ذكرَ الغَضُـوبِ ولا عتابُـكَ يُعتَـبُ[٤]

قوله: «وقيل: تقديرُه: على صراطِك»:

قـال الطِّيبـيُّ: لا اختـلافَ بينَ النَّحويِّين فـي أنَّ (على) مَحذوفـةٌ، وفي التَّخريجِ الأوَّلِ إشـكالٌ؛ لأنَّ حكـمَ مؤقَّـتِ المـكانِ كحكمِ غيـرِ الظُّروفِ، فلا يحـذفُ (في)، والبيتُ شـاذٌّ[٥].

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (لدن).

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (عسل).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٤٣).

(٤) انظر: «ديوان الهذليين» (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨). والبيت في «الكتاب» (١/ ٢١٤)، وهو دون نسبة في «الكامل» للمبرد (١/ ٢٨٩). ورواية الديوان: «لذٌّ بهزِّ»، وقال شارحه: قوله: «لَذّ»؛ أي: تَلذُّ الكَفُّ بهزِّه، وقوله: «كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ»؛ أي: في الطريق.

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٤٢).

قوله: «بالتَّسويلِ»:

في «النهاية»: التَّسويلُ: تَحسينُ الشَّيءِ وتَزيينُه للإنسانِ ليَفعلَهُ أو يقولَه(١).

قوله: «وعَن ابنِ عبَّاسٍ: ﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: مِن قِبَلِ الآخرةِ ﴿وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾ مِن قِبَلِ الدُّنيا ﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾ مِن جهَةِ حَسَناتِهِم وسَيِّئاتِهِم»:

أخرجَه ابنُ أبي حاتِم(٢).

(١٨ ـ ١٩) ـ ﴿ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا مَّدۡحُورٗاۖ لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ ١٨ وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾.

﴿ قَالَ ٱخۡرُجۡ مِنۡهَا مَذۡءُومٗا ﴾: مَذمومًا، من ذَأَمَه: إذا ذمَّه.

وقُرِئَ: (مَذُومًا)(٣) ـ كمَسُولٍ في مَسؤُولٍ، أو كمَكُولٍ في مَكِيلٍ ـ مِن ذامَهُ يَذِيمُه ذيمًا(٤).

﴿مَّدۡحُورٗا﴾: مَطرودًا ﴿لَّمَن تَبِعَكَ مِنۡهُمۡ﴾ اللامُ فيه لتوطئَةِ القسمِ، وجوابُه: ﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾ وهو سادٌّ مَسدَّ جوابِ الشَّرطِ.

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (سول).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٢٤٥) بلفظ: «﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: أشككهم في الآخرة»، و(٨٢٥٠) بلفظ: «﴿وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ﴾: من الآخرة»، و(٨٢٥٥) بلفظ: «﴿وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾: من قبل حسناتهم»، و(٨٢٥٨) بلفظ: «﴿وَعَن شَمَآئِلِهِمۡ﴾: من قبل سيائتهم»، ورواه (٨٢٤٤) بلفظ: «﴿مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ﴾: من قبل الدنيا».

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٣)، عن الزهري والأعمش.

(٤) قوله: «كمسول...» يعني أن هذه القراءة تخرج على أحد وجهين: الأول: أن يكون أصله: مذؤوم، فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الذال قبلها ثم حذفت فصار كمسول في مسؤول. والثاني: أن يكون اسم مفعول من ذامه يذيمه كباعه يبيعه، وكان حقه أن يقال: «مَذِيم» كمبيع، إلا أنه أبدلت الواو من الياء كما قالوا: «مكول» في مكيل مع أنه من الكيل. انظر: «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٠١).

وقُرِئَ بكَسرِ اللامِ[١] على أنَّه خبرُ ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ على مَعنى: لِمَن تَبعِكَ هذا الوعيدُ، أو عِلة لـ﴿ٱخۡرُجۡ﴾[٢]، و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ جوابُ قَسمٍ مَحذوفٍ[٣].

ومَعنى ﴿مِنكُمۡ﴾: منكَ ومِنهم، فغُلِّبَ المُخاطبُ.

﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ﴾؛ أي: وقُلْنا: يـا آدمُ ﴿ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ فَكُلَا مِنۡ حَيۡثُ شِئۡتُمَا وَلَا تَقۡرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾ وقـرئ: (هـذي الشـجرةَ)[٤] وهـو الأصـلُ لتَصغيرِه علـى: ذَيًّا، والهـاءُ بدلٌ مِـن الياءِ.

﴿فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ فتَصيرا مِن الذين ظَلَموا أنفسَهُم، و(تكونَا) يحتمِلُ الجزمَ على العطفِ، والنَّصبَ على الجوابِ.

قولـه: «وقُـرِئَ بكسـرِ الـلَّامِ عَلَـى أنَّه خبـرُ ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ عَلـى مَعنى: لِمَـن تبعكَ هـذا الوَعيدُ»:

قال أبو حيَّان: إن أرادَ ظاهرَ هذا الكلامِ فهُوَ خطأٌ على مَذهَبِ البَصريِّينَ؛ لأنَّ ﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ جملةٌ، وهي جوابُ قَسمٍ مَحذوفٍ، فمِن حَيثُ كَونُها جملةً فقط لا يجوزُ أَنْ تكونَ مُبتدأةً.

ومِن حَيثُ كونُها جوابًا للقَسَمِ المَحذوفِ يَمتَنِعُ أَيضًا؛ لأَنَّها إذ ذاك مِن حيثُ هذه الحَيثيَّةِ لا موضعَ لها مِن الإعرابِ، ومن حيثُ كونُها مُبتدأةً لها موضعٌ مِن

---

(١) وهي قراءة الجحدري، وعصمة عن أبي بكر عن عاصم في غير المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٢٤٣)، و«الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٧٢).

(٢) قوله: «أو علة لـ﴿ٱخۡرُجۡ﴾»؛ أي: اخرج لأجل من تبعك منهم. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٢٠١).

(٣) قوله: «و﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ جواب قسم محذوف»؛ أي: على الوجهين المذكورين في هذه القراءة.

(٤) هي قراءة ابن محيصن. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٤٤).

الإِعرابِ، ولا يُتصوَّرُ أن تكونَ الجملَةُ لها موضعٌ ولا موضِعَ لها بحَالٍ[١].

وقال الحَلَبِيُّ: بعدَ أن قال[٢]: «عَلى مَعنى: لِمن تبعك هذا الوعيدُ» كيفَ يورَدُ عليه ذلك مع تصريحِه بالتَّأويلِ؟ وإنَّما قال: إنَّ ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ في محلِّ الابتداءِ؛ لأَنَّه دالٌّ على الوَعيدِ الذي هو في محلِّ الابتداءِ، فنسبَ إلى الدَّالِّ ما[٣] يُنسَبُ إلى المدلولِ من جهَةِ المَعنى[٤].

قوله: «﴿وَيَـٰٓـَٔادَمُ﴾؛ أي: وقُلنا: يا آدمُ»:

قال الطِّيبِيُّ: إنما قدَّرَ: قلنا[٥]؛ ليؤذِنَ بأنَّ هذه القصَّةَ بتَمامِها مَعطوفةٌ على مِثلها، وهي قولُه: ﴿قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا﴾، لا على ﴿قَالَ﴾، وهو أقربُ.

وأَنَّها كرامةٌ أخرى مُنِحَت أبا البشر امتنانًا على المخاطبينَ مِن أَولادِه، ومن ثَمَّ أتى بصيغَةِ التَّعظيمِ[٦].

وأنَّ قولَه: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾... إلى آخرِه واردٌ على الاستطرادِ لحديثِ الأَمرِ بالسُّجودِ وامتناعِ إبليسَ منه، كما أنَّ قولَه: ﴿يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾ مستطردٌ لذكرِ بدوِّ السَّوءات.

وقولُه: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَـٰحِشَةً﴾ استطرادٌ في استِطرادٍ؛ لأَنَّه حكايةٌ[٧] عن فعلٍ قَبيحٍ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٣٩ ـ ٤٠).

(٢) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٧٢).

(٣) في (س): «كما».

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٢٧٤).

(٥) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٧٢).

(٦) في النسخ الخطية: «النَّظمِ»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٧) في (س): «لأنه كناية».

كانوا يفعلونَه ويزعمونَ أَنَّه نسكٌ مِن المَناسكِ، وهو طوافُهُم بالبيتِ عراة، فشنَّعَ عليهم بتَسمِيَتِه فاحشَةً.

والدَّليلُ على كونِه مُستطرَدًا العَوْدُ إلى حديثِ الاستطرادِ الأَوَّلِ بقولِه: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾، وفائدَةُ تأخيرِه عنه الأمرُ بالسَّترِ وأكلِ المباحاتِ بعدَ تَقبيحِ تلك الفعلَةِ والتَّزيِّي بزيِّ المُتَّقينَ، ولذلك صرَّحَ بذكرِ ﴿كُلِّ مَسْجِدٍ﴾.

ويؤيِّدُه قولُ الإمامِ: إنَّ أهلَ الجاهليَّةِ كانوا لا يأكلونَ الطَّعامَ في الموسمِ إلا القليلَ، ويحترزونَ عَن الدَّسمِ تَعظيمًا، فأنزلَ اللهُ: ﴿وَكُلُواْ وَٱشْرَبُواْ﴾ بيانًا لفسادِ تلك الطَّريقَةِ(١).

وسبيلُ هذا الاستطرادِ سَبيلُ قَولِه تَعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩] سواءً بسَواءٍ(٢).

(٢٠) ـ ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ﴾.

﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ﴾؛ أي: فعلَ الوَسوَسَةَ لأجلِهما، وهي في الأصلِ: الصَّوتُ الخفيُّ كالهَيْنَمَةِ والخَشْخَشَةِ، ومنهُ: وَسْوَسَ الحُلِيُّ. وقد سبقَ في البقرةِ كيفيَّةُ وَسوسَتِه.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٢٩).

(٢) «النهي» من (ز)، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٤٧ـ٣٤٨).

﴿لِيُبْدِيَ لَهُمَا﴾: ليُظْهِرَ لَهُما، واللامُ للعاقبةِ، أو للغرضِ على أنَّه أرادَ أيضًا بوَسْوَسَتِه أنْ يَسوءَهُما بانكشافِ عورَتِهما، ولذلك عبَّرَ عَنْهُما بالسوأةِ، وفيه دليلٌ على أنَّ كشفَ العَوْرةِ في الخلوةِ وعندَ الزَّوجِ من غيرِ حاجةٍ قبيحٌ مستهجَنٌ في الطِّباعِ.

﴿مَا وُرِيَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا﴾ ما غُطِّيَ عَنْهُما مِن عَوراتِهما، وكانا لا يَريانِها مِن أنفُسِهما ولا أحدُهُما مِن الآخرِ، وإنَّما لم تُقلَبِ الواوُ المضمومةُ همزةً في المَشهورِ كما قُلِبَ في أُوَيصِلٍ تصغيرِ واصِلٍ؛ لأنَّ الثَّانيَةَ مدةٌ.

وقُرِئَ: (سَوَاتِهِمَا) بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حركتِها على الواوِ[1]، و: (سَوَّاتِهما) بقلبِها واوًا وإدغامِ الواوِ السَّاكنةِ فيها[2].

﴿وَقَالَ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنۡ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا﴾: إلَّا كراهةَ أنْ تكونا ﴿مَلَكَيۡنِ أَوۡ تَكُونَا مِنَ ٱلۡخَٰلِدِينَ﴾: الذين لا يموتونَ، أو: يخلدونَ في الجنةِ.

واستُدِلَّ به على فضلِ الملائكةِ على الأنبياءِ، وجوابُه: أنَّه كانَ مِن المَعلومِ أنَّ الحَقائقَ لا تَنقلِبُ، وإنَّما كانَتْ رَغبَتُهُما في أن يحصلَ لهما أيضًا ما للملائكَةِ من الكمالاتِ الفِطريَّةِ والاستغناءِ عَن الأطعمَةِ والأَشرِبَةِ، وذلك لا يدلُّ على فَضلِهِم مُطلَقًا.

قوله: «وفيه دليلٌ على أنَّ كشفَ العورَةِ في الخَلوَةِ وعندَ الزَّوجِ مِن غَيرِ حاجَةٍ قَبيحٌ مُستهجَنٌ في الطِّباعِ»:

---

(١) انظر: «التبيان» للعكبري (١/ ٥٦٠)، و«البحر المحيط» (١٠/ ٤٢).

(٢) نسبت للزهري والحسن وأبي جعفر وشيبة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٣).

تبعَ فيه صاحبَ «الكشاف»[١].

وقد قال ابنُ المُنيِّرِ: إنَّ فيه مَيْلًا إلى الاعتزالِ، وأنَّ العَقْلَ يُقبِّحُ ويُحسِّنُ.

قال: وهذا اللفظُ لو صَدَرَ مِن السُّنِّيِّ كانَ تأويلُه أنَّ العَقْلَ أدركَ المعنى الذي لأَجلِه حسَّنَ الشَّرعُ السَّترَ وقبَّحَ الكَشْفَ[٢].

وقالَ الطِّيبيُّ: في تَقريره ـ أي: في جعلِ الإبداءِ غَرَضًا للشَّيطانِ في الوَسوسَةِ ـ دليلٌ عَلى أنَّه[٣] المَطلوبُ الأَوَّليُّ منه، وأنَّه[٤] مُهتَمٌّ بشأنِه؛ لكَوْنِه مُستتبعًا للإخراجِ مِن الجنَّةِ وموجبًا للفَضيحَةِ وشماتةِ العَدُوِّ.

ثمَّ في إيقاعِ الصِّلَةِ والمَوصولَةِ ـ وهي ﴿مَا وُۥرِىَ عَنْهُمَا﴾ ـ موضِعَ العَوْرَةِ على نحوِ قولِه تَعالى: ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣] إشعارٌ بزيادَةِ التَّقبيحِ.

وفي جعلِ ﴿مِن سَوْءَٰتِهِمَا﴾ بيانًا له إيذانٌ بمزيدِ الشَّناعَةِ والقُبحِ على منوالِ قَولِه تَعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وإنَّما كانَ مُستَقْبَحًا في الطِّباعِ والعُقولِ؛ لأنَّه لم يَكُن في الجنَّةِ تكليفٌ سِوَى المنعِ مِن قُربانِ الشَّجرَةِ، وإنَّما عَلِمَ قُبحَه من جهَةِ العَقلِ، ثم عقَّبَه بكلامِ ابنِ المُنيِّرِ السَّابقِ[٥].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٧٣).

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٧٧)، ولم أقف عليه في مطبوع «الانتصاف».

(٣) في النسخ الخطية: «أن»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٤) في النسخ الخطية: «أنه» بلا واو، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٠).

قوله: «أُوَيْصِلٍ»، أصله: وُوَيصِل(١).

قوله: «لأنَّ الثَّانيَةَ مدَّةٌ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: إنَّما تُقلَبُ(٢) إذا كانَت الثَّانيَةُ مُتحرِّكَةً(٣)، شبَّهَ الواوَ الثَّانية بالألفِ لسُكونِها في أن لا أثرَ لها، أما (أُوَيصِل) فحركتُها أخرجتْهَا مِن ذلك الحُكمِ(٤).

قوله: «واستُدِلَّ به على تفضيلِ الملائكةِ على الأَنبياءِ...» إلى آخرِه.

قال ابن المُنيِّرِ: الجوابُ أنَّه لا يلزَمُ مِن اعتقادِ إبليسَ ذلك أن يكونَ الأَمرُ على ما اعتقدَه ووسوَسَ به، فقد علَّلَ إبليسُ مَنعَ الشَّجرةِ بأنَّه كراهيةَ أَنْ يَخلُدَا أو يكونَا مَلَكينِ، وهو كاذِبٌ فيه، ولم يقرِّرِ اللهُ قولَه، بل أشارَ إلى كذبِه بقولِه: ﴿فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ﴾، فدلَّ على أنَّ تَفضيلَ المَلائكَةِ مِن جملةِ غروره(٥).

(٢١ ـ ٢٢) ـ ﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢١﴾ فَدَلَّىٰهُمَا بِغُرُورٍ ۚ فَلَمَّا ذَاقَا ٱلشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۖ وَنَادَىٰهُمَا رَبُّهُمَآ أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا ٱلشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَآ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾.

﴿وَقَاسَمَهُمَآ إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾؛ أي: أقسَمَ لهما على ذلك، وأخرَجَه(٦) على زِنَةِ المُفاعَلَةِ للمُبالغَةِ، وقيل: أقسمَا له بالقَبولِ.

---

(١) انظر: «المقتضب» للمبرد (١/ ٩٥).

(٢) في (ز): «نقلت».

(٣) في (ز): «محركة».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥١).

(٥) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٤)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٢)، وعنه نقل المصنف.

(٦) في (خ): «وإنما أخرجه».

وقيل: أقسَمَا عليه باللهِ إنَّه لَمِن النَّاصحينَ، وأقسَمَ لهما، فجُعِلَ ذلك مُقاسمةً.

﴿فَدَلَّنهُمَا﴾: فنزَّلَهما إلى الأكلِ من الشَّجرةِ، نبَّه به على أنَّه أهبطَهُما بذلك مِن دَرجةٍ عاليةٍ إلى رُتبةٍ سافلَةٍ، فإنَّ التَّدليَةَ والإدلاءَ إرسالُ الشَّيءِ مِن أَعْلى إلى أَسْفلَ.

﴿بِغُرُورٍ﴾: بما غرَّهما به مِن القَسَمِ فإنَّهما ظنَّا أنَّ أحدًا لا يحلفُ باللهِ كاذبًا، أو: مُلْتبِسَينِ بغرورٍ.

﴿فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَتُهُمَا﴾؛ أي: فلمَّا وجدَا طعمَها آخذَينَ في الأكلِ مِنها أخذَتْهُما العقوبةُ وشؤمُ المعصيةِ، فتهافتَ عَنْهُما لباسُهُما وظهرَتْ لَهُما عوراتِهِما.

واختُلفَ في أنَّ الشَّجرةَ كانَت السُّنبلةَ، أو الكَرْمَ، أو غيرَهُما، وأنَّ اللباسَ كانَ نورًا[1]، أو حُلَّةً، أو ظُفرًا[2].

﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾: أخذَا يَرْقَعانِ ويلزقانِ ورقةً فوقَ ورقةٍ ﴿عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾ قيل: كانَ ورقَ التِّينِ.

وقرئ: (يُخْصِفانِ) من أخصَفَ؛ أي: يُخْصِفَانِ أَنفُسَهُما، و: (يُخَصِّفَانِ) مِن خَصَّفَ، و: (يَخِصِّفَانِ)[3] وأصلُه: يختَصِفانِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١١٤) عن وهب.

(٢) كون اللباس كان ظفراً روي عن ابن عباس ولا يصح، فقد رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٥٢ و١٤٥٩) عنه من طريقين: الأول فيه الحسن بن أبي جعفر الجُفري، قال عنه البخاري: منكر الحديث، وضعفه أحمد والنسائي. انظر: «تهذيب الكمال» (٦/ ٧٣). وفي الثاني النضر بن عبد الرحمن أبو عمر الخزاز، قال عنه أحمد: ليس بشيء، وقال ابن معين: لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال البخاري: منكر الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب» (٤/ ٢٢٥).

(٣) تنظر القراءات الثلاث مع مَن قرأ بكل منها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، =

﴿وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ عتابٌ علـى مُخالفـةِ النَّهيِ، وتوبيـخٌ على الاغتـرارِ بقولِ العَـدوِّ، وفيه دليلٌ علـى أنَّ مُطلقَ النَّهيِ للتَّحريم.

قوله: «وقيل: أقسَمَا له بالقَبولِ»:

قال ابنُ المُنيِّرِ: إنَّما يَتِمُّ[1] هذا لو لم يذكر المُقسَم عليه وهو النَّصيحَة، أما إذ ذكرَه فلا يتمُّ إلا بأن يُسمَّى قَبولُ النُّصحِ نُصحًا للمُقابلَةِ، كما قُرِئَ ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ جعلَ التزامَه بالوعدِ وحضورَه وَعْدًا[2].

قوله: «وقيل: أقسَما عليه باللهِ إنَّه لَمِنَ النَّاصِحينَ، وأقسَم لَهُما، فجُعِلَ ذلك مُقاسمَةً»:

قال ابنُ المُنيِّرِ: فيكونُ في الكَلامِ لفٌّ؛ لأنَّ آدمَ وحواءَ لا يقسمانِ بلفظِ التَّكلُّمِ، بل بلَفظِ الخِطابِ[3].

وقال الطِّيبيُّ: هو إلى التَّغليبِ أقرَبُ[4].

(٢٣ ـ ٢٤) ـ ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾.

= و«المحتسب» (١/ ٢٤٥)، و«الكشاف» (٣/ ١٧٦).

(١) في النسخ الخطية: «لم يَتِمّ»، والمثبت من المصادر.

(٢) انظر بنحوه «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٥)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٧٨)، و«فتوح الغيب» (٦/ ٣٥٣)، وعنه نقل المصنف.

(٣) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٩٥).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٣).

﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾: ضَرَرْناها[1] بالمعصيَةِ والتَّعريضِ للإخراجِ عَن الجنَّةِ.

﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ دليلٌ على أنَّ الصَّغائرَ معاقبٌ عليها إن لم تُغفَر.

وقالت المعتزلةُ: لا تَجوزُ المُعاقبَةُ عليها مع اجتنابِ الكبائرِ، ولذلك قالُوا: إنَّما قَالا ذلك على عادةِ المُقرَّبينَ في استعظامِ الصَّغيرِ مِن السَّيِّئاتِ واستحقارِ العَظيمِ مِن الحسناتِ.

﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟﴾ الخطابُ لآدمَ وحوَّاءَ وذُرِّيَّتِهِما، أو لهما ولإبليسَ، كرَّرَ الأمرَ له تبعًا ليُعلمَ أنَّهم قرناءُ أبدًا، أو أخبرَ عمَّا قال لهم مُفرَّقًا.

﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ في مَوضعِ الحالِ؛ أي: مُتعادينَ.

﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾: استقرارٌ، أو: موضعُ استقرارٍ، ﴿وَمَتَٰعٌ﴾: وتمتُّعٌ ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: إلى تَقضِّي آجالِكُم.

(٢٥ ـ ٢٦) ـ ﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿٢٥﴾ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا ۖ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ۚ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

﴿قَالَ فِيهَا تَحْيَوْنَ وَفِيهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ﴾ للجزاءِ.

وقرأ حمزةُ والكسائيُّ وابنُ ذَكْوان: ﴿ومنها تَخْرُجُونَ﴾، وفي ﴿كذلك تَخْرُجُونَ﴾ [الزخرف: ١١] بفتح التاء وضم الراء[2].

---

(١) في (ت): «أضررناها».

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١٠٩).

﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا﴾؛ أي: خلقْناه[1] لكُم بتدبيراتٍ سَماويَّةٍ وأسبابٍ نازلةٍ، ونظيرُه قولُه: ﴿وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ [الزمر: ٦] وقولُه: ﴿وَأَنزَلۡنَا ٱلۡحَدِيدَ﴾ [الحديد: ٢٥].

﴿يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ﴾ التي قصدَ الشَّيطانُ إبداءَها، ويُغنيكم عن خصفِ الورقِ.

رُوِيَ أنَّ العربَ كانُوا يَطوفونَ بالبيتِ عُراةً ويقولون: لا نَطوفُ في ثِيابٍ عَصَيْنَا اللهَ فيها، فنزَلَت.

ولعلَّه ذكرَ قِصَّةَ آدمَ تَقدِمَةً لذلك، حتى يُعلَمَ أنَّ انكشافَ العَورَةِ أوَّلُ سوءٍ أَصابَ الإنسانَ مِن الشَّيطانِ، وأنَّه أَغْواهُم في ذلك كمَا أَغْوَى أَبَوَيْهِم.

﴿وَرِيشٗا﴾: ولِباسًا تَتجمَّلُونَ به، والرِّيشُ: الجمالُ، وقيل: مالًا، ومنه تريَّشَ الرَّجلُ: إذا تموَّلَ.

وقُرِئَ: (رِيَاشًا)[2] وهو جمعُ ريشٍ؛ كشِعْبٍ وشِعَابٍ.

﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ﴾: خشيةُ اللهِ، وقيل: الإيمانُ، وقيل: السَّمتُ الحَسَنُ، وقيل: لباسُ الحربِ، ورفعُه بالابتداءِ، وخبرُه: ﴿ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾، أو خبرٌ و﴿ذَٰلِكَ﴾ صِفتُه كأنَّه قيل: ولباسُ التَّقوى المُشارُ إليه خيرٌ.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ والكِسائيُّ: ﴿ولباسَ﴾ بالنَّصبِ[3] عطفٌ على ﴿لِبَاسٗا﴾.

---

(١) في (أ) و(خ): «خلقنا».

(٢) نسبت لعثمان وابن عباس رضي الله عنهم وجمع من التابعين والقراء. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٦)، و«الكشاف» (٣/ ١٧٨)، و«البحر» (١٠/ ٥١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٩).

﴿ذَٰلِكَ﴾؛ أي: إنزالُ اللباسِ ﴿مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ الدَّالَّةِ على فضلِه ورَحمتِه ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ فيعرفونَ نِعمتَهُ، أو يتَّعِظُونَ فيتورَّعونَ عَن القَبائحِ.

قوله: «رُوِيَ أنَّ العربَ كانوا يَطوفونَ بالبيتِ عُراةً ويقولون: لا نطوفُ في ثِيابٍ عَصَينا اللهَ فيها، فنزلَت»:

أخرجَه عبدُ بن حميدٍ عن سعيدِ بنِ جُبيرٍ، وأصلُه في «صحيح مسلم» مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ(١).

قوله: «ولباسًا تَتَجمَّلونَ به»:

قال الطِّيبيُّ: إنَّما عطفَ ﴿رِيشًا﴾ على ﴿لِبَاسًا﴾ ليُؤذِنَ بأنَّ الزِّينَةَ أيضًا غرضٌ صَحيحٌ؛ لقولِه تَعالى: ﴿وَٱلْخَيْلَ وَٱلْبِغَالَ وَٱلْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً﴾ [النحل: ٨]، وكما أنَّ سترَ العورةِ مأمورٌ به، كذلك أخذُ الزِّينَةِ مأمورٌ بِه، قالَ تعالى: ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١](٢).

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٥٣) وعبد بن حميد كما في «الدر المنثور» (٣/ ٤٣٩)، عن سعيد بن جبير، ورواه بنحوه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٢٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٤٥٦)، عن مجاهد.

وحديث ابن عباس رواه مسلم (٣٠٢٨) بلفظ: «كانت المرأة تطوف بالبيت وهي عريانة، فتقول: من يعيرني تطوافاً؟ تجعله على فرجها، وتقول:

اليوم يبدو بعضه أو كله ... فما بدا منه فلا أحله

فنزلت هذه الآية ﴿خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٨).

قوله: «و﴿ذَٰلِكَ﴾ صِفَتُه»:

قال الطِّيبيُّ: قال نور الدِّين الحكيم[١]: الوَصفُ بـ﴿ذَٰلِكَ﴾ غيرُ سَديدٍ على الظَّاهرِ؛ لأنَّ حقَّ المَوصوفِ أن يكونَ أخصَّ، و﴿ذَٰلِكَ﴾ أخصُّ مِن ﴿لباس التَّقوَى﴾، وقد صرَّحُوا بأنَّ (عامهُم هذا) جائزٌ، و(العامُ هذا) غيرُ جائزٍ، والمضافُ إلى المعرَّفِ باللامِ أحطُّ درجةً مِن المعرفِ باللَّامِ[٢].

قال أبو البَقاءِ: يجوزُ ذلك على تأويلِ المَذكورِ أو المشارِ إليه[٣].

وقال صاحبُ «الكشف»: كأنَّه قيل: ولِباسُ التَّقوى المشارُ إليه خيرٌ، كما تقول: (زيدٌ هذا قائمٌ)[٤].

---

(١) في (س): «قال الدين الحكيم»، ونور الدين الحكيم هو المولى عبد القادر، نور الدين الحكيم أو حكيم، أستاذ العلماء المحقّقين، كان وحيداً في الفقه والعربيّة وغيرهما، وله مشايخ كبار وأئمّة معتبرون منهم الشّيخ شهاب الدين عمر السهروردي، والقاضي سراج الدّين مكرّم بن العلاء، والقاضي مجد الدّين إسماعيل بن نيكروز، وإمام الدين عمر البيضاوي والد صاحب «التفسير»، له نسخة في «الكشّاف» هي أصل النّسخ الشّيرازيّة، ومن تلامذته قطب الدّين محمّد الفالي وغيره، وكان زكي النفس، وذا خلق مرضيّ وورع كامل وجود شامل، وله شعر، توفي (٦٩٨هـ). انظر: «شد الإزار» لمعين الدين أبي القاسم الجنيد القزويني.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٥٨).

(٣) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٦٢).

(٤) ذكر هذا المعنى الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٣٢٨)، ونقله عن صاحب «الكشف» الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٣٥٩)، وعنه نقل المصنف.

(٢٧) ـ ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآۚ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡۗ إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾.

﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ لَا يَفۡتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾: لا يمتَحِنَنَّكُم بأَنْ يمنَعَكُم دخولَ الجنَّةِ بإغوائِكُم.

﴿كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ ﴾: كما محنَ أَبويْكُم بأَنْ أخرجَهُما مِنها، والنَّهيُ في اللفظِ للشَّيطانِ، والمعنى: نَهيُهُم عَن اتِّباعِه والافتتانِ به.

﴿يَنزِعُ عَنۡهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوۡءَٰتِهِمَآ﴾ حالٌ مِن ﴿أَبَوَيۡكُم ﴾ أو فاعلِ ﴿أَخۡرَجَ ﴾، وإسنادُ النَّزعِ إليهِ للتَّسبُّبِ.

﴿ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمۡ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنۡ حَيۡثُ لَا تَرَوۡنَهُمۡ ﴾ تعليلٌ للنَّهيِ، وتأكيدٌ للتَّحذيرِ مِن فِتنتِه. و(قبيلُه): جنودُه، ورؤيتُهُم إيَّانا من حيثُ لا نراهُم في الجُملَةِ لا تَقتَضِي امتِناعَ رؤيَتِهِم وتَمثُّلِهُم لنا.

﴿إِنَّا جَعَلۡنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾ بما أوجَدْنا بينَهُم مِن التَّناسُب، أو بإرسالِهم عليهِم، وتَمكينِهِم مِن خذلانِهم، وحَملِهِم على ما سَوَّلُوا لهم.

والآيةُ مَقصودُ القِصَّةِ وفذلَكَةُ الحكايَةِ.

قوله: «كما محنَ أَبوَيْكُم بأن أخرجَهُما مِنها»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ قولَه: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم ﴾ وُضعَ موضِعَ مصدرِ ﴿يَفۡتِنَنَّكُمُ ﴾ وضعًا للسَّببِ مَوضِعَ المسبَّبِ؛ أي: أوقعَهُ في المحنِ والبَلاءِ بسببِ الإخراجِ(١).

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٦٠).

قوله: «لا تَقتَضِي امتناعَ رُؤيتِهم وتمثُّلِهم لَنا»:

قال أبو حيَّان: لأنَّه تعالى أثبتَ أنَّهم يرونَنا مِن جِهَةٍ لا نراهُم نحنُ مِنها، وهي الجِهَةُ التي يَكونونَ[1] فيها على أَصلِ خِلقَتِهم مِن الأَجسامِ اللَّطيفَةِ، ولو أُريدَ نفيُ رُؤيَتِنا على العُمومِ لم يتقيَّد بهذه الحَيثيَّةِ، وكانَ يكونُ التَّرتيبُ: إنَّه يَراكُم هو وقبيلُه وأَنتُم لا تَرونَهُم، وأيضًا فلو فُرِضَ أنَّ في الآيةِ دلالةً كانَ[2] مِن العامِّ المَخصوصِ بالحَديثِ النَّبويِّ المستفيضِ، فيَكونونَ مَرئيِّينَ في بعضِ الصُّوَرِ لبعضِ النَّاسِ في بَعضِ الأحيانِ[3].

(٢٨) ـ ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَاۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً ﴾: فعلةً مُتناهيةً في القُبحِ كعبادَةِ الصَّنمِ وكشفِ العَورَةِ في الطَّوافِ.

﴿ قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ﴾ اعتذَرُوا واحتَجُّوا بأمرينِ: تقليدِ الآباءِ، والافتراءِ على اللهِ، فأعرَضَ عَن الأوَّلِ لظُهورِ فَسادِه وردَّ الثَّانيَ بقولِه:

﴿ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ لأنَّ عادتَه تَعالى جرَتْ على الأمرِ بمَحاسنِ الأفعالِ والحثِّ على مكارمِ الخِصالِ.

ولا دلالةَ فيه على أنَّ قبحَ الفعلِ ـ بمَعنى ترتُّبِ الذمِّ عليه آجلًا ـ عَقليٌّ؛ فإنَّ المُرادَ بالفاحشةِ: ما ينفرُ عنه الطَّبعُ السَّليمُ، ويَستنقِصُه العَقلُ المُستقيم.

---

(١) في (ز): «يكون».

(٢) في «البحر المحيط»: «لكان».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٥٦).

وقيل: هما جوابَا سُؤالينِ مُترتِّبينِ؛ كأنَّه قيلَ لهم لَمَّا فَعلوها: لِمَ فَعَلْتم؟ فقالوا: وَجَدْنا عليها آباءَنا، فقيل: ومِن أينَ أخذَ آباؤُكُم؟ فقالوا: اللهُ أمرَنا بها، وعلى الوَجهَيْنِ يمتَنِعُ التَّقليدُ إذا قامَ الدَّليلُ على خلافِه لا مُطلَقًا.

﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ إنكارٌ يَتضمَّنُ النَّهيَ عَن الافتراءِ على اللهِ.

(٢٩ ـ ٣٠) ـ ﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِۖ وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۚ كَمَا بَدَأَكُمۡ تَعُودُونَ ۝٢٩ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُۚ إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوۡلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحۡسَبُونَ أَنَّهُم مُّهۡتَدُونَ﴾.

﴿قُلۡ أَمَرَ رَبِّي بِٱلۡقِسۡطِ﴾: بالعدلِ، وهو الوسطُ مِن كلِّ أمرٍ، المتجافي عَن طرفي الإفراطِ والتَّفريطِ.

﴿وَأَقِيمُواْ وُجُوهَكُمۡ﴾: وتوجَّهُوا إلى عبادَتِه مُستقيمينَ غيرَ عادلينَ إلى غَيرِها، وأقيمُوها نحوَ القِبلَةِ ﴿عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ﴾: في كلِّ وَقتِ سُجودٍ أو مَكانِه، وهو الصَّلاةُ، أو في أيِّ مَسجِدٍ حضرَتْكُم الصَّلاةُ ولا تُؤخِّروها حتى تَعودُوا إلى مَساجِدِكُم.

﴿وَٱدۡعُوهُ﴾: واعبدُوه ﴿مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾؛ أي: الطَّاعةَ فإنَّ إليه مَصيرَكُم.

﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ﴾ كما أنشأَكُم ابتداءً ﴿تَعُودُونَ﴾ بإعادَتِه فيُجازيكُم على أعمالِكُم، وإنَّما شبَّهَ الإعادةَ بالإبداءِ تقريرًا لإمكانِها[1] والقدرةِ عليها.

وقيل: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ﴾ مِن التُّرابِ تَعودونَ إليه.

وقيل: ﴿كَمَا بَدَأَكُمۡ﴾ حُفاةً عُراةً غُرْلًا تَعودونَ.

---

(١) في (ت): «لإمكانه».

وقيل: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ﴾ مُؤمِنًا وكافرًا يعيدُكُم.

﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ بأَنْ وَفَّقَهُم للإيمانِ ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ﴾ بمُقتضى القَضاءِ السَّابقِ، وانتصابُه بفعلٍ يُفسِّرُه ما بعدَه؛ أي: وخَذَلَ فريقًا.

﴿إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ تَعليلٌ لخذلانِهم، أو تحقيقٌ لضَلالَتِهم.

﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾ يدلُّ على أنَّ الكافِرَ المُخطِئَ والمُعانِدَ سواءٌ في استحقاقِ الذمِّ، وللفارقِ أنْ يحملَهُ على المقصِّرِ في النَّظرِ.

قوله: «في كلِّ وقتِ سُجودٍ أو مكانِه، وهوَ الصَّلاةُ»:

قال الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿مَسْجِدٍ﴾ مصدرٌ ميميٌّ والوقتُ مقدَّرٌ، أو اسمُ مكانٍ كنَّى به عن الصَّلاةِ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وهو الصَّلاةُ»[1].

(٣١) - ﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾.

﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ﴾: ثيابَكُم لِمُواراةِ عَورَاتِكُم ﴿عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ لطَوافٍ أو صَلاةٍ، ومِن السُّنَّةِ أن يأخذَ الرَّجلُ[2] أحسنَ هيئَةٍ للصَّلاةِ، وفيه دليلٌ على وُجوبِ سترِ العورةِ في الصَّلاةِ.

﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟﴾ ما طابَ لَكُم، رُوِيَ أنَّ بني عامرٍ في أيَّامِ حَجِّهِم كانوا لا

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٦٧).

(٢) في (خ): «الإنسان».

يأكلونَ الطَّعامَ إلا قوتًا ولا يأكلونَ دسمًا، يعظِّمونَ بذلك حجَّهُم، فهَمَّ المسلمونَ بهِ، فنزَلَت[١].

﴿وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾ بتَحريمِ الحَلالِ، أو بالتَّعدِّي إلى الحرامِ، أو بإفراطِ الطَّعامِ والشَّرَهِ عليه.

وعَن ابنِ عبَّاسٍ: كُلْ ما شِئتَ والبَسْ ما شِئتَ ما أخطأَتْكَ خَصْلتانِ: سَرَفٌ ومَخِيْلَةٌ.

فقال عليُّ بنُ الحُسينِ بنُ واقدٍ: جمعَ اللهُ الطِّبَّ في نصفِ آيةٍ فقال: ﴿وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ وَلَا تُسْرِفُوٓاْ﴾[٢].

﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ﴾ لا يرتَضِي فِعلَهُم.

قوله: «وعَن ابن عبَّاسٍ: كُلْ ما شئتَ والبِسْ ما شئتَ، ما أخطأتْكَ خَصْلتانِ: سَرَفٌ ومخيلةٌ»:

أخرجَه ابنُ أبي شَيبةَ في «المصنف» وعبدُ بنُ حُميدٍ في «تفسيره»[٣].

---

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٢/ ٣٣٨) عن الكلبي، وهو في «أسباب النزول» للواحدي (ص: ٢٢٦)، لكن أوله: (كان أهل الجاهلية...).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٤/ ٢٣٠)، و«غرائب التفسير» للكرماني (١/ ٤٠٢)، و«الكشاف» (٣/ ١٨٤)، و«زاد المسير» (٣/ ١٨٨). وقد ذكروه بأتم من هذا، وفيه قصة قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٤): لم أجد لها إسناداً.

(٣) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٤٨٧٨)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٣/ ٤٤٤) إلى عبد بن حميد، وعلقه البخاري قبل الحديث (٥٧٨٣).

(٣٢) - ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾.

﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ﴾ مِن الثِّيابِ وسائرِ ما يُتجمَّلُ به ﴿ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ﴾ مِن النَّباتِ كالقُطنِ والكتَّانِ، والحيوانِ كالحَريرِ والصُّوفِ، والمعادنِ كالدُّروعِ ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ﴾: المُستلَذَّاتُ مِن المآكلِ والمشاربِ.

وفيه دليلٌ على أنَّ الأصلَ في المطاعمِ والملابسِ وأنواعِ التَّجمُّلاتِ الإباحةُ؛ لأنَّ الاستفهامَ في ﴿مَنْ﴾ للإنكارِ.

﴿قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بالأصالةِ، والكفرةُ وإنْ شارَكُوهُم فيها فتبَعٌ.

﴿خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ لا يشارِكُهُم فيها غيرُهُم، وانتصابُها على الحالِ. وقرأَ نافعٌ بالرَّفعِ على أنَّها خبرٌ بعدَ خبرٍ(١).

﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾؛ أي: كتَفصيلِنا هذا الحكمَ نُفصِّلُ سائرَ الأحكامِ لهم.

قوله: «وانتصابُها على الحالِ»:

قال أبو البَقاءِ: والعاملُ فيها ﴿لِلَّذِينَ﴾ أو ﴿فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ إذ جُعِلَ خبرًا أو حالًا؛ أي: هي للذين آمنوا في الحياةِ الدُّنيا في حالِ خُلوصِها لَهُم يومَ القِيامَةِ؛ أي: الزِّينةُ يُشارَكُون فيها في الدُّنيا وتَخلُصُ لهم في الآخرةِ، ولا يجوزُ أن تعملَ فيها

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١٠٩).

﴿زِينَةَ ٱللَّهِ﴾؛ لأنَّها وُصِفَت بقولِه[1]: ﴿ٱلَّتِيٓ﴾، والمصدَرُ إذا وُصِفَ[2] لا يعمَلُ، ولا قولُه: ﴿أَخْرَجَ﴾ لأجلِ الفَصلِ الذي بينَهُما، وهو قوله: ﴿قُلْ﴾، وأجازَ أبو عليٍّ أنْ يعملَ ﴿حَرَّمَ﴾، وهو بعيدٌ؛ لأجلِ الفَصلِ أيضًا[3].

(٣٣) ـ ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْيَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ﴾: ما تزايدَ قبحُهُ، وقيل: ما يتعلَّقُ بالفُروجِ.

﴿مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾: جهرَها وسِرَّها.

﴿وَٱلْإِثْمَ﴾: وما يوجبُ الإثمَ، تعميمٌ بعدَ تخصيصٍ، وقيل: شربُ الخمرِ.

﴿وَٱلْبَغْيَ﴾: الظُّلمَ، أو الكِبْرَ، أفردَه بالذكرِ للمُبالغَةِ.

﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ مُتعلِّقٌ بـ(البَغي) مؤكِّدٌ له مَعنًى.

﴿وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ تهكُّمٌ بالمُشركينَ، وتَنبيهٌ على تحريمِ اتِّباعِ ما لم يدلَّ عليه برهانٌ.

﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ بالإلحادِ في صِفاتِه والافتراءِ عليه، كقولهم: اللهُ أمرَنا بها.

قوله: «﴿مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا﴾ تهكُّمٌ بالمُشركينَ»:

قـال ابـنُ المُنيِّـرِ: لأنَّـه أُجرِيَ مجـرى ما لَه سُـلطانٌ إلا أنَّـه لم يُنـزَّل، لأنَّه نفى

---

(١) في (س): «بقول».

(٢) في النسخ الخطية: «جمع»، والمثبت من «التبيان».

(٣) انظر: «الحجة» لأبي علي (٤/ ١٥ ـ ١٧)، و«التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٦٥).

أن يُنزِّلَ السُّلطانَ ولم يَنفِ السُّلطانَ، وقياسُه أن يكونَ كقَوْلِه:

علـى لاحِـبٍ لا يُهتَـدَى بمَنَـارِهِ[١]

(٣٤) ـ ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾.

﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ﴾: مدةٌ أو وقتٌ لنزولِ العذابِ بهم، وهو وعيدٌ لأهلِ مكَّةَ.

﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ﴾: انقرضَتْ مُدَّتُهُم، أو حانَ وَقتُهُم.

﴿لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾؛ أي: لا يَتأخَّرُونَ ولا يَتقدَّمونَ أقصرَ وقتٍ، أو لا يطلبونَ التَّقدُّمَ والتَّأخُّرَ لشدَّةِ الهولِ.

قوله: «أقصرَ وَقتٍ»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ تَقديرَ السَّاعةِ ليسَ للتَّحديدِ، بل للمَثلِ لأقصرِ وَقتٍ؛ لأنَّ التَّقديمَ والتَّأخيرَ لا يُتصوَّرُ ثَمَّةَ[٢].

قال الزَّجَّاجُ: ولا أقلَّ مِن ساعةٍ، ولكن ذُكِرَت السَّاعَةُ لأنَّها أَقلُّ أسماءِ الأَوقاتِ[٣].

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس، وهو في «ديوانه» (ص: ٩٦)، وعجزه:

إذا سافه العود النبطي جرجرا

وانظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٠١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٧٨).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٣٤)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٧٨)، وعنه نقل المصنف.

(٣٥ ـ ٣٦) ـ ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٣٥ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾.

﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ إِمَّا يَأۡتِيَنَّكُمۡ رُسُلٞ مِّنكُمۡ يَقُصُّونَ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِي﴾ شرطٌ ذكرَهُ بحرفِ الشَّكِّ للتَّنبيهِ على أنَّ إتيانَ الرُّسُلِ أمرٌ جائزٌ غيرُ واجبٍ كما ظنَّه أهلُ التَّعليمِ، وضُمَّت إليه (ما) لتأكيدِ معنى الشَّرطِ، ولذلك أُكِّدَ فعلُها بالنُّونِ، وجوابُه:

﴿فَمَنِ ٱتَّقَىٰ وَأَصۡلَحَ فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٣٥ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسۡتَكۡبَرُواْ عَنۡهَآ أُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ والمعنى: ﴿فَمَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ التَّكذيبَ وأصلحَ عملَه منكُم، ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ منكُم، وإدخالُ الفاءِ في خبرِ الأوَّلِ دونَ الثَّاني للمُبالغةِ في الوعدِ والمُسامحةِ في الوَعيدِ.

(٣٧) ـ ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمۡ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوۡنَهُمۡ قَالُوٓاْ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِۖ قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾.

﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ كَذَّبَ بِـَٔايَٰتِهِۦٓ﴾: فمَنْ تقوَّلَ على اللهِ ما لم يَقُلْه، أو كذَّبَ ما قالَه ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَنَالُهُمۡ نَصِيبُهُم مِّنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾: ممَّا كُتبَ لهم مِن الأرزاقِ والآجالِ.

وقيل: الكتابُ: اللَّوحُ المَحفوظُ؛ أي: ممَّا أُثبتَ لهم فيه.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُنَا يَتَوَفَّوۡنَهُمۡ﴾؛ أي: يتوفونَ أرواحَهُم، وهو حالٌ مِن الرُّسلِ، و﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةُ نَيلِهم وهي التي يُبتدأُ بعدَها الكَلام.

﴿قَالُوٓاْ﴾ جواب ﴿إِذَا﴾: ﴿أَيْنَ مَا كُنتُمْ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: أين الآلهة الذين كنتُمْ تَعبدونَها، و﴿مَا﴾ وُصِلَت بـ﴿أَيْنَ﴾ في خطِّ المصحَفِ وحقُّها الفصلُ لأنَّها مَوصولَةٌ[1].

﴿قَالُواْ ضَلُّواْ عَنَّا﴾: غابوا عنا ﴿وَشَهِدُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَٰفِرِينَ﴾ اعترَفُوا بأنَّهم كانوا ضَالِّينَ فيما كانُوا عليه.

(٣٨ ـ ٣٩) ـ ﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ فِى ٱلنَّارِ ۖ كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَّعَنَتْ أُخْتَهَا ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ ۖ قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ ﴿٣٨﴾ وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾.

﴿قَالَ ٱدْخُلُواْ﴾؛ أي: قال الله لهم يومَ القيامة، أو أحدٌ من الملائكة ﴿فِىٓ أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُم﴾؛ أي: كائنين في جملةِ أممٍ مصاحِبِينَ لهم يومَ القيامة ﴿مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ يعني: كفارَ الأممِ الماضيةِ عن النَّوعين ﴿فِى ٱلنَّارِ﴾ متعلق بـ﴿ٱدْخُلُواْ﴾.

﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ﴾؛ أي: في النَّارِ ﴿لَّعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ التي ضلَّتْ بالاقتداءِ بها.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعًا﴾؛ أي: تدارَكُوا وتلاحَقُوا في النَّارِ.

---

(١) كذا قال تبعاً للزمخشري في «الكشاف» (٣/ ١٨٧) وكذا تابعه أبو حيان في «البحر» (١٠/ ٨٣)، والآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٩٨)، وابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية، ولم يذكر غيرهم هذا الموضع من المواضع التي وصل فيها (ما) بـ(أين) في القرآن. انظر: «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» للداني (ص: ٧٧)، و«البرهان» للزركشي (١/ ٤١٩).

﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ﴾ دخولًا أو منزلةً وهُم الأَتْبَاعُ ﴿لِأُولَىٰهُمْ﴾؛ أي: لأجلِ أُولاهُم ـ إذ الخطابُ معَ اللهِ لا مَعَهُم ـ: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾: سَنُّوا لَنا الضَّلالَ فاقتدَيْنا بهِم ﴿فَـَٔاتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِّنَ ٱلنَّارِ﴾: مُضاعفًا؛ لأنَّهُم ضَلُّوا وأَضَلُّوا.

﴿قَالَ لِكُلٍّ ضِعْفٌ﴾: أمَّا القادةُ فبكُفْرِهِم وتَضليلِهِم، وأمَّا الأتباعُ فبِكُفْرِهِم وتَقليدِهِم.

﴿وَلَٰكِن لَّا تَعْلَمُونَ﴾ ما لَكُم، أو: ما لِكُلِّ فريقٍ. وقرأَ عاصِمٌ بالياءِ على الانفِصالِ(١).

﴿وَقَالَتْ أُولَىٰهُمْ لِأُخْرَىٰهُمْ فَمَا كَانَ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍ﴾ عطفُوا كلامَهُم على جوابِ اللهِ لأخراهم ورتَّبُوهُ عليه؛ أي: فقد ثبتَ أَنْ لا فضلَ لَكُم علينا، وأنَّا وإيَّاكُم مُتساوُونَ في الضَّلالِ واستحقاقِ العَذابِ ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْسِبُونَ﴾ مِن قولِ القادَةِ أو مِن قولِ الفَريقَيْنِ.

قوله: «ورتَّبُوه عليه»:

قال الطِّيبيُّ: على وجهِ التَّسبُّبِ(٢)؛ لأنَّ إخبارَ اللهِ بقَولِه: ﴿لِكُلٍّ ضِعْفٌ﴾ سببٌ لعِلْمِهِم بالمُساواةِ وحملِهِم على أَن يَقولُوا: وإذا كان كذلك فقَدْ ثبتَ حينئذٍ أن لا فضلَ لَكُم علينا في استِحقاقِ الضِّعفِ(٣).

---

(١) هي قراءة عاصم من رواية شعبة. انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) في «فتوح الغيب»: «التسهيب»، والتسهيب: ذهاب العقل. انظر: «لسان العرب» (مادة: سهب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٨١).

(٤٠ ـ ٤١) ـ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ (٤٠) لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ ﴾.

﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا ﴾؛ أي: عَـن الإيمانِ بها ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ﴾ لأَدْعِيَتِهِم وأَعمَالِهِم أو لأَرْوَاحِهِم؛ كما تُفَتَّحُ لأعمالِ المؤمنينَ وأَرواحِهِم لتَتَّصِلَ بالمَلائكَةِ، والتَّاءُ في ﴿تُفَتَّحُ﴾ لتأنيثِ الأبوابِ والتَّشديدُ لكَثْرَتِها.

وقرأ أبو عمرٍو بالتَّخفيفِ، وحمزةُ والكسائيُّ به وبالياءِ لأنَّ التَّأنيثَ غيرُ حَقيقيٍّ والفعلُ مقدَّمٌ[١].

وقُرِئَ على البناءِ للفاعلِ ونَصبِ الأبوابِ بالتَّاءِ على أنَّ الفعلَ للآياتِ، وبالياءِ على أنَّ الفعلَ للهِ[٢].

﴿وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾؛ أي: حتَّى يدخلَ ما هو مَثَلٌ في عِظَمِ الجِرْمِ وهو البَعيرُ فيما هو مَثَلٌ في ضيقِ المسلكِ وهو ثقبَةُ الإبرةِ، وذلك ممَّا لا يكونُ، فكذا ما توقَّفَ عليه.

وقُرِئَ: (الجُمَّـل) كالقُمَّل، و(الجُمَل) كالنُّغَر، و(الجُمْـل) كالقُفْل، و(الجُمُل) كالنُّصُـب، و(الجَمْـل) كالحَبْـل[٣]، وهـي الحبـلُ الغليـظُ مِـن القنـبِ، وقيـل: حبلُ السَّفينَةِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) القراءتان في «الكشاف» (٣/ ١٨٩).

(٣) انظر هذه القراءات الخمسة مع نسبتها لقائليها في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٨٩)، و«البحر» (١٠/ ٩٠).

و(سمٍّ) بالضمِّ والكسرِ[1]، و: (في سمِّ المِخْيَطِ)[2] وهوَ والخِياطُ: ما يخاطُ به كالحِزامِ والمِحْزَمِ.

﴿وَكَذَٰلِكَ﴾؛ أي: ومثلَ ذلك الجزاءِ الفظيعِ ﴿نَجْزِي الْمُجْرِمِينَ﴾.

﴿لَهُم مِّن جَهَنَّمَ مِهَادٌ﴾: فِراشٌ ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾: أغطيةٌ، والتَّنوينُ فيه للبدلِ عن الإعلالِ عندَ سيبويه، وللصَّرفِ عندَ غيرِه.

وقُرِئَ: (غواشٌ) على إلغاءِ المَحذوفِ[3].

﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾ عَبَّرَ عَنْهُم بالمُجرمينَ تارةً وبالظَّالِمينَ أُخرى؛ إشعارًا بأنَّهم بتكذيبِهم الآياتِ اتَّصَفُوا بهذهِ الأَوْصافِ الذَّميمَةِ، وذكرَ الجُرمَ مع الحرمانِ من الجنَّةِ والظُّلمَ مع التَّعذيبِ بالنَّارِ تنبيهًا على أنَّه أعظَمُ الإجرامِ.

(٤٢ ـ ٤٣) ـ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٤٢﴾ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ ۖ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ۖ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ۖ وَنُودُوا أَن تِلْكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ على عادتِه سُبحانَه وتَعالى في أَنْ يَشفَعَ الوَعيدَ بالوَعْدِ[4].

---

(١) الضم والكسر ذكرهما ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن أبي السمال.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٩١)، عن ابن مسعود.

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن أبي رجاء.

(٤) في (ت): «الوعد بالوعيد».

و﴿لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ﴾ اعتراضٌ بين المبتدَأِ وخبرِه[١] للتَّرغيبِ في اكتسابِ النَّعيمِ المُقيمِ بما يسَعُهُ طاقَتُهُم ويسهُلُ عَلَيهِم.

وقرئ: (لا تُكَلَّفُ نفسٌ)[٢].

﴿وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾؛ أي: نُخرِجُ مِن قُلوبِهِم أَسبابَ الغلِّ، أو نُطهِّرُها منه حتى لا يكونَ بينَهُم إلا التَّوادُّ.

وعَن عليٍّ: إنِّي لأَرْجُو أَنْ أكونَ أنا وعُثمانُ وطَلحَةُ والزُّبَيرُ مِنْهُم[٣].

﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ زيادةً في لذَّتِهم وسُرورِهِم.

﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾: لِمَا جَزاؤُه هذا ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾: لولا هِدايَةُ اللهِ وتَوفيقُه، واللَّامُ لتَوكيدِ النَّفيِ، وجوابُ ﴿لَوْلَآ﴾ مَحذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَه.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿ما كُنَّا﴾ بغيرِ واوٍ[٤] على أَنَّها مَبيِّنةٌ للأُولَى.

﴿لَقَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ فاهتدَيْنَا بإرشادِهِم[٥]، يقولونَ ذلك اغتباطًا وتبجُّحًا بأنَّ ما عَلِمُوه يقينًا في الدُّنيا صارَ لَهُم عينَ اليَقينِ في الآخرةِ.

﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾ إذا رَأَوْها مِن بَعيدٍ، أو بعدَ دُخولِها، والمنادَى له بالذَّاتِ[٦]: ﴿أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾؛ أي: أُعْطِيتُمُوها بسببِ أعمالِكُم،

---

(١) في (خ) و(ت): «والخبر».

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩١)، و«البحر» (١٠/ ٩٣)، عن الأعمش.

(٣) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٠١)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٠)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٥) في (خ): «لإرشادهم».

(٦) قوله: «والمنادى له..» مبتدأ خبره: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ و«بالذات»؛ أي: بالقصد، وإن كان المنادى =

وهـو حـالٌ مِـن ﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ والعامِـلُ فيهـا مَعنـى الإشـارةِ، أو خبـرٌ و﴿ٱلْجَنَّةُ﴾ صِفَةُ ﴿تِلْكُمُ﴾، و﴿أَن﴾ فـي المواقـعِ الخَمسَـةِ هـي المخفَّفَـةُ، أو المفسِّـرَةُ لأنَّ المُناداةَ والتَّأذيـنَ مـن القولِ.

(٤٤ ـ ٤٥) ـ ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا ۖ قَالُوا۟ نَعَمْ ۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ (٤٤) ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾.

﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ إنَّما قالوهُ تَبجُّحًا بحالِهم وشَماتَةً بأصحابِ النَّارِ وتَحسيرًا لهم، وإنَّما لم يَقُل: ما وعدَكُم، كمَا قال: ﴿مَا وَعَدَنَا﴾ لأنَّ ما ساءَهُم مِن الموعودِ لم يَكُن بأسرِهِ مَخصُوصًا وعدُه بِهِم كالبَعثِ والحِسابِ ونعيمِ أَهلِ الجنَّةِ.

﴿قَالُوا۟ نَعَمْ﴾ وقرأَ الكِسائيُّ: ﴿نَعِمْ﴾ بكسرِ العَينِ[1]، وهمَا لُغتانِ.

﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ﴾ قيل: هو صاحبُ الصُّورِ ﴿بَيْنَهُمْ﴾: بينَ الفَريقَيْنِ ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾. وقرأَ ابنُ كَثيرٍ وابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿أَنَّ لعنَةَ اللهِ﴾ بالتشديد والنصب[2].

= له بحسب الظاهر ﴿تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ﴾؛ أي: الذي نودوا له ليس نفس الجنة في الحقيقة وبالذات، بل المنادى له هو كونها موروثة لهم؛ لأن نفعهم إنما هو فيه، ونفس الجنة وإن وقعت في الآية موقع المنادى له لكن كونها منادى له ليس بالذات بل بالعَرَض. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٨/ ٣٨٦).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨١)، و«التيسير» (ص: ١١٠). وقراءة ابن كثير من رواية البزي.

وقُرِئَ: (إِنَّ) بالكسرِ على إرادةِ القَولِ[١]، أو إجراءِ (أَذَّنَ) مُجرى: قالَ.

﴿ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ صِفَةٌ لـ﴿ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ مُقرِّرَةٌ، أو ذمٌّ مرفوعٌ أو منصوبٌ.

﴿وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: زيغًا ومَيْلًا عمَّا هو عليه، والعِوَجُ بالكسرِ في المعاني والأعيانِ ما لم تكُن مُنتَصِبَةً، وبالفتحِ ما كان[٢] في المنتصبَةِ كالحائطِ والرُّمحِ ﴿وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ كَٰفِرُونَ﴾.

قوله: «وإنَّما لم يَقُل: وعدَكُم، كما قال: ﴿وَعَدَنَا﴾...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: يَعني: أنَّ اللهَ تَعالى وعدَ المُؤمنينَ الثَّوابَ والكافرينَ العقابَ، فلو قيل: وعدَكُم، لاختصَّ بالعقابِ؛ لأنَّ المُخاطَبينَ أصحابُ النَّارِ، كمَا أنَّ ﴿وَعَدَنَا﴾ مُختَصٌّ بالثَّوابِ، يدلُّ عليه ذِكرُ الجنَّةِ والنارِ في قولِه: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾، فأُطلِقَ ليَتناوَلَ الثَّوابَ والعِقابَ وما يَتَّصِلُ بهما؛ يعني: هل وَجَدتُم المواعيدَ كلَّها صدقًا[٣]؟

قال ابنُ المُنَيِّرِ: يَنعَكِسُ ويُرَدُّ في قولِه: ﴿وَعَدَنَا﴾، ولو ذكرَ المفعولَ في الثَّاني أو في الأوَّلِ لم ينفِ إرادةَ جميعِ ذلك، والوَجهُ حذفُه تَخْفيفًا واستغناءً بالأوَّلِ[٤].

---

(١) نسبت للأعمش. انظر: «الكشاف» (٣/ ١٩٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٠٣)، و«البحر» (٤/ ٩٩).

(٢) «ما كان»: ليس في (ت).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٩٢).

(٤) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» (٢/ ١٠٦)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٨٢) وعنه نقل المصنف.

(٤٦ ـ ٤٧) ـ ﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ وَعَلَى الْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ (٤٦) وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾.

﴿وَبَيْنَهُمَا حِجَابٌ﴾؛ أي: بينَ الفريقَيْنِ، كقولِه: ﴿فَضُرِبَ بَيْنَهُم بِسُورٍ﴾ [الحديد: ١٣]، أو بين الجنَّةِ والنَّارِ ليمنعَ وُصولَ أثرِ إحداهُما إلى الأخرى.

﴿وَعَلَى الْأَعْرَافِ﴾: وعلى أعرافِ الحِجَابِ؛ أي: أعاليهِ، وهو السُّورُ المَضروبُ بَينَهُما: جمعُ عُرْفٍ، مُستعارٌ مِن عُرْفِ الفرسِ.

وقيل: العُرْفُ: ما ارتفعَ مِن الشَّيءِ، فإنَّه يَكونُ بظُهورِه أعرفَ مِن غيرِه.

﴿رِجَالٌ﴾: طائفَةٌ مِن المُوحِّدينَ قصَّرُوا في العملِ فيُحبَسُونَ بينَ الجنَّةِ والنَّارِ حتَّى يقضيَ اللهُ فيهِم ما يشاءُ.

وقيل: قومٌ علَتْ دَرَجاتُهُم كالأنبياءِ، أو الشُّهداءِ[1]، أو خِيارِ المُؤمنينَ وعُلَمَائِهِم، أو ملائكةٌ يُرَوْنَ في صورةِ الرِّجالِ.

﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا﴾ مِن أهلِ الجنَّة والنَّارِ ﴿بِسِيمَاهُمْ﴾: بعلامَتِهم التي أعلَمَهُم اللهُ بها كبياضِ الوَجهِ وسوادِه، (فِعْلَى) مِن (سامَ إبلَه): إذا أرسلَها في المرعَى مُعْلَمَةً، أو مِن (وَسَمَ) على القلبِ[2]؛ كالجاهِ مِن الوَجْهِ، وإنَّما يَعرفونَ ذلك بالإلهامِ أو تَعليمِ المَلائِكَةِ.

---

(١) في (أ): «والشهداء».

(٢) قوله: «على القلب»؛ أي: القلبِ المكانيِّ، وهو تقديمُ حرفٍ على آخر. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٩٥).

﴿وَنَادَوْا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَن سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ إذا نظروا إليهم سلَّموا عليهم ﴿لَمْ يَدْخُلُوهَا وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ حالٌ مِن الواوِ على الوجهِ الأوَّلِ، ومن الأصحابِ على الوُجوهِ الباقية[1].

﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا﴾ تعوُّذًا باللهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾؛ أي: في النَّارِ.

قوله: «إذا نظروا إليهم سلَّمُوا عليهِم»:

قال الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ جزاءُ شَرطٍ مَحذوفٍ؛ لدلالَةِ قولِه: ﴿وَإِذَا صُرِفَتْ أَبْصَارُهُمْ تِلْقَاءَ أَصْحَابِ النَّارِ قَالُوا رَبَّنَا﴾، وكِلاهُما كالتَّفصيلِ[2] لقولِه: ﴿يَعْرِفُونَ كُلًّا بِسِيمَاهُمْ﴾، وإنَّما قدَّرَ «نَظَرُوا» دونَ «صرفت» للمُقابلَةِ؛ ليؤذِنَ بأنَّ النظرَ إلى أصحابِ الجنَّةِ وُجدَ مِنهُم على سبيلِ الرغبَةِ وميلِ النَّفسِ، و[إلى] أصحابِ النَّارِ بخِلافِه[3].

(٤٨ ـ ٤٩) ـ ﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَاهُمْ قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنكُمْ جَمْعُكُمْ وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴿٤٨﴾ أَهَٰؤُلَاءِ الَّذِينَ أَقْسَمْتُمْ لَا يَنَالُهُمُ اللَّهُ بِرَحْمَةٍ ادْخُلُوا الْجَنَّةَ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ وَلَا أَنتُمْ تَحْزَنُونَ﴾.

﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَاهُمْ﴾ مِن رُؤساءِ الكفَرةِ ﴿قَالُوا مَا أَغْنَىٰ عَنكُمْ

---

(١) «الباقية» من (خ). قوله: «﴿وَهُمْ يَطْمَعُونَ﴾ حال من الواو»؛ أي: من واو ﴿يَدْخُلُوهَا﴾ «على الوجه الأول»؛ أي: وهو أن الرجالَ القائمين على الأعراف طائفةٌ من الموحِّدين قصَّروا في العمل، «ومن الأصحاب على الوجوه»؛ أي: المذكورةِ بعد الأول. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٥٩٥).

(٢) في (ز): «وكلاهما للتفصيل».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٩٥)، وما بين معكوفتين منه.

جَمْعُكُمْ﴾: كثرتُكُم، أو: جَمْعُكُم المالَ ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ﴾ عَن الحقِّ، أو على الخلقِ[1].

وقرئ: (تَسْتَكْثِرُونَ) مِن الكثرَةِ[2].

﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ لَا يَنَالُهُمُ ٱللَّهُ بِرَحۡمَةٍ﴾ مِن تتمَّةِ قَولِهِم للرِّجالِ، والإشارةُ إلى ضُعفَاءِ أهلِ الجنَّةِ الذين كانَت الكفرةُ يحتقرونَهُم في الدُّنيَا ويحلفونَ أنَّ اللهَ لا يُدخِلُهُم الجنَّةَ.

﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ وَلَآ أَنتُمۡ تَحۡزَنُونَ﴾؛ أي: فالتفَتُوا إلى أصحابِ الجنَّةِ وقالوا لَهُم: ﴿ٱدۡخُلُواْ﴾ وهو أوفَقُ للوُجوهِ الأخيرةِ.

أو: فقيلَ لأَصحابِ الأَعرافِ: ادخُلُوا الجنَّةَ بفَضلِ اللهِ، بعدَ أَنْ حُبِسوا حتى أبصَرُوا الفَرِيقَيْنِ وعرَفُوهُم وقالوا لَهُم ما قالُوا.

وقيل: لَمَّا عيَّرُوا أصحابَ النَّارِ أقسَمُوا أنَّ أصحابَ الأعرافِ لا يَدخلونَ الجنَّةَ، فقالَ اللهُ أو بعضُ الملائكةِ: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقۡسَمۡتُمۡ﴾.

وقُرِئَ: (أُدْخِلوا)[3] و: (دَخَلُوا)[4] على الاستئنافِ، وتَقديرُه: دَخَلُوا الجنة مقولًا لهم: ﴿لَا خَوۡفٌ عَلَيۡكُمۡ﴾.

---

(١) في (أ) و(خ): «الحق».

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٣)، و«تفسير أبي الليث» (١/ ٥١٨)، و«الكشاف» (٣/ ١٩٦).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٩) عن طلحة بن مصرف.

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨)، و«المحتسب» (١/ ٢٤٩)، عن عكرمة.

(٥٠ ـ ٥١) ـ ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُۚ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٥٠ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾.

﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ أَنۡ أَفِيضُواْ عَلَيۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ﴾؛ أي: صبُّوه، وهو دليلٌ على أنَّ الجنَّةَ فوقَ النَّارِ.

﴿أَوۡ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ﴾ مِن سائرِ الأَشربَةِ؛ ليلائِمَ الإفاضةَ، أو مِن الطَّعامِ كقولِه:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا ومَاءً بَارِدًا[1]

﴿قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾: منعَهُما عنهم مَنْعَ المحرَّمِ عن المكلَّفِ.

﴿ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَهۡوٗا وَلَعِبٗا﴾ كتَحريمِ البَحيرَةِ والتَّصدِيَةِ حولَ البيتِ، واللَّهوُ: صَرْفُ الهمِّ بما لا يَحْسُنُ أن يُصْرفَ به، واللعبُ: طلبُ الفرحِ بما لا يَحْسُنُ أَنْ يُطلَبَ به[2].

﴿وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَاۚ فَٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰهُمۡ﴾: نفعَلُ بهم فعلَ النَّاسينَ فنتْرُكُهم في النَّارِ ﴿كَمَا نَسُواْ لِقَآءَ يَوۡمِهِمۡ هَٰذَا﴾ فلَمْ يُخْطِروهُ ببالِهم ولم يَستَعِدُّوا له.

---

(١) صدر بيت أنشده الفراء لبعض بني دُبَير ـ قبيلة من أسد ـ يصف فرسه. انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٤)، و«تفسير الطبري» (١/ ٢٦٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢/ ٤٣٣)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٤٩٩). وعجزه:

حَتَّى شَتَتْ هَمّالَةً عَيْناهَا

(٢) «به» من (ت).

﴿وَمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجۡحَدُونَ﴾: وكما كانوا مُنكِرينَ أنَّها مِن عندِ اللهِ.

قوله: «مِن سائرِ الأَشرِبَةِ؛ ليلائمَ الإفاضةَ»:

قال الحَلَبِيُّ: يَعني: أنَّ الإفاضةَ أصلُ استعمالِها في الماءِ، وما جرى مجراه مِن المَائعاتِ، فقُدِّرَ «من سائرِ الأَشرِبَةِ» ليصِحَّ تَسلُّطُ[1] الإفاضَةِ عليه[2].

قوله: «أو مِن الطَّعامِ كقَولِه:

عَلفْتُها تبنًا ومَاءً بارِدًا»

أي: على تَضمينِ ﴿أَفِيضُواْ﴾ مَعنى: أَلْقُوا؛ ليَصِحَّ انصِبَابُه على الشَّرابِ والطعامِ معًا، أو على تَقديرِ فعلِ (ألقوا) بعدَ ﴿أَوۡ﴾، والوَجهانِ جارِيَان في البَيتِ وفي كلِّ ما شابَهُه.

قال أبو حيَّان: والصَّحيحُ مِنهُما التَّضمينُ لا الإِضمارُ[3].

قال الطِّيبِيُّ: وهذا المصراعُ أنشدَ ابنُ قتيبةَ تمامَه في كتابِ «مشكل القرآنِ» عن الفرَّاءِ:

حتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا[4]

---

(١) في (ز): «تسليط».

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٣٣٤).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١١٠).

(٤) انظر: «تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٣٥)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٩٩)، وقد تقدم.

قوله: «نفعلُ بهم فعلَ النَّاسين»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: أنَّه تَمثيلٌ؛ لأنَّه مُتعالٍ أن يَنْسى شيئًا، لكن شبَّه مُعامَلْتَه مَع هؤلاءِ المنكرينَ[1] بمُعاملَةِ مَن ينسى عبدَهُ مِن الخيرِ فلا يلتَفِتُ إليه[2].

(٥٢ ـ ٥٣) ـ ﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٥٢﴾ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾.

﴿وَلَقَدْ جِئْنَاهُم بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ﴾: بيَّنَّا مَعانيَه مِن العَقائدِ والأَحكامِ والمَواعظِ مُفصَّلَةً ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ﴾: عالِمينَ بوجهِ تَفصيلِه حتَّى جاءَ حَكيمًا، وفيه دَليلٌ على أنَّه تَعالى عالِمٌ بعِلْمٍ.

أو: مُشتَمِلًا على علمٍ، فيكونُ حالًا مِن المَفعولِ.

وقُرِئَ: (فضَّلناه)[3]؛ أي: على سائرِ الكتبِ عالِمينَ بأنَّه حَقيقٌ بذلك.

﴿هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ حالٌ مِن الهاءِ.

﴿هَلْ يَنظُرُونَ﴾: هل يَنتَظِرونَ ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ﴾: إلا ما يَؤولُ إليه أمرُهُ مِن تَبيُّنِ صِدْقِه بظهورِ ما نطقَ به مِن الوَعدِ والوَعيدِ.

﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ﴾: تركوهُ تركَ النَّاسِي: ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾؛ أي: قد تبيَّنَ أنَّهم جاؤوا بالحَقِّ ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ اليومَ ﴿أَوْ نُرَدُّ﴾: أو هل نردُّ إلى الدُّنيا.

---

(١) في (س): «المتكبرين».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٣٩٩).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«الكشاف» (٣/ ١٩٨)، عن ابن محيصن.

وقُرِئَ بالنَّصبِ[(١)] عطفًا على ﴿فَيَشۡفَعُواْ﴾، أو لأنَّ ﴿أَوۡ﴾ بمعنى: (إلى أن)، فعَلى الأوَّلِ المسؤولُ أحدُ الأمرينِ: الشفاعةُ، أو ردُّهم إلى الدنيا، وعلى الثَّاني: أن يكونَ لهم شُفَعاءُ إمَّا لأحدِ الأمرينِ أو لأمرٍ واحدٍ وهو الرَّدُّ.

﴿فَنَعۡمَلَ غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾ جوابُ الاستفهامِ الثَّاني. وقُرِئَ بالرَّفعِ[(٢)]؛ أي: فنَحنُ نعمَلُ.

﴿قَدۡ خَسِرُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ﴾ بصرفِ أعمارِهم في الكفرِ ﴿وَضَلَّ عَنۡهُم مَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾: بَطَلَ عنهُم فلَمْ ينفَعْهُم.

قوله: «عالمينَ بوجهِ تَفصيلِه»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: أوقعَ ﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ حالًا عَن ضَميرِ الفاعلِ في ﴿فَصَّلۡنَٰهُ﴾؛ ليكونَ كِنايَةً عَن كونِ الكتابِ حَكِيمًا غيرَ ذي عِوَجٍ؛ لأنَّ الفاعلَ إذا كانَ عالمًا بما يفعلُ مُتقنًا فيه جاءَ فعلُه مُحكمًا مُستَقيمًا[(٣)].

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٥١)، و«الكشاف» (٣/ ١٩٩)، عن ابن أبي إسحاق.

(٢) انظر: «البحر» (١٠/ ١١٣)، وفيه: وقرأ الحسن فيما نقل الزمخشري بنصب الدال ورفع اللام، وقرأ الحسن فيما نقل ابن عطية وغيره برفعهما، عطَفَ (فَنَعْمَلُ) على (نُرَدُّ).

وانظر القراءة برفعهما في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٠٨)، وبنصب الأول ورفع الثاني في «الكشاف» (٣/ ١٩٩).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٠٠).

(٥٤ ـ ٥٥) ـ ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ ۗ أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ ۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٥٤﴾ ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾.

﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾؛ أي: في ستَّةِ أوقاتٍ، كقولِه: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾ [الأنفال: ١٦][1] أو: في مقدارِ ستَّةِ أيامٍ؛ فإنَّ المُتعارَفَ زمانُ طلوعِ الشَّمسِ إلى غُروبِها ولم يَكُن حينئذٍ.

وفي خلقِ الأشياءِ مدرَّجًا مع القدرةِ على إيجادِه دفعةً دليلٌ للاختيار، واعتبارٌ للنُّظَّارِ، وحَثٌّ على التَّأنِّي في الأُمورِ.

﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾: استوى أَمرُه، أو: استَوْلَى.

وعَن أَصحابِنا: أَنَّ الاستواءَ على العرشِ صفةٌ للهِ بلا كيفٍ، والمعنى: أنَّ له تَعالى استواءً على العَرشِ على الوجهِ الذي عناه مُنزَّهًا عن الاستقرارِ والتَّمكُّنِ.

والعَرشُ: الجسمُ المُحيطُ بسَائرِ الأَجسامِ، سُمِّيَ به لارتفاعِه أو للتَّشبيهِ بسَريرِ المُلْكِ؛ فإنَّ الأُمورَ والتَّدابيرَ تنزلُ منه. وقيل: المُلْكُ.

﴿يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ﴾: يُغطِّيهِ به، ولم يذكُر عكسَه للعلمِ به، أو لأنَّ اللفظَ يَحتَمِلُهُما، ولذلكَ قُرِئَ: (يَغْشَى الليلَ النهارُ) بنصبِ الليلِ ورفعِ النَّهارِ[2].

---

(١) قوله: «كقولِه: ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ﴾»؛ استشهاد على جواز استعمال اليوم في معنى الوقت مجازاً، فإن المراد باليوم في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ الوقت؛ لأن التوليَ لا يكون في طول اليوم بتمامه بل في وقت من أوقات اليوم. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٣٩٨).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥١)، «الكشاف» (٣/ ١٩٩)، عن حميد بن قيس.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ ويَعقوبُ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ بالتَّشديدِ فيه وفي الرَّعدِ[1]؛ للدَّلالةِ على التَّكريرِ.

﴿يَطْلُبُهُۥ حَثِيثًا﴾: يَعْقبُه سَريعًا كالطَّالبِ له لا يَفْصِلُ بينَهُما شيءٌ، والحَثيثُ: فَعِيلٌ مِن الحثِّ، وهو صفةُ مَصدَرٍ مَحذوفٍ، أو حالٌ مِن الفاعلِ بمَعنى: حاثًّا، أو المفعولِ بمعنى: مَحثُوثًا.

﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍۭ بِأَمْرِهِۦٓ﴾ بقَضائِه وتَصريفِه، ونصبُها بالعطفِ على ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ونصبُ ﴿مُسَخَّرَٰتٍۭ﴾ على الحالِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ كلَّها بالرفعِ على الابتداءِ والخبرِ[2].

﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ﴾ فإنَّه الموجدُ والمُتصرِّفُ ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: تَعالى بالوَحدانيَّةِ في الألوهيَّةِ، وتعظَّمَ بالتَّفرُّدِ في الرُّبوبيَّةِ.

وتحقيقُ الآيةِ ـ والله أعلم ـ: أنَّ الكافرينَ كانوا مُتَّخذينَ أربابًا، فبيَّنَ لهم أنَّ المُستَحِقَّ للرُّبوبيَّةِ واحدٌ وهوَ اللهُ تَعالى؛ لأنَّه الذي له الخلقُ والأمرُ، فإنَّه تَعالى خلقَ العالَمَ على تَرتيبٍ قَويمٍ وتَدبيرٍ حَكيمٍ، فأبدَعَ الأَفْلاكَ ثمَّ زَيَّنَها بالكواكبِ، كمَا أشارَ إليهِ بقولِه: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، وعَمِدَ إلى اتِّخاذِ الأجرامِ السُّفْليَّةِ فخلَقَ جِسْمًا قابلًا للصُّوَرِ المُتبدِّلَةِ والهيئاتِ المُختَلِفَةِ، ثم قسَّمَها بصُوَرٍ نَوعِيَّةٍ مُتضادَّةِ الآثارِ والأَفعَالِ، وأشارَ إليه بقولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩]؛ أي: ما في جهَةِ السفلِ ﴿فِى يَوْمَيْنِ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٠)، و«النشر» (٢/ ٢٦٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

ثمَّ أنشأَ أنواعَ المواليدِ الثَّلاثةِ بتركيبِ موادِّها أولًا، وتَصويرِها(١) ثانيًا، كما قالَ بعدَ قَولِه: ﴿خَلَقَ ٱلْأَرْضَ فِى يَوْمَيْنِ﴾: ﴿وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ مِن فَوْقِهَا وَبَٰرَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَٰتَهَا فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ١٠] أي: مع اليومينِ الأوَّلينِ؛ لقولِه في سُورةِ السَّجدةِ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [السجدة: ٤].

ثمَّ لَمَّا تمَّ له عالَمُ الملكِ عمدَ إلى تدبيرِه كالمَلِكِ الجالسِ على عَرشِهِ لتَدبيرِ المملَكَةِ، فدبَّرَ الأمرَ مِن السَّماءِ إلى الأرضِ بتَحريكِ الأَفلاكِ وتَسييرِ الكَواكبِ وتكْويرِ(٢) اللَّيالي والأيَّام.

ثمَّ صرَّحَ بمَا هو فَذلَكةُ التَّقريرِ(٣) ونتيجَتُه فقال: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْخَلْقُ وَٱلْأَمْرُ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾.

ثم أمرَهُم بأَنْ يَدعوهُ مُتذَلِّلينَ مُخلِصِينَ، فقال:

﴿ٱدْعُوا۟ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾؛ أي: ذوي تَضرُّعٍ وخُفيَةٍ فإنَّ الإخفاءَ دَليلُ الإخلاصِ ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾: المُجاوزينَ ما أُمرُوا به في الدُّعاءِ وغيرِه، نبَّه بِه على أنَّ الدَّاعيَ ينبَغِي أن لا يطلبَ ما لا يَليقَ به كرتبَةِ الأنبياءِ والصُّعودِ إلى السَّماءِ.

وقيل: هو الصِّياحُ في الدُّعاءِ والإسهابُ ـ أي: الإطنابُ والتطويلُ(٤) ـ فيه.

وعن النبيِّ ﷺ: «سيكونُ قَوْمٌ يعتدونَ في الدُّعاءِ وحسبُ المرءِ أَنْ يقولَ: اللهمَّ إني أسأَلُكَ الجنَّةَ وما قرَّبَ إليها مِن قَولٍ وعملٍ، وأعوذُ بك مِن النَّارِ وما قرَّبَ إليها مِن قَولٍ وعَمَلٍ» ثمَّ قرأَ: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾.

---

(١) في (خ): «ثم تصويرها».

(٢) في (خ): «وتكرير».

(٣) في (خ): «التصوير».

(٤) «أي الإطناب والتطويل» من (ت).

قوله: «أو لأنَّ اللَّفظَ يَحتَمِلُهُما»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: يحتَمِلُ أن يكونَ النَّهارُ مُلحقًا باللَّيلِ وأن يكونَ الليلُ مُلحقًا بالنَّهارِ[1].

قوله: «سيكونُ قومٌ يَعتدونَ في الدُّعاءِ...» الحديث.

أخرجَه أبـو يَعـلى فـي «مسنده» مِن حديثِ سعدٍ، وفيه: (لا أدري قوله[2]: «وحسبُ المرءِ أن يقول» هو مِن قولِ سعدٍ أو مِن قَولِ النَّبيِّ ﷺ)[3]، وصَدرُه في «سُنَنِ» أبي داودَ وابنِ ماجَه و«صحيحِ» ابنِ حِبَّانَ و«مُستدركِ» الحاكم[4].

(٥٦) ـ ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾.

﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ بالكفرِ والمَعاصِي ﴿بَعْدَ إِصْلَـٰحِهَا﴾ ببعثِ الأَنبياءِ وشرعِ الأَحكامِ ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ ذَوِي خَوفٍ مِن الردِّ لِقُصورِ أَعمالِكُم وعدمِ استحقَاقِكُم، وطمعٍ في إِجابَتِه تَفَضُّلًا وإِحسانًا لفَرطِ رَحمَتِه.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٠٤).

(٢) سُطرت في النسخ الخطية بمداد أحمر، وكأن ما بعدها عبارة البيضاوي، والصواب أنها تتمة حديث أبي يعلى.

(٣) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٧١٥) بنحوه، ورواه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٨٣) من حديث سعد رضي الله عنه، كلاهما عن شعبة، عن زياد بن مخراق، قال: سمعت أبا نعامة، عن مولى لسعد، وهذا إسناد ضعيف لجهالة مولى سعد.

(٤) رواه أبو داود (١٤٨٠)، من حديث سعد بن أبي وقاص، ورواه ابن ماجه (٣٨٦٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٦٧٦٤)، والحاكم في «المستدرك» (٥٧٩)، وصححه، وقال الذهبي في «التلخيص»: فيه إرسال.

﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ترجيحٌ للطَّمعِ، وتَنبيهٌ على ما يُتوسَّلُ به إلى الإجابةِ، وتذكيرُ ﴿قَرِيبٌ﴾ لأنَّ الرَّحمةَ بمَعنى الرُّحمِ، أو لأنَّه صفَةُ محذوفٍ؛ أي: أمرٌ قريبٌ، أو على تشبيهِه بـ(فَعِيلٍ) الذي بمعنى (مَفعولٍ)، أو الذي هو مَصدرٌ كالنَّقيضِ، أو للفَرقِ بينَ القريبِ من النَّسبِ والقَريبِ مِن غيرِه.

قوله: «لأنَّ الرَّحمةَ بمَعنى الرُّحْمِ»: بالضَّمِّ، قال تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ [الكهف: ٨١].

وفي نسخة: «بمَعنى التَّرحُّمِ» وهي عبارَةُ أبي البقاءِ[١].

وقال الزَّجَّاجُ: إنَّ الرَّحمةَ والغُفرانَ والعَفْوَ في المعنى واحدٌ[٢].

وقال الأخفَشُ: إنَّ الرَّحمَةَ في مَعنى المطرِ[٣].

قوله: «أو على تشبيهِه بـ(فَعِيلٍ) الذي بمَعنى (مفعول)»:

يعني: فإنَّه يَستَوِي فيه المذكَّرُ والمُؤنَّثُ كـ: جَرِيحٍ وأَسيرٍ وقَتيلٍ.

وقيل: هو نفسُهُ فَعِيلٌ بمَعنى مَفعولٍ[٤].

قوله: «أو للفَرْقِ بينَ القَريبِ مِن النَّسَبِ والقَريبِ مِن غَيرِه»:

قال الزَّجَّاجُ: هذا غلطٌ، كلُّ ما قَرُبَ مِن مَكانٍ أو نَسَبٍ يَجوزُ فيه التَّذكيرُ والتَّأنيثُ[٥].

---

(١) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٧٥).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٤).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/ ٣٢٧)، وكذا نقله عنه الزجاج، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤١١)، فعنه نقل المصنف ما سبق.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤١١).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٤٥).

(٥٧) ـ ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾.

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ﴾ وقرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ: ﴿الرِّيحَ﴾ على الوحدَةِ[١].

﴿نُشُرًا﴾: جَمعُ نَشُورٍ بمَعنى: ناشرٍ، وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿نُشْرًا﴾ بالتخفيفِ حيثُ وقعَ، وحمزَةُ والكِسَائِيُّ: ﴿نَشْرًا﴾ بفتحِ النُّونِ حيثُ وقعَ على أنَّه مصدَرٌ في مَوقعِ[٢] الحالِ بمعنى: ناشراتٍ، أو مفعولٌ مُطلَقٌ؛ فإنَّ الإرسالَ والنَّشْرَ مُتقاربانِ، وعاصمٌ: ﴿بُشْرًا﴾[٣] وهو تخفيفُ (بُشُرٍ) جمعُ بَشِيرٍ، وقد قُرِئَ به[٤]، و: (بَشْرًا) بفتحِ الباءِ[٥] مصدرُ بَشَرَهُ بمعنى: باشِرَاتٍ أو البِشَارَةِ، و: (بُشْرَى)[٦].

﴿بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ﴾: قُدَّامَ رحمَتِه، يعني: المطرَ؛ فإنَّ الصَّبَا تُثيرُ السَّحابَ، والشَّمالَ تَجمَعُه، والجَنوبَ تدرُّهُ، والدَّبورَ تُفَرِّقُه.

﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ﴾؛ أي: حَمَلَتْ، واشتِقاقُه مِن القِلَّةِ فإنَّ المُقِلَّ للشَّيءِ يَستَقِلُّهُ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٣)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) في (ت): «موضع».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٣)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٤) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن ابن عباس وأبي عبد الرحمن السلمي بخلاف وعاصم بخلاف.

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩) عن عاصم من رواية عصمة، و«المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن أبي عبد الرحمن السلمي بخلاف. وفيهما أيضًا: (بُشْرى) عن ابن قطيب ومحمد بن السميفع اليماني.

(٦) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩ ـ ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٥) عن ابن قطيب واليماني.

﴿سَحَابًا ثِقَالًا﴾ بالماءِ، جمَعَهُ لأنَّ السَّحابَ جمعٌ بمعنى السَّحائبِ.

﴿سُقْنَهُ﴾؛ أي: السَّحابَ، وإفرادُ الضَّميرِ باعتبارِ اللفظِ.

﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾: لأجلِهِ، أو لإحيائِهِ، أو لسَقيِهِ. وقرئَ: ﴿مَيْتٍ﴾[1].

﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ﴾: بالبلدِ، أو بالسَّحابِ، أو بالسَّوْقِ، أو بالريحِ، وكذلك ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ﴾ ويُحتمَلُ فيه عَوْدُ الضَّميرِ إلى الماءِ، وإذا كانَ للبَلَدِ فالباءُ للإلصاقِ في الأوَّلِ وللظَّرفيَّةِ في الثَّاني، وإذا كانَ لغَيْرِه فهيَ للسَّببيَّةِ.

﴿مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾: مِن كُلِّ أنواعِها ﴿كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ الإشارةُ فيه إلى إخراجِ الثَّمراتِ، أو إلى إحياءِ البَلدِ الميتِ؛ أي: كما نُحْيِيه بإحداثِ القُوَّةِ النَّاميَةِ فيه وتَطْرِيَتِها بأنواعِ النَّباتِ والثَّمراتِ نخرجُ الموتى مِن الأَجداثِ ونُحيِيها بردِّ النُّفوسِ إلى موادِّ أبدانِها بعد جمعِها وتَطرِيَتِها بالقُوَى والحَواسِّ.

﴿لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ فتعلَمُونَ أنَّ مَن قَدَرَ على ذلك قَدَرَ على هذا.

قوله: «فإنَّ المُقِلَّ للشَّيءِ يَستَقِلُّهُ»:

قال صاحب «الكشَّاف»: حقيقةُ (أقلَّه): جَعَله قليلًا في زعمِه، كقَولِك: (أكذَبه) إذا جعلَهُ كاذبًا في زَعمِه[2].

وقال نورُ الدِّين الحَكيمُ: أقلَّهُ: وجدَهُ قليلًا و[3]اعتَقدَه قليلًا، من الجَعلِ الاعتِقاديِّ، كأكذَبه[4].

---

(١) وهي قراءة ابن كثير وابن عامر وأبي عمرو. انظر: «السبعة» (ص: ٢٠٣)، و«التيسير» (ص: ٨٧).

(٢) نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٤١٢).

(٣) في «فتوح الغيب»: «أو».

(٤) نقله عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٤١٣)، وفيه: «كالكذبة».

قولَه(١): **«وإفرادُ الضَّميرِ باعتبارِ اللفظِ»؛ لأنَّ ﴿سَحَابًا﴾ لفظُه مُفرَدٌ.**

قوله: «﴿لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ﴾: لأجلِه»:

قال أبو حيَّان: جعلَ اللَّامَ لامَ العِلَّةِ، ولا يظهَرُ، وفرقٌ بين قولِك: (سُقْتُ لك مالًا) و(سُقتُ لأجلِكَ مالًا)؛ فإنَّ الأوَّلَ مَعناه: أَوْصلتُه لك وأَبْلَغتُكَه، والثَّاني لا يَلزَمُ منه وصولُه إليه، بل قَد يَكونُ الذي وصلَ لَه المالُ غيرَ الذي علَّلَ به السَّوقَ، ألا ترى إلى صِحَّةِ قولِ القائلِ: (لأجلِ زيدٍ سقتُ لكَ مَالًا)(٢).

قال الحَلَبيُّ: وهذا واضِحٌ(٣).

قوله: «بالبلَدِ أو بالسَّحابِ أو بالسَّوقِ»:

قال الطِّيبيُّ: فالباءُ على الأوَّلِ بمَعنى (في)، وعلى الآخرينَ كمَا في قولِك: (كتبتُ بالقَلمِ)(٤).

(٥٨) ـ ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَٱلَّذِى خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا ۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾.

﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ﴾: الأرضُ الكريمةُ التُّربَةِ ﴿يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾: بمشيئَتِه وتَيسيرِه، عبَّرَ به عَن كَثرَةِ النَّباتِ وحُسْنِه وغَزارَةِ نَفعِه؛ لأنَّه أَوقعَه في مُقابَلَةِ: ﴿وَٱلَّذِى خَبُثَ﴾؛

---

(١) من قوله: «في زعمه. وقال نور الدين الحكيم» إلى هنا من (ز).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٣٩).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٣٥١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤١٣).

أي: كالحَرَّةِ والسَّبْخَةِ ﴿لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا﴾: قليلًا عديمَ النَّفعِ، ونَصبُه على الحالِ، وتَقديرُ الكلامِ: والبَلدُ الذي خَبُثَ لا يَخرجُ نَباتُه إلَّا نكِدًا، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المُضافُ إليه مقامَه فصارَ مَرْفوعًا مُستترًا.

وقُرِئَ: (يُخرِج)؛ أي: يخرجُه البلدُ، فيكونُ ﴿إِلَّا نَكِدًا﴾ مَفعولًا.

و: ﴿نَكَدًا﴾ على المصدرِ[1]؛ أي: ذا نَكَدٍ.

و(نَكْدًا) بالإسكانِ للتَّخفيفِ[2].

﴿كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ﴾ نُرددُها ونُكرِّرُها ﴿لِقَوْمٍ يَشْكُرُونَ﴾ نعمةَ اللهِ فيتفكَّرُونَ فيها ويَعتَبِرونَ بها، والآيةُ مَثَلٌ لِمَن تَدبَّرَ الآياتِ وانتفعَ بها ولِمَن لَمْ يَرْفَعِ إليها رأسًا ولَمْ يَتأَثَّرْ بِها.

(٥٩ ـ ٦٠) ـ ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿٥٩﴾ قَالَ الْمَلَأُ مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾.

﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ﴾ جوابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ، ولا تَكادُ تُطلَقُ هذه اللامُ إلَّا مَع (قد) لأنَّها مَظِنَّةُ التَّوقُّعِ؛ فإنَّ المُخاطَبَ إذا سَمِعَها توقَّعَ وُقوعَ ما صُدِّرَ بها.

ونوحٌ: ابنُ لَمَكَ بنِ مَتُّوشَلَح بنِ إدريسَ، أوَّلُ نَبيٍّ بعدَه، بُعِثَ وهو ابنُ خمسينَ سنةً أو أربعينَ.

﴿فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾؛ أي: اعبدوهُ وحدَه؛ لقولِه: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾.

---

(١) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٠).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن طلحة.

وقرأ الكِسائيُّ: ﴿غيرِه﴾ بالكسرِ نعتاً أو بدلاً على اللفظ حيثُ وقعَ، إذا كان قبلَ ﴿إِلَٰهٍ﴾ ﴿مِّنْ﴾ التي تَخفِضُ[1]، وقُرِئَ بالنَّصبِ على الاستثناءِ[2].

﴿إِنِّيٓ أَخَافُ عَلَيۡكُمۡ عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ إنْ لَمْ تُؤمِنُوا، وهو وَعيدٌ وبَيانٌ للدَّاعِي إلى عبادَتِه، واليومُ: يومُ القيامَةِ، أو يومُ نُزولِ الطُّوفانِ.

﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِهِۦٓ﴾؛ أي: الأشرافُ، فإنَّهُم يَملَؤُونَ العُيونَ رُوَاءً: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٖ﴾: زوالٍ عَن الحقِّ ﴿مُّبِينٖ﴾: بَيِّنٍ.

(٦١ ـ ٦٢) ـ ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٦١ أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمۡ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾.

﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ﴾؛ أي: شَيءٌ مِن الضَّلالِ، بالغَ في النَّفيِ كما بالَغُوا في الإثباتِ، وعرَّضَ لَهُم بهِ.

﴿وَلَٰكِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ استدراكٌ باعتِبارِ ما يلزَمُه وهو كونُه على هُدًى؛ كأنَّه قال: ولكنِّي على هُدًى في الغايَةِ لأنِّي رَسولٌ مِن اللهِ.

﴿أُبَلِّغُكُمۡ رِسَٰلَٰتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمۡ وَأَعۡلَمُ مِنَ ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ﴾ صِفَاتٌ لـ﴿رَسُولٞ﴾ أو استئنافٌ، ومساقُها على الوَجهينِ لبَيانِ كونِه رَسولًا.

وقرأَ أبو عمرٍو: ﴿أُبْلِغُكُم﴾ بالتَّخفيفِ[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٤)، و«التيسير» (ص: ١١٠).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٠٦)، وذكر ابن خالويه النصب في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) على أنه لغة تميم.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٤)، و«التيسير» (ص: ١١١).

وجمعُ الرِّسالاتِ لاختِلافِ أوقاتِها، أو لتَنوُّعِ معانِيها كالعَقائِدِ والمَواعظِ والأَحكامِ، أو لأنَّ المُرادَ بها: ما أوحيَ إليه وإلى الأنبياءِ قبلِه كصُحُفِ شيثٍ وإِدريسَ.

وزيادَةُ اللَّامِ في ﴿لَكُمْ﴾ للدَّلالَةِ على إمحاضِ النُّصحِ لهم.

وفي ﴿وَأَعْلَمُ مِنَ ٱللَّهِ﴾ تقريرٌ لِمَا أوعدَهُم[١] به، فإنَّ مَعناهُ: أعلَمُ مِن قُدرَتِه وشِدَّةِ بطشِهِ أو مِن جِهَتِه بالوَحيِ أشياءَ لا عِلْمَ لَكُم بها.

قوله: «﴿لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾، أي: شيءٌ مِن الضَّلالِ، بالغ في النَّفيِ كما بالَغوا في الإثباتِ»:

عبارة «الكشَّاف»: «فإن قلت: لِمَ قال: ﴿لَيْسَ بِى ضَلَٰلَةٌ﴾، ولَمْ يَقُل: (ضلالٌ) كما قالوا؟

قلت: الضَّلالَةُ أخصُّ مِن الضَّلالِ، فكانَت أبلغَ في نَفيِ الضَّلالِ عَن نَفسِه، كأنَّه قال: ليسَ بي شَيءٌ مِن الضَّلالِ كما لو قيل: (ألكَ تمرٌ)؟ فقلت: «ما لي تَمرَةٌ»[٢].

قال صاحبُ «الانتصاف»: قوله: «نَفيُها أبلَغُ لأَنَّها أَخصُّ» لا يَستقيمُ؛ فإنَّ نفيَ الأَعَمِّ أخصُّ مِن نَفيِ الأَخصِّ، ونفيَ الأخَصِّ أعمُّ مِن نَفيِ الأَعمِّ[٣]، فلا يَستلزِمُه؛ لأنَّ الأَعَمَّ لا يَستَلزِمُ الأَخصَّ، فإذا قلت: (هذا ليسَ بإنسانٍ) لا يَلزَمُ سلبَ الحَيوانِيَّةِ عنه، ولو قلت: (هذا ليسَ بحَيوانٍ) لم يَكُن إنسانًا، والحقُّ أن يُقال: الضَّلالةُ أَدْنى مِن الضلالِ، لأَنَّها لا تُطلَقُ إلا على الفَعلةِ منه، والضَّلالُ يَصلُحُ للقليلِ والكَثيرِ، ونفيُ

---

(١) في (خ): «وعدهم».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٠٧).

(٣) عبارة المطبوع من «الانتصاف»: «فإن نفي الأخص أعم من نفي الأعم».

الأَدنى أبلَغُ مِن نَفيِ الأَعلَى؛ لا مِن جِهَةِ كَونِه أخصَّ بل مِن بابِ التَّنبيهِ بالأَدْنى على الأَعْلَى(١).

وفي «حاشية الطِّيبيِّ»: رُوِيَ عن صاحبِ «الكشَّاف» أنَّه قال: «نفى أن يكونَ معه طرفٌ مِن الضَّلالِ، وأثبتَ أنَّه في الغايةِ القُصوَى مِن الهُدى حيثُ كانَ رسولًا مِن ربِّ العَالَمين.

وفيه إظهارٌ لِمُكابَرتِهم وفرطِ عِنادِهِم حيثُ وَصَفوا مَن هو بهذِه المنزلَةِ مِن الهُدَى بالضَّلالِ المبينِ الظَّاهرِ شأنُه لا ضَلالَ بعدَه».

قال صاحبُ «الفرائد»: جعلَ التَّاءَ في (الضَّلالةِ) بمَنزلةِ التَّاءِ في (التَّمرَةِ) و(الفَعلَةِ) في أنَّها للوحدةِ.

وقد قالَ صاحِبُ «المجمل»: الضَّلالُ والضَّلالَةُ بمَعنًى واحِدٍ(٢).

وقال صاحِبُ «المثلِ السَّائرِ»: الأَسماءُ المُفردَةُ الواقعَةُ على الجنسِ التي يكونُ بينَها وبين واحِدِها تاءُ التَّأنيثِ، فإنَّه مَتى أُريدَ النَّفيُ كان استعمالُ واحِدِها أبلغَ، ومتى أُريدَ الإثباتُ كان استِعمالُها أبلغَ كمَا في الآيَةِ(٣).

ولا يُظنُّ أنَّه لَمَّا كانَ (الضَّلالُ) و(الضَّلالَةُ) مَصدرينِ مِن قَولِك: (ضلَّ يَضِلُّ ضلالًا وضَلالَةً) كانَ القَوْلان سواءً؛ لأنَّ (الضَّلالَةَ) هنا ليسَتْ عبارَةً عَن المصدَرِ

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١١٣)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٨٣).

(٢) انظر: «مجمل اللغة» لابن فارس (ص: ٥٦٠)، مادة: (ضل).

(٣) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٢/ ١٦٦).

بَل عَن المرَّةِ الواحِدَةِ، فإذا نفى نوحٌ عَن نفسِه المرَّةَ الواحدَةَ مِن الضَّلالِ فقَدْ نفى ما فوقَ ذلك مِن المَرَّتينِ والمَرَّاتِ الكَثيرَةِ[1].

وقالَ صاحبُ «الفلكِ الدَّائِر على المثلِ السَّائِر»: الذي ذكرَه غيرُ صَحيحٍ؛ لا إنْ كانَت (الضَّلالةُ) مَصدَرًا، ولا إن كانَت المرَّة الواحدةَ.

أمَّا الأوَّلُ: فلأنَّهُما لَمَّا دَلَّا على المَصدرِ لم تَكُن دلالةُ أَحدِهما أبلَغَ مِن الآخرِ؛ لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الماهيَّةِ فقط، فإذا نُفِيَ نَفِيَت الماهيَّةُ.

وأمَّا الثَّاني: فلا يَصِحُّ أيضًا؛ لأنَّه لو قالَ القائِلُ: (ما عندي تمرةٌ) بمَعنى: ما عِندي تمرةٌ واحِدَةٌ، وعندَه ثمرٌ كَثيرٌ يَصِحُّ؛ لأنَّه لَوْ أظهرَ ما أضمَرَ فقال: (ليسَ عِندِي تَمرَةٌ واحِدَةٌ بل تمراتٌ) لم يَكُن مُناقِضًا، وقول نوحٍ: ﴿لَيۡسَ بِي ضَلَٰلَةٞ﴾ بمَعنى: ضَلالَةٍ واحِدَةٍ لم يَكُن نافيًا لكونِه ضالًّا[2]؛ لأنَّه إذا كانَت الضَّلالاتُ مُختلفَةَ الأنواعِ لم يفِده قولُه؛ لجَوازِ أَنْ لا تكونَ ضلالةً واحِدَةً بل ضَلالاتٍ مُختلفةً مُتنوِّعَةً، ومَن وُجِدَت عِندَه ضَلالاتٌ كثيرةٌ فقد صدقَ عليه أنَّه انتَفَت عنه ضَلالَةً واحِدَةً[3].

وقال صاحبُ «التَّقريب»: في قولِ صاحبِ «الكشاف» نظرٌ؛ لأنَّ (الضَّلالَ) إمَّا أَنْ يُرادَ بِه الكَثيرُ أو الجِنسُ.

فعَلَى الأَوَّلِ لا نُسَلِّمُ أنَّ الواحِدَ أَخصُّ، بل الصَّحيحُ العَكسُ؛ لأنَّه كُلَّما

---

(١) انظر: «المثل السائر» لابن الأثير (٢/ ١٦٨).

(٢) في (ز): «ضلالا».

(٣) انظر: «الفلك الدائر» لابن أبي الحديد (٤/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧).

وُجِدَت الكَثرَةُ وُجِدَ الواحِدُ، ولا يَنعكِسُ، فالواحِدُ أَعمُّ، ويتمُّ الجَوابُ؛ إذ يلزَمُ مِن نَفيِ العامِّ نفيُ الخاصِّ مِن غَيرِ عَكسٍ، فكانَ نَفيُها أَبلَغَ؛ أي: ليسَ بي شيءٌ مِن الضَّلالِ.

وعلى الثَّاني يَصِحُّ أنَّ (الضَّلالَة) أَخصُّ، ولكن لا يتمُّ الجوابُ؛ إذ لا يلزَمُ مِن نَفيِ الخاصِّ نفيُ العامِّ، ولَمَّا تَضمَّنَ كونُه رَسولًا مَعنى كونِه مُهتَدِيًا صحَّ الاستِدلالُ به عَن انتفاءِ الضَّلالَةِ[1].

وقال الطِّيبِيُّ: العَجبُ مِن هَؤلاءِ الفُضَلاءِ كيفَ يَتكلَّمونَ بما لا جَدْوَى معَه، وطَوَّلُوا مِن غَيرِ نظرٍ إلى المقامِ؛ فإنَّ الزَّمخشَرِيَّ إنَّما يَتكلَّمُ بمُقتَضى الحالِ ومُطابقَةِ الجَوابِ للسُّؤالِ، ولا يَعتبِرُ مُفرداتِ اللَّفظِ.

وبَيانُه: أنَّ القَوْمَ لَمَّا أَثبَتُوا له نوعًا من الضَّلالِ، وهو كونُه ضَلالًا مُبينًا؛ لا مُطلقَ الضَّلالِ كما تَوهَّموهُ، يَدلُّ عليه قولُه السَّابقِ: «وَصَفوهُ بالضَّلالِ المبينِ الظاهرِ شأنُه لا ضلالَ بعدَه»، فالجوابُ إنَّما يُطابِقُ[2] إذا كانَ أبلغَ مِنه، فإذا لم تُحمَل (الضَّلالَةُ) على ما قَدَّرهُ[3] فمِن أينَ تفيدُه الأَبلغِيَّةُ؟

ولو لم تُرِد المُبالغَةُ لكانَ مُقتَضى الظَّاهرِ أن يُقال في جَوابِ ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾: (ليسَ بي ضَلالٌ) فلمَّا أثبَتُوا النَّوعَ نفى الوحدَةَ.

فإن قيل: لِمَ لا يَجوزُ أن يُقال: إنَّه عليه السَّلامُ نَفى الجنسَ لتَنتَفِيَ الماهيَّة، فيحصُلَ المَقصود؟

---

(١) نقل عنه الطيبي في «فتوح الغيب» (٦/ ٤٢٢).

(٢) في (ز): «يطلق».

(٣) في (س): «قدروه».

قلت: إذَنْ يفوتُ مُقتَضى العُدولِ مِن لَفظِ (الضَّلالِ) إلى (الضَّلالَةِ) وإرادةِ النزرَةِ مِنها؛ لأنَّ نفيَ الشَّيءِ مع الصِّفَةِ في مَقامِ نَفيه أبلَغُ مِن نَفيِهِ وحدَه، ولأنَّ نفيَ الوحدَةِ لإرادَةِ انتِفاءِ الماهيَّةِ أبلَغُ مِن العَكسِ؛ لِمَكانِ الكِنايَةِ واستِلزامِ الاستِغراقِ بحسبِ إفرادِ الجنسِ، كما قالَ صاحِبُ «المثل السائر»: فإذا نفى نوحٌ عَن نَفسِه المرَّةَ الواحِدَةَ مِن الضَّلالَةِ فقَد نفى ما فوقَها مِن المرَّتينِ والمرَّاتِ الكَثيرةِ[1].

فظهرَ أنَّ التَّركيبَ إنَّما يفيدُ المَطلوبَ إذا وقعَ جَوابًا مع إرادَةِ المُبالغَةِ، لا بالنَّظرِ إلى اللفظِ مِن حَيثُ هو هو، ألا ترى أنَّ قولَه تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] إنَّما كان أبلغَ مِن قَولِه: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾ [البقرة: ١٤] مِن حَيثُ كَونُه وقعَ جوابًا له، ولو نُظِرَ إلى اللَّفظِ فقط لكانَ هو أحطَّ مِنه بدَرجاتٍ كَثيرَةٍ؟!

وأمَّا مَسألَةُ التَّمرَةِ، فإذا قالَ القائلُ: (ليسَ عندي تَمرَةٌ) ابتداءً يصِحُّ ما قالَه الزَّاعمُ، أمَّا لَو قالَه على سَبيلِ الإنكارِ لِمَن يَتَّهمُه بادِّخارِ التَّمرِ، كيفَ يَصِحُّ ما قالَ[2]؟!

والحاصِلُ أنَّ اقتضاءَ المقامِ ينحي بالهَدمِ لجميعِ ما بَنوهُ.

ولَمَّا كانَ الإمامُ الدَّاعِي إلى اللهِ تَعالى ذا حَظٍّ وافِرٍ من علمِ البَيانِ قال في «تفسيرِه»:

---

(١) انظر: «الفلك الدائر» لابن أبي الحديد (٤/ ٢٣٨).

(٢) في (س): «ما قاله».

«فإن قيل: إنَّ القومَ قالوا: ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، وجوابُه أن يقال: (ليسَ بي ضَلالٌ)، فلِمَ تَرَكَ هذا وعدلَ إلى قوله: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾؟

قلنا: لأنَّ المُرادَ بقولِه: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾؛ أي: ليسَ بي نوعٌ مِن أنواعِ الضَّلالَةِ ألبتَّةَ»(١).

وقال القاضي: ﴿لَيْسَ بِي ضَلَٰلَةٌ﴾ أي: شيءٌ مِن الضَّلالِ، بالَغَ في النَّفيِ كما بالَغُوا في الإثباتِ(٢)، انتهى.

قوله: «استدراكٌ باعتبارِ ما يلزَمُه»:

جوابُ سؤالٍ تَقديرُه: إن (لكن) حقُّها أن تَتوسَّطَ بينَ كَلامَيْنِ مُتغايِرَينِ نَفيًا وإيجابًا، فأينَ هذا المعنى في الآيةِ؟

وتقريرُ الجَوابِ: أنَّ التَّغايُرَ حاصِلٌ مِن حَيثُ المعنى؛ لأنَّ مَعنى قولِه: ﴿رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ أنِّي علَى صراطٍ مُستقيمٍ، كأنَّه قال: ليسَ بي ضَلالةٌ فقَط لكنِّي على الهدايَةِ ألبتَّةَ، كقولِك: (جاءَني زيدٌ لكنَّ عمرًا غائبٌ)، قاله الطِّيبيُّ(٣).

(٦٣) ـ ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا۟ وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

﴿أَوَعَجِبْتُمْ﴾ الهمزةُ للإنكارِ والواوُ للعطفِ على محذوفٍ؛ أي: أكذَّبْتُم وعَجِبْتُم.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٤/ ٢٩٦).

(٢) هذا كلام البيضاوي الذي نحن بصدد بيانه، وقد نقله عنه الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٢٠ ـ ٤٢٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥).

﴿أَن جَآءَكُمْ﴾: مِن أَنْ جاءَكُم ﴿ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: رسالةٌ أو موعِظَةٌ ﴿عَلَىٰ رَجُلٍ﴾: على لسانِ رَجُلٍ ﴿مِّنكُمْ﴾: مِن جُملَتِكُم، أو: من جِنسِكُم فإنَّهم كانُوا يَتعجَّبونَ مِن إرسالِ البَشرِ، ويقولون: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [المؤمنون: ٢٤].

﴿لِيُنذِرَكُمْ﴾ عاقبةَ الكُفْرِ والمعاصي ﴿وَلِتَتَّقُواْ﴾ مِنهُما بسببِ الإنذارِ ﴿وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ بالتَّقوَى، وفائدةُ حرفِ التَّرجِّي: التَّنبيهُ على أنَّ التَّقوَى غيرُ موجِبٍ والتَّرحُّمُ مِن اللهِ تفضُّلٌ، وأنَّ المتَّقِيَ ينبَغي أن لا يَعتمدَ على تَقواه، ولا يأمنَ مِن عذابِ اللهِ.

(٦٤) - ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَمِينَ﴾.

﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَنجَيْنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ وهُم مَن آمنَ به، وكانوا أربعينَ رَجُلًا وأربعينَ امرأةً.

وقيل: تسعةٌ، بنوهُ سامٌ وحامٌ ويافِثُ وستةٌ ممَّنْ آمنَ به.

﴿فِى ٱلْفُلْكِ﴾ متعلقٌ بـ﴿مَعَهُۥ﴾ أو بـ(أَنْجينا)، أو حالٌ مِن الموصولِ أو مِن الضَّميرِ في ﴿مَعَهُۥ﴾.

﴿وَأَغْرَقْنَا ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ بالطُّوفانِ ﴿إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا عَمِينَ﴾: عُمْيَ القلوبِ غيرَ مُستبصِرينَ، وأصلُه: عَمِيينَ فخُفِّفَ.

وقُرِئَ: (عامِينَ)(١) والأوَّلُ أبلَغُ لدلالتِه على الثَّباتِ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن عيسى بن سليمان.

قوله: «والأوَّلُ أبلَغُ لدَلالَتِه على الثَّباتِ»:

قال الطِّيبيُّ: لدلالَةِ الصِّفةِ المُشبَّهةِ على الثُّبوتِ، و(العامِي) على عمى حادثٍ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ دونَها في الدلالَةِ على الثُّبوتِ[1].

(٦٥ ـ ٦٦) ـ ﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ ۚ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٦٥﴾ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

﴿وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦ﴾.

﴿هُودًا﴾ عطفُ بيانٍ لـ﴿أَخَاهُمْ﴾، والمرادُ به الواحِدُ مِنْهُم؛ كقولِهم: (يا أخا العربِ)، فإنَّه هودُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ رَباحِ بنِ الخلودِ بن عادِ بنِ عوصِ بنِ إرمَ بنِ سامِ بنِ نُوحٍ.

وقيل: هودُ بنُ شَالَخَ بنِ أَرْفَخْشَذ بنِ سَام [بن نوح][2] ابن عمِّ أبي عادٍ، وإنَّما جعلَ مِنْهُم لأنَّهم[3] أفهَمُ لقولِه، وأعرفُ بحالِه، وأرغَبُ في اقتفائِه.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ استأنفَ به ولم يعطف؛ كأنَّه جوابُ سائلٍ قال: فما قالَ لهم حينَ أُرسلَ؟ وكذلك جوابُهُم[4].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٣٣).

(٢) ما بين معكوفتين من «تفسير أبي السعود» (٣/ ٢٣٩)، و«روح البيان» لإسماعيل حقي (٤/ ١٤٦)، و«البحر المديد» لابن عجيبة (٢/ ٢٣٠)، و«روح المعاني» (٩/ ١٨٣). ولفظ الآلوسي: هود بن شالخ بن أرفخشذ بن سام بن نوح، وعليه محمد بن إسحاق. وبعض القائلين بهذا قالوا: إن نوحاً ابن عم أبي عاد.

(٣) في (خ): «لأنه».

(٤) قوله: «وكذلك جوابهم» هو قوله بعد: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٠٦).

﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ عذابَ اللهِ.

وكأنَّ قومَه كانوا أقربَ من قومِ نُوحٍ ولذلك قال: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦٓ﴾ إذ كانَ مِن أَشْرافِهِم مَن آمنَ به كمَرْثَد بنِ سَعدٍ ﴿إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِى سَفَاهَةٍ﴾: مُتمَكِّنًا في خفَّةِ عَقلٍ وراسِخًا فيها حيثُ فارقتَ دينَ قَومِك ﴿وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾.

قوله: «استأنفَ به ولم يعطَف، كأنَّه جوابُ سؤالٍ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: حاصِلُه: إن كانَ الفاءُ رابطًا لفظيًّا فالاستئنافُ رابطٌ مَعنوِيٌّ[1].

قال صاحبُ «الفرائد»: إنَّما حَسُنَ هذا لأنَّ قصَّةَ نوحٍ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ ابتداءُ كَلامٍ، فالسُّؤالُ غيرُ مُقتَضى الحالِ، وأمَّا قِصَّةُ هودٍ فكانَتْ معطوفةً على قِصَّةِ نُوحٍ، فيُمكِنُ أن يقعَ في خاطرِ السَّامعِ: أقال هودٌ ما قال نوحٌ أم قالَ غيرَه؟ فكانَ مَظِنَّةَ أن يُسأَلَ: ماذا قال هودٌ لقومِه؟ فقيل: قال ما قال نوح لقومِه: ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[2].

قوله: «إذ كانَ مِن أَشرافِهِم مَن آمَنَ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: إنَّما وصفَ الملأَ مِن قَومِ هُودٍ دونَ قومِ نُوحٍ ليَمْتازَ الذين كفروا مِن الذينَ آمَنوا مِنهُم، ولَمَّا لَمْ يَكُن في أَشرافِ قَومِ نوحٍ مُؤمِنٌ لم يَفتَقِر إلى التَّفرِقَةِ[3].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٣٤).

(٢) نقله عنه الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٣٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٣٥).

قال الإمامُ بهاءُ الدِّينِ القاشيُّ[1]: وفيه نَظرٌ؛ لأنَّ قولَه تَعالى في سُورَةِ المُؤمنين: ﴿فَقَالَ ٱلْمَلَؤُا۟ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا هَٰذَآ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ واردٌ في قومِ نُوحٍ، فهو لا يُساعِدُ هذا الجوابَ[2].

(٦٧ ـ ٦٩) ـ ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٧﴾ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ ۚ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ لَيْسَ بِى سَفَاهَةٌ وَلَٰكِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦٧﴾ أُبَلِّغُكُمْ رِسَٰلَٰتِ رَبِّى وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنكُمْ لِيُنذِرَكُمْ﴾ سبقَ تَفسيرُه، وفي إجابةِ الأنبياءِ الكَفَرةَ عَن كلماتِهم الحمقاءِ بما أجابوا والإعراضِ عن مُقابَلَتِهم كمالُ النُّصحِ والشَّفقةِ وهضمِ النَّفسِ وحُسْنِ المُجادلةِ، وهكذا يَنبغي لكلِّ ناصحٍ.

وفي قوله: ﴿وَأَنَا۠ لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ﴾ تنبيهٌ على أنَّهم عَرَفوه بالأمرينِ.

﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾؛ أي: في مَساكِنِهم، أو في الأرضِ بأَنْ جَعَلَكم مُلوكًا، فإنَّ شَدَّادَ بنَ عادٍ ممَّنْ ملكَ مَعمورةَ الأرضِ مِن

---

(١) من أئمة الشيعة، واسمه حيدر بن علي بن حيدر العلوي، بهاء الدين الطبري القاشي، فقيه متكلم، مفسر من أهل (آمل) بطبرستان، نشأ بالحلة، واستقر ببغداد، وصنف كتباً كثيرة، في التفسير وغيره، قيل إنه ترك التعصب، واتجه للتصوف، اختلف في تاريخ وفاته على أقوال منها (٧٨٢ هـ)، انظر: «روضات الجنان» لمحمد باقر الموسوي (٢/ ٣٧٧).

(٢) نقل كلامه الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٣٥).

رملِ عالجٍ إلى شَحْرِ عُمانَ[1]، خوَّفَهُم من عقابِ اللهِ ثمَّ ذكَّرَهُم بإنعامِه.

﴿وَزَادَكُمْ فِى ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً﴾: قامةً وقوّةً ﴿فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ﴾ تعميمٌ بعدَ تخصيصٍ ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: لكَيْ يُفضيَ بكم ذكرُ النِّعَمِ إلى شُكْرِها المؤدِّي إلى الفَلاحِ.

(٧٠ ـ ٧١) ـ ﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ۖ فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴿٧٠﴾ قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ وَغَضَبٌ ۖ أَتُجَٰدِلُونَنِى فِىٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ ۚ فَٱنتَظِرُوٓا۟ إِنِّى مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾.

﴿قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ استبعدُوا اختِصاصَ[2] اللهِ بالعبادةِ والإعراضَ عمَّا أشركَ به آباؤُهم؛ انهماكًا في التَّقليدِ وحُبًّا لِمَا أَلِفُوه.

ومَعنى المجيءِ في ﴿أَجِئْتَنَا﴾: إمَّا المجيءُ مِن مكانٍ اعتزلَ به عَن قومِه، أو من السَّماءِ على التَّهكُّمِ أو القصدُ على المجازِ كقَوْلِهم: ذهبَ يَسُبُّني.

﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ﴾ مِن العذابِ المدلولِ عليه بقولِه: ﴿أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾.

﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ فيه.

﴿قَالَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكُم﴾: قد وجبَ أو حقَّ عَليْكُم أو نزل عليكُم، على أنَّ المُتوقَّعَ كالواقعِ.

---

(١) قوله: «إلى شحر عمان» هو بفتح الشين المعجمة وكسرها وبالحاء المهملة: ساحلُ البحرِ بين عُمَانَ وعَدَن. انظر: «الصحاح» (مادة: شحر)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٠٦).

(٢) في (ت): «تخصيص».

﴿مِّن رَّبِّكُمْ رِجْسٌ﴾ عذابٌ[1]، من الارتجاسِ وهو الاضطرابُ ﴿وَغَضَبٌ﴾: إرادةُ انتقامٍ.

﴿أَتُجَٰدِلُونَنِي فِيٓ أَسْمَآءٍ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّا نَزَّلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾؛ أي: في أَشياءَ سَمَّيْتُموهَا آلهةً وليسَ فيها مَعنى الإلهيَّةِ؛ لأنَّ المستحِقَّ للعبادةِ بالذَّاتِ هو الموجِدُ للكلِّ، وأنَّها لو استحقَّت كان استحقاقُها بجعلِه تَعالى: إمَّا بإنزالِ آيةٍ أو بنصبِ حُجَّةٍ.

بَيَّنَ أَنَّ مُنتَهى حُجَّتِهم وسندِهِم: أنَّ الأصنامَ تُسمَّى آلهةً مِن غيرِ دَليلٍ يدلُّ على تَحقُّقِ المسمَّى، وإسنادُ الإطلاقِ إلى مَن لا يُؤبَه بقولِه؛ إظهارًا[2] لغايةِ جَهالَتِهم وفَرْطِ غَباوَتِهم.

واستُدِلَّ به على أنَّ الاسمَ هو المسمَّى، وأنَّ اللُّغاتِ تَوقيفيَّةٌ؛ إذ لو لم يَكُن كذلك لم يتوجَّه الذَّمُّ والإبطالُ بأنَّها أسماءٌ مُخترعَةٌ لم يُنزل اللهُ بها سُلطانًا، وضعفُهُما ظاهِرٌ.

﴿فَٱنتَظِرُوٓاْ﴾ لمَّا وضحَ الحقُّ وأنتُم تُصرُّونَ على العنادِ نزولَ العَذابِ ﴿إِنِّي مَعَكُم مِّنَ ٱلْمُنتَظِرِينَ﴾.

قوله: «قد وجبَ أو حَقَّ عَلَيكُم»:

قال الطِّيبيُّ: يَعني: استعمالَ ﴿وَقَعَ﴾ في الرِّجسِ والغَضبِ مجازٌ من الوُجوبِ

---

(١) في (خ): «عقاب».

(٢) قوله: «وإسناد الإطلاق»؛ أي: إطلاق اسم الإله، «إظهاراً» بالنصب علة لقوله: «بيَّن». انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٤٢٤).

الذي هو اللُّزومُ مِن إطلاقِ السَّببِ عَلى المُسبَّبِ، كاستعمالِ الوُجوبِ الشَّرعيِّ لأنَّه في الأَصلِ للوُقوعِ.

ويجوزُ أن يَكونَ استعارةً تَبعيَّةً، شَبَّهَ تَعلُّقَ الرِّجسِ والغضبِ بهم بنزولِ جسمٍ مِن عُلُوٍّ وهو المرادُ مِن قَولِه: «أو نزلَ عليكُم»[1].

(٧٢) ـ ﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا وَقَطَعۡنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۖ وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾.

﴿فَأَنجَيۡنَٰهُ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥ﴾ في الدِّينِ ﴿بِرَحۡمَةٖ مِّنَّا﴾ عليهم ﴿وَقَطَعۡنَا دَابِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾؛ أي: استأْصلناهُم ﴿وَمَا كَانُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ تعريضٌ لِمَن آمَن منهم وتنبيهٌ على أنَّ الفارقَ بينَ مَن نجَا ومَن هلك هو الإيمانُ.

رُوِيَ أنَّهُم كانوا يَعبدونَ الأصنامَ، فبعثَ اللهُ إليهم هودًا فكذَّبوهُ وازدادُوا عُتُوًّا، فأمسكَ اللهُ القَطْرَ عَنْهُم ثلاثَ سِنينَ حتَّى جهدَهُم، وكانَ النَّاسُ حينئذٍ مُسلمُهم ومُشرِكُهُم إذا نزلَ بهم بلاءٌ توجَّهُوا إلى البيتِ الحرامِ وطلَبُوا مِن اللهِ الفرجَ، فجهَّزوا إليه قيلَ بنَ عنزٍ ومَرْثدَ بنَ سعدٍ في سبعينَ مِن أَعيانِهم، وكان إذ ذاكَ بمكَّةَ العمالقَةُ أولادُ عِمْليقَ بنِ لاوذَ بنِ سامٍ، وسَيِّدُهم معاويةُ بنُ بكرٍ، فلمَّا قَدِمُوا عليه وهو بظاهرِ مَكةَ أنزَلَهُم وأكرَمَهُم وكانوا أخوالَه وأصهارَه، فلبثُوا عندَه شهرًا يشربونَ الخمرَ وتُغَنِّيهم الجرادتانِ ـ قَيْنَتَانِ له ـ فلمَّا رَأَى ذُهولَهُم باللهو عمَّا بُعثوا له أهمَّه ذلك واستحيَى أَن يكلِّمَهُم فيه مخافةَ أن يظنُّوا به ثقلَ مَقامِهم، فعلَّم القَيْنَتَيْنِ:

أَلَا يَـا قَيْـلُ وَيْحَـكَ قُـمْ فَهَيْنِم ... لَعَـلَّ اللهَ يَسْقِيـنَـا غَمَامَـا

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٤٠).

فيَسْـــقِيَ أَرْضَ عـــادٍ إنَّ عـــادًا قَدَ امْسَـــوْا لا[1] يُبِينُـــونَ الكَلَامَـــا

حتى غَنَّتا به، فأزعَجَهُم ذلك، فقالَ مَرثَد: واللهِ لا تُسقَوْنَ بدُعائِكُم ولكِنْ إنْ أَطَعْتُم نبيَّكُم وتبتُمْ إلى اللهِ سُقِيتُم، فقالوا لِمُعاويَةَ: احبسْه عنَّا لا يَقْدَمنَّ مَعَنا مكَّةَ، فإنَّه قد اتَّبَعَ دينَ هودٍ وتركَ دينَنا، ثمَّ دَخَلوا مكَّةَ فقال قَيلٌ: اللهمَّ اسقِ عادًا ما كنتَ تَسقيهِمْ، فأنشأَ اللهُ سحاباتٍ ثلاثًا بيضاءَ وحمراءَ وسَوْداءَ، ثمَّ ناداهُ مُنادٍ مِن السَّماءِ: يا قَيلُ! اختَرْ لنفسِكَ ولقومِكَ فقال: اخترتُ السَّوداءَ فإنَّها أكثرُهُنَّ ماءً، فخرجَتْ على عادٍ مِن وادي المغيثِ فاستبشَرُوا بها وقالوا: ﴿هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾ [الأحقاف: ٢٤] فجاءَتْهُم منها ريحٌ عَقيمٌ فأهلَكَتْهُم[2].

ونجَا هودٌ والمؤمنونَ معه[3] فأتَوْا مكَّةَ وعبدُوا اللهَ فيها حتى ماتوا[4].

قوله: «تعريضٌ[5] بمَن آمنَ مِنهم»:

قال الطِّيبيُّ: يَعني: إذا سمعَ المُؤمنُ أنَّ الهَلاكَ اختصَّ بالمُكذِّبينَ، وعلمَ أنَّ سببَ النَّجاةِ هو الإيمانُ يزيدُ رغبةً[6] فيه ويعظُمُ قدرُهُ عندَه[7].

---

(١) في (ت): «ما».

(٢) رواه مطولًا الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٢٦٩ ـ ٢٧٤) عن ابن إسحاق.

(٣) في (خ): «هود ومن معه من المؤمنين».

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ٤٤٨) عن ابن سابط عن النبي ﷺ بلفظ: «وكان النبيُّ إذا هلك قومه ونجا هو والصالحون أتاها هو ومن معه فعبدوا الله بها حتى يموتوا، فإنَّ قبر نُوحٍ وهودٍ وصالحٍ وشعَيْب بين زَمزَم والرُّكن والمَقَام». قال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠]: وهذا مرسل، وفي سنده ضعف.

(٥) في (س): «تعرض».

(٦) في (ز): «رغبته».

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٤٣).

(٧٣) ـ ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِىٓ أَرْضِ ٱللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ﴾ قبيلةٌ أخرى من العربِ سُمُّوا باسمِ أَبيهِم الأكبرِ ثمودَ بنِ عابَرَ بنِ إرمَ بنِ سامِ بنِ نوحٍ.

وقيل: سُمُّوا به لقلَّةِ مائِهِمْ، مِن الثَّمَدِ، وهو الماءُ القليلُ.

وقُرِئَ مَصروفًا[١] بتأويلِ الحيِّ أو باعتبارِ الأصلِ.

وكانَتْ مَساكِنُهُم الحِجْرَ بين الحجازِ والشَّامِ إلى وادي القُرَى.

﴿أَخَاهُمْ صَٰلِحًا﴾ صالحُ بنُ عبيد[٢] بنِ آسَفَ بنِ ماسحَ بنِ عبيدِ بنِ خادَرَ بنِ ثمودَ.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾: معجزةٌ ظاهرةُ الدَّلالةِ على صحَّةِ نبوَّتي، وقولُه: ﴿هَٰذِهِۦ نَاقَةُ ٱللَّهِ لَكُمْ ءَايَةً﴾ استئنافٌ لِبيانِها، و﴿ءَايَةً﴾ نصبٌ على الحالِ والعامِلُ فيها مَعنى الإشارةِ، و﴿لَكُمْ﴾ بيانٌ لِمَن هيَ لهُ آيةٌ.

---

(١) نسبت ليحيى بن وثاب والأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٢٠)، و«البحر» (١٠/ ١٦٣).

(٢) قوله: «ابن عبيد» كذا في النسخ، ومثله في مطبوعات «تفسير البيضاوي» وحواشيه التي بين أيدينا، لكن الطاهر بن عاشور قال في «التحرير والتنوير» (٨/ ٢١٦): هو «ابن عبيل» بلام في آخره وبفتح العين، قال: وفي بعض هذه الأسماء اختلاف في حروفها في كتب التاريخ وغيرها أحسبه من التحريف، وهي غير مضبوطة سوى «عبيل» فإنه مضبوط في سميِّه الذي هو جدُّ قبيلته؛ كما في «القاموس». وانظر: «القاموس» (مادة: عبل).

ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿نَاقَةُ ٱللَّهِ﴾ بدلًا أو عطفَ بيانٍ، و﴿لَكُمْ﴾ خبرًا عاملًا في ﴿ءَايَةً﴾، وإضافةُ النَّاقةِ إلى اللهِ لتعظيمِهَا، ولأنَّها جاءَتْ من عندِه بلا وَسائطَ وأسبابٍ مَعهودةٍ ولذلك كانَتْ آيةً.

﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِ﴾ العشبَ ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ﴾ نهَى عن المسِّ الذي هو مقدِّمةُ الإصابةِ بالسُّوءِ الجامعِ لأنواعِ الأذى مبالغةً في الأمرِ وإزاحةً للعُذرِ.

﴿فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ جوابُ النَّهيِ[1].

(٧٤) ـ ﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: أرضِ الحِجْرِ ﴿تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا﴾؛ أي: تَبْنونَ في سُهولِها، أو مِن سُهولةِ الأرضِ بما تعملونَ منها كاللَّبِنِ والآجُرِّ.

﴿وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا﴾، وقُرِئَ: (تَنْحَتُونَ) بالفتحِ، و: (تَنْحَاتُونَ) بإشباعِ الفتحة[2].

وانتصابُ ﴿بُيُوتًا﴾ على الحالِ المقدَّرةِ، أو المفعولِ على أنَّ التَّقديرَ: بيوتًا مِن الجبالِ، أو (تَنْحتونَ) بمعنى: تتَّخذونَ.

﴿فَٱذْكُرُوٓاْ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾.

---

(١) في (خ): «للنهي».

(٢) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن الحسن، وزاد في الأولى نسبتها للأعمش.

(٧٥ ـ ٧٦) ـ ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَـٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ﴾.

﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ﴾؛ أي: عن الإيمانِ ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟﴾؛ أي: للَّذين استضعفوهُمْ واستذلُّوهُم ﴿لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ بدلٌ من (الذين استُضْعِفُوا) بدلَ الكلِّ إن كانَ الضَّميرُ لـ﴿قَوْمِهِۦ﴾، وبدلَ البَعضِ إن كانَ لـ(الذينَ).

﴿أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَـٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ قالوهُ على الاستهزاءِ.

﴿قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ﴾ عدلُوا به عَن الجوابِ السويِّ الذي هو (نعم) تَنبيهًا على أنَّ إرسالَه أظهرُ مِن أَن يَشكَّ فيه عاقلٌ ويَخْفَى على ذي رأيٍ، وإنَّما الكلامُ فيمَن آمَنَ بِهِ ومَن كفرَ، فلذلك قال: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ﴾ على المقابَلةِ، ووضعُوا ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ موضعَ (أُرسلَ به) ردًّا لِمَا جعلوه مَعلومًا مُسلَّمًا.

قوله: «وضعُوا ﴿ءَامَنتُم﴾ موضِعَ (أُرسلَ به)»:

قال ابنُ المُنيِّرِ: لو طابَقُوا لقالُوا: إنَّا بالذي أُرسِلَ به كافرونَ، لكن عَدَلوا عن ذلكَ لِمَا فيهِ مِن إثباتِ رَسالَتِه، وهم يَجْحَدونَها، وقد ثبتَ مثل ذلك على وَجهِ التَّهكُّمِ في قولِه: ﴿إِنَّ رَسُولَكُمُ ٱلَّذِىٓ أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ﴾ [الشعراء: ٢٧]، لكن هؤلاء بالَغُوا في التَّحرُّزِ حذرًا من النُّطقِ بثُبوتِ الرِّسالَةِ(١).

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٢٣)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٥٣).

(٧٧) ـ ﴿ فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ وَعَتَوۡاْ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِمۡ وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾.

﴿ فَعَقَرُواْ ٱلنَّاقَةَ ﴾: فنحرُوها، أسندَ إلى جميعِهِم فعلَ بعضِهِم للملابسةِ، أو لأنَّه كانَ برضاهُم ﴿وَعَتَوۡاْ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِمۡ ﴾: واستكبروا عن امتثالِه ـ وهو ما بلَّغَهُم صالحٌ عليهِ السَّلامُ بقولِه: ﴿فَذَرُوهَا ﴾ ـ ﴿وَقَالُواْ يَٰصَٰلِحُ ٱئۡتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾.

(٧٨ ـ ٧٩) ـ ﴿ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ (٧٨) فَتَوَلَّىٰ عَنۡهُمۡ وَقَالَ يَٰقَوۡمِ لَقَدۡ أَبۡلَغۡتُكُمۡ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحۡتُ لَكُمۡ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴾.

﴿ فَأَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ ﴾: الزلزلةُ ﴿فَأَصۡبَحُواْ فِي دَارِهِمۡ جَٰثِمِينَ ﴾: خامدينَ ميِّتينَ.

رُوِيَ أنَّهم بعدَ عادٍ عَمَرُوا بلادَهُم وخَلَفُوهُم، وكَثُرُوا وعُمِّرُوا أعمارًا طوالًا لا تَفِي بها الأبنيةُ، فنحتُوا البيوتَ من الجبالِ، وكانوا في خِصْبٍ وسَعَةٍ، فعَتَوْا وأفسدُوا في الأرضِ وعَبَدُوا الأصنامَ، فبعثَ اللهُ إليهِمْ صالحًا من أشرافِهِم فأنذرَهُم، فسألوهُ آيةً فقال: أيَّةَ آيةٍ تريدونَ؟ قالوا: اخرُجْ مَعنا إلى عيدِنا فتدعو إلهكَ وندعو آلهتَنَا، فمَن استُجيبَ له اتُّبِعَ، فخرجَ مَعَهُم فدعوا أصنامَهُم فلم تُجِبْهُم، ثمَّ أشارَ سيِّدُهُم جُنْدُعُ بن عَمرٍو إلى صخرةٍ مُنفردَةٍ يقالُ لها: الكاثبةُ، وقالَ له: أخرِجْ مِن هذه الصَّخرةِ ناقةً مُخترِجَةً جَوْفاءَ وَبْراءَ، فإن فعلَتْ صدَّقْناكَ، فأخذ عليهِم صالحٌ مَواثِيقَهُم لئِنْ فعلتُ ذلكَ لتُؤمِنُنَّ؟ فقالوا: نَعَم، فصلَّى ودَعا ربَّه، فتمخَّضَت الصَّخرةُ تمخُّضَ النَّتُوجِ بولدِها فانصدعَتْ عَن ناقةٍ عُشَراءَ جَوْفَاءَ وَبْرَاءَ ـ كما وصفُوا ـ وهُم ينظرونَ، ثمَّ نتجَتْ ولدًا مثلَها في العِظَمِ، فآمنَ به جُنْدُعٌ في جماعة، ومنعَ الباقينَ مِن الإيمانِ

ذؤابُ بن عمرٍو، والحبابُ صاحبُ أوثانِهم، وربابٌ كاهِنُهم(١)، فمَكَثَت النَّاقةُ مع ولدِها ترعى الشَّجرَ وتَرِدُ الماءَ غِبًّا، فما ترفعُ رأسَها مِن البئرِ حتَّى تَشْرَبَ كلَّ ما فيها، ثمَّ تَتفحَّجَ فيحلبونَ ما شاؤوا حتى تَمتَلِئَ أوانِيهم فيشربون ويدَّخِرونَ، وكانَتْ تَصِيفُ بظهرِ الوادي فتهربُ مِنها أنعامُهُم إلى بطنِه، وتَشتُو ببطنِه فتهرُبُ مَواشيهِم إلى ظَهرِه، فشقَّ ذلك عليهِم، وزيَّنَتْ عقرَها لهم عُنَيزَةُ أم غَنْمٍ وصدقةُ بنتُ المُختارِ، فعَقَروها واقتَسَمُوا لحمَها، فرَقِيَ سَقْبُها جبلًا اسمُه: قارة، فرَغَا ثلاثًا فقالَ صالِحٌ لهم: أَدرِكُوا الفَصيلَ عَسَى أَنْ يُرفعَ عَنْكُم العذابُ، فلَم يقدروا عليه إذ انفجَّتِ الصَّخرةُ بعدَ رغائِه فدخلَها، فقال لهم: تصبحُ وُجوهُكُم غدًا مُصفرَّةً وبعدَ غدٍ مُحمرَّةً واليومَ الثَّالثَ مُسودَّةً، ثمَّ يصبِّحُكُم العَذابُ، فلمَّا رَأَوا العَلاماتِ طلبوا أن يقتلوهُ فأَنْجاهُ اللهُ إلى أرضِ فِلَسْطينَ، فلمَّا كانَ ضحوةُ اليومِ الرَّابعِ تحنَّطُوا وتَكفَّنُوا بالأنطاعِ فأَتَتْهُم صيحةٌ مِن السَّماءِ فتَقطَّعَت قلوبُهُم فهلَكُوا(٢).

﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَٰقَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَٰكِن لَّا تُحِبُّونَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ ظاهرُه أنَّ تولِّيَه عَنْهُم كان بعدَ أَنْ أبصرَهُم جاثمينَ، ولعلَّه خاطبَهُم به بعدَ هلاكِهِم كما خاطبَ رسولُ اللهِ ﷺ أهلَ قَلِيبِ بدرٍ وقال: «إنَّا وَجَدْنا مَا وعدَنا رَبُّنا حقًّا، فهل وَجَدْتُم ما وَعدَكُم(٣) ربُّكُم حقًّا؟»(٤)، أو ذكرَ ذلك على سبيلِ التَّحسُّرِ عليهِم.

---

(١) في (ت): «بن كاهنهم».

(٢) رواه مطولًا الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٢٨٦ ـ ٢٩٥) عن ابن إسحاق بعضه، والبعض الآخر عن ابن إسحاق عن يعقوبَ بن عتبةَ بن المغيرة بن الأخنس.

(٣) في (خ) و(ت): «ما وعد».

(٤) رواه البخاري (٣٩٧٦)، ومسلم (٢٨٧٥)، من حديث أبي طلحة رضي الله عنه.

قوله: «**تتفحَّجُ**»، بفاءٍ وحاءٍ مُهملَةٍ ثمَّ جيمٍ.

قال في «الصحاح»: التَّفحُّجُ مثل التَّفشُّجِ، وهو أن يفرجَ بينَ رِجلَيهِ[1].

قوله: «**سَقبُها**»:

السَّقبُ: الذَّكَرُ مِن أولادِ الإبلِ[2].

(٨٠ ـ ٨١) ـ ﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٠﴾ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾.

﴿وَلُوطًا﴾؛ أي: وأرسَلْنا لوطًا ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ﴾: وقتَ قولِه لَهُم، أو: واذكُرْ لُوطًا و﴿إِذْ﴾ بدلٌ منه.

﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ توبيخٌ وتَقريعٌ على تلك الفعلةِ المتماديَةِ في القبحِ.

﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: ما فعلَها قَبلَكُم أحدٌ قطُّ، والباءُ للتَّعدِيَةِ، و﴿مِنْ﴾ الأولى لتأكيدِ النَّفيِ والاستغراقِ، والثَّانيةُ للتَّبعيضِ، والجملةُ استئنافٌ مقرِّرةٌ للإنكارِ، كأنَّه وبَّخَهم أولًا بإتيانِ الفاحشَةِ ثمَّ باختراعِها فإنَّه أسوَأُ.

﴿إئنكم لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ شَهْوَةً مِّن دُونِ ٱلنِّسَآءِ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿أَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ﴾ وهو أبلَغُ في الإنكارِ والتَّوبيخِ.

وقرأَ نافعٌ وحفصٌ: ﴿إِنَّكُمْ﴾ على الإخبارِ المُستأنَفِ[3].

---

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (مادة: فحج).

(٢) المصدر السابق (مادة: سقب).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٥)، و«التيسير» (ص: ١١١).

و﴿شَهْوَةً﴾ مَفعولٌ له، أو مَصدرٌ في موقع[1] الحالِ. وفي التَّقييدِ بها: وصفُهُم بالبَهيميَّةِ الصِّرفَةِ، وتنبيهٌ على أنَّ العاقلَ يَنبَغي أن يكونَ الدَّاعي له إلى المباشرةِ طلبُ الولدِ وبقاءُ النَّوعِ، لا قضاءُ الوطرِ.

﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ إضرابٌ عَنِ الإنكارِ إلى الإخبارِ عَن حالِهِم التي أدَّت بهم إلى ارتكابِ أمثالِها، وهي[2] اعتيادُ الإسرافِ في كلِّ شَيءٍ، أو عَنِ الإنكارِ عَلَيْها إلى الذمِّ على جميعِ معايبِهِم، أو عَن محذوفٍ مثلَ: لا عُذرَ لَكُم فيه بَلْ أَنْتُم قومٌ عادَتُكُم الإسرافُ.

قوله: «أي: وأَرْسلنا لوطًا إلى قومِه، أو: واذكر لوطًا، و﴿إِذْ﴾ بدلٌ منه»:

قال الطِّيبيُّ: على هذا عطفُ جملةِ القصَّةِ على مثلِها، وعلى الأوَّلِ هو مِن عطفِ بعضِ مُفرداتِ الجُملةِ على مثلِه؛ أي: لقد أرسلنا نوحًا ولوطًا.

وقوله: (إذ) ظرفٌ لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾ معناه الزَّمانُ أو القرنُ الذي أُرسِلَ فيه لوطٌ.

قيل: إنَّ الوقتَ الحقيقيَّ لقولِه: ﴿أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ﴾ هو الجزءُ المعنيُّ[3] من الزمان الذي وقعَ فيه هذا الكلامُ، وذلك الجزءُ لا يصحُّ أن يكونَ ظرفًا للإرسالِ، لكن كما أنَّ ذلك الجزءَ زمانُ هذا القولِ، فكذلك ذلك اليومُ، وذلك الشَّهرُ، وتلك السَّنَةُ، وذلك القرنُ، فيتحقَّقُ مِن هذا التَّقريرِ مَعنى الأينِ[4] الحقيقيِّ وغيرِ الحَقيقيِّ.

---

(١) في (ت): «موضع».

(٢) في (ت): «وهو».

(٣) كذا في (ز)، وفي (س): «لمعنى»، وفي «فتوح الغيب»: «المعين».

(٤) في «فتوح الغيب»: «الأثر».

وعلى عطفِ القِصَّةِ على القصَّةِ و(إذ) بدلٌ يكونُ أَفْيَدَ، وذلك أنَّ ذكرَ الأنبياءِ صَلواتُ اللهِ عليهم لتَثبيتِ قَلبِ الرَّسولِ ﷺ وتَسليَتِه ممَّا يُقاسِي مِن قَومِه؛ أي: اذكُرْ تلكَ الحالَةَ وصَوِّرْها في نفسِكَ لتَعْلَمَ أنَّ الأَنبياءَ السَّالفةَ دَرَجوا على ما أنتَ عليه مَع القَومِ(١).

قوله: «والباءُ للتَّعدِيَةِ»:

قال أبو حيَّان: مَعنى التَّعدِيَةِ هنا قَلِقٌ جدًّا؛ لأنَّ الباءَ المُعدِّيَةَ مِن الفعلِ المُتعدِّي إلى واحدٍ بجعلِ المفعولِ(٢) الأوَّلِ يفعلُ ذلك الفعلَ بما دخلَتْ عليه الباءُ فهي كالهمزَةِ، فإذا قلت: (صَكَكْتُ الحَجرَ بالحَجرِ)؛ أي: جعلتُ الحَجَر يصكُّ الحَجَر، وكذلك: (دفعتُ زيدًا بعمرٍو عَن خالدٍ) معناه: أَدْفَعتُ زيدًا عمرًا؛ أي: جعلتُ زَيْدًا يدفَعُ عمرًا عَن خالدٍ، فللمَفعولِ الأوَّلِ تَأثيرٌ في الثَّاني، ولا يَتأتَّى هذا المَعنى هنا إلا بتكَلُّفٍ(٣).

قوله: «والثَّانيَةُ للتَّبعيضِ»:

قال الطِّيبِيُّ: فيكونُ بدلًا مِن محلِّ ﴿مِنۡ أَحَدٖ﴾؛ أي: ما سبَقَكُم بها بعضُ العالَمِين؛ أي: أَنتُم تفرَّدْتُم بهذا(٤) الفعلِ مِن بينِ مَن عَداكُم مِن العالَمينَ(٥).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٥٧ ـ ٤٥٨).

(٢) في النسخ الخطية: «الفعل»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٧٩).

(٤) في (ز): «أنتم تعودتم هذا».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٥٨).

قوله: «والجُملَةُ استئنافٌ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: مُبتدأَةٌ، وهو الاستئنافُ اللُّغوِيُّ لا الاصطِلاحِيُّ[1].

قوله: «و﴿شَهْوَةً﴾ مَفعولٌ له، أو مصدرٌ في مَوقعِ الحالِ» بمعنى: مُشتَهِين.

قال الطِّيبيُّ: الفرق بينهما: أنَّه إذا قُدِّرَ حالًا كانَ المطلوبُ مُجرَّدَ الذمِّ في مُتابعةِ[2] الشَّهوةِ[3] والجَري على الطَّبيعَةِ.

وإذا قُدِّرَ مفعولًا له، يعودُ معناهُ إلى تَقبيحِ تَوخِّي قلبِ الحكمَةِ؛ لأنَّ الحِكمةَ في وَضعِها: أَنْ تكونَ ذَريعةً إلى بقاءِ النَّوعِ وتَكثيرِ النَّسلِ، أو وسيلةً إلى التَّعفُّفِ والتَّخلِّي للعبادَةِ، فإذا جُعِلَ الغَرَضُ الأَصليُّ هو الشَّهوةَ كان أسمَجَ وأقبَحَ مِن طلبِ مُجرَّدِ الشَّهوَةِ[4].

(٨٢ ـ ٨٤) ـ ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْۖ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ﴿٨٢﴾ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴿٨٣﴾ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًاۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخْرِجُوهُم مِّن قَرْيَتِكُمْ﴾؛ أي: ما جاؤوا بما يكونُ جوابًا عَن كلامِهِ، ولكنَّهُم قابَلُوا نصحَه بالأمرِ بإخراجِهِ فيمَن معَه مِن المؤمنينَ مِن قَرْيَتِهم والاستهزاءِ بهم، فقالوا: ﴿إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾؛ أي: من الفواحش.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٥٩).

(٢) في (س): «متابعة في».

(٣) قوله: «في مُتابعةِ الشَّهوةِ» ليست في المطبوع من «فتوح الغيب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٦٠).

﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَهْلَهُۥٓ ﴾؛ أي: مَن آمن به ﴿إِلَّا ٱمْرَأَتَهُۥ ﴾ واهلةَ فإنها كانت تُسِرُّ الكفر.

﴿كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ ﴾: من الذين بَقُوا في ديارهم فهَلَكوا، والتذكيرُ لتغليبِ الذكور.

﴿ وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهِم مَّطَرًا ﴾؛ أي: نوعاً من المطر عجيبًا، وهو مبيَّن بقوله: ﴿وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَارَةً مِّن سِجِّيلٍ ﴾ [هود: ٨٢].

﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ رُوِيَ أنَّ لوطَ بنَ هارانَ بنَ تارَخ لمَّا هاجرَ مع عمِّه إبراهيمَ إلى الشَّامِ نزلَ بالأردنِّ، فأرسلَهُ اللهُ إلى أهل[1] سَدُومَ ليدعُوَهُم إلى اللهِ ويَنْهاهُم عمَّا اخترعوهُ من الفاحشةِ، فلَمْ ينتَهُوا عنهَا، فأمطرَ اللهُ عليهم الحجارةَ فهَلَكُوا.

وقيل: خسفَ بالمقيمينَ مِنْهُم وأُمْطِرت الحِجارَةُ على مُسافرِيهم.

قوله: «سَدُوم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بفتح السينِ، قريةُ قَومِ لوطٍ، والذَّالُ مُعجمَةٌ في[2] رِوايَةِ الأزهريِّ دونَ غَيرِه[3].

---

(١) في (ت): «إلى أرض».

(٢) في (س): «وهي».

(٣) كذا ذكره الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٢/ ٢٦٠) نقلًا عن أبي حاتم في «المزال والمفسد». وانظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٧/ أ).

(٨٥) ـ ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾؛ أي: وأرسَلْنا إليهِم ـ وهم أولادُ مدينَ بن إبراهيمَ ـ شعيبَ بنَ ميكائيلَ بنِ يشجرَ بنِ مدينَ، وكان يقالُ له: خطيبُ الأنبياءِ؛ لحسنِ مُراجعَتِه قومَه.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ ۖ قَدْ جَآءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ يريدُ: المعجزةَ التي كانَت له، وليسَ في القرآنِ أنَّها ما هي.

وما رُوِيَ مِن محاربةِ عصا مُوسى للتِّنينِ، وولادةِ الغنمِ التي دفعَها الدُّرعَ خاصةً وكانت الموعودةَ له مِن أولادِها، ووقوعِ عصا آدمَ على يدِه في المرَّاتِ السَّبعِ= متأخرٌ عَن هذه المقاولةِ، ويحتمِلُ أن تكونَ كرامةً لِمُوسى أو إرهاصًا لنُبوَّتِه.

﴿فَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ﴾؛ أي: آلةَ الكيلِ، على الإضمارِ أو إطلاقِ الكيلِ على المكيالِ كالعيشِ على المعاشِ؛ لقوله: ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾ كما قالَ في سورةِ هودٍ: ﴿أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ﴾، أو: فأَوْفوا الكيلَ ووزنَ الميزان، ويجوزُ أن يكونَ ﴿وَٱلْمِيزَانَ﴾ مصدرًا كالميعادِ.

﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ﴾: ولا تَنْقُصوهُم حقوقَهُم، وإنَّما قال: ﴿أَشْيَآءَهُمْ﴾ للتَّعميمِ تنبيهًا على أنَّهُم كانوا يبخسونَ الجليلَ والحقيرَ والقليلَ والكثيرَ.

وقيل: كانوا مكَّاسينَ لا يَدَعونَ شيئًا إلا مَكَسُوه.

﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ بالكفرِ والحَيْفِ ﴿بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾: بعدما أصلحَ أمرَهَا وأهلَها الأنبياءُ وأتباعُهُم بالشَّرائعِ، أو: أصلَحُوا فيها، والإضافةُ إليها[1] كالإضافةِ في ﴿بَلْ مَكْرُ الَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

﴿ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ إشارةٌ إلى العملِ بما أمرَهُم به ونهاهُم عنه، ومعنى الخيريَّةِ: إمَّا الزِّيادةُ مُطلقًا، أو في الإنسانيةِ وحسنِ الأُحدوثَةِ وجمعِ المالِ.

قوله: «وكانَ يُقالُ له: خطيبُ الأنبياءِ»:

أخرج ابنُ عَساكر عَن ابنِ عبَّاسٍ قال: كانَ رَسولُ اللهِ ﷺ إذا ذكرَ شُعَيبًا قال[2]: «ذاكَ خَطيبُ الأنبياءِ»؛ لحُسْنِ مُراجَعَتِه قَومَه[3].

قوله: «وإرهاصًا»:

قال الطِّيبيُّ: هو أَن يُظهِرَ اللهُ على يَدِ مَن سَيصيرُ نَبيًّا خوارقَ العاداتِ[4].

قوله: «أو: أصلحُوا فيها...» إلى آخره.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بيانٌ لكونِ المَعنى على الظَّرفيَّةِ، وإلا فالتَّحقيقُ أنَّه مِن

(١) في (أ): «فيها».

(٢) في (ز): «يقول».

(٣) رواه ابن عساكر عن ابن عباس كما في «الدر المنثور» (٣/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)، وذكره ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٠/ ٦٠) عن أبي إدريس الخولاني، وذكره ابن منظور في «مختصر تاريخ دمشق» (١٠/ ٣١٠) عن الأحنف، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤٠٧١)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٣٢٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٥٩٢١) عن ابن إسحاق مرسلاً.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٦٥).

إضافةِ المَصدَرِ إلى الفاعلِ حيثُ جعلَ الأرضَ مُصلِحَةً على الإسنادِ المَجازِيِّ، كما جعلَ الليلَ والنَّهارَ ماكِرَينِ(١).

(٨٦ ـ ٨٧) ـ ﴿ وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا وَاذْكُرُوٓا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ وَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ ﴿٨٦﴾ وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُوا بِالَّذِىٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُوا فَاصْبِرُوا حَتَّىٰ يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَهُوَ خَيْرُ الْحَٰكِمِينَ ﴾.

﴿ وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ ﴾: بكلِّ طريقٍ مِن طرقِ الدِّينِ كالشَّيطانِ، وصِراطُ الحقِّ وإن كانَ واحِدًا لكنَّه يَتشعَّبُ إلى معارفَ وحُدودٍ وأحكامٍ، وكانوا إذا رأوا أحدًا يسعى في شيءٍ منها مَنعوهُ.

وقيل: كانوا يجلسونَ على المراصدِ فيقولونَ لِمَن يُريدُ شُعيبًا: إنَّه كذَّابٌ فلا يَفتِنَنَّكَ عن دينِكَ، ويُوْعِدونَ مَن آمَنَ به.

وقيل: كانوا يقطعونَ الطَّريقَ.

﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ يعني: الذي قعَدُوا عليه، فوُضِعَ الظَّاهرُ مَوضِعَ المُضمَرِ بياناً لـ﴿كل صراط﴾، ودلالةً على عِظَمِ ما يصدُّونَ عنه، وتقبيحًا لِمَا كانوا عليه. أو: الإيمانِ باللهِ.

﴿مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ ﴾؛ أي: باللهِ، أو: بكلِّ صراطٍ على الأولِ، و﴿مَنْ ﴾ مفعولِ ﴿تَصُدُّونَ﴾ على إعمالِ الأقربِ، ولو كان مفعولَ ﴿تُوعِدُونَ ﴾ لقال: وتصدُّوهم.

و﴿تُوعِدُونَ ﴾ بما عطفَ عليه في موضعِ الحالِ مِن الضَّميرِ في ﴿تَقْعُدُوا ﴾.

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٧/أ).

﴿وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: وتطلبونَ لسبيلِ اللهِ عوجًا بإلقاءِ الشُّبهِ أو وصفِها للناسِ بأنَّها معوجَّةٌ.

﴿وَٱذْكُرُوٓاْ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ عَددُكُم أو عُدَدُكم ﴿فَكَثَّرَكُمْ﴾ بالبركةِ في النَّسلِ أو المالِ[(١)].

﴿وَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ مِن الأُمَمِ قبلَكُم واعتبِروا بهم.

﴿وَإِن كَانَ طَآئِفَةٌ مِّنكُمْ ءَامَنُواْ بِٱلَّذِيٓ أُرْسِلْتُ بِهِۦ وَطَآئِفَةٌ لَّمْ يُؤْمِنُواْ فَٱصْبِرُواْ﴾ فتربَّصُوا ﴿حَتَّىٰ يَحْكُمَ ٱللَّهُ بَيْنَنَا﴾؛ أي: بينَ الفَريقينِ بنصرِ المُحِقِّينَ على المبطِلِينَ، فهوَ وعدٌ للمُؤمنينَ ووعيدٌ للكافرينَ.

﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ إذ لا معقِّبَ لحُكْمِه ولا حَيفَ فيه.

قوله: «بكلِّ طَريقٍ مِن طُرُقِ الدِّينِ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: القُعودُ على الصِّراطِ تمثيلٌ، مثَّلَ إغواءَهُم الناسَ عَن دينِ الحَقِّ بكُلِّ ما يُمكِنُ مِن الحِيَلِ بمَن يُريدُ أَنْ يقطَعَ الطَّرِيقَ على السَّابلَةِ فيكمنُ لهم مِن حَيثُ لا يَدرونَ[(٢)].

وقال أبو حيَّان: حملَ[(٣)] القُعودَ والصِّراطَ على المجازِ، والظَّاهرُ أنَّه حَقيقَةٌ، وأنَّهم كانوا يَقعُدون على الطُّرقاتِ القَصِيَّةِ إلى شُعَيبٍ، فيتوعَّدونَ مَن أرادَ المَجيءَ إليه ويَصدُّونَه ويقولون: إنَّه كذَّاب[(٤)].

---

(١) في (ت): «والمال».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٦٨).

(٣) أي الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٣١).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ١٩٠ ـ ١٩٢)، وما رجحه هو ما روي عن ابن عباس، وقتادة، والسدي كما رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٣١٣ ـ ٣١٤).

قوله: «وقيل: كانوا يَجلِسُونَ على المراصدِ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: فعلى هذا لا يكونُ تمثيلًا[١]، ولا يكونُ ﴿تصدون﴾ حالًا، ولا ﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ مِن وضعِ الظَّاهرِ موضعَ المُضمَرِ، كما في الوَجهِ السَّابقِ.

و﴿تُوعِدُونَ﴾ استئنافٌ لبيانِ المُقتضى، كأنَّه لَمَّا قالَ لهم: ﴿وَلَا تَقۡعُدُواْ بِكُلِّ صِرَٰطٍ﴾ قالوا: لِمَ ذلك؟ فأُجيب: لأنَّكم توعدونَ وتَصدُّونَ عَن سَبيلِ اللهِ وعَن دينِ اللهِ[٢].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: على هذا الوَجهِ، هل يكونُ ﴿تُوعِدُونَ﴾ وما عُطِفَ عليه حالًا؟ فقيل: لا بَل استئنافًا، والأظهرُ الحالُ[٣].

(٨٨ ـ ٨٩) ـ ﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَاۚ قَالَ أَوَلَوۡ كُنَّا كَٰرِهِينَ ﴿٨٨﴾ قَدِ ٱفۡتَرَيۡنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنۡ عُدۡنَا فِي مِلَّتِكُم بَعۡدَ إِذۡ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنۡهَاۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَاۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلۡنَاۚ رَبَّنَا ٱفۡتَحۡ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَ قَوۡمِنَا بِٱلۡحَقِّ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡفَٰتِحِينَ﴾.

﴿قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لَنُخۡرِجَنَّكَ يَٰشُعَيۡبُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرۡيَتِنَآ أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾؛ أي: ليكونَنَّ أحدُ الأمرينِ: إمَّا إخراجُكُم مِن القريةِ، أو عَوْدُكُم في الكفرِ، وشعيبٌ لم يَكُن في مِلَّتِهم قطُّ لأنَّ الأنبياءَ لا يَجُوزُ عليهِم الكفرُ مُطْلَقًا،

---

(١) في (س): «إلا تمثيلًا»، والمثبت من (ز) و«فتوح الغيب».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٧٠).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٧/ أ).

لكنْ غلَّبوا الجماعةَ على الواحدِ فخُوطِبَ هو وَقومُهُ بخِطابِهِم، وعلى ذلك أَجرى الجوابَ في قولِه:

﴿قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَٰرِهِينَ﴾؛ أي: كيفَ نَعودُ فيها ونحن كارهونَ لها؟! أو: أتُعيدونَنا في حالِ كراهَتِنا؟!

﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾: قد اختلَقْنا عليه ﴿إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّىٰنَا ٱللَّهُ مِنْهَا﴾ شرطٌ جوابُهُ محذوفٌ دَليلُه: ﴿قَدِ ٱفْتَرَيْنَا﴾، وهو بمعنى المستقبلِ لأنَّه لم يَقَعْ، لكنَّه جُعل كالواقعِ للمُبالغَةِ، وأُدخلَ عليه ﴿قَدِ﴾ لتَقريبِه مِن الحالِ؛ أي: قَد افترَيْنَا الآنَ إنْ هَمَمْنا بالعودِ بعد الخلاصِ مِنْها حيثُ نَزْعُم أنَّ للهِ نِدًّا، وأنه[1] قد تبيَّنَ لنا أنَّ ما كُنَّا عليه باطلٌ وما أنتم عليه حقٌّ.

وقيل: إنَّه جوابُ قَسَمٍ وتقديرُه: واللهِ لقَد افترَيْنَا.

﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ﴾: وما يَصِحُّ لنا ﴿أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا﴾ خذلانَنا وارتِدادَنَا، وفيه دليلٌ على أنَّ الكُفْرَ بمَشيئَتِه.

وقيل: أرادَ به حسمَ طَمَعِهِم في العودِ بالتَّعليقِ على ما لا يَكونُ.

﴿وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾؛ أي: أحاطَ علمُه بكلِّ شيءٍ مما كانَ وما يكونُ مِنَّا ومِنكُم.

﴿عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا﴾ في أنْ يُثبِّتَنا على الإيمانِ ويُخلِّصَنا من الأشرارِ.

﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِٱلْحَقِّ﴾: احكُمْ بيننا، والفتَّاحُ: القاضي، والفُتَاحَةُ: الحكومَةُ.

(١) في (ت): «أو أنه».

أو: أظهِرْ أمرَنا حتى يَنكشِفَ ما بينَنا وبينَهُم، ويتميَّزَ المحِقُّ مِن المبطِلِ، مِن فَتحِ المُشكِلِ: إذا بيَّنَه.

﴿وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْفَٰتِحِينَ﴾ على المعنيَيْن.

قوله: «لكن غَلَّبُوا الجماعةَ...» إلى آخره.

قال ابنُ المُنَيِّرِ: وقَد يُستعمَلُ (عاد) مِن أَخَواتِ كانَ بمَعنى صارَ، فلا يَستَدعِي الرُّجوعَ إلى حالَةٍ سابِقَةٍ، بل عكس ذلك، وهو الانتقالُ مِن حالَةٍ سابقَةٍ إلى حالَةٍ مُستأنفَةٍ، كأنَّهُم قالوا: أو لتصيرُنَّ كُفَّارًا في مِلَّتِنا[1].

قوله: «وعلى ذلك أجْرى الجَوابَ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: أجابَهُم كما أورَدُوا عليه كلامَهُم مِن التَّغليبِ ليتَطابَقَا، ويجوزُ أَنْ يكونَ عَلى المشاكَلَةِ[2].

(٩٠ ـ ٩١) ـ ﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ (٩٠) فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لَئِنِ ٱتَّبَعْتُمْ شُعَيْبًا﴾ وتَرَكْتُم دينكُم ﴿إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ لاستبدالِكُم ضَلالَتَهُ بهُدَاكُم، أو لفَواتِ ما يحصلُ لكم بالبَخْسِ والتَّطفيفِ، وهو سادٌّ مَسدَّ جَوابِ الشَّرطِ والقَسَمِ الموطَّأِ باللَّامِ.

---

(١) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٢٩)، و«الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٣٨٧).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٧٣).

﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ ﴾: الزَّلزلَةُ، وفي سورةِ الحجرِ: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ ﴾ [الحجر: ٧٣]، ولعلَّهَا كانَتِ مِن مَبادِئِها ﴿فَأَصْبَحُوا فِي دَارِهِمْ جَاثِمِينَ ﴾؛ أي: في مَدينَتِهِم.

(٩٢ - ٩٣) - ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴿٩٢﴾ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾.

﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا ﴾ مُبتدأٌ خبرُه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾؛ أي: استُؤْصِلُوا كأَنْ لَمْ يُقيمُوا بها، والمَغْنَى: المنزِلُ.

﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ ﴾ دينًا ودُنيَا، لا الذين صدَّقوهُ واتَّبعوهُ - كما زَعَمُوا - فإنَّهُم الرَّابحونَ في الدَّارينِ، وللتَّنبيهِ على هذا والمبالغَةِ فيه كرَّرَ الموصولَ، واستأنفَ بالجُملتَينِ، وأتى بِهِمَا اسمِيَّتينِ.

﴿ فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ قالَه تأسُّفًا بهم لشدَّةِ حُزْنِه عليهِم، ثمَّ أنكرَ على نفسِه فقال: ﴿فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ ﴾ ليسُوا أهلَ حُزنٍ لاستحقَاقِهِم ما نزلَ عليهِم بكُفرِهِم.

أو قاله اعتذارًا عَن عدمِ شِدَّةِ حُزنِه عليهم، والمعنى: لقَدْ بالغتُ في الإبلاغِ والإنذارِ وبذَلْتُ وُسعي في النُّصْحِ والإشفاقِ فلَمْ تُصدِّقُوا قولي، فكيفَ آسَى عليكُمْ؟

وقرِئَ: (فكَيْفَ إِيْسَى) بإمالتينِ[1].

قوله: «واستأنفَ الجُملتَينِ»:

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠). عن يحيى بن وثاب وطلحة. وهو ابن مصرف.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني ابتداءَ ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا﴾ مِن غيرِ عَطفٍ[1].

وقال الطِّيبيُّ: إنَّه تَعالى لَمَّا رَتَّبَ العذابَ بأخذِ الرَّجفَةِ على التَّكذيبِ والعنادِ وتَرَكَهم جاثمينَ[2] لا حراكَ بهم اتَّجه لسائلٍ أن يسألَ: إلى ماذا صارَ مآلُ أمرِهِم بعدَ الجُثومِ؟

فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾؛ أي: استُؤْصِلُوا وتلاشَتْ جُسومُهم[3] كأَنْ لم يُقيموا في دِيارِهِم.

ثمَّ سألَ: أخُصِّصَ الدَّمارُ بهم أَمْ تَعدَّى إلى غيرِهِم؟

فقيل: ﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ شُعَيْبًا كَانُوا۟ هُمُ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾؛ أي: اختُصَّ الدَّمارُ بهم، فجُعِلَت صِلَةُ الأولى[4] ذريعَةً إلى تحقيقِ الخبرِ، كقولِ الشَّاعرِ:

إنَّ التي ضَرَبَت بيتًا مُهاجِرَةً   بكوفَةِ الجُنْدِ غالَتْ دُونَها غُوْلُ[5]

ولذلك بولِغَ في الإخبارِ عَن دمارِ القَومِ بقَولِه: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا۟ فِيهَا﴾، فأوثِرَ تَقوِّي الحُكمِ على التَّخصيصِ.

وجُعِلَت صِلَةُ الثَّانيَةِ عِلَّةً لوُجودِ الخبرِ، نحو قولك: (الذين آمَنُوا لهم جنَّاتُ النَّعيم، والذين كفُروا لهم دركاتُ الجَحِيم)[6].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٧/ ب).

(٢) في (ز) و«فتوح الغيب»: «وتركهم هامدين».

(٣) في (ز): «وتلاشت حياتهم».

(٤) في النسخ الخطية: «الأول»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٥) البيت لعبدة بن الطبيب، وهو في «المفضليات» للمفضل الضبي (ص: ١٣٦)، وقد تقدم.

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٧٩).

قوله: «ثمَّ أنكرَ عَلى نَفسِه»:

قال الطِّيبيُّ: أي: جرَّدَ مِن نَفسِهِ شَخْصًا وأنكرَ عليه حُزنَه على قَومٍ لا يَستَحِقُّونَه، كما فعلَ امرئُ القيسِ في قولِه:

تَطاوَلَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ ... ونامَ الخَلِيُّ ولَمْ تَرْقُدِ(١)

(٩٤ ـ ٩٥) ـ ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴿٩٤﴾ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا۟ وَّقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾.

﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ إِلَّآ أَخَذْنَآ أَهْلَهَا بِٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ ﴾: بالبؤسِ والضرِّ ﴿لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴾: كي يَتضرَّعُوا ويَتذلَّلُوا.

﴿ ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلْحَسَنَةَ ﴾؛ أي: أعطيناهُم بدلَ ما كانُوا فيه من البلاءِ والشِّدَّةِ السَّلامَةَ والسَّعَةَ ابتلاءً لهم بالأمرينِ.

﴿حَتَّىٰ عَفَوا۟﴾ كثروا عَدداً وعُدداً، يقال: عفا النَّباتُ: إذا كَثُر، ومنه: إعفاءُ اللِّحَى.

﴿وَقَالُوا۟ قَدْ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ﴾ كفرانًا لنِعمَةِ اللهِ، ونِسيانًا لذكرِه، واعتقادًا بأنَّه من عادةِ الدَّهرِ يعاقبُ في النَّاسِ بين الضرَّاءِ والسرَّاءِ، وقد مسَّ آباءَنا منه شيءٌ مثلُ ما مسَّنا.

﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾: فجأةً، ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ بنزولِ العقابِ(٢).

---

(١) البيت لامرئ القيس، وهو في «ديوانه» (ص: ٨٧)، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٨١).

(٢) في (ت): «العذاب».

(٩٦) ـ ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾.

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ يعني: القُرى المدلولَ عليها بقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّبِىٍّ﴾ وقيل: مكَّةَ وما حولَها.

﴿ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟﴾ مكانَ كُفرِهم وعِصيانِهم.

﴿لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَـٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾: لوَسَّعْنا عليهِم الخيرَ ويَسَّرْناه لهم من كلِّ جانبٍ، وقيل: المرادُ: المطرُ والنباتُ.

وقرأ ابنُ عامرٍ: ﴿لَفَتَحْنَا﴾ بالتَّشديدِ(١).

﴿وَلَـٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَـٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ من الكفرِ والمعاصِي.

قوله: «ويَسَّرناه لَهُم مِن كُلِّ جانبٍ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ ذكرَ السَّماءِ والأَرضِ لتَعميمِ الجِهاتِ، لا ليَتبيَّنَ ما مِنه البَركاتُ، كمَا هو رأيُ مَن فسَّرَها بالمَطرِ والنَّباتِ(٢).

(٩٧ ـ ٩٩) ـ ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَـٰتًا وَهُمْ نَآئِمُونَ ﴿٩٧﴾ أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴿٩٨﴾ أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَـٰسِرُونَ﴾.

﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿فَأَخَذْنَـٰهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ وما بينَهُما اعتراضٌ، والمعنى: أَبعْدَ ذلك أَمِنَ أَهلُ القُرى؟

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/أ).

﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا بَيَٰتًا﴾: تبييتًا، أو: وقتَ بياتٍ، أو: مبيَّتًا، أو: مبيتينَ، وهو في الأصلِ مصدَرٌ بمَعنى البيتوتَةِ، ويجيءُ بمعنى التَّبييتِ كالسَّلامِ بمَعنى التَّسليمِ.

﴿وَهُمْ نَآئِمُونَ﴾ حالٌ مِن ضَميرِهِم البارزِ، أو المستترِ في ﴿بَيَٰتًا﴾.

﴿أَوَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافِعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿أَوْ﴾ بالسُّكونِ على التَّرديدِ(١).

﴿أَن يَأْتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحًى﴾: ضَحْوةَ النَّهارِ، وهو في الأصلِ ضَوءُ الشَّمسِ إذا ارتفعَتْ.

﴿وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾: يَلْهُونَ مِن فرطِ الغَفْلَةِ، أو: يشتغلونَ بما لا يَنفَعُهُم.

﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ تقريرٌ لقَولِه: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾، و﴿مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ استعارةٌ لاستدراجِ العبدِ وأخذِهِ مِن حيثُ لا يَحتَسِبُ.

﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾: الذين خَسِرُوا بالكفرِ وتركِ النَّظرِ والاعتِبارِ.

قوله: «﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾ عطفٌ على قولِه: ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بَغْتَةً﴾»:

في «حاشية الطِّيبيِّ»: قال صاحِبُ «الفرائد»: ما ذَكرَ يُشكِلُ بما قيلَ: إنَّ لهمزَةِ الاستفهامِ صدرَ الكَلامِ، فلم يَجزْ عَطفُ ما بعدَها على ما قَبْلَها، وإنَّما الواجِبُ أن يُقدَّرَ المَعطوفُ عليه بعدَ الهَمزَةِ وقبلَ الواو(٢).

وقال صاحبُ «الإيجاز»: إنَّما تَدخلُ أَلِفُ الاستِفهامِ على فاءِ العَطفِ مع مُنافاةِ العَطفِ للاستئنافِ؛ لأنَّ التَّنافِيَ في المُفرَدِ؛ إذ الثَّاني إذا عملَ فيه الأوَّلُ كانَ مِن

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٦)، و«التيسير» (ص: ١١١).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٨٧).

الكلامِ الأوَّلِ، والاستئنافُ يُخرِجُه عَن أَنْ يكونَ الكَلامُ منهُ، ويصحُّ ذلك في عَطفِ جُملَةٍ على جُملَةٍ؛ لأنَّه على استِئنافِ جُملَةٍ بعد(١) جُملَةٍ(٢).

وقال الطِّيبِيُّ: الحقُّ أنَّ هذه الهمزةَ مُقحمَةٌ مَزيدَةٌ لتَقريرِ مَعنى الإنكارِ أو التَّقريرِ، فتَدخلُ بين الشَّرطِ والجَزاءِ والمُبتدَأِ والخَبرِ والحالِ وعامِلِها، وقد نصَّ عليه الزَّجَّاجُ في قولِه: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِ﴾(٣).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: اختلفَتْ كَلِمَتُهم في الواوِ والفاءِ وثمَّ الواقعَةِ بعدَ همزَةِ الاستفهامِ، فقيل: عطفٌ على مَذكورٍ قبلَها لا مُقدَّرٍ بعدَها، بدليلِ أنَّه لا يقَعُ ذلك قَطُّ في أوَّلِ الكَلامِ، وقيل: بل بالعكسِ؛ لأنَّ الاستفهامَ له صَدرُ الكَلامِ.

وصاحبُ «الكشَّاف» يَحمِلُها في بعضِ المواضعِ على هذا، وفي بعضِها على ذاك بحسبِ مُقتضَى المقامِ وسياقِ(٤) الكلام.

ولم يلزم بُطلانُ صَدارة الهمزَةِ إذ لم يَتقدَّمْها شيءٌ مِن الكلامِ الذي دَخلَت هي عليه وتَعلَّقَ معناها بمَضمونِه، غايَةُ الأمرِ أنَّها توسَّطَت بينَ الكَلامينِ المُتعاطِفَينِ لإفادَةِ إنكارِ جمعِ الثَّاني(٥) مع الأوَّلِ أو وقوعِه بعدَه مُتراخِيًا أو غيرَ مُتراخٍ.

ولا يَنبغي أَنْ يَخفى على المُحصِّلِ أنَّ هذا مُرادُ مَن قالَ: «إنَّ الهمزَةَ

---

(١) في النسخ الخطية: «على»، والمثبت من «إيجاز البيان» و«فتوح الغيب».

(٢) انظر: «إيجاز البيان» لبيان الحق النيسابوري (١/ ٣٣٧).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣٤٩)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٨٧).

(٤) في «حاشية التفتازاني»: «مساق».

(٥) في النسخ الخطية: «الجَمعِ الثَّاني»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

مُقحمَـةٌ مَزيـدَةٌ [لتقريـر معنـى] الإنـكارِ أو التَّقريـرِ»؛ أي: مُقحمَةٌ علـى المَعطوفِ مَزيـدَةٌ بعـد اعتبارِ عَطفِـه، ولم يُـرِد أنَّها مزيـدَةٌ بمَنزِلَةِ حُـروفِ الصِّلَةِ غيـر مَذكورَةٍ لإفـادَةِ مَعناها...

فإن قيل: هَلَّا جَعَلَ المعطوفَ عليه ﴿فَأَخَذۡنَٰهُم بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾ فإنَّه أقرَبُ؟

قلنا: لأنَّ مَسـاقَ[١] ﴿وَلَوۡ أَنَّ أَهۡلَ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾ إلـى ﴿يَكۡسِبُونَ﴾ مسـاقُ التَّكريرِ والتَّأكيدِ بخِلافِ ما قبلَهُ؛ فإنَّه لبَيانِ حَالِ القُرَى وقِصَّةِ هلاكِها قصدًا، فالعَطفُ عليه أَنسَبُ وإن كانَ هذا أقربَ[٢].

قوله: «﴿بَيَٰتًا﴾...» إلى آخرِه.

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّ ﴿بَيَٰتًا﴾ إذا جُعِلَ بمعنى البَيْتوتَةِ فنُصبَ على المصدَرِ مِن ﴿يَأۡتِيَهُم﴾ لكونِه نوعًا فيه، أو على الحالِ مِن ضَميرِ ﴿يَأۡتِيَهُم﴾ لكونِه بمَعنى اسمِ المَفعولِ، أو مِن ﴿بَأۡسُنَا﴾ لكونِه بمعنى اسمِ الفاعلِ[٣].

قوله: «تقريرٌ لقولِه: ﴿أَفَأَمِنَ أَهۡلُ ٱلۡقُرَىٰٓ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: فحينَئذٍ مَكرُ اللهِ عِبارَةٌ عمَّا ذكرَهُ اللهُ في قولِه: ﴿أَن يَأۡتِيَهُم بَأۡسُنَا﴾

---

(١) في (ز): «لأن سياق».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ أ)، وما بين معكوفتين منه.

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ أ)، وعبارته: «يريدُ أنَّ ﴿بَيَٰتًا﴾ إذا جُعِلَ بمعنى البَيْتوتَةِ فنُصبَ على الحالِ لكونِه بمعنى اسمِ الفاعلِ، أو على الظرف بحف المضاف، وإن جُعِلَ بمعنى التبييتِ فنُصبَ على الحالِ مِن ﴿بَأۡسُنَا﴾ لكونِه بمعنى اسمِ الفاعلِ، أو مِن ضَميرِ (جاءهم) لكونِه بمَعنى اسمِ المَفعولِ، أو على المصدَرِ مِن (جاءهم) لكونِه نوعًا منه».

الآيتين، والفاءُ في ﴿فَلَا يَأْمَنُ﴾ للعَطفِ على مُقدَّرٍ، والهمزةُ في قولِه ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾ للتَّقريعِ والتَّوبيخِ، يعني: بعدما عرفوا ذلك آمَنوا واطمَأنُّوا، فإذاً خَسِرُوا؛ لأنَّه لا يأمَنُ مكرَ اللهِ إلا القومُ الخاسِرونَ(١).

(١٠٠) ـ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ۚ وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ﴾؛ أي: يَخْلُفونَ مَن خَلَا قبلَهُم ويَرِثُون ديارَهُم، وإنَّما عُدِّيَ ﴿يهد﴾ لأنَّه بمعنى: يُبيِّن.

﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾: أنَّ الشأنَ لو نَشاءُ أَصَبْناهُم بجزاءِ ذُنوبِهم كما أَصَبْنا مَن قَبْلَهُم، وهو فاعلُ ﴿يَهْدِ﴾، ومَن قَرأَهُ بالنُّونِ(٢) جعَلَهُ مَفعولًا.

﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليهِ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾؛ أي: يغفلونَ عن الهدايةِ، أو منقطعٌ عنه بمعنى: ونحنُ نَطبَعُ، ولا يجوزُ عَطفُه على ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾ على أنَّه بمَعنى: وطَبَعْنا؛ لإفضائِه إلى نفيِ الطَّبعِ عنهُم؛ لأنَّه في سياقِ جوابِ ﴿لَّوْ﴾(٣).

﴿فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ سماعَ تفهُّمٍ واعتبارٍ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٠).

(٢) القراءة بالياء قراءة الجمهور، وبالنون تنسب لقتادة ومجاهد وأبي عبد الرحمن السلمي ويعقوب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٦٤ و١٤٠)، و«تفسير البغوي» (٣/ ٢٦٠)، و«روح المعاني» (٩/ ٢٦٥).

(٣) قوله: «لأنه في سياق..»؛ أي: لأن ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾. ووقع في (أ) و(ت) تقديم وتأخير، فقد جاء فيهما: «لأنه في سياق جواب لو لإفضائِه إلى نفي الطَّبعِ عنهُم». والمعنى واحد.

قوله: «وإنَّمَا عُدِّيَ ﴿يَهْدِ﴾ باللامِ لأنَّه بمَعنى: يُبيِّن»:

قال الطِّيبيُّ: وذلك أنَّه مُتعدٍّ إلى المفعولِ الثَّاني باللامِ أو بـ(إلى)، وهنا عُدِّيَ إلى الأوَّلِ باللَّامِ[1].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: الظَّاهرُ أنَّ اعتبارَ التَّضمينِ إنَّما هو على قِراءةِ النُّونِ[2] حيثُ ذكرَ المفعولَ الثَّاني، وأمَّا على قراءَةِ الياءِ[3] فهُو مِن قبيلِ التَّنزيلِ مَنزلَةَ اللازمِ، ولا حاجةَ إلى تَقديرِ المفعولِ؛ أي: ألم يُبيِّن لهم هذا البيانُ الطَّريقَ المُستقيمَ[4].

قوله: «﴿وَنَطْبَعُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾ عطفٌ على ما دلَّ عليه ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ﴾؛ أي: يغفلونَ عَن الهِدايَةِ»:

قال أبو حيَّان: هذا الوَجهُ ضعيفٌ؛ لأنَّه إضمارٌ لا يُحتاجُ إليه؛ إذ قد صحَّ أن يكونَ على الاستئنافِ مِن بابِ عَطفِ الجُملِ، فهو مَعطوفٌ على مجموعِ الجُملَةِ المصدَّرةِ بأداةِ الاستفهامِ، وهو الوَجهُ الثَّاني في كلامِ المُصنِّفِ[5].

قوله: «أو مُنقطِعٌ عنه بمعنى: ونحنُ نطبَعُ»:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩١).

(٢) وهي قراءة قتادة ومجاهد ويعقوب وأبي عبد الرحمن السلمي، كما تقدم.

(٣) هي قراءة الجمهور، كما تقدم.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢١٨).

هذا ما رجَّحَه أبو حيَّان(١).

وقال الطِّيبيُّ: المختارُ أَنْ تكونَ الجُملَةُ مُنقطعَةً واردَةً على الاعتراضِ والتَّذييلِ؛ أي: نحنُ(٢) نطبَعُ على قلوبِهم؛ أي: مِن شَأنِنا وسُنَّتِنا أن نَطبعَ على قلوبِ مَن لم نُرِد منه الإيمانَ حتَّى لا يعتبرَ بأَحوالِ الأُمورِ السَّالِفَةِ، ولا يلتفتَ إلى الدَّلائلِ الدَّالَّةِ، كما شُوهِدَ مِن هؤلاءِ حيثُ أمِنوا واطمَأَنُّوا(٣).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: معنى الانقطاعِ في هذا الوَجهِ أَنَّه استِئنافٌ وإِعراضٌ، ولا يُعتبرُ في مثلِه مَعطوفٌ عليه معيَّنٌ بخلافِ الأَوَّلِ(٤).

قوله: «ولا يجوزُ عَطفُهُ على ﴿أَصَبْنَٰهُم﴾ على أَنَّه بمَعنى: وطَبَعنا؛ لأَنَّه في سياقِه جوابُ ﴿لَّوْ﴾؛ لإفضائِه إلى نَفيِ الطَّبعِ عَنهُم»:

قال الطِّيبيُّ: أي: لأَنَّه لو عُطفَ على ما في حيِّزِ ﴿لَّوْ﴾ لدخلَ في حُكمِه، وهي لامتناعِ الشَّيءِ لامتناعِ غَيرِه، فيلزمُ أَنَّ القومَ لم يكونوا مطبوعًا على قُلوبِهم، والحالُ أَنَّهُم مَطبوعونَ(٥).

وقال في «الانتصاف»: يجوزُ عَطفُه عليه، ولا يلزَمُ أَنْ يكونَ المُخاطبونَ

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢١٥).

(٢) في (ز): «ونحن».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٣).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٢).

مَوصُوفِينَ بالطَّبعِ وإن كانُوا كُفَّارًا؛ إذ ليس الطَّبعُ مِن لَوازِمِ الكُفرِ والاقتِرافِ؛ إذ الطَّبعُ هو التَّمادِي في الكُفرِ والإصرارِ حَتَّى يُيأَسَ مِن قَبولِ صاحِبِه للحَقِّ.

وليسَ كُلُّ كافرٍ ولا مُقترفٍ بهذه المثابَةِ، بَل يُهدَّدُ الكافِرُ بأن يُطبَعَ على قلبِه، فتكونُ الآيَةُ قَدْ هَدَّدَتْهُم بأَمْرَينِ: الإصابةِ بالذُّنوبِ والطَّبعِ على القُلوبِ، وهذا الثَّاني وإن كانَ نوعًا من الإصابَةِ بالذُّنوبِ، فهو[1] أشدُّ كما قال: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥][2].

وقال صاحبُ «التَّقريب»: في كَلامِ الزَّمخشرِيِّ نَظَرٌ؛ لأنَّ المَذكورَ مِن كَونِهِم مُذنبينَ دُونَ الطَّبعِ، وأيضًا جازَ أن يُرادَ: لو شِئنا لزِدنا في الطَّبعِ على قُلوبِهِم أو لَأَدَمْنَا.

وقال الطِّيبِيُّ: هذا مَردودٌ؛ لأنَّ الكلامَ وارِدٌ على التَّوبيخِ والتَّهديدِ بالإهلاكِ والاستئصالِ لقَومٍ وَرِثُوا دِيارَ قَوْمٍ هَلَكوا بالاستِئصالِ، وهؤلاء استَخْلَفُوهم واتَّبَعوا آثارَهُم بمثلِ تلك الذُّنوبِ، وهُم أَهلُ مَكَّةَ؛ لأنَّ قولَه: ﴿لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ﴾ إما مُظهَرٌ وُضِعَ مَوضِعَ المُضمَرِ، أو عامٌّ فيدخلُون فيه دُخولًا أَوَّليًّا، ولا شَكَّ أَنَّ الطَّبعَ وازدِيادَهُم ليس مِن الإهلاكِ في شَيْءٍ حتى يُهَدَّدُوا به[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: استدلَّ في «الكشَّاف» على نَفيِ كونِه عطفًا على

---

(١) في (س): «فهي».

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٣٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٢)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

جوابِ (لو) بأنَّه يَستلزِمُ انتفاءَ كَونِهِم مَطبوعًا على قُلوبِهم؛ لِمَا تُعطيه كَلِمةُ (لو) مِن انتفاءِ جُملَتِها(١).

واللازِمُ باطِلٌ؛ لقولِه تعالى: ﴿فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ أي: يُصِرُّونَ على عَدمِ القَبولِ، وقولِه: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ على ما يَعُمُّ أهلَ القُرَى مِن الوَارثِينَ والمَوْروثِينَ، وقولِه: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ﴾ لدلالَتِه على أنَّ حالَهُم مُنافِيَةٌ للإيمانِ، وأنَّه لا يجيءُ مِنْهُم أَلبتَّةَ، وبهذا يَندَفِعُ الاعتراضُ بأنَّ غايةَ الأَمرِ كونُهم كُفَّارًا مُذنبينَ، ولا يلزَمُ كَونُهُم مَطبوعًا على قُلوبِهم؛ لأنَّ مَعناه التَّمادي والإصرارُ على الكفرِ بحيثُ لا يُرجَى زَوالُه.

وأَمَّا الدَّفعُ بأنَّ الكافِرَ مَخذولٌ غيرُ مُوفَّقٍ ولا مَعنى للطَّبعِ سِوى هذا غايَةُ الأَمرِ أنَّه قَد يكونُ دائمًا وقَد يكون زائلًا كما في الكافِرِ الذي وُفِّقَ للإيمانِ= ففي غايَةِ الفَسادِ(٢).

وقال أبو حيَّان: قال ابنُ الأنبارِيِّ: يجوزُ أَنْ يكونَ مَعطوفًا على ﴿أصبنا﴾ إذا كانَ بمَعنى (نُصيبُ)، فوُضِعَ الماضي موضعَ المستقبلِ عند وُضوحِ مَعنى الاستقبالِ، كما قالَ تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِيٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيۡرٗا مِّن ذَٰلِكَ﴾ [الفرقان: ١٠] أي: إنْ يَشأ، يدلُّك(٣) عليه قولُه تعالى: ﴿وَيَجۡعَل لَّكَ قُصُورَۢا﴾ [الفرقان: ١٠](٤).

---

(١) انظر: «تفسير الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٤٢).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب).

(٣) في (س): «يدل».

(٤) كذا ذكره عنه الواحدي في «البسيط» (٩/ ٢٥٥)، وابن الجوزي في «زاد المسير» (٢/ ١٤١).

قال أبو حيَّان: فجَعلَ ﴿لو﴾ شرطيَّةً بمَعنى (إن)، ولم يَجعَلْها التي هي لِمَا كان سيقَعُ لوُقوعِ غيرِه، وكذلك جعلَ ﴿أصبنا﴾ بمعنى (نُصيبُ).

وهذا الذي قالَه ابنُ الأنباريِّ ردَّهُ الزَّمخشرِيُّ مِن جهَةِ المَعنى، لكن بتقديرِ أن يكونَ: ﴿وَنَطْبَعُ﴾ بمعنى: وطَبعنا، فيكون قد عطفَ المضارعَ على الماضي لكونِه بمَعنى الماضي، وابنُ الأنباريِّ جعلَ التَّأويلَ في ﴿أصبنا﴾ الذي هو جوابُ ﴿لَّوْ نَشَآءُ﴾ فجعلَه بمَعنى: نُصيب، فتأوَّلَ المعطوفَ عليه وهو الجوابُ وردَّهُ إلى المستقبَلِ، والزَّمخشريُّ تأوَّلَ المعطوفَ وردَّهُ إلى المُضيِّ، وأنتجَ ردُّ الزَّمخشريِّ أنَّ كِلا التَّقديرَيْنِ لا يَصِحُّ.

وما ردَّ به الزَّمخشرِيُّ ظاهرُ الصِّحَّةِ، ومُلخَّصُه: أنَّ المعطوفَ على الجوابِ جوابٌ، سواء تأوَّلْنا المعطوفَ عليه أم المَعطوفَ، وجوابُ (لو) لم يقَعْ بعدُ سواءٌ كانَتْ حَرفًا لِمَا كانَ يقَعُ لوُقوعِ غَيرِه أو بمَعنى (إن) الشَّرطيَّةِ، والإصابَةُ لم تَقع، والطَّبعُ على القلوبِ واقِعٌ، فلا يَصِحُّ أَن يُعطَفَ على الجَوابِ، فلَو تأوَّلَ: ﴿وَنَطْبَعُ﴾ على معنى: ونستمرُّ[1] على الطَّبعِ على قُلوبِهم= أَمكَنَ التَّعاطفُ؛ لأنَّ الاستِمرارَ لم يقَع بعدُ وإن كان الطَّبعُ قَدْ وقَع[2].

(١٠١ ـ ١٠٢) ـ ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا ۚ وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَمَا كَانُوا۟ لِيُؤْمِنُوا۟ بِمَا كَذَّبُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٠١﴾ وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ ۖ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾.

---

(١) في النسخ الخطية: «واستمر»، والمثبت من «البحر المحيط».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢١٦).

﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ يعني: قُرى الأُمَمِ المارِّ ذِكرُهُم ﴿نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآئِهَا﴾ حالٌ إن جعلَ ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ خبرًا، وتكونُ إفادتُه بالتَّقييدِ بها، وخبرٌ إن جُعِلَت صِفَةً، ويجوزُ أَنْ يكونا خَبَرينِ.

و﴿مِنْ﴾ للتَّبعيضِ؛ أي: نقصُّ بعضَ أنبائِها، ولها أنباءٌ غيرُها لا نقصُّهَا.

﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾: بالمعجزاتِ ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤْمِنُواْ﴾ عندَ مجيئِهم بها ﴿بِمَا كَذَّبُواْ مِن قَبْلُ﴾: بما كذَّبوهُ مِن قبلِ الرُّسلِ، بل كانوا مُستمرِّينَ على التَّكذيبِ.

أو: فما كانُوا ليؤمِنُوا مدَّةَ عُمرِهِم بما كذَّبُوا به أوَّلًا حينَ جاءَتْهُم الرُّسُلُ، ولَمْ تُؤَثِّرْ فيهِمْ قَطُّ دَعْوَتُهُم المتطاولَةُ والآياتُ المُتتابِعَةُ.

واللامُ لتَأكيدِ النَّفيِ، والدَّلالةِ على أنَّهُم ما صلحُوا للإيمانِ لِمُنافاتِه لحالِهم في التَّصميمِ على الكفرِ والطَّبعِ على قُلُوبِهِم.

﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ فلا تلينُ شكيمَتُهُم بالآياتِ والنُّذُرِ.

﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم﴾: لأكثرِ النَّاسِ والآيةُ اعتراضٌ، أو لأكثرِ الأُمَمِ المَذكورينَ.

﴿مِّنْ عَهْدٍ﴾: مِن وَفاءِ عَهدٍ، فإنَّ أكثرَهُم نَقَضُوا ما عَهِدَ اللهُ إليهِم في الإيمانِ والتَّقوى بإنزالِ الآياتِ ونصبِ الحُجَجِ، أو ما عَهِدُوا إليه حينَ كانوا في ضُرٍّ ومَخافَةٍ مثل: ﴿لَّئِنْ أَنجَىٰنَا مِنْ هَٰذِهِۦ لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٦٣].

﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ﴾؛ أي: عَلِمْناهُم ﴿لَفَٰسِقِينَ﴾ مِن: (وَجَدْتُ زَيْدًا ذا الحِفَاظِ)، لِدُخول (إنْ) المخفَّفَةِ واللامِ الفارِقَةِ، وذلك لا يَسُوغُ[1] إلا في المبتدأِ والخبرِ والأفعالِ الدَّاخلَةِ عليهِما، وعندَ الكوفِيِّينَ (إنْ) للنَّفيِ واللامُ بمَعنى (إلا).

قوله: «حالٌ إن جعلَ القُرَى خبرًا، وتكونُ إفادَتُه بالتَّقييدِ بها»:

في «حاشية الطِّيبِيِّ»: قال صاحِبُ «التقريب»: فيه نظرٌ؛ لأنَّه جعل شرطَ كونِ ﴿تِلْكَ ٱلْقُرَىٰ﴾ كلامًا مفيدًا تقييدَه بالحالِ، وإذا جعلَ ﴿نَقُصُّ﴾ خبرًا ثانيًا انتفَى ذلك الشَّرطُ، إلا أن يُريد: تلك القُرَى المعلومةَ حالُها وصِفَتُها، على أنَّ اللامَ للعَهدِ، لكنه حينئذٍ يوجِبُ الاستغناءَ عَن اشتِراطِ إفادَتِه بالحالِ.

وقال الطِّيبِيُّ: هذا وهمٌ؛ لأنَّ ذلك على الوَجهِ الأوَّلِ؛ لأنَّ المَشهورَ أنَّ الحالَ فضلَةٌ في فائدَةِ الجُملَةِ، بخلافِه إذا كان خبرًا بعد الخبرِ؛ لأنَّ ﴿ٱلْقُرَىٰ﴾ حينئذٍ بمَنزلةِ (حلو) في قولِك: (هذا حُلْوٌ حامِضٌ) فلا يكونُ كلامًا تامًّا[2].

قال الزَّجَّاجُ: الحالُ هنا مِن لَطيفِ النَّحوِ وغامضِه، وذلك أنَّك إذا قلت: (هذا زَيدٌ قائمًا)، فإن قصدتَ أَنْ تُخبِرَ به مَن لم يعرِفْ زيدًا أنَّه زيدٌ لم يَجُز أن تقول: (هذا زيدٌ قائمًا) لأنَّه يكونُ زيداً ما دامَ قائمًا، فإذا زالَ عَن القيامِ فليسَ بزَيْدٍ، وإنَّما تقولُ ذلك للذي يَعرِفُ زيدًا، فيعمَلُ في الحالِ التَّنبيهُ؛ أي: أُنَبِّهُ لزَيدٍ في حالِ قِيامِه، أو:

(١) في (ت): «لا يجوز».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٤).

أُشيرُ إلى زَيدٍ في حالِ قِيامِه؛ لأنَّ هذه إشارَةٌ إلى ما حضرَ[١].

يُريدُ بقوله: «ما حضر»[٢] تقييدَ المشارِ إليه بالحالِ، وإلا فلا فائدةَ في الجملَةِ؛ لأنَّ السَّامعَ يَعرِفُها، وكذا في الآيةِ المَعنى: نُخبِرُك عن القُرَى التي عَرَفتَها في حالِ أنَّا قاصُّونَ بعضَ أنبائِها ولها أنباءٌ غيرُها لم نَقُصَّها عليك.

وإذا كان المقصودُ مِن الإيرادِ هذا فلا بُدَّ مِن ذكرِ الحال، فيبطلُ قولُه[٣]: «لكنَّه يوجِبُ الاستغناءَ عن اشتراطِ إفادَتِه بالحالِ»[٤].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ في تقريرِ ما قالَه المُصنِّفُ: لا خفاءَ أنَّ الكلامَ فيما إذا أُرِيدَ الجِنسُ، لا تلك القُرَى المعلومَةُ حالُها وقِصَّتُها، أو تلكَ القُرى الكامِلَةُ في شأنِها مثل ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]، فإنَّ ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾[٥] بمنزِلَةِ المَوصوفِ.

واعتُرِضَ بأنَّ الحالَ راجعٌ إلى تَقييدِ المُبتدَأِ؛ لأنَّ العامِلَ فيه ما في اسمِ الإشارةِ مِن مَعنى الفعلِ.

ولو سُلِّمَ، فالسُّؤالُ إنَّما يَندَفِعُ على تَقديرِ كَونِ ﴿نَقُصُّ﴾ حالًا، لا خبرًا بعدَ خبرٍ.

---

(١) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٣/ ٦٤).

(٢) في النسخ الخطية: «بزيدٍ بقوله: أحضر»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) أي: صاحب «التقريب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥) وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٥) في «حاشية التفتازاني»: «ذلك».

والقولُ بأنَّ حُصولَ الفائدَةِ بانضمامِ الخبرِ الثَّاني الذي هو بمنزلَةِ الجُزءِ على طريقَةِ: «هذا حُلْوٌ حامِضٌ» ظاهرٌ[١]، فالسُّؤالُ إنَّما هو على تَقديرِ الحاليَّةِ؛ لأنَّ الحالَ فضلَةٌ ربَّما يُتوهَّمُ عدمُ حُصولِ الفائدَةِ بها= ليس بشيءٍ؛ لظُهورِ أن ليسَ هذا مِن قَبيلِ: «حُلْوِ حامِضٍ» بمعنى مُزٍّ، بل كلٌّ مِن الخبرينِ مستقلٌّ[٢].

قوله: «والدلالَةِ على أنَّهم ما صلحُوا للإيمانِ»:

قال الطِّيبِيُّ: هو تفسيرٌ لقولِه: «لتأكيدِ النَّفيِ»، يعني: جاء اللامُ تأكيدًا لهذا المعنى الذي يُعطيه التَّركيبُ[٣].

قوله: «والآيَةُ اعتِراضٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إن كانَ الضَّميرُ للنَّاسِ، وإن كانَ للأمَمِ المذكورينَ مِن تتمَّةِ الكلامِ السَّابقِ[٤].

وقال الحَلَبِيُّ: فيه نَظرٌ؛ لأنَّه إذا كان الأوَّلُ خاصًّا، ثمَّ ذُكِرَ شيءٌ مُندَرِجٌ فيه ما بعدَه وما قبلَه، كيف يُجعَلُ ذلك العامُّ مُعترِضًا بين الخاصَّيْنِ[٥]؟!

---

(١) في النسح الخطية: «أي: مر» بدل «ظاهر»، والمثبت من «حاشية التفتازاني»، وكلمة (ظاهر) خبر (أنَّ).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٧).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٨/ ب).

(٥) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٤٠١).

قوله: «أو لأكثرِ الأُمَمِ المذكورِينَ»:

قال الطِّيبيُّ: فعَلى هذا تكونُ الجُملَةُ تَتمِيمًا لا اعتِراضًا.

قال: وعلى الوَجْهَينِ قولُه: ﴿وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِم مِّنْ عَهْدٍ وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ مِن بابِ الطَّردِ والعَكسِ إن فسَّرنا[1] (الفاسقينَ) بالنَّاكِثينَ[2].

قولُه: «ذا الحِفاظِ»:

قال الجوهريُّ: يقال: إنَّه لذو حِفاظٍ إن كانَتْ له أَنَفةٌ[3].

(١٠٣ ـ ١٠٥) ـ ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُواْ بِهَا فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٠٣﴾ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّى رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٤﴾ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾.

﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ﴾ الضَّميرُ للرُّسُلِ في قولِه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم﴾ أو للأُمَمِ ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ يعني: المُعجِزاتِ ﴿إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ بأَنْ كفَروا بها مكانَ الإيمانِ الذي هو مِن حقِّها لوُضوحِها، ولهذا المعنى وضعَ (ظَلَمُوا) موضِعَ: كَفَرُوا.

وفرعونُ لقبٌ لِمَن ملكَ مِصرَ ككِسْرَى لملِكِ فارسَ، وكانَ اسمُه: قابوس، وقيل: الوليدَ بنَ مُصعبِ بنِ ريَّانَ.

---

(١) في (ز): «فسر».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٨).

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (حفظ).

﴿فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٠٣ وَقَالَ مُوسَىٰ يَٰفِرۡعَوۡنُ إِنِّي رَسُولٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ إليكَ، وقوله: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّۚ﴾ لعلَّه جوابٌ لتكذيبِه إيَّاه في دَعْوَى الرِّسالةِ، وإنَّما لَمْ يَذْكُره لدَلالةِ قولِه: ﴿فَظَلَمُواْ بِهَاۖ﴾ عليه، وكان أصلُه: ﴿حقيقٌ عليَّ أنْ لا أقولَ﴾ كما قرأَهُ نافعٌ[1]، فقُلِبَ لأمنِ الإلباسِ، كقوله:

وتَشْـقَى الرِّمَـاحُ بالضَّيَاطِـرَةِ الحُمْرِ

أَوْ لأنَّ مَا لَزِمَكَ فقد لَزِمْتَه.

أو للإغراقِ في وصفِ نفسه[2] بالصِّدقِ، والمعنى: أنَّه[3] واجبٌ على القولِ الحقِّ أن أكونَ أنا قائِلَه، لا يرضى إلا بمِثْلِي ناطِقًا به.

أو ضُمِّنَ ﴿حَقِيقٌ﴾ مَعنى: (حريص).

أو وضعَ ﴿عَلَىٰٓ﴾ مكانَ الباءِ لإفادةِ التَّمكُّنِ؛ كقَولِهم: رميتُ على القَوسِ، و: جئتُ على حالٍ حسنةٍ، ويؤيِّدُه قراءَةُ أُبَيٍّ بالباءِ[4]، وقُرِئَ: (حقيقٌ أَنْ لا أقولَ)[5].

﴿قَدۡ جِئۡتُكُم بِبَيِّنَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ فَأَرۡسِلۡ مَعِيَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾: فخلِّهم حتى يَرجِعُوا معي إلى الأرضِ المقدسَةِ التي هي وطنُ آبائِهم، وكان قد استَعْبَدَهُم واستَخْدَمَهُم في الأعمالِ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧)، و«التيسير» (ص: ١١١).

(٢) في (أ) و(خ): «في الوصف».

(٣) في (خ) و(ت): «أنه حق».

(٤) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٣٦)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، كلاهما عن ابن مسعود رضي الله عنه. ونسبها في «الكشاف» (٣/ ٢٤٥) لأبي بن كعب رضي الله عنه.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للنحاس (٣/ ٦٠)، و«الكشاف» (٣/ ٢٤٥)، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

قوله: «الضَّميرُ للرُّسلِ في قولِه: ﴿وَلَقَدْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم﴾ أو للأُمَمِ»:

قال الطِّيبيُّ: الأوَّلُ أوفقُ؛ لأنَّ تلك القِصَّةَ ذُكِرت تَسليةً لرَسولِ اللهِ ﷺ أصالَةً: ﴿وَكُلًّا نَّقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنۢبَآءِ ٱلرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾، واعتبارُ الأمَّةِ تبعٌ...

ويقوِّيه أنَّه قيل: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنۢ بَعْدِهِم مُّوسَىٰ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾، ولم يقل: ثمَّ أنْشأْنا مِن بَعدِهِم أمَّةَ فِرعونَ وبَعثنا إلَيْهِم مُوسَى[١].

قوله: «فقُلِبَ لأمنِ الإلباسِ»:

قال أبو حيَّان: أصحابُنا يخصُّونَ القلبَ بالضَّرورَةِ، فيَنبَغِي أن يُنزَّهَ القُرآنُ عنه[٢].

وقال الحَلَبيُّ: للنَّاسِ فيه ثلاثَةُ مَذاهبَ: الأوَّلُ: الجَوازُ مُطلَقًا، والمنعُ مطلقًا، والتَّفصيلُ بينَ أَنْ يفيدَ معنى بديعًا فيجوزُ، أو لا فيمتَنِعُ[٣].

قوله: «كقولِه:

وتَشْقَى الرِّماحُ بالضَّياطِرَةِ الحُمْرِ»

هو لِخِداشِ بن زهيرٍ، وأوَّلُه:

وتَلحَقُ[٤] خَيلٌ لا هَوادَةَ بَيْنَها[٥]

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٤٩٩).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥١٩).

(٤) كذا ذكره الأخفش في «معاني القرآن» (١/ ١٤١)، وفي «جمهرة أشعار العرب»: «تركب».

(٥) انظر: «ديوان خداش بن زهير» (ص: ٧٩)، و«مجاز القرآن» (٢/ ١١٠)، و«معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٤١)، و«تأويل مشكل القرآن» لابن قتيبة (ص: ١٢٥)، و«معاني القرآن» للنحاس (٥/ ١٩).

وقبلَه:

كَذَبْتُم وبَيْتِ اللهِ حتى تُعالِجُوا … قَوادِمَ حرْبٍ[١] لا تَلِينُ ولا تَمْرِي[٢]

يقال: أَمْرَتِ النَّاقةُ: إذا درَّ لبنُها.

والهَوَادَةُ: الصُّلحُ والمَيْلُ، والتَّهويدُ: المَشْيُ الرُّوَيدُ مثلَ الدَّبيبِ[٣].

والضَّيْطَرُ: الرَّجلُ الضَّخمُ الذي لا غناءَ عِندَه[٤].

والحُمْرُ: العَجَمُ؛ لأنَّ الشُّقرَةَ غلَبَتْ عَلَيهِم[٥].

والأصلُ: ويشقَى الضَّياطِرَةُ بالرِّماحِ[٦].

قوله: «أو لأنَّ ما لَزِمَك فقَدْ لَزِمْتَه»:

قال صاحبُ «التَّقريب»: ﴿حَقِيقٌ﴾ في هذا الوَجه بمَعنى اللازمِ.

وقال الطِّيبيُّ: بل هو إيماءٌ إلى أنَّ الأُسلوبَ مِن الكِنايَةِ الإيمائيَّةِ كقَولِه:

فما جازَهُ جُودٌ ولا حَلَّ دُونَه … ولكِنْ يَصِيرُ الجُودُ حَيثُ يَصيرُ[٧]

---

(١) في النسخ الخطية، وحاشية التفتازاني: «قرب»، والمثبت من «جمهرة أشعار العرب».

(٢) ذكر القصيدة أبو زيد القرشي في «جمهرة أشعار العرب» (ص: ٤١٦)، ومطلع القصيدة:

أمن رسم أطلال بتوضح كالسطر … فماشن من شعر فرابية الجفر

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (هود).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة (ضطر).

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (حمر).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٠١)، وعنه نقل المصنف ما سبق.

(٧) البيت لأبي نواس قاله في الخصيب، انظر: «ديوان أبي نواس» (ص ٢٨٧)، و«طبقات الشعراء» لابن المعتز (ص: ٧٤)، و«العقد الفريد» لابن عبد ربه الأندلسي (٦/ ١٩٤).

يعني: بلَغَت المُلازمَةُ بينَ الجُودِ والمَمدوحِ بحيثُ وجبَ وحَقَّ على الجُودِ أَنْ لا يُفارِقَ ساحتَهُ فيسيرُ حيثُ سارَ، وهو المرادُ بقولِ «الكشَّاف»: «فلَمَّا كانَ قولُ الحَقِّ حَقيقًا عليه كانَ هُوَ حَقِيقًا على قَوْلِ الحَقِّ»(١).

قوله: «أو للإغراقِ في الوَصفِ بالصِّدقِ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: يعني: كيفَ ينسبُ إلى الكذبِ؟ ولو كان الصِّدقُ مما يعقلُ لكانَ الواجبُ عليه أن يَجْعلَني قائِلَه؛ أي: يجتَهِدُ لتَحصيلِ ما يوجبُ أَن أكونَ أنا قائلَه، فيكونُ مِن الاستعارَةِ المَكنيَّةِ(٢).

وقال أبو حيَّان: لا يتَّضِحُ هذا الوَجهُ إلا إنْ عَنى أنَّه يكونُ ﴿عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ﴾ صفةً له، كما تقول: (أنا على قولِ الحقِّ)؛ أي: طَريقي وعادَتي قولُ الحَقِّ(٣).

وقال السَّفاقسيُّ: هو عَلى مَعنى المُبالغَةِ في اتِّصافِ مُوسى بالصِّدقِ بحَيثُ يَجِبُ على الحقِّ أن لا يقومَ به إلَّا هو.

قوله: «أو ضُمِّنَ ﴿حَقِيقٌ﴾ مَعنى: حَرِيص»:

قال ابن المُنَيِّرِ: هذا يلائمُ بينَ القِراءَتينِ(٤).

وقال أبو شامَة بعدَ ذكرِهِ هذه الأوجُهَ الأَربعَةَ: هذه وجوهٌ مُتعسِّفَةٌ، والأوجَبُ أنَّ ﴿عَلَىٰٓ﴾ مُتعلِّقَةٌ بـ﴿رَسُولٌ﴾.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٤٦)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٠٢).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٠٣).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٢٦).

(٤) الذي نقله علم الدين العراقي في «الإنصاف» (١/ ٣٩١) عن ابن المنير قوله: لا يلائم بين القراءتين، ولعله الصواب، ويؤيده كلام أبي شامة الآتي بعده بأن الوجوه الأربعة هذه متعسفة، والله أعلم.

قال ابنُ مقسم[١]: ﴿حَقِيقٌ﴾ مِن نعتِ ﴿رَسُولٌ﴾ أي: رسولٌ حقيقٌ مِن ربِّ العالَمِينَ أُرسِلتُ على أَن لا أقولَ على اللهِ إلا الحقَّ، وهذا مَعنى صَحيحٌ واضِحٌ، وقد غَفَلَ أكثرُ المفسرينَ مِن أربابِ اللُّغَةِ على تعليقِ ﴿عَلَىٰٓ﴾ بـ﴿رَسُولٌ﴾ ولم يخطُر لهم تَعليقُه إلا بـ﴿حَقِيقٌ﴾[٢].

قال أبو حيَّان: وكلامُه فيه تَناقضٌ في الظَّاهرِ؛ لأنَّه قدَّرَ أوَّلًا العاملَ في ﴿عَلَىٰٓ﴾: أُرسِلْتُ، وقال أخيرًا: إنَّهم غفَلوا عن تَعليقِ ﴿عَلَىٰٓ﴾ بـ﴿رَسُولٌ﴾.

فأمَّا هذا الأَخيرُ فلا يجوزُ عند البَصريِّينَ؛ لأنَّ (رَسُولًا) قَد وُصِفَ قبلَ أن يأخُذَ معمولَه، وذلك لا يجوزُ.

وأمَّا تَعليقُه بـ(أُرسِلْتُ) مُقدرًا لدلالَةِ لفظِ ﴿رَسُولٌ﴾ عليه، فهو[٣] تَقديرٌ سائغٌ، ويُتأوَّلُ كلامُه[٤] أنه أراد بقَولِه: «تعليق﴿عَلَىٰٓ﴾ بـ﴿رَسُولٌ﴾» أنَّه لَمَّا كانَ دالًّا عليه صَحَّ نِسبَةُ التَّعلُّقِ إليه[٥].

---

(١) محمد بن الحسن بن مقسم، أبو بكر البغدادي، له تصانيف في التفسير والمعاني، وأخذ عليه إقراءه بحروف تخالف الإجماع، واستتيب بحضرة الفقهاء والقراء، وتاب، من كتبه «الأنوار في علم القرآن»، (ت: ٣٥٤ هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٦/ ١٠٥).

(٢) انظر: «إبراز المعاني» لأبي شامة المقدسي (ص: ٤٧٩ ـ ٤٨٠).

(٣) في (س): «فهذا».

(٤) أي: ابن مقسم.

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٢٧).

(١٠٦ ـ ١٠٨) ـ ﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ فَأْتِ بِهَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴿١٠٦﴾ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴿١٠٧﴾ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ ﴾.

﴿ قَالَ إِن كُنتَ جِئْتَ بِـَٔايَةٍ ﴾ مِن عندِ مَن أَرسلَكَ ﴿فَأْتِ بِهَآ ﴾: فأَحْضِرْها عندي ليَثْبُتَ بها صِدْقُكَ ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّـٰدِقِينَ ﴾ في الدَّعْوَى.

﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ﴾: ظاهرٌ أمرُه لا يُشَكُّ في أنه ثعبانٌ وهو الحيةُ العظيمة.

رُوي أنه لمَّا ألقاها صارتْ ثعباناً أشقرَ فاغِرًا فاهُ بين لَحْيَيْه ثمانون ذراعاً، وضَعَ لَحْيَه الأسفلَ على الأرضِ والأعلى على سورِ القصرِ، ثُم توجَّه نحوَ فرعونَ فهَربَ منه وأَحْدَثَ، وانهَزمَ الناسُ مزدَحِمِين، فمات منهم خمسةٌ وعشرون ألفاً، فصاح فرعونُ: يا موسى أَنْشُدُكَ بالذي أَرْسلكَ خُذْه وأنا أومنُ بك وأُرسِلُ معكَ بني إسرائيلَ، فأخذه فعاد عصاً[1].

﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ ﴾ مِن جَيبِه، أو مِن تحتِ إبطِه ﴿فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّـٰظِرِينَ ﴾؛ أي: بيضاءُ بياضًا خارجًا عن العادةِ تجتمِعُ عليها النَّظَّارةُ، أو بيضاءُ للنُّظَّارِ لا أنَّها كانَتْ بيضاءَ في جِبِلَّتِها.

رُوِيَ أنَّ موسى كانَ آدمَ شَديدَ الأُدْمَةِ، فأدخلَ يدَهُ في جيبِهِ أو تحتَ إبطِهِ ثمَّ نزعَهَا فإذا هي بيضاءُ نُورانيَّةٌ غلبَ شُعاعُها شعاعَ الشَّمسِ.

قوله: «فاغِرًا»؛ أي: فاتحًا.

---

(١) رواه ابن عساكر في «تاريخه» (٦١/ ٦٣ ـ ٦٤) مطولًا عن وهب، وهو خبر فيه مبالغات كثيرة، ولا شك أن وهباً قد أخذه من الإسرائيليات.

(١٠٩ ـ ١١٢) ـ ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٩﴾ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴿١١٠﴾ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾.

﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ﴾ قيل: قالَه هو وأشرافُ قَومِهِ على سبيلِ التَّشاوُرِ في أمرِه، فحُكِيَ عنه في سُورَةِ الشُّعراءِ وعنهم هاهُنا.

﴿يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾: تشيرونَ في أن نفعلَ.

﴿قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ ﴿١١١﴾ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَٰحِرٍ عَلِيمٍ﴾ كأنَّه اتَّفقَتْ عليه آراؤُهُم فأشاروا إلى فرعونَ.

والإرجاءُ: التَّأخيرُ؛ أي: أَخِّرْ أمرَه، وأصلُه: ﴿أَرجِئْه﴾ ـ كما قرأَ أبو بكرٍ وأبو عمرٍو ويعقوبُ ـ مِن أَرْجَأْتُ.

وكذلك: ﴿أرجئهو﴾ على قراءةِ ابنِ كثيرٍ على الأصلِ في الضَّميرِ.

أو: ﴿أَرْجِهِي﴾ من أَرْجِيتُ؛ كما قرأَ نافعٌ في روايةِ ورشٍ وإسماعيلُ والكسائيُّ.

وأما قراءَتُه في روايةِ قالونَ: ﴿أَرْجِهِ﴾ بحذفِ الياءِ فللاكتفاءِ بالكسرةِ عنها.

وقراءةُ حمزةَ وحفصٍ: ﴿أَرْجِهْ﴾ بسكونِ الهاءِ[1]، فلتَشبيهِ المُنفصِلِ بالمُتَّصلِ، وجعلِ (جِهْ و) كـ(إِبْل) في إسكانِ وَسطِه[2].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٧ ـ ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١١). واختصر الداني ما فيها من قراءات سبعية بقوله: قرأ ابن كثير وهشام هنا وفي الشُّعراء بالهمز وضم الهاء ووصلها بواو، وأبو عمرو بالهمز والضَّم من غير صلة، وابن ذكوان بالهمز وبكسر الهاء ولا يصلها بياء، وقالون بغير همز ويختلس الكسرة، وورش والكسائيّ بغير همز ويصلان الهاء بياء، وعاصم وحمزة بغير همز ويسكّنان الهاء.

(٢) قوله: «وجعلِ (جِهْ و) كـ«إِبْل» في إسكانِ وَسطِه» المراد: (جه) مع الواو من ﴿وَأَخَاهُ﴾، يعني: =

وأمَّا قراءةُ ابنُ عامرٍ: ﴿أرَجِئْهِ﴾ بالهمزِ وكسرِ الهاءِ فلا يرتضيهِ النُّحاةُ، فإنَّ الهاءَ لا تُكسَرُ إلَّا إذا كانَ قبلَها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنَةٌ، ووجهُهُ: أنَّ الهمزةَ لَمَّا كانَتْ تُقلَبُ ياءً أُجْرِيَت مجراها.

وقرأَ حَمزةُ والكِسائيُّ: ﴿بكُلِّ سَحَّارٍ﴾[1] فيه وفي يونس، ويؤيِّدُه اتِّفاقُهُم عليه في الشُّعراءِ.

(١١٣ ـ ١١٤) ـ ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴿١١٣﴾ قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾.

﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ ﴾ بعدما أرسلَ الشُّرَطَ في طَلَبِهم ﴿قَالُوٓاْ أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِن كُنَّا نَحْنُ ٱلْغَٰلِبِينَ ﴾ استأنفَ به كأنَّه جوابُ سائلٍ قال: ما قالُوا إذ جاؤُوا؟

وقرأَ ابنُ كَثيرٍ ونافِعٌ وحفصٌ: ﴿إِنَّ لَنَا﴾[2] على الإخبارِ وإيجابِ الأجرِ؛ كأنَّهُم قالوا: لا بُدَّ لَنا مِن أجرٍ، فالتَّنكيرُ للتَّعظيمِ.

﴿ قَالَ نَعَمْ ﴾ إنَّ لَكُم أجرًا ﴿وَإِنَّكُمْ لَمِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴾ عطفٌ على ما سدَّ مَسَدَّه ﴿نَعَمْ ﴾، وزيادةٌ على الجوابِ لتحريضِهِم.

= وجعل هاء الضمير في ﴿أَرْجِهْ﴾ الواقع في آخر الكلمة كالحرف الوسط في «إبْل» في الإسكان، وأصل «إبْل» بسكون الباء: «إبِل» بكسرها. انظر: «حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٨/ ٤٦٦).

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٩)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(١١٥ ـ ١١٦) ـ ﴿ قَالُوا يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴿١١٥﴾ قَالَ أَلْقُوا۟ فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾.

﴿ قَالُوا يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ نَحْنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ خيَّروا مُوسَى مُراعاةً للأدَبِ أو إظهارًا للجَلادةِ، ولكنْ كانَتْ رغبتُهُم في أَنْ يُلْقُوا قبله[1]، فنبَّهوا عليها بتَغييرِ النَّظمِ إلى ما هو أبلَغُ، وتعريفِ الخبرِ، وتوسيطِ الفصلِ، أو تأكيدِ ضَميرِهِم المتَّصِلِ بالمُنفَصِلِ[2].

فلذلك ﴿ قَالَ أَلْقُوا۟ ﴾ كرمًا وتَسامُحًا، أو ازدراءً بهم ووُثوقًا على شأنِهِ[3] ﴿فَلَمَّآ أَلْقَوْا۟ سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ ﴾ بأنْ خيَّلوا إليهَا ما الحقيقَةُ بخِلَافِه.

﴿وَٱسْتَرْهَبُوهُمْ ﴾: وأرْهَبوهم إرهابًا شديدًا كأنَّهُم طلبوا رَهْبَتَهُم.

﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ ﴾ في فنِّه، رُوِيَ أنَّهُم ألقَوا حِبالًا غِلاظًا وخَشبًا طِوالًا كأنَّها حياتٌ مَلأَت الوادِيَ وركِبَ بعضُها بعضًا[4].

---

(١) في (خ): «يلقوا أولا».

(٢) قوله: «فنبَّهوا عليها بتغيير النظم..» تغييرُ النظم إذ لم يقولوا: وإمّا أن نلقي، ووجه كونه أبلغ تكرير الإسناد، و«تعريف الخبر» بالجرّ عطف على «ما هو أبلغ»، وقيل: إنه تفسير له، وقيل: إنه معطوف على «تغيير النظم»، والأوّل أولى، وقوله: «أو تأكيد ضميرهم المتصل» يعني: المستتر في ﴿نَّكُونَ﴾ لأنه في حكمه بل أشد، وهو معطوف على «توسيط الفصل». انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٠٣).
قلت: وعبارة «الكشاف» (٣/ ٢٥١): «فيه ما يدلُّ على رغبتهم في أن يُلْقوا قبلَه؛ من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل وتعريف الخبر، أو تعريفِ الخبر وإقحام الفصل».

(٣) أي: وثقةً بما كان بصدده من التأييد السماويِّ، وأن المعجزةَ لن يَغْلِبها سحرٌ أبداً. عبارة «الكشاف» (٣/ ٢٥١).

(٤) في (خ): «بعضها فوق بعض».

قوله: «وتَعريفِ الخَبرِ، وتوسُّطِ الفَصلِ»:

قال الطِّيبيُّ: فإن قلت: ما الفَرقُ بينَ أَنْ يكونَ الضَّميرُ مؤكِّدًا وبين أَنْ يكونَ فَصْلًا؟

قلت: التَّوكيدُ يرفَعُ التَّجوُّزَ عَن المُسنَدِ إليه، فيلزَمُ التَّخصيصُ مِن تعريفِ الخَبرِ؛ أي: نحن نَفعَلُ الإلقاءَ أَلبتَّةَ لا غيرُنا، والفَصلُ يُخصِّصُ الإلقاءَ بهم؛ لأنَّه لتَخصيصِ المسنَدِ بالمُسنَدِ إليه، فيعرى عَن التوكيدِ[1].

قوله: «وتَأكيدِ ضَميرِهِم المُتَّصلِ بالمُنفَصِلِ»:

قلت: في جمعِ المُصنِّفِ بينَ العِبارتَيْنِ نظرٌ؛ فإنَّه ليسَ في الآيةِ إلا لفظُ ﴿نَحْنُ﴾، فإمَّا أَنْ يكونَ مِن بابِ ضَميرِ الفَصْلِ، وإمَّا أَنْ يكونَ مِن بابِ تَوكيدِ الضَّميرِ المُتَّصلِ بالمُنفَصِلِ، ولا يُمكنُ الجَمعُ بينَهُما؛ لأنَّه عَلى الأوَّلِ لا مُحلَّ له مِن الإعرابِ وعلى الثَّاني له محلٌّ كالمُؤكَّدِ[2].

قوله: «وأرْهَبُوهُم»:

إشارةٌ إلى أنَّ (استفعل) في ﴿استَرْهَبوهم﴾ كما قالَ أبو حيَّان بمَعنى: (أفعل)[3]، لا للاستدعاءِ والطَّلبِ كما قالَ الزَّمخشَرِيُّ[4] لعدمِ ظُهورِه هُنا؛ إذ لا يلزَمُ منهُ حُصولُ المُستَدعى والمَطلوبِ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١١).

(٢) الظاهر أن تعليق السيوطي بناء على النسخ التي فيها: «وتأكيدِ ضَميرِهِم المتَّصِلِ بالمُنفَصِلِ»، أما على النسخ التي فيها: «أو تأكيدِ ضَميرِهِم المتَّصِلِ بالمُنفَصِلِ» فكلامه فيه نظر.

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٤٠).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٤٠).

(١١٧ ـ ١١٩) ـ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿١١٧﴾ فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٨﴾ فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ﴾.

﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ﴾ فألقاها فصارَتْ حيَّةً ﴿فَإِذَا هِىَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ﴾؛ أي: ما يزوِّرونَه مِن الإفكِ، وهو الصَّرفُ وقلبُ الشَّيءِ عَن وَجهِهِ، ويجوزُ أَنْ تكونَ ﴿مَا﴾ مَصدريَّةً وهي مع الفعلِ بمعنى المفعولِ.

رُوِيَ أنَّها لَمَّا تَلقَّفَت حِبالَهُم وعِصِيَّهُم وابتلعَتْهَا بأسرِهَا أقبلَتْ على الحاضرينَ فهرَبُوا وازدَحَمُوا حتى هلكَ جَمْعٌ عَظيمٌ، ثمَّ أخذَهَا مُوسَى فصارَت عَصًا كمَا كانَتْ، فقالت السَّحَرَةُ: لو كان هذا سِحْرًا لبَقِيَت حِبالُنَا وعِصِيُّنَا.

﴿فَوَقَعَ ٱلْحَقُّ﴾: فثبتَ لظُهورِ أمرِه ﴿وَبَطَلَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ مِن السِّحْرِ والمُعَارَضَةِ.

﴿فَغُلِبُوا۟ هُنَالِكَ وَٱنقَلَبُوا۟ صَٰغِرِينَ﴾: صارُوا أَذِلَّاءَ مَبْهُوتِينَ، أو رَجَعُوا إلى المدينَةِ مَقهُورِينَ، والضَّميرُ لِفرعونَ وقومِه.

قوله: «**وهي معَ الفعلِ**»؛ أي: المصدر «**بمَعنى المفعولِ**»؛ أَيْ: المَأفوكِ.

قوله: «**فثبتَ الحقُّ**»:

قال الطِّيبِيُّ: استُعيرَ للثُّبوتِ الوقعُ؛ لأنَّه في مُقابلِ ﴿وَبَطَلَ﴾، والباطِلُ زائلٌ، وفائدَتُها شِدَّةُ الرُّسوخِ والتَّأثُّرِ؛ لأنَّ الواقِعَ يُستعمَلُ في الأجسامِ[1].

(١٢٠ ـ ١٢٢) ـ ﴿وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ ﴿١٢٠﴾ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٢١﴾ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾.

﴿وَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ﴾ جعلَهُم مُلْقَيْنَ على وُجوهِهِم تَنبيهًا على أنَّ الحقَّ بهرَهُم واضطرَّهُم إلى السُّجودِ بحيثُ لَمْ يبقَ لَهُم تمالكٌ، أو أنَّ اللهَ ألهمَهُم ذلك

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٣).

وحملَهُم عليهِ حتَّى ينكسِرَ فِرعونُ بالذين أرادَ بهم كسرَ مُوسَى عليهِ السَّلامُ وينقلِبَ الأمرُ عليه، أو مُبالغةً في سرعةِ خُرورِهِم وشِدَّتِه.

﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ١٢١ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ أبدَلُوا الثَّانيَ مِنَ الأوَّلِ لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّهُم أرادوا بهِ فِرعونَ.

قوله: «أو مُبالغةً في سُرعَةِ خُرورِهِم وشِدَّتِه»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّه تمثيلٌ، شبَّهَ حالهم في سرعةِ الخرورِ وشدَّتِه بحالِ مَن أُلقِيَ[1].

(١٢٣ ـ ١٢٤) ـ ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكۡرٞ مَّكَرۡتُمُوهُ فِي ٱلۡمَدِينَةِ لِتُخۡرِجُواْ مِنۡهَآ أَهۡلَهَاۖ فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ١٢٣ لَأُقَطِّعَنَّ أَيۡدِيَكُمۡ وَأَرۡجُلَكُم مِّنۡ خِلَٰفٖ ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمۡ أَجۡمَعِينَ﴾.

﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾: باللهِ، أو: بمُوسَى، والاستِفهامُ فيه للإنكارِ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ ورَوْحٌ عَنْ يَعقوبَ بتَحقيقِ الهمزتينِ على الأصلِ، وقرأ حَفْصٌ: ﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ على الإخبارِ[2].

﴿قَبۡلَ أَنۡ ءَاذَنَ لَكُمۡۖ إِنَّ هَٰذَا لَمَكۡرٞ مَّكَرۡتُمُوهُ﴾؛ أي: إنَّ هذا الصَّنيعَ لحيلةٌ احتَلْتُمُوها أنتُم ومُوسى ﴿فِي ٱلۡمَدِينَةِ﴾: في مِصرَ قبلَ أَنْ تخرجوا للمِيعادِ ﴿لِتُخۡرِجُواْ مِنۡهَآ أَهۡلَهَا﴾ يعني: القِبطَ، وتَخْلُصَ لَكُم ولِبَني إِسرائيلَ ﴿فَسَوۡفَ تَعۡلَمُونَ﴾ عاقبةَ ما فَعلْتُم، وهو تهديدٌ مُجمَلٌ تَفصيلُهُ:

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٩/ أ).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٠)، و«التيسير» (ص: ١١٢)، و«النشر» (١/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩). وقرأ رويس عن يعقوب كحفص.

﴿ لَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَافٍ ﴾: مِن كلِّ شقٍّ طرفًا ﴿ثُمَّ لَأُصَلِّبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ تفضيحًا لكُم وتَنْكِيلًا لأَمْثالِكُم.

قيل: إنَّه أوَّلُ مَن سنَّ ذلك فشَرَعَهُ اللهُ للقطَّاعِ تعظيمًا لجُرْمِهِم، ولذلك سمَّاهُ مُحاربَةً لله ورسولِه ولكنْ على التَّعاقُبِ لفَرْطِ رَحمَتِه(١).

قوله: «وقرأ حفصٌ: ﴿آمنتم﴾ على الإخبارِ»:

قال في «الكشَّاف»: تَوبيخًا لهم(٢).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ هذا الإخبارَ الصُّوري لقَصدِ التَّوبيخِ على ما يَقتضيهِ المَقامُ؛ فإنَّ إلقاءَ الجُملَةِ الخَبَريَّةِ قد يكونُ لأَغراضٍ أُخَرَ سِوَى إفادَةِ الحُكمِ أو لازمِه(٣).

وقال الطِّيبيُّ: في هذا الخبرِ مَعنى التَّوبيخِ كمَا في الاستِفهامِ ونحوه؛ لأنَّ الجُملَةَ إذا أُلقِيَت إلى مَن هو عالمٌ بها تُؤكَّدُ بحسبِ قرائنِ الأَحوالِ وما(٤) ناسَبَ المَقامَ(٥).

---

(١) قوله: «للقطاع»: جمع قاطع وهو من يقطع الطريق، وقوله: «ولذلك سماه»؛ أي: سمى قطع الطريق «محاربة الله» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ الآية [المائدة: ٣٣] والمعنى: يحاربون أولياء الله أو عباده لأنّ أحداً لا يحارب الله، وقوله: «على التعاقب» هو مذهبه، وإلا فقد يجمع بين بعضها وبعض كما يعلم من كتب الفقه فتدبر. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٠٥).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٥٣).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٩/ أ).

(٤) في (ز): «ما».

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٤).

(١٢٥ ـ ١٢٦) ـ ﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ١٢٥ وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتۡنَاۚ رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ﴾.

﴿قَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾ بالموتِ لا محالةَ، فلا نُبالِي بوعيدِكَ وإنَّا لَمُنقلِبُونَ إلى رَبِّنَا وثوابِه إن فعلتَ بِنا ذلك، كأنَّهم استَطابوهُ شَغفًا على لقاءِ اللهِ، أو: مصيرُنا ومَصيرُك إلى ربِّنَا فيحكُمُ بينَنا.

﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّآ﴾: وما تُنكِرُ مِنَّا ﴿إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا لَمَّا جَآءَتۡنَا﴾ وهو خيرُ الأَعْمَالِ وأَصلُ المَناقِبِ ليسَ ممَّا يتأتَّى لنَا العدولُ عنه طلبًا لِمَرضاتِكَ، ثمَّ فزعُوا إلى اللهِ فقالوا:

﴿رَبَّنَآ أَفۡرِغۡ عَلَيۡنَا صَبۡرٗا﴾: أَفِضْ عَلَينا صبْرًا يَغمُرُنا كما يُفْرِغُ الماءُ، أو: صُبَّ عَلَينا ما يُطهِّرُنا مِن الآثامِ وهو الصَّبرُ على وعيدِ فِرْعَوْنَ ﴿وَتَوَفَّنَا مُسۡلِمِينَ﴾: ثابتينَ على الإسلامِ.

قيل: إنَّه فعلَ بهم ما أَوْعَدَهُم.

وقيل: إنَّه لم يَقْدِر عَلَيهِم؛ لقولِه تَعالى: ﴿أَنتُمَا وَمَنِ ٱتَّبَعَكُمَا ٱلۡغَٰلِبُونَ﴾ [القصص: ٣٥].

قوله: «أَفِضْ علَيْنا صَبْرًا يَغمُرُنا كما يُفرِغُ الماءُ»:

قال الطِّيبيُّ: فهي استعارةٌ تبعيَّةٌ في ﴿أَفۡرِغۡ﴾، والقرينةُ ﴿صَبۡرٗا﴾؛ لأنَّ الصَّبرَ لا يُستعمَلُ فيه الإفراغُ[1].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٦).

قوله: «أو صُبَّ عَلَينا ما يُطهِّرُنا من الآثامِ وهو الصَّبرُ»:

قال الطِّيبيُّ: فعَلى هذا الاستعارَةُ في (الصَّبرِ)، والقَرينَةُ ﴿أَفۡرِغۡ﴾، وهي استعارَةٌ مَكنيَّةٌ مُستلزِمَةٌ للتَّخييليَّةِ، فالقرينَةُ التَّخليليةُ[١]؛ لأنَّ الإفراغَ إنَّما[٢] يُستعمَلُ في الماءِ، و(الصَّبرُ) المَكنيَّةُ[٣].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وقَد فَهِمَ البَعضُ ـ وحاشاه مِن سوءِ الفَهمِ ـ مِن قولِه: كما يُفرَّغُ الماءُ أنَّ الأوَّلَ أيضًا كذلك، إلا أنَّ الجامعَ ثمَّةَ الغمرُ وهُنا التَّطهيرُ[٤].

(١٢٧) ـ ﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَيَذَرَكَ وَءَالِهَتَكَۚ قَالَ سَنُقَتِّلُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَنَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡ وَإِنَّا فَوۡقَهُمۡ قَٰهِرُونَ﴾.

﴿وَقَالَ ٱلۡمَلَأُ مِن قَوۡمِ فِرۡعَوۡنَ أَتَذَرُ مُوسَىٰ وَقَوۡمَهُۥ لِيُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ بتغييرِ النَّاسِ عليكَ ودَعْوَتِهم إلى مُخالَفَتِك.

﴿وَيَذَرَكَ﴾ عطفٌ على (يُفْسِدوا) أو جوابٌ للاستفهامِ بالواوِ، كقولِ الحُطَيْئَةِ:

أَلَـمْ أَكُ جارَكُـمْ ويَكُـونَ بَيني ... وبَيْنَـكُمُ المَـوَدَّةُ والإخَـاءُ

على مَعنى: أيكونُ مِنْكَ تَركُ مُوسى ويكونُ تركُه إيَّاكَ.

وقُرِئَ بالرَّفعِ[٥] عَلى أنَّه عطفٌ على ﴿أَتَذَرُ﴾ أو استئنافٌ أو حالٌ[٦].

---

(١) «فالقرينَةُ التَّخليليةُ» ليس في «فتوح الغيب».

(٢) «إنما» من (ز)، وليس في «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٧).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٤٩/ أ).

(٥) نسبت لنعيم بن ميسرة والحسن. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٥٦)، و«البحر» (١٠/ ٢٥٢).

(٦) كونه عطفاً على ﴿أَتَذَرُ﴾ معناه: أتذره وأيذرُك؛ أي: أتُطلِقُ له ذلك، وكونه حالًا على معنى: أتذره وهو يذَرُك وآلهتك. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٥٦).

وقرئ بالسُّكونِ[1]؛ كأنَّه قيل: يُفسِدُوا ويَذَرْكَ، كقولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠].

﴿وَءَالِهَتَكَ﴾: مَعْبُودَاتِكَ، قيل: كانَ يَعْبُدُ الكواكِبَ.

وقيل: صنعَ لقَومِهِ أصنامًا وأمرَهُم أَنْ يَعْبُدُوهَا تَقَرُّبًا إليه، ولذلكَ قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤].

وقُرِئَ: (وإِلَاهَتَكَ)[2]؛ أي: عِبادَتَكَ.

﴿قَالَ﴾ فرعونُ: ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَآءَهُمْ وَنَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ﴾ كما كُنَّا نفعلُ مِن قبلُ؛ ليُعلَمَ أنَّا على ما كُنَّا عليه من القَهرِ والغَلَبَةِ، ولا يُتوهَّمَ أنَّه المولودُ الذي حكَمَ المُنجِّمُونَ والكَهَنَةُ بذهابِ مُلْكِنَا على يدِه.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ: ﴿سَنَقْتُلُ﴾ بالتَّخفيفِ[3].

﴿وَإِنَّا فَوْقَهُمْ قَٰهِرُونَ﴾ غالبونَ وهُمْ مَقهُورُونَ تحتَ أَيدِينا.

قوله: «كقولِ الحُطَيئَةِ:

أَلَمْ أَكُ جارَكُم ويَكونَ بَيني ... وبَينَكُمُ المَودَّةُ والإِخاءُ»[4]

أوَّلُ القَصيدَةِ:

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠) عن أبي رجاء والحسن، و«المحتسب» (١/ ٢٥٦) عن الأشهب العقيلي.

(٢) تنسب لابن مسعود وعلي وابن عباس وغيرهم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٦)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤١)، و«البحر» (١٠/ ٢٥٤).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٢).

(٤) في «ديوان الحطيئة»: ألم أك محرماً.

أَلَا قالَـتْ أُمامَـةُ هـل تعـزَّى ... فقُلْتُ أُمَـامَ قَـدْ غلـبَ العَـزَاءُ

وقبلَ هذا البيتِ:

أَلَا أَبلِـغْ بَنِـي عَـوفِ بـنِ كَعْبٍ ... فــهَلْ قَـوْمٌ علـى خُلُـقٍ سَـوَاءُ

أَلَـمْ أَكُ نائِمًـا فدَعَوْتُـمُـونِــي ... فجَاء بِـيَ المواعِـدُ والرَّجـاءُ[1]

قوله: «أو استئنافٌ أو حَالٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: بإضمارٍ؛ أي: وهو يَذرُك، أمَّا الاستئنافُ فعلى أن تكونَ الجُملَةُ مُعترِضَةً مُؤكِّدَةً لِمَعنى ما سبقَ، وأمَّا الحالُ فمُقرِّرَةٌ لجهَةِ الإشكالِ[2].

قوله: «وقُرِئ بالسُّكونِ كأنَّه قيلَ...» إلى آخرِه.

قـال الشَّـيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّه مِن قَبيلِ العَطفِ على التَّوهُّمِ؛ فإنَّ جوابَ الاستِفهامِ كثيرًا ما يكونُ بالجَزمِ وتَركِ الفَاءِ، فكأنَّهُ هنا كذلك، فعُطِفَ عليه ﴿يذرْك﴾ بالجَزمِ كما جعلَ ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ بالنَّصبِ في جَوابِ التَّخصيصِ مُنزَّلًا مَنزلَةَ (أصدقْ) بالجَزمِ، فعُطِفَ عليه ﴿وَأَكُن﴾.

وقال ابنُ جنِّي: بـل هو كقِراءَةِ أبي عمرٍو ﴿يأمرْكُم﴾ بسُكونِ الرَّاءِ استثقالًا للضمَّةِ عندَ تَوالي الحرَكاتِ[3].

---

(١) هكـذا فـي النسـخ والأبيات في «ديـوان الحطيئـة» (ص ٩٨)، وفيـه أول هـذا البيت: ألـم أك نائياً. وهـو أوفق.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ١٥٥)، و«المحتسب» لابن جني (١/ ٢٥٧)، و«التيسير» (ص: ٧٣)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥١٩).

(١٢٨) - ﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾.

﴿قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ اسْتَعِينُوا بِاللَّهِ وَاصْبِرُوا﴾ لَمَّا سمِعُوا قَوْلَ فِرْعَوْنَ وتَضجَّرُوا منه تسكينًا لَهُم ﴿إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ تَسلِيَةً لهُمْ وتَقريرًا للأمرِ بالاستعانَةِ باللهِ والتَّثبُّتِ في الأمرِ ﴿وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ وعدٌ لَهُم بالنُّصرَةِ، وتَذكيرٌ لِمَا وَعَدَهُم مِن إهلاكِ القِبْطِ وتَوْرِيثِهِم ديارَهُم وتَحقيقٌ له.

وقُرِئَ: (والعاقبَةَ) بالنَّصبِ[١] عطفًا على اسمِ (إنَّ).

واللامُ في ﴿الْأَرْضَ﴾ تحتمِلُ العهدَ والجنسَ.

(١٢٩) - ﴿قَالُوا أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾.

﴿قَالُوا﴾؛ أي: بنو إسرائيلَ ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾ بالرِّسالَةِ بقتلِ الأبناءِ ﴿وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا﴾ بإعادتِه.

﴿قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ تصريحًا بما كَنَى عنه أولًا لَمَّا رَأى أنَّهُم لم يَتَسلَّوْا بذلك، ولعلَّه أتَى بفعلِ الطَّمَعِ لعَدَمِ جَزْمِه بأنَّهُم المُستخلَفونَ[٢] بأعيانِهم أو أولادِهم، وقَدْ رُوِيَ أنَّ مِصْرَ إنَّما فتحَ لهم في زمنِ داودَ عليهِ السَّلامِ.

﴿فَيَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾: فيرى ما تَعمَلُونَ مِن شُكْرٍ وكُفْرانٍ وطَاعَةٍ وعِصْيَانٍ؛ ليجازِيَكُم على حَسَبِ ما يوجدُ مِنْكُم.

---

(١) نسبت لأبيٍّ وابن مسعود رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«الكشاف» (٣/ ٢٥٨)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤٢)، و«البحر» (١٠/ ٢٥٥).

(٢) في (ت): «مستخلفون».

(١٣٠ - ١٣١) - ﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ وَنَقْصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿١٣٠﴾ فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ وَلَقَدْ أَخَذْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ بِالسِّنِينَ ﴾: بالجدوبِ لقِلَّةِ الأَمْطارِ والمياهِ، والسَّنَةُ غلَبَتْ عَلى عامِ القَحْطِ لكثرةِ ما يُذكرُ عنه ويؤرخُ به، ثمَّ اشتُقَّ مِنْها فقيل: أسنَتَ القَوْمُ: إذا أَقْحَطُوا.

﴿وَنَقْصٍ مِّنَ الثَّمَرَاتِ﴾ بكثرةِ العاهاتِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: لكي يَتنبَّهُوا على أنَّ ذلك بشُؤْمِ كُفْرِهم ومَعاصِيهم فيَتَّعِظُوا، أو ترقَّ[1] قُلوبُهُم بالشَّدائدِ فيفزَعُوا إلى اللهِ ويرغَبُوا فيما عندَه.

﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ﴾ مِن الخصبِ والسَّعةِ ﴿قَالُوا لَنَا هَٰذِهِۦ﴾: لأجلِنا ونحنُ مُستَحِقُّوها.

﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾: جدبٌ وبَلاءٌ ﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥ﴾: يتشاءَمُوا بهِم، ويقولونَ: ما أصابَتْنا إلَّا بشُؤْمِهم، وهذا إغراقٌ في وَصفِهم بالغَباوةِ والقَساوَةِ، فإنَّ الشَّدائدَ ترقِّقُ القُلوبَ وتذلِّلُ العَرائكَ وتُزيلُ التَّماسُكَ، سِيَّما بعدَ مُشاهدَةِ الآياتِ، وهم لَمْ تُؤثِّر فيهِم بَلْ زادُوا عندَها عُتوًّا وانهِماكًا في الغيِّ، وإنَّما عرَّفَ الحسنَةَ وذكَرَها مع أداةِ التَّحقيقِ لكثرةِ وُقوعِها وتَعلُّقِ الإرادةِ بإحداثِها، ونكَّرَ السَّيِّئَةَ وأتى بها مع حرفِ الشَّكِّ لنُدورِها وعدمِ القَصْدِ لها إلا بالتَّبَعِ.

﴿أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ اللَّهِ﴾؛ أي: سببُ خَيْرِهم وشَرِّهم عندَه وهو حكمتُهُ ومَشيئتُه، أو: سببُ شُؤمِهم عندَ اللهِ وهو أَعمالُهُم المكتوبةُ عندَه فإنَّها التي ساقَتْ إليهِمْ ما يَسوؤُهم.

(١) في (ت): «فيتعظوا به وترق».

وقُرِئَ: (إنَّما طَيْرُهُم)(١) وهو اسمُ الجَمْعِ، وقيل: هوَ جَمْعٌ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ أي(٢): ما يُصيبُهُم مِن اللهِ تَعالَى، أو مِن شُؤْمِ أَعْمَالِهِم.

قوله: «ثمَّ اشتُقَّ منها فقيل: أَسْنَت القَومُ إذا قُحِطُوا»:

قال في «الصحاح»: السَّنَةُ إذا قلتَهُ بالهاءِ وجعلتَ نُقصانَه بالواوِ فهُو مِن النَّاقصِ، يقالُ: أسنَى النَّاسُ يُسنُونَ: إذا لَبِثُوا في مَوضِعٍ سَنَة، وأسنَتُوا: إذا أصابَهُم الجدوبة، بقلبِ الواوِ تاءً للفَرقِ بينَهُما، فقال المازنيُّ: هذا شاذٌّ لا يُقاسُ عليه(٣).

وقال الفرَّاءُ: توهَّمُوا أنَّ الهاءَ أَصليَّةٌ إذا وَجدُوها ثالثَةً فقَلَبوها تاءً(٤).

قوله: «أي: سببُ خَيرِهم وشَرِّهم...» إلى آخره.

قال الطِّيبيُّ: اعلَمْ أنَّ لفظَ الطَّائرِ يُطلَقُ على الحظِّ والنَّصيبِ سواءٌ كانَ خيرًا أو شرًّا، وهو المرادُ بقَولِه: «أي: سببُ خيرِهم وشَرِّهم»، وعلى التَّشاؤُمِ وَحدَه، وهوَ الوَجهُ الثَّاني(٥).

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٧)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٤٣)، و«البحر» (١٠/ ٢٦٢).

(٢) في (ت): «أن».

(٣) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (سنا).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (سنت).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٣٠).

(١٣٢ ـ ١٣٣) ـ ﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴿١٣٢﴾ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ ءَايَٰتٍ مُّفَصَّلَٰتٍ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ وَكَانُوا۟ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ ﴾.

﴿ وَقَالُوا۟ مَهْمَا ﴾ أَصْلُها: (ما) الشَّرطِيَّةُ ضُمَّتْ إِلَيْهَا (ما) المزيدَةُ للتَّأكيدِ، ثمَّ قُلِبَت أَلِفُها هاءً استِثْقَالًا للتَّكريرِ.

وقيل: مُركَّبَةٌ مِن (مه) الذي يُصوَّتُ به الكافُّ، و(ما) الجزائيَّةِ، ومَحلُّهَا الرَّفعُ على الابتداءِ، أو النَّصبُ بفعلٍ يُفسِّرُه: ﴿تَأْتِنَا بِهِۦ﴾؛ أي: أَيَّما شيءٍ تُحْضِرْنَا تَأْتِنَا بِهِ.

﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾ بيانٌ لـ﴿مَهْمَا﴾ وإنَّما سَمَّوْهَا آيةً على زَعْمِ مُوسَى لا لاعتقادِهِم، ولذلكَ قالوا:

﴿لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ أي: لتسحَرَ بها علينَا وتُشبِّهَ علينَا، والضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ و﴿بِهَا﴾ لِـ﴿مَهْمَا﴾ ذكَّرَهُ قبل التَّبيينِ باعتبارِ اللفظِ، وأنَّثه باعتبارِ المَعْنَى.

﴿ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلطُّوفَانَ ﴾ ماءٌ طافَ بِهِمْ وغَشِيَ أَماكِنَهُم وحروثَهُم مِن مَطَرٍ أو سيلٍ.

وقيل: الجدريُّ، وقيل: المُوتَانُ[1]، وقيل: الطَّاعونُ.

﴿وَٱلْجَرَادَ وَٱلْقُمَّلَ﴾ قيل: هو كِبارُ القِردانِ، وقيل: أولادُ الجَرادِ قبلَ نباتِ أجنِحَتِها.

﴿وَٱلضَّفَادِعَ وَٱلدَّمَ﴾ رُوِيَ أنَّهم مُطِرُوا ثَمانيةَ أيَّامٍ في ظلمَةٍ شَديدَةٍ لا يقدرُ أحدٌ أنْ يخرجَ مِن بَيتِهِ، ودخلَ الماءُ بُيوتَهُم حتَّى قامُوا فيه إلى تَراقِيهِم، وكانَتْ بُيوتُ

(١) يعني: كثرة الموت. انظر: «حاشية الشهاب» (٧/ ١٢٥).

بَنِي إِسرائيلَ مُشتبِكَةً ببيوتِهِم ولم يَدْخُل فيهَا قطرةٌ، وركبَ على أراضيهِمْ فمَنَعَهُم مِن الحَرْثِ والتَّصرُّفِ فيها، ودامَ ذلك عليهم أسبوعًا فقالوا لموسى: ادعُ لنَا ربَّكَ يَكْشِفْ عَنَّا ونَحْنُ نُؤمِنُ بِكَ، فدَعَا فكُشِفَ عَنْهُم ونبتَ لهم مِن الكَلأ والزَّرعِ ما لم يُعْهَد مِثْلُه ولم يُؤمِنُوا، فبعثَ اللهُ عليهِم الجرادَ فأكَلَت زُرُوعَهُم وثِمارَهُم، ثمَّ أخذَتْ تَأْكُلُ الأَبْوَابَ والسُّقوفَ والثِّيابَ، ففزعُوا إليه ثانيًا فدَعا وخرجَ إلى الصَّحراءِ وأشارَ بعَصاهُ نحو المَشرقِ والمغربِ فرجعَتْ إلى النَّواحي التي جاءَتْ مِنْها فلَمْ يُؤمِنُوا، فسلَّطَ اللهُ عليهِم القملَ فأكلَ ما أبقاهُ الجَرادُ، وكانَ يقَعُ في أطعِمَتِهِم ويدخلُ بينَ أثْوابِهِم وجلودِهِم فيَمَصُّهَا، ففزعُوا إليه فرُفعَ عنهُم فقالوا: قد تَحقَّقْنَا الآنَ أنَّكَ ساحِرٌ! ثمَّ أرسلَ اللهُ عليهِم الضَّفادعَ بحيثُ لا يُكشفُ ثوبٌ ولا طعامٌ إلَّا وُجِدَت فيه، وكانَتْ تَمْتَلِئُ منها مَضاجِعُهُم وتَثِبُ إلى قُدورِهِم وهي تغلي وأَفْواهِهِم عندَ التَّكلُّمِ، ففزعُوا إليه وتضرَّعُوا، فأخذَ عليهِم العهودَ ودَعا فكشفَ اللهُ عَنْهُم، ثم نَقَضُوا العهدَ ثمَّ أرسلَ اللهُ عليهِم الدمَ فصَارَت مياهُهُم دمًا حتَّى كانَ يجتمعُ القِبْطيُّ مع الإسرائيليِّ على إناءٍ فيكونُ ما يليه دمًا وما يلي الإسرائيليَّ ماءً، ويمصُّ الماءَ مِن فمِ الإسرائيليِّ فيصيرُ دَمًا في فيه.

وقيل: سلَّطَ عليهِم الرُّعافَ.

﴿ءَايَتٍ﴾ نصبٌ على الحالِ ﴿مُّفَصَّلَتٍ﴾ مُبيَّناتٍ لا تُشكِلُ على عاقلٍ أنَّها آياتُ اللهِ ونِقمَتُه عليهِم، أو: منفصلاتٍ لامتِحانِ أحْوالِهِم إذ كانَ بينَ كُلِّ اثنينِ مِنْها شهرٌ، وكانَ امتِدادُ كلِّ واحدةٍ أسبوعًا.

وقيل: إنَّ موسى عليه السَّلامُ لبثَ فيهِمْ بعدَمَا غُلِبَ السَّحَرَةُ عِشرينَ سنةً يُريهِم هذه الآياتِ على مَهلٍ[1].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في 'تفسيره' (٥/ ١٥٤٩) عن نوف الشامي.

﴿فَٱسۡتَكۡبَرُواْ﴾ عن الإيمانِ ﴿وَكَانُواْ قَوۡمٗا مُّجۡرِمِينَ﴾.

قوله: «أصلُها[١] (ما) الشَّرطِيَّةُ ضُمَّت إليهَا (ما) المزيدَةُ للتَّأكيدِ، ثمَّ قُلِبَت أَلِفُها هاءً»:

قال أبو حيَّان في «شرحِ التَّسهيلِ»: اختلفَ النَّحويونَ في (مَهما) مِن حيثُ البَساطَةُ والتَّركيبُ، فذهبَ الخليلُ إلى أنَّها مُركَّبةٌ مِن (ما) التي هيَ جزاءٌ و(ما) التي تُزادُ بعدَ الجَزاءِ، نحو ﴿أَيًّا مَّا﴾ [الإسراء: ١١٠]، فكانَ الأصلُ: (ما ما)، فاستقبَحُوا التَّكريرَ فقلبُوا الألِفَ الأُولَى هاءً، ونظيرُ ذلك قَولُهم في[٢] (جَأْجَأْتُ): جَأجيتُ، وفي (دَهْدَهتُ الحجرَ): دَهْدَيتُ، قَلبُوا الألفَ والهاءَ الأَخيرَةَ ياءً لِكراهَةِ[٣] اجتماعِ الأمثالِ[٤].

وذهبَ الأخفَشُ والزَّجَّاجُ والبَغدادِيُّونَ إلى أنَّها مُركَّبَةٌ مِن (مَه) بمعنى: اكفُف، و(ما) الشَّرطيَّةُ[٥].

وذهبَ بعضُ النَّحويِّينَ إلى أنَّ (مَهما) اسمٌ بَسيطٌ ليسَ مُركَّبًا مِن شَيءٍ، ووزنُه فَعْلَى، والألفُ فيه للإلحاقِ أو للتَّأنيثِ.

قال أبو حيَّان: والذي نَختارُه أنَّها ليسَت مُركَّبةً، وأنَّها مَوضوعَةٌ كلمَةً مُفردَةً بَسيطَةً؛ لأنَّ دَعوَى التَّركيبِ لم يَقُم عليهِ دليلٌ، ولأنَّ مَن يَدَّعي أنَّ أَصلَها: (ما ما)

---

(١) في النسخ الخطية: «أصله»، والصواب المثبت.

(٢) في (س): «في قولهم».

(٣) في (ز): «كراهية».

(٤) انظر: «العين» للخليل (٣/ ٣٥٨)، و«الكتاب» لسيبويه (٤/ ٣١٤).

(٥) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٦٩)، و«المساعد» لابن عقيل (٣/ ١٣٧).

يَضعُفُ لأنَّه أصلٌ لم ينطق به في مَوضِعٍ مِن المَواضعِ[1]، انتهى.

وقال ابنُ هشامٍ في «المغني»: (مَهْمَا) بَسيطَةٌ لا مُركَّبَةٌ مِن (مه) و(ما) الشَّرطيةِ، ولا مِن (ما) الشَّرطيَّةِ و(ما) الزَّائدةِ ثمَّ أُبدِلَت الهاءُ مِن الألفِ الأُولَى دفْعًا للتَّكرارِ، خِلافًا لزاعمي ذلك[2].

قوله: «والضَّميرُ في ﴿بِهِۦ﴾ و﴿بِهَا﴾ لـ﴿مَهْمَا﴾ ذكَّرَهُ قبلَ التَّبيينِ باعتبارِ اللَّفظِ، وأنَّثه باعتبارِ المَعنى»:

قالَ الطِّيبِيُّ: قالوا: اللَّطيفَةُ فيه هي أنَّ الضَّميرَ الأوَّلَ لَمَّا عادَ إلى (مهما) ولفظُهُ مُذكَّرٌ ذُكِّرَ، والضَّميرُ الثَّاني إنَّما رجعَ إليهِ بعدَ ما بُيِّنَ بقولِه: ﴿مِنْ ءَايَةٍ﴾، فأُنِّثَ بهذا الاعتبارِ[3].

وقالَ ابنُ هِشامٍ في «المغني»: الأَوْلَى أَنْ يعودَ ضميرُ ﴿بِهَا﴾ لـ﴿ءَايَةٍ﴾[4].

(١٣٤ ـ ١٣٥) ـ ﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا ٱلرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ﴿١٣٤﴾ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلرِّجْزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَـٰلِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ ﴾.

﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ ﴾ يعني: العَذابَ المُفصَّلَ، أو الطَّاعونَ الذي أرسلَ اللهُ عليهِم بعدَ ذلك ﴿قَالُوا۟ يَـٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ ﴾: بعهدِهِ عندكَ وهو النبوةُ،

---

(١) ذهب أبو حيان إلى بساطتها أيضاً في «الارتشاف» (٤/ ١٨٦٣).

(٢) انظر: «المغني» لابن هشام (ص: ٤١٣).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٣٢).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٤١٢).

أو: بالذي عَهِدَه إليك أَنْ تدعوَهُ به فيجيبكَ كما أجابَكَ في آياتِكَ، وهو صِلَةُ ﴿ٱدۡعُ﴾(١)، أو حالٌ مِن الضَّميرِ فيه بمَعنى: ادعُ اللهَ مُتوسِّلًا إليه بما عَهِدَ عِنْدَكَ، أو مُتعلِّقٌ بفعلٍ محذوفٍ دلَّ عليه التِماسُهُم مثلَ: أَسْعِفْنَا إلى ما نطلبُ مِنْكَ بحقِّ ما عَهِدَ عِندَكَ، أو قَسَمٌ مُجابٌ بقولِه:

﴿لَئِن كَشَفۡتَ عَنَّا ٱلرِّجۡزَ لَنُؤۡمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرۡسِلَنَّ مَعَكَ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾؛ أي: أقسَمْنَا بعَهْدِ اللهِ عِندَكَ لئِنْ كشَفْتَ الرِّجْزَ لنؤمِنَنَّ ولنُرْسِلَنَّ(٢).

﴿فَلَمَّا كَشَفۡنَا عَنۡهُمُ ٱلرِّجۡزَ إِلَىٰٓ أَجَلٍ هُم بَٰلِغُوهُ﴾ إلى حدٍّ مِن الزَّمانِ هُمْ بالِغُوه فمُعذَّبونَ فيه أو مُهلَكُون، وهو وقتُ الغرقِ أو الموتِ.

وقيل: إلى أجلٍ عَيَّنُوه لإيمانِهِم.

﴿إِذَا هُمۡ يَنكُثُونَ﴾ جوابُ (لَمَّا)؛ أي: فلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُم فاجَؤوا النَّكْثَ مِن غيرِ توقُّفٍ وتأمُّلٍ فيه.

قوله: «بعهدِه عندَكَ وهوَ النُّبوَّةُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: قيلَ: سُمِّيَت النُّبوَّةُ عَهْدًا لأنَّ اللهَ عهِدَ أن يُكرِمَ النبيَّ وهو عهِدَ أَنْ يَستَقِلَّ بأَعبائِها، أو لأنَّ فيها كُلفَةً واختِصاصًا كما بينَ المُتعاهِدَينِ، أو لأنَّ لها حقوقًا تُحفَظُ كما يُحفَظُ العهدُ، أو لأنَّها بمنزلَةِ عهدٍ ومَنشورٍ يُكتَبُ للوُلاةِ(٣).

---

(١) في (ت): «هو صلة ادع».

(٢) في (ت): «كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك ولنرسلن».

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٠/أ).

قوله: «فاجَؤوا النَّكثَ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: محافظةً على ما ذهَبُوا إليه مِن أنَّ ما يلي كلمَةَ (لَمَّا) مِن الفعلينِ يجبُ أَنْ يكونَ ماضيًا لفظًا أو معنًى، إلَّا أنَّ مُقتَضَى ما ذَكَروا مِن أنَّ (إذ) و(إذا) المفاجأةِ في مَوضعِ مَوقعِ[1] المَفعولِ به للفعلِ المُتضمِّنِ فيما أتاهُ أن يكونَ التَّقديرُ: فاجَؤُوا زمانَ النَّكثِ أو مكانَه[2]...

وحَقيقَتُه على ما نُقِلَ عَن صاحبِ «الكشَّاف» أنَّه شبَّهَ وُجودَ هذا بوجودِ ذاك، فكأنَّهما وُجِدَا في جُزءٍ واحدٍ مِن الزَّمانِ[3].

وقالَ أبو حيَّان: لا يمكنُ التَّغْيِيَةُ مع ظاهرِ هذا التَّقديرِ؛ لأنَّ ما دخلَتْ عليه لِمَا ترتَّبَ جوابُه على ابتداءِ وُقوعِه، والغايَةُ تُنافِي التَّعليقَ على ابتداءِ الوُقوعِ، فلا بُدَّ مِن تَعقُّلِ الابتداءِ والاستمرارِ حتَّى تتحقَّقَ الغايَةُ، وكذلك لا تَصِحُّ الغايَةُ في الفعلِ غيرِ المُتطاولِ، لا يقال: (لَمَّا قَتلتُ زيدًا إلى يومِ الجُمعَةِ جرى كذا وكذا)، وجعلَ بعضُهم ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ﴾ مِن تمامِ الرِّجزِ؛ أي: الرِّجزُ كائنًا إلى أجلٍ، والمَعنى: أنَّ العذابَ كانَ مُؤجَّلًا.

ويُقوِّي هذا التَّأويلَ كونُ جوابِ (لَمَّا) بـ(إذا) الفُجائيَّةِ؛ أي: فلمَّا كشَفْنا عَنهُم العذابَ المُقرَّرَ عليهِم إلى أجلٍ فاجَؤوا بالنَّكثِ، وعلى مَعنى هذا تَغَيِّي[4] الكشفِ

---

(١) لم ترد كلمة «موضع» في «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٠/ أ).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٦٨)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٠/ أ)، وعنه نقل المصنف.

(٤) في «البحر المحيط»: «تغْيِيَة».

بالأجلِ المبلوغِ لا تتأتَّى المُفاجأةُ إلَّا عَلى تَأويلِ الكَشفِ بالاستمرارِ المُغيًّا، فتكونُ المُفاجأةُ بالنكثِ إذ ذاكَ مُمكِنَةً[(١)].

وقال الحَلَبيُّ بعدَ نَقلِه كلامَ أبي حيَّان: وهو حَسنٌ، وقد يُجابُ عنه بأنَّ المرادَ بالأجلِ هنا وقتُ إيمانِهم وإرسالِهم بني إسرائيلَ معه، ويكونُ المرادُ بالكشفِ استمرارُ رفعِ الرجزِ، كأنَّه قيل: فلمَّا تمادى[(٢)] كشفْنا عنهُم إلى أجلٍ، وأمَّا مَن فسَّرَ الأجلَ بالمَوتِ أو بالغرقِ فيحتاجُ إلى حذفِ مُضافٍ، تقديرُه: فلمَّا كشفْنا عنهُم الرِّجزَ إلى قربِ أجلٍ هُم بالِغُوه، وإنَّما احتاجَ إلى ذلك لأنَّ بين مَوتِهم أو غَرَقِهم حصلَ مِنهُم نكثٌ، فكيفَ يُتصوَّرُ أن يكونَ النَّكثُ مِنهُم بعدَ مَوتِهم أو غَرَقِهم[(٣)]؟

وقال السَّفاقسيُّ: لا نُسلِّمُ أنَّ ما دَخَلت عليه لا يَترتَّبُ جوابُه على ابتداءِ وُقوعِه، بَل قَد يَترتَّبُ على ابتِدائِه، وقَد يَترتَّبُ على انتِهائِه، فلا يَمتَنِعُ أن يقال: (لَمَّا قرأَ زيدٌ مِن يومِ السَّبتِ إلى يومِ الخَميسِ قرأَ عمرٌو)، والكشفُ يمتدُّ باستمرارِه، فلا يشبهُ ما ذكرَه مِن المثالِ.

(١٣٦ ـ ١٣٧) ـ ﴿فَٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ فَأَغۡرَقۡنَٰهُمۡ فِي ٱلۡيَمِّ بِأَنَّهُمۡ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنۡهَا غَٰفِلِينَ ﴿١٣٦﴾ وَأَوۡرَثۡنَا ٱلۡقَوۡمَ ٱلَّذِينَ كَانُواْ يُسۡتَضۡعَفُونَ مَشَٰرِقَ ٱلۡأَرۡضِ وَمَغَٰرِبَهَا ٱلَّتِي بَٰرَكۡنَا فِيهَاۖ وَتَمَّتۡ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلۡحُسۡنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُواْۖ وَدَمَّرۡنَا مَا كَانَ يَصۡنَعُ فِرۡعَوۡنُ وَقَوۡمُهُۥ وَمَا كَانُواْ يَعۡرِشُونَ﴾.

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٧٢).

(٢) في النسخ الخطية: «تحاذى»، والمثبت من «الدر المصون».

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٤٣٥).

﴿فَانتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾: فأرَدْنَا الانتقامَ مِنْهُم ﴿فَأَغْرَقْنَاهُمْ فِي الْيَمِّ﴾؛ أي: البحرِ الذي لا يُدرَكُ قَعْرُه، وقيل: لُجَّتِه.

﴿بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ﴾؛ أي: كان إغراقُهم بسببِ تكذيبِهِم بالآياتِ وعدمِ فِكْرِهِم فيها حتى صارُوا كالغافِلينَ عَنْهَا.

وقيل: الضَّميرُ للنِّقمَةِ المَدلولِ عَلَيْها بقولِه: ﴿فَانتَقَمْنَا﴾.

﴿وَأَوْرَثْنَا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضْعَفُونَ﴾ بالاستبعادِ وذَبحِ الأَبناءِ مِن مُستَضْعِفِيهِم ﴿مَشَارِقَ الْأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا﴾ يعني: أرضَ الشَّامِ مَلَكَها بنو إسرائيلَ بعدَ الفَراعنَةِ والعمالِقَةِ وتمكَّنُوا في نَواحِيها.

﴿الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾ بالخصبِ وسَعَةِ العَيشِ.

﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ومَضَتْ عَلَيهم واتَّصلَت بالإنجازِ عِدَتُه إيَّاهُم بالنَّصرِ والتَّمكينِ، وهو قولُه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ إلى قولِه: ﴿مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ [القصص: ٥ ـ ٦].

وقرئ: (كلماتُ ربِّك) لتَعدُّدِ المَواعيدِ(١).

﴿بِمَا صَبَرُوا﴾: بسببِ صَبرِهِم على الشَّدائدِ.

﴿وَدَمَّرْنَا﴾: وخرَّبْنا ﴿مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ﴾ مِن القُصورِ

(١) هي رواية عن عاصم على خلاف المشهور عنه. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٦٩).

والعمـاراتِ ﴿وَمَا كَانُواْ يَعْرِشُونَ﴾ مِـن الجنَّـاتِ، أو مـا كانوا يرفعونَ مِـن البُنيانِ كصـرحِ هامانَ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ: ﴿يَعْرُشُونَ﴾ بالضَّمِّ(١).

قوله: «فأَرَدْنا الانتقامَ»:

قال الطِّيبيُّ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إنَّما قدَّرَ (أَرَدْنا) لأنَّ ما يعقبُه الإغراقُ هو إرادةُ الانتقامِ، لا هُو بعينِه؛ فإنَّ الإغراقَ عينُ الانتقامِ، ومِنهم مَن يجعَلُ الفاءَ لِمُجرَّدِ التَّفسيرِ كقَولِه: ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ﴾(٢).

(١٣٨) - ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ ۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾.

وهذا آخرُ قِصَّةِ فرعونَ وقومِه، وقولُه: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ﴾ وما بعدَه ذكرُ ما أحدثَهُ بنو إسرائيلَ مِن الأمورِ الشَّنيعَةِ بعدَ أَنْ مَنَّ اللهُ عليهِمْ بالنِّعَمِ الجِسَامِ، وأَراهُم مِن الآياتِ العِظَامِ، تَسليَةً لرَسُولِ اللهِ ﷺ ممَّا رَأى مِنْهُم، وإيقاظًا للمُؤمنينَ حتَّى لا يَغفُلُوا عَن مُحاسبَةِ أَنفُسِهِم ومُراقبَةِ أحوالِهِم.

رُوِيَ أنَّ مُوسى عليه السَّلامُ عبرَ بهم يومَ عاشُوراءَ بعدَ مَهلكِ فِرعونَ وقومِه فصامُوه شُكْرًا(٣).

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٣٨)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٠/ أ).

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٤٩٣) عن الكلبي، وأصله في «البخاري» (٢٠٠٤)، و«مسلم» (١١٣٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

﴿فَأَتَوْا۟ عَلَىٰ قَوْمٍ﴾: فمَرُّوا عليهِم ﴿يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْ﴾: يُقيمونَ على عِبادَتِها، قيل: كانَتْ تماثيلَ بقَرٍ، وذلك أوَّلُ شأنِ العِجْلِ[١].

والقَومُ كانُوا مِن العَمالِقَةِ الذينَ أُمِرَ مُوسَى بقِتالِهِم، وقيل: مِن لَخْمٍ[٢].

وقرأَ حَمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿يَعكِفُونَ﴾ بالكسرِ[٣].

﴿قَالُوا۟ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾: مثالًا نَعبدُهُ ﴿كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ﴾ يَعبُدونَها، و(ما) كافَّةٌ للكافِ ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ وصفَهُم بالجَهلِ المُطلَقِ، وأكَّدَهُ لبُعدِ ما صدَرَ عنهُم - بعدَما رَأَوْا مِن الآياتِ الكُبرَى - عَن العَقلِ.

(١٣٩) - ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾.

﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ إشارةٌ إلى القومِ ﴿مُتَبَّرٌ﴾: مُكسَّرٌ مُدمَّرٌ ﴿مَّا هُمْ فِيهِ﴾ يعني: أنَّ اللهَ يهدِمُ دينَهُم الذي هُم عليهِ ويُحطِّمُ أصنامَهُم ويجعلُها رضاضًا.

﴿وَبَٰطِلٌ﴾: مُضمَحِلٌّ ﴿مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ مِن عِبادَتِها وإِنْ قَصَدُوا بها التَّقرُّبَ إلى اللهِ تَعالى.

وإنَّما بالغَ في هذا الكلامِ بإيقاعِ ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ اسمَ ﴿إِنَّ﴾، والإخبارِ عمَّا هُم فيه بالتَّبارِ وعمَّا فَعَلُوا بالبُطلانِ، وتَقديمِ الخَبرينِ في الجُملتينِ الواقِعَتَينِ خبرًا لـ﴿إِنَّ﴾= للتَّنبيهِ على أنَّ الدَّمارَ لاحقٌ لِمَا هُم فيهِ لا مَحالَةَ، وأنَّ الإحباطَ الكُلِّيَّ لازِبٌ لِمَا مَضى عَنْهُم تنفيرًا وتَحذيرًا عَمَّا طَلَبُوا.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٤٠٩) عن ابن جريج.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٤٠٩ - ٤١٠) عن قتادة، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٥٣) عن أبي عمران الجوني.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٢)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

قوله: «وتَقديمِ الخَبرَينِ في الجُملَتَينِ الوَاقِعَتينِ خَبرًا لـ﴿إِنَّ﴾...»:

قال أبو حيَّان: لا يَتعيَّنُ هذا، بل الأَحسنُ في إعرابِه أن يَكونَ خبرَ ﴿إِنَّ﴾ ﴿مُتَبَّرٌ﴾، وما بعدَه مَرفوعٌ به، وكذا ﴿مَّا كَانُوا۟﴾ مَرفوعٌ بقولِه: ﴿باطل﴾، فيكونُ إذ ذاك قد أخبرَ عَن اسمِ ﴿إِنَّ﴾ بمُفرَدٍ لا جُملَةٍ[1].

قال الحَلَبيُّ: وهو كما قالَ، إلَّا أنَّ الزَّمخشَريَّ[2] رجَّحَ ما ذكرَه مِن جهَةِ ما ذكرَ مِن المَعنى، وإذا دارَ الأَمرُ بين مُرجِّحٍ لَفظِيٍّ ومُرَجِّحٍ مَعنوِيٍّ فاعتبارُ المَعنوِيِّ أَوْلَى[3].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ما ذكرَ مِن تَقديمِ الخَبرِ مَبنيٌّ على أنَّ ﴿مَّا هُمْ فِيهِ﴾ مُبتدَأٌ و﴿مُتَبَّرٌ﴾ خبرٌ له، وإن كانَ يحتَمِلُ احتمالًا مُساوِيًا أو راجِحًا أن يكونَ ﴿مَّا هُمْ فِيهِ﴾ فاعِلَ ﴿مُتَبَّرٌ﴾؛ لاعتمادِه على المُسنَدِ إليه، وذلك لاقتضاءِ المقامِ الحصرَ المستفادَ مِن التَّقديمِ؛ أي: مُتبَّرٌ لا ثابتٌ وباطلٌ لا حقٌّ، ولم يتعرَّض في تَقديرِه لهذا الحصرِ لظُهورِه[4].

(١٤٠) ـ ﴿ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَـٰهًا وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾.

﴿ قَالَ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِيكُمْ إِلَـٰهًا ﴾: أطلُبُ لَكُم مَعْبودًا ﴿وَهُوَ فَضَّلَكُمْ عَلَى ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٢٨١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٧٢).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٤٤٤).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٠/ أ).

والحالُ أنَّه خَصَّكُم بنِعَمٍ لَمْ يُعْطِهَا غيرَكُم، وفيهِ تَنبيهٌ على سُوءِ مُقابلَتِهِم حيثُ قابَلُوا تَخْصِيصَ اللهِ إيَّاهُم مِن أَمْثالِهِم بمَا لَمْ يَستَحِقُّوهُ تفضُّلًا بأَنْ قصدُوا أَنْ يُشرِكُوا بِهِ أَخَسَّ شَيءٍ مِن مَخْلوقَاتِه.

قوله: «﴿وَهُوَ فَضَّلْتُكُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: على جميعِ مَن سِواكُم، إلا ما يخصُّهُ العقلُ مِن الأنبياءِ والملائكَة[1].

(١٤١) ـ ﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۖ يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ ۚ وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾.

﴿وَإِذْ أَنجَيْنَٰكُم مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾: واذكُرُوا صَنِيعَه[2] مَعَكُم في هذا الوقتِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ: ﴿أنجاكم﴾[3].

﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ استئنافٌ لبَيانِ ما أنجاهُمْ مِنهُ، أو حالٌ مِن المخاطبينَ أو مِن آلِ فِرعونَ أو مِنْهُما.

﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَآءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَآءَكُمْ﴾ بدلٌ منه مُبيِّنٌ.

﴿وَفِى ذَٰلِكُم بَلَآءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ﴾: وفي الإنجاءِ أَو العذابِ نعمَةٌ أو مِحنَةٌ عَظيمَةٌ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٠/ ب).

(٢) في (ت): «صنعة الله».

(٣) انظر: «التيسير» (ص: ١١٣).

(١٤٢) ـ ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾.

﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ ذو القعدةَ. وقرأ أبو عمرٍو ويعقوبُ: ﴿ووَعَدْنَا﴾[١].

﴿وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ﴾ مِن ذي الحِجَّةِ ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗ﴾ بالغًا أربَعِينَ.

رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ وعدَ بني إسرائيلَ بمِصرَ أَنْ يأتيَهُم بعدَ مَهْلِكِ فِرعونَ بكِتابٍ[٢] مِن اللهِ فيه بَيانُ ما يأتونَ ويَذَرونَ، فلمَّا هَلَكَ سألَه ربَّهُ[٣] فأمرَهُ بصَوْمِ ثلاثينَ، فلَمَّا أتمَّ أنكرَ خُلوفَ فيهِ فتسوَّكَ، فقالَت المَلائِكَةُ: كنَّا نَشُمُّ منكَ رائحَةَ المسكِ فأفسدْتَهُ بالسِّواكِ، فأمرَهُ اللهُ أن يزيدَ علَيْهَا عشرًا[٤].

وقيل: أمرَهُ أن يتخلَّى ثَلاثينَ بالصَّومِ والعبادةِ ثمَّ أنزلَ عليهِ التَّوراةَ في العشرِ وكلَّمَه فيهَا.

﴿وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي﴾: كُنْ خَليفَتِي فيهِم ﴿وَأَصۡلِحۡ﴾ ما يَجِبُ أن يُصلِحَ في أُمورِهِم، أو: كُنْ مُصلِحًا.

﴿وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾: ولا تتَّبِعْ مَن سلكَ الإفسادَ، ولا تُطِعِ مَن دَعاكَ إليهِ.

---

(١) انظر: «التيسير» (ص: ٧٣)، و«النشر» (٢/ ٢١٢).

(٢) في (أ): «كتاب».

(٣) قوله: «سأله ربه»؛ أي: الكتابَ.

(٤) ورد بنحوه ضمن خبر طويل عن ابن عباس رواه النسائي في «الكبرى» (١١٢٦٣)، ورواه مختصراً بهذه القطعة ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٥٦). وليس فيهما كلام الملائكة، وهذا ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٤٩٧) والبغوي في «تفسيره» (٣/ ٢٧٥)، دون راو ولا سند.

(١٤٣) ـ ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِى وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِى ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا﴾: لوَقْتِنا الذي وَقَّتْناه[1]، واللامُ للاختصاصِ؛ أي: اختصَّ مجيئُه بميقاتِنا[2].

﴿وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ مِن غيرِ وَسيطٍ كما يكلِّمُ الملائكةَ، وفيما رُوِيَ: أنَّ مُوسى عليه السَّلام كان يسمَعُ ذاكَ الكلامَ مِن كلِّ جِهَةٍ، تَنبيهٌ عَلى أنَّ سماعَ كلامِه القَديمِ ليس مِن جنسِ سَماعِ كلامِ المُحدَثينَ.

﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾: أرني[3] نفسَكَ بأَنْ تُمكِّنَني مِن رُؤيَتِك، أو تتجلَّى لي فأنظرَ إليكَ وأراكَ، وهو دليلٌ على أنَّ رُؤيتَه تعالى جائزةٌ في الجملةِ؛ لأنَّ طلبَ المُستحيلِ مِن الأنبياءِ محالٌ، وخصوصًا ما يَقتَضِي الجهلَ باللهِ، ولذلك ردَّه بقولِه: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ دونَ: لَنْ أُرَى، ولَنْ أُريكَ، ولَنْ تَنظُرَ إليَّ، تنبيهًا على أنَّه قاصرٌ عَن رُؤيتِه؛ لتوقُّفِها على مُعَدٍّ في الرَّائي لم[4] يوجَدُ فيه بعدُ.

وجعلُ السُّؤالِ لتَبكيتِ قَومِه الذينَ قالوا: ﴿أَرِنَا ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣] خطأٌ، إذ لو كانَت الرُّؤيَةُ ممتنعةً لوجبَ أن يجهِّلَهمُ ويُزيحَ شُبهتَهُم كما فعلَ بهم حين قالوا: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾، ولا يتبعَ سبيلَهُم كما قال لأخيهِ: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾.

---

(١) في (خ): «وقتنا».

(٢) في (أ) و(خ): «لميقاتنا»، والمثبت من (ت)، وهو الموافق لما في «الكشاف» (٣/ ٢٧٤).

(٣) في (أ): «إلى».

(٤) في (ت): «ولم».

والاستدلالُ بالجوابِ على استحالَتِها أشدُّ خطأً؛ إذ لا يدلُّ الإخبارُ عَن عدمِ رُؤيتِه إيَّاه على أنْ لا يراهُ أَبدًا، وأن[1] لا يراه غيرُهُ أصلًا، فضلًا عن أَنْ يَدُلَّ على استحالَتِه، ودَعْوَى الضَّرورةِ فيه مكابرَةٌ أو جهالةٌ بحقيقةِ الرُّؤيةِ.

﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي﴾ استدراكٌ يُريدُ أن يبينَ به أنه لا يُطيقُه.

وفي تعليق الرُّؤيَةِ بالاستقرارِ أيضًا دليلُ[2] الجوازِ؛ ضرورةَ أن المعلَّقَ على الممكنِ ممكنٌ.

والجبلُ قيل: جبلُ زَبيرٍ.

﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾: ظهرَ له عَظَمَتُه، وتصدَّى له اقتدارُهُ وأمرُهُ.

وقيل: أعطى لهُ حياةً ورُؤيَةً حتى رآهُ.

﴿جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾: مَدكوكًا مُفتَّتًا، والدَّكُّ والدَّقُّ أخوانِ كالشَّكِّ والشَّقِّ.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ: ﴿دكَّاءَ﴾[3]؛ أي: أرضًا مُستويَةً، ومنه ناقةٌ دَكَّاءُ: للَّتي لا سَنامَ لها.

وقرِئَ: (دُكًّا)[4]؛ أي: قِطَعًا دُكًّا جمعُ دَكَّاءَ.

﴿وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾: مَغشيًّا عليه مِن هَولِ ما رأى ﴿فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ﴾ تعظيمًا لِمَا رَأَى: ﴿سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ﴾ مِن الجراءةِ والإقدامِ على السُّؤالِ بغيرِ إذنٍ.

---

(١) في (خ): «أو أن».

(٢) في (خ) زيادة: «على».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٨١)، عن يحيى بن وثاب.

﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ مرَّ تَفسيرُه. وقيل: معناه: أَنَا أَوَّلُ مَن آمنَ بأَنَّكَ لا تُرى في الدُّنيا.

(١٤٤) ـ ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ﴾: اخترتُكَ ﴿عَلَى ٱلنَّاسِ﴾؛ أي: الموجودينَ في زَمانِكَ، وهارونُ وإن كان نبيًّا كان مأمورًا باتِّباعِه، ولم يكُنْ كليمًا ولا صاحبَ شَرعٍ.

﴿بِرِسَٰلَٰتِى﴾ يعني: أسفارَ التَّوراةِ. وقرأ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ: ﴿برسَالَتِي﴾[1].

﴿وَبِكَلَٰمِى﴾: وبتكليمِي إيَّاكَ.

﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾: أعطيتُكَ مِن الرِّسالَةِ ﴿وَكُن مِّنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ على النِّعمَةِ فيه.

رُوِيَ أنَّ سُؤالَ الرُّؤيَةِ كان يومَ عَرفَةَ وإعطاءَ التَّوراةِ يومَ النَّحرِ[2].

(١٤٥) ـ ﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا۟ بِأَحْسَنِهَا ۚ سَأُو۟رِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

﴿وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ﴾ ممَّا يحتاجونَ إليه من أمرِ الدِّينِ ﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ بدلٌ مِن الجارِّ والمَجرورِ؛ أي: كتَبْنا له كلَّ شيءٍ مِن المواعظِ وتَفصيلِ الأَحكامِ.

واختُلِفَ في أنَّ الألواحَ كانَتْ عشرةً أو سبعةً، وكانَتْ مِن زُمرُّدٍ أو زَبرجَدٍ أو ياقوتٍ أحمرَ، أو صخرةٍ صَمَّاءَ كتبَها اللهُ لِمُوسى فقطعَها بيَدِهِ أو شقَّقها بأصابعِه، وكانَ فيها التَّوراةُ أو غيرُها.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٢) ذكره بنحوه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥١٤) عن الكلبي.

﴿فَخُذْهَا﴾ على إضمارِ القَوْلِ عطفًا على (كَتَبْنا) أو بدلٌ مِن قولِه: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾ والهاءُ لـ﴿ٱلْأَلْوَاحِ﴾ أو لـ﴿كُلِّ شَيْءٍ﴾ فإنَّه بمعنى الأشياءِ، أو للرِّسالاتِ.

﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجِدٍّ وعَزيمةٍ ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾؛ أي: بأحسنِ ما فيها كالصَّبرِ والعفوِ بالإضافةِ إلى الانتصارِ والاقتِصاصِ، على طريقَةِ النَّدبِ والحثِّ على الأفضلِ، كقوله: ﴿وَٱتَّبِعُوٓاْ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم﴾ [الزمر: ٥٥] أو: بواجبِها، فإنَّ الواجِبَ أحسنُ مِن غيره.

ويجوزُ أن يرادَ بالأحسنِ: البالغُ في الحُسنِ مُطلقًا لا بالإضافةِ، وهو المأمورُ به كقولِهم: الصَّيفُ أحرُّ مِن الشِّتاءِ.

﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾: دارَ فِرعونَ وقومِه بمصرَ خاويةً على عروشِها، أو: مَنازلَ عادٍ وثمودَ وأضرابِهم؛ لتعتبروا فلا تَفْسُقوا، أو: دارَهُم في الآخرةِ وهي جهنَّمُ.

وقرئ: (سَأوريكُمْ)(١) بمعنى: سأبيِّنُ لَكُم، مِن أَوْرَيْتُ الزَّنْدَ.

و: (سأُورِثُكُم)(٢)، ويؤيِّده قوله: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ﴾ [الأعراف: ١٣٧].

قوله: «﴿مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ بدلٌ مِن الجارِّ والمَجرورِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لم يجعَل ﴿مَّوْعِظَةً﴾ مَفعولًا له وإن كانَت شرائطُ النَّصبِ حاصِلةً؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّ ﴿تفصيلا﴾ عُطِفَ عليه، وظاهرٌ أنَّه لا مَعنى لقولِك:

---

(١) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«المحتسب» (١/ ٢٥٨)، و«الكشاف» (٣/ ٢٨٨)، و«البحر» (١٠/ ٣٠٨).

(٢) نسبت لابن عباس وقسامة بن زهير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«البحر» (١٠/ ٣٠٩).

كتَبْنَا لَه مِن كلِّ شَيءٍ لتَفصيلِ كلِّ شَيءٍ(١)، وأمَّا ما جعلَه عَطفًا على محلِّ الجارِّ والمَجرورِ فبَعيدٌ مِن جهَةِ اللَّفظِ والمَعنى(٢).

قوله: «**أي: كتَبْنَا كلَّ شيءٍ**»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ربَّما يُشعِرُ بأنَّ (مِن) مزيدةٌ لا تَبعيضيَّةٌ، ولم يجعَلها ابتدائيَّةً حالًا مِن ﴿مَّوْعِظَةً﴾ و﴿مَّوْعِظَةً﴾ مفعولًا به لأنَّه ليسَ له كَبيرُ مَعنًى(٣).

قوله: «**مِن زُمُرُّذٍ**»:

الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: بالذَّالِ المُعجمَةِ وضمِّ باقي الحُروفِ، وعَن الأَزهريِّ: فتحُ الراءِ(٤).

وقوله: «**وسقَّفَها بأصابِعِه**»:

قال الطِّيبيُّ: أي: جعلَها سَقائفَ وهي الأَلواحُ، وقال في بعضِ النُّسَخِ: «**شقَّقَها**» بالشِّينِ المُعجمَةِ(٥).

قوله: «**عطفًا على ﴿كتبنا﴾ أو بدلٌ مِن قوله: ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ﴾**»:

قال الطِّيبيُّ: العَطفُ على ﴿كتبنا﴾ أجرَى على سَننِ البَلاغَةِ؛ لما يَلزَمُ في البدلِ

---

(١) من قوله: «قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ» إلى هنا من (ز).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

(٤) في (ز): «الزاي». والصواب المثبت، انظر: «تاج العروس» للزبيدي مادة (زمرذ).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٧٠)، وفسر السقف بالألواح نقلًا عن الزمخشري، وهو في «الصحاح» للجوهري مادة: (سقف).

مِن تَعاطُلِ التَّراكيبِ وفكِّ النَّظمِ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ ﴾ مع ما عُقِّبَ به مِن قَولِه: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ ﴾ مَعطوفٌ على قولِه: ﴿قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ ﴾ مع ما عُقِّبَ به وهو ﴿فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ ﴾، على سبيلِ البَيانِ والتَّفصيلِ، فلَوْ جُعِلَ بَدَلًا لَدَخلَ بينَ المَعطوفِ والمَعطوفِ عليه أَجنَبِيٌّ[١].

قوله: «كالصَّبرِ والعفوِ بالإضافَةِ إلى الانتصارِ والاقتِصاصِ»:

قال الطِّيبيُّ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا يُنافي ما تقرَّرَ[٢] مِن أنَّ المَكتوبَ على بَني إسرائيلَ هُو القصاصُ قَطْعًا[٣].

زادَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: والجَوابُ أنَّه مثالٌ للحَسَنِ والأَحسَنِ، لا أنَّه مَكتوبٌ في التَّوراةِ بعَينِه[٤].

قوله: «كقَوْلِهم: الصَّيفُ أحرُّ مِن الشِّتاءِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: هو في حرِّهِ أبلَغُ مِن الشِّتاءِ في بَردِه، فكَذا هنا المَأمورُ به أبلغَ في الحسنِ مِن المَنهيِّ عَنه في القُبحِ[٥].

قوله: «لتَعتَبِروا فلا تَفسُقُوا»:

قال الطِّيبيُّ: إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ ﴾ توكيدٌ لأمرِ القومِ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٧٣).

(٢) كما ذكره الطيبي في «فتوح الغيب» (٣/ ٢١٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٧٤).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

بالأخذِ بأَحسَنِ ما في التَّوراةِ وبعثٌ عليه، وفي وَضْعِ الإراءَةِ موضعَ الاعتبارِ إقامةٌ للسَّببِ مقامَ المُسبَّبِ(١).

(١٤٦ ـ ١٤٧) ـ ﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا وَإِن يَرَوْا۟ سَبِيلَ ٱلْغَىِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ عَنْهَا غَٰفِلِينَ ﴿١٤٦﴾ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْءَاخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾.

﴿ سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ﴾ المنصوبةِ في الآفاقِ والأنفُسِ ﴿ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ بالطَّبعِ على قلوبِهم فلا يتفكَّرونَ فيها ولا يعتبرونَ بها.

وقيل: سأصرِفُهُم عَن إبطالِها وإن اجتهَدُوا؛ كما فعلَ فِرعونُ فعادَ عليه بإعلائِها.

أو: بإهلاكِهم(٢).

﴿بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ﴾ صلةُ ﴿يَتَكَبَّرُونَ ﴾؛ أي: يتكبَّرون بما ليس بحقٍّ وهو دينُهُم الباطلُ، أو حالٌ مِن فاعِلِه.

﴿وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ ﴾ مُنزَّلَةٍ، أو مُعجزةٍ ﴿لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ﴾ لعنادِهِم واختلالِ عَقولِهِم بسببِ انهماكِهِم في الهوى والتَّقليدِ، وهو(٣) يؤيِّدُ الوجهَ الأوَّلَ(٤).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٧٥).

(٢) أي: سأصرِفُهم عنها وعن الطعن فيها والاستهانة بها وتسميتِها سحراً بإهلاكهم. انظر: «الكشاف» (٣/ ٢٨٩).

(٣) «هو»: ليس في (ت). وانظر التعليق الآتي.

(٤) قوله: «وهو»؛ أي: انهماكُهم في ذلك «يؤيد الوجه الأول»؛ أي: وهو أنَّ الصرفَ: الطَّبعُ على قلوبهم. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٤٦).

﴿وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلرُّشۡدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗا﴾ لاستيلاءِ الشَّيطنَةِ عليهِم.

وقرأَ حمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿الرَّشَد﴾ بفتحتينِ[1]، وقرئَ: (الرَّشَادِ)[2]، وثلاثَتُها لغاتٌ كالسُّقْمِ والسَّقَمِ والسَّقَامِ.

﴿وَإِن يَرَوۡاْ سَبِيلَ ٱلۡغَيِّ يَتَّخِذُوهُ سَبِيلٗاۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُواْ عَنۡهَا غَٰفِلِينَ﴾؛ أي: ذلكَ الصَّرفُ بسببِ تَكذيبِهم وعدمِ تَدبُّرِهم للآياتِ.

ويجوزُ أن يُنصبَ ﴿ذَٰلِكَ﴾ على المصدرِ؛ أي: سأصرفُ ذلك الصَّرفَ بسببِهما[3].

﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلۡأٓخِرَةِ﴾؛ أي: ولِقائِهم الدارَ الآخرةَ، أو ما وعدَ الله في الآخرةِ.

﴿حَبِطَتۡ أَعۡمَٰلُهُمۡ﴾ لا يَنتفِعونَ بها.

﴿هَلۡ يُجۡزَوۡنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾: إلا جزاءَ أَعمالِهم.

قوله: «ولقائِهم الدَّارَ الآخرةَ، أو ما وعدَ الله في الدَّارِ الآخِرَةِ»:

قال في «الكشاف»: هو على الأوَّلِ مِن إضافَةِ المصدَرِ إلى المفعولِ به، وعلى الثَّاني مِن إضافَتِه إلى الظَّرفِ[4].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القرآن» (ص: ٥١) عن علي رضي الله عنه، و«البحر» (١٠/ ٣٠٩) عن أبي عبد الرحمن السلمي.

(٣) في (ت): «بسببها».

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٢٩٠).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: على تَنزيلِه مَنزِلَةَ المَفعولِ كما ذَكَرَ في ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[1]؛ أي: اتِّساعًا كما أفصحَ به أبو حيَّان؛ لأنَّ الإضافةَ إلى الظَّرفِ لا على وَجهِ الاتِّساعِ ونصبَه نَصبَ المَفعولِ به لا يَجوزُ؛ لأنَّه عَلى تَقديرِ (في)، والإضافةَ إنَّما تكونُ على تَقديرِ اللامِ أو (مِن)[2].

(١٤٨ ـ ١٤٩) ـ ﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِنۡ حُلِيِّهِمۡ عِجۡلٗا جَسَدٗا لَّهُۥ خُوَارٌۚ أَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمۡ وَلَا يَهۡدِيهِمۡ سَبِيلًاۘ ٱتَّخَذُوهُ وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ ﴿١٤٨﴾ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيۡدِيهِمۡ وَرَأَوۡاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ ضَلُّواْ قَالُواْ لَئِن لَّمۡ يَرۡحَمۡنَا رَبُّنَا وَيَغۡفِرۡ لَنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾.

﴿وَٱتَّخَذَ قَوۡمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: مِن بعدِ ذَهابِه للميقاتِ ﴿مِنۡ حُلِيِّهِمۡ﴾ التي استعارُوا من القِبطِ حينَ هَمُّوا بالخروجِ مِن مِصرَ، وإضافتُها إليهم لأنَّها كانَتْ في أيديهِم، أو مَلَكُوها بعدَ هَلاكِهِم، وهو جمعُ حَلْيٍ كثَدْيٍ وثُدِيٍّ.

وقرأ حمزَةُ والكِسائيُّ بالكَسرِ بالإتباعِ كدِلِيٍّ، ويعقوبُ على الإفرادِ[3].

﴿عِجۡلٗا جَسَدٗا﴾: بدنًا ذا لحمٍ[4] ودَمٍ، أو: جسدًا من الذَّهبِ خاليًا مِن الرُّوحِ، ونصبُه على البدلِ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب)، وانظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٢)، وهنا ينتهي كلام الشيخ سعد الدين التفتازاني.

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٣١٣).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٣)، و«التيسير» (ص: ١١٣)، و«النشر» (٢/ ٢٧٢).

(٤) في (ت) زيادة: «ذا روح ولحم».

﴿لَهُۥ خُوَارٌ﴾: صوتُ البَقرِ.

رُوِيَ أنَّ السَّامِرِيَّ لَمَّا صاغَ العِجْلَ أَلْقَى في فمِهِ مِن ترابِ أثرِ فرسِ جِبريلَ فصارَ حيًّا[1].

وقيل: صاغَهُ بنوعٍ مِن الحِيَلِ فتدخلُ الرِّيحُ جوفَهُ وتُصوِّتُ، وإنَّما نسبَ الاتِّخاذَ إليهِم وهو فعلُه إمَّا لأنَّهم رَضُوا به، أو لأنَّ المرادَ اتِّخاذُهُم إيَّاهُ إلهًا.

وقُرِئَ: (جُؤَارٌ)[2]؛ أي: صياحٌ.

﴿أَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّهُۥ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ تقريعٌ على فَرْطِ ضَلالَتِهم وإخلالِهم بالنَّظرِ، والمعنى: أَلَمْ يَرَوا حينَ اتَّخذوهُ إلهًا أنه لا يقدرُ على كلامٍ ولا على إرشادِ سَبيلٍ كآحادِ البَشرِ حتى حَسِبُوا أنَّه خالِقُ الأجسامِ والقُوَى والقُدَرِ.

﴿ٱتَّخَذُوهُ﴾ تكريرٌ للذمِّ؛ أي: اتَّخذوهُ إلهًا ﴿وَكَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾: واضعينَ الأشياءَ في غيرِ مَوضِعِها، فلم يكُن اتخاذُ العجلِ بدعًا منهم.

﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ﴾ كنايةٌ من أن اشتدَّ ندَمُهُم[3]، فإنَّ النَّادمَ المتحسِّرَ يَعَضُّ يدَه غمًّا فتصيرُ يَدُه مَسقوطًا فيها.

---

(١) ذكره الواحدي في «البسيط» (٩/ ٣٥٩)، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٩١)، عن الحسن.

(٢) نسبها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١) لأبي السمال العدوي، والزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٢٩١) لعليٍّ رضي الله عنه.

(٣) قوله: «كنايةٌ من أن اشتدَّ ندَمُهُم» هكذا في النسخ الثلاث، ومثله في مطبوع البيضاوي مع «حاشية الشهاب» (٤/ ٢١٩)، وفي مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٢٩٨)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٤٧)، و«حاشية ابن التمجيد» و«حاشية القونوي» (٨/ ٥٠٦): «كناية عن اشتداد ندمهم»، وذكر الأنصاري أن في نسخ: «كناية عمَّن اشتد ندمهم».

وقرئ: (سَقَطَ)[١] على بناءِ الفعلِ للفاعلِ[٢]، بمعنى: وقعَ العَضُّ فيها، وقيل: معناهُ: سقطَ النَّدمُ في أنفُسِهم.

﴿وَرَأَوْا﴾: وعلِموا ﴿أَنَّهُمْ قَدْ ضَلُّوا﴾ باتِّخاذِ العِجْلِ ﴿قَالُوا لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا﴾ بإنزالِ التَّوراةِ ﴿وَيَغْفِرْ لَنَا﴾ بالتَّجاوُزِ عَن الخطيئةِ ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾.

وقرأَهُمَا حمزةُ والكِسائيُّ بالتَّاءِ، و﴿ربَّنا﴾ على النِّداءِ[٣].

قوله: «مِن بعدِ ذَهابِه إلى الميقاتِ»:

قال الطِّيبيُّ: فيكونُ ﴿وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ﴾ عطفًا على ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ﴾ عطفَ قِصَّةٍ على قِصَّةٍ[٤].

قوله: «﴿وَلَمَّا سُقِطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ كنايةٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: جعلُه كنايةً لا مجازًا؛ لعدمِ المانعِ عَن الحقيقةِ[٥].

قوله: «بمعنى وقعَ العضُّ فيها»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: جعلَ الفاعِلَ ضَميرَ العضِّ دونَ الفَمِ؛ لأنَّه أقربُ إلى

---

(١) نسبت لابن السميفع اليماني. انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٧٨)، و«المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٦)، و«الكشاف» (٣/ ٢٩٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٥٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٢٠). ولم ينسبها الزجاج وابن عطية.

(٢) في (خ) و(ت): «بناء الفاعل».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٤)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٧٩).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

المَقصودِ؛ لأنَّ كونَه كنايَةً إنَّما هو حيثُ يكونُ سقوطُ الفَم على وَجهِ العَضِّ، ثمَّ الأَيدِي على هذا حقيقَةٌ، والكَلامُ كِنايةٌ[1].

(١٥٠ ـ ١٥١) ـ ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ ۖ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ۖ وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ ۚ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٥٠﴾ قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِأَخِى وَأَدْخِلْنَا فِى رَحْمَتِكَ ۖ وَأَنتَ أَرْحَمُ ٱلرَّٰحِمِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا﴾: شديدَ الغَضبِ، وقيل: حَزِينًا.

﴿قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِى مِنۢ بَعْدِىٓ﴾: فعلتُم بعدِي حيثُ عَبدتُم العجلَ، والخطابُ للعَبَدةِ.

أو: قُمْتُم مَقامي فلم تكفُّوا العَبَدةَ، والخطابُ لهارونَ والمؤمنينَ معه.

و(ما) نَكِرَةٌ مَوصوفةٌ تفسِّرُ المستكنَّ في (بئس)، والمَخصوصُ بالذمِّ مَحذوفٌ تقديرُه: بئسَ خلافَةً خَلَفْتُمونيها[2] من بعدي خلافتُكم.

ومعنى ﴿مِنۢ بَعْدِىٓ﴾: مِن بعدِ انطلاقِي، أو: مِن بعدِ ما رأيتُم مِنِّي مِن التَّوحيدِ والتَّنزيهِ والحملِ عليه والكفِّ عمَّا يُنافيه.

﴿أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾: أتركْتُموه غيرَ تامٍّ؛ كأنَّه ضُمِّنَ (عَجِلَ) معنى: سبَقَ، فعُدِّيَ تَعدِيَتَه.

أو: أَعجِلْتُم وعدَ ربِّكُم الذي وَعَدنيهِ مِن الأربعينَ وقدَّرتُم مَوْتِي، وغيَّرتُم بعدي كما غيَّرت الأُممُ بعدَ أَنبيائِهم.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ ب).

(٢) في (خ): «خفلتموني فيها».

﴿وَأَلْقَى ٱلْأَلْوَاحَ﴾: طرحَها مِن شِدَّةِ الغَضبِ وفَرْطِ الضَّجرةِ حميَّةً للدِّينِ.

رُوِيَ أنَّ التَّوراةَ كانَت سبعةَ أسباعٍ في سبعةِ ألواحٍ، فلمَّا ألقاها انكسَرَت فرُفِعَ ستَّةُ أسباعِها، وكانَ فيها تفصيلُ كلِّ شيءٍ وبقيَ سُبعٌ كانَ فيه المواعظُ والأحكامُ[1].

﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ﴾: بشعرِ رأسِهِ ﴿يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾ توهُّمًا بأنَّه قَصَّرَ في كفِّهِم، وهارونُ كانَ أكبرَ مِنه بثلاثِ سِنينَ، وكانَ حمولًا ليِّنًا، ولذلك كان أحبَّ إلى بني إسرائيلَ.

﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ﴾ ذكرَ الأمَّ ليرقِّقَه عليه، وكانا مِن أبٍ وأمٍّ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ والكِسائيُّ وأبو بكرٍ عَن عاصمٍ: ﴿يا ابن أمِّ﴾ بالكسرِ، وأصلُه: (يا ابنَ أُمِّي) فحُذِفَت الياءُ اكتفاءً بالكسرةِ تخفيفًا كالمُنادَى المضافِ إلى الياءِ، والباقونَ بالفَتحِ[2] زيادةً في التَّخفيفِ؛ لطولِه، أو تشبيهًا بخمسةَ عشرَ.

﴿إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى وَكَادُوا۟ يَقْتُلُونَنِى﴾ إزاحةً لتوهُّمِ التَّقصيرِ في حقِّهِ، والمعنى: بذلتُ وُسعِي[3] في كفِّهِم حتى قَهَرُوني فاستَضْعَفُوني وقاربُوا قَتْلِي.

﴿فَلَا تُشْمِتْ بِىَ ٱلْأَعْدَآءَ﴾: فلا تفعَلْ بي ما يَشمتونَ بي لأجلِه.

﴿وَلَا تَجْعَلْنِى مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ مَعدودًا في عدادِهِم بالمؤاخذةِ أو نسبةِ التَّقصيرِ.

﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ ما صنعتُ بأَخِي ﴿وَلِأَخِى﴾ إن فَرَّطَ في كفِّهِم، ضمَّ إليه نفسَه في الاستغفارِ ترضيةً له ودفعًا للشَّماتَةِ عنهُ.

---

(١) ذكره بتمامه الطبري دون عزو مقدمًا له بـ(قيل)، ورواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٥٦٣ و١٥٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما. وتعقبه ابن كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية بقوله: ويأباه قوله: ﴿أَخَذَ ٱلْأَلْوَاحَ﴾ لأن الظاهر منه أن المأخوذ هو الـمُلقَى بعينه.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٣) في (ت): «بذل الوسع».

﴿وَأَدْخِلْنَا فِي رَحْمَتِكَ﴾ بمزيدِ الإنعامِ علينا ﴿وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ فأنتَ أرحَمُ بنا مِنَّا على أنفُسِنَا.

قوله: «و(ما) نكرَةٌ مَوصوفَةٌ تُفسِّرُ المستكنَّ في (بئس)»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لأنَّه يلزَمُ أن يكونَ فاعلُ (بئس) مُضمرًا مُفسرًا بالنَّكرةِ أو مُظهَرًا معرفًا باللامِ أو بالإضافةِ[1].

زاد الطِّيبيُّ: ولا يجوزُ أن تكونَ (ما) هي المخصوصُ بالذَّمِّ؛ لأنَّه يَبقَى (بئس) بلا فاعلٍ؛ لأنَّه إنَّما يضمرُ فاعل (بئس) بشرطِ أن يَعقبَه المفسِّرُ[2].

قوله: «الذي وَعَدنيهِ مِن الأَربعينَ»:

قال الطِّيبيُّ: هذا الميعادُ غيرُ مِيعادِ اللهِ لِمُوسى في قَولِه: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ﴾؛ لضربِ[3] ميعادِ مُوسى قبلَ مُضيِّهِ إلى الطُّورِ لقولِه: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي﴾، وميعادِ القَومِ عندَ مُضيِّهِ لقولِه: ﴿بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾[4].

(١٥٢ ـ ١٥٣) ـ ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ ﴿١٥٢﴾ وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ﴾ وهو ما أمرَهُم به مِن قتلِ[5]

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥١/ب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٨٥).

(٣) في «فتوح الغيب»: «لقرب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٨٨).

(٥) في (خ): «قتلهم».

أنفُسِهِم ﴿وَذِلَّةٌ فِي الْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا﴾ وهي خروجُهُم مِن دِيارِهِم، وقيل: الجِزيَةُ.

﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾ على اللهِ، ولا فريةَ أعظمُ من فريَتِهِم: ﴿هَٰذَا إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٨٨]، ولعلَّه لم يفترِ مِثلَها[١] أحدٌ قبلَهُم ولا بعدَهُم.

﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ﴾ مِن الكُفرِ والمَعاصي ﴿ثُمَّ تَابُوا مِن بَعْدِهَا﴾: مِن بعدِ السَّيِّئاتِ ﴿وَآمَنُوا﴾: واشتَغَلوا بالإيمانِ وما هو مُقتضاه مِن الأعمالِ الصَّالحةِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا﴾: مِن بعدِ التَّوبةِ ﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ وإنْ عَظُمَ الذَّنبُ كجريمةِ عبَدَةِ العِجلِ، وكثر كجَرائمِ بني إسرائيلَ.

(١٥٤) - ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى الْغَضَبُ أَخَذَ الْأَلْوَاحَ وَفِي نُسْخَتِهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾.

﴿وَلَمَّا سَكَتَ﴾: (سكنَ) وقَدْ قُرِئَ به[٢] ﴿عَن مُّوسَى الْغَضَبُ﴾ باعتذارِ هارونَ، أو بتَوْبَتِهم، وفي هذا الكلامِ مُبالغةٌ وبلاغَةٌ مِن حيثُ إنَّه جَعَلَ الغضبَ الحامِلَ له على ما فعلَ كالآمرِ به والمُغْري عليه حتَّى عبَّرَ عَن سكونِه بالسُّكوتِ.

وقُرِئَ: (سُكِّتَ) و: (أُسْكِتَ)[٣] على أن المسكِتَ هو اللهُ، أو أخوهُ، أو الذينَ تابوا.

﴿أَخَذَ الْأَلْوَاحَ﴾ التي ألقاهَا ﴿وَفِي نُسْخَتِهَا﴾: وفيما نسخَ فيها؛ أي: كتبَ، فُعْلَةٌ بمَعنى مفعولٍ كالخُطبَةِ.

وقيل: فيما نسخَ منها؛ أي: من الألواحِ المنكسرةِ.

---

(١) في (ت): «يفتر مثله».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«الكشاف» (٣/ ٢٩٨)، عن معاوية بن قرة.

(٣) القراءتان في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١) عن أبي معاذ النحوي.

﴿هُدًى﴾: بيانٌ للحقِّ ﴿وَرَحْمَةٌ﴾ إرشادٌ إلى الصَّلاحِ والخيرِ ﴿لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ دخلَت اللامُ على المفعولِ لضعفِ الفعلِ بالتَّأخيرِ، أو حُذف المفعولُ واللامُ للتَّعليلِ، والتَّقديرُ: يرهبونَ مَعاصيَ اللهِ لرَبِّهِم.

قوله: «وفي هذا الكلامِ مُبالغةٌ وبلاغةٌ مِن حيثُ إنَّه جعلَ الغضبَ...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: فهو استعارةٌ مَكنيَّةٌ مقارنةٌ بالتَّخييليَّةِ، شبَّه الغضبَ بإنسانٍ يغري مُوسى ويقولُ له: افعَلْ كذا وكذا، ثمَّ يقطَعُ الإغراءَ ويتركُ كلامَه، وجعلَها صاحبُ «المفتاح» استعارةً تبعيَّةً؛ لأنَّه استعارَ لتفاوُتِ الغَضبِ عَن اشتِدادِه إلى السُّكونِ إمساكَ اللِّسانِ عَن الكَلامِ[1]، والظَّاهرُ الأوَّلُ[2].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: مَرجِعُه إلى كَونِ الغَضَبِ استعارةً بالكِنايَةِ عَن الشَّخصِ النَّاطقِ، والسُّكوتِ استعارةً تَصريحيَّةً عَن طفوِّه وسكونِ هيجانِه وغَلَيانِه، لكن في غايةٍ مِن اللُّطفِ والبَراعَةِ ونهايَةٍ عَن الفَصاحَةِ والبَلاغَةِ[3].

(١٥٥) ـ ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا ۖ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ۖ إِنْ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَاءُ وَتَهْدِي مَن تَشَاءُ ۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۖ وَأَنتَ خَيْرُ الْغَافِرِينَ﴾.

﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾؛ أي: مِن قَومِه، فحُذفَ الجارُّ وأُوصلَ الفعلُ إليه ﴿سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا ۖ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ﴾ رُوِيَ أنَّه تَعالى أمرَهُ أن يأتيَهُ في سبعينَ مِن بني إسرائيلَ، فاختارَ مِن كلِّ سبطٍ ستَّةً فزادَ اثنانِ، فقال: ليتخلَّفْ مِنكُم رجلانِ، فتَشاجَرُوا

(١) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٣٨٩ ـ ٣٩٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٥٩٥ ـ ٥٩٦).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٢/أ).

فقال: إنَّ لِمَن قعدَ أجرُ مَن خرجَ، فقعدَ كالَب ويوشَعُ وذهبَ مع الباقينَ، فلَمَّا دَنَوْا من الجبلِ غَشِيَه غمامٌ، فدخلَ مُوسى بهم الغَمامَ وخرُّوا سُجَّدًا، فسمعوهُ يكلِّمُ موسى يأمرُهُ وينهاه، ثم انكشفَ الغمامُ فأقبَلُوا إليه وقالوا: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] فأخذَتْهُم الرَّجفَةُ ـ أي: الصَّاعِقَةُ أو رجفةُ الجبلِ ـ وصُعقُوا مِنْهَا.

﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّٰيَ﴾ تمنَّى هلاكَهُم وهلاكَه قبلَ أَنْ يَرَى ما رأَى، أو بسببٍ آخرَ، أو عَنَى به: إنَّكَ قدرتَ على إهلاكِهِم قبلَ ذلك بحملِ فِرْعَوْنَ على إهلاكِهِم، وبإغراقِهِم في البَحرِ وغيرهما، فترحَّمتَ عليهِم بالإنقاذِ منها، وإن ترحَّمْتَ عليهم مرَّةً أُخْرَى لم يَبعُدْ مِن عَميمِ إحسانِكَ.

﴿أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾ من العنادِ والتَّجاسُرِ على طلبِ الرُّؤيَةِ، وكانَ ذلك قالَهُ بَعضُهُم، وقيلَ: المرادُ بما فعلَ السُّفهاءُ: عبادةُ العجلِ، والسَّبعونَ اختارَهُم موسى لميقاتِ التَّوبةِ عنها فغشِيَتْهُم هيبةٌ قَلِقُوا مِنْها ورجفُوا حتَّى كادَت تَبِينُ مَفاصِلُهم وأشرَفُوا على الهلاكِ، فخافَ عليهِم مُوسَى فبكَى ودَعا فكشفَهَا اللهُ عَنْهُم.

﴿إِنْ هِىَ إِلَّا فِتْنَتُكَ﴾: ابتلاؤُكَ حينَ أسمَعْتَهم كلامكَ حتى طمِعُوا في الرُّؤيَةِ، أو أوجَدْتَ في العجلِ خُوارًا فزاغُوا به.

﴿تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ﴾ ضلالَه، بالتَّجاوُزِ عَن حدِّهِ أو باتِّباعِ(١) المخايلِ.

﴿وَتَهْدِى مَن تَشَآءُ﴾ هداه فيقْوَى بها إيمانُه.

﴿أَنتَ وَلِيُّنَا﴾: القائمُ بأمرِنا ﴿فَٱغْفِرْ لَنَا﴾ بمغفرةِ ما قارَفْنا ﴿وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلْغَٰفِرِينَ﴾ تغفر(٢) السيِّئَةَ وتبدِّلُها بالحسنَةِ.

---

(١) في (خ): «اتباع».

(٢) بعدها في (أ): «عن».

(١٥٦) ـ ﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ ۚ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ ۖ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ۚ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَٰذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾: حُسْنَ مَعيشَةٍ وتوفيقَ طاعةٍ ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ الجنَّةَ ﴿إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ﴾: تُبْنَا إليك، مِن هادَ يَهُودُ: إذا رجعَ.

وقُرِئَ بالكسرِ[1] مِن هادَه يَهِيدُه: إذا أمالَه، ويحتمِلُ أن يكونَ مَبنِيًّا للفاعلِ والمفعولِ بمَعْنَى: أَمَلْنَا أنفُسَنا، أو أُمِلْنَا إليك، ويجوزُ أن يكونَ المضمومُ أيضًا مَبنِيًّا للمفعولِ منه على لغةِ مَن يقولُ: عُودَ المَرِيضَ.

﴿قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ﴾ تَعذيبَه ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ في الدُّنيا: المؤمنَ والكافرَ، بل المكلَّفَ وغيرَه.

﴿فَسَأَكْتُبُهَا﴾: فسأُثْبِتُها في الآخرةِ، أو: فسأكتبُها كتبةً خاصَّةً مِنْكُم يا بني إسرائيلَ.

﴿لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ الكفرَ والمعاصي ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ خصَّها بالذِّكرِ لإنافتِها، ولأنَّها كانَتْ أشقَّ عليهم ﴿وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ﴾ فلا يَكفُرونَ بشيءٍ مِنْهَا.

(١٥٧) ـ ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥١)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٠)، عن أبي وجزة السعدي.

﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ﴾ مُبتدأٌ خبرُه ﴿يَأْمُرُهُم﴾، أو خبرُ مُبتدَأٍ تَقديرُه: هم الذينَ، أو بدلٌ من (الذينَ يَتَّقونَ) بدلَ البَعضِ أو الكلِّ، والمرادُ مَن آمنَ مِنْهُم بمحمَّدٍ ﷺ، وإنَّما سَمَّاهُ رسولًا بالإضافَةِ إلى اللهِ ونَبيًّا بالإضافةِ إلى العبادِ.

﴿ٱلْأُمِّىَّ﴾ الذي لا يَكتبُ ولا يقرأُ، وَصَفَه[1] به تنبيهًا على أنَّ كمالَ علمِه مع حالِه أحدُ[2] مُعجِزاتِه.

﴿ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ﴾ اسمًا وصِفَةً.

﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾ مما حرِّمَ عليهم كالشُّحومِ.

﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ﴾ كالدَّمِ ولحمِ الخنزيرِ، أو كالرِّبَا والرَّشوةِ.

﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾: ويخفِّفُ عَنْهُم ما كلِّفُوا به مِن التَّكاليفِ الشَّاقَّة؛ كتعيُّنِ القصاصِ في العمدِ والخطأ، وقطعِ الأعضاءِ الخاطِئَةِ، وقرضِ مَوضعِ النَّجاسةِ، وأصلُ الإصرِ: الثِّقَلُ الذي يأصِرُ صاحبَه؛ أي: يحبسُهُ مِن الحركةِ[3] لثِقَلِه. وقرأ ابنُ عامر ﴿آصَارَهُمْ﴾[4].

﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ﴾: وعظَّمُوه بالتَّقويَةِ، وقُرِئَ: بالتَّخفيفِ[5]، وأصلُه: المنعُ، ومِنْهُ: التَّعزيرُ.

---

(١) في (خ): «وصف».

(٢) في (خ) و(ت): «إحدى».

(٣) في (خ) و(ت): «الحراك».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥)، و«التيسير» (ص: ١١٣).

(٥) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحتسب» (١/ ٢٦١)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٤)، و«البحر» (١٠/ ٣٥٠).

﴿وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ﴾؛ أي: مع نبوَّتِه، يعني: القرآنَ، وإنَّما سمَّاه نورًا لأنَّه بإعجازِه ظاهرٌ أمرُه مظهرٌ غيرَه، أو لأنَّه كاشفُ الحقائقِ[1] مظهرٌ لها[2].

ويجوزُ أن يكونَ ﴿مَعَهُ﴾ مُتعلِّقًا بـ﴿اتبعُوا﴾؛ أي: واتَّبعوا النُّورَ المنزلَ مع اتِّباعِ النبيِّ، فيكونُ إشارةً إلى اتِّباعِ الكتابِ والسنَّةِ.

﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: الفائزونَ بالرَّحمَةِ الأبديَّةِ.

ومَضمونُ الآيةِ جوابُ دُعاءِ مُوسَى عليهِ السَّلامِ.

قوله: «ما كُلِّفُوا به مِن التَّكاليفِ الشَّاقَّةِ»:

قال الزَّجَّاجُ: الأَغلالُ تَمثيلٌ[3].

قوله: «من الحراكِ»؛ أي: الحركةِ.

قوله: «ويجوزُ أَنْ يكونَ ﴿مَعَهُ﴾ مُتعلِّقًا بـ﴿اتبعوا﴾»:

قال الطِّيبيُّ: فعَلى الأوَّلِ هو حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿أُنزِلَ﴾، والمضافُ مُقدَّرُ المَعنى: اتَّبعوا النُّورَ الذي أنزلَ مَصحوبًا معه نُبوَّتُه يعني: أنَّ حُكمَ ثُبوتِ نُبوَّتِه نزلَ مِن السَّماءِ وهو مَشفوعٌ بهذا النُّورِ، وعلى الثَّاني يَكونُ ظرفًا لـ﴿اتبعوا﴾، فيكونُ كلُّ واحدٍ مِن النُّورِ والنَّبيِّ مُستقِلًّا بالاتِّباعِ، وقد أُشيرَ بهِ إلى مُتابعَةِ الكِتابِ والسُّنَّةِ[4].

---

(١) في (خ): «للحقائق».

(٢) «مظهر لها»: ليس في (ت).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (٢/ ٣٨١).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٠٨ ـ ٦٠٩).

(١٥٨) - ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾.

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ الخطابُ عامٌّ، وكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ مَبعوثًا إلى كافَّةِ الثَّقَلينِ، وسائرُ الرُّسلِ إلى أقوامِهِم.

﴿جَمِيعًا﴾ حالٌ مِن ﴿إِلَيْكُمْ﴾.

﴿ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ صفةٌ لـ﴿ٱللَّهِ﴾ وإنْ حيلَ بينَهُما بما هُو مُتعلِّقُ المضافِ إليه لأنَّه كالمتَقدِّمِ عليه، أو مدحٌ مَنصوبٌ أو مَرفوعٌ، أو مُبتدأٌ خبرُه ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ وهو على الوُجوهِ الأُوَلِ بَيانٌ لِمَا قبلَه، فإنَّ مَن مَلكَ العالَمَ كانَ هو الإلهَ لا غيرُه، وفي ﴿يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾ مزيدُ تَقريرٍ لاختصاصِه بالأُلوهيَّةِ.

﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ﴾ ما أنزلَ عليهِ وعلى سائرِ الرُّسُلِ مِن كُتبِهِ ووحيِه.

وقُرِئَ: (وكَلِمَتِه) على إرادةِ الجنسِ، أو القرآنِ، أو عيسى؛ تعريضًا لليهودِ، وتنبيهًا على أنَّ مَن لم يُؤمِن به لم يُعتبَرْ إيمانُه، وإنَّما عدلَ عَن التَّكلُّمِ إلى الغيبةِ لإجراءِ هذه الصِّفاتِ الدَّاعيةِ إلى الإيمانِ به والاتِّباعِ له.

﴿وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ جعلَ رجاءَ الاهتداءِ أثرَ الأمرينِ؛ تَنبيهًا على أنَّ مَن صدَّقَه ولم يُتابِعْهُ بالتزامِ شَرعِه فهو بَعْدُ في خططِ الضَّلالةِ[1].

---

(١) في (ت): «الضلال».

قوله: «أو مدحٌ منصوبٌ»:

قال في «الكشَّاف»: إنَّه الأحسنُ(١).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أمَّا لفظًا فلِسلامَتِه مِن الفَصلِ بينَ الصِّفَةِ والمَوصوفِ وإن كانَ جائزًا وبغيرِ أَجنبِيٍّ، وأمَّا معنًى فلِمَا له مِن نَوعِ أصالَةٍ واستِقلالٍ(٢).

قوله: «وهو على الوُجوه الأُوَلِ بيانٌ لِمَا قبلَه»:

في «الكشاف»: أنه بَدلٌ مِن الصِّلةِ أيضًا(٣).

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: والإبدالُ لا يُنافي البَيانَ، ولم يُجعَلْ عطفَ بيانٍ لتَغايُرِ المَدلولينِ، ولأنَّه ليسَ بمُجرَّدِ الإيضاحِ والتَّفسيرِ، وسوقُ كلامِه يُشعِرُ بأنَّ بدلُ اشتمالٍ(٤)، انتهى.

وقال أبو حيَّان: إبدالُ الجملِ مِن الجملِ غيرِ المُشتركَةِ في عاملٍ لا نعرفُه، والأحسَنُ أَنْ تكونَ هذه جُملةً(٥) مُستقلَّةً مِن حَيثُ الإعرابُ وإن كانَتْ مُتعلِّقًا بَعضُهَا ببَعْضٍ مِن حَيثُ المَعنى(٦).

(١٥٩) ـ ﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ وَبِهِۦ يَعۡدِلُونَ﴾.

﴿وَمِن قَوۡمِ مُوسَىٰٓ﴾ يعني: مِن بَني إسرائيلَ ﴿أُمَّةٞ يَهۡدُونَ بِٱلۡحَقِّ﴾: يهدونَ النَّاسَ

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٠٦).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٢/ ب).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٠٦).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٢/ ب).

(٥) في (ز): «جملا».

(٦) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).

مُحِقِّينَ، أو: بكلمةِ[1] الحقِّ ﴿وَبِهِۦ﴾: وبالحقِّ ﴿يَعۡدِلُونَ﴾ بينَهُم في الحكمِ.

والمرادُ بها[2]: الثَّابتونَ على الإيمانِ القائمونَ بالحقِّ مِن أهلِ زَمانِه، أَتْبعَ ذِكرَهُم ذكرَ أَضدادِهِم على ما هو عادَةُ القُرآنِ، تَنبيهًا على أنَّ تَعارُضَ الخيرِ والشَّرِّ وتزاحُمَ أهلِ الحقِّ والباطل أمرٌ مُستمرٌّ.

وقيل: مُؤمِنُو أهل الكتابِ.

وقيل: قومٌ وراءَ الصِّينِ رآهُم رسولُ اللهِ ﷺ ليلةَ المعراجِ فآمنوا بهِ[3].

---

(١) في (خ): «بكلمتي»، وفي هامش (خ): في نسخة: بكلمة.

(٢) قوله: «بها»؛ أي: بالآية. وفي (أ): «به».

(٣) ذكره أبو الليث في «تفسيره» (١/ ٥٥٧) عن ابن عباس، والثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٥٥٩) دون عزو. وذكر أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية بإسناد له من رواية الضحاك عن ابن عباس خبراً طويلاً في لقاء النبي ﷺ بهم وإيمانهم به، ولا يصح في ذلك شيء، والله أعلم.
وقد ذكر في هذه الآية أيضاً خبر: أن بني إسرائيل لمّا قتَلوا أنبياءهم وكفروا ـ وكانوا اثني عشر سِبطاً ـ تبرَّأ سِبْطٌ منهم مما صنَعوا واعتذروا، وسألوا الله أن يفرِّق بينهم وبين إخوانهم، ففتح الله لهم نفَقاً في الأرض فساروا فيه سنةً ونصفاً حتى خرجوا من وراء الصين، وهم هنالك حُنفاءُ مسلمون يستقبلون قبلتَنا. رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٥٠١) عن ابن جريج، وبعضه عنه عن ابن عباس رضي الله عنهما، وإسناده منقطع. وذكره الثعلبي في «تفسيره» (٤/ ٢٩٤)، والواحدي في «البسيط» (٩/ ٤٠٣)، عن ابن جريج والكلبي والربيع والضحاك وعطاء والسدي. وليس في الأخبار الواردة في هذه الحكاية ما يصح، قال الآلوسي في «روح المعاني» (٩/ ٤١٤): وضعَّف هذه الحكاية ابن الخازن [في «تفسيره» (٢/ ٣٠٠)] وأنا لا أراها شيئاً، ولا أظنك تجد لها سنداً يعول عليه ولو ابتغيت نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء.
وقال أبو شهبة في «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» (ص: ٢٠٧ـ٢٠٨) عن قصة الصين هذه: وهي من خرافات بني إسرائيل ولا محالة... ونحن لا نشك في أن ابن

(١٦٠) ـ ﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا ۚ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ إِذِ ٱسْتَسْقَىٰهُ قَوْمُهُۥٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ ۖ فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْغَمَٰمَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

﴿وَقَطَّعْنَٰهُمُ﴾: وصيَّرْناهُم قطعًا مُتميِّزًا بعضُهم عَن بعضٍ ﴿ٱثْنَتَىْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾ مَفعولٌ ثانٍ لـ(قَطَّع)، فإنَّه يَتضمَّنُ معنى: صيَّر، أو حالٌ، وتأنيثُه للحملِ على الأمَّةِ أو القطعَةِ.

﴿أُمَمًا﴾ بدلٌ منه ولذلك جُمعَ، أو تَمييزٌ له على أنَّ كلَّ واحدةٍ مِن اثنتي عشرة أسباطٌ؛ فكأنَّه قيل: اثنتي عشرةَ قبيلةً.

جريج وغيره ممن رووا ذلك إنما أخذوه عن أهل الكتاب الذين أسلموا، ولا يمكن أبدًا أن يكون متلقًّى عن المعصوم ﷺ...

قال: والذي يترجح عندي أن المراد بهم أناس من قوم موسى عليه الصلاة والسلام اهتدوا إلى الحق ودعوا الناس إليه، وبالحق يعدلون فيما يعرض لهم من الأحكام والقضايا، وأن هؤلاء الناس وجدوا في عهد موسى وبعده، بل وفي عهد نبينا ﷺ كعبد الله بن سلام وأضرابه... أما ما ذكروه فليس هناك ما يشهد له من عقل، ولا نقل صحيح، بل هو يخالف الواقع الملموس، والمشاهد المتيقن، وقد أصبحت الصين وما وراءها معلوماً كل شبر فيها، فأين هم؟ ثم أي فائدة تعود على الإسلام والمسلمين من التمسك بهذه الروايات التي لا خطام لها ولا زمام؟! وماذا يكون موقف الداعية إلى الإسلام في هذا العصر الذي نعيش فيه إذا انتصر لمثل هذه المرويات الخرافية الباطلة؟! إن هذه الروايات لو صحت أسانيدها لكان لها بسبب مخالفتها للمعقول والمشاهد الملموس ما يجعلنا في حل من عدم قبولها فكيف وأسانيدها ضعيفة واهية؟! وقد قلت غير مرة: إن كونها صحيحة السند فرضاً لا ينافي كونها من الإسرائيليات.

وقُرِئ بكسر الشين وفتحها[١]، ﴿أُمَمًا﴾ على الأولِ بدلٌ بعد بَدَلٍ أو نعتُ ﴿أَسْبَاطًا﴾ وعلى الثاني بدلٌ من ﴿أَسْبَاطًا﴾.

﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ﴾ في التِّيهِ ﴿أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ ۖ فَانبَجَسَتْ﴾؛ أي: فضربَ فانبَجَسَت، وحذفُه للإيماءِ على أنَّ مُوسَى لم يَتوقَّفْ في الامتثالِ، وأنَّ ضربَهُ لم يَكُن مُؤثِّرًا يتوقَّفُ عليه الفعلُ في ذاتِه.

﴿مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ۖ قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾: كلُّ سبطٍ ﴿مَّشْرَبَهُمْ ۚ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ﴾ ليقيَهم حرَّ الشَّمسِ ﴿وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا﴾؛ أي: وقُلْنا لهُم: كلُوا ﴿مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ سبقَ تَفسيرُه في سورةِ البقرةِ.

(١٦١ ـ ١٦٢) ـ ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ ۚ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٦١﴾ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ﴾ بإضمارِ: اذكُرْ، والقريةُ: بيتُ المقدسِ.

﴿وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ مثلَ ما في البقرةِ مَعنًى[٢]، غيرَ أنَّ قولَه: ﴿فكلوا﴾ فيها بالفاءِ أفادَ تَسبُّبَ سُكناهُم للأكلِ منها،

---

(١) في (ت) و(خ): «وإسكانها»، والمثبت من (أ) وهو الصواب كما ذكر الأنصاري في «الحاشية» (٢/ ٦٥٥)، قال: إذ إسكانُها ليس بشاذٍّ، بل هو المشهورُ.

قلت: وقراءة الكسر ذكرها في «المحتسب» (١/ ٢٦١) عن يحيى والأعمش وطلحة بن سليمان.

وبالفتح والكسر ذكرها أبو حيان في «البحر» (١٠/ ٣٥٤) عن الأئمة المذكورين.

(٢) الآية: (٥٨) منها، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَٰذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا =

ولم يتعرَّض له هاهنا اكتفاءً بذكرِه ثَمَّ، أو بدلالةِ الحالِ عليه.

وأمَّا تَقديمُ ﴿وَقُولُواْ﴾ على ﴿وَٱدۡخُلُواْ﴾ فلا أثرَ له في المَعنى لأنَّه لا يُوجِبُ التَّرتيبَ، وكذلك[1] الواوُ العاطفَةُ بينَهُما.

﴿نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطِيٓـَٰٔتِكُمۡۚ سَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ وعدٌ بالغُفرانِ والزِّيادةِ عليه بالإثابةِ، وإنما أخرجَ الثَّانيَ مُخرجَ الاستئنافِ للدلالةِ على أنَّه تفضُّلٌ محضٌ ليس في مُقابلَةِ ما أُمِرُوا به.

وقرأ نافعٌ وابنُ عامرٍ ويعقوبُ: ﴿تُغْفَرْ﴾ بالتَّاءِ والبناءِ للمَفعولِ و﴿خطيئاتُكم﴾ بالجمعِ والرفعِ، غيرَ ابنِ عامرٍ فإنَّه وحدَ، وقرأ أبو عمرٍو: ﴿خطاياكُم﴾[2].

﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ رِجۡزٗا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ مَضى تَفسيرُه في سورة البقرة.

(١٦٣) ـ ﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ عَنِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلَّتِي كَانَتۡ حَاضِرَةَ ٱلۡبَحۡرِ إِذۡ يَعۡدُونَ فِي ٱلسَّبۡتِ إِذۡ تَأۡتِيهِمۡ حِيتَانُهُمۡ يَوۡمَ سَبۡتِهِمۡ شُرَّعٗا وَيَوۡمَ لَا يَسۡبِتُونَ لَا تَأۡتِيهِمۡۚ كَذَٰلِكَ نَبۡلُوهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡسُقُونَ﴾.

﴿وَسۡـَٔلۡهُمۡ﴾ للتَّقريرِ والتَّقريعِ بقديمِ كُفْرِهم وعِصيانِهِم، والإعلامِ بمَا هو مِن

= ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ نَّغۡفِرۡ لَكُمۡ خَطَٰيَٰكُمۡۚ وَسَنَزِيدُ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ [البقرة: ٥٨].

(١) في (ت): «وكذا».

(٢) قرأ نافع: ﴿تُغفَرْ﴾ مضمومة التَّاء ﴿خطيئاتُكم﴾ بالجمع والرفع.

وقرأ ابن عامر: ﴿تُغفرْ﴾ مضمومة التَّاء ﴿خطيئتُكم﴾ بالإفراد والرفع.

وقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي: ﴿نَغفِرْ﴾ بالنون ﴿خَطِيْئاتِكم﴾ بالجمع والنصب.

وقرأ أبو عَمْرو: ﴿نَغفِرْ لكم﴾ بالنُّون ﴿خطاياكم﴾ بغير همزٍ مثل «قضاياكم» ولا تاء فيها.

انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٥ ـ ٢٩٦)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

علومِهِم التي لا تُعلمُ إلَّا بتَعليمٍ أو وحيٍ لتكونَ لك[1] معجزةً عليهِم.

﴿عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾: عن خبرِها وما وقعَ بأهلِها ﴿ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾: قريبةً منه، وهي أيلةُ: قريةٌ بينَ مدينَ والطُّورِ على شاطئِ البحرِ، وقيل: مدينُ، وقيل: طَبريَّة.

﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾: يَتجاوزونَ حدودَ اللهِ بالصَّيدِ يومَ السَّبتِ، و﴿إِذْ﴾ ظرفٌ لـ﴿كَانَتْ﴾ أو ﴿حَاضِرَةَ﴾، أو للمُضافِ المَحذوفِ، أو بدلٌ منه بدلَ الاشتمالِ.

﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ﴾ ظرفٌ لـ﴿يَعْدُونَ﴾ أو بدلٌ بعدَ بدلٍ.

وقُرِئَ: (يَعَدُّون)[2] وأصلُه: يَعْتَدُونَ، و: (يُعِدُّون) مِن الإعدادِ[3]؛ أي: يُعِدُّونَ آلاتِ الصَّيدِ يوم السَّبتِ وقد نُهُوا أن يَشتَغِلُوا فيه بغيرِ العبادةِ.

﴿يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا﴾: يومَ تَعظيمِهِم أمرَ السَّبتِ، مَصدرُ سَبَتَت اليهودُ: إذا عظَّمَت[4] سَبْتَها بالتَّجرُّدِ للعبادَةِ.

وقيل: اسمُ اليومِ، والإضافةُ لاختِصاصِهِم بأحكامٍ فيه، ويؤيِّدُ الأوَّلَ: أنْ قُرِئَ: (يومَ إسباتهم)[5]، وقولُه: ﴿وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾.

---

(١) في (خ): «ليكون ذلك»، وفي (أ): «لتكون تلك».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٤) عن شهر بن حوشب وأبي نهيك.

(٣) دون نسبة في «الكشاف» (٣/ ٣١٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٦٣).

(٤) في (ت): «أعظمت».

(٥) نسبت لعمر بن عبد العزيز. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٨)، و«الكشاف» (٣/ ٣١٥)، و«البحر» (١٠/ ٣٦٤).

وقُرِئَ: (لا يُسْبِتُون) مِن أَسْبَتَ[1]، و: (لا يُسبَتُون) على البناءِ للمفعولِ[2] بمعنى: لا يدخلونَ في السَّبتِ.

و﴿شُرَّعًا﴾ حالٌ مِن الحيتانِ، ومَعناه: ظاهرةً على وجهِ الماءِ، من شَرَع عَلَيْها: إذا دَنا وأشرفَ.

﴿كَذَٰلِكَ نَبْلُوهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾: مثلَ ذلكَ البَلاءِ الشَّديدِ نبلوهُمْ بسببِ فِسْقِهِم.

وقيل: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مُتَّصلٌ بما قبلَه؛ أي: لا تأتيهِم مثلَ إتيانِهِم يومَ السَّبتِ، والباءُ متعلِّقٌ بـ﴿يَعْدُونَ﴾.

قوله: «و﴿إِذْ﴾ ظرفٌ...» إلى قولِه: «أو بدلٌ مِنه»:

قال أبو حيَّان: هذا لا يجوزُ؛ لأنَّ (إذ) مِن الظُّروفِ التي لا تَنصَرِفُ ولا يدخلُ عليها حرفُ جرٍّ، وجعلها بدلًا يُجوِّزُ دخولَ (عن) عليها؛ لأنَّ البَدلَ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ، وأُوردَ ذلكَ أيضًا على قولِه[3] بعدَ: «أو بدلٌ بعدَ بدَلٍ»[4].

(١٦٤) ـ ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا۟ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾.

﴿وَإِذْ قَالَتْ﴾ عطفٌ على ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢)، و«الكشاف» (٣/ ٣١٥)، عن علي رضي الله عنه، وزاد ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٨)، وأبو حيان في «البحر» (١٠/ ٣٦٤)، نسبتها للحسن وعاصم بخلاف.

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣١٥) عن الحسن.

(٣) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٣١٦).

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١٠/ ٣٦٣).

﴿أُمَّةٌ مِّنْهُمْ﴾: جماعةٌ مِن أهلِ القريةِ، يعني: صُلحاءَهُم الذين اجتهَدُوا في مَوعِظَتِهم حتى أَيِسُوا مِن اتِّعاظِهِم: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾: مُخترِمُهُم ﴿أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ في الآخرةِ لتَمادِيهِم في العِصيانِ، قالوه مُبالغةً في أنَّ الوعظَ لا ينفَعُ فيهِم، أو سُؤَالًا عن عِلَّةِ الوعظِ ونَفعِه، وكأنَّه تقاوُلٌ بينَهُم، أو قولُ مَن ارعَوَى عن الوَعظِ لِمَن لَم يَرْعَوِ منهم.

وقيل: المرادُ طائفَةٌ مِن الفرقةِ الهالِكَةِ أجابوا بهِ وُعَّاظَهُم رَدًّا عَلَيهِم وتَهَكُّمًا بهم.

﴿قَالُواْ مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ﴾ جوابٌ للسُّؤالِ؛ أي: موعظَتُنا إنهاءُ عُذْرٍ إلى اللهِ حتَّى لا نُنْسَبَ إلى تَفريطٍ في النَّهيِ عَن المنكرِ.

وقرأ حَفصٌ: ﴿مَعْذِرَةً﴾ بالنَّصبِ على المصدرِ أو العلَّةِ؛ أي: اعتذرنا به معذرَةً، أو وعظناهُمْ مَعذِرَةً.

﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ إذ اليأسُ لا يحصلُ إلا بالهلاكِ.

قوله: «﴿وَإِذْ قَالَتْ﴾ عطفٌ على ﴿إِذْ يَعْدُونَ﴾»:

قال الطِّيبِيُّ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ولا يجوزُ أَنْ يكونَ مَعْطوفًا على ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ﴾ وإن كانَ أقربَ لَفْظًا؛ لأنَّه إمَّا بدلٌ أو ظرفٌ، فيلزَمُ أن يدخلَ هؤلاءِ في حكمِ أهلِ العُدوانِ، وليسَ كذلك[١].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٢٩)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٣/ أ).

(١٦٥ ـ ١٦٦) ـ ﴿فَلَمَّا نَسُوا۟ مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿١٦٥﴾ فَلَمَّا عَتَوْا۟ عَن مَّا نُهُوا۟ عَنْهُ قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا۟ قِرَدَةً خَـٰسِـِٔينَ﴾.

﴿فَلَمَّا نَسُوا۟﴾: تَركُوا تَرْكَ النَّاسي ﴿مَا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦٓ﴾: ما ذكَّرَهُم به صُلَحاؤُهُم ﴿أَنجَيْنَا ٱلَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلسُّوٓءِ وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بالاعتداءِ ومُخالفةِ أمرِ اللهِ ﴿بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ﴾: شَديدٍ، فَعيلٌ مِن بَؤُسَ يَبْؤُسُ بَأْسًا: إذا اشتدَّ.

وقرأَ أبو بكرٍ: (بَيْئَس) على فَيْعَلٍ كضَيْغَمٍ[١].

وابنُ عامرٍ: ﴿بِئْسٍ﴾ بكسرِ الباءِ وسُكونِ الهمزةِ[٢] على أنَّه (بَئِسٌ) كحَذِرٍ كما قُرِئَ[٣]، فخفِّفَ عنه بنقلِ حَركتِهَا إلى الفاءِ ككِبْدٍ في كَبِدٍ.

وقرأ نافعٌ: ﴿بِيْسٍ﴾ على قلبِ الهَمزةِ ياءً[٤] كما قُلِبَت في ذيبٍ، أو على أنَّه فعلُ الذمِّ وُصِفَ به فجُعِلَ اسمًا.

وقُرِئَ: (بَيِّسٍ) كرَيِّسٍ على قلبِ الهمزةِ ياءً ثمَّ إدغامِها[٥].

---

(١) قراءة أبي بكر بكسر الهمزة بخلاف عنه، والوجه الآخر عنه: ﴿بَيْئَسٍ﴾. انظر: «التيسير» (ص: ١١٤).
والقراءة بفتح الهمزة عزاها ابن خالويه في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٢) لعاصم، وعزاها ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٦٥) لطلحة بن مصرف.

(٢) انظر: «التيسير» (ص: ١١٤).

(٣) نسبت لزيد بن ثابت في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، ولأبي عبد الرحمن السلمي وطلحة بن مصرف في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٩)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).

(٤) انظر: «التيسير» (ص: ١١٤).

(٥) نسبت لنصر بن عاصم في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٠)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).

و(بَيْسٍ) على التَّخفيفِ كهَيْنٍ[١]، و: (بائسٍ)[٢].

﴿بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾: بسببِ فِسْقِهِم.

﴿فَلَمَّا عَتَوْا عَن مَّا نُهُوا عَنْهُ﴾: تكبَّرُوا عَن تركِ ما نُهُوا عنه، كقولِه: ﴿وَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ٧٧].

﴿قُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ كقولِه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].

والظَّاهرُ يَقتَضي أنَّ اللهَ تعالى عذَّبَهم أولًا بعذابٍ شَديدٍ فعتَوا بعدَ ذلك فمَسَخهُم، ويجوزُ أنْ تكونَ الآيةُ الثَّانيةُ تقريرًا وتفصيلًا للأولى.

رُوِيَ أنَّ النَّاهينَ لمَّا أَيِسُوا عَن اتِّعاظِ المُعتَدِينَ كرهوا مُساكنَتَهُم، فقسموا القريةَ بجدارٍ فيه بابٌ مَطروقٌ، فأصبَحُوا يومًا ولم يخرُجْ إليهِم أحدٌ من المُعتدينَ، فقالوا: إنَّ لهم شَأْنًا! فدَخلُوا عليهِم فإذا هُم قردةٌ، فلَم يعرِفُوا أَنسِبَاءَهُم، ولكنَّ القرودَ تعرفُهُم، فجعلت تَأتِي أَنسِبَاءَهُم وتَشَمُّ ثِيابَهُم وتدورُ باكيةً حولهم، ثمَّ مَاتوا بعدَ ثلاثٍ[٣].

---

(١) نسبت للحسن، وهي رواية خارجة عن نافع، وهي خلاف المشهور عنه. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٦٩)، و«البحر» (١٠/ ٣٧٠).

(٢) نسبت لأبي رجاء في «المحتسب» (١/ ٢٦٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٠)، و«البحر» (١٠/ ٣٧١).

وقد اعتنى أبو حيان رحمه في «البحر» بجمع ما روي في هذه الكلمة من قراءات، فذكر فيها اثنتين وعشرين قراءة مع شرحها، وقد خرجناها وفصلناها بفضل الله في تحقيقنا له فلتنظر فيه.

(٣) وردت في هذه القصة روايات كثيرة عن ابن عباس وابن مسعود وقتادة وأبي صالح وابن زيد وابن رومان. انظر: «تفسير الطبري» (١٠/ ٥١٢ ـ ٥٢٤).

وعن مجاهِدٍ: مُسخَت قلوبُهُم لا أَبْدانُهُم[1].

(١٦٧) ـ ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ ۗ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ ۖ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾؛ أي: أَعْلَمَ، (تفعَّلَ) مِن الإيذانِ بمعناه؛ كالتوعُّدِ والإيعادِ، أو: عزمَ؛ لأنَّ العازمَ على الشَّيءِ يؤذِنُ نفسَه بفعلِه، وأُجرِيَ مجرَى فعلِ القَسَمِ كعَلِمَ اللهُ وشَهِدَ اللهُ، ولذلك أجيبَ بجَوابِه.

﴿لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ والمعنى: وإذ أوجبَ ربُّكَ على نفسِه ليسلطنَّ على اليَهودِ ﴿مَن يَسُومُهُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾ كالإذلالِ وضربِ الجِزيَةِ.

بعثَ اللهُ عَليهِم بعدَ سُليمانَ عليه السَّلامُ بُخْتَنَصَّرَ، فخرَّبَ دِيارَهُم وقتلَ مُقاتلتَهُم وسبَى نِساءَهُم وذراريَّهِم، وضربَ الجِزيَةَ على مَن بقيَ مِنْهُم وكانوا يؤدُّونَها إلى المجوسِ حتَّى بعثَ اللهُ مُحمَّدًا صلواتُ اللهِ عليهِ ففعلَ ما فعلَ ثمَّ ضربَ عليهِم الجِزيَةَ فلا تزالُ مَضروبةً إلى آخرِ الدَّهرِ.

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ ٱلْعِقَابِ﴾ عاقبَهُم في الدُّنيا ﴿وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ لِمَن تابَ وآمنَ.

قوله: «أو: عزمَ؛ لأنَّ العازمَ على الشَّيءِ يُؤذِنُ نفسَهُ بفعلِه...» إلى آخرِه.

قال الطِّيبيُّ: يعني: إنَّما عبَّرَ عَن العَزمِ بالإذنِ؛ لأنَّ العازمَ على الأمرِ يشاورُ نفسَه في الفعلِ والتَّركِ، ثمَّ يجزمُ على الفعلِ ويطلبُ مِن النَّفسِ الإذنَ بالفعلِ، فكنى عن العَزمِ بالإذنِ، ولَمَّا كانَ العازِمُ جازِمًا على الشَّيءِ مُخاطبًا، كانَ مَعنى عَزمَ: جَزمَ

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (٢/ ٦٥).

وَقضى، فصارَ كفعلِ القسَمِ في التَّأكيدِ، وأُجيبَ بما يُجابُ به القَسَمِ[١].

(١٦٨) ـ ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الْأَرْضِ أُمَمًا﴾: وفرَّقْناهُم فيها بحيثُ لا يَكادُ يخلو قطرٌ مِنْهُم؛ تتمَّةً لإدبارِهِم حتى لا يكونُ لهم شوكةٌ قطُّ، و﴿أُمَمًا﴾ مفعولٌ ثانٍ أو حالٌ ﴿مِّنْهُمُ الصَّالِحُونَ﴾ صفةٌ أو بدلٌ مِنه، وهم الذينَ آمَنوا بالمدينَةِ ونُظراؤُهُم ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَٰلِكَ﴾ تقديرُه: ومِنْهُم ناسٌ دونَ ذلك؛ أي: مُنحطُّونَ عَن الصَّلاحِ وهم كفَرَتُهُم وفَسَقَتُهم.

﴿وَبَلَوْنَاهُم بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ﴾: بالنِّعَمِ والنِّقَمِ ﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ينتبهونَ ويرجعونَ عمَّا كانوا عليه.

قوله: «وهم الذينَ آمنوا بالمدينَةِ»:

قال الطِّيبِيُّ: الظَّاهرُ خِلافُه لِمَا يَقتَضيهِ النَّظمُ؛ لقولِه: ﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ﴾ بالفاءِ[٢].

قوله: «ومنهم ناسٌ دون ذلك»:

قال الشَّيخُ سَعدُ الدِّينِ: قد شاعَ في الاستعمالِ رُجوعُ المبتدأِ والخبرِ ظَرفينِ، واستمرَّ النُّحاةُ على جعلِ الأوَّلِ خبرًا والثَّاني مُبتدأً بتَقديرِ مَوصوفٍ دونَ العَكسِ وإن كانَ أبعدَ مِن جهَةِ المَعنى والتَّأخيرُ بالخبرِ أَحرى، وكأنَّهم يرونَ المصيرَ إلى الحذفِ في أوانِه أَوْلَى[٣].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٣٦).

(٢) المصدر السابق (٦/ ٦٣٧).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٣/ أ).

(١٦٩ ـ ١٧٠) ـ ﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ خَلۡفٞ وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا وَإِن يَأۡتِهِمۡ عَرَضٞ مِّثۡلُهُۥ يَأۡخُذُوهُۚ أَلَمۡ يُؤۡخَذۡ عَلَيۡهِم مِّيثَٰقُ ٱلۡكِتَٰبِ أَن لَّا يَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡحَقَّ وَدَرَسُواْ مَا فِيهِۗ وَٱلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ﴿١٦٩﴾ وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلۡكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُصۡلِحِينَ ﴾.

﴿ فَخَلَفَ مِنۢ بَعۡدِهِمۡ ﴾: من بعدِ المذكورينَ ﴿خَلۡفٞ﴾ بَدَلُ سَوءٍ، مَصدرٌ نُعِتَ به، ولذلك يقَعُ على الواحدِ والجمعِ.

وقيل: جمعٌ[1]، وهو شائعٌ في الشرِّ، والخَلَفُ بالفتحِ في الخيرِ.

والمرادُ به: الذين كانُوا في عصرِ رَسولِ اللهِ عليه السَّلام.

﴿وَرِثُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾: التَّوراةَ مِن أسلافِهِم يقرؤونَها ويَقِفونَ على ما فيهَا.

﴿يَأۡخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلۡأَدۡنَىٰ﴾: حطامَ هذا الشَّيءِ الأدنى، يعني: الدُّنيا، وهو من الدُّنُوِّ أو الدَّناءةِ، وهو ما كانوا يأخذونَ مِن الرُّشَا في الحكومةِ، وعلى تحريفِ الكلمِ، والجملةُ حالٌ من الواوِ[2].

﴿وَيَقُولُونَ سَيُغۡفَرُ لَنَا﴾: لا يُؤاخِذُنَا اللهُ بذلك ويتجاوزُ عنه، وهو يحتمِلُ العطفَ والحالَ، والفعلُ مُسندٌ إلى الجارِّ والمجرورِ أو مصدرِ ﴿يَأۡخُذُونَ﴾[3].

---

(١) قوله: «جمع» أراد أنه اسم جمع؛ لأنَّ أهل اللغة يسمون اسم الجمع جمعاً، فردُّه بأنه ليس من أبنية الجمع غير وارد. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٣١).

(٢) قوله: «والجملةُ حالٌ من الواوِ»؛ أي: جملة ﴿يَأۡخُذُونَ﴾ حال من الواو في ﴿وَرِثُواْ﴾؛ أي: ورثوه آخذين عرض الدنيا. انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٣٨).

(٣) قوله: «والفعل»؛ أي: ﴿سَيُغۡفَرُ﴾ «مسند إلى الجر والمجرور» وهو ﴿لَنَا﴾، «أو مصدرِ يأخذون»؛ أي: ويجوز أن يكون مسنداً إلى الأخذِ الذي هو مصدرُ ﴿يَأۡخُذُونَ﴾.

﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ﴾ حالٌ مِن الضَّميرِ في ﴿لَنَا﴾؛ أي: يرجونَ المغفرةَ مصرِّينَ على الذنبِ عائدينَ إلى مثلِه غيرَ تائبينَ عَنه.

﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ أي: في الكتابِ[1] ﴿أَن لَّا يَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ عطفُ بيانٍ للميثاقِ، أو مُتعلِّقٌ به؛ أي: بأَنْ لا يقولوا، والمرادُ: توبيخُهُم على البتِّ بالمغفرةِ مع عدمِ التَّوبةِ، والدلالةُ على أنَّه افتراءٌ على اللهِ وخروجٌ عَن ميثاقِ الكتابِ.

﴿وَدَرَسُوا۟ مَا فِيهِ﴾ عطفٌ على ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾ مِن حيثُ المعنى فإنَّه تَقريرٌ، أو على ﴿وَرِثُوا۟﴾ وهو اعتراضٌ.

﴿وَٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ مما يأخذُ هؤلاء ﴿أفلا يعقلون﴾ فيعلموا ذلك، ولا يستبدلُوا الأَدْنَى الدَّنيءَ المؤدِّيَ إلى العقابِ بالنَّعيمِ المخلدِ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ ويعقوبُ بالتَّاءِ على التَّلوينِ[2].

﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ عطفٌ على (الذين يتقونَ)، وقولُه: ﴿أفلا يعقلون﴾ اعتراضٌ، أو مبتدأٌ خبرُه: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ على تقديرِ: منهم، أو وضعِ الظَّاهرِ مَوضِعَ المضمَرِ تنبيهًا على أنَّ الإصلاحَ كالمانعِ مِن التَّضييعِ.

وقرأَ أبو بكرٍ: ﴿يُمْسِكُونَ﴾ بالتَّخفيفِ[3].

وإفرادُ الإقامةِ لإنافَتِها على سائرِ أنواعِ التَّمسُّكاتِ.

---

(١) قوله: «أي: في الكتاب»؛ حمل الإضافة في ﴿مِّيثَٰقُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ على الإضافة بمعنى «في». انظر: «حاشية ابن التمجيد» (٨/ ٥٣٩).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٥٦)، و«التيسير» (ص: ١٠٢)، و«النشر» (٢/ ٢٩١).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٧)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

قوله: «﴿وَإِن يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُۥ يَأْخُذُوهُ﴾، حالٌ مِـن الضَّميرِ في ﴿لَنَا﴾، أي: يَرجونَ المَغفرةَ مُصرِّينَ على الذنبِ عائدينَ إلى مثلِه غيرَ تائبينَ منه»:

لـم يُصرِّح في «الكشاف» بأنَّ الحالَ مِن ماذا[١].

وقال الطِّيبيُّ: الحالُ مِن الضَّميرِ في ﴿يقولون﴾، والقولُ بمَعنى الاعتِقادِ والظَّنِّ، ولذلك قال: يَرجونَ المَغفِرَةَ مُصرِّينَ[٢].

وقـال الحَلَبِـيُّ: إنَّما جعلَ الزَّمَخشَـرِيُّ الواوَ للحَـالِ للغَرَضِ الذي ذكـرَهُ مِن أنَّ الغُفـرانَ شَـرطُهُ التَّوبَـةُ، وهـو رَأيُ المُعتَزِلَةِ، وأمَّـا أَهلُ السُّـنَّةِ فيُجـوِّزُونَ المَغفِرَةَ مع عَـدمِ التَّوبَةِ[٣].

وقال السَّفاقسيُّ: فيه اعتزالٌ، ولا يُرَدُّ عليه بأنَّ جملةَ الشَّرطِ لا تَكونُ حالًا؛ لأنَّ ذلك جائزٌ.

قالا: والظَّاهرُ أنَّ هذه الجُملَةَ مُستأنفَةٌ[٤].

قوله: «﴿وَدَرَسُواْ مَا فِيهِ﴾ عَطفٌ على: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ﴾ مِن حيثُ المعنَى فإنَّه تَقريرٌ»:

قال الطِّيبيُّ: أي: عطفٌ عليه وإن اختَلَفَا خبرًا وطلبًا؛ لأنَّ الاستفهامَ وارِدٌ على التَّقريرِ، فهُوَ بمنزِلَةِ الإخبارِ عَن الثَّابتِ، فصحَّ العَطفُ لعدمِ المُنافاةِ[٥].

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٢٣).

(٢) في «فتوح الغيب»: «وهم مصرون»، وهو موافق لما في «الكشاف»، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٣٨).

(٣) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥٠٥).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥٠٤)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٤٠).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٤٣).

(١٧١) ـ ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾.

﴿وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ﴾؛ أي: قَلَعْنَاهُ ورفعناهُ فوقَهُم، وأصلُ النَّتْقِ: الجذبُ.

﴿كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ﴾: سقيفةٌ، وهي كلُّ ما أظلَّكَ.

﴿وَظَنُّوا﴾: وتيقَّنُوا ﴿أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ﴾: ساقطٌ عليهِم؛ لأنَّ الجبلَ لا يَثبتُ في الجوِّ، ولأنَّهُم كانوا يوعَدونَ به، وإنَّما أطلقَ الظنَّ لأنَّه لم يقَعْ مُتعلَّقُه، وذلك أنهم[1] أبَوْا أن يقبلوا أحكامَ التَّوراةِ لثِقَلِها فرفعَ اللهُ الطُّورَ فوقَهُم وقيل لهم: إن قَبِلْتُم ما فيها وإلا ليقعنَّ عليْكم.

﴿خُذُوا﴾ على إضمارِ[2] القولِ؛ أي: وقُلْنَا: ﴿خُذُوا﴾، أو قائلينَ: ﴿خُذُوا﴾.

﴿مَا آتَيْنَاكُمْ﴾ مِن الكتابِ ﴿بِقُوَّةٍ﴾: بجِدٍّ وعزمٍ على تحمُّلِ مَشاقِّهِ، وهو حالٌ مِن الواوِ.

﴿وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ بالعملِ بهِ ولا تتركوهُ كالمَنْسِيِّ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ قبائحَ الأعمالِ ورَذائلَ الأخلاقِ.

(١٧٢ ـ ١٧٤) ـ ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ (١٧٢) أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ (١٧٣) وَكَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾.

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾؛ أي: أخرجَ مِن أَصْلابِهم نَسْلَهُم

---

(١) في (خ): «لأنهم».

(٢) في (أ): «بإضمار».

على ما يَتوالَدُون قرنًا بعدَ قرنٍ، و﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بدلٌ من ﴿بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ بدلَ البَعضِ.

وقرأَ نافِعٌ وأبو عمرٍو وابنُ عامرٍ ويَعقوبُ: ﴿ذُرِّيَّاتِهِم﴾[1].

﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾؛ أي: ونصبَ لَهُم دَلائِلَ رُبوبِيَّتِه، وركَّبَ في عُقولِهِم ما يَدْعُوهُم إلى الإقرارِ بها، حتى صارُوا بمنزلةِ مَن قيلَ لهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ فنزَّلَ تمكينَهُم مِن العلمِ بها وتمكُّنَهُم منه بمنزلةِ الإشهادِ والاعترافِ على طريقَةِ التَّمثيلِ، ويدلُّ عليه قولُه:

﴿قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾؛ أي: كراهةَ أَنْ تَقولُوا: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾ لم ننبَّه عليه بدَليلٍ.

﴿أَوْ تَقُولُوٓاْ﴾ عطفٌ على ﴿أَن تَقُولُواْ﴾، وقرأَ أبو عمرٍو كِلَيهما بالياءِ[2]؛ لأنَّ أوَّلَ الكَلامِ على الغيبَةِ.

﴿إِنَّمَآ أَشْرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِّنۢ بَعْدِهِمْ﴾ فاقتدَيْنا بهم؛ لأنَّ التَّقليدَ عندَ قيامِ الدَّليلِ والتَّمكُّنِ من العلمِ به لا يصلُحُ عُذْرًا.

﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ يعني: آباءَهُم المبطِلينَ بتأسيسِ الشِّركِ.

وقيل: لَمَّا خلقَ اللهُ آدمَ أخرجَ مِن ظَهرِه ذريَّةً كالذرِّ، وأحياهُم وجعلَ لَهُم العقلَ والنُّطقَ وألهمَهُم ذلك، لحديثٍ رواهُ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنه، وقَد حَقَّقْتُ الكلامَ فيه في شرحي لكتابِ «المصابيح»[3].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٧ ـ ٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤)، و«النشر» (٢/ ٢٧٣).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

(٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ١٠٥)، و«تفسير القرطبي» (٩/ ٣٧٦)، و«روح المعاني» (٩/ ٤٥٦).

والمقصودُ مِن إيراد هذا[1] الكلامِ هاهنا: إلزامُ اليهودِ بمُقتَضى الميثاقِ العامِّ بعد ما ألزمَهُم بالميثاقِ المخصوصِ بهم، والاحتجاجُ عَلَيْهِم بالحجَجِ السَّمعيَّةِ والعَقليَّةِ، ومنعُهم عن التَّقليدِ وحَملُهم على النَّظَرِ والاستدلالِ، كما قال: ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾؛ أي: عَن التَّقليدِ واتِّباعِ الباطلِ.

قوله: «**على طريقَةِ التَّمثيلِ**»؛ أي: الاستعارةُ التَّمثيليَّةُ المركَّبَةُ من عِدَةِ أمورٍ مُتوهَّمةٍ[2].

وهذا تَبِعَ فيه الزَّمخشريَّ[3].

وقد قال ابنُ المُنيِّرِ: قَد أجراهُ قومٌ على ظاهرِه وقالوا: لا تُترَكُ الحقيقَةُ مَع إمكانِها[4].

قلت: والأحاديثُ الصَّحيحَةُ مُصرِّحَةٌ بذلك.

قوله: «**وقيل: لَمَّا خلقَ اللهُ آدمَ أخرجَ مِن ظَهرِهِ ذُرِّيَّةً كالذرِّ، وأحياهُم وجعلَ لَهُم العقلَ والنُّطقَ وأَلْهَمهُم ذلك، لحديثٍ رواهُ عُمَر**».

قلت: هذا الحديثُ أخرجَه مالكٌ في «المُوطَّأ» وأحمَدُ في «مسنده» والبُخارِيُّ في «تاريخه» وأبو داودَ والتِّرمذِيُّ وحسَّنَه والنَّسائيُّ وابنُ حِبَّان والحاكِمُ والبَيهقيُّ في كتابِ «الأسماء والصفات»، عن مُسلِمِ بنِ يَسارٍ الجُهنيِّ، أنَّ عمرَ بنَ الخَطَّابِ

---

(١) «هذا» من (ت).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٤٧).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٢٨).

(٤) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤٠٣).

سُئِلَ عَن هذه الآيةِ ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فقال: سمعتُ رَسولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنها فقال: «إنَّ اللهَ خَلَقَ آدمَ ثمَّ مَسحَ ظهرَهُ بيَمينِه، فاستخرجَ منه ذُرِّيَّةً فقال: خَلقْتُ هؤلاءِ للجنَّةِ وبعملِ أهلِ الجنَّةِ يَعملُون، ثمَّ مَسحَ ظهرَهُ، فاستخرجَ مِنه ذُرِّيَّةً فقال: خلقتُ هؤلاءِ للنَّارِ وبعملِ أَهلِ النَّارِ يَعملونَ» فقال الرَّجلُ: يا رسولَ الله، ففيمَ العملُ؟ فقال: «إنَّ اللهَ إذا خلقَ العبدَ للجنَّةِ استعملَه بعملِ أهلِ الجنَّةِ حتى يموتَ على عملٍ مِن أعمالِ أَهلِ الجنَّةِ فيدخلُه اللهُ الجنَّةَ، وإذا خلقَ العبدَ للنَّارِ استعمَلَه بعَملِ أَهلِ النَّارِ حتَّى يموتَ على عملٍ مِن أعمالِ أَهلِ النَّارِ فيدخلُه اللهُ النَّارَ»(١).

وقال الإمامُ: أطبقَت المُعتَزِلَةُ على أنَّه لا يَجوزُ تَفسيرُ الآيةِ بالحَديثِ؛ لأنَّ قولَه:

---

(١) رواه مالك في «الموطأ» (٢)، وأحمد في «مسنده» (٣١١)، والبخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٩٧)، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، وقال: هذا حديث حسن ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً، والنسائي في «الكبرى» (١١١٢٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٦٦)، والحاكم في «المستدرك» (٧٤) وقال الذهبي في «التلخيص»: فيه إرسال، و(٤٠٠١) وقال الذهبي: «على شرط البخاري ومسلم»، وكل الأسانيد عن مسلم بن يسار الجهني عن عمر بن الخطاب، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧١٠)، ورواه أبو داود (٤٧٠٤) من طريق مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة، قال كنت عند عمر بن الخطاب بهذا الحديث. وأعله ابن عبد البر في «التمهيد» (٦/ ٣) بجهالة الراوي عن عمر، ثم قال: لكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها، من حديث عمر وغيره. اهـ. قلت: وثمة حديث آخر عن عمر ـ رضي الله عنه ـ في هذا المعنى، ورواه الحاكم في «المستدرك» (١٦٨٢)، والبيهقي في «الشعب» (٤٠٤٠)، وأعله بأبي هارون العبدي، وقال الذهبي في «تلخيص المستدرك»: أبو هارون ساقط.

﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾ بدلٌ مِن قَولِه: ﴿مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ فالمَعنى: وإذ أخذَ رَبُّكَ مِن ظُهورِ بَني آدمَ، فلَم يذكر أنَّه أخذَ مِن ظهرِ آدمَ شيئًا، ولأنَّه لو كانَ المرادُ أنَّه أخرجَ مِن ظهرِ آدمَ لَمَا قالَ: مِن ظُهورِهِم، بل كانَ يَجبُ أن يقول: مِن ظَهرِه وذُرِّيَّتِه.

ثمَّ أجابَ بأنَّ ظاهرَ الآيةِ يدُلُّ على أنَّه تَعالى أخرجَ الذُّرِّيَّةَ مِن ظُهورِ بَنِي آدمَ، وأمَّا أنَّه أخرجَ كلَّ تلك الذُّرِّيَّةِ مِن صُلبِ آدمَ فليسَ في لفظِ الآيةِ ما يدلُّ على ثُبوتِه ولا على نَفيِه، إلَّا أنَّ الخبرَ قَد دلَّ فثبتَ إخراجُ الذُّرِّيَّةِ مِن ظُهورِ بَني آدمَ بالقُرآنِ، وإخراجُ[1] الذَّرِّ مِن ظهرِ آدمَ بالخبرِ، ولا مُنافاةَ بينَهُما، فوجبَ المصيرُ إليهِما معًا صونًا للآيةِ والخبرِ عَن الاختلافِ[2].

وقال الشَّيخُ شهابُ الدِّينِ التُّوربشتيُّ: إنَّما جدَّ المُعتزِلَةُ في الهَربِ عَن القولِ في مَعنى الآيةِ بما يَقتَضي ظاهرُ الحديثِ لِمَكانِ قَولِه تَعالى: ﴿أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾.

فيقال: إن كانَ هذا الإقرارُ عَن اضطرارٍ حيثُ كوشِفُوا بحقيقَةِ الأمرِ وشاهدوه عينَ اليَقينِ، فلَهُم يومَ القيامَةِ أَن يَقولُوا: شَهِدْنا يَومَئذٍ فلمَّا زالَ عَنَّا علمُ الضَّرورَةِ وَوُكِلْنا إلى آرائِنا كان مِنَّا مَن أصابَ ومِنَّا مَن أَخطأَ.

وإن كانَ عَن استِدلالٍ[3] لكنَّهُم عصمُوا عندَهُ مِن الخَطأِ، فلَهُم أَيْضًا أن يقولوا: أُيِّدْنا يومَ الإقرارِ بتَوفيقٍ وعِصمَةٍ وحُرِمْناهما مِن بعدُ، ولو أَمْدَدَنَاهُما أبدًا لكانَت شهادَتُنا في كلِّ حينٍ كشَهادَتِنا في اليومِ الأوَّلِ.

---

(١) في (س): «وإظهار».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٥/ ٣٩٨ ـ ٤٠٢)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٥١)، وعنه نقل المصنف، وقد ذكر الفخر الرازي في «تفسيره» عشر حجج للمعتزلة، وأجاب عنها.

(٣) في (س): «عن الاستدلال».

فتبيَّنَ أنَّ الميثاقَ ما ركَّبَ اللهُ فيهم مِن العُقولِ وآتاهُم مِن البَصائرِ؛ لأنها هي الحُجَّةُ الباقيَةُ المانعَةُ لهم عَن قَولِهم: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَٰفِلِينَ﴾؛ لأنَّ اللهَ تَعالى جعلَ هذا الإقرارَ حُجَّةً عليهم في الإشراكِ كما جعلَ بعثَ الرُّسلِ حُجَّةً عليهِم في الإيمانِ بما أُخبِروا عنه مِن الغُيوبِ.

ولَهُم في ذلك كلامٌ كَثيرٌ اكتَفَيْنا مِنه بهذا المِقدارِ والغرضُ منه تَوقيفُ الطَّالبينَ على مَواضِعِ الإِشكالِ، انتهى(١).

وقال الطِّيبِيُّ: الواجبُ على المفسِّرِ المُحقِّقِ أن لا يُفسِّرَ كلامَ اللهِ المَجيدِ برَأيِه إذا وجدَ مِن جانبِ السَّلفِ الصَّالحِ نقلًا مُعتمدًا، فكيفَ بالنصِّ القاطعِ مِن جانبِ حضرةِ الرِّسالةِ صلواتُ اللهِ على صاحِبِها؟! فإنَّ الصَّحابيَّ رضي الله عنه إنَّما سَألَه ﷺ عمَّا أشكلَ عليه مِن مَعنى الآيةِ أن الإشهادَ هل هو حَقيقَةٌ أم لا؟ والإخراجُ والمقاولَةُ بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ أهُمَا على التَّعارُفِ أَمْ عَلى الاستِعارَةِ؟

فلَمَّا أجابَه صلواتُ اللهِ عليه بما عرفَ منه ما أرادَه سكتَ؛ لأنَّه كانَ بَليغًا، ولو أَشكلَ عليهِ مِن جهَةٍ أُخرَى لكانَ الواجِبُ بيانَ تلك الجِهَةِ، وكذا فَهِمَ الفَاروقُ رِضوانُ اللهِ عليه.

وأمَّا قَولُهم: لو كانَ المرادُ أنَّه أخرجَ من ظهرِ آدمَ لَمَا قالَ: ﴿مِن ظُهُورِهِمْ﴾، بل يجبُ أن يقولَ: مِن ظَهرِهِ وذُرِّيَّتِه.

فجوابُه: أنَّ المُرادَ آدمُ وذُرِّيَّتُه، ولكن(٢) غُلِّبَ إِخراجُ الذَّرارِي مِن أَصلابِ

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٥٣ ـ ٦٥٤).

(٢) في (ز): «لكن».

أولادِه نَسلًا بعدَ نَسلٍ حينئذٍ على ذَراري نَفسِه؛ لأنَّ الكلامَ في الاحتِجاجِ على الأولادِ بشَهادَةِ قولِه: ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾، ونحوُه ـ لكِنْ في إرادَةِ الامتنانِ ـ قولُه تعالى: ﴿خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ﴾ [الأعراف: ١١] بقرينَةِ قَولِه: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾ [الأعراف: ١١].

ويَعضدُه ما رواهُ الواحِديُّ عَن الكسائيِّ(١) أنه قال: لم يَذكُر ظهرَ آدمَ وإنما أُخرِجُوا جميعًا مِن ظهرِه لأنَّ اللهَ أخرجَ ذُرِّيَّةَ آدمَ بعضَهم مِن ظهورِ بَعضٍ على نحوِ ما يتوالَدُ الأبناءُ مِن الآباءِ، واستَغْنَى عن ذكرِ ظهرِ آدمَ لِمَا عُلِمَ أنَّهم كلُّهم بَنوهُ وأُخرِجُوا من ظهرِه(٢).

وأمَّا قولهم: إن كانَ هذا الإقرارُ عَن اضطرارٍ... إلى آخرِه فخُلاصَتُه أنَّه يلزَمُ أن لا يَكونُوا مَحجوجينَ يومَ القِيامةِ.

وجوابه: أنَّهم إذا قالوا: شهدنا يومئذٍ فلمَّا زالَ عِلمُ الضَّرورَةِ ووُكِلْنا إلى آرائِنا كانَ كذا، كُذِّبُوا بأنَّكُم ما وُكِلْتُم إلى آرائِكُم، بَلْ أَرْسَلنا رُسُلَنَا تترًا ليُوقِظُوكُم عَن سِنَةِ الغفلَةِ.

قال مُحيي السُّنَّةِ: فإن قيل: كيفَ تلزَمُ الحُجَّةُ وأحدٌ لا يذكر ذلك الميثاقَ؟

قيل: قد أوضحَ اللهُ الدَّلائلَ على وَحدانِيَّتِه وصدقِ رسلِه فيما أخبرُوا فمَن أنكرَهُ كان مُعانِدًا ناقضًا للعَهدِ ولَزِمَتْهُ الحُجَّةُ، وبنِسيانِهم وعَدمِ حِفظِهم لا

---

(١) في النسخ الخطية، و«فتوح الغيب» للطيبي: «الكسائي»، وهو هكذا في المطبوع، وفي «التفسير البسيط»: «الكناني»، وفي «الوسيط»: «الكتاني».

(٢) انظر: «التفسير البسيط» (٩/ ٤٤١).

يَسقطُ الاحتجاجُ بعد إخبارِ المُخبرِ الصَّادقِ[١].

وأمَّا الجوابُ عَن قَولِهم: فلَهُم أن يقولوا: أُيِّدْنا يومَ الإقرارِ بتَوفيقٍ وعِصمَةٍ وحُرِمْنَاهُما مِن بَعدُ، فهو أن يُقال: إن هذا مُشتركُ الإلزامِ؛ لأنَّه إذا قيلَ لهم: ألم نَمْنَحكُم العُقولَ والبَصائِرَ؟ فلَهُم أَنْ يَقولُوا: فإذَنْ حُرِمْنا اللُّطفَ والتَّوفيقَ، فأيُّ مَنفعَةٍ لنا في العُقلِ والبَصيرَةِ؟!

ثمَّ قال: ومَن أبى هذا التَّقريرَ قَرُبَ أن يعدلَ إلى مَذهبِ المُعتزِلَةِ[٢].

والذي يُقضى منه العَجبُ أنَّ التُّوربشتيَّ كيفَ نقل كلامَهُم هذا وقرَّرَه ولم يردَّ عليهِم مَع رُسوخِ عِلمِهِ وعُلُوِّ مَرتبَتِه[٣]؟!

إلى أن قال: والغَرضُ مِن هذا الإطنابِ الإرشادُ إلى التَّفادي عَن القَوْلِ في الأَحاديثِ الصَّادرَةِ عَن مَنبَعِ الرِّسالَةِ عَن الثِّقاتِ بأنَّها مَتروكَةُ العملِ لعِلَّةِ كَونِها مِن الآحادِ؛ لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى سَدِّ بابِ كثيرٍ مِن الفُتوحاتِ الغَيبيَّةِ، ويَحرِمُ قائِلَه مِن عَظيمِ مِنَحِ الإلهيَّةِ.

ثمَّ ساقَ جُملَةً من الأحاديثِ الواردَةِ في وعيدِ مَن بلغَهُ عَن رَسولِ اللهِ ﷺ حديثٌ فرَدَّه، ومِن كلامِ الأئمَّةِ في وُجوبِ قَبولِ خبرِ الواحِدِ.

مِن ذلكَ ما رَوَى[٤] البيهقِيُّ في «المدخل»، عَن الشَّافعيِّ رضيَ اللهُ عَنهُم قال:

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٣٠٠)، وقد نقله المصنف عن الطيبي.

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٥٨).

(٣) المصدر السابق (٦/ ٦٦٢).

(٤) في (ز): «رواه».

الذين لَقِيناهُم كلُّهُم يُثبِتونَ خبرَ واحدٍ عَن واحدٍ عَن النبيِّ ﷺ ويَجعَلونَه سُنَّةً حُمِدَ مَن تَبِعَها وعِيبَ مَن خالَفَها(١).

وقال الشَّافعيُّ: مَن فارَقَ هذا المَذهَبَ كانَ عِندَنا مُفارِقًا لسَبيلِ أَصحابِ رَسولِ اللهِ ﷺ وأهلِ العلمِ بعدَهُم وكانَ مِن أَهلِ الجَهالَةِ(٢).

ورَوَى الدَّاميُّ عَن الشَّعبيِّ قال: ما حَدَّثكَ هؤلاءِ عَن النَّبيِّ ﷺ فخُذْ بهِ وما قالُوهُ برَأْيِهِم فألقِهِ في الحُشِّ(٣).

(١٧٥) ـ ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾.

﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ﴾؛ أي: على اليهودِ ﴿نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا﴾: هو أحدُ عُلماءِ بني إسرائيلَ، أو: أميَّةُ بنُ أبي الصَّلتِ؛ فإنه كان قد قرأَ الكتبَ وعَلِمَ أنَّ اللهَ تَعالى مُرسِلٌ رَسُولًا في ذلكَ الزَّمانَ ورَجا أن يكونَ هُوَ، فلمَّا بُعِثَ مُحمَّدٌ عليه السَّلامُ حسَدَهُ وكفَرَ به.

أو: بلعَمُ بن باعُوراءَ مِن الكَنعانِيِّينَ، أوتيَ عِلْمَ بعضِ كتبِ اللهِ ﴿فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾: مِن الآياتِ بأَنْ كفرَ بها وأعرضَ عَنْها ﴿فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ حتى لَحِقَه ـ وقيل: استَتْبَعَه ـ ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾: فصارَ مِن الضَّالينَ.

---

(١) انظر: «المدخل» للبيهقي (١/ ١٤٨) باب ما ورد عن الخلفاء الراشدين وغيرهم من الصحابة من تثبيت خبر الواحد وقبوله والعمل به.

(٢) رواه البيهقي في «المدخل» (٣٠٨).

(٣) رواه الدارمي في «سننه» (٢٠٦)، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٥٦ ـ ٦٦١)، وعنه نقل المصنف كل ما سبق.

رُوِيَ أنَّ قومَهُ سألوهُ أَنْ يَدعُوَ على مُوسَى ومَن معَه فقال: كيفَ أَدْعُو على مَن مَعَه الملائكَةُ؟! فألَحُّوا عليه حتى دَعَا عليهِم فبقُوا في التِّيهِ.

(١٧٦ ـ ١٧٧) ـ ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ۚ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ يَلْهَث ۚ ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا ۚ فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴾.

﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ ﴾ إلى مَنازِلِ الأبرارِ مِن العُلَماءِ ﴿بِهَا﴾: بسببِ تلكَ الآياتِ ومُلازَمَتِها ﴿وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾: مالَ إلى الدُّنيَا وإلى[1] السَّفالةِ ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ في إيثارِ الدُّنيا واستِرضاءِ قومِه، وأَعْرَضَ عَن مُقتَضَى الآياتِ.

وإنَّما علَّقَ رَفْعَه بمشيئَةِ اللهِ ثمَّ استدركَ عنه بفعلِ العَبدِ تَنبيهًا على أنَّ المَشيئَةَ سببٌ لفعلِه الموجِبِ لرَفعِه، وأنَّ عدمَهُ دَليلُ عدمِها دلالةَ انتفاءِ المُسبَّبِ على انتفاءِ سببِه[2]، وأنَّ السَّببَ الحَقيقيَّ هو المشيئَةُ، وأنَّ ما نُشاهِدُ[3] من الأسبابِ وسائطُ مُعتبرَةٌ في حصولِ المسبَّبِ مِن حيثُ إنَّ المشيئةَ تعلَّقَت به كذلك، وكانَ مِن حَقِّهِ أن يقولَ: (ولكنَّه أعرَضَ عنْهَا) فأَوْقعَ مَوقِعَه: ﴿أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾ مُبالغَةً وتنبيهًا على ما حملَهُ عليه، وأنَّ حبَّ الدُّنيَا رأسُ كلِّ خَطيئَةٍ.

---

(١) في (ت): «أو إلى».

(٢) قوله: «وأنَّ عدمَهُ دَليلُ عدمِها دلالةَ انتفاءِ المُسبَّبِ على انتفاءِ سببِه»؛ أي: عدمُ فعل العبد دليل عدم مشيئة الله تعالى، وفيه رد على المعتزلة حيث قالوا: يريد الله إيمان الكافر وطاعة العاصي مع انتفاء الإيمان والطاعة. انظر: «حاشية القونوي» (٨/ ٥٥٠).

(٣) في (خ): «نشاهده»، وفي (ت): «فمشاهده».

﴿فَمَثَلُهُۥ﴾: فصِفَتُه التي هي مَثَلٌ في الخِسَّةِ ﴿كَمَثَلِ ٱلۡكَلۡبِ﴾: كصِفَتِه في أخسِّ أحوالِه، وهو: ﴿إِن تَحۡمِلۡ عَلَيۡهِ يَلۡهَثۡ أَوۡ تَتۡرُكۡهُ يَلۡهَث﴾؛ أي: يلهَثُ دائمًا سواءٌ حُملَ عليه بالزَّجرِ والطَّردِ أو تُرِكَ ولم يُتعرَّضْ لهُ بخِلافِ سائرِ الحَيواناتِ لضَعفِ فُؤادِه، واللَّهْثُ: إدلاعُ اللِّسانِ عن التَّنفُّسِ الشَّديدِ، والشَّرطيَّةُ في مَوضعِ الحالِ، والمعنى: لاهثًا في الحالتينِ، والتَّمثيلُ واقِعٌ مَوقِعَ لازمِ التَّركيبِ الذي هو نفيُ الرَّفعِ ووضعُ المنزلةِ للمبالغَةِ والبَيانِ.

وقيل: لَمَّا دَعا على مُوسى خرجَ لِسانُه فوقع على صدرِه وجعلَ يلهَثُ كالكَلْبِ.

﴿ذَّٰلِكَ مَثَلُ ٱلۡقَوۡمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَاۚ فَٱقۡصُصِ ٱلۡقَصَصَ﴾ المذكورةَ على اليَهودِ فإنَّها نحوُ قِصَصِهم ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ تفكُّرًا يؤدِّي بهم إلى الاتِّعاظِ.

﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلۡقَوۡمُ﴾؛ أي: مثلُ القومِ، وقُرِئَ: (ساءَ مثلُ القَوْمِ) على حذفِ المخصوصِ بالذَّمِّ[1].

﴿ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا﴾ بعدَ قيامِ الحُجَّةِ عليها وعِلْمِهم بها ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ إمَّا أَنْ يكونَ داخِلًا في الصِّلَةِ مَعطوفًا على ﴿كَذَّبُواْ﴾ بمَعنى: الذين جَمَعُوا بين تكذيبِ الآياتِ وظلمِ أَنْفُسِهِم، أو مُنقَطِعًا عَنْهَا بمَعنى: وما ظلموا بالتَّكذيبِ إلا أَنْفُسَهُم فإنَّ وَبالَهُ لا يَتخطَّاهَا، ولذلك قدَّمَ المفعولَ.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣) عن الجحدري والأعمش. قال ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٧٩): ورفع (مثلُ) على هذه القراءة بـ﴿سَآءَ﴾، ولا تجري «ساءَ» مجرى «بئس» إلا إذا كان ما بعدها منصوباً.

قوله: «﴿فَٱنسَلَخَ مِنْهَا﴾ بأَنْ كفرَ بها وأعرَضَ عنها»:

قال الطِّيبيُّ: هذه مبالغةٌ[١]؛ لأنَّ السَّلخَ حَقيقتَهُ هو كَشطُ الجلدِ عن المَسلوخِ وإزالَتُه عنهُ بالكُلِّيَّة.

قال الإمام: يقالُ لكلِّ مَن فارقَ الشَّيءَ بالكُليَّةِ: انسلَخَ مِنه[٢].

قوله: «وإلى السَّفالَةِ»:

قال الطِّيبيُّ: الرِّوايَةُ بفَتحِ السِّينِ[٣].

وفي «الصحاح»: السُّفَالَةُ بضَمِّ السِّينِ: نَقيضُ العلوِّ، وبالفَتحِ: النَّذالَةُ[٤].

قوله: «والشَّرطِيَّةُ في مَوضعِ الحالِ»:

في «حاشية الطِّيبيِّ»: قال صاحبُ «الضوء»: الشَّرطِيَّةُ لا تكادُ تقعُ بتَمامِها موقعَ[٥] الحالِ، ولَو أريدَ ذلك لجُعِلَت خبرًا عَن ضميرِ ما أُريدَ الحالُ عنه، نحو: (جاءَني زيدٌ وهو إن يَسأَلْ يُعْطَ)، فالحالُ إذَنْ جُملَةٌ اسميَّةٌ.

والسرُّ فيه أنَّ الشَّرطيَّةَ لتَصدُّرِها بما يَقتَضي المصدريّةَ[٦] لا تَكادُ ترتبطُ بما قبلَها إلا أن يكونَ هُناك فَضلُ قُوَّةٍ.

---

(١) في النسخ الخطية: «المبالغة»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٥/ ٤٠٤)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٦٢).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٦٣).

(٤) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (سفل).

(٥) في (س): «موضع».

(٦) في (س): «المصدر به»، وفي «فتوح الغيب»: «الصدرية».

نَعم إنَّما يَجوزُ إذا أُخرِجَت عَن حَقيقَةِ الشَّرطيَّةِ، ثمَّ هي لَم تَخلُ مِن أَنْ عُطِفَ عَلَيها ما يُناقِضُها أو لم يُعطَف:

والأوَّلُ حذفُ الواوِ فيه مُستمِرٌّ نحو: (أتيتُكَ إنْ تَأتِني أو لم تَأتني)؛ لأَنَّ النَّقيضَيْنِ في مثلِ هذا الموضِعِ لا يَبْقيانِ على مَعنى الشَّرطِ، بل يَتحوَّلانِ إلى مَعنى التَّسويَةِ، كالاستفهامينِ المُتناقضَينِ في قَولِه: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ﴾ [البقرة: ٦].

وأمَّا الثَّاني فلا بدَّ فيه مِن الواوِ نحو: (أتيتُكَ وإنْ لَمْ تَأتِني)، ولو تُرِك الواوُ لالتبسَ بالشَّرطِ حقيقَةً.

قال الطِّيبيُّ: والآيةُ مِن الأوَّلِ، ولذا تُرِكَ الواوُ؛ لأنَّ المُرادَ: إن حُمِلَ عليه أو لم يُحمَل(١).

قوله: «﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَفَكَّرُونَ﴾ تفكُّرًا يؤدِّي بهم إلى الاتِّعاظِ»:

قال الطِّيبيُّ: مَن تَفكَّرَ في مثلِ هذا المَضروبِ في قصَّةِ بَلعامَ تحقَّقَ لَه أنَّ حالَ عُلماءِ السُّوءِ أسوَأُ وأقبَحُ مِن ذلك، وما هُم فيهِ مِن التَّهالُكِ في الدُّنيا؛ مالِها وجاهِها والرُّكونِ إلى لَذَّاتِها وشَهواتِها، ومِن مُتابعَةِ النَّفسِ الأمَّارةِ بالسُّوءِ وإرخاءِ زِمامِها في مَرامِها.

وكتبَ شَيخُ الإسلامِ شِهابُ الدِّينِ أبو حَفصٍ السَّهْروَرْدِيُّ إلى الإمامِ فَخرِ الدِّينِ الرَّازيِّ: مَن تعيَّنَ في الزَّمانِ لنَشرِ العلمِ عَظُمَت نعمَةُ اللهِ لديه، يَنبغي

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٦٨).

للمُتيقِّظينَ الحُذَّاقِ مِن أربابِ الدِّياناتِ أَنْ يمدُّوهُ بالدُّعاءِ الصَّالحِ ليُصفِّيَ اللهُ مورِدَ علمِهِ بحَقائِقِ التَّقوَى ومَصدرَه مِن شَوائبِ الهوى؛ إذ قطرةٌ مِن الهوى تُكدِّرُ بحرًا من العلمِ، ونوازِعُ الهوى المَركونِ في النُّفوسِ المستصحبَةِ إيَّاه مِن مَحتِدِها مِن العالمِ السُّفليِّ إذا شابَت العِلمَ حَطَّته مِن أوْجِهِ.

وإذا صَفَت مَصادِرُ العلمِ ومَوارِدُه مِن الهَوى أَمدَّته كَلِماتُ اللهِ التي يَنفَدُ البَحرُ دونَ نَفادِها ويَبقَى العِلمُ عَلى كمالِ قُوَّتِه، وهذه رُتبَةُ الرَّاسخينَ في العلمِ لا المُترسِّمينَ به، وهُم ورثَةُ الأَنبياءِ؛ كَرَّ عِلمُهُم على عملِهِم، وكَرَّ عَمَلُهم عَلَى عَلِمهِم، وتناوبَ العِلمُ والعَملُ فيهِم حَتَّى صَفَت أَعمَالُهُم ولَطُفَت فصارَتْ مُسامَراتٍ سِرِّيَّةً ومحاوراتٍ رُوحِيَّةً، وتَشكَّلَت الأَعمالُ بالعُلومِ لِمَكان لَطافَتِها، وتَشكَّلَت العُلومُ بالأَعمالِ لقُوَّةِ فعلِها وسرايَتِها إلى الاستعداداتِ.

وفي اتِّباعِ الهَوَى إخلادٌ إلى الأرضِ، قالَ اللهُ تَعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَٰهُ بِهَا وَلَٰكِنَّهُۥٓ أَخْلَدَ إِلَى ٱلْأَرْضِ وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ ﴾، فتطهيرُ نُورِ الفِكرَةِ عَن رَذائلِ التَّخيُّلاتِ والارتهانِ بالمَوهوماتِ التي اشتَركت العُقولُ الصِّغارُ المُداهِنَةُ للنُّفوسِ القاصِرَةِ هو مِن شَأنِ البالِغينَ مِن الرِّجالِ، فتَصحَبُ نُفوسُهُم الطَّاهِرَةُ الملأَ الأَعْلَى، فتسرَحُ في مَيادينِ القُدسِ.

فالنَّزاهةَ النَّزاهةَ مِن مَحبَّةِ حُطامِ الدُّنيا، والفِرارَ الفِرارَ مِن استِجلاءِ نَظرِ الخَلقِ وعَقائدِهِم، فتِلكَ مصارِعُ... إلى آخره[1].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٧٠)، وتتمتها: فتلك مصارع الأدوان، فطالبُ الرفيق الأعلى مُكلَّمٌ مُحدَّث، والتعريفات الإلهية واردةٌ عليه...

قوله: «أو منقطعًا»:

قال الطِّيبيُّ: وعلى هَذا، الكَلامُ تَذييلٌ وتأكيدٌ لِمَضمونِ الجملة[1].

(١٧٨) ـ ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾.

﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ۖ وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ تصريحٌ بأنَّ الهُدَى والضَّلالَ مِن اللهِ، وأنَّ هِدايةَ اللهِ[2] تختَصُّ ببعضٍ دونَ بعضٍ، وأنَّها مُستلزمَةٌ للاهتداءِ، والإفرادُ في الأوَّلِ والجَمْعُ في الثَّاني لاعتبارِ اللفظِ والمَعنى، تنبيهٌ على أنَّ المُهتَدِينَ كواحِدٍ لاتِّحادِ طَرِيقِهِم، بخلافِ الضَّالِّينَ.

والاختِصارُ في الإخبارِ عمَّنْ هداهُ اللهُ بالمُهتَدِي تعظيمٌ لشأنِ الاهتداءِ، وتَنبيهٌ على أنَّه في نفسِهِ كمالٌ جَسِيمٌ ونَفْعٌ عَظِيمٌ لو لم يحصُلْ له غيرُه لكَفاهُ، وأنَّه المُستلزِمُ للفوزِ بالنِّعمِ الآجلَةِ والعنوانُ لها.

(١٧٩) ـ ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴾.

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾: خلقْنَا ﴿لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ﴾ يعني: المُصِرِّينَ على الكفرِ في عِلْمِهِ تَعالى.

﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ إذْ لا يُلْقُونَها إلى مَعرفَةِ الحقِّ والنَّظَرِ في دَلائِلِه.

﴿وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾؛ أي: لا يَنْظُرونَ إلى ما خلقَ اللهُ نظرَ اعتِبارٍ.

﴿وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ﴾ الآياتِ والمَواعِظَ سماعَ تَأمُّلٍ وتَذَكُّرٍ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٧١).

(٢) في (خ): «وأن هدايته».

﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ﴾ في عدمِ الفقهِ والإبصارِ للاعتبارِ والاستماعِ للتَّدبُّرِ، أو: في أن مَشاعِرَهُم وقُواهُم مُتوجِّهَةٌ إلى أسبابِ التَّعيُّشِ مقصورةٌ عليهَا.

﴿بَلۡ هُمۡ أَضَلُّ﴾ فإنَّها تدرِكُ ما يمكنُ لها أن تدركَ مِن المنافعِ والمَضارِّ وتجتهِدُ في جذبِها ودَفعِهَا غايةَ جهدِها، وهُمْ لَيْسُوا كذلك بَلْ أكثرُهُم يعلمُ أنَّه مُعانِدٌ فيقْدَمُ على النَّارِ.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ﴾: الكاملونَ في الغَفْلَةِ.

(١٨٠) ـ ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾.

﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ لأنَّهـا دالَّـةٌ على معانٍ هيَ أحسَـنُ المَعانِـي، والمرادُ بهَا الألفاظُ وقيـل: الصِّفاتُ.

﴿فَٱدۡعُوهُ بِهَا﴾: فسمُّوهُ بتـلكَ الأَسـماءِ ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦ﴾: واترُكُوا تَسمِيَةَ الزَّائغينَ فيها الذينَ يُسمُّونَه بما لا توقيفَ فيه، أو رُبَّما يوهِمُ مَعنًى فاسدًا كقولِهِم: يا أبا المكارمِ، يا أبيضَ الوَجهِ.

أو: لا تُبالوا بإنكارِهِم ما سمَّى به نفْسَهُ؛ كقَوْلِهِم: ما نعرِفُ إلا رحمانَ اليَمامَةِ.

أو: وَذَرُوهُم وإلحادَهُم فيها بإطلاقِها على الأصنامِ واشتقاقِ أسمائِها منها؛ كاللَّاتِ مِن اللهِ، والعُزَّى من العَزيزِ، ولا تُوافِقُوهُم عليه، أو: أَعرِضُوا عَنْهُم فإنَّ اللهَ مُجازِيهِم كمَا قال: ﴿سَيُجۡزَوۡنَ مَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾.

وقرأَ حمزَةُ: ﴿يَلْحَدُونَ﴾ بالفتحِ[1]، يقالُ: لَحَدَ وأَلْحَدَ: إذا مالَ عن القَصدِ.

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٨)، و«التيسير» (ص: ١١٤).

قوله: «أو: ذَروهُم[1] وإلحادَهُم فيها بإطلاقِها على الأَصنامِ..» إلى آخرِه.

قال ابنُ المُنيِّرِ: هذا هو الصَّوابُ[2].

(١٨١) ـ ﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾.

﴿ وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ ﴾ ذكرَ ذلك ـ بعدَما بيَّنَ أنَّه خلقَ للنَّارِ طائفةً ضالِّينَ مُلحِدِينَ عن الحقِّ ـ للدَّلالةِ على أنَّه خلقَ أيضًا للجنَّةِ أُمَّةً هادِينَ بالحَقِّ عادِلِينَ في الأَمرِ، واستدلَّ به على صحَّةِ الإجماعِ؛ لأن المرادَ مِنْهُ[3]: أنَّ في كلِّ قرنٍ طائفَةً بهذه الصِّفَةِ؛ لقولِه عليهِ السَّلام: «لا تَزالُ مِن أُمَّتِي طائفةٌ عَلى الحقِّ إلى أَنْ يَأتِيَ أَمْرَ الله» إذْ لَوْ اختصَّ بعَهْدِ الرَّسُولِ عليه السَّلامُ أو غيره لم يَكُن لذِكْرِه فائدةٌ فإنَّه مَعلومٌ.

قوله: «واستدلَّ به على صِحَّةِ الإجماعِ؛ لأنَّ المرادَ منه: أنَّ في كلِّ قرنٍ طائفةً بهذه الصِّفَةِ»:

فعَلى هذا هذهِ الآيَةُ مِن الأدلَّةِ على أنَّه لا يَخلُو عصرٌ مِن مُجتَهِدٍ إلى السَّاعةِ؛ لأنَّ المُجتَهِدينَ هُم أربابُ الإجماعِ.

قوله: «لقولِه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام: «لا تَزالُ طائفَةٌ مِن أُمَّتي على الحقِّ إلى أَنْ يَأتيَ أَمرُ اللهِ»»:

أخرجه الشَّيخانِ مِن حَديثِ مُعاويةَ بنِ أَبي سفيانَ والمُغيرةِ بنِ شُعبةَ[4].

---

(١) في النسخ الخطية: «ذرهم»، والصَّوابُ المثبت.

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤٠٥).

(٣) في (خ): «به».

(٤) رواه البخاري (٧٣١١) عن المغيرة بن شعبة، و(٧٣١٢) عن معاوية بن أبي سفيان، ومسلم (١٠٣٧) عن معاوية بن أبي سفيان، و(١٩٢١) عن المغيرة بن شعبة، بنحوه.

(١٨٢) ـ ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾.

﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا سَنَسۡتَدۡرِجُهُم ﴾: سنَسْتَدنِيهِم إلى الهلاكِ قليلًا قليلًا، وأصلُ الاستدراجِ: الاستِصْعَادُ أو الاستِنْزَالُ درجَةً بعدَ درجَةٍ.

﴿مِّنۡ حَيۡثُ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ ما نريدُ بهم، وذلك أَنْ تتواتَرَ عليهِم النِّعَم فيَظنُّوا أنَّها لطفٌ مِن اللهِ بهم، فيزدادُوا بَطَرًا وانهِمَاكًا في الغيِّ حتَّى يحقَّ عَلَيهِم كلمةُ العَذابِ.

(١٨٣) ـ ﴿ وَأُمۡلِي لَهُمۡۚ إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ ﴾.

﴿ وَأُمۡلِي لَهُمۡ ﴾: وأُمْهِلُهُم، عطفٌ على ﴿سَنَسۡتَدۡرِجُهُم ﴾.

﴿إِنَّ كَيۡدِي مَتِينٌ ﴾: إنَّ أَخْذِي شَديدٌ، وإنَّما سَمَّاه كَيْدًا لأنَّ ظاهِرَه إحسانٌ وباطِنَهُ خُذلانٌ.

(١٨٤) ـ ﴿ أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْۗ مَا بِصَاحِبِهِم مِّن جِنَّةٍۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٌ ﴾.

﴿ أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْۗ مَا بِصَاحِبِهِم ﴾ يعني: مُحمَّدًا عليه السَّلام ﴿مِّن جِنَّةٍ ﴾: من جنونٍ.

رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ صَعِدَ على الصَّفَا فدَعاهُم فَخِذًا فَخْذًا يُحذِّرُهم بأسَ اللهِ، فقالَ قائِلُهُم: إنَّ صاحِبَكُم لَمَجنونٌ باتَ يهوِّتُ إلى الصَّباحِ، فنزلَتْ[١].

﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا نَذِيرٞ مُّبِينٌ ﴾ موضِّحٌ إنذارَهُ بحيثُ لا يخفَى على ناظرٍ[٢].

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ صَعِدَ على الصَّفا...» الحديث.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٠٢)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٢٤)، عن قتادة، وقال ابن حجر في «الكافي الشاف» (ص: ٦٦): إسناده صحيح إلى قتادة.

(٢) في (ت): «ناظره».

أخرجَه ابنُ جريرٍ عن قتادةَ بلفظِ: «يُصوِّت»[١]، وهو مَعْنى «يُهوِّت»[٢].

قال الطِّيبيُّ: والأَصلُ فيه حِكايَةُ الصَّوتِ، وقيل: هو أَنْ يقولَ: ياه ياه، وهو نِداءُ الدَّاعي لصَاحبِه مِن بعيد[٣].

(١٨٥ ـ ١٨٦) ـ ﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ (١٨٥) مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾.

﴿أَوَلَمْ يَنظُرُوا﴾ نظرَ استِدلالٍ ﴿فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ﴾ ممَّا يقعُ عليه الشَّيءُ مِن الأجناسِ التي لا يمكنُ حَصْرُها؛ ليَدُلَّهُم على كمالِ قدرةِ صانعِها ووحدةِ مُبدِعِها وعِظَمِ شَأنِ مَالِكِها ومُتولِّي أمرِها؛ ليُظْهِرَ لَهُم صِحَّةَ ما يَدعوهُم إليه.

﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ عطفٌ على ﴿مَلَكُوتِ﴾، و(أنْ) مَصدريَّةٌ، أو مخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلَةِ واسمُها ضَميرُ الشَّأنِ، وكذا اسمُ ﴿يَكُونَ﴾.

والمعنى: أَوَلم يَنْظُروا في اقترابِ آجالِهم وتوقُّعِ حُلولِها فيُسارِعُونَ إلى طلبِ الحقِّ والتَّوجُّهِ إلى ما يُنجيهم قبلَ مُغافَصَةِ المَوتِ ونزولِ العَذابِ؟

﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ﴾: بعدَ القُرآنِ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ إذا لم يُؤمِنُوا به وهو النِّهايَةُ في البيانِ؛ كأنَّه إخبارٌ عَنْهُم بالطَّبعِ والتَّصميمِ على الكُفْرِ بعدَ إلزامِ الحُجَّةِ، والإرشادِ إلى النَّظرِ.

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٠٢).

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٦/ ٢٠٩).

(٣) في (ز): «بعد»، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٨٦).

وقيل: هو مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ كأنَّه قيل: لعلَّ أَجَلَهم قد اقترَبَ، فما بالُهُم لا يُبادِرُونَ الإيمانَ بالقُرآنِ؟ وماذا يَنتَظِرُونَ بعدَ وُضوحِه؟ فإنْ لَمْ يُؤمِنُوا بِهِ فبأيِّ حَديثٍ أحقَّ مِنه يُريدونَ أَنْ يُؤمِنُوا به؟ وقوله: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ كالتَّقريرِ والتَّعليلِ له.

﴿ونَذَرُهُمْ في طُغْيَانِهِمْ﴾ بالرَّفعِ على الاستئنافِ، وقرأَ أبو عَمرٍو وعاصمٌ ويَعقوبُ بالياءِ لقولِه: ﴿مَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ﴾، وحمزَةُ والكِسائيُّ به وبالجزمِ[1] عطفًا على محلِّ ﴿فَلَا هَادِيَ لَهُۥ﴾ كأنَّه قيل: لا يَهْدِه أحدٌ غيرُه ويَذَرْهم.

﴿يَعۡمَهُونَ﴾ حالٌ مِن (هم).

قوله: «و(أَن) مَصدرِيَّةٌ، أو مُخفَّفَةٌ مِن الثَّقيلَةِ»:

تبعَ في ذلك أبا البَقاءِ[2]، واقتصرَ في «الكشاف» على المُخفَّفَةِ[3].

وقالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لأنَّ المَصدرِيَّةَ لا تَدخلُ الأَفعالَ الغيرَ المنصرفَةِ التي لا مصادرَ إليها[4].

قوله: «مُغافَصَةِ المَوتِ»:

في «الأساس»: غافصَه الأَمرُ: فاجَأَه على غرّةٍ منه، ووقاكَ اللهُ غَوافِصَ الدَّهرِ؛ أي: حوادِثَه[5].

---

(١) والباقون بالنُّون ورفع الرَّاء. انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٣).

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (١/ ٥٣٩).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٣٩).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٤/ أ).

(٥) انظر: «أساس البلاغة» للزمخشري مادة: (غفص).

(١٨٧) ـ ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ ﴾: عن القِيامَةِ، وهيَ مِن الأَسماءِ الغالبَةِ، وإطلاقُها عليها إمَّا لوُقوعِها بَغتَةً، أو لسُرعَةِ حِسابِها، أو لأَنَّها على طُولِها عندَ اللهِ كسَاعَةٍ.

﴿أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا﴾: مَتى إرساؤُهَا؛ أي: إِثباتُها واستِقرارُهَا، ورُسُوُّ الشَّيءِ: ثَباتُهُ واستِقرارُه، ومِنهُ: رَسَا الجَبَلُ، وأَرْسَى السَّفِينَةَ.

واشتقاقُ (أَيَّان) مِن (أَيٍّ)؛ لأَنَّ معناه: أَيَّ وقتٍ، وهو مِن (أَوَيْتُ إليهِ) لأَنَّ البعضَ آوٍ إلى الكُلِّ.

﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ استأثَرَ بـه، لـم يُطلِع عليهِ مَلَكًا مُقَرَّبًا ولا نَبيًّا مُرْسَلًا ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ ﴾: لا يُظهرُ أَمْرَها في وَقتِها ﴿إِلَّا هُوَ﴾ والمعنى: أَنَّ الخفاءَ بها مُستمِرٌّ على غَيرِه إلى وَقتِ وُقوعِها، واللامُ للتَّوقيتِ[1] كاللامِ في قَولِه: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨].

﴿ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾: عَظُمَت على أَهلِها مِن المَلائِكَةِ والثَّقلينِ لهَوْلِها، وكأَنَّه إشارَةٌ إلى الحكمَةِ في إخفائِها.

﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾: فجأَةً على غَفلةٍ؛ كمَا قالَ عليهِ السَّلامُ: «إنَّ السَّاعَةَ تَهيجُ بالنَّاسِ والرَّجلُ يُصلِحُ حوضَهُ، والرَّجلُ يَسقِي ماشِيَتَه، والرَّجلُ يُقَوِّمُ سِلعَتَه في سوقِه، والرَّجُلُ يخفضُ مِيزانَه ويرفَعُه».

---

(١) في (أ): «للتأقيت».

﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنۡهَا﴾ عالمٌ بها، فَعِيلٌ مِن حَفَى عن الشَّيءِ: إذا سأَل عَنْه، فإنَّ مَن بالغَ في السُّؤالِ عَن الشَّيءِ والبحثِ عنه استحكَمَ عِلْمُه فيه، ولذلك عُدِّيَ بـ(عن).

وقيل: هي[1] صِلَةُ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ﴾.

وقيل: هي مِن الحَفاوَةِ بمَعنى الشَّفقَةِ، فإنَّ قُريشًا قالُوا له: إنَّ بَينَنَا وبينَكَ قرابةً فقُل لنا: متى السَّاعة[2]؟ والمعنى: يَسأَلُونَكَ عَنْها كأنَّكَ حَفِيٌّ تتحفَّى ـ مِن حَفَا بالشَّيءِ: إذا فرِحَ ـ بهم فتخصَّهُم لأجلِ قَرابَتِهِم بتَعليمِ وَقتِها.

وقيل: مَعناهُ: كأنَّكَ حَفِيٌّ بالسُّؤالِ عَنْها تحبُّه؛ أي: [وأنت] تَكْرهُ [السؤالَ عنها][3]؛ لأنَّه مِن الغيبِ الذي استأثَرَهُ الله بعِلْمِه.

---

(١) أي: (عن).

(٢) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٦٧)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٠٤ و٦١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٢٨)، عن قتادة.

(٣) ما بين معكوفتين من مطبوع البيضاوي مع «حاشية القونوي» (٨/ ٥٦٧)، وقريب منه ما جاء في مطبوع البيضاوي مع كل من «حاشية شيخ زاده» (٤/ ٣٤١)، و«حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٧٠)، وفيهما: «أي: وأنت تكرهه»، وبهذا يتضح المراد.

قال شيخ زاده: المعنى: يسألونك كأنك حفي تفرح وتسر بالسؤال عنها والحال أنك تكره السؤال عنها لأنها من علم الغيب الذي استأثر الله به.

وقال القونوي: أي: مع أنك تكرهه، ففي عبارته [أي: البيضاوي] نوع مسامحة لظهور مراده.

قلت: وهذا كله موافق لما في «الكشاف» (٣/ ٣٤٣): وقيل: كأنك حفيٌّ بالسؤال عنها تحِبُّه وتُؤثِرُه، يعني: أنك تكرَهُ السؤالَ عنها لأنه مِن عِلم الغيب الذي استأثَر الله به ولم يؤتِه أحداً مِن خلقه.

تنبيه: وقع في مطبوع البيضاوي مع «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٤٣): «أي: تكثره»، ومثله في «حاشية الأنصاري»، قال الشهاب: وقوله: «تكثره» هذا هو الصحيح، وفي نسخة: «تكره» وهو من تحريف الكتبة، وقيل: صوابه: تؤثره.. ، ثم نقل عبارة الكشاف التي ذكرناها. =

﴿قُلۡ إِنَّمَا عِلۡمُهَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ كـرَّرَهُ لتكريـرِ ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ﴾ لِمَـا نِيطَ بهِ مِن هـذهِ الزِّيادَةِ، وللمُبالغَةِ(١).

﴿وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أنَّ عِلمَهَا عِندَ اللهِ لـم يؤتِه أحدًا مِن خَلقِه.

قوله: «ورُسُوُّ الشَّيءِ: ثباتُه»:

قال الطِّيبيُّ: الرُّسُوُّ إنَّما يُستعمَلُ في الأجسامِ الثَّقيلَةِ، وإطلاقُه على السَّاعةِ تَشبيهٌ للمَعاني بالأَجْسامِ(٢).

قوله: «واشتقاقُ (أيَّان) مِن (أيٍّ)»:

قال الشَّيخُ سَعْدُ الدِّينِ: الاشتقاقُ في غيرِ المُتصرِّفَةِ ممَّا يأباهُ الأكثرونَ، وكذا اشتقاقُ (أيٍّ) مِن (أَويتُ).

وعبارَةُ ابنُ جنِّي في «المحتسبِ»: (أَيَّان) بفَتحِ الهَمزَةِ (فَعْلَان)، وبكَسرِها (فِعْلَان)، والنُّونُ فِيها زائدَةٌ حَمْلًا على الأكثرِ في زَيادَةِ النُّونِ في نَحوِ ذلك، ولم

= قلت: والذي ذكره القونوي وشيخ زاده أقرب إلى الصواب والله أعلم، ولعل الأنصاري استشكل لفظ «تكثره»، فقد أورد عقبه عبارة «الكشاف» التي نقلناها ثم قال: أشار إلى ما حرَّره التفتازاني: أن المعنى: أو حفيٌّ بالسؤالِ عنها محبٌّ له فرِحٌ به، فيسألونكَ عنها لذلك، وليس كذلك؛ أي: بل تكرهُه.

(١) في (ت): «والمبالغة». قال الشهاب في «الحاشية» (٤/ ٢٤٣): قوله: «وللمبالغة» معطوف على قوله: «لما نيط به»، والمبالغة من هذه الزيادة أيضاً لأنّ قوله: «كأنك عالم بها» استبعاد لعلمه بها وهو الحبيب الأكرم ﷺ فما حال من سواه، ويجوز عطفه على قوله: «لتكرير».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٩٢).

يُجْعَل (فِعَّالًا) مِن لفظِ (أين) لِما يمنعُ منه، وهو كونُ (أيَّان) ظرفَ زَمانٍ و(أينَ) ظرفَ مَكانٍ.

و(أيٌّ) مِن لَفظِ (أَويتُ) ومعناه:

أمَّا اللَّفظُ فلأنَّ بابَ (طَوَيْتُ) و(شَوَيْتُ) أضعافُ بابِ (حَيِيتُ) و(عَيِيتُ).

وأمَّا المَعنى فلأنَّ البعضَ آوٍ إلـى الكُلِّ ومُتسانِدٌ إليه، فأصلُها على هذا (أَوَى)، ثمَّ قُلِبَت الواوُ ياءً وأُدغِمَت في الياءِ وصارَتْ (أَيًّا)[١] كقَولِك: «طَوَيتُ الكتابَ طَيًّا» و«شَوَيتُ اللَّحمَ شَيًّا»[٢].

قوله: «قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: إنَّ السَّاعةَ تهيجُ بالنَّاسِ...» الحديث.

أخرجَه بهذا اللفظِ ابنُ جريرٍ من مُرسَلِ قتادةَ، وأصلُه في «الصَّحيحين» مِن حَديثِ أَبي هُريرةَ بمَعناه[٣].

(١٨٨) ـ ﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾.

﴿قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا﴾ جلبَ نَفْعٍ ولا دفعَ ضرٍّ، وهو إظهارٌ للعُبوديَّةِ والتَّبرِّي عَن ادِّعاءِ العلمِ بالغُيوبِ.

---

(١) في «المحتسب»: «أيّ».

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٦٨)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٤/ ب).

(٣) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٩/ ٤٥١) عن قتادة عن النبي ﷺ مرسلًا، وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه رواه البخاري (٦٥٠٦)، ومسلم (٢٩٥٤).

﴿إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾ مِن ذلك فيُلهِمَنِي إيَّاهُ ويُوفِّقَنِي له.

﴿وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ لَٱسْتَكْثَرْتُ مِنَ ٱلْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُ﴾ ولـو كنتُ أعلَمُه لخالَفَـتْ حَالِـي مـا هـيَ عليـه مِـن اسـتكثارِ المَنافـعِ واجتنـابِ المَضـارِّ حتـى لا يَمسَّنِي سـوءٌ(١).

﴿إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾: ومـا أنـا إلا عَبـدٌ مُرسَـلٌ للإنـذارِ والبِشـارَةِ ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ فإنَّهـم المُنتفعُـونَ بهما، ويجـوزُ أَنْ يكونَ مُتعلِّقًا بالبَشـيرِ، ومُتعلَّـقُ النَّذيرِ محذوفاً(٢).

(١٨٩) ـ ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ۖ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِۦ ۖ فَلَمَّآ أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾.

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾: هـو آدمُ ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا﴾: مِن جَسَدِها مِن ضلعٍ مِن أَضلاعِها، أو: مِن جِنْسِها كقولِه: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ [النحل: ٧٢].

﴿زَوْجَهَا﴾: حـواءَ ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ ليَسـتأنِس بهـا ويَطمئِـنَّ إليْهـا اطمئنـانَ الشَّـيءِ إلـى جزئِه أو جِنْسِـه، وإنَّمـا ذكَّرَ الضَّميـرَ ذَهابًا إلى المعنى ليناسِـبَ ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾(٣): ....

---

(١) في (ت): «السوء».

(٢) في (أ): «محذوف».

(٣) قوله: «وإنما ذكَّر الضمير»؛ أي: في ﴿لِيَسْكُنَ﴾ مع أنَّه يعود على مؤنث في قوله: ﴿مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾، وقوله: «ذهاباً إلى المعنى»؛ أي: المراد بالنفسِ في الآية، وهو آدم، «ليناسب» تذكيرَ الضميرِ في قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾. انظر: «حاشية الأنصاري» (٢/ ٦٧٢).

جامَعَها ﴿حَمَلَتْ حَمْلًا خَفِيفًا﴾ خفَّ عليها ولم تلقَ مِنهُ ما تلقَى الحوامِلُ غالبًا مِن الأذَى، أو: محمولًا خفيفًا هو النُّطْفَةُ.

﴿فَمَرَّتْ بِهِۦ﴾: فاستمرَّتْ به وقامَتْ وقَعَدَت.

وقُرِئَ: (فمَرَتْ) بالتَّخفيفِ[1]، و: (فاستمرَّتْ)[2]، و: (فمارَتْ)[3] مِن المَوْرِ وهو المجيءُ والذَّهابُ، أو مِن المريةِ؛ أي: فظنَّتِ الحملَ وارتابَتْ بِهِ.

﴿فَلَمَّآ أَثْقَلَت﴾: صارَتْ ذاتَ ثقلٍ بكبرِ الولدِ في بَطنِها. وقرئَ على البناءِ للمَفعولِ؛ أي: أثقَلَها حَمْلُها[4].

﴿دَّعَوَا ٱللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْتَنَا صَٰلِحًا﴾: ولدًا سَوِيًّا قد صلحَ بدنُه ﴿لَّنَكُونَنَّ مِنَ ٱلشَّٰكِرِينَ﴾ لكَ على هذه النِّعمةِ المجدَّدةِ.

قوله: «وإنَّما ذكَّرَ الضَّميرَ ذهابًا إلى المعنى ليُناسِبَ»؛ أي: لئلَّا يُوهِمَ لَوْ أَنَّثه نسبةَ السُّكونِ إلى الأُنثَى، والأمرُ بخِلافِه، قالَه الطِّيبيُّ[5].

زادَ الشَّيخُ سَعْدُ الدِّينِ: لأنَّ الذَّكرَ هو الذي يميلُ في غالبِ الأمرِ إلى الأُنثى

---

(١) نسبت لابن عباس وأبي العالية. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٦٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٦)، و«البحر» (١٠/ ٤٤٠). ونسبها في «الكشاف» (٣/ ٣٤٥) ليحيى بن يعمر.

(٢) نسبت لابن عباس رضي الله عنهما. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٠)، و«الكشاف» (٣/ ٣٤٥)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٦)، و«البحر» (١٠/ ٤٤١).

(٣) نسبت لعبد الله بن عمرو بن العاص والجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٠)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٦)، و«البحر» (١٠/ ٤٤٠).

(٤) نسبت لليماني. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«البحر» (١٠/ ٤٤١).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٦٩٩).

ويجامِعُها، ولأنَّه خُلِقَ أوَّلًا وخُلِقَت هي إزالَةً لاستيحاشِه، فكانَت نسبَةُ المُؤانَسَةِ إليهِ أَوْلَى[1].

(١٩٠ ـ ١٩١) ـ ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ١٩٠ أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾.

﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا﴾؛ أي: جعلَ أولادُهُما له شُركاءَ فيما آتى أولادَهُما فسَمَّوْهُ عبدَ العُزَّى وعبدَ مَنافٍ، على حذفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليه مُقامَه، ويدلُّ عليهِ قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.

﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ يعني: الأصنامَ.

وقيل: لَمَّا حملَتْ حوَّاءُ أتاها إبليسُ في صُورَةِ رَجُلٍ فقالَ لها: ما يُدريكِ ما في بطنكِ لعلَّهُ بَهيمَةٌ أو كَلْبٌ؟ وما يدريكِ مِن أينَ يَخرجُ؟ فخافَتْ من ذلك وذكرَتْ[2] لآدمَ فهُمَّا منهُ، ثمَّ عادَ إليها وقال: إنِّي مِن اللهِ بمَنزلَةٍ، فإنْ دَعوتُ اللهَ أن يجعَلَهُ خلقًا مثلَكِ ويسهِّلَ عليكِ خروجَه فسَمِّيهِ عبدَ الحارثِ، وكان اسمُه حارثًا في الملائكةِ، فتقبَّلَت[3]، فلَمَّا وَلدَتْ سمَّياه عبدَ الحارثِ.

وأمثالُ ذلك لا يليقُ بالأنبياءِ.

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ الخِطابُ في ﴿خَلَقَكُم﴾ لآلِ قُصَيٍّ مِن قُريشٍ فإنَّهم خُلقُوا مِن نفسِ قُصَيٍّ، وكانَ له زَوْجٌ مِن جِنسِها عَربيَّةٌ قُرشيَّةٌ، وطلبَا مِن اللهِ الولدَ فأعطاهُما أربعةَ بنينَ، فسَمَّياهُم: عبدَ منافٍ، وعبدَ شَمْسٍ، وعبدَ قُصَيٍّ،

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٤/ب).

(٢) في (خ) زيادة: «ذلك».

(٣) في (خ): «فقبلت».

وعبدَ الدَّارِ، ويكونُ الضَّميرُ في ﴿يُشْرِكُونَ﴾ لَهُما ولأعقَابِهِما المقتدِينَ بهما.

وقرأ نافِعٌ وأبو بكرٍ: ﴿شِركًا﴾[1]؛ أي: شِرْكَةً بأَنْ أشركا فيه غيرَه، أو: ذَوِي شركٍ، وهُم الشُّركَاءُ.

و﴿هم﴾ ضَميرُ الأَصْنَامِ جيءَ به على تَسمِيَتِهم إيَّاها آلهَةً.

قوله: «وقيل: لَمَّا حملَتْ حَوَّاءُ أَتاها إبليسُ...» إلى قولِه: «وأمثالُ ذلك لا يَليقُ بالأنبياءِ»:

قال الطِّيبِيُّ: هذا القَولُ مُقتبَسٌ مِن مِشكاةِ النُّبوَّةِ وحَضرَةِ الرِّسالَةِ، فقد أخرجَه أحمَدُ والتِّرمذيُّ وحسَّنَه والحاكِمُ وصَحَّحَه عَن سَمُرَة بنِ جُندبٍ قال: قالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «لَمَّا ولَدَتْ حَوَّاءُ طافَ بها إبليسُ وكان لا يعيشُ لها ولدٌ فقال: سَمِّيهِ عبدَ الحارثِ فإنَّه يَعيشُ، فسَمَّتْه فعاشَ، فكانَ ذلك مِن وَحيِ الشَّيطانِ وأمرِه»[2].

قال مُحيي السُّنَّةِ: وهو قولُ السَّلفِ، مثل ابنِ عبَّاسٍ ومجاهِدٍ وسَعيدِ بن المُسيبِ وجماعَةٍ.

قال: ولم يَكُن هذا إشراكًا في العِبادةِ، ولا أنَّ الحارثَ رَبُّهُما، فإنَّ آدمَ كانَ نَبيًّا مَعصومًا مِن الشركِ، ولكن قصدَ إلى أنَّ الحارثَ كان سببًا لنجاةِ الوَلدِ وسَلامةِ أُمِّه، وقَد يُطلَقُ اسمُ العَبدِ على مَن لا يُرادُ أنَّه مَملوكٌ، كما أنَّ اسمَ الرَّبِّ يُطلَقُ على مَن لا يُرادُ أنَّه مَعبودٌ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٠١١٧)، والترمذي (٣٠٧٧)، وقال: حديث حسن غريب، ورواه الحاكم في «المستدرك» (٤٠٠٣)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص»، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٧٠٢).

فعَلى هذا قوله: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ابتداءُ كلامٍ، وأُريدَ به إشراكُ أَهلِ مَكَّةَ، ولئن أرادَ به ما سبقَ فمُستقيمٌ مِن حيثُ كان الأَوْلَى بهما أن لا يَفعَلانِه مِن الإشراكِ في الاسمِ[1].

قال الطِّيبيُّ: ويدفعُ هذا قولُه: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْـًٔا﴾ فإنَّه في الأصنامِ قطعًا على القَولِ أنه ابتداءُ كلامٍ[2].

قال غيرُه[3]: يؤيِّدُ هذا التَّقريرَ أنَّ تَقديرَ المُضافِ لا يُصارُ إليه إلَّا عندَ الحاجَةِ، وكلمةُ (لَمَّا) لا تستقيمُ عليه؛ لأنَّ إشراكَ أولادِهما لا يكونُ حين آتاهُما صالحًا بل بعدَه بأزمنَةٍ مُتطاوِلَةٍ[4].

قوله: «ويحتمِلُ أن يكونَ الخطابُ لآلِ قُصَيٍّ مِن قُريشٍ؛ فإنَّهم خُلقُوا مِن قُصَيٍّ، وكانَ له زوجٌ من جنسِه عربيَّةٌ قُرشيَّةٌ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: استبعدَ هذا الوجهُ بأنَّ المُخاطبينَ لم يُخلقوا مِن نفسِ قُصَيٍّ كلُّهم، وإنَّما هو مُجتمعُ قريشٍ ولم تكن زوجُه[5] عربيَّةً قُرشيَّةً، بل هي بنتُ سيِّدِ مكَّةَ مِن خُزاعةَ، وقريشٌ إذ ذاك مُتفرِّقونَ[6].

وقال صاحبُ «الانتصاف»: أقرَبُ مِن هذا ومِن الأوَّلِ أن يُرادَ جِنسَا الذَّكرِ

---

(١) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٣١٣ـ٣١٤).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٧٠٣).

(٣) هو الشيخ سعد الدين التفتازاني.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٥/ أ).

(٥) في (ز): «زوجته»، وفي «حاشية التفتازاني»: «زوجها».

(٦) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٥/ أ).

والأُنثى مِن غيرِ قصدٍ إلى مُعيَّنٍ مَعلومٍ[١]؛ أي: خَلقَكُم جِنْسًا وجعلَ أزواجَكُم مِنكُم لتَسكُنوا إليهنَّ، فلَمَّا تَغشَّى الجِنسُ جِنسَهُ الآخرَ جرى مِن هذينِ الجِنسينِ كذا وكذا، ويجوزُ إضافَةُ الكَلامِ إلى الجنسِ، تقول: (قتلَ بنو تَميمٍ فُلانًا).

وعلى التَّفسيرِ الأوَّلِ: أضافَ الشِّركَ إلى أولادِ آدم وحوَّاء، وهو واقِعٌ مِن بَعضِهم.

وعلى الثَّاني: أضافَه إلى قُصَيٍّ وعَقبِه، وأرادَ بعضَهُم.

ويَسلَمُ هذا مِن حذفِ المضافِ اللازمِ للأول، ومن استبعادِ إرادَةِ قُصَيٍّ بهذا.

فالظَّاهرُ مِن قَولِه ﴿لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ أنَّ المرادَ الجنسُ[٢].

قال الطِّيبيُّ: إن لزمَ مِن التَّفسيرِ ما ذَكَرَ مِن المَحذورِ[٣] لزمَ مِن تَفسيرِه أيضًا إجراءُ جَميعِ أَلفاظِ الآيَةِ على الأَوجُهِ البَعيدَةِ، والتَّأويلُ ما نصَّ عليه مَن أُوحِيَ إليه التَّنزيلُ كما سبقَ بَيانُه[٤].

(١٩٢ ـ ١٩٣) ـ ﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ ۚ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَامِتُونَ﴾.

﴿وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا﴾؛ أي: لعَبدَتِهم ﴿وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ فيدفعونَ عَنْهَا ما يعتريهَا.

﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ﴾؛ أي: المشركينَ ﴿إِلَى الْهُدَىٰ﴾: إلى الإسلامِ ﴿لَا يَتَّبِعُوكُمْ﴾ وقَرأَ نافِعٌ بالتَّخفيفِ[٥].

---

(١) وهو قول الحسن وجماعة كما ذكره أبو حيان في «البحر المحيط» (١٠/ ٤٣٨).

(٢) انظر: «الانتصاف» لابن المنير بهامش «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٨٦).

(٣) في «فتوح الغيب»: «المحذوف».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٧٠٧)، وعنه نقل المصنف قول ابن المنير.

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٢٩٩)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

وقيل: الخطابُ للمُشركينَ، و﴿هم﴾ ضَميرُ الأَصنام؛ أي: إنْ تَدعوهُم إلى أَنْ يَهدوكُمْ لا يَتَّبِعُوكُم إلى مُرادِكُم ولا يجيبوكُم(١) كما يُجِيبُكُم اللهُ.

﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾ وإنَّما لَمْ يَقُل: (أَمْ صَمَتُّم) للمُبالغَةِ في عدمِ إفادَةِ الدُّعاءِ مِن حيثُ إنَّه مُسوًّى بالثَّباتِ على الصُّماتِ، أو لأَنَّهُم ما كانوا يدَّعُونَها لحوائِجِهِم، فكأنَّه قيل: سَواءٌ عليكُم إِحداثُكُم دُعاءَهَم واستمرارُكُم على الصُّماتِ عندَ دُعائِهِم.

(١٩٤ ـ ١٩٥) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٩٤ أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَعۡيُنٞ يُبۡصِرُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَاۗ قُلِ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا تُنظِرُونِ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: تَعبُدُونَهُم وتُسمُّونَهُم آلهةً ﴿عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ﴾ مِن حَيثُ إنَّها مَمْلُوكَةٌ مُسخَّرَةٌ ﴿فَٱدۡعُوهُمۡ فَلۡيَسۡتَجِيبُواْ لَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ أنَّهُم آلهةٌ.

ويحتمِلُ أَنَّهُم لَمَّا نَحتُوها بصُوَرِ الأَناسيِّ قالَ لهم: إنَّ قُصارَى أَمرِهِم أَنْ يَكونُوا أَحياءً عُقلاءَ أمثالَكم، فلا يَستَحِقُّونَ عِبادَتَكُم كما لا يَستَحِقُّ بَعضُكُم عبادَةَ بعضٍ، ثُمَّ عادَ عليهِ بالنَّقضِ فقال: ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ أَعۡيُنٞ يُبۡصِرُونَ بِهَآۖ أَمۡ لَهُمۡ ءَاذَانٞ يَسۡمَعُونَ بِهَا﴾.

وقُرِئَ: (إنِ الذين) بتَخفيفِ (إن) ونصبِ (عبادًا)(٢)........................

---

(١) في (خ): «ولا يجيبون».

(٢) نسبت لسعيد بن جبير. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٠)، و«الكشاف» (٣/ ٣٤٩)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، و«البحر» (١٠/ ٤٤٧).

على أَنَّها نافيةٌ عَمِلَت عملَ (ما) الحجازيَّةِ، ولم يَثْبُت مِثلُه(١).

---

(١) كذا قال، وقد أثبته كثير من أئمة النحو ومنعه آخرون، فقد أجازه الكسائيُّ كما في «الأزهية» لأبي عبيد الهروي (ص: ٤٦)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٤)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥)، وأجازه أكثرُ الكوفيين كما في «البحر» (١٠/ ٤٤٧)، ومن البصريين ابنُ السَّرَّاج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، وابنُ جِنّي في «المحتسب» (١/ ٢٧٢). والفارسيُّ كما ذكر ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣).

ومنعه الفرَّاء كما في «الأزهية» (ص: ٤٦)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٤)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥)، وأكثرُ البصريين كما في «البحر» (١٠/ ٤٤٨).

وقال أبو حيان: والصحيحُ أنه لغةٌ ثبت في النظم والنثر. قال: واختلف النقل عن سيبويه والمبرد.

قلت: أما سيبويه: فقد نقل عنه جواز الإعمال ابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣)، ونقله أيضاً السهيلي وأبو بكر بن طاهر كما ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧ و٢٨٠).

ونُقل عنه المنعُ في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢)، و«الأصول في النحو» (١/ ٢٣٥)، و«الأزهية» (ص: ٤٥)، و«أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٤٣)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، و«مغني اللبيب» (ص: ٣٥).

والصواب أنه لم يرد في «الكتاب» أي تصريح بالجواز، والذين نقلوا عن سيبويه ذلك إنما اعتمدوا على تأويل بعض عباراته الواردة فيه، وهي تأويلات مردودة عند غيرهم من العلماء، بل نقل أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧) عن ابن عصفور أن الذي يعطيه كلام سيبويه أنها لا تعمل، قال: (لأنه لم يذكرها في نواسخ الابتداء والخبر).

قلت: ويرجِّح القولَ بالمنع عنه أن ممن نقله المبرد في «المقتضب» كما تقدم، وكان أعلم الناس في زمانه بكتاب سيبويه، وقد أخذه عن تلامذة أبي الحسن الأخفش تلميذ سيبويه، والذي كان كما قيل: الطريق إلى كتاب سيبويه.

وأما المبرد: فنقل المنع عنه السهيلي كما ذكر أبو حيان في «التذييل والتكميل» (٤/ ٢٧٧). لكن كلامه في «المقتضب» (٢/ ٣٦٢) صريح في جواز الإعمال، ونقل الجواز عنه ابن السراج في «الأصول في النحو» (١/ ٢٣٦)، والهروي في «الأزهية» (ص: ٤٦)، وابن الشجري في =

و: ﴿يبطُشُونَ﴾ بالضَّم هاهنا وفي القصصِ والدُّخانِ[١].

﴿قُلِ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ﴾ واستَعِينُوا بهم في عَداوَتي ﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ فبالِغوا فيما تَقْدِرون عليه من مَكْروهي أنتم وشركاؤكم ﴿فَلَا تُنظِرُونِ﴾: فلا تُمْهِلُونِي، فإنِّي لا أُبالي بِكُم لوُثوقِي على وِلَايةِ الله وحِفْظِه.

(١٩٦ ـ ١٩٨) ـ ﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ ﴿١٩٦﴾ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ ﴿١٩٧﴾ وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾.

﴿إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ الَّذِي نَزَّلَ الْكِتَابَ﴾: القرآنَ ﴿وَهُوَ يَتَوَلَّى الصَّالِحِينَ﴾؛ أي: ومِن عادَتِه تَعالى أن يَتولَّى الصَّالحينَ مِن عِبادِهِ فَضْلًا عَن أنبيائِه[٢].

﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنفُسَهُمْ يَنصُرُونَ﴾ مِن تَمامِ التَّعليلِ لعدمِ مُبالاتِه بِهِم[٣].

﴿وَإِن تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَسْمَعُوا وَتَرَاهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ وَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ﴾ يُشبِهونَ النَّاظرينَ إليكَ لأَنَّهُم[٤] صوَّرُوا بصُورَةِ مَن ينظرُ إلى مَن يُواجِهُه.

= «أماليه» (٣/ ١٤٤)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٤٨٩)، وابن مالك في «شرح التسهيل» (١/ ٣٩٣)، وابن هشام في «مغني اللبيب» (ص: ٣٥).

وقد استوفينا الكلام في هذه المسألة في حواشي «البحر» (١٠/ ٤٤٨)، فلينظر ثمة.

(١) هي قراءة أبي جعفر من العشرة. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٤).

(٢) في (خ): «أوليائه».

(٣) في (خ): «مبالاتهم».

(٤) أي: الأصنام.

(١٩٩ ـ ٢٠٠) ـ ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾.

﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ ﴾؛ أي: خُذْ ما عفَا لكَ مِن أفعالِ النَّاسِ، وتسهَّلْ ولا تَطْلُبْ ما يَشُقُّ عليهِم، مِن العَفْوِ الذي هو ضِدُّ الجهدِ.

أو: خُذِ العَفْوَ عَن المُذنبينَ، أو: الفضلَ وما يَسْهُلُ مِن صَدقاتِهِم، وذلك قبلَ وُجوبِ الزَّكاةِ.

﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾: المعروفِ المُستحسَنِ مِن الأَفعالِ.

﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ فلا تُمارِهم ولا تُكافِئْهُم بمثلِ أَفْعالِهم.

وهذه الآيةُ جامِعَةٌ لمكارمِ الأَخلاقِ آمِرَةٌ للرَّسولِ عليهِ السَّلامُ باستِجْمَاعِها.

﴿ وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ نَزْغٌ ﴾: يَنخَسنَّكَ مِنهُ نَخسٌ؛ أي: وسوسَةٌ تَحمِلُكَ على خلافِ ما أُمِرْتَ به كاعتراءِ غضبٍ وفكرٍ، والنَّزْغُ والنَّسْغُ والنَّخْسُ: الغَرْزُ، شبَّهَ وسوسَتَهُ للنَّاسِ إغراءً لهم عَلى المعاصِي وإزعاجًا بغَرْزِ السَّائقِ ما يَسوقُه.

﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ﴾ يسمعُ استعاذَتَكَ ﴿عَلِيمٌ﴾ يَعلَمُ ما فيهِ صَلاحُ أَمرِكَ فيَحمِلُكَ عليه.

أو: ﴿سَمِيعٌ﴾ بأقوالِ مَن آذاكَ ﴿عَلِيمٌ﴾ بأفعالِه فيُجازيهِ عَلَيْها، مُغْنِيًا إيَّاكَ عَن الانتقامِ ومُشايعَةِ الشَّيطانِ.

قوله: «شبَّهَ وَسْوسَتَه...» إلى آخرِه.

قالَ الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني أنَّه استِعارَةٌ تبعيَّةٌ تشبيهًا للإغراءِ على المعاصِي بالنَّزغِ[1].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٥/ ب).

(٢٠١ ـ ٢٠٢) ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ ۝٢٠١ وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِى ٱلْغَىِّ ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾: لَمَّةٌ منهُ، وهو اسمُ فاعلٍ مِن طافَ يَطوفُ؛ كأنَّها طافَتْ بِهِم ودارَتْ حَوْلَهُم فلَمْ تَقدِرْ أَنْ تُؤثِّرَ فيهِم، أو من طافَ بهِ الخَيالُ يَطيفُ طَيْفًا.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكِسائيُّ ويَعقوبُ: ﴿طَيْفٌ﴾[1] على أنَّه مَصدرٌ، أو تخفيفُ طَيِّفٍ كلَيْنٍ وهَيْنٍ[2]، والمراد بالشَّيطانِ: الجنسُ، ولذلك جُمعَ ضميرُهُ.

﴿تَذَكَّرُواْ﴾ ما أمرَ اللهُ به ونَهى عنه ﴿فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ﴾ بسببِ التَّذكُّرِ مواقِعَ الخَطأِ ومكايدَ الشَّيطانِ فيتحرزُون عنها ولا يَتَّبعونَه فيهَا، والآيَةُ تأكيدٌ وتقريرٌ لِمَا قبلَها وكذا قولُه:

﴿وَإِخْوَٰنُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ﴾؛ أي: وإخوانُ الشَّياطينِ الذين لم يَتَّقُوا يَمدُّهم الشَّياطينُ ﴿فِى ٱلْغَىِّ﴾ بالتَّزيينِ والحملِ عليه.

وقُرِئَ: ﴿يُمِدُّونَهُم﴾ مِن أمدَّ[3]، و: (يُمَادُّونَهُم)[4]؛ كأنهم يُعِينونَهم بالتسهيلِ والإغواء، وهؤلاء يُعِينونهم بالاتِّباع والامتِثال.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠١)، و«التيسير» (ص: ١١٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٥).

(٢) أي: أصله فَيْعلٌ من طاف يَطِيفُ كـ«لَيِّن»، أو من طاف يطوف كـ«هَيِّن». انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٥٤).

(٣) هي قراءة نافع. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠١)، و«التيسير» (ص: ١١٥).

(٤) نسبت للجحدري. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«المحتسب» (٢/ ٢٧١)، و«البحر» (١٠/ ٤٦٧).

﴿ثُمَّ لَا يُقْصِرُونَ﴾: لا يمسِكون عن إغوائِهم حتى يُرْدُوهم[1].

ويجوزُ أن يكونَ الضَّميرُ للإخوانِ[2]؛ أي: لا يكفُّونَ عَن الغيِّ ولا يُقْصِرونَ كالمُتَّقينَ.

ويجوزُ أَنْ يُرادَ بالإخوانِ الشَّياطينُ، ويرجعُ الضَّميرُ إلى ﴿ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ فيكونُ الخبرُ جاريًا على ما هوَ لَهُ.

قوله: «فيكونُ الخبرُ جاريًا على ما هو له[3]»:

قال الطِّيبيُّ: فعلى الأوَّلِ التَّقديرُ: وإخوانُ الشَّياطينِ الذين لَيسُوا بمُتَّقينَ الشَّياطينُ يَمدُّونَهُم، الضَّميرُ المُسنَدُ إليه الفعلُ ليس للمُبتدَأِ بَل لِمُتعلِّقِه.

وعلى الثَّاني التَّقديرُ: وإخوانُ الجاهلينَ الذين هُم الشَّياطينُ يَمدُّونَ الجاهلينَ[4].

(٢٠٣) - ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى ۚ هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.

﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ﴾ مِن القُرآنِ أو ممَّا اقترحوه ﴿قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا﴾: هَلَّا جمَعْتَها تَقَوُّلًا مِن نَفسِكَ كسائرِ ما تقرؤُه، أو: هَلَّا طَلَبْتَها مِن اللهِ.

---

(١) في (ت): «يردونهم». وهي نسخة أشار إليها الشهاب في «الحاشية» (٤/ ٢٨٤)، والقونوي في «الحاشية» (٨/ ٥٦٣)، قال الشهاب: إثبات النون ليس في النسخة الصحيحة، ولو كان أيضًا فله وجه. ولم يذكر الوجه لكن ذكره القونوي فقال: فتكون «حتى» حينئذ ابتدائية لا جارة كما في الأول.

(٢) قوله: «ويجوز أن يكون الضمير للإخوان..»؛ أي: ضمير ﴿يُقْصِرُونَ﴾ وما قبله جار على ما قرره. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٨٤).

(٣) في النسخ الخطية: «ما قوله»، والصواب المثبت.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٦/ ٧٢٥).

﴿قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ مِن رَّبِّي﴾ لستُ بمُختلِقٍ للآياتِ، أو: لستُ بمُقترِحٍ لها.

﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾: هذا القرآنُ بَصائرُ للقُلوبِ بها يبصَرُ الحَقَّ ويدرَكُ الصَّوابَ.

﴿وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ سبقَ تفسيرُهُ.

(٢٠٤) ـ ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾.

﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ نزلَتْ في الصَّلاةِ كانوا يتكلَّمونَ فيها، فأُمروا باستماعِ قراءةِ الإمامِ والإنصاتِ له(١).

وظاهرُ اللفظِ يَقتَضِي وجوبَهُما حيثُ يُقرأُ القُرآنَ مُطلَقًا، وعامَّةُ العُلماءِ على استحبابِهما خارجَ الصَّلاةِ، واحتجَّ بهِ مَن لا يرى القِراءةَ على المأمومِ، وهو ضَعيفٌ.

(٢٠٥) ـ ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾.

﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ﴾ عامٌّ في الأذكارِ مِن القراءةِ والدُّعاءِ وغيرِهما.

أو أمرٌ للمأمومِ بالقراءةِ سِرًّا بعد فراغِ الإمامِ عَن قراءتِه، كما هوَ مَذهَبُ الشَّافعيِّ رضيَ اللهُ عنه.

﴿تَضَرُّعًا وَخِيفَةً﴾: مُتضرِّعًا وخائفًا.

﴿وَدُونَ ٱلْجَهْرِ مِنَ ٱلْقَوْلِ﴾ أو مُتكلِّمًا كلامًا فوقَ السرِّ ودونَ الجَهْرِ فإنَّه أدخَلُ في الخشوعِ والإخلاصِ.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٨٣٨٠)، والطبري في «تفسيره» (١٠/ ٦٥٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ﴾: بأوقاتِ الغُدُوِّ والعَشِيَّاتِ.

وقُرِئَ: (والإيصالُ)(١) وهو مَصدَرُ آصَلَ إذا دخلَ في الأصيلِ مطابقٌ للغُدُوِّ.

﴿وَلَا تَكُن مِّنَ ٱلْغَـٰفِلِينَ﴾ عَن ذكرِ اللهِ.

(٢٠٦) - ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ ۩﴾.

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ﴾ يعني: مَلائكةَ الملأِ الأَعْلَى ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيُسَبِّحُونَهُۥ﴾: ويُنزِّهُونَه ﴿وَلَهُۥ يَسْجُدُونَ﴾: ويخصُّونَه بالعِبادَةِ والتَّذلُّلِ لا يشركونَ به غيرَه، وهو تَعريضٌ بمَن عداهُم مِن المكلَّفينَ، ولذلك شُرعَ السُّجودُ لقِراءَتِه، وعن النبيِّ ﷺ: «إذا قرأَ ابنُ آدمَ السَّجدةَ فسَجَدَ اعتزلَ الشَّيطانُ يَبْكِي فيقولُ: يا ويلَه، أُمِرَ هذا بالسُّجودِ فسَجَدَ فلَهُ الجنَّةُ، وأُمِرْتُ بالسُّجودِ فعَصَيتُ فلي النَّارُ».

وعنه عليه السَّلامُ: «مَن قرأَ سُورَةَ الأعرافِ جَعَلَ اللهُ يومَ القِيامَةِ بينَهُ وبينَ إبليسَ سِتْرًا، وكانَ آدمُ شَفِيعًا لهُ يومَ القيامَةِ».

قوله: «وعَن النَّبيِّ ﷺ: «إذا قرأَ ابنُ آدمَ السَّجدَةَ»» الحديث.

أخرجَه مُسلِمٌ وابنُ ماجَه مِن حَديثِ أبي هُريرَةَ(٢).

قوله: «مَن قرأَ سُورةَ الأعرافِ...» الحديث.

رواهُ الثَّعلبيُّ عَن أُبيٍّ، وهو مَوضوعٌ(٣).

---

(١) نسبت لأبي مجلز لاحق بن حميد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٣)، و«البحر» (١٠/ ٤٧٤).

(٢) رواه مسلم (٨١)، وابن ماجه (١٠٥٢).

(٣) قطعة من الحديث الطويل في فضائل السور سورة سورة، رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٢/ ٢٩٢)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٣٤٧)، عن أبيٍّ رضي الله عنه. ورواه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/ ١٧٣) وقال: مصنوع بلا شكٍّ. وقد تقدم الكلام فيه.

سُورَةُ الأَنفَالِ

سُورَةُ الأَنفَالِ

مَدنيَّةٌ، وآيُها سِتٌّ وسَبعونَ.

بسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيمِ

(١) ـ ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾؛ أي: عن الغنائمِ، يعني: حكمِها، وإنَّما سُمِّيت الغَنيمةُ نَفَلًا لأَنَّها عطيَّةٌ مِن اللهِ وفضلٌ؛ كمَا سُمِّيَ به ما يَشْرطُه الإمامُ لمقتحمِ خَطرٍ عطيَّةً له وزيادةً على سَهمِه.

﴿قُلِ ٱلْأَنفَالُ لِلَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾؛ أي: أمرُها مختصٌّ بهمَا، يَقْسِمُها الرسولُ على ما يأمرُهُ اللهُ به.

وسببُ نُزولِه: اختلافُ المُسلمينَ في غنائمِ بَدرٍ أَنَّها كيفَ تُقسَمُ؟ ومَن يَقسِمُ: المُهاجرونَ مِنهُم أو الأنصارُ؟

وقيل: شرطَ رَسولُ اللهِ ﷺ لِمَن كانَ له غَناءٌ أن ينفِّلَهُ، فتسارعَ شُبَّانُهُم حتَّى قتَلُوا سبعينَ وأَسَرُوا سَبعينَ، ثمَّ طَلَبُوا نَفَلَهُم وكانَ المالُ قليلًا، فقالَ الشُّيوخُ والوجوهُ الذين كانُوا عندَ الرَّاياتِ: كُنَّا رِدْءًا لكم وفئةً تَنحازونَ إليها، فنزلَتْ، فقسَمَها رسولُ اللهِ ﷺ بينَهُم على السَّواءِ.

ولهذا قيل: لا يلزَمُ الإمامَ أن يفيَ بما وعدَ، وهو قولٌ للشَّافعيِّ[١] رضيَ اللهُ عنه.

وعن سَعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ قال: لَمَّا كانَ يومُ بدرٍ قُتِلَ أخي عميرٌ وقَتَلْتُ سعيدَ بنَ العاصِ، وأخذتُ سيفَهُ فأتيتُ بِهِ رسولَ اللهِ ﷺ واستَوْهَبْتُه منه فقال: «ليسَ هذا لي ولا لكَ اطرَحْهُ في القبضِ» فطَرَحْتُه وبي ما لا يعلَمُهُ إلا اللهُ مِن قتلِ أخي وأخذِ سَلَبِي، فما جاوزتُ إلَّا قليلًا حتى نزلَتْ سُورَةُ الأنفالِ، فقالَ لي رسولُ اللهِ ﷺ: «سألتَنِي السَّيفَ وليسَ لي، وإنَّه قد صارَ لي فاذهَبْ فخُذْهُ».

وقرئ: (يسألونكَ عَلَّنْفال) بحذفِ الهمزةِ وإلقاءِ حَرَكتِها على اللامِ وإدغامِ نونِ (عَن) فيها[٢]، و: (يسألونَكَ الأنفال)[٣]؛ أي: يسألكَ الشُّبَّان ما شَرَطْتَ لهم.

﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في الاختلافِ والمشاجرةِ ﴿وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾: الحالَ التي بينكُم بالمواساةِ والمساعدَةِ فيما رزقَكُم اللهُ، وتسليمِ أمرِهِ إلى اللهِ والرَّسولِ.

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ فيهِ ﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ فإنَّ الإيمانَ يَقتَضِي ذلك، أو إن كنتُم كامِلِي الإيمانِ؛ فإنَّ كمالَ الإيمانِ بهذه الثَّلاثةِ؛ طاعةِ الأوامرِ والاتِّقاءِ عَن المعاصي وإصلاحِ ذاتِ البينِ بالعَدْلِ والإحسانِ.

---

(١) في (أ) و(ت): «قول الشافعي»، والمثبت من (خ)، وهو الموافق لعبارة «الكشاف» (٣/ ٣٦١): وعند الشافعي رحمه الله في أحد قولَيْه: لا يلزم.

(٢) تنسب لابن محيصن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٣) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٨) عن ابن مسعود، وزاد ابن جني في «المحتسب» (١/ ٢٧٢) نسبتها لجعفر بن محمد بن علي بن الحسين ولأبيه ولجده ولطلحة بن مصرف.

سُورةُ الأَنفالِ

قوله: «وإنَّما سُمِّيَت الغَنيمَةُ نَفَلًا لأَنَّها عَطِيَّةٌ مِن اللهِ وفَضلٌ»:

عبارةُ الإمامِ: لأنَّ المُسلمينَ فُضِّلوا بها عَلى سائرِ الأُمَمِ الذين لم تَحِلَّ الغَنائمُ لهم(١).

قوله: «وسببُ نُزولِه اختلافُ المُسلِمينَ في غَنائمِ بَدرٍ...» إلى آخرِه.

أخرجَه أحمَدُ وابنُ حِبَّانَ والحاكمُ مِن حَديثِ عُبادةَ بنِ الصَّامتِ(٢).

قوله: «وقيل: شَرَطَ رَسولُ اللهِ ﷺ لِمَن كانَ له غَناءٌ(٣)...» الحديث.

أخرجَه أبو داودَ والنَّسائيُّ وابنُ حِبَّانَ والحاكمُ وصحَّحَه عن ابنِ عبَّاسٍ(٤).

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٥/ ٤٤٧).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٢٢٧٦٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨٥٥)، الحاكم في «المستدرك» (٢٦٠٧)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

(٣) كذا في النسخ الخطية، و«تفسير البيضاوي»، والذي في «الكشاف» للزمخشري: «بلاء».

(٤) رواه أبو داود (٢٧٣٧)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٣٣)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٠٩٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٨٧٦)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص». ورواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٣)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما. وذكره الواحدي في «أسباب النزول» (ص: ٢٣١). قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٧): وأما قوله: «حتى قتلوا سبعين وأسروا سبعين» فليس في هذا الحديث.

قلت: وهذه العبارة التي نبه عليها الحافظ وردت في سياق آخر رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٨٨) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وذكره ابن أبي زمنين في «تفسيره» (٢/ ١٦٤) عن الكلبي، والثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٩) عن ابن عباس، وفي رواية عبد الرزاق بعض اختصار. والكلبي متروك.

قوله: «كُنَّا رِدْءًا»؛ أي: عَوْنًا.

قوله: «وعَن سعدِ بنِ أبي وقّاصٍ قال: لَمَّا كانَ يوم بدرٍ قُتِلَ أخي عُمَير، وقتلتُ سعيدَ بنَ العاصِ...» الحديث.

أخرجَه أحمَدُ وابنُ أبي شيبةَ(١).

وقال أبو عبيدٍ: كذا فيه سَعيدُ بن العاصِ، والمحفوظُ عِندَنا العاصُ بنُ سَعيدٍ(٢).

قوله: «في القَبَضِ»، هو بالتَّحريكِ: ما قُبِضَ مِن الغَنائمِ(٣).

---

(١) رواه أحمد في «مسنده» (١٥٥٦)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٣٠٨٥). وأصل الحديث رواه مسلم (١٧٤٨).

(٢) انظر: «الأموال» للقاسم بن سلام (٧٥٦). قال الأستاذ محمود شاكر في طبعته من «تفسير الطبري» (١٣/ ٣٧٤): فالذي جاء في الخبر هنا «سعيد بن العاص» وَهم، فإن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي متأخر، قُبض رسولُ الله ﷺ وله تسع سنين، وهو لم يُشرك قط، وقُتل أبوه العاص بن سعيد يوم بدرٍ كافراً، أما جده سعيد بن العاص بن أمية فمات قبل بدرٍ مشركاً، ويكون الصواب كما قال ابن حجر في «الإصابة» في ترجمة عمير بن أبي وقاص: العاص بن سعيد بن العاص، ويكون الاختلاف إذن في الذي قتَله: أهو علي بن أبي طالب، أم سعد بن أبي وقاص؟

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٨). وقال أبو عبيد: «القَبَض»: الذي تُجمع عنده الغنائم، وفي «النهاية» (مادة: قبض): هو بمعنى المقبوض، وهو ما جمِع من الغنيمة قبل أن تُقْسَم.

(٢ ـ ٤) ـ ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾.

﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾؛ أي: الكامِلُون في الإيمانِ ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ فَزِعَت لذكرِه استعظامًا له وتهيُّبًا مِن جلالِه.

وقيل: هو الرَّجلُ يهمُّ بمعصيَةٍ فيقالُ له: اتَّقِ اللهَ، فيَنْزِعُ عنه خوفًا مِن عقابِه.

وقُرِئَ: (وجَلت) بالفَتحِ[1]، وهي لغةٌ، و: (فَرِقَت)[2]؛ أي: خافَتْ.

﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ لزيادةِ المؤمَنِ بـه، أو لاطمئنانِ النَّفسِ ورسوخِ اليَقينِ بتظاهُرِ الأدلَّةِ، أو بالعملِ بمَوْجِبِها، وهو قولُ مَن قال: (الإيمانُ يزيدُ بالطَّاعةِ وينقصُ بالمعصيَةِ) بناءً على أنَّ العملَ داخلٌ فيه.

﴿وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾: يفوِّضونَ إليه أمورَهُم، ولا يخشَونَ ولا يرجُونَ إلَّا إيَّاه.

﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لأنَّهم حقَّقُوا إيمانَهُم بأنْ ضمُّوا إليه مكارِمَ أعمالِ القلوبِ مِن الخشيَةِ والإخلاصِ والتَّوكُّلِ ومحاسنَ أفعالِ الجوارحِ التي العِيَارُ[3] عليهَا الصَّلاةُ والصَّدقةُ.

و﴿حَقًّا﴾ صفةُ[4] مَصدرٍ محذوفٍ، أو مصدرٌ مُؤكِّدٌ كقولِهم: (هو عبدُ اللهِ حقًّا).

---

(١) نسبت ليحيى وأبي واقد. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٢) نسبت لابن مسعود. انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ١٧)، و«الكشاف» (٣/ ٣٦٦)، و«البحر المحيط» (١١/ ١٣).

(٣) في (ت): «المعيار».

(٤) في (ت): «وحقًّا منصوب بصفة».

﴿لَهُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾: كرامةٌ وعُلوُّ منزلةٍ، وقيل: درجاتُ الجنَّةِ يرتَقونَها بأعمالِهِم.

﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ لِمَا فَرَطَ مِنْهُم ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ أُعدَّ لَهُم في الجنَّةِ لا ينقطعُ عَددُهُ ولا ينتهي أَمدُه.

(٥) ـ ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾.

﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ﴾ خبرُ مُبتدإٍ مَحذوفٍ تقديرُهُ: هذه الحالُ في كراهَتِهِم إيَّاها كحالِ إخراجِكَ للحربِ في كراهتِهِم له، أو صِفَةُ مصدرِ الفعلِ المقدَّرِ في قولِه: ﴿ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾؛ أي: الأنفالُ ثبتَتْ للهِ والرَّسولِ ﷺ مع كراهَتِهِم ثباتًا مثلَ ثباتِ إخراجِك ربُّك من بيتكَ، يعني: المدينةَ؛ لأنَّها مُهاجَرُه ومَسكَنُه، أو بيتَهُ فيها مع كراهَتِهِم.

﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ في موقعِ الحالِ؛ أي: أخرجكَ في حالِ كراهَتِهِم.

وذلك أنَّ عيرَ قريشٍ أقبلَتْ مِن الشَّامِ وفيها تجارةٌ عَظِيمَةٌ ومعها أربعونَ راكِبًا، منهم أبو سفيانَ وعمرُو بنُ العاصِ ومخرمةُ بنُ نوفلٍ وعمرُو بن هشامٍ، فأَخبر جبريلُ رسولَ اللهِ عليهما السَّلامُ، فأخبرَ المُسلمينَ فأعجبَهُم تلقِّيهَا لكثرةِ المالِ وقلَّةِ الرِّجالِ، فلمَّا خَرجُوا بلغَ الخبرُ أهلَ مكَّةَ، فنادى أبو جهلٍ فوقَ الكعبةِ: يا أهلَ مكَّةَ! النَّجاءَ النَّجاءَ على كلِّ صعبٍ وذَلُولٍ، عيرُكُم أموالُكُم إِنْ أصابَها محمَّدٌ لم تُفلِحُوا بعدَها أبدًا.

وقد رأَتْ قبلَ ذلك بثلاثٍ عاتكَةُ بنتُ عبدِ المطَّلبِ أنَّ ملكًا نزلَ مِن السَّماءِ فأخذَ صخرةً مِن الجبلِ ثمَّ حلَّقَ بها، فلم يبقَ بيتٌ في مكَّةَ إلا أصابَه شيءٌ مِنها،

فحدَّثَتْ بها العَبَّاسَ، وبلغَ ذلك أبا جهلٍ فقال: ما يرضَى رِجالُهُم أن يَتنبَّؤُوا حتَّى تَنبَّأَ نِساؤُهُم(١)!

فخرجَ أبو جهلٍ بجميعِ أهلِ مكَّةَ ومضى بهم إلى بدرٍ، وهو ماءٌ كانَت العربُ تجتمِعُ عليه لسُوقِهِم يومًا في السَّنَةِ، وكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ بوادِي دَفْرانَ، فنزلَ عليه جبريلُ بالوَعدِ بإحدى الطَّائفتينِ: إمَّا العيرُ وإمَّا قريشٌ، فاستشارَ فيه أصحابَه فقالَ بعضُهُم: هلَّا ذكرتَ لَنَا القتالَ حتَّى نتأهَّبَ له، إنَّا خرجنا للعيرِ، فردَّ عليهِم وقال: «إنَّ العيرَ مَضَتْ على ساحلِ البَحرِ، وهذا أبو جهلٍ قد أقبَلَ»، فقالوا: يا رسولَ اللهِ عليكَ بالعيرِ ودَعِ العدوَّ، فغضبَ رسولُ اللهِ، فقامَ أبو بكرٍ وعُمَرُ فأحسنَا، ثمَّ قامَ سعدُ بنُ عُبادةَ فقال: فانظُرْ أمرَكَ فامضِ فواللهِ لو سرتَ إلى عَدَنِ أَبْيَنَ ما تخلَّفَ عنك رجلٌ مِن الأنصارِ(٢).

---

(١) حديث الرؤيا رواه الحاكم في «المستدرك» (٤٢٩٧) عن ابن عباس وعروة. ورواه الطبراني في «الكبير» (٢٤/ ٣٤٤ و٣٤٦) من حديث عاتكة رضي الله عنها صاحبة الرؤيا.

(٢) كذا ذكر المؤلف قول سعد بن عبادة هنا قبل كلام المقداد وقبل قول النبي ﷺ: «أشيروا علي أيها الناس» يريد بذلك الأنصار، متابعاً في ذلك الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٣٧٠)، وتابعه على ذلك أيضًا بعض المفسرين كأبي البركات النسفي وأبي السعود، وكذا ذكره أبو حفص النسفي في «تفسيره» عند هذه الآية، وفي ذكره في هذا الموضع إخلال بتسلسل الأحداث، فإن سعد بن عبادة من الأنصار، بل هو من زعمائهم وكبارهم، وموقعه فيهم كموقع سعد بن معاذ من حيث الزعامة والوجاهة، وقد تكلم باسم الأنصار، وصرح في كلامه بنصرتهم للنبي ﷺ إذا وقع اللقاء، فلم يبق مسوغ لذكر طلب النبي ﷺ بعد ذلك رأي الأنصار، وما جاء من قوله: «أشيروا عليَّ أيها الناس» وهو يريد الأنصارَ... إلى قول سعد بن مُعاذٍ: لكأنَّك تُريدنا يا رسول الله؟ إلى آخر كلامه.

ومن العجيب أن يغيب مثل هذا عن هؤلاء الأئمة مع رسوخهم في العلم وسعة اطلاعهم، ولعل السبب في وقوع ذلك هو خلط بعض الروايات ببعضها، فقد روى مسلم (١٧٧٩) القصة بذكر كلام =

ثم قالَ مِقدادُ بن عمرٍو: امضِ لِمَا أمركَ اللهُ فإنَّا معكَ حيثُمَا أحببتَ، لا نَقولُ لك كما قالَتْ بنو إسرائيلَ لِمُوسى: ﴿اذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ ولكنْ: اذهَبْ أنتَ وربُّكَ فقاتِلَا إنَّا مَعَكُما مقاتلونَ، فتبسَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ[١].

ثمَّ قال: «أشيروا عليَّ أيُّها النَّاسُ» وهو يريدُ الأنصارَ لأنَّهُم كانوا عُدَدهم[٢]، وقد شَرَطُوا حين بايعوهُ بالعقبةِ أنَّهُم بُرَآءُ مِن ذمامِهِ حتى يَصِلَ إلى دِيارِهِم، فتخوَّفَ أن لا يَرَوْا نُصرتَه إلَّا على عَدوٍّ دَهِمَهُ بالمدينةِ، فقامَ سَعدُ بنُ مُعاذٍ فقال: لَكأنَّكَ تريدُنا يا رَسولَ اللهِ؟ فقال: «أجَل»، قال: إنَّا قد آمَنَّا بك وصَدَّقناكَ وشَهِدْنا أنَّ ما

= سعد بن عبادة لكن لم يرد فيه بعد ذلك طلب المشورة من الأنصار، ولفظه: عن أنسٍ: أن رسولَ اللهِ ﷺ شاوَرَ حين بَلَغه إقبالُ أبي سفيانَ، قال: فتكلَّم أبو بكر، فأَعْرَض عنه، ثُم تكلَّم عمرُ فأَعْرَض عنه، فقام سعدُ بنُ عبادةَ، فقال: إيَّانا تريدُ يا رسولَ الله؟ والذي نفسي بيده، لو أمَرْتنا أن نُخِيضها البحرَ لأَخَضناها، ولو أمَرْتنا أن نضرب أكبادها إلى بَرْكِ الغِمَادِ لَفعَلْنا، قال: فنَدَب رسولُ اللهِ ﷺ النَّاسَ، فانطلَقوا حتى نزلوا بدرًا... الحديث.

فليس في هذا الحديث إشكال من حيث التسلسل، لكن ذكر سعد بن عبادة رضي الله عنه في القصة أصلاً فيه نظر نبه عليه الحافظ في «الفتح» (٧/ ٢٨٨) قال: لأن سعد بن عبادة لم يشهد بدراً، وإن كان يعدُّ فيهم لكونه ممن ضرب له بسهمه...، قال: ووقع عند الطبراني أن سعد بن عبادة قال ذلك بالحديبية، وهذا أولى بالصواب.

قلت: لعل ذكر سعد بن عبادة رضي الله عنه وقع في حديث مسلم بدلاً من ذكر سعد بن معاذ رضي الله عنه.

(١) قول المقداد إلى هنا رواه بنحوه البخاري (٤٦٠٩) من حديث ابن مسعود، وفيه: فكأنه سري عن رسول الله ﷺ. بدل: فتبسم رسول الله ﷺ.

(٢) قوله: «عُدَدهم» هكذا ضبطت في (ت) و(خ)، وعليه شرح القونوي في «الحاشية» (٩/ ١٧) فقال: هو جمع عدة بضم العين: ما أعد للمحاربة، لكن المراد هنا: ما أعد للمعاونة: إما حقيقة إن قيل بالاشتراك، أو مجازاً وهو الظاهر.

جِئْتَ به هو الحقُّ، وأعطيناكَ على ذلك عُهودَنا ومَواثِيقَنا على السَّمعِ والطَّاعةِ، فامضِ يا رسولَ اللهِ لِمَا أردتَ فوالذي بعثَكَ بالحقِّ لو استعرضْتَ بِنَا هذا البَحْرَ فخُضتَهُ لخُضْناهُ معكَ ما تخلَّفَ منا رجلٌ واحِدٌ، وما نكرَهُ أَنْ تَلْقَى بنا عَدُوَّنا، وإنَّا لصُبُرٌ عندَ الحربِ صُدُقٌ عندَ اللقاءِ، ولعلَّ اللهَ يُريكَ مِنَّا ما تقرُّ به عينُكَ، فسِرْ بِنَا على بركةِ اللهِ تَعالى.

فنشَّطَه قولُه، ثمَّ قال: «سيروا على بَركَةِ اللهِ وأبشِرُوا فإنَّ اللهَ قَدْ وعدَنِي إحدى الطَّائفتينِ، واللهِ لكأنِّي أنظرُ إلى مصارعِ القَوْمِ»(١).

وقيل: إنَّه عليه السَّلامُ لمَّا فرغَ مِن بدرٍ قيلَ له: عليكَ بالعيرِ، فناداهُ العبَّاسُ وهو في وثاقِه: لا يصلحُ، فقالَ له: «لمَ»؟ فقال: لأنَّ اللهَ وعدَكَ إِحْدَى الطَّائفتينِ وقد أعطاكَ ما وعدَكَ، فكَرِهَ بعضُهُم قولَه.

قولـه: «﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾ خبـرُ مُبتـدأٍ...» إلـى قولـه: «أو صِفـةُ مَصـدَرٍ...» إلـى آخره.

---

(١) حديث غزوة بدر رواه مطولًا الطبري في «تفسيره» (١١/ ٤١) من طريق محمد بن إسحاق، عن محمد بن مسلم الزهري، وعاصم بن عمر بن قتادة، وعبد الله بن أبي بكر، ويزيد بن رومان، عن عروة بن الزبير وغيرهم من علمائنا، عن عبد الله بن عباس، كُلٌّ قد حدثني بعض هذا الحديث، فاجتمع حديثهم فيما سُقت من حديث بدر. فذكره ومن ضمنه أكثر ما أورده المؤلف هنا. وانظر: «مغازي الواقدي» (١/ ٢٩) وما بعدها، و«السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٦٠٧) وما بعدها، و«المعجم الكبير» (٢٤/ ٣٤٦-٣٤٧).

وقصة إراءتهم مصارع القوم رواها مسلم (٢٨٧٣) من حديث أنس عن عمر رضي الله عنه أنه قال: إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ، كان يُرينا مَصارِعَ أهلِ بدرٍ بالأمسِ، يقولُ: (هذا مَصْرَعُ فلانٍ غدًا إنْ شاءَ اللهُ)، قال: فقال عمر: فوالذي بَعَثَه بالحقِّ ما أَخطَؤوا الحُدودَ التي حَدَّ رسولُ الله ﷺ.

قال ابنُ الشَّجريِّ في «أماليه»: الوجهُ هو الأَوَّلُ، والثَّاني ضَعيفٌ لتَباعُدِ ما بينَهُما(١).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا خفاءَ في أنَّ الأَوجَهَ هو الرَّفعُ؛ لأنَّ النَّاصبَ بعيدٌ والفاصلَ كثيرٌ، وجعلُ ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ﴾ داخلًا في حَيِّزِ ﴿قُلِ﴾ ليسَ بحسَنِ الانتِظامِ(٢).

وقال أبو حيَّان: في الوَجهِ الثَّاني بُعْدٌ لكثرةِ الفَصلِ بينَ المُشبَّهِ والمُشبَّهِ به، ولا يَظهَرُ كبيرُ مَعنًى لتَشبيهِ هذا بهذا، بَلْ لو كانا مُتقارِبَينِ لَمْ يَظْهَر للتَّشبيهِ كَبيرُ فائِدَةٍ.

قال: وخطرَ لي في المنامِ أنَّ هُنا مَحذوفًا وهو (نصرك) والكافُ فيها مَعنى التَّعليلِ؛ أي: لأَجلِ أن خرجتَ لأَجلِ إعزازِ دينِ اللهِ نَصَرَكَ وأمدَّكَ بالمَلائكَةِ، ودلَّ على هذا المَحذوفِ قَولُه بعدُ: ﴿إِذۡ تَسۡتَغِيثُونَ رَبَّكُمۡ﴾ الآيات(٣).

قوله: «وذلك أنَّ عيرَ قُريشٍ أقبلَتْ مِن الشَّامِ...» إلى آخرِه.

هو في سيرةِ ابنِ هشامٍ مِن قَولِ ابنِ إسحاقَ، وروى ابنُ جريرٍ بعضَه عن ابنِ عبَّاسٍ، وبعضَه عن عُروةَ بن الزُّبيرِ، وبعضَه عن السُّدِّيِّ(٤).

---

(١) هذا بعض ما ذكره ابن الشجري. انظر: «أمالي ابن الشجري» (٣/ ١٨٥)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٩)، وعنه نقله المصنف.

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٦/ ب).

(٣) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ١٩ ـ ٢٢).

(٤) انظر: «سيرة ابن هشام» (١/ ٦٠٦) من قول ابن إسحاق، ورواه ابن جرير (١١/ ٤٢) عن ابن عباس، و(١١/ ٤٣) عن السدي، و(١١/ ٤١) عن عروة.

قوله: «النَّجاءَ النَّجاءَ»:

قال الطِّيبِيُّ: هو مَنصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ، واللامُ فيها للجنسِ، والنَّجاءُ مَمدودٌ: الإسراعُ[١].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هو مَصدَرٌ؛ أي: أَسرِعُوا الإِسراعَ، أو إغراءٌ؛ أي: الزَمُوا الإِسراعَ[٢].

قوله: «على كلِّ صَعبٍ وذَلولٍ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: أَسرِعُوا وبادِرُوا مُجتَمعينَ ولا تَقِفوا لأَنْ تَختارُوا الرَّكوبَ[٣] ذَلُولًا دونَ صعبٍ[٤].

قوله: «عيرُكُم وأَموالُكُم»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: الزَمُوهَا وبادِرُوها واحفَظُوها[٥].

وقال الطِّيبِيُّ: (أموالُكُم) بدلٌ مِن (عيرُكُم)[٦].

قوله: «حَلَّقَ بها»:

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٢)، ونقله عن الجوهري كما في «الصحاح» مادة: (نجا).

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٦/ ب).

(٣) في (س): «للركوب».

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٢).

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٦/ ب).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٢).

قال الطِّيبِيُّ: التَّحليقُ بالشَّيءِ: الرَّميُ بهِ إلى فَوق[1].

قوله: «فقالوا: يا رسولَ الله! عليكَ بالعيرِ ودَعِ العَدُوَّ»:

قال الطِّيبِيُّ: هذا هو المرادُ مِن إيرادِ هذه القِصَّةِ؛ لأنَّها سِيقَت لبيانِ أنَّ قولَه: ﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ حالٌ[2].

قوله: «إلى عَدَنِ أَبْيَن»:

قال في «النِّهاية»: عَدَنُ أَبْيَن: مَدينةٌ مَعروفةٌ باليَمنِ، أُضِيفَت إلى (أَبْيَنَ) بوزنِ أَبْيَض، وهو رَجلٌ مِن حِمْيَرَ عَدَنَ بها؛ أي: أَقَامَ[3].

وقال المُرتَضى اليَمانيُّ[4]: أَبْيَنُ: اسمُ قَصَبَةٍ بينَها وبينَ عَدَن مِقدارُ ثَمانيَةِ فراسِخَ، يُجلَبُ مِنها إلى عَدن الفواكِهُ والخضراواتُ.

قوله: «لو استَعْرَضْتَ بنا هذا البَحر»؛ أي: طلَبْتَ أَنْ نقطعَهُ عرضًا في صُحبَتِكَ.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٣).

(٢) المصدر السابق (٧/ ٢٤).

(٣) انظر: «النهاية» مادة: (عدن)، و(٣/ ١٩٢).

(٤) يحيى بن القاسم بن عمر الصنعاني، عز الدين ولد سنة ٦٨٠هـ قرأ على مشايخ اليمن، وارتحل إلى بغداد والشام وخراسان، وقرأ على علماء هذه الديار، وبرع في علوم كثيرة، وأكثر الاشتغال بالكشاف، وصنف حاشية مشهورة بحاشية العلوي، انظر: «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ٣٤٠).

قوله: «أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لَمَّا فَرغَ مِن بَدرٍ قيل: عليكَ بالعيرِ، فناداهُ العبَّاسُ وهو في وثاقِه...» الحديث.

أخرجَـه أحمَـدُ والتِّرمذيُّ وحسَّـنَه والحاكـمُ وصَحَّحه مِن حديثِ ابـنِ عبَّاسٍ بزيادة قـال: «صَدَقْت»[1].

(٦) ـ ﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ﴾.

﴿يُجَٰدِلُونَكَ فِي ٱلۡحَقِّ﴾: فـي إيثـارِكَ الجِهَـادَ بإظهارِ الحـقِّ لإيثارِهـم تلقِّيَ العيرِ عليه.

﴿بَعۡدَ مَا تَبَيَّنَ﴾ لهم أَنَّهُم يُنصرونَ أينمَا تَوجَّهُوا بإعلامِ الرَّسولِ.

﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلۡمَوۡتِ وَهُمۡ يَنظُرُونَ﴾؛ أي: يكرهونَ القِتالَ كراهةَ مَن يُساقُ إلى الموتِ وهو يشاهدُ أَسبابَه، وكانَ ذلك لقلَّةِ عددِهم وعدمِ تَأهُّبِهِم، إذْ رُوِيَ أَنَّهُم كانوا رجَّالةً وما كان فيهِمْ إلَّا فارسانِ، وفيه إيماءٌ إلى أنَّ مُجادلَتُهم كانَ لفرطِ فزَعِهِم ورُعبِهِم.

قوله: «وما كانَ فيهم إلا فارسانِ»:

قال الطِّيبيُّ: قيل: هما المِقدادُ بنُ الأَسوَدِ والزُّبيرُ بنُ العَوَّامِ[2].

---

(١) رواه أحمد فـي «مسنده» (٢٨٧٣)، والترمذي (٣٠٨٠)، وقال: هذا حديث حسن، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٦١)، وصححه، ووافقه الذهبي في «التلخيص».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٢٨)، ورواه الطبراني في «الكبير» (٢٣١)، عن إسماعيل بن أبي خالد عن البهي.

(٧ ـ ٨) ـ ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦ وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ ۝٧ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾.

﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ ٱللَّهُ إِحْدَى ٱلطَّآئِفَتَيْنِ ﴾ على إضمارِ (اذكر)، و﴿إِحْدَى﴾ ثاني مَفْعُولي ﴿يَعِدُكُمُ﴾ وقد أبدلَ عنها ﴿أَنَّهَا لَكُمْ﴾ بدلَ الاشتمالِ.

﴿وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ ٱلشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ﴾ يعني: العيرَ؛ فإنَّه لم يَكُن فيهَا إلا أربعونَ فارسًا، ولذلك يَتمنَّوْنَها ويكرهونَ مُلاقاةَ النَّفيرِ لكثرةِ عَددِهم وعُدَدِهم، و﴿ٱلشَّوْكَةِ﴾: الحِدَّةُ، مُستعارَةٌ مِن واحدَةِ الشَّوكِ.

﴿وَيُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾؛ أي: يُثْبِتَه ويُعْلِيَه ﴿بِكَلِمَٰتِهِۦ﴾ الموحَى بها في هذه الحالِ، أو بأوامرِهِ للملائكَةِ بالإمدادِ.

وقرئ: (بكَلِمَتِه) (١).

﴿وَيَقْطَعَ دَابِرَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ ويستأصِلَهُم، والمعنى: أَنَّكُم تُريدونَ أَنْ تصيبوا مَالًا ولا تلقَوْا مَكروهًا واللهُ يُريدُ إعلاءَ الدِّينِ وإظهارَ الحقِّ وما يُحصِّلُ لكم فوزَ الدَّارينِ.

﴿ لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ وَيُبْطِلَ ٱلْبَٰطِلَ ﴾؛ أي: فعلَ ما فعلَ، وليسَ بتكريرٍ؛ لأنَّ الأوَّلَ لبيانِ المرادِ وما بينَه وبينَ مُرادِهِم مِن التَّفاوُتِ، والثَّاني لبَيانِ الدَّاعي إلى حملِ الرَّسولِ على اختيارِ ذاتِ الشَّوكةِ ونصرِه عليها.

﴿وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ ذلك.

---

(١) نسبت لمسلمة بن محارب. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٩ ـ ١٠) ـ ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ ۚ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ بدلٌ مِن (إذ يعدكم)، أو متعلِّقٌ بقولِه: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ﴾، أو على إضمارِ (اذكر)[1]، واستغاثتُهم: أنَّهم لَمَّا عَلِمُوا أنْ لا محيصَ مِن القتالِ أخذوا يَقولونَ: أي ربِّ انصُرْنا على عدوِّكَ، أَغِثْنا يا غِياثَ المُستغيثينَ.

وعن عُمرَ رَضيَ اللهُ عنه أنَّه عليهِ السَّلامُ نظرَ إلى المشركينَ وهم ألفٌ، وإلى الصَّحابةِ وهُم ثلاثُ مئةٍ فاستقبلَ القِبْلَةَ ومدَّ يديهِ يَدعُو: «اللهمَّ أَنجِز لي ما وعَدْتَنِي، اللهمَّ إنْ تَهْلِكْ هذه العِصابةُ لا تُعبَد في الأرضِ» فما زالَ كذلك حتى سَقطَ رِداؤُه، فقالَ أبو بكرٍ رضيَ اللهُ عنه: يا نبي الله كفاكَ مُناشدتَكَ ربَّكَ فإنه سينجزُ لك ما وعدَكَ.

﴿فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم﴾: بأنِّي مُمدُّكُم، فحُذِفَ الجارُّ وسُلِّطَ عليه الفعلُ.

وقرأَ أبو عَمرٍو بالكسرِ[2] على إرادةِ القَولِ، أو إجراءِ (استجاب) مُجرى (قال)؛ لأنَّ الاستجابةَ مِن القَوْلِ.

﴿بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ﴾: مُتَّبِعينَ المؤمنينَ، أو: بعضَهُم بعضًا، من أردَفْتُه: إذا جئتُ بعدَه، أو: مُتْبِعِينَ بعضَهُم بعضًا المؤمنينَ، أو: أنفسَهُم المؤمنينَ، من أردَفْتُه إيَّاهُ فرَدِفَه.

وقرأَ نافعٌ ويَعقوبُ ﴿مُرْدَفين﴾ بفتحِ الدَّالِ[3]؛ أي: مُتْبَعين أو مُتَّبَعين، بمعنى: أنَّهم كانوا مقدمَةَ الجيشِ أو ساقتَهُم.

---

(١) في (خ): «اذكروا».

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص ٥٤) وهي خلاف المشهور عن أبي عمرو.

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٤)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٥).

وقرئ: (مُرِدِّفين) بكسرِ الرَّاءِ وضمِّها، وأصلُها مُرْتَدِفينَ بمعنى مُترادِفينَ، فأُدغِمَت التَّاءُ في الدَّالِ فالتقى ساكنانِ فحُرِّكَت الرَّاءُ بالكسرِ على الأصلِ أو بالضمِّ على الإتباعِ[١].

وقرئ: (بآلافٍ)[٢] ليوافِقَ ما في سورةِ آل عمران، ووجهُ التَّوفيقِ بينه وبينَ المشهورِ: أنَّ المرادَ بالألفِ: الذين كانوا على المقدِّمَةِ أو السَّاقةِ، أو وجوهُهُم وأعيانُهُم، أو مَن قاتَلَ مِنْهُم.

واختُلِفَ في مُقاتَلَتِهِم، وقد رُوِيَ أخبارٌ تدلُّ عليهَا[٣].

---

(١) القراءة بكسر الراء في «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٤٩)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٣).
وبضم الراء في «المحتسب» (١/ ٦٠).
وفيها قراءة ثالثة بفتح الراء، ذكرها النحاس في «إعراب القرآن» للنحاس (٢/ ٩١)، وابن جني في «المحتسب» (١/ ٦٠).
قال الزجاج في «معاني القرآن» (٢/ ٤٠٣): جوَّز في الراءِ مع تشديد الدال: كسرُها وفتحها وضمها، والدال مُشدَّدَة مكسورة على كل حال، قال سيبويه: الأصل: (مُرْتَدِفِينَ)، فأدغمت التاءُ في الدال فصارت (مُرَدِّفينَ)، لأنك طرحت حركة التاءِ على الراءِ، قال: وإن شئت لم تطرح حركة التاءِ وكسرت الراءَ لالتقاءِ السَّاكنين، والذين ضموا الراءَ جعلوها تابعة لضمة الميم. وانظر: «الكتاب» (٤/ ٤٤٤).

(٢) نسبت للسدي. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«المحرر الوجيز» (٢/ ٥٠٤)، و«الكشاف» (٣/ ٣٧٩)، و«البحر» (١١/ ٢٨)، و«الدر المصون» (٥/ ٥٦٦). وتحرفت في مطبوع «المختصر في شواذ القراءات» إلى: «بالألف».

(٣) منها: ما رواه مسلم (١٧٦٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما.
ومنها: ما رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٧٨)، والطبري في «تفسيره» (٦/ ٢٣)، من طريق ابن إسحاق حدثني أبي إسحاق بن يسار، عن رجل من بني مازن بن النجار، عن أبي داود المازني، وكان شهد بدرًا...، وإسناده ضعيف لإبهام الواسطة بين إسحاق بن يسار والد محمد بن إسحاق وبين أبي داود المازني.

﴿ وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ ﴾؛ أي: الإمدادَ ﴿إِلَّا بُشْرَىٰ﴾: إلا بشارةً لكُم بالنَّصرِ ﴿وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمْ﴾ فيزولَ مَا بها مِن الوَجَلِ لقِلَّتِكُم وذِلَّتِكُم.

﴿وَمَا ٱلنَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ وإمدادُ الملائكةِ وكثرةُ العددِ والأُهَبِ(١) ونحوُهما وسائطُ لا تأثيرَ لها، فلا تحسَبُوا النَّصرَ مِنْها ولا تيأَسُوا منه بفَقْدِها.

قوله: «﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ﴾ بدلٌ مِن: ﴿إذ يَعِدُكُمُ﴾، أو مُتعلِّقٌ بقولِه: ﴿لِيُحِقَّ ٱلْحَقَّ﴾»:

الطِّيبيُّ قال: هذا أوجَهُ مِن أَنْ يكونَ بدلًا؛ لأنَّ زمانَ الوَعدِ غيرُ زَمانِ الاستغاثةِ إلَّا عَلى تأويلِ أنَّ الوعدَ والاستغاثةَ وَقَعا في زمانٍ واسعٍ كما تقولُ: (لقيتُهُ سنَةَ كذا)(٢).

قوله: «وعَن عُمَرَ أَنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ نَظرَ إلى المُشركينَ...» الحديث.

أخرجَه مُسلِمٌ والتِّرمذيُّ(٣).

قوله: «مُتَّبعينَ المُؤمنينَ...» إلى آخرِه.

قال أبو حيَّان: هذا تَكثيرٌ في الكَلامِ، ومُلخَّصُه أنَّ (اتَّبع) مشددًا يَتعدَّى إلى واحدٍ، و(أَتْبَع) مخففًا يتعدَّى إلى اثنينِ، و(أردف) أتى بمَعناهما، والمفعولُ لـ(اتَّبع) مَحذوفٌ، والمَفعولانِ لـ(أتبعَ) مَحذوفانِ، فيُقَدَّرُ ما يَصِحُّ به المَعنى(٤).

---

(١) الأُهَب: جمع الأُهْبةِ وهي: العُدَّة، وأُهْبةُ الحرب: عُدَّتُها. انظر: «الصحاح» (مادة: أهب).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٣٢).

(٣) رواه مسلم (١٧٦٣)، والترمذي (٣٠٨١)، وقال: حديث حسن صحيح غريب.

(٤) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٢٩). وقد ذكر لذلك أربعةَ أوجهٍ، الأولان بتقدير المشدَّد، والأخيران بتقدير المخفَّف:

فقوله: «متَّبعين»؛ أي: الملائكةُ بمعنى: تابعين «المؤمنين». =

قلت: فقَوْلُ المُصنِّفِ أَوَّلًا: «مُتَّبعينَ المؤمنينَ» بالتَّشديدِ، وقولُه ثانيًا: «أو مُتْبعينَ بَعضَهُم بَعْضًا» بالتَّخفيفِ.

قوله: «**أو أنفسَهم المؤمنينَ**»:

أي: مُتبِعينَ أَنفُسَهُم المُؤمنين؛ أي: يَتقدَّمُونَهُم فيُتبِعُونَهُم أَنفُسَهُم[1].

(١١) ـ ﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ ﴾.

﴿ إِذْ يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ ﴾ بدلٌ ثانٍ مِن (إذ يعدكم) لإظهارِ نِعمَةٍ ثالثَةٍ، أو مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱلنَّصْرُ﴾ أو بما في ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ مِن مَعنى الفعلِ، أو بـ(جَعَلَ)، أو بإضمارِ: اذكُرْ.

وقرأ نافعٌ بالتَّخفيفِ مِن أَغْشَيْتُه الشَّيءَ: إذا غَشَّيْتُه إيَّاه. والفاعلُ على القراءتينِ هوَ اللهُ تعالى.

وقرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو: ﴿يَغْشَاكُم النُّعاسُ﴾ بالرَّفعِ[2].

= وقوله: «أو: بعضَهم» بالنصب بدل «متَّبعين» بدل بعضٍ، وأما البعض الثاني فمفعوله؛ أي: أو يتَّبعُ الملائكةُ بعضُهم «بعضاً» بأن يجعلوا بعضَهم تابعاً بعضاً منهم.

«أو: مُتْبِعين بعضهم بعضاً المؤمنين»؛ أي: أو يُتْبِعُ الملائكةُ بعضَهم بعضاً منهم المؤمنين.

«أو: أنفسهم المؤمنين»؛ أي: والملائكةُ يُتْبِعون أنفسَهم المؤمنين، وهذا وإن اتَّحدَ مع الأول معنًى مغايرٌ له تقديراً ومأخذاً. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/)، و«حاشية القونوي» (٩/ ٢٤).

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٧٨).

(٢) وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي بضم الياء وتشديد الشين من التغشية، انظر: «السبعة» (ص: ٢٨٢)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«جامع البيان في القراءات السبع» للداني (٣/ ١١٣٥)، و«النشر» (٢/ ٢٧٦)، وسقطت قراءة نافع من مطبوع «التيسير».

﴿أَمَنَةً مِّنْهُ﴾: أمنًا مِن اللهِ، وهو مفعولٌ له باعتبارِ المعنى، فإنَّ قولَه: ﴿يُغَشِّيكُمُ ٱلنُّعَاسَ﴾ مُتضمِّنٌ معنى: تنعسونَ، و﴿يَغْشاكُم﴾ بمعناهُ، والأمَنَةُ فِعْلٌ لفاعِلِه. ويجوزُ أن يرادَ بها الإيمانُ فتكونُ فعلَ المغشِّي(١).

وأن تُجعلَ على القراءةِ الأخيرةِ فعلَ النُّعاسِ على المجازِ لأنَّها لأَصحابِه، أو لأنَّه كانَ مِن حقِّه أن لا يَغشاهم لشدَّةِ الخوفِ، فلمَّا غَشِيَهم فكأنَّه حَصلَت له أَمَنَةٌ مِن اللهِ لولاها لم يغشَهُم كقولِه:

يَهَابُ النَّومُ أَنْ يَغْشَى عُيُونًا ... تَهَابُكَ فَهْوَ نَفَّارٌ شَرُودُ

وقرئ: (أَمْنَةً) كرَحْمةٍ(٢)، وهي لغة.

﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِۦ﴾ مِن الحَدثِ والجَنابةِ ﴿وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾ يعني: الجنابةَ؛ لأنَّها مِن تَخييلِه، أو: وَسوسَته وتَخويفه إيَّاهُم مِن العطشِ.

---

(١) قوله: «ويجوز أن يراد بها»؛ أي: بالأمَنةِ على قراءة نصب ﴿ٱلنُّعَاسَ﴾ ـ كما صرَّحَ به «الكشاف» ـ «الإيمان) بمعنى: الأمانِ، «فتكون»؛ أي: الأمَنةُ بمعنى الإيمان المرادِ به الأمانُ «فعلَ المغشِّي» فيتَّحدُ فيه الفاعلان أيضاً؛ إذ الإنعاسُ والإيمانُ بالمعنى المذكورِ فعلُه تعالى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ١٤).

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٣)، و«البحر المحيط» (١١/ ٣٣) عن ابن محيصن والنخعي ويحيى بن يعمر. وقد تقدمت هذه القراءة عند تفسير الآية (١٥٤) من آل عمران، وقال المؤلف عندها: كأنها المرةُ من الأمْن.

رويَ أنَّهُم نَزَلُوا في كَثيبٍ أعْفَرَ تسوخُ فيهِ الأَقدامُ على غيرِ ماءٍ، وناموا فاحتَلَم أكثَرُهُم وقَدْ غلبَ المُشرِكُونَ على الماءِ، فوَسْوَسَ إليهم الشَّيطانُ وقال: كيف تُنْصَرونَ وقد غُلِبْتُم على الماءِ وأَنْتُم تُصَلُّونَ مُحدِثينَ مُجْنِبينَ وتَزعمونَ أنَّكُم أَوْلِياءُ اللهِ وفيكُم رَسولُهُ، فأشفَقُوا فأنزلَ اللهُ المطرَ فمُطِرُوا ليلًا حتى جرى الوادي، فاتَّخذُوا الحياضَ على عُدْوَتِه وسَقَوا الرِّكَابَ واغتَسَلُوا وتوضَّؤُوا، وتلبَّدَ الرَّملُ الذي بَينَهُم وبينَ العَدوِّ حتى ثبَتَتْ عليهِ الأَقدامُ وزالَت الوَسْوَسَةُ.

﴿وَلِيَرْبِطَ عَلَىٰ قُلُوبِكُمْ﴾ بالوثوقِ على لطفِ اللهِ بهم ﴿وَيُثَبِّتَ بِهِ ٱلْأَقْدَامَ﴾ أي: بالمطرِ حتَّى لا تَسُوخَ في الرَّملِ أو بالرَّبطِ على القلوبِ حتى تثبتَ في المعركَةِ.

قوله: «أو مُتعلِّقٌ بـ﴿ٱلنَّصْرُ﴾[1]**»:**

قال أبو حيَّان: فيه ضعفٌ مِن وُجوهٍ:

أحدُها: أنَّه مَصدرٌ فيه (أل)، وفي إعماله خلافٌ.

الثاني: أنَّه مَوصولٌ وقد فُصلَ بينَهُ وبينَ مَعمولِه بالخبرِ الذي هو ﴿إِلَّا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ وذلك لا يجوزُ، لا يقال: (ضَرْبُ زَيْدٍ شَديدٌ عَمْرًا).

الثالث: أنَّه يلزَمُ من ذلكَ إعمالُ ما قبلَ ﴿إِلَّا﴾ فيما بعدَها مِن غيرِ أنْ يكونَ ذلكَ المعمولُ مُستَثنًى أو مُستَثنًى منه أو صِفَةً له، و﴿إِذْ﴾ ليسَ واحداً من هذهِ الثلاثَةِ فلا يجوزُ، لا يقال: (ما قامَ إلا زَيدٌ يومَ الجمعةِ)، وجوَّزَ ذلك الكِسائيُّ والأخفَشُ[2].

قوله: «أو بما في ﴿عِندِ ٱللَّهِ﴾ مِن مَعنى الفعلِ»: «قال أبو حيَّان: يُضعِّفُه المعنى؛

---

(١) في النسخ الخطية: «الشر»، والمثبت من «البحر المحيط» و«تفسير البيضاوي».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٣١)، و«شرح التسهيل» لابن مالك (٢/ ٣٠٤).

لأنَّه يَصيرُ استقرارُ النَّصرِ مقيَّدًا بالظرفِ، والنَّصرُ مِن عندِ اللهِ مُطلقًا في وقتِ غشي النُّعاسِ وغَيرِه(١).

وقال الحَلَبِيُّ: هذا لا يُضعَّفُ به؛ لأنَّ المُرادَ بهذا النَّصرِ نَصرٌ خاصٌّ، وهذا النَّصرُ الخَاصُّ كان مُقيَّدًا بذلك الظَّرفِ(٢).

قوله: «أو بـ(جعل)»:

قال أبو حيَّان: هو ضَعيفٌ أيضًا؛ لطولِ الفَصلِ، ولكونِه مَعمولَ ما قبلَ (إلا)، وليس أحدَ تلكِ الثلاثَةِ(٣).

قوله: «وهو مفعولٌ له باعتبارِ المعنى»، أي: لوُجوبِ أَنْ يكونَ فاعلُ الفعلِ المُعلَّلِ والعِلَّةِ واحدًا، ولا يتأتَّى ذلك إلا بهذا التَّقديرِ؛ أي: تَنعسونَ لأَمنِكُم.

قوله: «ويجوزُ أَنْ يُرادَ بها الإيمانُ(٤)»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا بَعيدٌ في اللُّغَةِ(٥).

قوله: «وأن تُجعلَ على القراءةِ الأخيرةِ»؛ أي: قراءةِ ابنِ كَثيرٍ وأَبي عمرٍو ﴿يَغشاكُم النُّعاسُ﴾ بالرَّفعِ(٦).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٣١).

(٢) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥٧٤).

(٣) وهي: المُستَثنى أو المُستَثنى منه أو صِفَته. انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٣١).

(٤) في النسخ الخطية: «الأمان»، والمثبت من «تفسير البيضاوي» و«حاشية التفتازاني».

(٥) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٧/ ب).

(٦) انظر: «النشر» لابن الجزري (٢/ ٢٧٦).

قوله: «فعلَ النُّعاسِ على المَجَازِ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: على أنَّه مِن الاستعارةِ المَكنيَّةِ، شبَّهَ النُّعاسَ بشَخصٍ طالبٍ للأَمنِ[1]، ثمَّ خيَّلَ أنَّه إنسانٌ بعينِه حيثُ أثبتَ له على سبيلِ الاستعارَةِ التَّخييليَّةِ الأَمَنةَ التي هي مِن لوازمِ المُشبَّهِ به وجَعلَ نِسبتَهَا إليه قرينَةً مانِعَةً مِن إرادةِ الحَقيقةِ، وفيه إغراقٌ في الوَصفِ؛ لأنَّه جعلَ النُّعاسَ الذي هو سببٌ للأَمنِ بسببِ غِشيانِه إيَّاهُم مُلتَمِسًا للأمنِ مِنهم[2].

وقد صوَّبَ ابنُ المُنيِّرِ هذا الوَجهَ[3].

وقال العَلَمُ العِراقِيُّ: فيه بُعْدٌ؛ لأنَّ مثلَ هذه الاستعارَةِ البَعيدَةِ للنَّومِ قد تُستحسنُ في الشِّعر لبنائِه على المبالغةِ، وغلبةِ باطلِه على حقِّه، ولا يكادُ يُوجدُ[4] مِثلُها في الكتابِ العزيز الذي لا يأتيهِ الباطلُ مِن بينِ يديه ولا مِن خَلفِه[5].

وقال الطِّيبِيُّ متعقِّبًا عليه: إنْ منعَ استعمالَ المجازِ في كتابِ اللهِ المَجيدِ يتمشَّى[6] له هذا المنعُ، وإلَّا فهوَ منهُ غَيرُ مُستحسَنٍ؛ لأنَّ هذا الأسلوبَ في الدَّرجةِ القُصْوى من البَلاغَةِ، وكلامُ اللهِ إنَّما كانَ مُعجِزًا من حيثُ اللَّفظُ والمعنى إذا استُعمِلَ فيه أمثالُ ذلك[7].

---

(١) في (ز): «الأمن».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٠).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٢٠٣).

(٤) من قوله: «للنَّومِ قد تُستحسنُ» إلى هنا من (ز).

(٥) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤١٢).

(٦) في النسخ الخطية: «يمشي»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٧) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤١).

قوله:

«**يهـــابُ النَّـــومُ أَنْ يَغْشَـــى عُيونًا تهابُـــكَ فهـــوَ نَفَّـــارٌ شَرُودُ**»[١]

قال الطِّيبِيُّ: قيل: إنَّ هذا البيتَ للزَّمخشَرِيِّ[٢].

و(تَهابُكَ): صِفَةٌ لِعيونًا، و(فهو): ضَميرُ النَّومِ، و(نَفَّارٌ): صيغَةُ مُبالغَةٍ مِن نَفَرَت الدَّابَّة نِفارًا، و(شَرُود) مِن شَرَدَ البَعيرُ، والمعنى: يخافُ النَّومُ أَنْ يَدخُلَ عيونَ أعدائِكَ فهو لذلك نَفَّارٌ شَرودٌ[٣].

قوله: «رُوِيَ أَنَّهُم نزلُوا في كَثيبٍ أَعْفَرَ...» إلى آخرِه.

أخرجَه ابنُ جريرٍ وابنُ مَردويه وأبو نعيمٍ في «الدلائل» مِن حَديثِ ابن عبَّاسٍ[٤] بمعناه، وليس فيه: فاحتلَمَ أَكثَرُهُم.

قوله: «كثيبٍ أَعْفَرَ»؛ أي: رَملٌ أَبيضُ تَعلوهُ حُمرَةٌ[٥].

قوله: «تَسوخُ فيه الأَقدامُ»؛ أي: تَدخلُ وتَغيبُ[٦].

---

(١) في (س) و(ز): «فهاب»، والمثبت من (ن).

(٢) انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٨١)، و«فتوح الغيب» (٧/ ٤٠)، و«حاشية الشهاب على البيضاوي» (٤/ ٢٥٨)، و«روح المعاني» (١٠/ ٤٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٠ ـ ٤١).

(٤) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٧)، وأبو نعيم في «دلائل النبوة» (٤٠٠)، ورواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥) عن الضحاك، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٦٥ ـ ١٦٦٦) عن قتادة، وذكره أبو حفص النسفي في «التيسير في التفسير» عند هذه الآية عن الكلبي.

(٥) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (عفر).

(٦) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٢) وعنه نقل المصنف ما سبق.

(١٢) ـ ﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾.

﴿إِذْ يُوحِي رَبُّكَ﴾ بدلٌ ثالثٌ أو مُتعلِّقٌ بـ(يُثبِّتَ) ﴿إِلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ﴾ في إعانَتِهِم وتثبيتِهِم، وهو مفعولُ ﴿يُوحِي﴾.

وقُرِئَ بالكسرِ[١] على إرادةِ القولِ أو إجراءِ الوَحيِ مُجراه.

﴿فَثَبِّتُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ بالبشـارةِ، أو بتكثيـرِ سـوادِهِم، أو بمحاربـةِ أعدائِهِـم، فيكـونُ قولُـه: ﴿سَأُلْقِي فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلرُّعْبَ﴾ كالتَّفسيـرِ لقولِـه: ﴿أَنِّي مَعَكُمْ فَثَبِّتُوا۟﴾.

وفيه دَليلٌ على أَنَّهُم قاتَلُوا، ومَن منعَ ذلك جعلَ الخِطابَ فيه معَ المؤمنينَ: إمَّا على تَغييرِ الخطابِ، أو على أنَّ قولَه: ﴿سَأُلْقِي﴾ إلى قولِه: ﴿كُلَّ بَنَانٍ﴾ تلقينٌ للمَلائِكَةِ ما يثبِّتونَ المؤمنينَ به؛ كأنَّه قال: قولُوا لهم قَوْلِي هذا.

﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾: أَعالِيَها التي هي المذابِحُ أو الرُّؤوسُ ﴿وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾: أصابعَ؛ أي: جزُّوا رِقابَهُم واقطَعُوا أطرافَهُم.

(١٣ ـ ١٤) ـ ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَآقُّوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴿١٣﴾ ذَٰلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى الضَّربِ أو الأمرِ به، والخطابُ للرَّسُولِ عليهِ السَّلامُ أو لكلِّ أحدٍ[٢] مِن المُخاطبينَ قبلُ.

---

(١) انظر: «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٠٧)، و«البحر المحيط» (١١/ ٣٨)، عن عيسى بن عمر.

(٢) في (ت): «واحد».

﴿بِأَنَّهُمْ شَآقُّواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾: بسببِ مُشاقَّتِهِم لهمَا، واشتقاقُه مِن الشَّقِّ؛ لأنَّ كُلًّا[1] مِن المتعانِدينَ في شِقٍّ خلافَ شِقِّ الآخرِ، كالمعاداةِ مِن العُدْوَةِ، والمخاصَمَةِ مِن الخُصْمِ وهو الجانِبُ.

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ تقريرٌ للتَّعليلِ، أو وعيدٌ بما أعدَّ لهم في الآخرةِ بعدما حاقَ بهم في الدُّنيا.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الخطابُ فيه مع الكَفَرةِ على طريقَةِ الالتفاتِ، ومحلُّهُ الرَّفعُ؛ أي: الأمرُ ذلكُم، أو: ذلكُم واقعٌ، أو نصبٌ بفعلٍ دلَّ عليه: ﴿فَذُوقُوهُ﴾ أو غيرُه مثلَ: باشِروا، أو عليكُم، لتكونَ الفاءُ عاطِفَةً.

﴿وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ عطفٌ على ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ أو نصبٌ على المفعولِ معه، والمعنى: ذوقوا ما عُجِّلَ لكُم مع ما أُجِّلَ لكم في الآخرةِ، ووُضِعَ الظَّاهرُ فيه مَوضِعَ الضَّميرِ للدَّلالةِ على أنَّ الكفرَ هو سَبَبُ العَذابِ الآجِلِ، أو الجمعِ بينَهُما[2].

وقُرِئَ (وإنَّ) بالكسرِ[3] على الاستئنافِ.

قوله: «﴿ذَٰلِكُمْ﴾ الخِطابُ فيه مع الكفرَةِ على طريقَةِ الالتفاتِ»:

قال الطِّيبيُّ: مِن الغيبَةِ في ﴿شَآقُّواْ﴾[4].

---

(١) في (خ): «كل واحد».

(٢) قوله: «أو الجمع بينهما»؛ أي: بين العاجل والآجل. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/).

(٣) نسبت للحسن. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«الكشاف» (٣/ ٣٨٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٨).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: فيه إرشادٌ إلى أنَّ الخطابَ المُعتبَرَ في الالتفاتِ أعَمُّ مِن أَنْ يكونَ بالاسمِ على ما هو الشَّائعُ، كمَا في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أو بالحرفِ كما في ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ بشرطِ أَنْ يكونَ خِطابًا لِمَن وقعَ الغائبُ عبارَةً عنه[1].

قوله: «**أو نصبٌ بفعلٍ دَلَّ عليه ﴿فَذُوقُوهُ﴾**»؛ أي: على الاشتغالِ.

قال أبو حيَّان: لا يجوزُ ذلك؛ لأنَّ الاشتغالَ إنَّما يَصِحُّ إن جَوَّزْنا صِحَّةَ الابتداءِ في ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ وما بعدَ الفاءِ لا يَكونُ خَبَرًا لمبتدَأٍ إلا إن كانَ المُبتدَأُ مَوصولًا أو نَكِرَةً مَوصوفَةً[2].

قوله: «**أو عليكُم**»:

قال أبو حيَّان: لا يجوزُ هذا التَّقديرُ؛ لأنَّ (عليكم) مِن أَسماءِ الأَفعالِ، وأسماءُ الأَفعالِ لا تُضمَرُ[3].

وقال الحَلَبِيُّ: قَد يكونُ المُصنِّفُ نحا نحوَ الكُوفِيِّينَ، فإنَّهم يُجرونَه مجرى الفعلِ مُطلَقًا، وكذلك يُعمِلُونه مُتأخِّرًا نحو ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[4].

قوله: «**عطفٌ على ﴿ذَٰلِكُمْ﴾**»؛ أي: عَلى أنَّه خبرُ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ أو عكسُه[5].

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٨/ أ).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٤٤).

(٣) المصدر السابق.

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥٨٢).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٨).

قولـه: «ووُضِـعَ الظَّاهـرُ فيه مَوضِـعَ المُضمَـرِ»؛ أي: وُضِعَ ﴿وَأَنَّ لِلْكَٰفِرِينَ﴾ موضـعَ (وأنَّ لكم)(١).

قوله: «وقُرِئَ: (وإنَّ) بالكَسرِ على الاستئنافِ»:

قال الطِّيبيُّ: فالجُملَةُ تَذييلٌ واللامُ للجِنسِ(٢).

(١٥ ـ ١٦) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴿١٥﴾ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ زَحْفًا ﴾ كثيرًا بحيـثُ يُـرى لكثرتِهم كأنهم يزحفونَ، وهو مصدَرُ زَحَفَ الصَّبيُّ: إذا دبَّ على مقعدِه قليلًا قَليلًا، سُمِّيَ به وجُمِعَ على زُحوفٍ، وانتصابُه على الحالِ.

﴿فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ ﴾ بالانهزامِ، فَضلًا عَنْ أَنْ يَكونُوا مِثْلَكُم أو أقَلَّ مِنْكُم.

والأظهَرُ أنَّها مُحكمَةٌ مَخصوصَةٌ بقولِه: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ الآية [الأنفال: ٦٥].

ويجوزُ أن ينتصبَ ﴿زَحْفًا﴾ مِن الفاعلِ والمفعولِ؛ أي: إذا لقيتُمُوهم مُتزاحِفينَ يَدِبُّونَ إِلَيْكُم وتَدِبُّونَ إِليهِم فلا تَنهَزِمُوا. أو مِن الفاعلِ وحدَه ويكونُ إشعارًا بما سيكونُ مِنْهُم يومَ حُنَيْنٍ حينَ تَولَّوْا وهُم اثنا عشرَ ألفًا.

---

(١) انظر: «اللباب» لابن عادل (٩/ ٤٧٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٤٨).

﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾ يريدُ: الكرَّ بعدَ الفرِّ، وتغريرَ العَدُوِّ، فإنَّه مِن مَكايدِ الحربِ.

﴿أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِئَةٍ﴾: أو مُنحازًا إلى فئةٍ أُخرى من المسلمينَ على القربِ ليَستعينَ بهم.

ومِنْهُم مَن لَمْ يَعتَبِر القُربَ؛ لِمَا رَوَى ابنُ عُمَرَ رضي اللهُ عنهما: أنَّه كانَ في سَرِيَّةٍ بعثَهُم رَسولُ اللهِ ﷺ، ففرُّوا إلى المدينَةِ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ! نحنُ الفَرَّارُون، فقال: «بَلْ أَنْتُم العَكَّارُونَ وأَنَا فِئَتُكُم».

وانتصابُ ﴿مُتَحَرِّفًا﴾ و﴿مُتَحَيِّزًا﴾ على الحالِ، و﴿إِلَّا﴾ لغوٌ لا عملَ له، أو الاستثناءُ مِن المولِّينَ؛ أي: إلَّا رَجُلًا مُتحرِّفًا أو مُتحيِّزًا، ووزنُ مُتَحَيِّزٍ: (مُتَفَيْعِلٍ) لا (مُتَفعِّلٍ) وإلا لكانَ: مُتَحَوِّزًا؛ لأنَّه مِن حازَ يحوزُ.

﴿فَقَدْ بَآءَ بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَمَأْوَىٰهُ جَهَنَّمُ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ﴾ هذا إِذَا لَمْ يَزِد العَدُوُّ على الضِّعفِ؛ لقولِه: ﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ الآيةَ [الأنفال: ٦٦].

وقيل: الآيةُ مَخصوصَةٌ بأهلِ بيتِه والحاضرينَ معَهُ في الحَربِ.

قوله: «رَوى ابنُ عُمرَ أنَّه كانَ في سَرِيَّةٍ...» الحديث.

أخرجَه أبو داودَ والتِّرمذِيُّ وحسَّنه بمَعناه وقال: العَكَّارُ الذي يفرُّ إلى إمامِه ليَنصُرَه، لا يريدُ الفرارَ مِن الزَّحفِ[1].

---

(١) رواه أبو داود (٢٦٤٧)، والترمذي (١٧١٦) عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال الترمذي: هذا حديث حسن لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي زياد.

وفـي «النهايـة»: العَكَّارُونَ: الكَـرَّارونَ إلى الحـربِ والعَطَّافـونَ نحوَها، يقالُ للرَّجُـلِ يُوَلِّـي عَـن الحربِ ثمَّ يكـرُّ راجعًا إليهـا: عَكَـرَ واعتكَرَ[١].

قوله: «وانتصابُ ﴿مُتَحَرِّفًا﴾ على الحالِ، و﴿إِلَّا﴾ لغوٌ»:

قال الطِّيبِيُّ: مِن حيثُ اللَّفظُ؛ أي: مَزيدةٌ لأنَّ العاملَ يعمَلُ في الحالِ استِقلالًا، لكنَّها معطيةٌ في المعنى فائدَتها، والكلامُ في سياقِ النَّفيِ، المعنى: ﴿فَلَا تُوَلُّوهُمُ ٱلْأَدْبَارَ﴾ في[٢] حالٍ مِن الأَحوالِ إلا مُتحرِّفًا[٣].

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ﴿إِلَّا﴾ لغوٌ في اللفظِ مُستَوٍ وُجودُها وعَدمُها في حقِّ إعرابِ ما بعدَها بخلافِ النَّصبِ على الاستثناءِ؛ فإنَّ (إلا) عامِلٌ أو مشارِكٌ للعاملِ أو واسطةٌ في العملِ[٤].

وقال أبو حيَّان: لا يريدُ بقوله[٥]: «﴿إِلَّا﴾ لَغوٌ» أنَّها زائدَةٌ، بل يريدُ أنَّ العامِلَ وهو ﴿يُوَلِّهِمْ﴾ وصلَ لِمَا بعدَها، كقَولِهِم في نحو: (جئتُ بلا زادٍ): إنَّها لغوٌ، وفي الحقيقَةِ هي استثناءٌ مِن حالٍ محذوفَةٍ، والتقدير: ومَن يُوَلِّهِم مُلتَبِسًا بأيَّةِ حالَةٍ إلا في حالِ كذا.

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير مادة: (عكر).

(٢) في النسخ الخطية: «وفي»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥١).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٨/ أ).

(٥) أي الزمخشري كما في «الكشاف» (٣/ ٣٨٩).

وإن لـم يُقـدَّر حَالٌ عامَّـةٌ مَحذوفَةٌ لم يَصِـحَّ دُخولُ (إلا)؛ لأنَّ الشَّـرطَ عندَهُم واجِـبٌ، والواجِـبُ حُكمُـهُ أن لا تَدخُلَ (إلا) فيـه لا في المَفعولِ ولا فـي غيرِه من الفَضـلاتِ؛ لأنَّـه استثناءٌ مُفـرَّغٌ، والمفـرَّغُ لا يكـونُ فـي الواجـبِ، إنَّما يَكـونُ مع النَّفـيِ أو النَّهـيِ أو المـؤولِ بهمـا فإن جـاء ما ظاهـرُه خلافُ ذلك يُـؤَوَّلُ(١).

قوله: «ووزنُ مُتحيِّز: (مُتَفَيْعِلٍ) لا (مُتَفَعِّلٍ)، وإلا لكانَ: مُتحَوِّزًا؛ لأنَّه مِن حازَ يَحوزُ»:

زادَ في «الكشاف»: كالمُتَدَيِّرِ(٢).

قـال الشَّـيخُ سـعدُ الدِّيـنِ: وذكـرَ المَرزوقِـيُّ أنَّ (تَديَّـرَ): (تَفعَّـلَ) نظـرًا إلـى شـيوعِ (دَيَّـارٍ) باليـاءِ(٣).

قال: وعلى هذا يَجوزُ أن يكونَ تحيَّزَ (تَفعَّلَ) نظرًا إلى [شيوعِ] (الحَيِّزِ) بالياءِ، ولهذا لم يَجِئ تَدَوَّرَ ولا تَحَوَّزَ(٤).

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٥١ ـ ٥٢).

(٢) في (س): «كالنذير»، لم أقف عليه في «الكشاف»، ولكني وقفت عليه في «حاشية التفتازاني» (٢٥٨/ أ)، فلعلَّ السيوطي أخذه عنه.

(٣) قال المرزوقي في «شرح ديوان الحماسة» (١/ ٤٢٤): والأصل في (تدير) الواو، ولكنه بنوه على (ديّار) لإلفهم له بكثرة تردده في كلامهم.

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٨/ أ)، وما بين معكوفتين منه.

(١٧ ـ ١٨) ـ ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ ۚ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَنًا ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٧﴾ ذَٰلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الْكَافِرِينَ﴾.

﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ بقوَّتِكُم ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ بنصْرِكُم وتَسليطِكُم عليهم وإلقاءِ الرُّعبِ في قُلوبِهِم.

رُوِيَ أنَّه لَمَّا طلعَتْ قُرَيشٌ مِن العَقَنْقَلِ قالَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ: «هذه قريشٌ جاءَت بخيلائِها وفَخرِها يكذِّبونَ رَسولَكَ، اللهمَّ إنِّي أسأَلُكَ ما وعدْتَنِي»، فأتاهُ جِبريلُ وقال له: خُذْ قبضَةً من ترابٍ فارمِهِم بها، فلَمَّا التقَى الجَمْعانِ تناوَلَ كَفًّا مِن الحصبَاءِ فرَمَى بها في وُجوهِهِم وقال: «شاهَتِ الوُجوهُ» فلم يبقَ مُشرِكٌ إلا شُغِلَ بعَينَيْهِ، فانهزَمُوا ورَدِفَهُم المُؤمنونَ يقتلُونَهُم ويَأسِرُونَهُم، ثمَّ لَمَّا انصرَفُوا أقبَلُوا على التَّفاخُرِ فيقولُ الرَّجلُ: قَتَلْتُ وأَسَرْتُ، فنزَلَت[1].

والفاءُ جوابُ شَرطٍ مَحذوفٍ تقديرُه: إن افتَخَرْتُم بقَتْلِهِم فلَمْ تَقْتُلُوهُم ولكنَّ اللهَ قَتَلَهُم.

﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ يا محمَّدُ رَمْيًا تُوْصِلُه إلى أعيُنِهِم ولم تقدِرْ عليه ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾؛ أي: أتيتَ بصُورَةِ الرَّمْيِ ﴿وَلَٰكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾: أتَى بما هو غايَةُ الرَّمْيِ فأوصَلَها إلى أَعيُنِهِم جميعًا حتَّى انهزَمُوا وتَمكَّنْتُم مِن قطعِ دابِرِهِم، وقد عرفتَ أنَّ اللَّفظَ يُطلَقُ على المُسمَّى وعلى ما هو كمالُه والمَقصودُ منه.

---

(١) الكلام بهذا السياق مجموع من عدة أخبار. انظر: «تفسير الطبري» (١١/ ٨٤ ـ ٨٧)، و«تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٦٧٢ ـ ١٦٧٣).

وقيل: مَعناه: ما رميتَ بالرُّعبِ إذ رميتَ بالحصباءِ، ولكنَّ اللهَ رَمَى بالرُّعبِ في قُلوبِهِم.

وقيل: إنَّه نزلَ في طعنَةٍ طعنَ بها أبيَّ بنَ خلفٍ يومَ أحدٍ، ولم يخرج منهُ دمٌ فجعلَ يَخورُ حتَّى ماتَ، أو رميةِ سهمٍ رماهُ يومَ خَيبر نحو الحصنِ فأصابَ كنانةَ بنَ أبي الحقيقِ على فراشِهِ.

والجُمهور على الأوَّلِ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزَةُ والكِسائيُّ: ﴿ولكِنْ﴾ بالتَّخفيفِ ورفعِ ما بعدَه في المَوضِعينِ[1].

﴿وَلِيُبْلِيَ ٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَآءً حَسَنًا﴾: وليُنْعِمَ عليهِم نعمَةً عَظيمَةً بالنَّصرِ والغَنيمَةِ ومُشاهدةِ الآياتِ[2].

﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لاستغاثَتِهم ودُعائِهم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنيَّاتِهم وأَحْوالِهم.

﴿ذَٰلِكُمْ﴾ إشارةٌ إلى البلاءِ الحسنِ أو القتلِ والرَّمي، ومحلُّهُ الرَّفعُ؛ أي: المقصودُ، أو الأمر ﴿ذَٰلِكُمْ﴾، وقولُه: ﴿وأنَّ اللهَ مُوْهِنٌ كيدَ الكافرين﴾ مَعطوفٌ عليهِ؛ أي: المقصودُ إبلاءُ المؤمنينَ وتَوهينُ كيدِ الكافرينَ وإبطالُ حِيَلِهم.

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو عمرٍو: ﴿مُوَهِّنُ﴾ بالتَّشديدِ، وحَفصٌ: ﴿مُوهِنُ كَيْدِ﴾ بالإضافَةِ والتَّخفيفِ[3].

---

(١) أي: ﴿ولكنِ اللهُ قَتَلَهم﴾ ﴿ولكنِ اللهُ رَمَى﴾. انظر: «السبعة» (ص: ١٦٨)، و«التيسير» (ص: ٧٥).

(٢) في (ت) زيادة: «فعل ما فعل».

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٤ ـ ٣٠٥)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

قوله: «رُوِيَ أنَّه لَمَّا طَلَعت قُرَيشٌ..» الحديث.

أخرجَه ابنُ جَريرٍ عن عُروَةَ مُرسَلًا، وليسَ فيه أمرُ جِبريلَ لهُ بذلك[١].

وروى ابنُ جريرٍ وابنُ مردويه أَمْرَ جبريلَ له بذلك عَن ابنِ عبَّاسٍ[٢]، ولم يَقِف عليه الطِّيبيُّ فقالَ: لم يَذكُر أحدٌ مِن أئمَّةِ الحَديثِ أنَّ هذه الرَّمْيةَ كانَتْ يومَ بَدرٍ، وإنَّما هيَ يومَ حُنَينٍ[٣].

واعترضه الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ فقال: المُحدِّثونَ على أنَّ الرَّميَةَ لم تَكُن إلا يومَ حُنينٍ[٤].

وليس كمَا قالا، والطِّيبيُّ وإن كان له إلمامٌ بالحَديثِ لكنَّه لَمْ يَبلُغ فيه دَرجةَ الحُفَّاظِ، ومُنتَهى نَظرِه الكُتبُ السِّتَّةُ و«الموطَّأُ» و«مُسنَدُ أَحمدَ» و«مُسنَدُ الدَّارميِّ» لا يُخرِّجُ مِن غَيرِها، وكثيرًا ما يُورِدُ صاحبُ «الكشَّافِ» الحديثَ المعروفَ فلا يُحسِنُ تَخريجَه، ويعدلُ إلى ذكرِ ما[٥] هو في مَعناه ممَّا في هذه الكتبِ، وهو قُصورٌ في التَّخريجِ.

قوله: «مِن العَقَنْقَلِ»:

قال في «الصحاح»: العَقَنْقَلُ: الكَثِيبُ العَظِيمُ المُتداخِلُ الرَّملِ، والجمع: عَقاقِلُ، وربما سَمَّوْا مَصارِينَ الضَّبِّ عَقَنْقَلًا[٦].

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٨٤) عن هشام بن عروة مرسلًا.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٥٠)، وانظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٢/ ٢٠).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٢).

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٨/ أ).

(٥) في (س): «إلى ذلك مما».

(٦) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (عقنقل).

قوله: «شاهَت الوُجوهُ»؛ أي: قَبُحَت.

قولـه: «والفـاءُ جَـوابُ شَـرطٍ مَحـذوفٍ تَقديـرُه: إن افتخرتُـم بقَتْلِهِـم فلَـمْ تَقتلُوهُـم»:

قال أبو حيَّان: ليسَت الفاءُ جوابَ شَرطٍ مَحذوفٍ كما زعمَ، وإنَّما هي للرَّبطِ بين الجُمَلِ؛ لأنَّه قال: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾، وكـان امتثالُ ما أُمِرُوا به سببًا للقتل، فقيل: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ أي: لَستُم مُستبدِّينَ بالقَتلِ؛ لأنَّ الإِقدارَ عليه والخلقَ له إنَّما هو للهِ[1].

قال السَّفاقسيُّ: وهذا أَوْلَى مِن دَعْوَى الحَذفِ.

وقال ابنُ هشامٍ: تبعَ بدرُ الدِّينِ بنُ مالكٍ الزَّمخشريَّ على ذلك، ويردُّهُ أنَّ الجَوابَ المَنفيَّ بـ(لم) لا تَدخلُ عليه الفاءُ[2].

قوله: «وقيل: إنَّه نزلَ في طعنَةٍ طعنَ بها أُبَيَّ بن خلفٍ يومَ أُحدٍ، ولم يخرُجْ مِنهُ دَمٌ فجعلَ يَخورُ حتَّى ماتَ»:

أخرجَه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عَن سعيدِ بنِ المسيب والزُّهرِيِّ[3].

قوله: «أو رميَةِ سَهمٍ رماهُ يومَ خيبرَ نحوَ الحصنِ، فأصابَ كنانةَ بنَ أبي الحقيقِ على فراشِه»:

---

(١) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٥٥).

(٢) انظر: «شرح ابن الناظم» (ص: ٥٠٢)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٨٠٣).

(٣) رواه الطبري في «تفسيره» (٦/ ١٠٠ ـ ١٠٢) عن السدي، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩١٠) عن ابن المسيب.

أخرجَه ابنُ جريرٍ وابنُ أبي حاتمٍ عَن عبد الرحمنِ بن جُبَيرٍ[١].

قوله: «﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ مُوهِنُ كَيۡدِ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ معطوفٌ عليه»:

قال الطِّيبيُّ: أي[٢]: عَطفُ خبرٌ عَلى خبرٍ، ويَجوزُ أَنْ يكونَ عَطْفَ جُملَةٍ؛ أي: الأَمرُ ذلِكُم والأمرُ أَنَّ اللهَ مُوهِنُ، وعليه كلامُ أبي البَقاءِ[٣].

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٩١١)، ورواه الطبري كما في «الدر المنثور» (٤/ ٤١)، ولم أقف عليه في المطبوع من «تفسير الطبري»، وذكر الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على نسخته من «تفسير الطبري» (١٣/ ٤٤٧): أخشى أن يكون هذا في هذا الموضع من التفسير نقص، فإني وجدت ابن كثير قد ذكر في تفسير هذه الآية [في «تفسيره» (٤/ ٣١)] ما نسبه إلى ابن جرير، وهذا نصه، بترتيبه وتعليقه:

وههنا قولان آخران غريبان جدًّا:

أحدهما: قال ابن جرير: حدثني محمد بن عوف الطائي، حدثنا أبو المغيرة، حدثنا صفوان بن عمرو، حدثنا عبد الرحمن بن جبير: أن رسول الله ﷺ يوم ابن أبي الحقيق بخيبر، دعَا بقوس، فأتِيَ بقوسٍ طويلة، وقال: جيئوني بقوس غيرها. فجاؤوه بقوسٍ كَبْداء، فرمى النبيّ ﷺ الحصن، فأقبل السهم يهوي حتى قتل ابن أبي الحقيق، وهو في فراشه، فأنزل الله ﴿وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾.

وهذا غريب، وإسناده جيد إلى عبد الرحمن بن جبير بن نفير، ولعله اشتبه عليه، أو أنه أراد أن الآية تعم هذا كله، وإلا فسياق الآية في سورة الأنفال في قصة بدرٍ لا مَحالة، وهذا مما لا يخفي على أئمة العلم، والله أعلم.

والثاني: روى ابن جرير أيضًا، والحاكم في «مستدركه» بإسناد صحيح إلى سعيد بن المسيّب والزهري أنهما قالا: أنزلت في رمية النبي ﷺ يوم أُحُدٍ أُبَيَّ بن خلفٍ بالحربة في لأْمَته، فخدشه في تَرْقُوَته، فجعل يتدأدأ عن فرسه مرارًا. حتى كانت وفاتُه بعد أيام قاسى فيها العذاب الأليمَ، موصولاً بعذابِ البرزخ، المتصل بعذاب الآخرة.

وهذا القول عن هذين الإمامين غريب أيضًا جدًّا، ولعلهما أرادَا أن الآية تتناوله بعمومها، لا أنها نزلت فيه خاصة، كما تقدم، والله أعلم.

(٢) في (س): «إنه».

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٦٢٠)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٥٦).

(١٩) - ﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿إِن تَسْتَفْتِحُوا فَقَدْ جَاءَكُمُ الْفَتْحُ﴾ خطابٌ[1] لأهلِ مَكّةَ على سبيلِ التَّهكُّمِ، وذلك أنَّهم حين أرادُوا الخروجَ تعلَّقُوا بأستارِ الكعبةِ وقالوا: اللهمَّ انصُرْ أعلى الجُنْدَيْنِ وأهدَى الفِئَتَيْنِ وأكرَمَ الحِزْبَيْنِ[2].

﴿وَإِن تَنتَهُوا﴾ عن الكُفْرِ ومُعاداةِ الرَّسولِ[3] ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ لتَضمُّنِه سَلامَةَ الدَّارينِ وخيرَ المَنْزِلَيْنِ.

﴿وَإِن تَعُودُوا﴾ لِمُحاربَتِه ﴿نَعُدْ﴾ لنَصْرِه، ﴿وَلَن تُغْنِيَ﴾: ولن تدفعَ ﴿عَنكُمْ فِئَتُكُمْ﴾: جماعَتُكم ﴿شَيْئًا﴾ من الإغناءِ أو المضارِّ[4] ﴿وَلَوْ كَثُرَتْ﴾ فئتُكم.

﴿وإن الله مع المؤمنين﴾ بالنَّصرِ والمعونَةِ.

وقرأَ نافعٌ وابنُ عامرٍ وحفصٌ: ﴿وَأَنَّ﴾ بالفتحِ[5] على: ولأنَّ الله مع المؤمنينَ كان ذلك.

وقيل: الآيَةُ خطابٌ للمُؤمنينَ، والمعنى: إن تَسْتَنصِرُوا فقد جاءَكُم النَّصرُ، وإنْ تَنْتَهُوا عَن التَّكاسُلِ في القتالِ والرَّغبةِ عمَّا يَستأثِرُهُ الرَّسولُ فهوَ خيرٌ لكُم، وإن تَعودُوا إليه نَعُد علَيْكُم بالإنكارِ أو تهييجِ العدوِّ، ولَنْ تُغنِيَ حينئذٍ كثرتُكُم إذا لم يَكُن اللهُ معكُم بالنَّصرِ، فإنَّه مع الكاملينَ في إيمانِهِم، ويؤكدُ ذلك:

---

(١) في (ت): «الخطاب».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٩٢) عن السدي.

(٣) في (خ): «الرسل».

(٤) في (ت): «والمضار».

(٥) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٥)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

(٢٠ ـ ٢١) ـ ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ ﴾.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَوَلَّوۡاْ عَنۡهُ ﴾؛ أي: ولا تتولَّوا عن الرَّسولِ، فإنَّ المرادَ مِن الآيةِ الأمرُ بطاعَتِه والنَّهيُ عَن الإعراضِ عنه، وذكرُ طاعةِ اللهِ للتَّوطِئةِ والتَّنبيهِ على أنَّ طاعةَ اللهِ في طاعةِ الرَّسولِ؛ لقولِه: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠].

وقيل: الضَّميرُ للجهادِ، أو للأمرِ الذي دَلَّ عليهِ الطَّاعةُ.

﴿وَأَنتُمۡ تَسۡمَعُونَ ﴾ القرآنَ والمواعظَ سماعَ فهمٍ وتَصديقٍ.

﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ قَالُواْ سَمِعۡنَا﴾ كالكفرَةِ أو المُنافِقينَ[1] الذين ادَّعَوا السَّماعَ ﴿وَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ﴾ سماعًا ينتفعونَ به، وكأنَّهُم لا يَسمعونَ رأسًا.

(٢٢ ـ ٢٣) ـ ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ﴿٢٢﴾ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا لَّأَسۡمَعَهُمۡۖ وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ لَتَوَلَّواْ وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ﴾.

﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ﴾: شرَّ ما يدبُّ على الأَرضِ، أو: شرَّ البهائمِ ﴿ٱلصُّمُّ﴾ عَن الحقِّ ﴿ٱلۡبُكۡمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡقِلُونَ ﴾ إيَّاه، عدَّهُم مِن البهائمِ ثمَّ جعلَهُم شرَّها؛ لإبطالِهم ما مُيِّزُوا به وفُضِّلُوا لأجلِه.

﴿ وَلَوۡ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمۡ خَيۡرٗا ﴾: سعادةً كُتِبَت لهم، أو انتفاعًا[2] بالآياتِ ﴿لَّأَسۡمَعَهُمۡ﴾ سماعَ تَفهُّمٍ ﴿وَلَوۡ أَسۡمَعَهُمۡ ﴾ وقَدْ علِمَ أَنْ لا خيرَ فيهِم ﴿لَتَوَلَّواْ﴾ ولم يَنتَفِعُوا بِه، أو ارتدُّوا بعدَ التَّصديقِ والقبولِ ﴿وَّهُم مُّعۡرِضُونَ ﴾ لعِنادِهِم.

---

(١) في (ت): «والمنافقين».

(٢) في (ت): «وانتفاعاً».

وقيل: كانوا يَقولونَ للنَّبيِّ عليهِ السَّلامُ: أحيِ لنا قُصيًّا؛ فإنَّه كانَ شيخًا مُبارَكًا حتى يشهدَ لك ويؤمنَ بك، والمعنى: لأسمعَهُم كلامَ قُصيٍّ.

(٢٤) ـ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ ﴾.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾ بالطاعةِ ﴿إِذَا دَعَاكُمْ ﴾ وُحِّد الضَّميرُ فيه لِمَا سبقَ، ولأنَّ دعوةَ اللهِ تُسمعُ مِن الرَّسولِ.

ورُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ مرَّ على أُبَيِّ بن كعبٍ وهو يُصلِّي فدَعاهُ، فعجَّلَ في صَلاتِه ثمَّ جاءَ، فقال: «ما منعَكَ عَن إجابتي؟» قال: كنتُ أصلِّي، قال: «أَلَمْ تُخْبَرْ فيمَا أوحِيَ إلي: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ ﴾؟».

واختُلفَ فيه، فقيل: هذا لأنَّ إجابتَهُ لا تَقطعُ الصَّلاةَ فإنَّ الصَّلاةَ أيضًا إجابةٌ.

وقيل: إنَّ دُعاءَه كانَ لأمرٍ لا يحتمِلُ التَّأخيرَ، وللمُصلِّي أن يقطعَ الصَّلاةَ لِمثلِه.

وظاهرُ الحَديثِ يناسِبُ الأوَّلَ.

﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ ﴾ مِن العُلومِ الدِّينيَّةِ، فإنَّها حياةُ القلبِ والجهلُ مَوْتُه، قال:

لا تُعْجِبَنَّ الجَهُولَ حُلَّتُهُ فَذَاكَ مَيْتٌ وَثَوْبُهُ كَفَنُ

أو: ممَّا يورثُكُم الحياةَ الأبديَّةَ في النَّعيمِ الدَّائمِ مِن العَقائدِ والأعمالِ.

أو: مِن الجِهادِ فإنَّه سببُ بَقائِكُم؛ إذ لو تركوهُ لغَلَبَهُم العدوُّ وقتَلَهم، أو الشَّهادةِ لقولِه تَعالى: ﴿بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾.

﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ تمثيلٌ لغايةِ قُربِهِ مِن العبدِ؛ كقولِه تَعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ ﴾ [ق: ١٦]، وتَنبيهٌ على أنَّه مُطَّلِعٌ على مكنوناتِ

القلوبِ ما عسى يغفلُ عنه صاحِبُها، أو حـثٌّ على المبادرةِ إلى إخلاصِ القُلوبِ وتَصفِيَتِها، وتصفيتُها قيل: أن يَحولَ اللهُ بينَه وبينَ القَلبِ بالموتِ أو غيره، أو تَصويرٌ وتَخييلٌ لتَملُّكِهِ على العبدِ قلبَه، فيفسخُ عزائِمَهُ ويغيِّرُ مَقاصِدَهُ ويَحولُ بينَه وبينَ الكُفرِ إنْ أرادَ سَعادتَهُ، وبينَه وبينَ الإيمانِ إنْ قَضَى شَقاوَتَه.

وقرئَ: (بينَ المرِّ) بالتَّشديدِ(١) على حذفِ الهَمزَةِ وإلقاءِ حَركتِهَا على الرَّاءِ وإجراءِ الوَصلِ مُجرى الوقفِ على لغةِ مَن يشدِّدُ فيه.

﴿وَأَنَّهُۥٓ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ فيُجازيكُم بأعمالِكُم.

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ مَرَّ على أُبَيٍّ وهو يُصلِّي...» الحديث.

أخرجَهُ التِّرمذِيُّ والنَّسائيُّ مِن حَديثِ أبي هُريرةَ(٢).

قوله:

«لا تُعجِبَنَّ الجَهولَ حُلَّتُه ... فذاكَ مَيْتٌ وثَوبُهُ كَفَنُ»

هو للزَّمَخْشرِيِّ(٣).

قال الطِّيبيُّ: هو مأخوذٌ من قولِ المُتنبِّي:

---

(١) نسبت للحسن والزهري. انظر: «المحتسب» (١/ ٢٧٦).

(٢) رواه الترمذي (٢٨٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٤١) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أنس. قال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٦٨): وأخرجه ابن مردويه من الوجه الذي أخرجه منه الترمذي وفي آخره قال: (إني لا جرم يا رسول الله لا تدعوني إلا أجبتك وإن كنت أصلي).

(٣) كما قال الشهاب في «حاشيته على البيضاوي» (٢/ ٢١٠)، وقد ذكر أنه من قصيدة مدح بها الزمخشريُّ الخليفة المؤتمن بالله. وانظر: «ديوان الزمخشري» (ص٥٤٦).

لا يُعجبنَّ مضيمًا حسنُ بزَّتِهِ   وهل يَروقُ دَفِينًا جودَةُ الكَفَنِ[1]

(٢٥) ـ ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً﴾: اتَّقُوا ذَنْبًا يعمُّكُم أثرُهُ كإقْرارِ المنكَرِ بين أظهُرِهِم[2]، والمداهنَةِ في الأمرِ بالمعروفِ، وافتراقِ الكَلِمَةِ، وظهورِ البِدَعِ، والتَّكاسُلِ في الجِهادِ، علَى أنَّ قولَه: ﴿لَا تُصِيبَنَّ﴾ إمَّا جوابُ الأمرِ علَى مَعنى: إنْ أصابَتْكُم لا تُصيبُ الظَّالمينَ مِنْكُم خاصةً، وفيهِ أنَّ جوابَ الشَّرطِ مُتردِّدٌ فلا يليقُ به النُّونُ المؤكِّدَةُ، لكنَّه لَمَّا تَضمَّنَ معنى النَّهيِ ساغَ فيه كقولِه تَعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾ [النمل: ١٨].

وإمَّا صفةٌ لـ﴿فِتْنَةً﴾ و﴿لَا﴾ للنَّفيِ وفيه شذوذٌ؛ لأنَّ النُّونَ لا تَدخُلُ المنفيَّ في غيرِ القسمِ، أو للنَّهيِ على إرادَةِ القولِ، كقولِه:

حَتَّى إذَا جَنَّ الظَّلَامُ وَاخْتَلَطْ   جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ

وإمّا جوابُ قَسَمٍ مَحذوفٍ كقراءَةِ[3] مَن قرأَ: (لتصيبن)[4] وإن اختلفَا في المعنى.

ويحتمِلُ أَنْ يكونَ نهيًا بعدَ الأمرِ باتِّقاءِ الذَّنبِ عَن التَّعرُّضِ للظُّلمِ فإنَّ وَبالَهُ يصيبُ الظَّالمَ خاصَّةً ويعودُ عليه.

---

(١) «ديوان المتنبي» (ص: ١٥٦)، و«فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٦٤).

(٢) في (خ): «أظهركم».

(٣) في (أ) و(خ): «لقراءة».

(٤) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤) عن ابن مسعود، وهي في «المحتسب» (١/ ٢٧٧) عن علي وزيد بن ثابت وأبي جعفر علي بن الحسين والربيع بن أنس وأبي العالية وابن جماز.

و(مِـن) فـي ﴿مِنكُمۡ﴾ علـى الوُجـوهِ الأُوَلِ للتَّبعيـضِ(١)، وعلـى الأَخيريـنِ للتَّبييـنِ، وفائدَتُـه: التَّنبيـهِ علـى أنَّ الظُّلْمَ مِنْكُـم أقبَحُ مِـن غيرِكُم ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ ﴾.

قوله: «كإقرارِ المُنكَرِ»:

قـال الطِّيبِـيُّ: أي: تمكيـنِ الفعـلِ المُنكَرِ بيـنَ المُسـلمينَ، مِن أقرَّهَ فـي مكانِه فاستقَرَّ(٢).

قوله: «﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ إمَّا جوابُ الأمرِ»:

قال ابنُ هشامٍ: هذا فاسِدٌ؛ لأنَّ المعنى حينئذٍ: فاعلَمْ إن تَتَّقوها لا تُصيبُ الظَّالمَ خاصَّةً.

قال: وقوله(٣): «إنَّ التَّقديرَ: إن أَصابَتْكُم لا تصيبُ الظَّالِمَ خاصَّةً» مَردودٌ؛ لأنَّ الشَّرطَ إنَّما يُقدَّرُ مِن جنسِ الأَمرِ لا مِن جنسِ الجَوابِ، ألا ترى أنَّك تُقدِّرُ في (ائتِنِي أُكرِمْك): إنْ تَأتِنِي أُكرِمْك(٤)، وذكرَ أبو حيَّان نحوَه(٥).

وقال صاحبُ «التَّقريب»: هذا ليسَ بجوابٍ للأمرِ، بل جوابٌ لشرطٍ مُقدَّرٍ؛ إذ لا يَستقيمُ: إن تتَّقُوا لا تُصِب، وهو ما يقتضيهِ جَوابُ الأَمرِ.

---

(١) قوله: «ومِن في ﴿مِنكُمۡ﴾ على الوجوه الأول»؛ أي: وهي كونُ ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ جوابَ الأمر، أو صفةً لـ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾، و(لا) نافية أو ناهية. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٤ ـ ٢٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٦٦).

(٣) أي: الزمخشري. انظر: «الكشاف» (٣/ ٣٩٧).

(٤) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣١٨).

(٥) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٧١).

قال الطِّيبيُّ: أَرادَ أنَّ الآيَةَ ليْسَت مِن بابِ جَوابِ الأَمرِ؛ إذ لو قُدِّرَ ذلك رَجَعَ إلى أَنْ يقال: (إِنْ تتَّقوا لا تُصيبُ) فيفسدُ، بل هو مِن بابٍ آخرَ، وهو أن يُقدَّرَ الشَّرطُ بقَرينَةِ الجَزاءِ واقتضاءِ المَقامِ كمَا قال: إِنْ أَصابَتْكُم لا تُصيبُ الظَّالِمينَ[١].

وقال ابنُ الحاجِبِ: قَد قيلَ: إنَّ ﴿لَّا تُصِيبَنَّ﴾ جوابٌ للأمرِ ويُقدَّرُ: واتَّقوا فِتنَةً إِنْ أَصبتُموهَا لا تصيبُ الظَّالِمينَ خاصَّةً ولكن تعمُّ فتأخذُ الظَّالمَ وغيرَهُ، وهو غيرُ مُستَقيمٍ؛ إذ جَوابُ الأَمرِ إنَّما يُقدَّرُ فِعلُه مِن جنسِ المُظهَرِ لا مِن جنسِ الجَوابِ، وأن يقال: فإنَّكُم إن تَتَّقوا لا تُصب الظَّالِمينَ، فيفسدُ المعنى؛ لأنَّه يُصيِّرُ الاتِّقاءَ سَببًا لانتفاءِ الإصابةِ عَن الظَّالمِ المُرتكِبِ، وهو بالعَكسِ أشبَهُ[٢].

قال الطِّيبيُّ: وجوابُه: أنَّ هذا إذا أُجرِيَ الكَلامُ على ظاهرِه، وأمَّا إذا جُعِلَ الظَّاهرُ مَهجورًا وذهبَ إلى قَوَّةِ المَعنى فجعلَ القَرينةَ المَعنويَّةَ حاكمَةً على اللَّفظيَّةِ، فيجوزُ أن يحملَ على مَسألَةِ: (لا تَدْنُ مِن الأَسدِ يَأكُلْكَ) وأَن يقال: واتَّقوا فِتنَةً فإنَّكُم إن لم تَتَّقُوها أصابَتْكُم فإن أَصابَتْكُم لا تُصب الظَّالِمينَ مِنكُم خاصَّةً بل تَعُمُّكُم، فاكتفَى بالمُسبَّبِ عن السَّببِ[٣].

وقال نورُ الدِّينِ الحَكيمُ: تَقريرُ كَلامِ الزَّمخشريِّ[٤] أنَّه مثلُ قَولِ القائلِ: (اتَّقِ غضَبَ اللهِ لا يَحلِلْ عليكَ فإنَّ مِن شَأنِ غَضبِه إن حَلَّ لا يَحِلُّ بالمُجرمِ خاصَّةً بل يَعُمُّ)، وأقرَبُ مِنه: (اتَّقِ غَضَبًا لا يَحِلُّ على المُجرمِ خاصَّةً)[٥].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٦٧).

(٢) انظر: «أمالي ابن الحاجب» (١/ ١٢٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٦٩).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٩٩).

(٥) نقله الطيبي. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ٦٩).

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: هذا الوَجهُ عليه إشكالٌ ظاهرٌ، وهو أنَّ الشَّرطَ المُقدَّرَ لجوابِ الأَمرِ يكونُ مَضمونَ الأَمرِ مثل: (أسلِمْ تَدخُلِ الجنَّةَ)؛ أي: إنْ تُسلِمْ تَدخُلْ، فيَجِبُ أَنْ يَكونَ التَّقديرُ هنا: إنْ تَتَّقُوا لا تُصيبَنَّ الظَّالِمينَ مِنكُم خاصَّةً بل تَعُمُّكُم، وفَسادُهُ بَيِّنٌ.

وأجيبَ بأنَّه عَلى رَأيِ الكُوفِيِّينَ حيثُ يُقدِّرونَ ما يُناسِبُ الكلامَ ولا يَلتزِمونَ أَنْ يكونَ المُقدَّرُ مِن جنسِ المَلفوظِ؛ ففي مثلِ: (لا تَدْنُ مِن الأَسَدِ يَأكُلْكَ) الإثباتُ؛ أي: إنْ تَدنُ يأكُلْكَ، وفي مثلِ: (اتَّقوا فِتنَةً لا تُصيبَنَّكُم) النَّفيُ؛ أي: إن لم تَتَّقُوا تُصِبكُم.

فالمُصنِّفُ قَدَّرَ شَرْطًا يَستقيمُ به المَعنى لا مَضمونُ الأمرِ ولا نَقيضُه، فلا يَتبيَّنُ به كَونُ المَذكورِ جوابَ الأَمرِ، فقيل: مُرادُه أنَّ التَّقديرَ: إن تَتَّقُوا لا تُصِبْكُم وإِنْ أَصابَتْكُم[1] لا تُصيبُ الظَّالِمينَ خاصَّةً بل تَعمُّكُم، فأُقيمَ جَوابُ الشَّرطِ الثَّاني مقامَ جوابِ الشَّرطِ المُقدَّرِ الذي هو مَضمونُ الأمرِ لتَسبُّبِه عنه، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ عُمومَ إصابَةِ الفِتنَةِ ليسَ سَبَبًا عن عَدمِ الإصابَةِ ولا عَن الأمرِ.

وقيل: مرادُه أنَّ التَّقديرَ: إنْ لم تَتَّقُوا أَصابَتْكُم ـ عَلى مَذهَبِ الكِسائيِّ ـ وإِنْ أَصابَتْكُم لا تَخُصُّ الظَّالِمينَ، وأنتَ خَبيرٌ بأنَّه لا حاجَةَ إلى اعتبارِ الواسِطَةِ، بل يكفي: إن لم تَتَّقُوا لا تصيبُ الظَّالِمينَ[2].

---

(١) في (ز): «وإن تصبكم».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٩/ أ).

قوله: «أو النَّهيِ على إرادةِ القَوْلِ»:

قال الشَّيخُ جمالُ الدِّينِ بنُ هشامٍ في «المغني»: وقوعُ الطَّلبِ صِفَةً للنَّكِرَةِ مُمتنِعٌ، فوجبَ إضمارُ القَولِ؛ أي: واتَّقُوا فِتنَةً مَقُولًا فيها ذلك[1].

قال البَدرُ بنُ الدَّمامينيِّ: هذا هو المَشهورُ بين القَومِ، وقرَّره بَعضُ المُتأخِّرينَ على وَجهٍ لا يُحتاجُ معه إلى إضمارِ القَولِ، فقال: لا شَكَّ أنَّ طلَبَ الضَّربِ مَثلًا صِفَةٌ قائمَةٌ بالمُتكلِّمِ ولَيْسَت حَالًا مِن أَحوالِ الرَّجُلِ مثلًا في قولِك: (مَرزْتُ برَجُلٍ أَضرِبُه) إلَّا باعتبارِ تَعلُّقِه به أو كونِه مَقُولًا فيه، واستِحقاقِه أن يُقالَ فيه.

فلا بُدَّ أَنْ يُلاحظَ في وقوعِه صِفَةً له هذه الحَيثيَّةُ، فكأنَّه قيل: مَررتُ برَجُلٍ مَطلوبٍ ضَربُه أو مَقولٍ في حقِّه ذلك، لا على مَعنى الحِكاية، بل على مَعنى أنَّه يَستَحِقُّ أن يُقالَ فيه[2].

قوله:

«حتَّى إذا جَنَّ الظَّلامُ واختَلَطْ جاؤوا بمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ»[3]

قال المُبردُ في «الكامل»: العَرَبُ تَختَصِرُ التَّشبيهَ، ورُبَّما أَوْمَأَتْ إليه إيماءً، قال أَحدُ الرُّجَّازِ:

---

(١) انظر: «مغني اللبيب» لابن هشام (ص: ٣١٨).

(٢) انظر: «تحفة الغريب» لابن الدماميني (٢/ ٧٩٧ ـ ٧٨٠).

(٣) الرجز دون نسبة في: «البيان والتبيين» للجاحظ (٢/ ١٩٣)، و«الكامل» للمبرد (٣/ ١١٠)، و«تصحيح الفصيح» لابن درستويه (ص: ٤٤٥)، و«الأزمنة والأمكنة» للمرزوقي (ص: ٢٧)، و«خزانة الأدب» (٢/ ١٠٩)، وفيه: وهذا الرجز لم ينسبهُ أحد من الرواة إلى قائله. وقيل: قائله العجَّاج، والله أعلم.

بِتْنَا بحَسَّانَ ومِعزَاهُ تَئِطْ مـا زِلْتُ أَسْعَى بَيْنَهُم وأَلْتَبِطْ
حتَّى إذا كَادَ الظَّلامُ يَخْتَلِطْ جَاؤُوا بمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئبَ قَطْ

يقولُ: في لونِ الذئبِ، واللَّبنُ إذا خُلِطَ بالماءِ ضَرب إلى الغبرَةِ، والمَذْقُ بفَتحِ الميمِ وسُكونِ الذَّالِ المُعجمَةِ وقَافٍ: اللَّبنُ المَمْزوجُ بالمَاءِ[1].

قوله: «ويحتَمِلُ أن يكونَ نهيًا بعد الأَمرِ باتِّقاءِ الذَّنبِ عَن التَّعرُّضِ للظُّلمِ فإنَّ وَبالَهُ يُصيبُ الظَّالِمَ خاصَّةً»:

قال أبو حيَّان: الذي دَعاه إلى هذا استِبعادُ دُخولِ نونِ التَّوكيدِ في المَنفيِّ بـ(لا) واعتياضُ تَقريرِه نَهْيًا، فعدلَ إلى جعلِه دعاءً.

فيَصيرُ المَعنى: لا أصابَت الفِتنَةُ الظَّالِمينَ خَاصَّةً، واستَلْزَمَت الدُّعاءَ على غيرِ الظَّالِمينَ، فصارَ التَّقديرُ: لا أصابَتْ ظالِمًا ولا غيرَ ظالِمٍ، فكأنَّه قيل: فتنَةٌ لا أوقعَها اللهُ بأحدٍ[2].

قوله: «و(مِن) في ﴿مِنكُمْ﴾ على الوَجهِ الأوَّلِ»:

قال الطِّيبيُّ وأبو حيَّان والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: على أن يكونَ جوابًا للأمرِ[3].

---

(١) انظر: «الكامل» للمبرد (٣/ ١١٠).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٧٤).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٧٦)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٩/ أ)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ٧٥).

قوله: «للتَّبعيضِ»:

قال الطِّيبيُّ: ومحلُّه نَصبٌ على أنه بَدلٌ مِن ﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[1].

قوله: «وعلى الأخيرينِ»:

قال الطِّيبيُّ والشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: على أن يكونَ صِفَةً أو نَهيًا[2].

قوله: «للتَّبيينِ»:

قال الطِّيبيُّ: لأنَّه تَفسيرٌ للذينَ ظلموا؛ أي: لا يصيبنَّ الظَّالمَ الذي هو أنتُم.

قال صاحبُ «التَّقريب»: وفي تَخصيصِ (مِن) بالتَّبعيضِ في الأَوَّلِ والتَّبيينِ في الثَّاني حزازَةٌ[3].

وكذا قال الحَلَبِيُّ: في هذا التَّخصيصِ نَظرٌ؛ إذ المعنى يَصِحُّ في كلِّ الوُجوهِ مَع التَّبعيضِ والبَيانِ[4].

وقال الطيبي: إذا حُقِّقَ النَّظرُ تَبيَّنَ أنَّ المُخاطبينَ في الأَوَّلِ كلُّ الأُمَّةِ وراكبُ الفِتنَةِ بعضُهُم، فـ(مِن) لا محالةَ تَبعيضٌ، وفي الثَّاني بعضُ الأُمَّةِ الذين باشَرُوا الفتنَةَ خُصوصًا فـ(مِن) بيانٌ لا مَحيدَ عنه[5].

وكذا قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: إنَّما كانَ (مِن) للتَّبعيضِ على جوابِ الأَمرِ، لأنَّ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٧٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٧٦)، و«حاشية التفتازاني» (٢٥٩/ أ).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٧٧).

(٤) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (٥/ ٥٩٣).

(٥) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٧٧).

﴿ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ بعضٌ مِن كلِّ الأُمَّةِ المُخاطبينَ بقولِه: ﴿اتقوا﴾ وللتَّبيينِ علَى النَّهيِ سواءٌ اعتُبِرَ مُستقِلًّا أو صِفةً لأنَّ المَعنى: لا تتعرَّضُوا للظُّلمِ فتُصيبَ الفِتنةُ الظَّالِمِينَ الذينَ هُم أَنتُم[1].

(٢٦) ـ ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ فَـَٔاوَىٰكُمْ وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ مُّسْتَضْعَفُونَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: أرضِ مكَّةَ، يَستضعِفُكُم قريشٌ، والخِطابُ للمُهاجرينَ.

وقيل: للعربِ كافَّةً، فإنَّهُم كانوا أذلَّاءَ في أيدي فارسَ والرُّومِ.

﴿تَخَافُونَ أَن يَتَخَطَّفَكُمُ ٱلنَّاسُ﴾ كُفَّارُ قُريشٍ، أو مَن عداهُم فإنَّهُم كانوا جَمِيعًا مُعادِينَ مُضادِّينَ لهم.

﴿فَـَٔاوَىٰكُمْ﴾ إلى المدينةِ، أو جعَلَ مأوًى لكُمْ تتحصَّنُونَ بهِ عَن أعادِيكُم.

﴿وَأَيَّدَكُم بِنَصْرِهِۦ﴾ على الكُفَّارِ، أو بمُظاهرةِ الأنصارِ، أو بإمدادِ المَلائكةِ يومَ بَدرٍ ﴿وَرَزَقَكُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾: مِن الغَنائمِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ هذه النِّعَمَ.

(٢٧ ـ ٢٨) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ وَتَخُونُوٓا۟ أَمَٰنَٰتِكُمْ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٧) وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَخُونُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾ بتعطيلِ الفَرائضِ والسُّنَنِ، أو بأَنْ تُضمِرُوا خلافَ ما تُظهِرُونَ، أو بالغُلولِ في المَغانِمِ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٩/ أ).

ورُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ حاصرَ بَنِي قُريظَةَ إِحدى وعِشْرينَ ليلةً، فسَألُوا الصُّلْحَ كمَا صالَحَ إخوانَهُم بني النَّضيرِ على أن يَسيرُوا إلى إخوانِهم بأَذْرِعَاتٍ وأريحاءَ مِن الشَّام، فأبى إلا أن يَنزِلُوا على حكمِ سَعدِ بنِ مُعاذٍ، فأبَوْا وقالُوا: أرسِلْ إلينا أبا لُبابَةَ، وكانَ مُناصِحًا لهم لأنَّ عِيالَه ومالَه في أيديهِم، فبعثَه إليهِم فقالوا: ما ترى؟ هل ننزِلُ على حكمِ سَعدٍ؟ فأشارَ إلى حلقِه أنَّه الذبحُ.

قالَ أبو لبابَةَ: فما زالَتْ قدمايَ حتَّى عَلِمْتُ أنِّي قَد خنتُ اللهَ ورَسولَه فنزلَتْ، فشدَّ نفسَهُ على ساريةٍ في المسجدِ وقال: واللهِ لا أَذوقُ طَعامًا ولا شرابًا حتى أموتَ أو يتوبَ اللهُ عليَّ، فمكثَ سبعةَ أيَّامٍ حتى خرَّ مَغشِيًّا عليهِ، ثمَّ تابَ اللهُ عليه، فقيلَ له: قد تيبَ عليكَ فحُلَّ نفسَك، فقال: لا واللهِ لا أحلُّها حتَّى يكونَ رسولُ اللهِ هو الذي يُحلُّنِي، فقال: إنَّ مِن تمامِ تَوْبَتِي أن أهجرَ دارَ قَومِي التي أصبتُ فيها الذَّنبَ، وأن أنخلِعَ مِن مالي، فقالَ عليهِ السَّلام: «يَجزيكَ الثلثُ أَنْ تتصدَّقَ به».

وأصلُ الخونِ: النَّقصُ؛ كمَا أنَّ أصلَ الوفاءِ التَّمامُ، واستعمالُه في ضدِّ الأمانةِ لتَضمُّنِه إيَّاه.

﴿وَتَخُونُوٓاْ أَمَـٰنَـٰتِكُمْ﴾ فيما بينكُم، وهو مجزومٌ بالعطفِ على الأوَّلِ، أو مَنصوبٌ على الجوابِ بالواوِ.

﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنَّكُم تَخونونَ، أو: وأنتم علماءُ تُميِّزونَ الحَسَنَ مِن القَبيحِ.

﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَـٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ لأنَّهُم سببُ الوُقوعِ في الإثمِ أو العقابِ[1]، أو محنةٌ مِن اللهِ ليبلُوكُم فيهِم فلَا يَحمِلَنَّكُم حبُّهُم على الخيانةِ كأَبي لُبابَةَ.

---

(١) في (ت): «والعقاب».

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجۡرٌ عَظِيمٌ﴾ لِمَن آثَرَ رِضَا اللهِ عَلَيهِم، وراعَى حُدودَهُ فيهِم، فأَنِيطُوا هِمَمَكُم[1] بما يُؤدِّيكُم إليه.

قوله: «ورُوِيَ أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ حاصرَ بَنِي قُرَيظَةَ...» الحديث.

أخرجَه البَيهقيُّ في «الدلائل» من طريقِ ابنِ إسحاقَ عَن أبيهِ عن مَعبدِ بنِ كعبٍ، ومِن طريقِ سَعيدِ بن المُسيبِ نحوَه، وفيه: أنَّه حاصرَهُم خمسًا وعشرينَ لَيلَةً[2].

وأبو لُبابَةَ اسمُه رِفاعَةُ بنُ عبدِ المُنذرِ صَحابيٌّ مَعروفٌ[3]، وفي حديثِ ابنِ المُسيبِ: أنَّه تَصدَّقَ بثلثِ مالِه ثمَّ تابَ فلم يُرَ منه بعدَ ذلك إلا خيرٌ حتى فارقَ الدُّنيَا[4].

---

(١) في هامش (خ): «في نسخة: همكم» وعليها «أصح».

(٢) انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٤/ ١٥) من طريق معبد بن كعب، و(٥/ ٢٧١) من طريق سعيد بن المسيب.
وقد ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٧٢ ـ ٧٤) عن الزهري والكلبي، وخبر الزهري رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٢١)، وخبر الكلبي رواه عبد بن حميد كما في «الدر المنثور» (٤/ ٤٨).
وذكره مطولاً ابن إسحاق كما في «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٨)، وقال البيهقي في «دلائل النبوة» (٤/ ١٥) بعد ذكر طريق ابن إسحاق عن أبيه عن معبد بن كعب بن مالك: هكذا قال ابن إسحاقَ بإسناده، وزعَم سعيدُ بنُ المسيِّب أنَّ ارتباطَه بساريَة التَّوبة كان بعد تَخَلُّفِه عن غزوةِ تبوكَ، حين أَعْرَض عنه رسولُ اللهِ ﷺ وهو عليه عاتبٌ بما فَعَل يومَ قُرَيظةَ ثُم تَخَلَّف عن غزوة تبوكَ فيمَن تَخَلَّف، واللهُ أعلمُ. وفي روايةِ عليِّ بن أبي طلحةَ، وعَطِيَّةَ بنِ سعدٍ، عن ابن عباسٍ في ارتباطه حين تَخَلَّف عن غزوة تبوكَ ما يؤكِّد قولَ ابن المسيِّب. اهـ. وروايتا علي بن أبي طلحة وعطية عن ابن عباس رواهما الطبري في «تفسيره» (١١/ ٦٥١ ـ ٦٥٢).

(٣) انظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢/ ٣٨٧)، وقد اختلف في اسمه، فقيل: مروان بن عبد المنذر، وقيل: بشير، وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في «الإصابة» في الكنى. وانظر ما سيأتي في قصة تبوك والمخلفين في سورة التوبة.

(٤) انظر: «دلائل النبوة» للبيهقي (٥/ ٢٧١).

وقوله: «أَنَّه الذَّبحُ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يعني: أنَّ حُكمَ سَعدٍ هو القَتلُ[1].

قوله: «﴿وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أَنَّكُم تَخونونَ، أو: وأَنتُم عُلَماء»:

قال الطِّيبيُّ: يريدُ أنَّ ﴿تَعْلَمُونَ﴾ إمَّا مَفعولُه[2] مُقدَّرٌ مَنويٌّ معه بقَرينَةِ السِّياقِ وهو «أنَّكُم تَخونونَ»، أو غيرُ مَنويٍّ بمنزلَةِ اللازمِ، وهو المرادُ بقولِه: «وأَنتُم عُلَماءُ»[3].

قوله: «أو محنةٌ مِن اللهِ»:

قال الطِّيبيُّ: عَطفٌ على قوله: «سببُ الوقوعِ»[4].

(٢٩) ـ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَتَّقُواْ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا﴾: هدايةً في قُلوبِكُم تفرِّقُونَ بها بينَ الحقِّ والباطلِ، أو: نصرًا يفرِّقُ بين المحقِّ والمبطِلِ بإعزازِ المؤمنينَ وإذلالِ الكافرينَ، أو مَخرَجًا من الشُّبهاتِ، أو نجاةً عمَّا تحذَرُونَ في الدَّارينِ، أو ظُهورًا يَشْهرُ أمرَكُم ويبثُّ صِيتَكُم، مِن قولِهم: بتُّ أفعَلَ كذا حتَّى سطعَ الفُرقانُ؛ أي: الصُّبحُ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٥٩/ أ).

(٢) في النسخ الخطية: «مفعول»، والمثبت من «فتوح الغيب».

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٧٩).

(٤) المصدر السابق (٧/ ٨١).

﴿وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾: ويسترُها ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ بالتَّجاوُزِ والعَفْوِ عنه.

وقيل: السيِّئاتُ: الصَّغائرُ، والذُّنوبُ: الكبائرُ.

وقيل: المرادُ: ما تقدَّمَ وما تأخَّرَ؛ لأنَّها في أهلِ بدرٍ وقد غفرَ اللهُ لهم.

﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ تنبيهٌ على أنَّ ما وعدَهُ لهم على التَّقوى تفضُّلٌ منه وإحسانٌ، وأنَّه ليسَ ممَّا يوجِبُ تَقواهُم عليه؛ كالسيِّدِ إذا وعدَ عبدَه إنعامًا على عملٍ.

قوله: «﴿فُرْقَانًا﴾: هدايةً...» إلى آخرِه.

الطِّيبيُّ: فإن قلت: ذكرَ لقولِه: ﴿فُرْقَانًا﴾ وجوهًا، وهو أن يكونَ نصرًا أو بيانًا أو مَخرَجًا أو تفرقةً، فأيُّها أحسنُ؟

قلت: الجمعُ بينَها؛ لأنَّ هذه الآيةَ كالخاتِمَة لجَميعِ ما سبقَ بدليلِ عَوْدِه إلى بدءِ القِصَّةِ وهو قولُه تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، و(أو) في كَلامِ المُصنِّفِ[1] للتَّخييرِ، كما في قولك: (جالسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرينَ)[2].

(٣٠) ـ ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾.

﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تذكارٌ لِمَا مكرَ قريشٌ به حينَ كانَ بمكَّةَ؛ ليشكرَ نعمةَ اللهِ في خلاصِه مِن مَكرِهم واستيلائِه عليهِم، والمَعنى: واذكُرْ إذ يمكرون بك.

---

(١) أي: الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤٠٥).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٨٢).

﴿لِيُثۡبِتُوكَ﴾ بالوَثاقِ، أو الحبسِ، أو الإثخانِ بالجَرحِ، مِن قولِهِم: ضربه حتى أثبتَه لا حراكَ بهِ ولا براحَ.

وقُرِئَ: (لِيُثَبِّتُوكَ) بالتَّشديدِ[1]، و: (لِيُبَيِّتُوكَ) من البياتِ[2]، و: (لِيُقَيِّدُوكَ)[3].

﴿أَوۡ يَقۡتُلُوكَ﴾ بسيوفِهِم ﴿أَوۡ يُخۡرِجُوكَ﴾ من مكَّةَ.

وذلك أنَّهُم لَمَّا سَمِعُوا بإسلامِ الأنصارِ ومُبايعَتِهِم فَرِقُوا واجتمَعُوا في دارِ النَّدوَةِ مُتشاورينَ في أمرِه، فدخلَ عليهم إبليسُ في صُورَةِ شيخٍ وقال: أنَا مِن نَجدٍ سمعتُ اجتِماعَكُم فأردتُ أَنْ أحضُرَكُم ولن تعدَمُوا مِنِّي رَأْيًا ونُصْحًا، فقال أبو البَخْتَرِيِّ: رأيي أن تحبسوهُ في بيتٍ وتَسدُّوا منافِذَهُ غيرَ كوةٍ تُلقونَ إليه طعامَه وشرابَه مِنْها حتى يموتَ، فقال الشَّيخُ: بئسَ الرَّأيُ؛ يأتيكُمْ مَن يُقاتِلُكُم مِن قَومِه ويخلِّصُه من أيديكُم.

فقال هشامُ بن عمرٍو: رأيِي أَنْ تَحمِلُوهُ على جملٍ فتُخرِجُوه مِن أَرضِكُم فلا يَضرُّكُم ما صنعَ، فقال: بئسَ الرَّأيُ، يُفسِدُ قومًا غيرَكُم ويُقاتِلُكُم بهم.

فقال أبو جهلٍ: أنا أرى أن تأخُذُوا من كلِّ بطنٍ غُلامًا وتُعطوهُ سَيفًا، فيضربوهُ ضَربَةً واحدَةً فيتفرَّقَ دمُهُ في القبائلِ، فلَا يَقْوَى بنو هاشمٍ على حربِ قريشٍ كلِّهِم، فإذا طلبُوا العَقْلَ عَقَلْنَاه، فقال: صدقَ هذا الفتى، فتَفرَّقُوا على رأيِه.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤) عن يحيى وإبراهيم.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٣/ ٨٢)، و«الكشاف» (٣/ ٤٠٥)، و«البحر المحيط» (١١/ ٨٢)، عن النخعي.

(٣) انظر: «الكشاف» (٣/ ٤٠٥) عن ابن عباس، وفي «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤): (لِيُعْبِدوك) عن ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي.

ولفظ (ليقيدوك) ذكره الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٣١) تفسيراً لا قراءة، ثم روى معناه عمن ذكرهم ابن خالويه.

فأتى جبريلُ النَّبيَّ عليهِما السَّلامُ وأخبرَهُ الخبرَ وأمرَهُ بالهِجرَةِ فبيَّتَ عَلِيًّا كرَّمَ اللهُ وَجهَهُ عَلى مَضجَعِهِ وخرجَ مع أبي بَكرٍ رضيَ اللهُ عنهُ إلى الغارِ.

﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾ بـردِّ مَكرِهِـم عليهِـم، أو بمجازاتِهِـم عليـه، أو بمُعاملَةِ الماكريـن مَعَهـم بـأَنْ أخرجَهُـم إلى بدرٍ وقلَّل المسـلمينَ فـي أعيُنِهِـم حتى حملوا عليهِـم فقُتلوا.

﴿وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ إذ لا يؤبَهُ بمكرِهِم دونَ مكرِه، وإسنادُ أمثالِ هذا إنما[١] يَحْسُنُ للمُزاوجَةِ، ولا يجوزُ إطلاقُها ابتداءً لِمَا فيه مِن إيهامِ الذَّمِّ.

قوله: «**تذكارٌ لِما مكرَ قُريشٌ به...**» إلى آخرِه.

قال الطِّيبِيُّ: يعني بعدَ أنْ فرغَ رسولُ اللهِ ﷺ مِن أَمرِ قُريشٍ بتَمامِه ذكَّرَهُ بدءَ حالِهِم معه ليَعتبرَ فيشكرَ، وفيه بيانٌ لتَوفيقِ النَّظمِ[٢].

قوله: «**وذلك أَنَّهم لَمَّا سَمِعُوا بإِسلامِ الأَنصارِ...**» إلى آخرِه.

أخرجَـه ابـنُ هشـامٍ في «السِّـيرةِ الكُبـرى» وابنُ جريـرٍ وأبو نعيمٍ فـي «الدلائل» مِـن حَديـثِ ابنِ عبَّـاسٍ بمعناه، وابنُ سَـعدٍ فـي «الطبقات» مِـن حَديثِ عائشـةَ وابنِ عبَّاسٍ[٣].

---

(١) في (أ) و(خ): «مما».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٨٢).

(٣) انظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٤٨٠) وما بعدها، من طريق ابن إسحاق، وفيه: فحدثني مَن لا أتهم من أصحابنا، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد بن جبر وغيره ممن لا أتهم، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، فذكره. =

ودارُ النَّدوَةِ بمَكَّةَ بناها قُصَيٌّ ليَنتَدُوا فيها؛ أي: ليَجْتَمِعُوا للمُشاورَةِ[1].

ولم يُحسِن الطِّيبيُّ تَخريجَ الحَديثِ على عادته فقال: إنَّه في «مُسنَدِ أحمَد»[2]، وليسَ فيه ذكرُ إبليسَ رأسًا[3].

والحديثُ إنَّما هو بتَمامِه في الكُتبِ التي أَشَرْنا إلى التَّخريجِ مِنها.

قوله: «للمُزاوَجَةِ»؛ أي: المُشاكَلَةِ.

قال الطِّيبيُّ: هو وَجهٌ، وحملَهُ صاحِبُ «الكشَّاف»[4] على الاستعارَةِ بجامعِ الإخفاءِ والأَخذِ بغتَةً، شبَّهَ صُورَةَ صنعِ اللهِ ذلك مَعهم بصُورَةِ صنعِ الماكِرِ، وعلى هذا لا يحتاجُ إلى وقوعِهِ في صُحبَةِ مَكرِ العبدِ، ومِنهُ قَولُ عَليٍّ: «مَن وُسِّعَ عليه في دُنياه ولم يَعْلَم أنَّه مُكِرَ به فهو مَخدوعٌ في عَقلِه»[5].

(٣١) ـ ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُوا۟ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ۙ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

= ورواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٣٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٦٨٨)، من طريق ابن إسحاق، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، دون قوله: «فبيت علياً...». ورواه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١٥٤)، وابن سعد في «الطبقات» (١/ ١٩٣). وذكره بأتم من هذا الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٧٧) عن ابن عباس وغيره من المفسرين.

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري مادة: (ندا).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» (٣٢٥١).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٨٢).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٤٠٥).

(٥) الأثر عن علي ذكره الراغب الأصفهاني في «تفسيره» (٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣١)، وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٨٤).

﴿ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا قَالُواْ قَدْ سَمِعْنَا لَوْ نَشَآءُ لَقُلْنَا مِثْلَ هَٰذَآ ﴾ هو قولُ النَّضرِ بنِ الحارثِ(١)، وإسنادُه إلى الجميعِ إسنادُ ما فعلَهُ رئيسُ القومِ إليهِم؛ فإنَّه كان قاصَّهُم.

أو: قولُ الذين ائتمرُوا في أمرِه عليه السَّلامُ.

وهذا غايةُ مكابَرَتِهم وفَرْطُ عِنادِهم؛ إذ لو استَطاعُوا مِن ذلك فما منعَهُم أن يشاؤوا؟ وقد تحدَّاهُم وقرَّعَهُم بالعجزِ عشرَ سِنينَ، ثمَّ قارَعَهُم بالسَّيفِ فلم يعارِضُوا سواه(٢)، مع أَنَفَتِهم وفَرْطِ استنكافِهِم أن يُغْلَبُوا خصوصًا في بابِ البَيانِ.

﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴾: ما سطَّرَهُ الأولونَ مِن القصصِ.

(٣٢) ـ ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾.

﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ هذا أيضًا من كلامِ ذاكَ القائلِ أبلَغُ في الجحودِ.

روي أنه لمَّا قال النضر: (إنْ هذا إلا أساطيرُ الأوَّلينَ)، قال له النبيُّ عليه السَّلام: «ويلَكَ! إنَّه كلامُ اللهِ» فقالَ ذلك(٣)، والمعنى: إن كانَ القرآنُ حَقًّا منزلًا فأمطِرِ الحِجارَةَ علينَا عُقوبَةً على إنكارِه، وائتِنا بعَذابٍ أَليمٍ سِواه، والمرادُ مِنه: التَّهكُّمُ، وإظهارُ اليقينِ، والجزم التَّامُّ على كونِه باطِلًا.

---

(١) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٨٤) مطولًا عن ابن عباس، وهو في «تفسير مقاتل» (٢/ ١١٢-١١٣).

(٢) قوله: «فلم يعارضوا سواه»؛ أي: سوى السيفِ، وفي نسخة: «سورةً»؛ أي: من القرآنِ. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٢٩).

(٣) قطعة من الخبر السابق دون المرفوع منه، وهو مخالف لما روى البخاري (٤٦٤٨)، ومسلم (٢٧٩٦)، عن أنس رضي الله عنه أن قائل هذا الكلام هو أبو جهل.

وقرئَ: (الحقُّ) بالرَّفعِ[1] على أنَّ ﴿هُوَ﴾ مُبتدأٌ غيرُ فصلٍ، وفائدةُ التَّعريفِ فيه للدَّلالةِ على أنَّ المُعلَّقَ به كونُه حقًّا بالوجهِ الذي يدَّعيهِ النبيُّ وهو تنزيلُه، لا الحقَّ مُطلقًا؛ لتَجويزِهِم أنْ يكونَ مُطابِقًا للواقعِ غيرَ مُنزَلٍ كأساطيرِ الأوَّلينَ.

(٣٣ ـ ٣٤) ـ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿٣٣﴾ وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓۚ إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ بيانٌ لـ(ما كان) الموجبِ لإمْهالِهِم والتَّوقُّفِ في إجابَةِ دُعائِهِم، واللامُ لتَأكيدِ النَّفيِ والدَّلالةِ على أنَّ تَعذيبَهُم عذابَ استئصالٍ والنبيُّ بينَ أَظْهُرِهِم خارجٌ عَن عادَتِه غيرُ مُستَقيمٍ في قَضائِه.

والمرادُ باستغفارِهِم: إمَّا استغفارُ مَن بَقِيَ فيهِم مِن المؤمنينَ، أو قولُهُم: اللهمَّ غُفرانكَ[2]، أو فَرْضُه على مَعنى: لو استغفروا لم يُعذَّبُوا كقولِه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٧].

﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ﴾: وما لَهُم ممَّا يمنَعُ تَعذيبَهُم مَتى زالَ ذلك، وكيفَ لا يُعذَّبونَ ﴿وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ وحالُهُم ذلكَ، ومِن صَدِّهِم عنه إلجاءُ رَسولِ اللهِ ﷺ والمؤمنينَ إلى الهجرةِ وإحصارُهُم عامَ الحُديبيةِ.

﴿وَمَا كَانُوٓاْ أَوْلِيَآءَهُۥٓ﴾: مُستحِقِّينَ وِلايَةَ أمرِهِ مع شِرْكِهِم، وهو ردٌّ لِمَا كانُوا يَقولونَ: (نحنُ وُلاةُ البيتِ والحرمِ فنصدُّ مَن نشاءُ ونُدخِلُ من نَشاءُ).

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«الكشاف» (٣/ ٤٠٧)، عن الأعمش.

(٢) في (أ) و(خ): «اغفر»، والمثبت من (ت) ونسخة في هامش (أ).

﴿إِنْ أَوْلِيَآؤُهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُتَّقُونَ﴾ مِن الشِّركِ الذينَ لا يعبدونَ فيه غيرَه، وقيل: الضَّميرانِ للهِ.

﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنْ لا وِلايةَ لهُم عليهِ؛ كأنَّه نبَّهَ بأنَّ الأكثرَ مِنْهُم مَن يعلَمُ ويُعانِدُ، أو أرادَ به الكُلَّ كما يرادُ بالقلَّةِ العدمُ.

(٣٥) - ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ۚ فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ﴾؛ أي: دعاؤُهم، أو ما يسمُّونهُ صلاةً، أو ما يضعونَ موضعَها ﴿إِلَّا مُكَآءً﴾: صَفيرًا، فُعالٌ من مَكَا يَمْكُو: إذا صَفَرَ، وقرئَ بالقصرِ كالبُكا[1].

﴿وَتَصْدِيَةً﴾: تصفيقًا، تفعلةٌ من الصَّدَى، أو من الصَّدِّ على إبدالِ أحدِ حرفي التَّضعيفِ بالياءِ.

وقرئَ: (صلاتَهم) بالنَّصبِ[2] على أنَّهُ الخبرُ المقدَّمُ، ومَساقُ الكلامِ لتَقريرِ استِحقاقِهم العذابَ، أو عدمِ ولايتِهم للمَسجِدِ فإنَّها لا تليقُ بمن هذهِ صلاتُهُ.

رويَ أنَّهم كانوا يطوفونَ عراةً، الرِّجالُ والنساءُ مشبِّكينَ بينَ أصابِعِهم يَصفِرونَ فيها ويصفِّقُونَ.

---

(١) نسبت لعباس عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤).

(٢) هي قراءة عن عاصم رواها ابن مجاهد في «السبعة» (ص: ٣٠٥) من طريقين عن حسين عن أبي بكر عن عاصم، ونسبت للأعمش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٤)، و«المحتسب» (١/ ٢٧٨). وقال ابن خالويه: رويت عن علي. و(مكاءٌ) في هذه القراءة بالرفع كما في المصدرين المذكورين.

وقيل: كانوا يفعلُونَ ذلكَ إذا أرادَ النَّبيُّ أن يُصلِّيَ يخلطونَ عليهِ ويُرُونَ أنَّهم يصلُّونَ أيضًا.

﴿فَذُوقُوا۟ ٱلْعَذَابَ﴾ يعني: القتلَ والأسرَ يومَ بدرٍ، وقيلَ: عذابَ الآخرةِ، واللَّامُ يحتمِلُ أن تكونَ للعهدِ والمعهودُ: ائتنا بعذابٍ.

﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ اعتقادًا وعملًا.

قوله: «وقُرِئَ: (صلاتَهم) بالنَّصبِ على أنَّه الخَبرُ المُقدَّمُ»:

فيه كونُ الخبرِ مَعرفَةً والاسمِ نكرَةً، كقولِ حَسَّانَ:

يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ[١]

وقد ذهبَ صاحِبُ «المفتاح» إلى أنَّه مِن بابِ القَلْبِ[٢].

وقال ابنُ جنِّي: إنَّ نكرَةَ الجنسِ تُفيدُ مَفادَ مَعرِفَتِه، فإنَّك لو قلتَ: (خَرَجتُ فإذا أَسَدٌ بالبابِ) أو: (إذا الأَسَدُ بالبابِ) لم تَجِد الفَرقَ بينَهُما؛ لأنَّك لا تريدُ بالصُّورتينِ أَسَدًا مُعيَّنًا، فكأنَّه تَعالى قال: ما كانَ صَلاتَهم عندَ البَيتِ إلَّا المُكاءُ والتَّصدِيَةُ؛ أي: هذا الجنسُ مِن الفِعلِ، ولم يجرِ هذا مجرى (كَانَ قائِمٌ أخاك) و(كانَ جالسٌ أباك)؛ لأنَّه ليسَ في (قائمٍ) و(جالسٍ) مَعنى الجِنسيَّةِ التي يَتلاقَى مَعنى مَعرِفَتِها ونَكِرَتِها[٣].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ عقِبَ حِكايَتِه: وما يقالُ: إنَّ في المعرفَةِ الإشارَةُ إلى

---

(١) عجز بيت لحسان في «ديوانه» (ص: ١٨)، وصدره:

كأن سبيئةً من بيتِ رأسٍ

(٢) انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (ص: ٢٠٩).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٧٩).

الجنسِ واعتبارُ الحُضورِ في الذِّهنِ والنَّكرةُ خِلوٌ عن ذلك فتَدقيقٌ علمِيٌّ يُبيِّنُ[١] الفَرقَ بينَ المَعرفَةِ وفائدَةَ اللَّامِ، ولا أدرِي هل هُو مِن اللُّغةِ[٢].

ثم قالَ ابنُ جنِّي: ويجوزُ أَيْضًا مع النَّفيِ جعلُ اسمِ كانَ نَكِرَةً، ولا يجوزُ مع الإيجابِ، ألا تراكَ تقول: (ما كانَ إنسانٌ خيرًا منك) ولا تقول: (كانَ إنسانٌ خيرًا منك)[٣].

(٣٦) - ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴾.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ نزلت في المطعِمِينَ يومَ بدرٍ، وكانوا اثني عشرَ رجلًا من قريشٍ يُطعمُ كلُّ واحدٍ منهم كلَّ يومٍ عشرَ جُزُرٍ[٤].

أو في أبي سفيانَ استأجرَ ليومِ أُحدٍ ألفينِ من العربِ سوى مَن استجاشَ من العربِ وأنفقَ عليهم أربعينَ أوقيَّةً[٥].

أو لأصحابِ العيرِ؛ فإنَّهُ لمَّا أصيبَ قريشٌ ببدرٍ قيلَ لهم: أَعينوا بهذا المالِ على حَرْبِ محمَّدٍ لعلَّنا نُدْرِكُ منهُ ثأرَنا، ففعَلُوا[٦].

---

(١) في النسخ الخطية: «بين»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/ أ).

(٣) انظر: «المحتسب» لابن جني (١/ ٢٧٩).

(٤) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٩٦) عن الكلبي ومقاتل. وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٦٦٤ - ٦٦٦)، و«المغازي» للواقدي (١/ ١٤٤).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٧٠ - ١٧١) عن سعيد بن جبير وابن أبزى والحكم بن عتيبة.

(٦) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٧٣) من طريق ابن إسحاق عن مشايخه.

والمرادُ بسبيلِ اللهِ: دينُهُ واتِّباعُ رسولِهِ.

﴿فَسَيُنفِقُونَهَا﴾ بتَمامِها، ولعلَّ الأولَّ إخبارٌ عن إنفاقِهم في تلكَ الحالِ وهوَ إنفاقُ بدرٍ، والثاني إخبارٌ عن إنفاقِهم فيما يُستقبَلُ وهو إنفاقُ أُحُدٍ.

ويحتمِلُ أن يرادَ بهما واحدٌ على أنَّ مساقَ الأوَّلِ لبيانِ غرضِ الإنفاقِ ومساقَ الثَّاني لبيانِ عاقبتِهِ وأنَّهُ لم يقَعْ بعدُ.

﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾: نَدَمًا وغمًّا؛ لفواتِها مِن غيرِ مقصودٍ، جعلَ ذاتَها تصيرُ حسرةً ـ وهي عاقبةُ إنفاقِها ـ مبالغةً.

﴿ثُمَّ يُغْلَبُونَ﴾ آخرَ الأمرِ، وإن كانَ الحربُ بينهم سجالًا قبلَ ذلكَ.

﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ أي: الذينَ ثبَتُوا على الكفرِ مِنْهُم إذ أسلمَ بعضُهم ﴿إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ﴾: يساقونَ.

قوله: «وجعلَ ذاتَها تَصيرُ حسرَةً»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: الظَّاهرُ أن يقالَ: ثمَّ يكونُ عاقبَةُ إنفاقِهَا حَسْرَةً، فأنَّثَ الفِعلَ رَدًّا إلى الأموالِ[١].

قوله: «مُبالغَةً»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يريدُ أنَّه مِن قَبيلِ الاستعارَةِ في المُركَّبِ حيثُ شبَّهَ كونَ عاقبةِ إنفاقِها حسرَةً[٢] بكونِ ذاتِها حَسرَةً[٣]، وأطلقَ المُشبَّهَ بهِ على المُشبَّهِ[٤].

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ٩٦).

(٢) في «حاشية التفتازاني»: «ندما».

(٣) في «حاشية التفتازاني»: «ندما».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/ أ).

قولـه: «**سِـجَالًا**»؛ أي: مُسـاجَلَةً تارَةً لهـم وتارَةً عليهِـم، وأصلُـه المُناجزَةُ في مِـلءِ الدَّلوِ.

(٣٧) ـ ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾.

﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾: الكافرَ مِن المؤمنِ، أو: الفسادَ من الصَّلاحِ، واللَّامُ متعلِّقةٌ بـ﴿يُحْشَرُونَ﴾ أو ﴿يُغْلَبُونَ﴾.

أو: ما أنفقَهُ المشركونَ في عَداوةِ رَسولِ اللهِ ﷺ ممَّا أنفقَهُ المسلمونَ في نصرتهِ، واللَّامُ متعلقةٌ بقولِهِ: ﴿ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً﴾.

وقرأَ حمزةُ والكِسائيُّ ويعقوبُ: ﴿لِيُمَيِّزَ﴾ مِن التَّمييزِ[1]، وهو أبلغُ مِن المَيْزِ.

﴿وَيَجْعَلَ ٱلْخَبِيثَ بَعْضَهُۥ عَلَىٰ بَعْضٍ فَيَرْكُمَهُۥ جَمِيعًا﴾: فيَجمعَهُ ويضمَّ بعضَهُ إلى بعضٍ حتى يتراكَبُوا[2] لفَرْطِ ازدِحامِهم، أو يضمَّ إلى الكافرِ ما أنفقَهُ ليزيدَ بِهِ عذابَهُ كمالِ الكانِزينَ.

﴿فَيَجْعَلَهُۥ فِى جَهَنَّمَ﴾ كلَّـهُ ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ﴾ إشـارةٌ إلى الخبيثِ لأنَّـهُ مقدَّرٌ بالفريقِ الخبيـثِ، أو إلـى المنفقيـنَ ﴿هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾: الكاملـونَ فـي الخسـرانِ؛ لأنَّهم خَسِرُوا أنفسَـهم وأموالَهم.

(٣٨) ـ ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ وَإِن يَعُودُوا۟ فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ٩٢)، و«النشر» (٢/ ٢٤٤).

(٢) في (ت): «يتراكموا».

﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ يعني: أبا سفيانَ وأصحابَهُ، والمعنى: قُلْ لأجلِهم.

﴿إِن يَنتَهُواْ﴾ عَن مُعاداةِ الرَّسولِ بالدُّخولِ في الإسلامِ ﴿يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ مِن ذُنوبِهِم.

وقرئَ بالتَّاءِ والكافِ على أنَّه خاطَبَهم[١].

و: (يَغفِرْ) على البناءِ للفاعلِ[٢] وهوَ اللهُ.

﴿وَإِن يَعُودُواْ﴾ إلى قتالِهِ ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ ـ الذينَ تحزَّبوا على الأنبياءِ ـ بالتَّدميرِ كما جَرى على أهلِ بدرٍ، فلْيَتوقَّعوا مثلَ ذلك.

قوله: «والمعنى: قُلْ لأَجْلِهم»:

قال أبو حيَّان: بل الظَّاهرُ أنَّها لامُ التَّبليغِ، وأنَّه أُمِرَ أنْ يقولَ لَهُم هذا المعنى الذي تَضمَّنَتْه ألفاظُ الجُملَةِ المَحكيَّةِ بالقَولِ سواءٌ قاله بهذه العبارةِ أم غيرِها[٣].

(٣٩ ـ ٤٠) ـ ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ ۚ فَإِنِ ٱنتَهَوْاْ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٩﴾ وَإِن تَوَلَّوْاْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَىٰكُمْ ۚ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾.

﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾: لا يُوجَدَ فيهم شِرْكٌ ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ كُلُّهُۥ لِلَّهِ﴾: وتَضمَحِلَّ عنهمُ الأديانُ الباطلةُ.

---

(١) أي: (إن تَنتهوا يغفر لكم) نسبت لابن مسعود. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٢) انظر: «البحر المحيط» (١١/ ٩٩).

(٣) المصدر السابق (١١/ ٩٩).

﴿فَإِنِ ٱنتَهَوۡاْ﴾ من الكفرِ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ بِمَا يَعۡمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فيُجازِيهم على انتهائِهم عنهُ وإسلامِهم.

وعن يعقوبَ: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ بالتاءِ[1]، على معنى: فإنَّ اللهَ بما تعملونَ مِن الجهادِ والدَّعوةِ إلى الإسلامِ والإخراجِ مِن ظُلْمَةِ الكفرِ إلى نورِ الإيمانِ بصيرٌ فيُجازِيكُم، ويكونُ تعليقُهُ بانتهائهم دلالةً على أنَّهُ كما يَستدعي إثابَتَهم للمُباشَرةِ يَستدعي إثابةَ مُقاتلِيهم للتَّسبُّبِ.

﴿وَإِن تَوَلَّوۡاْ﴾ ولم يَنتَهُوا ﴿فَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ مَوۡلَىٰكُمۡ﴾: ناصِرُكم، فثِقُوا بهِ ولا تُبالوا بمُعَاداتِهم.

﴿نِعۡمَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾ لا يضيعُ مَن تولَّاهُ ﴿وَنِعۡمَ ٱلنَّصِيرُ﴾: لا يُغلبُ مَن نصرَهُ.

قوله: «على مَعنى: فإنَّ اللهَ بما تَعمَلُونَ مِن الجهادِ»:

قال الطِّيبيُّ: هذه خاتمةٌ شريفةٌ في أَمرِ الجهادِ، ولذلك كان مُخلِّصًا إلى ذكرِ ما بُدِئَت به السُّورَةُ من حديثِ الغَنائمِ وقِسمَتِها[2].

(٤١) ـ ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ إِن كُنتُمۡ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا يَوۡمَ ٱلۡفُرۡقَانِ يَوۡمَ ٱلۡتَقَى ٱلۡجَمۡعَانِۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾.

﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمۡتُم﴾؛ أي: الذي أَخذْتُموهُ مِن الكفَّارِ قهرًا ﴿مِّن شَيۡءٖ﴾ ممَّا يقعُ عليهِ اسمُ الشَّيءِ حتَّى الخيط.

---

(١) انظر: «النشر» (٢/ ١٧٦).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٠٢).

﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ؛ أي: فثابتٌ أنَّ للهِ خُمُسهُ. وقرئَ: (فإنَّ) بالكسرِ[1].

والجمهورُ على أنَّ ذكرَ اللهِ للتَّعظيمِ كما في قولِه: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وأنَّ المرادَ قَسْمُ الخُمسِ على الخمسةِ المعطوفينَ: ﴿وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ فكأنَّهُ قالَ: للهِ خمسُهُ يصرَفُ إلى هؤلاءِ الأخصِّينَ بهِ.

وحكمُهُ بعدُ باقٍ، غيرَ أنَّ سهمَ الرَّسولِ ـ صلواتُ اللهِ وسلامُهُ عليهِ ـ يُصرفُ إلى ما كانَ يَصرفُهُ إليهِ من مصالحِ المسلمينَ كما فعلهُ الشَّيخانِ[2].

وقيلَ: إلى الإمامِ.

وقيلَ: إلى[3] الأصنافِ الأربعةِ.

وقال أبو حنيفةَ: سَقَطَ سهمُهُ وسَهْمُ ذوي القُربى بوفاتِهِ وصارَ الكلُّ مصروفًا إلى الثَّلاثةِ الباقيةِ.

وعن مالكٍ: الأمرُ فيهِ مفوَّضٌ إلى رأيِ الإمامِ يَصْرِفهُ إلى ما يراهُ أهمَّ.

وذهبَ أبو العَاليَةِ إلى ظاهرِ الآيةِ وقال: يُقسَمُ ستَّةَ أقسام، ويصرَفُ سهمُ اللهِ إلى الكعبةِ؛ لِمَا روى أنَّهُ عليهِ السَّلامُ كانَ يأخذُ منهُ قبضةً فيجعلُها للكعبةِ، ثمَّ يَقْسِمُ ما بقيَ على خمسةِ أقسامٍ.

---

(١) هي رواية الجعفي عن أبي عمرو. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ١٩٧) من طريق الأعمش عن إبراهيم قال: كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما يجعلان سهم النبي ﷺ في الكُرَاع والسلاح. فقلت لإبراهيم: ما كان علي رضي الله عنه يقول فيه؟ قال: كان عليٌّ أشدَّهم فيه.

(٣) في (ت): «وقيل في».

وقيلَ: سهمُ اللهِ لبيتِ المالِ.

وقيلَ: هوَ مضمومٌ إلى سهمِ الرَّسولِ.

وذَوُو القُربى: بنو هاشمٍ وبنو عبدِ المطَّلبِ؛ لِمَا رُوِيَ أَنَّهُ عليهِ السَّلامُ قسَّمَ سهمَ ذوي القربى عليهما، فقالَ لهُ عثمانُ وجبيرُ بنُ مطعمٍ: هؤلاءِ إخوتُكَ بنو هاشمٍ لا ننكرُ فضلَهم لمكانكَ الذي جعلكَ اللهُ منهم، أرأيتَ إخوانَنا مِن بني المطَّلبِ أعطيتَهم وحرَمْتَنا وإنَّما نحنُ وهم بمنزلةٍ، فقالَ عليهِ السَّلامُ: «إنَّهم لم يفارقونا في جاهليةٍ ولا إسلامٍ»، وشبَّكَ بينَ أصابعهِ.

وقيلَ: بنو هاشمٍ وحدَهم.

وقيلَ: جميعُ قريشٍ والغنيُّ والفقيرُ فيهِ سواءٌ.

وقيلَ: هوَ مخصوصٌ بفقرائِهم كسهمِ ابنِ السَّبيلِ.

وقيلَ: الخمسُ كلُّهُ لهم.

وقيلَ: المرادُ باليَتامى والمساكينِ وابنِ السَّبيلِ مَن كان مِنهم، والعطفُ للتَّخصيصِ.

والآيةُ نزلت ببدرٍ(١).

وقيلَ: كانَ الخُمسُ في غزوةِ بني قَيْنُقاعَ بعدَ بدرٍ بشهرٍ وثلاثةِ أيامٍ للنِّصفِ من شوَّالَ على رأسِ عشرينَ شهرًا من الهجرةِ(٢).

﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليهِ ﴿وَٱعْلَمُوٓا﴾؛ أي: إن كنتم

---

(١) رواه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٨٩) عن الكلبي.

(٢) ذكره الزمخشري في «الكشاف» (٣/ ٤١٨) عن الواقدي.

آمنتُم باللهِ فاعلَموا أنَّهُ جَعَلَ الخمسَ لهؤلاءِ فسلِّموهُ إليهم واقتَنِعوا بالأخماسِ الأربعةِ الباقية؛ فإنَّ العلمَ العمليَّ إذا أُمرَ بهِ لم يُرد منهُ العلمُ المجرَّدُ؛ لأنَّهُ مقصودٌ بالعَرَضِ والمقصودُ بالذَّاتِ هو العملُ.

﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ محمدٌ من الآياتِ والملائكةِ والنَّصرِ.

وقرئَ: (عُبُدِنا) بضمَّتينِ[1]؛ أي: الرسولِ والمؤمنينَ.

﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾: يومَ بدرٍ فإنَّهُ فُرِقَ فيهِ بينَ الحقِّ والباطلِ.

﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾: المسلمونَ والكفَّارُ.

﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ فيقدرُ على نصرِ القليلِ على الكثيرِ والإمدادِ بالملائكةِ.

قوله: «﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ مُبتدأٌ خبرُهُ مَحذوفٌ»:

قال أبو البقاءِ: خبرُ مُبتدَأٍ مَحذوفٍ؛ أي: فالحكمُ أنَّ للهِ خُمسَهُ[2].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وفيه زيادةُ حَذفٍ ـ أعني: اللامَ ـ إلَّا أنَّه يُرجَّحُ[3] بأنَّ حذفَ المُبتدأِ أكثرُ[4].

قوله: «وقُرِئَ (فإنَّ) بالكَسرِ»:

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) عن بعضهم، و«البحر المحيط» (١١/ ١١٣) عن زيد بن علي.

(٢) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٦٢٤).

(٣) في (س): «مرجح».

(٤) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/ أ).

قال أبو البقاءِ: فعلى هذا تكونُ (إنَّ) وما عملَتْ فيه مُبتدأً وخبرًا في موضعِ خَبرِ المُبتدَأِ(١).

قوله: «لِمَا رَوَى أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ كان يَأخذُ مِنه قَبْضَةً فيَجعَلُها للكَعبَةِ ثمَّ يقسمُ ما بَقِيَ على خَمسَةٍ»:

أخرجَه أبو عبيدٍ القاسِمُ بن سَلَّامٍ في «كتابِ الأموال» وأبو داودَ في «المراسيل» وابنُ جريرٍ عن أبي العاليَة مرسلًا(٢).

قلت: فيَنبَغِي أنْ يُقرَأ قولَ المُصنِّفِ: «لِمَا رَوَى» بفَتحِ الرَّاء والواو مبنيًّا للفاعلِ، والضَّميرُ فيه لأَبي العاليَةِ في قولِه: «وذهبَ أَبو العاليَةِ».

قوله: «رُوِيَ أنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ قسَّمَ سهمَ ذَوِي القُربَى...» الحديث.

أخرجَه أبو داودَ وابنُ ماجَه مِن حَديثِ جُبيرِ بنِ مُطعمٍ، وفي «الصحيحين» بعضُه(٣).

---

(١) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٦٢٤).

(٢) الأثر رواه أبو عبيد القاسم بن سلام في «الأموال» (٣٨)، وأبو داود في «المراسيل» (٣٧٤)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ١٨٩)، ورواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٣٢٩٨).

(٣) رواه أبو داود (٢٩٨٠)، وابن ماجه (٢٨٨١)، ورواه البخاري (٣١٤٠)، ولم يرد في روايته: «إنَّهم لَمْ يفارِقُوني في جاهليَّةٍ ولا إسلامٍ»، وكذا ما بعده من قول الراوي: (وشبك بين أصابعه). ورواه أيضاً الإمام أحمد في «المسند» (١٦٧٤١)، والنسائي (٤١٣٧)، ولم أقف عليه في «صحيح مسلم»، ولعل المصنف رحمه الله تابع الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (٢/ ٣٠) في عزوه لصحيح مسلم.

والطِّيبِيُّ على عادَتِه خرَّجَ هذا الحديثَ لكَونِه في الأُصولِ المَذكورةِ، ولم يُخرِّج الحديثَ الذي قبلَه لعِزَّتِه عليه(١).

قوله: «وإنَّما نحنُ وهُم بمَنزلَةٍ واحِدَةٍ»:

وذلك أنَّ هاشمًا والمُطَّلِبَ وعبدَ شمسٍ ونوفلًا الأربعةَ أولادُ عبدِ مَنافٍ، ونسبَةُ رسولُ اللهِ ﷺ مع هؤلاءِ تنتهي إلى عبدِ مَنافٍ، فهو محمَّدُ بنُ عبدِ اللهِ بن عبدِ المُطَّلبِ بن هاشِمِ بنِ عبدِ مَنافٍ صلواتُ اللهُ عليهِ وسَلامُه، وأمَّا عُثمانُ فهو ابنُ عفَّانَ بن أبي العاصِ بن أُميَّةَ بنِ عبدِ شمسِ بن عبدِ منافٍ، وأمَّا جُبَيرٌ فهو ابنُ مُطعمِ بن عَدِيٍّ بن نوفَلِ بنِ عبدِ مَنافٍ(٢).

قوله: «﴿إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ﴾ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ»:

قال الطِّيبِيُّ: أي: جَزاؤُه مَحذوفٌ(٣).

قوله: «من الآياتِ والملائكَةِ والنُّصرَةِ»:

قال الطِّيبِيُّ: يعني: لم يَذكُرْ مفعولَ ﴿ما أَنزَلْنَا﴾ ليشتَمِلَ على جميعِ ما يناسبُ أَن يُنزلَ في ذلكَ المقامِ(٤).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٠٣) وزاد في تخريجه: النسائي.

(٢) المصدر السابق (٧/ ١٠٣ ـ ١٠٤).

(٣) المصدر السابق (٧/ ١٠٨).

(٤) المصدر السابق.

وقال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: في تَفسيرِ ﴿ما أَنزَلْنَا﴾ بذلك شُبهَةُ[1] الجمعِ بين الحقيقَةِ والمَجازِ[2].

ثمَّ قالَ الطِّيبيُّ: الآياتُ في قَولِ المُصنِّفِ[3] مُطلقَةٌ، فيَجوزُ أَنْ يُرادَ بها قولُه: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾ [على] ما ذهبَ إليه مُحيِ السُّنَّةِ[4]، ويجوزُ أن يرادَ بها الآياتُ الدالَّةُ على القدرةِ الباهرَةِ، ويكونُ عَطفُ الملائكَةِ والنُّصرَةِ مِن بابِ عَطفِ ﴿جبريلَ﴾ و﴿ميكائيلَ﴾ على ﴿ملائِكَتِه﴾، والذي يشعرُ بالثَّاني قولُه: ﴿وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ وقراءةُ مَن قرأَ (على عُبُدنا) بالجمعِ[5].

(٤٢) ـ ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِى ٱلْمِيعَٰدِ وَلَٰكِن لِّيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا﴾ بدلٌ مِن ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾، و(العدوةُ) بالحركاتِ الثَّلاثِ: شطُّ الوادي، وقد قرئَ بها، والمشهورُ الضمُّ والكسرُ وهو قراءةُ ابنِ كثيرٍ وأبي عمرٍو ويعقوبُ[6].

---

(١) في النسخ الخطية: «شبه»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/ ب).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٤١٩).

(٤) انظر: «تفسير البغوي» (٣/ ٣٦٢).

(٥) هي قراءة زيد بن علي كما تقدم في «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ١١٣). وانظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٠٩).

(٦) وقرأ باقي السبعة بالضم. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٦). أما القراءة بفتح العين فنسبت إلى الحسن وزيد بن علي. انظر: «المختصر في شواذ =

﴿وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ﴾: البُعْدَى مِن المدينةِ، تأنيثُ الأقصى، وكانَ قياسُهُ قلبَ الواوِ كالدُّنيا والعُليا تفرقةً بينَ الاسمِ والصِّفةِ، فجاءَ على الأصل كالقَوَدِ[1] وهو أكثرُ استعمالًا من القُصْيَا.

﴿وَٱلرَّكْبُ﴾؛ أي: العيرُ، أو: قُوَّادُها ﴿أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾: في مكانٍ أسفلَ من مكانِكُم، يعني: السَّاحلَ، وهو منصوبٌ على الظَّرفِ واقعٌ موقعَ الخبرِ، والجملةُ حالٌ من الظَّرفِ قبلَهُ، وفائدتُها: الدَّلالةُ على قوَّةِ العدوِّ، واستظهارِهم بالرَّكبِ، وحرصِهِم على المقاتلةِ عنها، وتوطينِ نفوسِهم على أن لا يُخْلُوا مراكزَهُم ويبذُلوا منتهَى جُهدِهم، وضعفِ شأنِ المسلمينَ، والْتِيَاثِ أمرِهم، واستبعادِ غلَبَتِهم عادةً، وكذا ذكرُ مراكزِ الفريقينِ؛ فإنَّ العُدوةَ الدُّنيا كانت رِخوةً تسوخُ فيها الأرجلُ ولا يُمْشَى فيها إلا بتعبٍ ولم يكن بها[2] ماءٌ، بخلافِ العُدوةِ القُصوى، وكذا قولُه:

﴿وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَٱخْتَلَفْتُمْ فِي ٱلْمِيعَـٰدِ﴾؛ أي: لو تواعدْتُم أنتُم وهمُ القتالَ ثمَّ علمتُم حالَكُم وحالَهُم لاختلفتُم أنتم في الميعادِ هيبةً منهُم ويأسًا منَ الظَّفَرِ عليهم؛ ليتحقَّقوا أنَّ ما اتَّفقَ لهُم من الفتح ليسَ إلا صُنعًا من اللهِ خارقًا للعادةِ فيزدادُوا إيمانًا وشكرًا.

﴿وَلَـٰكِن﴾ جمعَ بينكُم على هذا[3] الحالِ من غيرِ ميعادٍ ﴿لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾: حقيقًا بأن يُفْعَلَ، وهوَ نصرُ أوليائِهِ وقهرُ أعدائِهِ.

= القراءات» (ص: ٥٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠)، و«البحر» (١١/ ١١٤).

(١) قوله: «كالقود»: يعني: القياس أن تُقلب واوها ألفاً كأشباهه، فتركوه على ما كان، كذلك ﴿ٱلْقُصْوَىٰ﴾. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١١٠). والقود بالتحريك: القصاص، وبالتسكين: مصدر قاد.

(٢) في (ت): «فيها».

(٣) في (ت): «هذه».

وقولُـه: ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ بـدلٌ منـهُ، أو متعلِّقٌ بقولِـهِ: ﴿مَفْعُولًا﴾ والمعنـى: ليمـوتَ مَـن يموتَ عـن بيِّنةٍ عايَنهـا، ويعيشَ مَـن يعيـشُ عـن حجَّةٍ شـاهدَها، لئـلَّا يكونَ لـهُ حجَّـةٌ ومعذرةٌ، فـإنَّ وقعةَ بـدرٍ من الآيـاتِ الواضحةِ.

أو ليَصْدُرَ كُفرُ مَن كَفرَ وإيمانُ مَن آمنَ عن وضوحِ بيِّنةٍ، على استعارةِ الهلاكِ والحياةِ للكفرِ والإسلامِ، والمرادُ بـ﴿مَنْ هَلَكَ﴾ و﴿مَنْ حَىَّ﴾: المشارِفُ للهلاكِ والحياةِ، أو مَن هذا حالُهُ في علمِ اللهِ وقضائهِ.

وقرئَ: (ليَهْلَكَ) بالفتحِ[١].

وقرأَ ابنُ كثيرٍ ونافعٌ وأبو بكرٍ ويعقوبُ: ﴿مَنْ حَيِيَ﴾ بفكِّ الإدغامِ[٢] للحملِ على المستقبلِ.

﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ بكفرِ مَن كَفرَ وعقابِهِ، وإيمانِ مَن آمنَ وثوابِه، ولعلَّ الجمعَ بينَ الوصفينِ لاشتمالِ الأمرينِ على القولِ والاعتقادِ.

قوله: «وكان قياسُهُ قلبَ الوَاوِ كالدُّنْيَا والعُلْيَا تَفرِقَةً بينَ الاسمِ والصِّفَةِ»؛ أي: فإنَّ المُقرَّرَ في التَّصريفِ قلبُ واوِ (فُعْلَى) الاسمِ ياءً دونَ الصِّفَةِ[٣].

---

(١) هي رواية عصمة عن أبي بكر عن عاصم. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«البحر المحيط» (١١/ ١١٣) وزاد أبو حيان نسبتها للأعمش.

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٦)، و«التيسير» (ص: ١١٦)، و«النشر» (٢/ ٢٧٦). وقراءة ابن كثير من رواية البزي.

(٣) انظر: «المفصل» للزمخشري (ص: ٥٤٢).

قال الطِّيبيُّ: فإن قلت: لا شَكَّ في وُقوعِ ﴿ٱلدُّنۡيَا﴾ و﴿ٱلۡقُصۡوَىٰ﴾ في الآيةِ صِفتَيْنِ لـ﴿العُدوةِ﴾، فكيف يقالُ: إنَّهما اسمانِ لا صِفتانِ؟

فالجواب: ما قالَه ابنُ جنِّي أنَّهما وإن كانا صِفتَينِ في الأصلِ إلا أنَّهما ذُهِبَ بهما مَذهبَ الأسماءِ بتَركِهِم إحداهُما وصفًا في أكثرِ الأَمرِ واستعمالِهم إيَّاهُما استعمالَ الأسماءِ، ولذا كانَ القِياسُ فيهِما قلبَ الواوِ ياءً[١].

قوله: «كالقَوَدِ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: القياسُ أن تقلبَ واوُهُ ألفًا كأشباهِهِ فتركُوهُ[٢].

قوله: «وهوُ أكثرُ استعمالًا مِن القُصْيَا»؛ أي: وإن كانَ القُصْيَا هو القِياسَ.

قوله: «﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾ بدلٌ منهُ»؛ أي: مِن ﴿لِّيَقۡضِيَ﴾ بإعادةِ الحَرْفِ.

قوله: «أو متعلقٌ بقولهِ: ﴿مَفۡعُولٗا﴾»، زادَ أبو البقاءِ: أو بقولهِ: ﴿لِّيَقۡضِيَ﴾[٣].

قال الطِّيبيُّ: والبدلُ أَوْلى؛ لأنَّ المرادَ بالحياةِ: الإيمانُ، وبالهلاكِ: الكفرُ، وبالبيِّنةِ: إظهارُ كمالِ القُدرةِ الدَّالَّةِ على الحجَّةِ الدَّامغةِ؛ أي: فعلنا ذلكَ لتظهرَ حجَّةُ مَن أَسْلَمَ، ويدحضَ باطلُ مَن كفرَ، ولا ارتيابَ في أنَّ هذهِ المعاني في

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١١٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٦٢٥).

هـذا التَّركيبِ أوضـحُ مِنها فـي قولِـه: ﴿لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾[1].

قوله: «(ليَهْلَكَ) بالفتحِ»:

قال ابنُ جنِّي في «المحتسبِ»: هـي شاذَّةٌ مرغوبٌ عنها؛ لأنَّ ماضيهِ (هَلَكَ) بالفتحِ ولا يأتي (فَعَلَ يَفعَلَ) إلَّا إذا كانَ حرفُ الحلقِ في العينِ أو اللَّامِ، فهوَ مِن اللُّغةِ المُتداخِلَةِ[2].

(٤٣) ـ ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ ۗ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾.

﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكر، أو بدلٌ ثـانٍ مـن ﴿يَوْمَ ٱلْفُرْقَانِ﴾، أو متعلِّقٌ بـ﴿عَلِيمٌ﴾؛ أي: يعلمُ المصالحَ إذ يقلِّلُهم في عينِكَ في رؤياكَ، وهو أن تُخبرَ بهِ أصحابَكَ فيكونَ تثبيتًا لهم وتشجيعًا على عدوِّهم.

﴿وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ﴾: لَجَبُنْتُم ﴿وَلَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ﴾ في أمرِ القتالِ وتفرَّقت آراؤُكُم بينَ الثَّباتِ والفِرارِ ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾: أَنْعَمَ بالسَّلامةِ من الفشلِ والتَّنازُعِ ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ يعلمُ ما سَيكونُ فيها وما يغيِّرُ أحوالَها.

(٤٤) ـ ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا ۗ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾.

﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ ٱلْتَقَيْتُمْ فِىٓ أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا﴾ الضَّميـرانِ مفعـولا (يُـري)، و﴿قَلِيلًا﴾ حـالٌ مـن الثَّـاني، وإنَّمـا قلَّلَهـم فـي أعيـنِ المسـلمينَ ـ حتَّـى قـالَ ابنُ

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١١٥).

(٢) انظر: «المحتسب» لابن جني (٢/ ٢٦٨).

مسعودٍ لِمَن إلى جنبِهِ: أتراهُم سبعينَ؟ فقال: أُراهُم مئةً[١] ـ تثبيتًا لهُم وتصديقًا لرُؤيا الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ.

﴿وَيُقَلِّلُكُمْ فِىٓ أَعْيُنِهِمْ﴾ حتى قالَ أبو جهلٍ: إنَّ محمَّدًا وأصحابَهُ أَكَلةُ جزورٍ، وقلَّلهم في أعيُنهم قبلَ التحامِ القتالِ ليجترِؤُوا عليهم ولا يستعدُّوا لهم، ثمَّ كثَّرَهُم حتَّى يرونَهم مثلَيهم لتُفاجِئَهُمُ الكثرةُ فتبهتَهُم وتكسِرَ قلوبَهُم، وهذا مِن عَظائمِ آيات تلكَ الوقعةِ، فإنَّ البصرَ وإن كانَ قد يرَى الكثيرَ قليلًا والقليلَ كثيرًا لكنْ لا على هذا الوجهِ، ولا إلى هذا الحدِّ، وإنَّما يُتصوَّرُ ذلكَ بصدِّ اللهِ الأبصارَ عن إبصارِ بعضٍ دونَ بعضٍ معَ التَّساوي في الشُّروطِ.

﴿لِيَقْضِىَ ٱللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا﴾: كرَّرَهُ لاختلافِ الفعلِ المعلَّلِ بهِ، أو لأنَّ المرادَ بالأمرِ ثَمَّ الاكتفاءُ على الوجهِ المحكيِّ، وهاهنا إعزازُ الإسلامِ وأهلِهِ، وإذلالُ الشِّركِ وحزبِهِ ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾.

قوله: «**أَكَلَةُ جزورٍ**»: جمعُ آكِلٍ؛ أي: قليلٌ يُشبِعُهم جزورٌ واحدٌ، يُضرَبُ مثلًا في القلَّةِ والأمرِ الذي لا يُعبأُ بهِ، قالهُ الطِّيبيُّ[٢].

(٤٥) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُوا۟ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً﴾: حارَبْتُم جماعةً، ولم يَصِفها لأنَّ المؤمنينَ ما كانُوا يلقونَ إلَّا الكفَّارَ، واللِّقاءُ مما غلبَ في القتالِ.

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٨٣٣)، والطبري في «تفسيره» (١١/ ٢١١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٧١٠).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١١٩).

﴿فَاثْبُتُوا﴾ للقائِهم ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ في مواطنِ الحربِ داعينَ لهُ مستظهِرينَ بذكرهِ مترقِّبينَ لنصرِهِ ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾: تظفرونَ بمرادِكُم من النُّصرةِ والمَثوبةِ، وفيهِ تنبيهٌ على أنَّ العبدَ ينبغي أن لا يَشْغَلَهُ شيءٌ عن ذكرِ اللهِ، وأن يلتجئَ إليهِ عندَ الشَّدائدِ ويُقبلَ عليهِ بشراشرهِ فارغَ البالِ واثقًا بأنَّ لطفَهُ لا ينفكُّ عنهُ في شيءٍ منَ الأحوالِ.

قوله: «ولَمْ يصِفْها»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أي: لم يَقُل فيهِ: كافرةً، مع أنهُ المقصودُ[1].

(٤٦) ـ ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾.

﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا﴾ باختلافِ الآراءِ كما فعلتُم ببدرٍ أو أُحدٍ ﴿فَتَفْشَلُوا﴾ جوابُ النَّهيِ، وقيلَ: عطفٌ عليهِ، ولذلكَ قرئَ: (وتذهبْ ريحُكُم) بالجزمِ[2]، والرِّيحُ مُستعارةٌ للدَّولةِ من حيثُ إنَّها في تمشِّي أمرِها ونفاذِهِ مشبَّهةٌ بها في هبوبِها ونفوذِها.

وقيلَ: المرادُ بها الحقيقةُ؛ فإنَّ النُّصرةَ لا تكونُ إلا بريحٍ يبعثُها اللهُ، وفي الحديثِ: «نُصِرْتُ بالصَّبا وأُهلِكَتْ عادٌ بالدبورِ».

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦٠/ ب).

(٢) عزاها ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٣٦) لهبيرة عن حفص عن عاصم. وقرئ كذلك أيضاً لكن بالياء: (ويذهبْ) نسبت لعيسى بن عمر في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٣٦)، و«البحر» (١١/ ١٢٤).

﴿وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ بالكَلاءةِ والنُّصرةِ[1].

قوله: «والرِّيحُ مُستعارَةٌ للدَّولةِ»:

قالَ الطِّيبيُّ: شُبِّهَت الدَّولةُ في نفوذِ أمرِها وتمشِّيهِ بالريحِ، ثمَّ أدخلَ المشبَّهَ في جنسِ المشبَّهِ بهِ ادعاءً، وأطلقَ المشبَّهَ بهِ - وهوَ الريحُ - على المشبَّهِ المتروكِ[2].

قوله: «وقيلَ: المرادُ بها الحقيقةُ»:

قال الطِّيبيُّ: ويجوزُ أن يكونَ كنايةً عن نفاذِ الأَمْرِ وجَرَيانهِ على المرادِ[3].

قوله: «فإنَّ النُّصرةَ لا تكونُ إلا بريحٍ يَبعَثُها اللهُ»:

أخرجَ ابنُ أبي حاتمٍ عن ابنِ زيدٍ قال: لم يُنصَر قطُّ إلا بريحٍ يبعَثُها الله تضربُ وجوهَ العدوِّ، وإذا كان كذلكَ لم يكن لهم قوامٌ[4].

وأخرج ابنُ أبي شيبةَ عن النُّعمانِ بن مقرنٍ قال: كانَ رسولُ اللهِ ﷺ إذا كانَ عندَ القتالِ لم يقاتلْ أوَّلَ النَّهارِ إلى أن تزولَ الشَّمسُ وتهبَّ الرياحُ وينزلَ النَّصرُ[5].

---

(١) في (خ) و(ت): «والنصر».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٢٣).

(٣) نقله الطيبي في «فتوح الغيب» (٧/ ١٢٤) عن البغوي وهو في «تفسيره» (٣/ ٣٦٤).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩١٤٢).

(٥) في (س): «وتنزل النصرة»، والمثبت من (ز)، وهو الموافق لرواية ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٢٣٠٨١).

قوله: «وفي الحديثِ: «نُصِرتُ بالصَّبا وأُهلِكَت عادٌ بالدَّبُورِ»»:

أخرجهُ البُخاريُّ ومسلمٌ من حديثِ ابن عبَّاسٍ(١).

(٤٧) ـ ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾.

﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم﴾ يعني: أهلَ مكةَ حينَ خرجُوا منها لحمايةِ العيرِ ﴿بَطَرًا﴾: فخرًا وأَشَرًا ﴿وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ ليثنُوا عليهِم بالشَّجاعةِ والسَّماحةِ، وذلكَ أنَّهم لمَّا بلغُوا جُحْفَةَ وافاهُم رسولُ أبي سفيانَ: أن ارجِعُوا فقد سلِمَت عيرُكُم، فقالَ أبو جهلٍ: لا واللهِ حتَّى نَقْدَمَ بدرًا ونشربَ فيها الخمورَ وتَعْزِفَ علينا القِيَانُ ونُطعِمَ بِها من حَضَرَنا منَ العربِ(٢). فوافَوها ولكن سُقُوا كأسَ المَنَايا، وناحَت عليهِم النَّوائحُ، فنَهى المؤمنينَ أن يكونوا أمثالَهم بَطِرينَ مُرائِينَ، وأمرَهُم بأن يكونوا أهلَ تقوَى وإخلاصٍ من حيثُ إنَّ النَّهيَ عنِ الشَّيءِ أمرٌ بضدِّهِ.

﴿وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ معطوفٌ على ﴿بَطَرًا﴾ إن جُعلَ مصدرًا في موضعِ الحالِ، وكذا إن جُعلَ مفعولًا لهُ لكنْ على تأويلِ المصدَرِ.

﴿وَٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ فيجازيكُم عليهِ.

قوله: «وتَعزِفَ»:

قالَ في «النهايةِ»: العَزْفُ: اللعبُ بالمعازفِ، وهي الدُّفوفُ وغيرُها مما يُضرَبُ(٣).

---

(١) رواه البخاري (١٠٣٥)، ومسلم (٩٠٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢١٧ ـ ٢٢٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ومجاهد وعروة بن الزبير ومحمد بن إسحاق.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» مادة: (عزف).

(٤٨) ـ ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ ۖ فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ ۚ وَٱللَّهُ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾.

﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾ مقدَّرٌ بـ: اذكر ﴿أَعْمَٰلَهُمْ﴾ في معاداةِ الرَّسولِ عليهِ السَّلامُ وغيرِها بأن وسوسَ إليهم ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ مقالةٌ نفسانيَّةٌ[1]، والمعنى: أنه ألقَى في رُوعِهم وخيَّلَ إليهم أنَّهم لا يغلبونَ

---

(١) قوله: «مقالة نفسانية»؛ أي: حديث نفسي ووسوسة في قلوبهم لا أن الشيطان تمثل ظاهراً وتكلم به، وعلى هذا فالقول في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ ٱلْيَوْمَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ مجاز عن الوسوسة، والنكوص استعارة تمثيلية، ولذا قال المصنف في تفسير (نكص)؛ أي: بطل كيده. يدل عليه ما ذكره الزمخشري عن الحسن من قوله: كان ذلك على سبيل الوسوسة ولم يتمثَّل لهم. انظر: «حاشية الجاربردي» (٩/ ١٠٠)، وقول الحسن في «الكشاف» (٣/ ٤٢٨).

وقد تعقب كل هذا وضعَّفه: ابنُ كمال باشا في «تفسيره» عند هذه الآية فقال: ولا يخفَى ضعفه؛ فإن قوله: ﴿وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ ليس مما يُلْقَى بالوسوسة، وكذا النُّكوص على عقبيه وما بعده من الأقوال، وليس مما يُلْقَى بها.

قلت: وقول الحسن لعله يريد به ما رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٢٤) عن حميد بن هلال قال: قال الحسن ـ وتلا هذه الآية: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ الآية، قال ـ: سار إبليس مع المشركين ببدر برايته وجنوده، وألقى في قلوب المشركين أن أحدًا لن يغلبكم وأنتم تقاتلون على دين آبائكم، ولن تغلبوا كثرةً، فلما التقوا ﴿نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾ يقول: رجع مدبرًا وقال: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ﴾، يعني: الملائكة.

فلعل الزمخشري ذكره بمعناه أخذاً مما جاء فيه من قوله: (وألقى في قلوب المشركين أن أحدًا لن يغلبكم...) فالإلقاء في القلوب فيه إشارة إلى أن ذلك كان عن طريق الوسوسة، لكن الخبر صريح في أنه كان قد خرج معهم وأن نكوصه عند رؤيته الملائكة لم يكن بطلان كيد ـ كما فسره المصنف ـ بل نكوصا حقيقةً، وسيأتي قريباً من الخبر عن ابن عباس وغيره من تمثله بسراقة ما يؤيده.

ولا يُطاقُونَ لكثرةِ عَددِهم وعُدَدهم، وأوهمَهُم أنَّ اتِّباعَهُم إيَّاهُ فيما يظنُّونَ أنَّها قرباتٌ مجيرٌ لهم، حتَّى قالوا: اللهمَّ انصُر أَهْدَى الفئتينِ[1] وأفضلَ الدِّينَينِ.

و﴿لَكُمُ﴾ خبرُ ﴿لَا غَالِبَ﴾ أو صفتُهُ، وليسَ صِلتَه وإلا لانتصبَ كقولِكَ: (لا ضاربًا زيدًا عندنا).

﴿فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلْفِئَتَانِ﴾؛ أي: تَلاقى الفريقانِ ﴿نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ﴾: رجعَ القهقَرَى؛ أي: بطلَ كيدُهُ وعادَ ما خَيَّلَ إليهم أنَّهُ مجيرُهُم سببَ هلاكِهم.

﴿وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّنكُمْ إِنِّيٓ أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾؛ أي: تبرَّأَ منهم وخافَ عليهم وأيِسَ من حالِهم لَمَّا رأى إمدادَ اللهِ المسلمينَ بالملائكةِ.

وقيلَ: لمَّا اجتمعَتْ قُريشٌ على المسيرِ ذكرتْ ما بينَهم وبينَ كنانةَ من الإِحْنَةِ وكادَ ذلكَ يُثنيهِم، فتمثَّلَ لهم إبليسُ بصورةِ سراقةَ بن مالكٍ الكِنانيِّ وقال: لا غالبَ لكمُ اليومَ وإني مجيرُكم من بني كِنانةَ، فلمَّا رأى الملائكةَ تنزلُ نكصَ، وكانَ يدهُ في يدِ الحارثِ بن هشامٍ، فقالَ لهُ: إلى أينَ؟ أتخذلُنا في هذهِ الحالةِ؟ فقالَ: إنِّي أرى ما لا ترونَ[2]، ودفعَ في صدرِ الحارثِ فانطلقَ، وانهزمُوا، فلمَّا بلغوا مكَّةَ قالوا: هزمَ الناسَ سراقةُ، فبلغهُ ذلكَ فقالَ: واللهِ ما شعرتُ بمسيرِكُم حتى بلَغَتْني هزيمَتكم، فلمَّا أسلَمُوا علمُوا أنَّهُ الشَّيطانُ[3].

وعلى هذا يحتمِلُ أن يكونَ معنى قولِهِ: ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ ٱللَّهَ﴾: إني أخافُهُ أن يصيبَني

---

(١) في (أ): «الفريقين».

(٢) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٢١ ـ ٢٢٣) عن ابن عباس والسدي وعروة بن الزبير وابن إسحاق.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ١١٧)، والبغوي في «تفسيره» (٣/ ٣٦٦)، عن الكلبي.

مكروهًا من الملائكةِ أو يهلِكَني، ويكونَ الوقتُ هو الوقتَ الموعودَ؛ إذ رأى فيهِ ما لم يرَ قبلهُ، والأوَّلُ ما قالهُ الحسنُ واختارَهُ ابنُ بحرٍ[1].

﴿وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ يجوزُ أن يكونَ من كلامِهِ وأن يكونَ مستأنَفاً.

(٤٩) ـ ﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ غَرَّ هَٰؤُلَاءِ دِينُهُمْ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿إِذْ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: والذينَ لم يطمئنُّوا إلى الإيمانِ بعدُ وبقيَ في قلوبهم شبهةٌ، وقيل: همُ المشركونَ.

وقيلَ: المنافقونَ، والعطفُ لتغايرِ الوصفينِ.

﴿غَرَّ هَٰؤُلَاءِ﴾ يعنون: المؤمنينَ ﴿دِينُهُمْ﴾ حتَّى تعرَّضُوا لما لا يَدَيْ لهم بهِ، فخرَجُوا وهم ثلاثُ مئةٍ وبضعةَ عشرَ إلى زُهاءِ الألفِ.

﴿وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ جوابٌ لهم ﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ﴾: غالبٌ لا يذلُّ من استجارَ بهِ وإن قلَّ ﴿حَكِيمٌ﴾ يفعلُ بحكمتِهِ البالغةِ ما يستبعدُه العقلُ ويعجزُ عن إدراكِهِ.

قوله: «والعَطْفُ لتغايُرِ الوَصْفَيْنِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: أَيْ: يقولُ الجامعونَ بينَ صِفَتَيْ النِّفاقِ ومَرَضِ القلبِ.

---

(١) قوله: «والأول»؛ أي: ما تقدم من كون قول الشيطان كان وسوسة، وكونه قول الحسن قد تقدم الكلام عليه، وكونه اختيار ابن بحر لم أجده. وابن بحر هو محمد بن بحر الأصفهاني، وقد أكثر بعض المفسرين النقل عنه كالماوردي والرازي وأبي حيان، وتارة يسمونه ابن بحر، وتارة أبا مسلم الأصفهاني، وهو مفسر معتزلي قال عنه ياقوت في «معجم الأدباء» (٦/ ٢٤٣٨): كان كاتبا مترسلاً بليغاً متكلماً جدلاً له «جامع التأويل لمحكم التنزيل» على مذهب المعتزلة، و«الناسخ والمنسوخ»، وكتاب في النحو، وجامع رسائله، مولده سنة (٢٥٤هـ)، وتوفي سنة (٣٢٢هـ).

قال: وجعلُ الواوِ لتأْكيدِ لُصُوقِ الصفَةِ بالمَوصوفِ، أو مَن قبيلِ: (أعجَبَنِي زيدٌ وكرمُهُ) وهمٌ[١].

يشيرُ إلى الردِّ على الطِّيبيِّ حيثُ قالَ: ويجوزُ أن تكونَ الواوُ في ﴿وَٱلَّذِينَ﴾ منَ التي تتوسَّطُ بينَ الصِّفَةِ والمَوصوفِ لتأكيدِ لُصوقِ الصِّفَةِ؛ لأنَّ هذهِ الصِّفةَ في المنافقينَ صفةٌ لا تنفكُّ، قال تعالى: ﴿فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾، أو تكونُ مِن التي تدخلُ بين المفسِّر والمفسَّرِ، نحو: (أعجَبَنِي زيدٌ وكرمُهُ)[٢].

(٥٠ ـ ٥١) ـ ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَٰرَهُمْ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ ﴿٥٠﴾ ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾.

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾: ولو رأيتَ، فإنَّ (لو) تجعلُ المضارعَ ماضيًا عكسَ (إنْ).

﴿إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ ببدرٍ، و﴿إِذْ﴾ ظرفُ ﴿تَرَىٰٓ﴾، والمفعولُ محذوفٌ؛ أي: ولو تَرى الكفرةَ ـ أو حالَهم ـ حينئذٍ، والملائكةُ فاعلُ ﴿يَتَوَفَّى﴾، ويدلُّ عليهِ قراءةُ ابنِ عامرٍ بالتَّاءِ[٣]، ويجوزُ أن يكونَ الفاعلُ ضميرَ اللهِ عزَّ وجلَّ، وهوَ مبتدأٌ خبرُه: ﴿يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ﴾ والجملةُ حالٌ منَ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ واستُغنيَ فيهِ بالضَّميرِ عنِ الواوِ، وهو على الأوَّلِ حالٌ مِنهم أو منَ الملائكةِ، أو منهما لاشتمالهِ على الضَّميرِ.

﴿وَأَدْبَٰرَهُمْ﴾: ظهورَهم وأستاهَهم، ولعلَّ المرادَ تعميمُ الضَّربِ؛ أي: يضربونَ

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦١/ أ).

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٢٨).

(٣) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و«التيسير» (ص: ١١٦).

ما أقبلَ منهُم وما أدبرَ ﴿وَذُوقُواْ عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾ عطفٌ على ﴿يَضْرِبُونَ﴾ على إضمارِ القولِ؛ أي: ويقولونَ: ذوقُوا، بشارةً لهم بعذابِ الآخرةِ.

وقيلَ: كانَت معَهُم مقامعُ مِن حديدٍ كلَّما ضربُوا الْتهبتِ النَّارُ منها، وجوابُ (لو) محذوفٌ لتفظيعِ الأمرِ وتهويلِهِ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ الضربُ والعذابُ ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾: بسببِ ما كسَبْتُم من الكفرِ والمعاصي وهو خبرٌ لـ﴿ذَٰلِكَ﴾.

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ عطفٌ على (ما) للدَّلالةِ على أنَّ سببيَّتَهُ مقيَّدةٌ بانضمامِهِ إليهِ؛ إذ لولاهُ لأَمْكنَ أن يعذِّبَهم بغيرِ ذنوبِهم لا أن لا يعذِّبَهم بذنوبِهم؛ فإنَّ تركَ التَّعذيبِ مِن مستحقِّهِ ليسَ بظلمٍ شرعًا ولا عقلًا حتَّى ينتهضَ نفيُ الظلمِ سببًا للتعذيبِ، و(ظلَّامٌ) للتَّكثيرِ لأجلِ العبيدِ.

قوله: «ولَوْ رأيتَ، فإنَّ (لو) تجعلُ المضارعَ ماضيًا»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: لا بُدَّ أن يُحمَلَ المضيُّ هاهنا على الفرضِ، والتَّقديرُ كأنَّهُ[1] قيلَ: قد مَضى هذا المعنى ولم ترَهُ ولو رأيتَهُ لرَأَيْتَ أمرًا عظيمًا فظيعًا[2]، وإلا فظاهرٌ أن ليسَ المعنى هنا على حقيقةِ المضيِّ[3].

قوله: «وهو مُبتدأٌ خَبرُهُ: ﴿يَضْرِبُونَ﴾»:

قال الطِّيبيُّ: فالجملةُ على هذا استِئنافيَّةٌ[4].

---

(١) في النسخ الخطية: «وكأنه»، والمثبت من «حاشية التفتازاني».

(٢) ذكر هذا المعنى مكي بن أبي طالب في «الهداية» (٤/ ٢٨٤٧).

(٣) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦١/ أ).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٢٩).

قوله: «أي: ويقولونَ: ذوقُوا»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: ليسَ الاحتياجُ إلى هذا التَّقديرِ لِمُجرَّدِ قُبحِ عَطْفِ الإنشاءِ على الإخبارِ، بل لأنَّ المعنى على ذلكَ؛ لأنَّ هذا مِن كلامِ الملائكةِ قطعًا، وإنَّما الكلامُ في ﴿ذَٰلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ حيثُ يحتملُ أن يكونَ مِن كلامِ اللهِ تعالى.

(٥٢ ـ ٥٤) ـ ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَفَرُوا بِـَٔايَٰتِ اللَّهِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٥٢) ذَٰلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٥٣) كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا ءَالَ فِرْعَوْنَ وَكُلٌّ كَانُوا ظَٰلِمِينَ﴾.

﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾؛ أي: دأبُ هؤلاءِ مثلُ دأبِ آلِ فرعونَ، وهو عملُهم وطريقُهم الذي دأَبُوا فيهِ؛ أي: دامُوا عليهِ ﴿وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾: من قبلِ آلِ فرعونَ ﴿كَفَرُوا بِـَٔايَٰتِ اللَّهِ﴾ تفسيرٌ لدأبِهم ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾ كما أخذَ هؤلاءِ ﴿إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ لا يغلبُهُ في دفعهِ شيءٌ.

﴿ذَٰلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما حلَّ بهم ﴿بِأَنَّ اللَّهَ﴾: بسببِ أنَّ اللهَ ﴿لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ﴾: مبدِّلًا إيَّاها بالنِّقمةِ ﴿حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾: يبدِّلُوا ما بهم من الحالِ إلى حالٍ أسوأَ؛ كتغييرِ قريشٍ حالَهم في صلةِ الرَّحمِ، والكفِّ عن تعرُّضِ الآياتِ والرُّسولِ(١) بمعاداةِ الرَّسولِ ومَن تَبِعهُ منهم، والسَّعيِ في إراقةِ دمائِهم، والتَّكذيبِ بالآياتِ والاستهزاءِ بها، إلى غيرِ ذلكَ ممَّا أحدثُوهُ بعدَ المبعثِ، وليسَ السَّببُ عدمَ تغييرِ اللهِ ما أنعمَ عليهم حتَّى يغيِّروا حالَهم، بل ما هوَ المفهومُ لهُ وهوَ جريُ عادتِهِ تعالى على تغييرِهِ متى يغيِّروا حالَهم.

---

(١) في (أ) و(ت): «والرسل».

وأصلُ ﴿يَكُ﴾: يكونُ، فحذفتِ الحركةُ للجزمِ، ثمَّ الواوُ لالتقاءِ السَّاكنينِ، ثمَّ النُّونُ لشبهِهِ بالحروفِ اللَّينةِ تخفيفًا.

﴿وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ﴾ لِمَا يقولونَ ﴿عَلِيمٌ﴾ بما يفعلونَ.

﴿كَدَأْبِ آلِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ﴾ تكريرٌ للتَّأكيدِ، ولِمَا نيطَ بهِ من الدَّلالةِ على كفرانِ النِّعمِ بقولِهِ: ﴿بِآيَاتِ رَبِّهِمْ﴾، وبيانُ ما أُخذَ بهِ آلُ فرعونَ.

وقيل: الأوَّلُ لتشبيهِ الكفرِ والأخذِ بهِ، والثَّاني لتشبيهِ التَّغييرِ في النِّعمةِ بسببِ تغييرِهم ما بأنفسِهم.

﴿وَكُلٌّ﴾ من الفرقِ المكذِّبةِ أو مِن غرقى القِبطِ وقتلى قريشٍ ﴿كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ أنفسَهُم بالكفر(١) والمعاصِي.

(٥٥ ـ ٥٦) ـ ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٥﴾ الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾.

﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: أصرُّوا على الكُفرِ ورسَخوا فيهِ ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ فلا يُتوقَّعُ منهم إيمانٌ(٢)، ولعلَّهُ إخبارٌ عن قومٍ مطبوعينَ على الكُفرِ بأنَّهم لا يؤمنونَ، والفاءُ للعطفِ والتَّنبيهِ على أنَّ تحقُّقَ المعطوفِ عليهِ يستدعي تحقُّقَ المعطوفِ.

وقوله: ﴿الَّذِينَ عَاهَدتَّ مِنْهُمْ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهْدَهُمْ فِي كُلِّ مَرَّةٍ﴾ بدلٌ من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بدلَ البعضِ للبيانِ والتَّخصيصِ، وهم يهودُ قريظةَ عاهدَهُم رسولُ اللهِ ﷺ

---

(١) في (أ): «بالظلم».

(٢) في (ت): «إيمانهم».

أن لا يمالِئُوا عليهِ فأعانُوا المشركينَ بالسِّلاحِ وقالوا: نَسينَا، ثمَّ عاهَدهُم فنكثُوا ومالَؤُوهم عليهِ يومَ الخندقِ، وركبَ كعبُ بن الأشرفِ إلى مكَّةَ فحالَفَهُم، و(مِن) لتضمينِ المعاهدةِ معنى الأخذِ، والمرادُ بالمرَّةِ: مرَّةُ المعاهَدَةِ والمحاربةِ[1].

﴿وَهُمْ لَا يَتَّقُونَ﴾ سُبَّةَ الغدرِ ومغبَّتَهُ، أو: لا يتقونَ اللهَ فيهِ، أو نصرَه للمؤمنينَ وتسليطَهُ عليهم.

قوله: «فلا يُتوقَّعُ مِنهم إيمانٌ»:

قال الطِّيبيُّ: يعني: دلَّ قولهُ: ﴿فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لِمَا فيهِ مِن بناءِ ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ على (هم) المفيدِ لتقوِّي الحكمِ على عدمِ توقُّعِ الإيمانِ منهم، وذلكَ لترتُّبِ هذهِ الجملةِ على قولِه: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ حيثُ أوقعَ ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وهو معرفةٌ خبرًا لـ﴿إِنَّ﴾ وجعلَ اسمَه ﴿شَرَّ الدَّوَابِّ﴾[2].

قوله: «أنْ لا يُمالِئُوا»؛ أي: يُساعِدوا[3].

(٥٧ ـ ٥٨) ـ ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴿٥٧﴾ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَانبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَاءٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾.

﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ﴾: فإمَّا تُصادِفنَّهم وتظفرنَّ بهم ﴿فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم﴾: ففرِّق عن مُناصبَتِكَ ونكِّل عنها بقتلِهم والنِّكايةِ فيهم ﴿مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾: مَن وراءَهم من الكفرةِ.

والتَّشريدُ: تفريقٌ على اضطرابٍ.

---

(١) في (خ): «أو المحاربة».

(٢) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٣٥).

(٣) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٣٦)، وعزاه لـ«النهاية» فقال: الممالأة: المساعدة والمعاونة»، ولم أقف عليه.

وقُرِئَ: (شَرِّذْ) بالذَّالِ المعجمةِ[1]، وكأنَّهُ مقلوبُ: شَذِّرْ.

و: (مِنْ خَلْفِهِم)[2]، والمعنى واحدٌ، فإنَّهُ إذا شرَّدَ مَن وراءَهُم فقد فعلَ التَّشريدَ في الوراءِ[3].

﴿لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾: لعلَّ المشرَّدينَ يتَّعظونَ.

﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ﴾ معاهَدينَ ﴿خِيَانَةً﴾ نَقْضَ عهدٍ بأماراتٍ تلوحُ لكَ ﴿فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾: فاطرَحْ إليهم عهدَهُم ﴿عَلَىٰ سَوَاءٍ﴾: على عدلٍ وطريقٍ قصدٍ في العداوةِ[4]، ولا تناجِزهُم الحربَ فإنَّهُ يكونُ خيانةً منك.

أو: على سواءٍ في الخوفِ أو العلمِ بنقضِ العهدِ.

وهوَ في موضعِ الحالِ من النَّابذِ على الوجهِ الأوَّلِ؛ أي: ثابتًا على طريقٍ سويٍّ، أو منهُ أو من المنبوذِ إليهم أو منهُما على غيرِه[5].

وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾ تعليلٌ للأمر بالنَّبذِ، والنهيِ عن مناجزةِ القتال المدلولِ عليه بالحالِ على طريق الاستئناف.

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) عن ابن مسعود، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠) عن الأعمش.

(٢) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» عن أبي حيوة (ص: ٥٥).

(٣) في (خ): «في ورائهم».

(٤) قوله: «على عدل وطريق قصد..»؛ أي: انبذها وأنت على طريقٍ قصدٍ؛ أي: مستقيم؛ أي: ثابتاً على عهدك فلا تبغتهم بالقتال بل أعلمهم به. انظر: «حاشية الشهاب» (٤/ ٢٨٦).

(٥) في هامش (أ): «على غير الوجه الأول».

(٥٩) ـ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾.

﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ خطابٌ للنبيِّ عليهِ السَّلامُ، وقوله: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْ﴾ مفعولاهُ.

وقرأَ ابنُ عامرٍ وحمزةُ وحفصٌ بالياءِ(١) على أنَّ الفاعلَ ضميرُ (أحدٌ) أو ﴿مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾. أو ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ والمفعولُ الأوَّلُ (أنفسَهم) فحُذفَ للتكرارِ(٢).

أو على تقديرِ: أنْ سبقُوا(٣)، وهو ضعيفٌ لأنَّ (أنْ) المصدريةَ كالموصولِ فلا تُحذفُ(٤).

أو على إيقاعِ الفعلِ على ﴿أنهم لا يُعْجِزون﴾ بالفتحِ على قراءةِ ابنِ عامرٍ(٥)، وأنَّ ﴿لَا﴾ صلة، و﴿سَبَقُوٓاْ﴾ حالٌ بمعنى: سابقينَ؛ أي: مُفلِتينَ.

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٧)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧). وقد تكلم الزمخشري على هذه القراءة بأنها ليست بنيرة، كما زعم تفرد حمزة بها، فتعقبه العلماء وردوا عليه في الأمرين: في زعمه تفرد حمزة بها، وفي ادعائه أنها غيرُ نيِّرة. انظر: «فتوح الغيب» (٧/ ١٤٠)، و«البحر» (١١/ ١٤٢)، و«روح المعاني» (١٠/ ١٦٣).

(٢) قوله: «فحذف للتكرار»؛ أي: التكرار المعنوي؛ إذ (أنفسَهم) هم ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ في المعنى. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

(٣) قوله: «أو على تقدير أنْ: سبقوا» عطفٌ في المعنى على قوله: «والمفعولُ الأولُ أنفسَهم»؛ أي: إذا جُعِل ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ فاعلاً، فمفعولا (حَسِبَ): الأولُ (أنفسَهم)، والثاني ﴿سَبَقُوٓاْ﴾، أو مفعولاه بتقدير (أنْ)، وهي معَ مدخولِها سادٌّ مسدَّ المفعولين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

(٤) قوله: «لأن (أنْ) المصدرية كالموصول، فلا تحذف» يجاب بأنَّ (أنْ) ليست مصدريةً، بل مخففةٌ من الثقيلة. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨).

(٥) وباقي السبعة بكسر الهمزة. انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

قوله: «أو على إيقاع الفعل...» عطف على قوله: «على تقدير أنْ سبقوا»، وأنْ مع مدخولها قائمٌ مقامَ المفعولين. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٨ ـ ٤٩).

والأظهرُ أنَّهُ تعليلٌ للنَّهيِ[1]؛ أي: لا تحسبنَّهُم سبقُوا فأفلتُوا لأنَّهم لا يفوتونَ اللهَ أو لا[2] يجدونَ طالبَهُم عاجزًا عن إدراكِهِم، وكذا إن كُسرت (إنَّ) إلَّا أنَّهُ تعليلٌ على سبيلِ الاستئنافِ، ولعلَّ الآيةَ إزاحةٌ لِمَا يحذرُ به من نبذِ العهدِ وإيقاظِ العدوِّ.

وقيلَ: نزلت فيمَن أفلتَ مِن فَلِّ المشركينَ.

(٦٠ ـ ٦١) ـ ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ﴿٦٠﴾ ۞ وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

﴿وَأَعِدُّواْ﴾ أيُّها المُؤمنونَ ﴿لَهُم﴾: لناقضِي العهدِ أو للكُفَّارِ ﴿مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾: مِن كُلِّ ما يُتقوَّى بهِ في الحربِ.

وعَن عُقبَةَ بنِ عامرٍ: سمعتُه عليهِ السَّلامُ يقولُ على المنبرِ: «ألا إنَّ القوَّةَ الرَّميُ» قالَها ثلاثًا. ولعلَّه عليهِ السَّلامُ خصَّه بالذِّكرِ لأنَّه أقواه[3].

﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ اسمٌ للخَيلِ التي تُربَطُ في سَبيلِ اللهِ، فِعَالٌ بمعنى مَفعولٍ، أو مَصْدَرٌ سُمِّيَ به، يقالُ: رَبطَ رَبْطًا ورِباطًا، ورابَطَ مُرابَطَةً ورِباطًا، أو جمعُ رَبيطٍ كفَصِيلٍ وفِصَالٍ.

---

(١) قوله: «والأظهر أنه»؛ أي: (أنهم لا يعجزون). انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٩).

(٢) في (خ) و(ت): «ولا».

(٣) قوله: «ولعله عليه الصلاة والسلام خصَّه»؛ أي: الرميَ؛ «لأنه أقواه»؛ أي: أقوى ما يُتقوَّى به في الحرب. انظر: «حاشية الأنصاري» (٣/ ٤٩).

وقرئَ: (رُبُـطِ الخَيْلِ) بضمِّ الباءِ وسُكونِها جمعُ رِباطٍ[1]، وعطفُها على القُوَّةِ كعَطفِ جبريلَ وميكائيلَ على الملائكةِ.

﴿تُرْهِبُونَ بِهِۦ﴾: تُخوِّفونَ به، وعَنْ يَعقوبَ: ﴿تُرَهِّبُونَ﴾ بالتَّشديدِ[2]، والضميرُ لـ﴿مَا اَسْتَطَعْتُم﴾ أو للإعدادِ.

﴿عَدُوَّ اَللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ يعني: كُفَّارَ مَكَّة ﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ﴾: مِن غيرِهِم مِن الكَفَرَةِ، قيل: هُم اليهودُ، وقيل: المُنافقونَ، وقيل: الفرسُ.

﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ﴾: لا تَعرِفُونَهُم بأَعيانِهِم ﴿اَللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾: يَعرِفُهُم.

﴿وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اِللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ جزاؤُه ﴿وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ بتضييعِ العَملِ ونقصِ[3] الثَّوابِ.

﴿وَإِن جَنَحُواْ﴾: مَالُوا، ومنه: الجَنَاحُ، وقد يُعدَّى باللامِ و(إلى).

﴿لِلسَّلْمِ﴾: للصُّلحِ أو الاستسلامِ، وقرأَ أبو بكرٍ بالكَسْرِ[4].

﴿فَاجْنَحْ لَهَا﴾ وعاهِدْ مَعَهُم، وتأنيثُ الضَّميرِ لحملِ السِّلْمِ على نَقيضِها فيه، قال:

السِّلْمُ تَأْخُذُ مِنْهَا مَا رَضِيتَ بِهِ ... والحَرْبُ يَكْفِيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرَعُ[5]

---

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥) بالضم عن الحسن وبالسكون عن أبي حيوة.

(٢) هي رواية رويس عن يعقوب، وباقي العشرة بالتخفيف. انظر: «النشر» (٢/ ٢٧٧).

(٣) في (ت): «أو نقص».

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

(٥) البيت للعباس بن مرداس السلمي يخاطب خفاف بن ندبة. انظر: «إصلاح المنطق» (ص: ٢٩ و٢٥٥)، و«اللسان» (مادة: أبس)، و«المقاصد النحوية» للعيني (٢/ ٦١٢)، و«خزانة الأدب» =

وقرئ: (فاجْنُح) بالضمِّ[١].

﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾: ولا تخَفْ مِن إبطانِهِم خِداعًا فيه[٢]، فإنَّ اللهَ يَعصِمُكَ مِن مَكرِهِم ويحيقُه بهِم.

﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لأقوالِهِم ﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ بنيَّاتِهِم.

والآيةُ مَخصوصَةٌ بأهلِ الكتابِ لاتِّصالِها بقِصَّتِهِم.

وقيل: عامَّةٌ نسَخَتْهَا آيةُ السَّيفِ.

قوله: «وعَن عقبةَ بن عامرٍ: سَمِعتُه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ على المنبَرِ يقول: «ألا إنَّ القوَّةَ الرميُ» قالها ثلاثًا»:

أخرجهُ مسلمٌ[٣].

قوله: «﴿وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ﴾ اسمٌ للخيلِ الذي تُربَطُ في سبيلِ اللهِ»:

الطِّيبيُّ: قيلَ: فإذن يَلزَمُ من إضافتهِ إضافةُ الشيءِ إلى نفسِهِ[٤].

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: وليسَ بشيءٍ، بل في التحقيقِ: الرِّباطُ: اسمٌ للمَربوطاتِ،

= للبغدادي (٤/ ١٨) وفيه: الجرع: جمع جرعة: وهي ملء الفم. وتقدم عند تفسير الآية (٢٠٨) من سورة البقرة.

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥)، و«المحتسب» (١/ ٢٨٠)، عن الأشهب العقيلي.

(٢) «فيه»: ليس في (ت).

(٣) رواه مسلم (١٩١٧).

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٤١).

إلَّا أنَّهُ لا يُستعملُ إلا في الخيلِ، فالإضافةُ باعتبارِ عمومِ المفهومِ الأصليِّ[١].

قوله: «أو مَصْدَرٌ»:

قال في «الانتصافِ»: هذا هو المُطابقُ للرَّمي[٢].

(٦٢ ـ ٦٣) ـ ﴿وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ۚ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿وَإِن يُرِيدُوٓا۟ أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ﴾: فإنَّ مُحْسِبَكَ اللهُ وكافيكَ قالَ جريرٌ:

إنِّي وَجَدْتُ مِنَ المَكَارِمِ حَسْبَكُمْ ... أَنْ تَلْبَسُوا حُرَّ الثِّيَابِ وَتَشْبَعُوا

﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ جميعًا ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾ مع ما فيهِمْ مِن العَصبيَّةِ والضَّغينَةِ في أدْنَى شيءٍ، والتَّهالُكِ على الانتقامِ بحيثُ لا يكادُ يأتَلِفُ فيهِمْ قَلبانِ، حتى صارُوا كنَفْسٍ واحدَةٍ، وهذا مِن مُعجزَاتِه صلواتُ اللهِ عليهِ، وبيانُه:

﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ﴾؛ أي: تَناهى عَداوَتهم إلى حَدٍّ لو أنفَقَ مُنفِقٌ في إصلاحِ ذاتِ بَينِهِم ما في الأرضِ مِن الأَموالِ لم يَقدِرْ على الأُلفَةِ والإِصْلاحِ.

﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ بقُدرَتِه البالغَةِ فإنَّه المالكُ للقُلُوبِ يقلِّبُها كيفَ يَشاءُ.

---

(١) انظر: «حاشية التفتازاني» (٢٦١/ ب).

(٢) انظر: «الإنصاف» لعلم الدين العراقي (١/ ٤١٦).

﴿إِنَّهُۥ عَزِيزٌ﴾: تامُّ القُدرَةِ والغَلَبَةِ لا يَعْصَى عليه ما يريدُه ﴿حَكِيمٌ﴾ يَعلَمُ أنَّه كيفَ ينبَغِي أَنْ يفعلَ ما يُريدُه.

وقيل: الآيةُ في الأَوسِ والخَزْرَجِ؛ كانَ بينَهُم إِحَنٌ لا أمدَ لها، ووقائِعُ هَلَكَت فيها سادَاتُهُم، فأَنْسَاهُم اللهُ ذلكَ وألَّفَ بينَهُم بالإسلامِ حتَّى تَصافَوْا وصارُوا أَنْصارًا.

قوله: «قال جريرٌ:

إنِّي وجدتُ مِن المكارمِ حَسْبَكم أن تَلْبَسوا حُرَّ الثِّيابِ وتَشْبَعُوا»

بعدَه:

وإذا تُذوكِرَتِ[1] المكارِمُ مرَّةً في مَجلسٍ أنتُم بهِ فتَقَنَّعُوا[2]

قال الطِّيبيُّ: (حسبَكم) أي: مُحسِبَكُم، و(أن تَلْبِسو): فاعلُهُ، و(حرَّ الثيابِ): نفيسَها، ويروى: (خَزَّ) بالخاءِ والزايِ المعجمتينِ، وهو نوعٌ من الإبريسَمِ،

---

(١) في (ز): «تذكرت». وهي كذلك في «الحماسة البصرية».

(٢) كذا ذكره البيضاويُّ، وقد تبع فيه الزمخشريَّ في «الكشاف» (٣/ ٤٤)، ولم أقف عليه في «ديوان جرير»، ولا وجدت من نسبه لجرير قبل الزمخشري، وعزاه ابن داود الظاهري في «الزهرة» (١/ ٢٣٦) لحسان بن ثابت رضي الله عنه، وكذا في «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٧٦)، و«تاريخ دمشق» (٢٩/ ١٨١)، ونسب في «الكتاب» لسيبويه (٣/ ١٥٣)، و«أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص: ٢٣٩) لعبد الرحمن بن حسان. ونسب في «الحماسة البصرية» (٢/ ٢٦٥)، و«شرح أبيات سيبويه» للسيرافي (٢/ ٢٦٨)، و«ربيع الأبرار» للزمخشري (٤/ ٤٣٠) لسعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت. ونسبه ابن عبد ربه الأندلسي في «العقد الفريد» (٢/ ٣٣٥) لبعض المحدثين ولم يسمه، والله أعلم.

و(تقنَّعُوا)؛ أي: غطُّوا رؤوسَكم ووُجوهَكم من الحياءِ، يهجوهم بأنَّ همَّتَهم مقصورةٌ على المآكلِ والملابسِ(١).

قلت: ذكرَ الزَّمخشَرِيُّ في «شرحِ شَواهدِ سيبويه» أنَّ هذين البيتينِ لعبدِ الرَّحمنِ ابن حَسَّان وقيل: لسعيدِ بنِ عبدِ الرَّحمنِ بن حسَّان، وأوردَ الأول بلفظِ: (إني رأيتُ)، وقال: جعلَ (أن تلبسوا) أحدَ مَفعولَيْ (رأيتُ) و(حسبَكُم) المفعولَ الثَّاني، يهجو بني أميَّةَ بنِ عمرو بن سعيدِ بن العاصِ وكانوا زوَّجُوا أُختَهُم مِن سُليمانَ بن عبدِ الملك وحَمَلوها إلى الشَّامِ فصَحِبَهم وكانوا وَعدوه بالقِيامِ بحَوائجِه فقصَّروا فهَجَاهم.

(٦٤) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ حَسْبُكَ ٱللَّهُ﴾: كافيكَ ﴿وَمَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ إمَّا في محلِّ النَّصبِ على المفعولِ معَهُ، كقولِه:

إِذَا كَانَتِ الهَيْجَاءُ وَاشْتَجَرَ القَنَا(٢) ... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

أو الجرِّ(٣) عَطْفًا على المَكْنِيِّ عندَ الكُوفِيِّينَ.

أو الرَّفعِ عَطْفًا على اسمِ اللهِ؛ أي: كفاكَ اللهُ والمُؤمنونَ.

والآية نزلَتْ بالبَيْداءِ في غَزْوَةِ بَدْرٍ(٤).

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٤٤).

(٢) في (ت): «وانشقت القنا»، وهذا الصدر ليس في (خ).

(٣) في (ت): «والجر».

(٤) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٢٣١) عن ابن عباس، والماوردي في «النكت والعيون» (٢/ ٣٣١) عن الكلبي، فلعله مما رواه الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وذكر هذا القول أيضا ابن عطية في «المحرر الوجيز» (٢/ ٥٤٩) عن النَّقَّاش. وقد سئل ابن عباس رضي الله عنهما فيما =

وقيل: أسلَمَ معَ النَّبيِّ ثَلاثَةٌ وثَلاثُونَ رَجُلًا وسِتُّ نِسوَةٍ، ثمَّ أسلَمَ عُمَرُ رضيَ اللهُ عنهُ فنَزَلَتْ[1]، ولذلكَ قالَ ابنُ عبَّاسٍ: نزلَتْ في إسلامِه[2].

قوله: «﴿وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إمَّا في محلِّ النَّصبِ على المفعولِ معَه»:

قال أبو حيَّان: هذا مُخالِفٌ لكلامِ سيبويهِ؛ فإنه قال: قالوا: (حَسبُكَ وزيدًا درهمٌ)، لَمَّا كان فيه معنى (كفاكَ) وقبُحَ أن يحملُوهُ على المُضمَرِ نَوَوا الفعلَ، كأنه قيل: (حسبُكَ ويُحْسِبُ[3] زيدًا دِرهَمٌ)[4].

قال: وفي ذلك الفعلِ المُضمَرِ ضَميرٌ[5] يَعودُ على الدِّرهَمِ، والنِّيَّةُ بالدِّرهَمِ

= رواه البخاري (٤٦٤٥) عن سورة الأنفال فقال: (نزلت في بدر). وذكر عنه الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٢٣١): أن سورة الأنفال كلَّها مدنية إلا هذه الآيةَ فإنها نزلت بالبيداء.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/ ١٧٢٨) عن سعيد بن جبير.
ورواه الطبراني في «الكبير» (١٢٤٧٠)، والآجري في «الشريعة» (١٣٥٣)، والواحدي في «الوسيط» (٢/ ٤٦٩ ـ ٤٧٠)، من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/ ٢٨): (فيه إسحاق بن بشر الكاهلي، وهو كذاب).
وقال القرطبي في «تفسيره» (١٠/ ٦٧) تعقيباً على هذا الخبر: (وقع في السيرة خلافه..) وانظر كلامه ثمة، وانظر: «السيرة النبوية» لابن هشام (١/ ٣٤٢).

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٢٤٩٥ ـ كشف) من طريق النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس، والنضر هو ابن عبد الرحمن الخزاز، وهو متروك كما في «التقريب».
وذكره أبو حفص النسفي في «تفسيره» عند هذه الآية من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وهذا الإسناد أضعف من الذي قبله، فالكلبي متروك، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس.

(٣) في (ز): «وحسب»، وفي (س): «بحسبك وبحسب»، والمثبت من «الكتاب».

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١/ ٣١٠).

(٥) في «البحر المحيط»: «فاعل»، وهو المراد بالضمير.

التَّقديمُ[١]، فيكونُ مِن عطفِ الجمَلِ، ولا يجوزُ أن يكونَ مِن بابِ الإعمالِ؛ لأنَّ طلبَ المُبتدَأِ للخبرِ وعملَه فيه ليسَ مِن قَبيلِ طلبِ الفعلِ أو ما جرى مجراهُ ولا عملَه، فلا يُتوهَّمُ ذلك فيه[٢].

قوله:

«فحَسْبُكَ والضَّحاكَ سيفٌ مُهنَّدُ[٣]»

أوَّلُه:

إذا كانت الهَيْجاءُ وانشَقَّت العَصَا

قال الطِّيبيُّ: انشقاقُ العصَا عبارةٌ عَن التَّفرُّقِ، ونُصِبَ (الضَّحاك) بـ(حَسبُك)؛ لأنه في مَعنى (يكفيكَ)، يقول: إذا كان يومُ الحربِ ووقعَ الخِلافُ بينكم فحَسبك مع الضحَّاكِ سيفٌ هِندِيٌّ[٤].

وقال ابنُ يسعون[٥] في «شرحِ شَواهدِ الإيضاحِ»: يُرْوَى (الضَّحاك) بالرَّفعِ

---

(١) في (ز): «بالتقديم».

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

(٣) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٤١٧)، و«الصحاح» (مادة: عصا)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ٤٨)، وعزاه في «ذيل الأمالي» (ص: ١٤٠) لجرير، وليس في ديوانه. ونسبه الباقولي في «إعراب القرآن» (٣/ ٨٧٠) للبيد، وليس في ديوانه. وقال البغدادي في «شرح أبيات المغني» (٧/ ١٩١): قائله مجهول.

(٤) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٤٦).

(٥) الاسم غير واضح في النسخ الخطية، والمثبت من (ن).

والنَّصبِ والجرِّ، فالرَّفعُ على أنَّه مُبتدأٌ خبرُه (سيفٌ) وخبرُ (حَسبُكَ) مَحذوفٌ لدلالَةِ الكلامِ عليه؛ لأنَّه في مَعنى الأمرِ؛ أي: فلتكتَفِ ولتَثِق والضَّحَّاكُ سَيفُكَ الأوثَقُ.

والنَّصبُ على أنَّه مَفعولٌ معَه، و(حَسبُكَ) مُبتدأٌ و(سَيفٌ) خبرُهُ، والمعنى: كافيكَ سَيفٌ معَه صحبَةُ الضَّحَّاكِ وحضورُه؛ أي: حضورُ هذا السَّيفِ المُغنِي عَن سِواه.

والجرُّ على أنَّ الواوَ واوُ قَسَمٍ أو عَطفًا على الكافِ في (حسْبُكَ).

قال: وكلاهما مخالفٌ للمَعنى؛ لأنَّ القصدَ الإخبارُ أنَّ[1] الضَّحَّاكَ نفسَه هو السَّيفُ الكافي، لا الإخبارُ بأنَّ المُخاطَبَ يَكفيهِ ويَكفي الضَّحَّاكَ معه سيفٌ، انتهى[2].

قوله: «أو الرَّفعِ عطفًا على اسمِ اللهِ»:

زاد أبو البقاء: أو مبتدأ محذوف الخبرِ تقديرُه كذلك؛ أي: حسبُهم اللهُ[3].

---

(١) في النسخ الخطية: «لأن» والصواب المثبت.

(٢) انظر: «المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح» لابن يسعون (١/ ٩١٧ ـ ٩١٨).

(٣) لم أقف على هذا الوجه في «التبيان»، لكن ذكر أبو البقاء أن للرفع ثلاثة أوجه، ولم يرد في المطبوع إلا وجهان، فلعل هذا هو الثالث، وقد ذكر أبو حيان عن أبي البقاء وجهين، هذا أحدهما. انظر: «التبيان» لأبي البقاء العكبري (٢/ ٦٣١)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (١١/ ١٥٦).

(٦٥ ـ ٦٦) ـ ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ۚ إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ ﴿٦٥﴾ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾.

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ ﴾: بالِغْ في حَثِّهِم عليهِ، وأصلُه: الحَرْضُ، وهو أَنْ يَنْهَكَهُ المرضُ حتَّى يُشْفِيَ على الموتِ.

وقرئَ: (حَرِّص) مِن الحِرْصِ[1].

﴿إِن يَكُن مِّنكُمْ عِشْرُونَ صَـٰبِرُونَ يَغْلِبُوا۟ مِا۟ئَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُم مِّا۟ئَةٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفًا مِّنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ شرطٌ في مَعنى الأمرِ بمصابرةِ الواحدِ للعَشرةِ، والوَعدِ بأنَّهم إنْ صَبَرُوا غلَبُوا بعونِ اللهِ وتَأييدِه.

وقرأ ابنُ كثيرٍ ونَافعٌ وابنُ عامرٍ: ﴿تكُن﴾ بالتَّاءِ في الآيتينِ، ووافقَهُم البصريَّانِ في ﴿وإِنْ تكُن مِنْكُم مائَةٌ﴾[2].

﴿بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَفْقَهُونَ﴾ بسببِ أنَّهُم جَهلَةٌ باللهِ واليومِ الآخرِ لا يَثْبتونَ ثباتَ المُؤمنينَ رجاءَ الثَّوابِ وعَوالي[3] الدَّرجاتِ قَتَلُوا أو قُتِلُوا، ولا يَستَحِقُّونَ من اللهِ إلَّا الهوانَ والخُذْلانَ.

---

(١) حكاها الأخفش. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧). والبصريان: أبو عمرو من السبعة، ويعقوب من العشرة.

(٣) في (ت): «وعالي».

﴿ ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ۚ فَإِن يَكُن مِّنكُم مِّائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا۟ مِائَتَيْنِ ۚ وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ﴾ لَمَّا أوجَبَ على الواحدِ مُقاومةَ العشرةِ والثَّباتَ لَهُم وثَقُلَ ذلكَ عليْهِم خفَّفَ عَنْهُم بمُقاوَمَةِ الواحدِ الاثنينِ.

وقيل: كانَ فيهِمْ قِلَّةٌ فأُمِرُوا بذلك، ثمَّ لَمَّا كَثُروا خفَّفَ عَنْهُم، وتكريرُ المَعنى الواحدِ بذكرِ الأعدادِ المتناسبَةِ للدَّلالةِ على أنَّ حكمَ القَليلِ والكثيرِ واحدٌ.

والضَّعفُ: ضَعْفُ البَدَنِ، وقيل: ضَعْفُ البَصيرَةِ، وكانُوا مُتفاوِتينَ فيها، وفيه لُغتانِ: الفَتْحُ وهو قِراءَةُ عاصِمٍ وحَمْزَةَ، والضَّمُّ وهو قراءَةُ الباقينَ[1].

﴿وَٱللَّهُ مَعَ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴾ بالنَّصرِ[2] والمعونَةِ، فكيفَ لا يَغلبونَ؟

(٦٧) ـ ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾.

﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ ﴾ وقُرِئَ: (للنَّبِيِّ)[3] على العهدِ ﴿أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ﴾ وقرأَ البَصريَّانِ بالتَّاءِ[4].

﴿حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾: يُكثرَ القتلَ ويُبالِغَ فيه، حتى يُذِلَّ الكُفْرَ ويُقِلَّ حِزبَهُ، ويُعِزَّ الإسلامَ ويَستولِيَ أهلُه، مِن أثخنَه المرضُ: إذا أثقلَهُ، وأصلُه: الثَّخانَةُ.

وقُرِئَ: (يُثَخِّنَ) بالتَّشديدِ للمُبالغَةِ[5].

---

(١) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٨ ـ ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

(٢) في (ت): «بالنصرة».

(٣) نسبت لأبي الدرداء وأبي حيوة. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٦).

(٤) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧)، و«النشر» (٢/ ٢٧٧).

(٥) نسبت ليزيد بن القعقاع ويحيى بن يعمر. انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٠). ويزيد بن القعقاع هو أبو جعفر أحد القراء العشرة لكن هذه القراءة خلاف المشهور عنه.

﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا﴾ حطامُها بأخذِكُم الفِداءَ.

﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ يريدُ لَكُم ثوابَ الآخرةِ، أو سببَ[1] نيلِ الآخرةِ مِن إعزازِ دينِهِ وقمعِ أعدائِهِ.

وقُرِئَ بجرِّ (الآخرةِ)[2] على إضمارِ المضافِ كقولِه:

أَكُلَّ امْـــرِئٍ تَحْسَـــبِينَ امْـــرَأً ... وَنَـــارٍ تَوَقَّـــدُ بِاللَّيْـــلِ نَارَا

﴿وَٱللَّهُ عَزِيزٌ﴾ يُغلِّبُ أولياءَهُ على أعدائِه ﴿حَكِيمٌ﴾ يعلمُ[3] ما يليقُ بكُلِّ حالٍ ويخصُّه بها[4] كما أمرَ بالإثخانِ ومنعَ عَن الافتداءِ حين كانَت الشَّوكَةُ للمُشركينَ، وخيَّرَ بينَهُ وبينَ المنِّ لَمَّا تَحوَّلَت الحالُ وصارَت الغَلَبَةُ للمُؤمِنينَ.

رُوِيَ أنَّه عليهِ السَّلامُ أُتي يومَ بدرٍ بسَبعينَ أسيرًا فيهم العَبَّاسُ وعَقِيلُ بنُ أبي طالبٍ، فاستشارَ فيهِم فقال أبو بكرٍ: قومُكَ وأهلُكَ استَبْقِهِم لعلَّ اللهَ يَتُوبُ عليهم، وخُذْ مِنهُم فديَةً تُقوِّي بها أصحابَك، وقال عمر: اضرِبْ أعناقَهُم فإنَّهُم أئمَّةُ الكفرِ، وإنَّ اللهَ أغناكَ عن الفِداءِ، مَكِّنِّي مِن فلانٍ ـ لنسيبٍ له ـ ومَكِّنْ عَلِيًّا وحمزَةَ مِن أخوَيْهِمَا فلنضرِبْ أعناقَهُم، فلم يهوَ ذلك رَسولُ اللهِ وقال: «إنَّ اللهَ لَيُلَيِّنُ قلوبَ رجالٍ حتى تكونَ ألينَ مِن اللبنِ، وإنَّ اللهَ يشدِّدُ قلوبَ رِجالٍ حتى تكونَ أشدَّ من الحجارَةِ، وإنَّ مَثَلَك يا أبا بكرٍ مثلُ إبراهيمَ قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُۥ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٣٦]، ومَثَلَكَ يا عمرُ مثلُ نوحٍ قال: ﴿لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾ [نوح: ٢٦]» فخيَّرَ أصحابَهُ فأخذُوا الفداءَ فنزلَتْ.

---

(١) في (ت): «وسبب».

(٢) انظر: «المحتسب» (١/ ٢٨١) عن ابن جماز.

(٣) في (خ): «يفعل».

(٤) في (خ): «به».

فدخلَ عُمَرُ على رسولِ اللهِ ﷺ فإذا هو وأبو بَكرٍ يبكيَانِ فقال: يا رسولَ الله! أخبِرْني فإنْ أجِدْ بكاءً بَكَيْتُ وإلا تَباكَيْتُ، فقال: «أَبْكِي على أصحابِكَ في أخذِهِم الفِداءَ، ولقَدْ عُرِضَ عليَّ عذابُهُم أَدْنَى من هذه الشَّجَرةِ» لشجرةٍ قريبةٍ[١].

والآيـة[٢] دليـلٌ علـى أنَّ الأنبيـاءَ يَجتَهِـدُون، وأنَّـه قَـدْ يكـونُ خَطَـأً ولكـن لا يُقَـرُّونَ عليهِ.

قوله:

«أكُلَّ امــرِئٍ تَــحسبينَ امـرَأً ... ونــارٍ توقَّــدُ بالليــلِ نــاراً»

هو لأبي دُوادٍ جعفرِ[٣] بنِ الحجاجِ ـ وقيل: جاريةَ بنِ حمرانَ[٤] ـ الإيادِيِّ الحذاقيِّ، مِن أبياتٍ أوَّلُها:

ودارٍ يقــولُ لهــا الـرَّائـدُونَ ... وَيْـــلُمِّ دارِ الحذاقــيِّ دارَا[٥]

يَصِـفُ أَيَّـامَ لَذَّتِـه بالتَّصيُّـدِ[٦] ثـمَّ مصيـرَه إلـى حـالٍ أنكـرَتْ عليـه امرأتُـه

(١) رواه مسلم (١٧٦٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) في (خ): «وفيه».

(٣) في «شرح شواهد المغني» للمصنف: «جويرة».

(٤) في «شرح شواهد المغني» للمصنف: «حسران».

(٥) ذكر الأبيات الأصمعي في «الأصمعيات» (ص: ١٩١) وعزاها لأبي دواد الإيادي، وعزاها بدر الدين العيني في «المقاصد النحوية» (٣/ ١٣٥٥) لجارية بن حمران الحذاقي. أما البيت فعُزي في «الكتاب» (١/ ٦٦) لأبي دواد، وفي «الكامل» للمبرد (١/ ٢٢٩) و(٣/ ٧٥) لعدي بن زيد العبادي. وقد تقدم مراراً.

(٦) في النسخ الخطية: «بالتَّقيُّدِ»، والمثبت من «شرح شواهد المغني».

منزلتَـه[١] مـن السُّـؤدَدِ، فأنبأهَـا بجهلِهَـا بمَكانِـه، وأنه لا يَنبَغِـي أن يُغتـرَّ بامرِئٍ من غيـرِ امتِحانِه.

قال ابنُ يَعيش: سيبويهِ يحملُ قوله: (ونارٍ) على حَذفِ مُضافٍ تقديرُه: وكُلَّ نارٍ، إلَّا أنَّه حذفَ ويُقدِّرُها موجودةً[٢].

وأبو الحسنِ يَحملُه على العطفِ على عامِلَيْنِ، فيخفِضُ (نارًا) بالعطفِ على (امرئٍ) المخفوضِ بـ(كُلّ)، وينصب (نارًا) بالعطفِ على (امرئٍ) المنصوبِ، وهذا البَيْتُ مِن أَوْكَدِ ما استشهَدَ به أبو الحَسنِ[٣].

وقـال غيـره: ويُـروَى: (ونـارًا) الأوَّلُ بالنَّصـبِ فِـرارًا مـن العَطـفِ علـى عامِلَيـنِ[٤].

ووقعَ في «كامل المبردِ» نِسبَةُ هذا البيتِ إلى عَدِيِّ بنِ زَيدٍ[٥].

قوله: «رُوِيَ أَنَّه عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ أُتِيَ يومَ بدرٍ بسَبعينَ أسيرًا...» الحديث.

أخرجَه أحمَدُ وابنُ جريرٍ وابنُ مردويه مِن حَديثِ ابنِ مَسعودٍ، ومُسلمٌ مِن حديثِ ابنِ عبَّاسٍ بنحوِه[٦].

---

(١) في النسخ الخطية: «بمنزلته»، والمثبت من «شرح شواهد المغني».

(٢) انظر: «الكتاب» (١/ ٦٦).

(٣) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٢/ ١٩٨).

(٤) انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٩٣).

(٥) انظر: «الكامل» للمبرد (١/ ٢٢٩).

(٦) رواه مطولًا ومختصراً الإمام أحمد في «مسنده» (٣٦٣٣٢)، ورواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٧٣)، وعزاه المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ١٠٥) لابن مردويه. رواه الترمذي (١٧١٤) =

(٦٨ ـ ٦٩) ـ ﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَآ أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٦٨) فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾.

﴿ لَّوْلَا كِتَٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ ﴾: لولا حكمٌ مِن اللهِ سبقَ إثباتُه في اللوح[1]، وهو أن لا يعاقِبَ المخطئَ في اجتهادِهِ، أو أن لا يعذِّبَ أهلَ بدرٍ، أو قومًا بما لم يصرِّح لهم بالنَّهيِ عنه، أو أنَّ الفِديَةَ التي أخذوهَا ستَحِلُّ لهم.

﴿لَمَسَّكُمْ﴾: لنالكُم ﴿فِيمَآ أَخَذْتُمْ﴾ من الفِداءِ ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ رُوِيَ أنَّه عليه السَّلامُ قال: «لو نزلَ العذابُ لَمَا نجَا منه غيرُ عمرَ وسعدِ بنِ مُعاذٍ»، وذلك لأنَّه أيضًا أشارَ بالإثخانِ.

﴿ فَكُلُوا۟ مِمَّا غَنِمْتُمْ ﴾ من الفديةِ فإنَّها مِن جُملةِ الغَنائمِ، وقيل: أمسَكُوا عن الغَنائمِ فنزلَت[2]، والفاءُ للتَّسبيبِ[3]، والسَّببُ مَحذوفٌ تقديرُه: أَبحْتُ لَكُم الغنائمَ فكُلُوا. وبنحوِه تشبَّثَ مَن زعَمَ أنَّ الأمرَ الواردَ بعدَ الحظرِ للإباحَةِ.

﴿حَلَٰلًا﴾ حالٌ مِن المغنومِ، أو صِفَةٌ للمَصدرِ؛ أي: أكلًا حَلالًا، وفائدتُهُ: إزاحَةُ ما وقعَ في نفوسِهم منه بسببِ تلك المعاتبَةِ أو حُرمتِها على الأوَّلينَ، ولذلك وصفَهُ بقولِه: ﴿طَيِّبًا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ﴾ في مخالفَتِه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ﴾ غفرَ لَكُم ذنبَكُم ﴿رَّحِيمٌ ﴾ أباحَ لَكُم ما أخَذْتُم.

= و(٣٠٨٤) وحسنه، والطبراني في «الكبير» (١٠٢٥٨)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وحديث ابن عباس رواه مسلم (١٧٦٣).

(١) في (خ) زيادة: «المحفوظ».

(٢) ذكره الواحدي في «البسيط» (١٠/ ٢٦٠) عن المفسرين.

(٣) في (أ) و(ت): «للتسبب».

قولـه: «رُوِيَ أنَّـه عليـه السَّـلامُ قـال: «لو نـزَلَ العَـذابُ لَمَا نجَـا مِنهُ غيـرُ عُمَرَ وسَـعدِ بـنِ معاذٍ»:

أخرجَـه ابـنُ جريرٍ عـن مُحمَّد بنِ إسـحاقَ بلفظ: «لو نـزَلَ مِن السَّـماءِ عَذابٌ لَمَـا نَجـا منـه غيـرُ عُمَرَ بـنِ الخَطَّـابِ وسـعدِ بـن مُعـاذٍ؛ لقولـه: كانَ الإثخـانُ في القتـلِ أحـبَّ إلـيَّ»، وأخرجَه ابـنُ مردويهِ مِن حديـثِ ابنِ عُمـرَ، لكن لـم يَذكُر فيه سـعدَ بنَ مُعاذٍ[1].

(٧٠ ـ ٧١) ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡۚ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٧٠﴾ وَإِن يُرِيدُواْ خِيَانَتَكَ فَقَدۡ خَانُواْ ٱللَّهَ مِن قَبۡلُ فَأَمۡكَنَ مِنۡهُمۡۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّمَن فِيٓ أَيۡدِيكُم مِّنَ ٱلۡأَسۡرَىٰٓ﴾ وقرأ أبو عَمْرٍو: ﴿مِن الأُسَارى﴾[2].

﴿إِن يَعۡلَمِ ٱللَّهُ فِي قُلُوبِكُمۡ خَيۡرٗا﴾: إيمانًا وإخلاصًا ﴿يُؤۡتِكُمۡ خَيۡرٗا مِّمَّآ أُخِذَ مِنكُمۡ﴾ مِن الفداءِ.

رُوِيَ أنَّها نَزَلَت في العبَّاسِ كلَّفَهُ رَسولُ اللهِ أن يفدِيَ نفسَه وابنَيْ أخوَيْه عقيلِ ابنِ أبي طالبٍ ونوفَلِ بنِ الحارثِ فقال: يا محمَّدُ! تركتَني أتكفَّفُ قريشًا ما بقيتُ، فقال: «فأينَ الذَّهبُ الذي دفعتَهُ إلى أمِّ الفَضلِ وقتَ خُروجِكَ وقلتَ لها: إني لا أَدْرِي ما يُصيبُنِي في وجهي هذا، فإنْ حَدَثَ بي حَدَثٌ فهو لكِ ولعبدِ اللهِ وعُبَيدِ اللهِ والفَضلِ

---

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٨٣) عن ابن إسحاق لكن دون ذكر عمر. وقال الحافظ في «الكافي الشاف» (ص: ٧٠): ورواه الواقدي في «المغازي» من وجه آخر منقطع بمعناه، وروى ابن مردويه من حديث ابن عمر رفعه: (لو نزل العذاب ما أفلت منه إلا ابن الخطاب). وقد ذكره المصنف في «الدر المنثور» (٤/ ١٠٨).

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧).

وقُثَمَ، فقال العبَّاسُ: وما يُدريك؟ قال: «أخبرَني به رَبِّي» قال: فأشهدُ أنَّكَ صادِقٌ وأنْ لا إلهَ إلا اللهُ وإنَّكَ لرَسولُه، واللهِ لم يطَّلِعْ عليهِ أحَدٌ إلا اللهُ، ولقَدْ دفعتُهُ إلَيْهَا في سوادِ الليلِ، قال العبَّاسُ: فأبدَلَني اللهُ خيرًا من ذلك، لي الآنَ عِشرونَ عبدًا إنَّ أدناهُم ليضربُ في عشرينَ ألفًا، وأعطاني زمزَمَ ما أُحبُّ أنَّ لي بها جميعَ أموالِ أهلِ مَكَّةَ، وأنا أنتظرُ المغفرَةَ مِن ربِّكُم. يعني الموعودَ بقولِه: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْۗ وَٱللَّهُ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾.

﴿وَإِن يُرِيدُواْ﴾ يعني: الأُسارَى ﴿خِيَانَتَكَ﴾: نقضَ ما عهدوكَ ﴿فَقَدۡ خَانُواْ ٱللَّهَ﴾ بالكفرِ ونَقضِ ميثاقِه المأخوذِ بالعقلِ ﴿مِن قَبۡلُ فَأَمۡكَنَ مِنۡهُمۡ﴾؛ أي: فأمكنكَ مِنْهُم كما فعلَ يومَ بدرٍ، فإن أعادوا الخِيانَةَ فسيُمَكِّنُكَ مِنْهُم ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

قوله: «رُوِيَ أنَّها نزَلَتْ في العَبَّاسِ...» الحديث.

أخرجَه الحاكمُ وصَحَّحه مِن حَديثِ عائشةَ(١).

---

(١) رواه الحاكم في «المستدرك» (٥٤٠٩) مِن حَديثِ عائشةَ رضي الله عنها، وقال الذهبي في «التلخيص»: على شرط مسلم. وروى نحوه الإمام أحمد في «المسند» (٣٣١٠) من طريق ابن إسحاق قال: حدثني من لا أتهم عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣/ ١٤٢) من طريق ابن إسحاق، عن يزيد بن رومان، عن عروة، عن الزهري وجماعة سماهم. ورواه ابن سعد في «الطبقات» (٤/ ١٥) من طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس. وروى قول العباس في آخره: (فأبدلني الله...) أيضاً الطبري في «تفسيره» (١١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧) من طرق عن ابن عباس دون ذكر إعطائه زمزم. وهذا لم أجده سوى في خبر الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس عند ابن سعد.

(٧٢ ـ ٧٣) ـ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٞ ﴿٧٢﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٞ فِي ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٞ كَبِيرٞ ﴾.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ ﴾ وهم[1] المهاجرونَ هاجَرُوا أوطانَهُم حُبًّا للهِ ولرَسولِه.

﴿وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ ﴾ فصرَفُوهَا في الكُراعِ والسِّلاحِ، وأنفقُوهَا على المحاويجِ ﴿وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ بمباشرةِ القِتالِ.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَاوَواْ وَّنَصَرُوٓاْ ﴾ هم الأنصارُ، آوَوُا المهاجرينَ إلى دِيارِهم ونَصروهُم على أعدائِهم.

﴿أُوْلَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ في الميراثِ، وكان المهاجرونَ والأنصارُ يَتوارثونَ بالهجرةِ والنُّصرَةِ دونَ الأقاربِ، حتى نُسِخَ بقولِه: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ أو بالنُّصرَةِ والمُظاهرَةِ.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْ﴾؛ أي: مِن توَلِّيهِم في الميراثِ.

وقرأَ حمزَةُ: ﴿وِلَايَتِهِم﴾ بالكسرِ[2] تَشْبيهًا لها بالعملِ والصِّناعَةِ كالكِتابَةِ والإمارَةِ، كأنَّه بتَولِّيهِ صاحِبَهُ يزاوِلُ عمَلًا.

---

(١) في (ت): «هم».

(٢) انظر: «السبعة» (ص: ٣٠٩)، و«التيسير» (ص: ١١٧). قال أبو حيان في «البحر» (١١/ ١٧٢): =

﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ﴾: فواجبٌ عليكُم أَنْ تَنْصُروهُم على المُشركين.

﴿إِلَّا عَلَىٰ قَوْمِۭ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ﴾: عهدٌ؛ فإنَّه لا ينقضُ عهدُهُم لنَصرِهِم عليهِم ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ في الميراثِ أو المؤازرَةِ، وهو بمفهومِهِ يَدلُّ على منعِ التَّوارُثِ أو المؤازرةِ بينَهُم وبينَ المُسلمينَ.

﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾: إنْ لا تفعلوا ما أُمِرْتُم به من التَّواصُلِ بينكُم وتَولِّي بعضِكُم لبَعضٍ حتَّى في التَّوارُثِ وقطعِ العَلائقِ بينكُم وبينَ الكُفَّارِ ﴿تَكُن فِتْنَةٌ فِي ٱلْأَرْضِ﴾: تحصُلْ فِتنَةٌ فيها عظيمةٌ وهي ضعفُ الإيمانِ وظهورُ الكُفرِ ﴿وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ في الدِّينِ، وقرئَ: (كثيرٌ)[1].

قوله: «تَشبيهًا لها بالعَمَلِ والصِّناعَةِ»:

قال الشَّيخُ سعدُ الدِّينِ: يُريدُ أنَّ (فِعالَة) بالكسرِ في المَصادرِ إنَّما يكونُ في الصِّناعاتِ وما يُزاوَلُ كالكِتابَةِ والزِّراعَةِ والحِراثَةِ والخِياطَةِ، والوِلايَةُ ليسَتْ مِن هذا القَبيلِ إلا على التَّشبيهِ.

= قال الزجاج: بالفتح من النصرة والنسب، وبالكسر بمنزلة الإمارة، ويجوز الكسر لأنَّ في تولي بعض القوم بعضاً جنساً من الصناعة والعمل وكل ما كان من جنس الصناعة مكسورٌ مثلُ القصارة والخياطة.

قال: وتبع الزمخشري الزجاج فقال: (وقرىء من ولايتهم بالفتح والكسر؛ أي: من توليهم في الميراث، ووجه الكسر أنّ تولي بعضهم بعضاً شبه بالعمل والصناعة...).

(١) انظر: «المختصر في شواذ القراءات» (ص: ٥٥٦) عن عيسى بن سليمان الحجازي عن الكسائي.

قوله: «إنْ لا تَفعلوا ما أُمِرْتُم به»:

قال الطِّيبِيُّ: يريدُ أنَّ الضَّميرَ في ﴿تَفْعَلُوهُ﴾ بمنزلَةِ اسمِ الإشارَةِ الذي يُشارُ به إلى جميعِ ما ذُكِرَ(١).

(٧٤ ـ ٧٥) ـ ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٤﴾ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مِنكُمْ ۚ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾.

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ لَمَّا قَسَّمَ المؤمنينَ ثلاثةَ أقسامٍ بيَّنَ أنَّ الكامِلينَ في الإيمانِ مِنْهُم هم الذين حقَّقُوا إيمانَهُم بتَحصيلِ مُقتضاه مِن الهجرةِ والجهادِ وبذلِ المالِ ونُصرةِ الحقِّ، ووعدَ لَهُم الموعدَ الكريمَ، فقال: ﴿لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ لا تبعةَ له ولا منَّةَ فيه، ثم ألحقَ بهم في الأمرينِ مَن سيلحَقُ بهم ويتَّسِمُ بسِمَتِهم فقال:

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَهَاجَرُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟ مَعَكُمْ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مِنكُمْ﴾؛ أي مِن جُملَتِكُم أيُّها المُهاجرونَ والأنصارُ.

﴿وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ في التَّوارُثِ مِن الأجانِبِ ﴿فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾: في حُكمِهِ، أو في اللوحِ، أو في القُرآنِ. واستدلَّ به على توريثِ ذَوِي الأَرحامِ.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌۢ﴾ مِن المَواريثِ، والحكمَةِ في إناطَتِها بنِسبَةِ الإسلامِ والمظاهرةِ أوَّلًا، واعتبارِ القرابةِ ثانيًا.

---

(١) انظر: «فتوح الغيب» للطيبي (٧/ ١٥٨).

عن النبيِّ ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الأنفالِ فأنَا شَفيعٌ له يومَ القيامَةِ وشاهِدٌ أنَّه بريءٌ مِن النِّفاقِ وأُعطِيَ عشرَ حَسَناتٍ بعددِ كلِّ مُنافِقٍ ومُنافِقَةٍ وكانَ العَرْشُ وحمَلَتُهُ يَستَغفِرُونَ لهُ أيَّامَ حياتِه».

قوله: «مَن قرأَ سُورَةَ الأَنفالِ...» الحديث.

رواهُ الثَّعلَبِيُّ عن أُبَيٍّ، وهو مَوضوعٌ[1].

* * *

---

(١) رواه الثعلبي في «تفسيره» (١٣/ ٨)، وهو قطعة من الحديث الموضوع في فضائل السور، وقد تقدم الكلام عليه مراراً.